

معاني
حاشية سعد الدين على المفتاح ٢٥ شيخ

من ودائع الدهر عند الفقير إلى الله الغني [illegible]
حسن بن إسمعيل عفي عنهما
الداري

من كتب الفقير عبد العزيز الشهير بمؤمن زاده
المدرس سابقا بمدرسة بوقيقي جعفر چلبي
غفر له

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير آغا دار السعادة الشريفة
لسنة ثمان وخمسين ومائة
وألف



هذه النسخة الجميلة من وقف حضرة مولانا صاحب الخيرات الحسان سابق ذيل الجود والإحسان
منور مصابيح المقاصد بأنوار العناية مفتح مغالق المراصد بمصباح الكفاية
جامع محاسن العلم والعمل حائز مجامع البر الأكمل ألا وهو آغا دار السعادة
الحاج بشير وقفه للبحر المديد والبر الكبير من هو على كل شيء قدير
حرره الفقير إليه سبحانه وتعالى محمد أمين المفتش
بأوقاف الحرمين المحترمين
عفي عنه





٥٦٦



بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

خير خبر يوشح به صدر الكلام • واحسن حديث يرشح لمقتضى المقام •
حمد الله الذى خلق الانسان علمه البيان • واتم له الاحسان فالهمه
التبيان • جعل فيه الفصاحة مفتاحا لفتح باب النجاح • والدراية
مصباحا للمهتدى الى اسباب الفلاح • ثم الصلوة على اشرف من استله
من سلالة عدنان • وافضل من استودعه فصاحة البيان • وسماحة البنان
ارسله باصح الايات • واوضح البينات • وخصصه بافصح اللغات
واتم البلاغات • وابتعثه بكتاب اعجز مصالح الفصحاء ممن تشاؤا فى ظلال
الرماح • واخرس شقاشق البلغاء ممن تغذوا بلبان اللقاح • وايده
باصحابه الذين احرزوا قصبات السبق فى مضمار البلاغة • ورموا عند
التناضل فى هدف البيان والفصاحة • فجاء زمانه الذى بعثه فيه خير
زمان • ولسانه الذى نطق به خير لسان • وكتابه الذى انزل اليه خير كتاب
واصحابه الذين قرنهم به خير اصحاب فقد بعثنى فرط التشعف
بتتبع الخواص لتراكيب البلغاء • وايراد المعنى بالاساليب المختلفة الانحاء
وصدق الهمة فى استكشاف القناع عن وجه الاعجاز • واستطلاع ما فى
نظم القرآن من لطايف الحقيقة والمجاز على ان نهضت طول الشباب الى اقتناء
العلوم العربية • ونفضت احلاس الاسباب الى الارتقاء فى الفنون الادبية
وابتلت بجامع الهمة على التوصل الى تتبع مراسم البلغاء • والتوسل الى تعرف
مناظم الفصحاء • واحكمت العزيمة على استكشاف اسرار العربية • واستطلاع

خرايدها • واستحباب الخوض فى غمارها • والغوص على فرايدها • وابرمت
العزيمة فى استنهاض الرجل والخيل الى نظم فصولها وابوابها • واستنفاض
الليل والنهار فى طلابها • من مستقرها ومآبها • احفظ كل نادرة سمعت من
الفصحاء فى نواديها ومجامعها • اوصدرت عن البلغاء فى بواديها ومرابعها
ما اطلعت على كتاب غريب الا انتقطت رغايبه • ولا سمعت باديب اريب الا
اخذت غرايبه • وبعد انقراض علماء فن البيان • المطلع على نكت نظم القرآن
وانتقاض مرة على مر الزمان • وانتفاض مرده بتعاقب الحدثان • كاد يتجى
رباعه من غير طلل ورسم • وينهدم هضبات حديث وطسم • ويؤذن آياتها
بالطمس ونقراء عليها كان لم تغن بالامس • ويندرج تحت طى النسيان • و
يطرح فى زوايا الهجران بحيث لا تسمع من احد فيه همسا • ولا تبصر من نبس
بكلمة فيه نبسا • الا ان الله تعالى قدر وعنى ان نقضت عليه لمتى • ونهضت
اليه بهمتى • والهمنى ان انفقت على النظر فيه شبابى • ووجهت شطر مطلبه
ركابى • ولبثت فيه من عمرى سنين • ونصبت فى خدمته الستين • وقد
سبق منى الوعد بالتماس بعض اعاظم الفضلاء • وافاضل العلماء • ان اصرف
عنان القلم الى تعليق حواش • على كتاب الكشاف • والتفريق بين دررها ولا
واجعل الفاصل من اوقاته • والفاصل بين ساعاته • وآونة فتراته • و
ازمنة راحاته • لشرح القسم الثالث من مفتاح العلوم للنحرير العلامة ابى
يعقوب سراج المعالى يوسف بن محمد السكاكى تغمده الله بغفرانه • فقد
انفقت على جزالة الفاظه الرائقة • ودقة معانيه الشائقة • كلمة المهرة
المتقنين • ونطقت بحسن عباراته الانيقة • ولطف اشاراته الرشيقة
السنة السحرة المفلقين • تراه الميزان فى لطايف العربية • والقسطاس
والتبيان فى الفنون الادبية والاساس • فدعانى فى تحرير وترتيب وتبويب
تأليفه • وتنوع لم يأل جهدا فى تأسيس بنيان البيان • ورفع القواعد من فن
البيان • وتمهيد الاصول فى العلمين المختصين بالقرآن • على تناسق معانيها
وتناسبها • وتجاذب اطرافها وتجاوبها • ناظرا بعضها الى البعض بناصره •

وضبط عللها واسبابها



اخذا بعضها بيد البعض متخاصرة • ولو لم يكن منه الا التوقيف على مناهج
التركيب والتأليف • والتعريف بمدارج الترتيب والترصيف • لكفى فكيف
وفي كل سطر منه عقد من الدرر • وفي كل لفظ منه روض من المنى • الى
فوائد لا يدركها الاحصاء • ولا يحصرها الاستقصاء • ولذا صار مقبول
الخواطر والطباع باسرها • ومستحسن النواظر والاسماع عن اخرها • وقد
وهبت له شطرا من عمري • وجعلت جالة الفكر في غوامضه دهري •
واعتقد جمع من الاخوان • وفوج من الخلان • اني ارتقيت في مراقي جمة
ودرجات الاحاطة بدقايقه مرتقى لم يبلغه احد ممن يوثق به • ويعول عليه
واحطت بمكنونات ضمايره • ومخزونات سرايره على نهج لم اسبق اليه • ولما زاحم
عليه فحاولوا مني انجاز الموعود من شرح المفتاح حين راوني • اخذت في
بذل المجهود في الحواشي الكشاف لكن لم اجد نفسي حركة نشيطة بل حركة
مستنشطة • لما رايتني قد اخذت السن من قواي • وذهب مع الركب هواي
ومناي • ومضت على الوعد شهور وسنون • ونحن في مداورة الشئون
وتداذنا الكفيل بالرحيل • ولم يبق منه الا القليل • وحان ان يغيب المشيب
المرء المعيب لامر المغيب وصار الاهم ان اشرح مفتاح الفلاح • واسرح النظر
في طريق النجاة والنجاح • مع ما منيت به من انقراض من كنت اراجعه من الفضلاء
الذين تفتخر في هذا الباب بخطاهم • والاذكياء الذين تنفست في ميادينه
مداهم • ومن مفارقة الاخوان الذين كان الواحد منهم يسمع مني الكلمة فيضعها
على راسه ويعض عليها باضراسه ويسكنها صميم فواده ويكتبها على بياض ناظره •
بسواده فكرروا الحاحهم واكدوا اقتراحهم • واصروا على الطلب اصرارا • وصدقوا
الرغبة سرا وجهارا • وتوسلوا بمن لزمني من طريق الوداد اجابة دعوته و
افاضة طلبته من اعزة الاحباء • واجلة الاخلاء • وذوي الهمة العليا
في الارتقاء الى درج السواء فاخذت في شرح له يتضمن تفصيل مجملاته و
تبيين معضلاته • وكشف استاره عن اسراره • ونصب المنار الى انواره و
حل الفاظه وبسط معانيه • وتشييد قواعده • وتشديد مبانيه • مع

مع تهذيب للكلام وتنقيح وترتيب للمرام وتوضيح مشيرا الى النكت المودعة
خلال عباراته والفقر المدرجة اثناء اشاراته سالكا مسلك الايجاز والاختصار
تاركا مذهب الاطناب والاكثار • سايقا للكلام على وجه يضمحل معه الشبه
وتندفع الاعتراضات • وتنحل العقد وترتفع الاشكالات • وينشد
ضالته كل طالب ويظفر ببغيته كل راغب • وينطوي تادية المعاني
ومقاصد تحت سلس الالفاظ العذبة • الموارد مع تكاثر اللطايف
والفقر • ومحاسن الحجول والغرر مما كانت على طول الاعصار مخزونة • وعن
الاذاعة مصونة • بتقريرات تنفتح لها الاسماع • وتهتز عندها الطباع
ويرتاح لها النفوس وتنشرح لها الصدور • وتنبيهات على رغايب
انتقدتها • وغرايب التقطتها • وعجايب بالانظار الصحيحة • واتعاب
القريحة • استنبطتها بما لم يقرع الاسماع • ولم تالف الطباع • ولم
يرها الراؤن • ولم يروها الراوون • واسال الله عز سلطانه • ان
يجعلني ممن همته الصدق وبغيته الحق • واعوذ بالله ان ادعي علما لا اعلمه
واستدي قولا لا احكمه • وارجو ان يكسبني السماحة بهذه الفرايد
والافاضة • لتلك الفوايد • استجلاء من القلوب السليمة • واستحياء
من النفوس الكريمة • ثم لا اعبا بالملام من اللئام الاوغاد • والعناد
من الفئام الحساد • والى الله اتضرع في ان يهديني سبيل الرشاد • و
يهديني دليل الصواب والسداد • وان يجعل ما اعانيه وسيلة النجاة
في المعاد • وما انا فيه ذريعة الى نيل الدرجات يوم التناد • وهو الهادي
الى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل قوله القسم الثالث
رتبت الكتاب على ثلثة اقسام الاول في علم الصرف الثاني في علم النحو
الثالث في علمي المعاني والبيان ويشتمل على علم الحد والاستدلال وعلى العروض
والقوافي ودفع المطاعن من القران وقد ذكر في صدر الكتاب ان تمام علم
الصرف بعلم الاشتقاق وجعلهما في قسم واحد مختلط المسائل وان
تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان ثم اوردهما قسما على حدة وهو عمدة اقسام الكتاب

القسم الثالث من الكتاب
في علمي المعاني والبيان

وذلك لان الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة ولا كذلك المعاني والبيان من النحو لظهور التمايز بينهما بالاسم والحد والغرض والموضوع والمسائل والتدوين ولكونهما الذروة في العلوم العربية والمرجع في خواص الكلام ومزاياه التي بها يرتقي الى حد الاعجاز ومعنى كونهما تمام علم النحو انهما الكمال له والشرف والمقصود الاصلي والغرض واما الاستدلال والعروض بالنسبة الى المعاني والبيان فلا في الاتحاد كالاشتقاق من الصرف ولا في الاستقلال كالمعاني والبيان من النحو فجعل امرهما بين بين بان لم يدرجهما فيهما ولم يذكرهما في قسم على حدة بل في قسمهما مع الاشعار بنوع تميز وافراد حيث قال بعد الفصلين الكلام في تكملة علم المعاني وهو تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال الفن الاول في تتمة الغرض من علم المعاني وهو الكلام في الشعر الفن الثاني في الارشاد بدفع المطاعن ولشدة اتصال الاستدلال بعلم المعاني جعله تكملة له وهذين تتمة للغرض منه لما ان الغرض منه التوصل الى توفية مقامات الكلام حقها والعمدة في ذلك هو القرآن المعجز وقد طعن فيه جماعة من الجهال لمطاعن يبتني تفاصيل بعضها على علم النظم فناسب ان يجعلا من تتمة الغرض ولما ان علم البيان شعبة من علم المعاني على ما سيجيء جعل اللواحق تارة من تتمة العلمين وتارة من تتمة المعاني **قوله** من الكتاب فيه لم يجوز الحال من المبتداء ولا حذف الموصول في النسخة حال من الضمير في الظرف الواقع خبرا اعني في علمي المعاني والبيان وفائدته الاحضار والاذكار وازالة ما عسى ان يشتبه على من لا يحضره ما في صدر الكتاب ان الاقسام للكتاب نفسه او لطرف منه او جملة او فن او مقالة او نحو ذلك ولهذا النوع من بعد العهد ووهم الاشتباه اعاد الخبر ولم يقل واما القسم الثالث فمشتمل على مقدمة وفصلين كما في قسم الصرف وكلمة في على تشبيه ملابسة ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية يقال هذه المسئلة في كتاب كذا وهذا الكتاب في علم كذا وهذه الابة في تحريم الخمر وهذه القصيدة في مدح فلان وقرينته على رجوع معناها الى معنى اللام انه قال وفصلان لضبط معاقدهما ثم قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني ومن لم يفرق بين اللفظ والمعنى ولم يعرف ان الكتاب او القسم منه

لو كان فائدته الاذكار لما ذكره في قسم الصرف بقوله اما القسم الاول من الكتاب

لا يقال قيد ما بين زائد ولو قيل على تشبيه ملابسة اللفظ بالمعنى لكفى لانا نقول المشبه به هو ملابسة الظرفية التي هي ما بين الظرف والمظروف لا ملابسة الظرف والمظروف

وفيه مقدمة لبيان حدي العلمين والغرض منهما
وفصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما

او الفصل منه او المقدمة هو عباراته المخصوصة المرتبة المسوقة لبيان المعاني والاغراض المقصودة منه قال الشارح واما ظرفية القسم للمقدمة والفصلين فظاهرة لان الكل مشتمل على كل جزء وان كان نفس مجموعها فلهذا قال وفيه مقدمة عطفا على ما قبله من الجملة الاسمية والظرفية **فان قيل** تشبيه ظرفية الكلام للمعنى حتى شاع ان الالفاظ اوعية المعاني وقوالبها وبمنزلة الكسوة واللباس وكذا ظرفية المعنى للفظ من جهة كونه حاصرا له اخذا بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ عن طرف من المعنى حتى شاع ان الكلام في معنى كذا والكتاب في علم كذا لكن ما وجه ظرفية الكلام الذي هو الجزء للكلام الذي هو الكل كما يشعر به قوله الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه **قلت** الاقرب انه عطف على معاقد اي في ضبط الكلام فيه ولو سلم فهو على معناه المصدري اي في التكلم فيه فيؤول الى ظرفية المعاني والاغراض للالفاظ ولو سلم ففي مثله يكون الجزء ظرفا للانحصار والاستقرار لشبه المحلية كما يقال النظر في الكتاب والتأمل في المسئلة ومقدمة الكتاب اسم لطائفة مخصوصة من كلامه تتقدم الشروع في المقاصد لبيان ما له نوع تعلق بالعلم كحده وموضوعه وغايته ومنفعته ووجه الاحتياج اليه وترتيب ابوابه وتصورات وتصديقات يبتني عليها تحقيق المسائل ونحو ذلك بحسب قصد المؤلف ولما كان المعاني والبيان علمين مختلفين بالموضوع والمسائل متحدين من جهة التعلق بالزيادة على اصل المعنى والاختصاص بامر البلاغة والاعجاز ذكرهما بلفظ المثنى ولم يقل في علم المعاني والبيان او علم المعاني وعلم البيان وكذا الحد بخلاف الغرض فانه فيهما واحد وهو التوصل الى توفية مقامات الكلام حقها على ما صرح به في آخر البيان فافرده ثم اشار في تعريف العلمين الى تفصيله وتعيينه بالنسبة الى كل منهما واراد بالحد المعرف الجامع المانع كيف ما كان وبالغرض ما يترتب على الشيء من حيث يطلب ويقصد وجعلهما في المقدمة اذ يحصل بالحد الاحاطة بجهة الوحدة التي باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا فيأمن فوات ما يعنيه والاشتغال بما لا يعنيه وبالغرض يخرج الناظر عن العبث والضلال ويعرف

المقدمة اعلم ان علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره

انّ العلم هل هو من حاجته فيحصله اولا فيهمله والمراد بالمعاقد ما يتصل به المقاصد
ويرتبط به اشد ارتباط حتى يجري مجرى الاجزاء منها فلذا جعلوها عبارة عن الموضوعات
والمبادي وجعلها في الفصلين ملزوزة في قرن المسائل المعبر عنها بالكلام
في العلمين وجعل الحد والغرض في المقدمة لكونهما خارجين والامام الرازي
رحمه الله جعل في كتبه ضبط معاقد العلم عبارة عن تعيين عمومات مباحثه ومجملات
تفاصيله وكلام المص ينطبق على ذلك حدا وبجعل القسم الثالث مقدمة وفصلين
يظهر ان مباحث الاستدلال والعروض ودفع المطاعن من الفصلين واستيناف
الكلام في العلمين على ما قال في آخر المفتاح اذ قضينا الوطر مما تحزله استانفنا
الاخذ في التعرض للعلمين لتميم المراد منهما بحسب المقام قوله المقدمة
على حذف الخبر لقرينة واعلم اشارة الى شدة الاعتناء بمعرفة المعاني وعلم المعاني
من الاضافة البيانية كشجر الاراك لدلالة قوله علمي المعاني والبيان على ان المقصود
هو المعاني لا علم المعاني كعبد الله اللهم الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف في الاول
كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان والتتبع الاتباع شيئا فشيئا والمراد
المعرفة الحاصلة من تتبع جزئيات تراكيب البلغاء بل الاصول والقواعد او
الملكة المبتنية على ذلك كما قال في موضع ان مبنى علم المعاني على التتبع لتراكيب
الكلام واحدا فواحدا وفي آخر المفتاح انه معرفة صياغات المعاني ولا يستبعد
المجاز في التعريف عند ظهور القرينة وتصريح المتكلم وقصد التنبيه على النكتة
وهي ابتناء علم المعاني على التتبع واخراج معرفة الله ومعرفة العرب للخواص
عن الحد اذ لا يقال لهما في العرف علم المعاني وخواص التراكيب هي الخصوصيات و
الكيفيات التي تعتبر في المعاني اولا ثم تؤدى بالالفاظ على حذوها على ما قال الشيخ
عبد القاهر انها التي تخص باسم الصور والخواص والمزايا وبها يتفاضل الكلام
ويتحقق الاعجاز وعليها يطلق اسم البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل
ذلك وافادة المعنى ايصاله الى الفهم بحيث يحصل والدلالة هي الكون بحيث
يوصل واسنادهما الى التركيب لكونه السبب والآلة والظرف لغو في الافادة
في موضع الحال من خواص اي حال كون الخواص كائنة في الافادة معتبرة فيها

٤٠

فيها متعلقة بها وبهذا القيد ينطبق الحد ويحصل الاحتراز عن سائر العلوم
مما لا يتعلق باحوال اللفظ او يتعلق باحوال المفردات وضعا من حيث المادة
كاللغة والهيئة كالصرف او بحال التركيب اعرابا كالنحو واختلاف الدلالة
في الوضوح والخفاء كالبيان ثم ان ادراج البديع في المعاني على وجه يشعر
بكونه معلوما انه من قبيل اللواحق والتوابع نعطف على الخواص ما يتصل بالتراكيب
اي بعرضها تبعا لما هو المقصود الاصلي او بالخواص يعني يلحق بها ويعد في متممها
من الاستحسان وغيره وهو الاستهجان الواقع في كلام البلغاء هفوة منهم
او قصدا الى اغراض لهم يتعلق بذلك كما في الاضاحيك والهزليات والتعريض
بالغير والحكايات فيعرفها صاحب المعاني احترازا عن مثلها كمعرفة السموم في الطب
او ليأتي بمثلها في موضعها او لما انها قد يشتمل على مستحسنات كما سئل ابن حبيب
عن حضوره حلق القصاص فقال يجري في ضمن هذياناتهم فوائد كثيرة واخرج
الكتاب مباحث البديع من علم البيان لجلالة قدره ودخوله في حد البلاغة وشدة
اتصاله بالمعاني بحيث صار كشعبة منه لا ينفصل عنه الا بزيادة الاعتبار ولا
كذلك البديع وانا درجه فيه لينوه محله عن ان يجعل علما برأسه ثم نبه
على الغرض من علم المعاني بقوله ليحترز متعلقا بتتبع وليس المعنى انه يجب
ان يكون هو في قصده ملاحظا لمفهوم الاحتراز عن الخطاء محصلا لهذا المعنى
بل قاصدا لما يحصل به ذلك ويتصف هو بالاحتراز حتى لو كان قصده الاقتدار
على تأليف الكلام البليغ او استكمال النفس بذلك او احراز تلك الملكة و
الفضيلة او توفية مقامات الكلام حقها على ما صرح به المص او ما
يؤدي هذا المعنى كان تتبعه للاحتراز ولم يقل ليحترز بها اي بالخواص او
اي بالتتبع والمعرفة تنبيها على ان ليس حقيقة هو الاطلاع عليها وحضورها
في الذهن او مجرد التتبع والمعرفة ولو مخزونة كما في حالة الذهول ولم يتعرض
للرعاية لكونها لا تفيد الوقوف عادة وللاشارة الى ان غير المراعي بمنزلة غير الواقف
والمراد بالحال الامر الداعي الى ايراد الكلام على كيفية وخصوصية مناسبة
من حيث كونه بمنزلة وقت وزمان الكلام واذا اعتبر من حيث كونه بمنزلة محل

وأعنى بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهى تراكيب البلغا لا الصادرة عمن سواهم لنزولها فى صناعة البلاغة منزلة اصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق . م

ومكان سمى مقاما ومقتضى الحال فى الحقيقة تلك الكيفية والخصوصية
وفى التحقيق الكلام الكلى المشتمل عليها ولذا قال على ما يقتضى الحال ذكره فان المذكور حقيقة
هو الكلام لا الحذف او التقديم او التعريف ونحو ذلك ومعنى تطبيق الكلام
على مقتضى الحال جعله مطابقا له بحيث يصدق هو عليه صدق الكلى على الجزئى
لاشتماله على تلك الخصوصية مثلا انكار المخاطب انطلاق زيد يقتضى كلاما دالا
على ذلك بحيث يفيد التاكيد ورد الانكار وقولك ان زيدا المنطلق كذلك فاراد
كلاما مؤكدا وجملك قوله تعالى حكاية انا اليكم لمرسلون على ذلك هو معنى
التطبيق فان الكلام فى قوله فى تطبيق الكلام اعم من الكلام الذى نؤلفه فتطبيقه
ان نستعمله على ما ينبغى ومن الكلام الذى نستمعه وتطبيقه ان نحمله على ما ينحى
وللاشارة الى هذا اطلق الكلام ولم يقل تطبيقه او تطبيق ذلك الكلام ومما
يحب التنبه له ان المراد بخواص التراكيب اعم من ان يكون مدلولا للهيئة التركيبية
او راجعة الى بعض مفرداته من حيث كونه فى ذلك التركيب كالبعد المشعر بالتعظيم
فى قوله تعالى ذلك الكتاب قوله واعنى بتراكيب الكلام يعنى ان اللفظ وان
كان عاما فالمراد به البعض بقرينة المقام وهى التراكيب الصادرة عمن له زيادة
تمييز بين الحسن والاحسن من الكلام ومعرفة باساليبه وكيفية تأليفه وهى
تراكيب البلغاء جمع بليغ وهو ذو البلاغة وقد فسرها فى آخر البيان ببلوغ
المتكلم فى تادية المعانى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولفظ تادية المعانى وايراد انواع
التشبيه صريح فى ان المراد خواص تراكيب ذلك المتكلم وانواع تشبيهاته
ومجازاته يعنى ان يورد كل تركيب على ما ينبغى وفى خاص موقعه وكل تشبيه على الوجه
الذى يليق به وكذا البواقى وحاصله ان يبلغ ملكة الاقتدار على تأليف
الكلام البليغ فاعتراض الايضاح بانه ان اراد تراكيب البلغاء وهو الظاهر
فقد جاء الدور وان اراد غيرهم فلم يبينه ليس بشىء والعجب ان القوم ايضا
لم يتنبهوا لذلك واجابوا بان المراد التراكيب البليغة بالوصف دون الاضافة
او تراكيب الاشخاص المعروفين بالبلاغة كامرئ القيس مثلا وان لم يعرف معنى بلاغتهم

بلاغتهم وان قوله وهى تراكيب البلغاء ليس من تمام التفسير وقوله لا الصادرة
نصب عطف على الصادرة يعنى ان هذا القسم خارج عن المراد لعدم الاعتداد به
وتبعه فى نظر الصناعة وان كان قد يشتمل على الخواص وقد يروى بالرفع
عطفا على تراكيب البلغاء وليس بالوجه الا اذا جعل ضمير سواهم للبلغاء لا لمن
له فضل تمييز ومعرفة والصناعة اسم للعلم الحاصل من التمرن على العمل وقد يفسر
بملكة يقتدر بها على استعمال الموضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة
بحسب ما يمكن فيها وحاصل معنى البلاغة فى الكلام بلوغه مرتبة المطابقة لمقتضى
الحال مع السلامة عن اسباب الاخلال بالفصاحة وفى المتكلم بلوغه مرتبة الاقتدار
على ذلك وصناعة البلاغة هى المعانى والبيان وقد يضم اليهما البديع وقد يسمى علم
توابع البلاغة ونكر حيوانات لان المراد بها غير الانسان وليمكن من وصف
الاصوات بما اوصف ومحال الاصوات مواضع خروجها وظهورها وما فى
ما يتفق مصدرية اى بحسب اتفاق الاصوات او موصولة اى بحسب ما يتفق
من الاصوات قوله واعنى بخاصية التركيب اخر تفسيرها عن تبيين المراد بالتراكيب
مع تقدمها فى الذكر لتأخرها فى الرتبة وتفرعها على التراكيب وخاصة الشىء ما يوجد
فيه دون ما عداه كلا او بعضا واذا ارتبط بسبب وجودها فى الشىء سميت باسم
الخاصة بالحاق التاء مبالغة حتى كانها نفس الخصوصية واكثر خواص التراكيب
بهذه المثابة فلهذا قال واعنى بخاصية التركيب اى خاصية تركيب البليغ فى الافادة
واتى بلفظ المفرد لان التفسير للمفهوم الكلى المتكثر الى القسمين بما لهما من الجزئيات
وقد اضطرب فى هذا المقام كلام الناظرين بناء على انهم ظنوا تعلق باعنى او يسبق
او بلازما وبمحذوف او بدلا من عند سماع وانه على حقيقة بمعنى بعض الاحيان
او عبارة عن بعض الصور والتراكيب تعبيرا عن الشىء بما يلازمه من الزمان ولا
خفاء فى انه لا يجوز تعلقه باعنى او يسبق او بلازما على وجه الظرفية لان العناية
ليست حين صدوره عن البليغ بل فى حين التأليف والتعريف واللازم لما
هو هو يكون سابقا ولازما دائما الا فى بعض الاحيان خاصة لكون اللزوم حزئيا
لا كليا نعم يجوز ان يعتبر فى حينه ونحين او يحصل فى تركيبه ونحو تركيب فتعلقه

تعريف الصناعة

بسبق او بلازما يكون على وجه الحالية ويصير محصل الكلام على وجهين احدهما
ان المراد بخاصية التركيب في الافادة ما يسبق منه الى فهم ذى الفطرة السليمة
عند سماعه حال كونه جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن
البليغ لا بسبب نفس ذلك التركيب كنفى الشك السابق الى الفهم من تركيب
ان زيدا منطلق لصدوره عن البليغ اولازما له بسبب نفس ذلك التركيب
كالتعجب السابق الى الفهم من مثل كيف تكفرون بالله مع وضوح الدلالة والبينات
لكن السابق بقسميه انما اعتبره واعتبره فى البليغ اذا كان مقارنا بحين صدوره
عن البليغ حتى لو كان لازما للتركيب نظرا الى ذاته ولم يصدر عن البليغ لم يعتبر
ولم يجعل سمعه مما يعضى الى علم المعانى حينئذ فى موضع الحال مما يسبق او من ضمير
يسبق بمعنى كائنا فى حين ومعتبرا فيه لا يقال هذا القيد بالنسبة الى القسم
الاول مستدرك اذ قد اعتبر فيه الصدور عن البليغ لانا نقول يكفى فى
تقييد الكلى حصول فائدة القيد بالنسبة الى بعض الاقسام على ان السابق الى
الفهم من التركيب الصادر عن البليغ لا يلزم ان لا يعتبر الا فى حال الصدور
عنه ولو سلم فعلى هذا المعنى يجعل حينا متعلقا بلازما على وجه الوصفية
او الحالية اى حال كونه فى حين الصدور ومقارنا له وثانيهما ان المراد ما يسبق
الى الفهم جاريا مجرى اللازم للتركيب ولازما له حال كونه فى بعض الصور
التراكيب وهذا قليل الجدوى اذ الجارى مجرى اللازم ايضا كذلك وكذا اذا
اعتبر فيها بالنسبة الى كل منهما واما جعل حينا بدلا من عند لكونه هو المقصود
بالنسبة ويصير المعنى ما يسبق منه الى الفهم حين صدور التركيب عن البليغ
فيرفع الاشكال لكنه يكون قيدا ضايعا لان التقدير ان المراد بالتركيب تركيب
البليغ ثم هاهنا كلمات اخر مثل ان اللازم هو الامثال والجارى مجراه ما عداها
وان اللازم هو مقتضى الظاهر والجارى مجراه خلافه وانهما عبارتان عن معنى
واحد والمقصود التحير فى التعبير وبالجملة فقوله جاريا حال من ضمير يسبق وقوله
لكونه اما ان يتعلق باللازم ولا معنى له او بجاريا مجرى اللازم ولا يلائمه
عطفه لا لنفس ذلك التركيب عليه اذ لا يتصور كون الجريان لنفس التركيب ليحتاج
الى

الى تقييده او بقوله يسبق وح يجب ان يكون لما هو هو ايضا متعلقا به ليحصل
التطابق ويحسن التقابل فيكون السبق فى الاول لكون التركيب صادرا عن
البليغ وفى الثانى لنفس التركيب ويلزم منه ان يكون اللزوم لنفس التركيب
وضمير لما هو هو للتركيب وما مصدرية فى الجملة الاسمية على مذهب غير سيبويه
او احدهما لما والاخر للتركيب فموصوله ووضع المظهر موضع المضمر مع اسم
الاشارة فى قوله ذلك التركيب ليحقق المقصود ودفع ان يتوهم كون الضمير لجنس
التركيب كما فى قولك ذا الكريم انعادى غيره اى غير الكريم **قوله** واعنى
بالفهم فى قوله ما يسبق الى الفهم فهم ذى الفطرة السليمة وهى الصفة التى
جبل عليها الانسان فى الادراك والتمييز وسلامتها عدم تدنسها بالعقايد الردية
والشواغل العادية وفيه اشارة الى ان فطرة الانسان على التمييز وقبول الكمال
على ما قال صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على فطرته **قوله** مثل ما يسبق بدل
مما يسبق او حال او مصدر بحذف المضاف اى مثل سبق ما سبق لان ما موصولة مبينة
بقوله من ان يكون وجاز الفصل بقوله واعنى بالفهم لانه اعتراضية لا اجنبية
واما انتصاب مثل بفهم ذى الفطرة السليمة فبعيد من جهة المعنى لتاديته الى ان
اعنى بخاصية التركيب ما يسبق منه الى فهم ذى الفطرة السليمة لمثل ما يسبق
الى فهمك من اللطائف المدرجة فى الامثلة الجزئية وفى خطاب فهمك اشارة
الى ان الاخذ فى كتابه ينبغى ان يكون على فطرته السليمة **قوله** بصناعة
الكلام اى تاليف كلماته مرتبة المعانى متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه
العقل لا توالبها فى النطق وضم بعضها الى البعض كيف ما اتفق وهذا ما قال
الجاحظ من ان الشعر صناعة وضرب من التصوير واعتبر فى جانب السامع الكمال
فى الفهم والادراك وفى المتكلم الكمال فى تاليف الكلام وتطبيقه لمقتضى
الحال جريا على مقتضى المناسبة ولم يعتبر كونه مراعيا لذلك لعدم الاطلاع عليه
فنيط الحكم بما يظهر على الناس وينبئ عنه ظاهرا وهو معرفته بالصناعة
قوله نفى الشك فاعل مقصود او اسم يكون ضمير يعود الى تركيب ان زيدا
منطلق وظاهر هذا الكلام ان الاول من قبيل الجارى مجرى اللازم والاخيرين

من قبيل اللازم له من حيث هو هو لكن لا يخفى ان كونه لمجرد الاخبار انما يسبق الى
الفهم عند سماعه من البليغ اذ غير البليغ ربما يورده في مقام نفي الشك ورد
الانكار وكذا كون المطلوب وجه الاختصار مع افادة لطيفة فالاولى ان
يجعل الكل من قبيل الجاري مجرى اللازم وان قيدنا اذا سمعته عن العارف مراد
فيهما لكن اطلق فيهما اللزوم لقربهما من اللازم ولم يمثل باللازم لما هو هو لقلته
واشتراط اعتباره بالصدور عن البليغ وانما قال في الاول ان يكون مقصودًا
وفي الثاني انه يلزم وفي الثالث ان يكون المط على عادة افتنانه في الكلام مع
ظهور صحة الحصر في الاخير دون الاولين ولم يقل من نفي الشك ومن القصد
الى مجرد الاخبار ومن وجه الاختصار ليصح باضافة كل الى التركيب فيتحقق
كونه خاصه وانما قال من نحو منطلق من ذلك التركيب لانه وان كان صريحا في التحقيق
لكن الخاصية في ذلك التركيب **قوله** وجه الاختصار اي طريقه مع افادة
ذلك التركيب او الاختصار لطيفة من اللطايف التي يشير اليها موضع بيانها
وهو الحالة المقتضية لطي المسند اليه **قوله** وكذا اي مثل السبق في هذه
الصور السبق او ما سبق اذا لفظ العارف بصناعة الكلام بالمسند اليه اي
لم يحذف وهو الاحتياط وزيادة التقرير ونحو ذلك ثم لكان يحتمل وكذا انتصابا
عطفا على مثل ما سبق لكنه يحتاج الى التكلف في عامل اذا وانما قال لفظ دون اثبت
رمزا الى ان المسند اليه عند الحذف كانه ثابت وان لم يتلفظ به وحمله على لفظ
بالمسند اليه فقط كناية عن حذف المسند بعيد جدًا ثم اعاد لفظ كذا مع زيادة
حرف التشبيه لكثرة المذكورات بعده وعدم تخصيصها بالمسند اليه بناء على
ذلك المفعول في الافعال المذكورة وان كان ظاهر سوق الكلام على كونها في
المسند اليه **قوله** علما بطلعات متعلق بجميع ما سبق اي حال كون هذه الاعتبارات
والخواص منضمة ومتركبة على اطلاعك على جهات سوق الكلام وايراد المسائل
في علمي المعاني والبيان اطلاعا مندرجا يحصل منه شيء بعد شيء او حال كون جميع
ذلك مندرجا فان قيل المطلع هو المعاني الاغير قلنا اطلاع سوق الكلام في
العلمين لا يدل على ان لكل دخلا في الاطلاع كما يقال بين ذلك في العلوم الاسلامية

الاسلامية لمسئلة كلامية وقد يجاب بان الخواص التي بحسب الدلالات المتفاوتة
في الوضوح والخفاء انما يطلع عليها علم البيان وبان الامثلة ايضا يطلع حيث
ينظر فيها ويعرف خواصها وكلاهما ضعيف **قوله** باذن الله متعلق بساق
او بطلعات **قوله** واما علم البيان صدر الكلام بكلمة اما لكونه تفصيل
ما اجمله من بيان تحدي العلمين واكتفى في المعاني بلفظ اعلم الدال على زيادة
الاعتناء بشانه وكما اراد ثمه بالتتبع مسببه وثمرته اراد بالمعرفة ههنا
سببه واصله الذي هو الاصول والقواعد والملكة الحاصلة منها التي
بها المعرفة لتقرر ذلك واشتهاره فيما بينهم وبهذا يخرج معرفة العرب ذلك
بحسب السليقة والايراد هنا بمنزلة الافادة ثمه اخره لكونه انسب بالطرق المعبر
بها عن التركيب الموصلة الى المعاني ايصال الطرق الى المقاصد اشارة الى انها
وسائط والاسباب وموثرات واللام في المعنى للجنس بمعنى كل ما يدخل تحت
قصده وارادته من غير تخصيص بمعين ولا تفصيل لما لا يتناهى بالعقل فلا يرد
من له ملكة ايراد معنى معين في الطرق نقضا ولا يلزم ان يكون صاحب البيان
من يعرف ايراد كل معنى مما لا يتناهى على التفصيل بل يكفي الاجمال واقتصر على
ذكر الوضوح لانه المقصود بالتعبير دون الخفاء الا انه قد يراد زيادته
فيكون اوضح وقد يراد بعضا به فيقع الخفاء ومعنى الاختلاف بالزيادة
والنقصان في الوضوح ان يكون بعض الطرق زايدا في وضوح الدلالة والبعض
ناقصا ويجوز ان يراد الاختلاف في كل منهما بان يكون لبعض اكثر زيادة
والبعض اقل وكذا في جانب النقصان والاول هو الظ واضافة الوضوح
الى الدلالة من اضافة المصدر الى فاعله ووصفها بوصف متعلقها اعني
المدلول اذ هو المتصف حقيقة بالوضوح والخفاء اخره لكون البحث في
البيان راجعا الى احوال الدلالات وان هذه واضحة وتلك غير واضحة ولك
ان تجعله صفة الدلالة حقيقة بمعنى ان الذهن ينتقل سريعا الى كون
هذا الطريق بحيث يفهم منه المعنى ولا بسرعة ولا اعتراض بانه يتناول ايراد
معنى مفرد كالاسد مثلا بالفاظ مترادفة بعضها اوضح دلالة وليس من البيان

في شيء ليس بشيء لما سيجيء في صدر علم البيان من أنه لا يتأتى في الدلالات
الوضعية بل العقلية على الأفراد أو مع اعتبار الوضعية واللام في ليحترز
متعلق بمعرفة وذلك إشارة إلى الإيراد ووسط ذكر الوقوف ولم يقل ليحترز
بها أي بتلك المعرفة إشارة إلى أن السبب الأقرب في الاحتراز هو الوقوف
والاطلاع بحيث يكون الإيراد حاضراً في الذهن لا مجرد المعرفة والملكة كما في
حالة الذهول وأراد بالمراد بالكلام ما يسبق منه إلى الفهم من المعاني المترتبة
المناسبة المدلول عليها بالكلام المشتمل على الكيفيات والخصوصيات المناسبة
التي يطلع على تفاصيلها علم المعاني وبتمام المراد ما يعتبر في دلالة الكلام على
ذلك من مراتب الوضوح زيادة ونقصاناً التي تناسب المقام والحال على ما
يتكفل به علم البيان مثلاً تأدية معنى مضيافية زيد بقولك هو مضياف
أنه المضياف ما هو إلا مضياف ما المضياف إلا هو قد ضافه خلق كثير ونحو ذلك
هو ثمرة علم المعاني وبه الاحتراز عن الخطاء في ذلك وجعل الدلالة على ذلك
مختلفة المراتب في الوضوح وإبرازها في صورة قولك كثير الرماد أو جبان
الكلب أو مهزول الفصيل على وفق ما يناسب المقام والحال هو ثمرة علم البيان
وبه الاحتراز عن الخطاء فيه حتى لو أدى معنى المضيافية في مقام ابتداء
الإخبار بقوله إنه لكثير الرماد كان الخطاء فيه من جهة نظر المعاني دون البيان
ولو أداه في مقام زيادة الوضوح بقوله هو كثير الرماد كان الأمر بالعكس
وبالجملة فقصد المعاني إلى أن يكون نظم الكلام بعد صحة إعرابه وهيئات مفرداته
في الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي ونظر البيان في أن يكون مسلك الدلالة فيما يناسب
المقام من الوضوح والخفاء كما ينبغي وبهذا تبين أن ما يقصده صاحب
المعاني سابق في الاعتبار وكائن في مقام ابتداء التطبيق لكلامه أو لكلام
غيره بالمعنى الذي ذكرناه وما يقصده صاحب البيان لاحق وبعد حصول
المطابقة في الجملة ولذا آثر في المعاني لفظ التطبيق وههنا لفظ المطابقة
وأيضاً إنما آثر التطبيق ليعم حمل كلام البليغ الذي يتتبعه على ما ينبغي
وههنا ليس كذلك فليتأمل ثم قد نبهناك على أن ليس معنى كون المعرفة للاحتراز

للاحتراز أن يكون ملحوظ العارف هو هذا المفهوم نفسه بل أعم من أن يكون نفسه
أو ما يفضي إليه كالتوصل إلى توفية المقامات المتعلقة بذلك حقها وكون
تشبيهاته ومجازاته وكناياته على وجهها وكالاحتراز عن التعقيد المعنوي ونحو
ذلك **قوله** وفيما ذكرنا قد جعل المقدمة لبيان الحد والغرض وأدرج
فيهما منفعة العلمين لقربها من الغرض فإنما يتأدى إليه الشيء من حيث ينتهي
إليه غاية ومن حيث يطلب به ويقصد غرض وإذا كان مما يشوقه الكل طبعاً
كالوقوف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس فهو المنفعة وقد يصدر بها العلم
لزيادة الترغيب في تحصيله والمعنى أن فيما ذكرنا من تعريف العلمين ما ينبه
على أن وقوف أرباب النظر والاستدلال والعلوم والصناعات على تمام مراد الله تعالى
من كلامه محتاج إلى هذين العلمين أشد احتياج لكون خواص تراكيبه وحسن
ترتيبه وتنظيمه ومطابقته لمقتضيات الأحوال في الرتبة العليا وكون
تشبيهاته ومجازاته وكناياته وأنواع دلالاته من الحسن في الغاية القصوى
فتحصيلهما والنظر فيهما يكون عوناً على تحصيل ذلك وهو منفعة عظيمة
ومنقبة جليلة وقد عرفت معنى المراد من الكلام وأنه يتعلق بعلم المعاني
وتمام المراد وأنه يتعلق بعلم البيان فلا يرد ما قيل إن مذهب غير المشايخ من المعتزلة
وعليه المنصور أنه لا يمكن للبشر الوقوف على تمام مراد الله من كلامه العزيز لأن معناه
جميع ما قصده وأراده من المعاني على ما نقل عن علي رضي الله عنه أن تفسير الفاتحة
أوقار من العلم لا تمام المراد بالمعنى الذي ذكرنا ولا يحتاج إلى الجواب بأنه أراد
التمام بحسب الحاجة والكفاية لا بحسب الحقيقة وأما الاعتراض بأن
الواقف على الشيء لا يحتاج إلى ما يحصله لامتناع تحصيل الحاصل فجوابه
أن الاحتياج ضروري لامتناع الحصول بدون الشرائط والأسباب غايته
عدم الاحتياج بعد الحصول وهو لا ينافي الاحتياج في الجملة على ما هو المدعى
وقد يجاب بأن المراد بالواقف من يريد الوقوف والمعنى أنه يحتاج في تحصيل
مراده لا في الإرادة نفسها ليرد بالمنع وقد يجعل هذا ذريعة إلى دفع الاعتراض
الأول أيضاً بأن إرادة الوقوف على الشيء لا يستلزم إمكان حصوله لكونه

وليس بشيء صح

لغوامض الكلام عن شعر بالمنفعة والعارف بمنزلة ان يقال هذا العلم يحتاج اليه
في هذا الامر المحال الذي هو الوقوف لا بمنزلة ان يقال يحتاج اليه في الوقوف
على الامر المحال كما يوهم فانه مفيد ثم في قوله ينبه اشارة الى انه مما ينبغي ان يكون
معلوما ربما يذهل عنه فيحتاج الى التنبيه **قوله** فالويل تنفير وتحذير
بعد الترغيب في العلمين وبيان منفعتهما عن القصور والتقصير في تحصيلهما
وبيان المضرة في ذلك فان الناظر في العلوم سيما الاسلامية فلما يخ عن اخذ
في تفسير القرآن ومن اخذ فيه مع قصوره في العلمين فقلما يسلم عن الخطاء فيه
والوقوع في التفسير بالرأي الذي هو خطاء وان اصاب وفيه استحقاق
الويل والعذاب **قوله** ولما كان اشارة الى وجه ترتيب الفصلين وكان
حقه ان يذكر قبل التعريفين لكن اخره لترتبه عليهما وعلى الاحاطة بمفهوميهما
والمعنى ان البيان شعبة من المعاني ومتفرع عليه وكالمركب بالنسبة اليه لان تحصيل
تمام المراد والاصابة في مطابقة الكلام له وعدم الخطاء في ذلك على ما هو مقصود
البيان انما يكون بعد تحصيل المراد والاصابة في المطابقة له ولما تقتضي الحال
بالنسبة اليه وعدم الخطاء في ذلك على ما هو مقصود علم المعاني فكان البيان بهذا
الاعتبار متفرعا عليه مفتقرا اليه بمنزلة الشعبة من الدوحة اي الغصن من اصل
الشجرة ولم يكن منفصلا عنه لان الابانة اعتبر فيه مع الاصابة في دلالة الكلام على
المراد بخصوصياته وكيفياته التي بها ارتفاع شانه الاصابة في كون تلك الدلالة
في باب الوضوح والخفاء على ما ينبغي وعلى وفق ما يناسب المقام ويلائم الحال
فبهذا الاعتبار كان بمنزلة المركب والمعاني بمنزلة المفرد فناسب تاخير البيان
وضعا لتاخر المركب من المفرد طبعا واما ما يقال من ان البيان باب من ابواب المعاني
افرز عنه وجعل فنا مستقلا لكثرة شعبه كالفرائض من الفقه وان الاحتراز
الماخوذ في علم المعاني لا يمكن الا بعد معرفة الايراد المعنى الواحد في الطرق المختلفة
اذ الحال ربما يقتضي الايراد في طريق واضح الدلالة او اوضح فاوضح فما لم يكن المتكلم
عالما بالبيان لم يمكنه الاحتراز عن الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال وحاصله
ان المطابقة الماخوذة في تعريف علم المعاني لا تخص الافادة بل يعم الدلالات في باب

في باب الوضوح والخفاء ففيه نظر لانه مع ضعف بعض مقدماته ربما كان على عكس
المقصود ادل وهو كون البيان بمنزلة الجزء من الكل **قوله** لا ينفصل روي بانث
الضمير صفة شعبة وبتذكيره خبرا بعد خبر **وقوله** جرى جواب لما وكبرى
القياس محذوفة اي لما جرى ناسب تاخيره وجملة لا جرم آنزنا استئنافا بيانا للنتيجة
ويجوز ان يكون جرى خبرا آخر لكان وانزنا جواب لما ولا جرم للتحقيق والتاكيد
بمنزلة حقا اذ الاسمية لا يقع جواب لما قال الفراء معنى لا جرم في الاصل لابد
ولا محالة وقد جرت على ذلك وكثرت حتى تحولت الى معنى القسم وصارت بمعنى
حقا ولذا تجاب باللام كالقسم يقال لا جرم لافعلن كذا **وقوله** جرى منه
من اسدانه اتصالية في موقع الصفة لمحذوف اي جرى مجرى كائنا منه مثل مجرى
المركب من المفرد وكذا قولك حل مني محل الروح من الجسد ونزلت من البلد بموضع
كذا وانت بمنزلة الاخ **قوله** الفصل الاول قد يتوهم من جعله الفصل
الثاني في علم البيان من غير تعرض لضبط المعاقد ان ضبط معاقده ايضا في هذا
الفصل وان قوله وفصلان لضبط معاقدهما معناه انهما مذكورة في الفصلين
لا على طريق التوزيع لكن تعيين هذا الفصل لضبط معاقد علم المعاني يابى ذلك فالاوجه
ان يحمل بحث الدلالات وتعيين التشبيه والمجاز والكناية مقاصد للبيان ضبطا
لمعاقده وان لم يصرح به في عنونة الفصل اعتمادا على انسباق الذهن اليه عما ذكر
في الفصل الاول ولذا لم يقل في الكلام في علم البيان والذي يتبادر اليه الفكر
الصائب ان المراد بضبط المعاقد جمع مجملات تفاصيل المسائل وتعيينها على
وجه التحفظ والتيقظ كما قال الامام في المطالب العالية الفصل الرابع في
ضبط معاقد العلم **قوله** ان مساق الحديث في ضبط المعاقد والكلام فيه
يستدعي تمهيد اصل اي ايراد حكم يبتنى عليه مقصود الحديث **قوله** اذا
افضت النوبة اليه يعني في آخر هذه المقدمة عند قوله لا يخفى عليك ان مقامات
الكلام متفاوتة الخ لكن قوله فتارة يقتضي ما لا يقتضيه غيره يلائم لذلك لان مثل هذا
الكلام ينبغي ان يكون في معرض التفسير والتفصيل لما اجمل اولا وليس هذا هو
التفاوت الذي يتفرع عليه اذا افضت النوبة ولا هو تفصيل التفاوت مقتضى

معنى لا جرم

الحال وان كان يستلزمه له ومشعرا بسبب نسبته والجواب ان ذلك للاشعار بانه متفرع
لا منفصل اى لما كان مقتضى الحال مما ينفاوت صح ان يقال الحال قد يقتضى تادية بمجرد
اصل المعنى وقد يقتضى تادية الزائد عليه وما لا يفتقر عبارة عن المعنى بدليل سميناه
او عن الكلام بدليل نزلناه ومعنى تادية اداؤه وايصاله الى السامع واللام فى
لمجرد التاليف متعلق بنظم على معنى العلة والغرضية اى نظم للالفاظ لاجل مجرد
التاليف بينها لا للاغراض التى يصاغ لها الكلام من اعتبار الكيفيات والخواص
والمزايا الزائدة على اصل المعنى او على معنى السببية اى نظم كائن وحاصل بمجرد
التاليف لا بتضمنه للخواص التى بها يستحق ان يطلق عليه اسم النظم تشبيها بنظم
الدرر مرتبة على ما ينبغى قال الشيخ عبد القاهر النظم هو كون الفاظ الكلام
مرتبة المعانى متناسقة الدلالات حسب ما يقتضيه العقل ونحو ها صفة
نظم يعنى انها بمجرد التاليف والاسناد بين الالفاظ والاعراب فيها تدخل فى
حيز الابهام وتخرج عن حكم صوت الغراب فى انه لا يفيد شيئا اذ ليس وضع الالفاظ
لغرض افادة المعانى الافرادية بل التركيبية وخروجها عن حكم النعيب فى صيغة
الاعراب من جهة افادة المعنى التركيبى لا ينافى نزولها فى صنعة البلاغة منزلة اصوات
الحيوانات فى الخلو عن الخواص والمزايا التى بها تتفاضل الكلام والترقى الى
الاعجاز وكذا كونها على وفق هذا النوع من مقتضى الحال فان هذا محط انحطاط
شانه وسقوط درجته وفى قوله وهو الذى سميناه ونزلناه تسامح
اذ الاول المعنى والثانى للفظ وكانه على حذف المضاف اى سمينا معناه او كان نما
عبارة عن اللفظ ونزلنا لفظه او كان عبارة عن المعنى **قوله** الخطاء
الذى يحز بصدده اى يحمل المعانى والبيان للاحتراز عنه لا يجامع فى الكلام
الذى لا يفتقر فى تادية الى زيادة فى التمييز وانما موضع يوز آن ذلك الخطاء و
هيجانه بمنزلة الغبار المرتفع الحائل عن الابصار هو الكلام الذى يفتقر الى اعتبار
الخواص واللطائف فكثيرا ما يقع الخطاء للمتكلم فى تاليفه وتنظيمه وللسامع
فى حمله على المقصود على الوجه الذى ينبغى ويوافق قصد المتكلم وينبغى ان يكون
وقوع الخطاء فيه لغير القادر على علمى المعانى والبيان والا لم يكونا مفيدين لا

للاحتراز عنه وبهذا يظهر ان المراد بالعاقل المتفطن الماهر فى علم الاعراب مع قصوره
فى العلمين او عدم معرفته بهما وقوله فضلا مصدر فعل محذوف من قولك
انفق الدراهم والذى فضل عنه كذا اى يقع متوسطا بين كلامين متغايرين نفيا
واثباتا لفظا مثل فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن اعطائه او معنى مثل تقاصرت
افكار الاكثرين عن حل هذا التركيب فضلا عن ان يصلوا الى كنهه وفاعل الفعل
ضمير يعود الى مضمون النفى والمعنى استبعاد المنفى مع انه اولى بالوقوع واستحالة
ما دونه اعنى ما وقع بعد فضلا والتقدير بمعنى عدم مجامعة للخطاء ادنى التمييز
عن وقوعه للعاقل فانه منتف بالكلية والاولوية والمعنى فى النفى المعنوى
يعنى عدم بلوغ الافكار الى حله عن الوصول الى كنه معناه وحل هذا التركيب
مما خفى على كثير من الخاصة سيما نحارير هذا الكتاب وعامتهم على ان فضل بمعنى تجاوز
ويختروا فى مرجع ضمير فضل وانت خبير بان فضل بمعنى تجاوز عنه عفا فهم لم يحوموا
حول اللفظ ولا المعنى ولا التركيب **قوله** فان اختلج فى وهمك كلمة ان
المستعملة فى التردد ولفظ اختلج المنبئ عن الخطور والاضطراب دون الثبوت
والاستقرار واسم الوهم الذى اكثر احكامه كاذبة يشعر بضعف الشبهة و
تقررها سوى المقدمة القائلة بان الكلام فى علم المعانى كلام يفتقر فى تادية
الى ازيد من الدلالات الوضعية اذ ربما يمنع لجواز ان تقرر قواعد المعانى بعبارات
تدل بالوضع من غير اشتمال على الخواص والمزايا التى هى منار الخطاء فلا يقع فيها
الخطاء لمن له ادنى تمييز فكيف للعاقل الفطن ويبينوها بوجهين احدهما ان
علم المعانى مستنبط من تتبع تراكيب البلغاء وتفهم خواصها ولا خفاء فى انها
كلام من القبيل الثانى فيفتقر فى معرفة خواصها الى الاحتراز عن الخطاء والتقييد
انه بالنسبة الى الناظر انما يكون بعلم المعانى وثانيهما ان ليس المراد بعلم المعانى
ان يعتقد تلك القواعد من غير ان يصير ملكة ومدركه بالذوق بل ان يعرف
من العبارات كما يعرف الخواص من تراكيب البلغاء وح يكون هى كلاما من قبيل الثانى
وكلاهما ضعيف اما الثانى فلظهور المنع واما الاول فلان معنى كونه ماخوذا من
تتبع خواص تراكيب البلغاء انه فى اصله يكون كذلك ويكفى فيه كون الاخذ

عارفا بذلك بحسب السليقة من غير سبق ما يسمى علم المعاني وليس يلزم ان يكون
كل من يعلم هذا العلم يعلمه بالتتبع دون التعلم وتقرير الجواب على ما اشار اليه
المص انما يذكره في علم المعاني ليس تعليما وافادة لما لا سبيل اليه للمخاطب سوى النظر
والتعلم ليمنع فيه خطاء فيحتاج الى علم المعاني بل هو تنبيه لمن له في اعتقادنا استعداد
التنبيه بافادة بعض التصورات والاصطلاحات وازالة اشتباه ربما يعرض
في بعض التصديقات ولعمري لا الشبهة شيء ولا الجواب والله اعلم بالصواب

قوله فيتوقف جواب الشرط بزيادة الفاء لتخلل الفاصل وضمير تعريفه وله
لعلم المعاني ومعنى تعريفه تحصيل المعرفة به اثره على لفظ التعليم لكون كل مما
يحتاج الى تعريفه جزئيا من جزئيات علم المعاني لكن ينبغي ان لا يجعل ضميره له راجعا
الى ذلك الجزئي المذكور قبله بعينه ليكون التعدد في التعريفات فقط لان هذا
مما لا معنى له اصلا بل الى علم المعاني وقوله فاستوضح جوابا ان احتاج واذ قيل متعلق
باجنبيا وقوله او الطبع كان ينبغي ان يكون بالواو ولان الكافي في البابين كلاهما
لا احدهما الا انه على طريق اللف والنشر كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى
اي ان كان العقل يكفي في الاستدلال والطبع في العروض يتحقق الاستغناء عن
تعلمهما بحصول الاستغناء عنهما بكليهما او عن احدهما باحدهما وانما اعتبر
التوقف والاحتياج في التعريف والتعليم لان التقدير تدوين العلوم و
تبيينها بما يناسبها من الادلة فلا يكون الا كسبية واكثرها اصطلاحات ومما
لا طريق الى اكتسابها بمحض النظر والاستدلال فتعين التعليم والتعلم اذا تحقق
فالتعليم والتعلم لا يخص الاخذ من استاذ او معلم قال ابو علي في الشفاء التعليم
والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا وهو اسنا ونما الى
اكتساب مجهول بمعلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الى
الذي يحصل عنه هو العلة الفاعلية تعليما كالتحريك والتحرك ولهذه النكتة
ذكر اولا التعلم وثانيا التعليم وقوله والمال اما الدور او التسلسل مبني على ان كل
اكتساب انما هو بالنظر والاستدلال والاحتياج الى المنطق والعروض وعبارته
في تقرير الشبهه والجواب ليست الا ان قال في آخر الاستدلال ان تعريف الدليل ممتنع لانه

لان العلم بتركيب الدليل ان كان بالضرورة امتنع تعريفه وان كان بالدليل لزم اما
الدور واما التسلسل وهما باطلان ولا شيء سوى الضرورة والاستدلال والجواب
انا لا نعرف تركيب الدليل وانما ننبه عليه من له استعداد التنبيه فان لم يتنبه
محوناه عن دفتر المخاطبين ولا شبهة في تفاوت الناس لادراك العلوم وقد اورد
على تقرير الشبهه والجواب اسولة كثيرة مذكورة في كتب المنطق لا يطول الكتاب
بذكرها وبالجملة ينبغي ان يعلم ان ليس المراد باحتياج اكتساب العلوم الى
المنطق ان اكتساب كل نظري بالنسبة الى كل احد محتاج الى جميع طرق الاكتساب
وانها كلها كسبية بل ان الاكتساب بطريق النظر محتاج الى شيء منها وان بعضها
كسبي وبعضها ضروري كاف في اكتساب البعض النظري وان لم يكن كافيا
في اكتساب جميع الكسبيات ولا غنيا عن التنبيه وح لا اشكال قوله واذ
قد عرفت هذا شروع في حديث ضبط المعاقد بعد تمهيد الاصل الدال على ان من
الكلام ما يشتمل على الخواص والمزايا التي عنها البحث في علم المعاني ولها الاحتياج الى
الضبط بتعيين محلاته لكنها احوال للتراكيب فتاخر عنها ضرورة فلا بد
من تمهيد الاصل اولا ثم ضبط التركيب ثانيا والخواص ثالثا وضبط التراكيب
بكونها خبرا او طلبا وربما يشعر بان المراد بها المركبات التامة لا المعنى المصدري
ولا مطلق المركب ومبنى ذلك على ان الغرض الاصلي من الكلام افادة المعاني التامة
الا ان خواص المركبات التامة قد تكون باعتبار مقتضيات الاحوال الراجعة
الى ما فيها من المفردات والمركبات الاضافية او الايقاعية او غير ذلك

قوله وسابق في الاعتبار اي في نظر اهل الصناعة حيث قطعوا بان
حقيقة كلمات الاستفهام مثلا هو طلب الفهم وما سواه من الانكار والتقرير انما
هو من المتولدات وكذا في ساير الابواب وقوله ثم حمل عطف على تصير وذلك
اشارة الى ما هو الاصل ولا خفاء في ان للخبر ايضا اشياء يحمل هو عليه عند امتناع
الاجراء على الاصل كالدعاء في رحمك الله والانشاء في صيغ العقود فلهذا حمل
بعضهم ذلك في قوله وما سوى ذلك اشارة الى الاعتبار على ما يعم الطلب والخبر
لا الى الابواب الخمسة على ما هو الظاهر من العبارة والمحقق في اول قانون الطلب

قبل الشروع في الابواب الخمسة قال لهى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل بولد منها
ما يناسب المقام لى قوله الباب الاول ثم ذكر في اثناء الابواب الخمسة ايضا تفاصيل
ذلك ثم انه لم يعتد بما سوى الطلب من الانشاء كالترجي والتعجب ونحو ذلك لقلته
وكون اكثره غير سابق في الاعتبار في نظر الصناعة وانما جعل النداء سابقا في
الاعتبار مع انه بتقدير فعل مضارع منقول الى الانشاء لان ذلك ليس باعتبار
انشائية ذلك الفعل فانه لم ينقل الى الطلب بل الى انشاء الدعاء بهذا اللفظ
كابيع للبيع ولزمه طلب المدعو وانما ذلك باعتبار ان حرف النداء لم يوضع الا
لطلب الاقبال كحرف الاستفهام لطلب الفهم **قوله** شيئا فشيئا اى منهجا في موضع
المصدر من حمل او الحال مما عدا ذلك اى يحمله على السابق في الاعتبار شيئا فشيئا
على المعنى الذي يوجبه سوق الكلام او موضع سوقه ولذا نحمل على ما توجه
دلالة من نعليه **قوله** وعساك فيما ترى اى تظن وتبصر وما مصدرية او موصولة
والظرف في موضع الخبر اى هنا فيما ترى كما في هيت لك اى الخطاب لك ويقول
افخمته عيني اذا ازدرته واستحقرته واجتليت الشيء نظرت اليه جليا مكشوفا
شبه الصورة المعقولة بالصورة المحسوسة فاعتبر فيها الاقتحام بالعين والاجتلاء
وكشف القناع ولا حاجة الى جعل العين او القناع استعارة عن معنى كما قد يتوهم
والمعنى انك ربما يستحقر في اول الامر بحث الخبر والطلب وما يتفرع على ابوابه
الخمسة فتزعم انه اذا كان جميع مباحث علم المعاني راجعة الى هذا فهو ليس في تلك الرتبة
التي تدعى لكنك عند الاطلاع على تفاصيل هذه المباحث يعلم انه انه جليل القدر
رفيع الشان وقد يقال انه تصغير تفخيمه لما ترى والمعنى انك لعلك حال كونك ناظرا
فيما ادريته من الحكم بان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب يستحقره وتعتقده
باطلا لعدم اقامة الدليل لكن اذا اقمنا الدليل عليه استعظمته **قوله**
فلنعينهما اى اذا كان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب كان الواجب ان نعينهما
لافتتاح الحديث لما نحن متعرضون له ومتصدون لاجله من المباحث والمقاصد
قوله بحوجهما اى بجعلهما محتاجين في اعتقادها الى التعريف بالحد اى الذاتيات
المحضة كلها او بعضها او بالرسم بالعرضيات ولو مع بعض الذاتيات **قوله** اما في

في الخبر اى اما احسار با الاستغناء عن التعريف في الخبر وما في لما زائدة ومن لم يمارس
بل من العقلاء بل صفة لكل احد المقيد بوصف كونه من العقلاء ومعنى عدم ممارسة
الحد عدم الاشتغال بحدود الاشياء ورسومها واكتسابها بذلك لا عدم المعرفة
بمعنى الحد والرسم فانه ليس لهذا كثير دخل في الاكتساب بل الصغار ونصب عطف على
كل احد وباعتباره جمع ضمير الخبر اعني يعرفون اما على طريقة نحن بما عندنا وانت بما
عندك راض اى حذف الخبر من الاول واما على جعل الضمير لمجموع كل احد والصغار
كما في قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فالضمير في بهما راجع الى المجموع
وقد يروى الجر عطفا على من لم يمارس وجمع الضمير باويل كونه لما دل عليه كل احد
من معنى الجماعة ومقام التصديق هو ما اذا اعتقد واكون اخبار المتكلم على ما هو به
ومطابقا للواقع ومقام التكذيب بخلافه لا بمجرد كون الخبر على ما هو به وعلى
خلاف ما هو به اذ قد نصدق في مقام عدم المطابقة ونكذب في مقام المطابقة
لعدم العلم بالحال ولا بمجرد كون الكلام محتملا للصدق والكذب اى في الجملة الخبرية
بمعنى ان تصديقهم او تكذيبهم يقع ابدا في الجملة الخبرية دون الانشائية اذ على هذا
مقام التصديق والتكذيب واحد لا فائدة في تفصيله بالنظر الى المقصود فان قيل
على ما ذكرتم لا يصح تابيد التصديق ولا التكذيب اذ قد لا يصدق مع اعتقاد المطابقة
وقد لا يكذب مع اعتقاد اللامطابقة قلنا ليس المعنى ان تصديقهم في مقام التصديق
يكون دائما في بعض الاحيان بل ان تصديقهم يكون دائما في مقام التصديق لا في غيره
فبني الكلام يكون على تابيد التقييد لا تقييد التابيد والمراد بمعرفة الصادق والكاذب
معرفة مفهومهما لكن كل منهما قد يكون صفة المتكلم وقد يكون صفة الكلام والمراد
ههنا هو الاول لا الثاني على ما توهم والا لما كان لقوله العلم بالصادق والكاذب
موقوف على العلم بالخبر الصدق والخبر الكذب معنى لانه ان اريد بالصادق مجرد
مفهوم الصفة فالامر بالعكس وان اريد مجموع الموصوف والصفة فالصادق
نفس الخبر الصدق لا امر موقوف عليه وللاشارة الى ان المراد بالصادق ما هو
صفة المتكلم وصف لفظ الخبر بلفظ الصدق وان كان معناه الصادق اى المطابق
للواقع ونظم الكلام ان كل احد يعرف معنى الصادق والكاذب بلا اكتساب من حد او رسم

لانه يحصل منه التصديق والتكذيب على وجههما وهذا يستلزم معرفة الصادق والكاذب
لان التصديق باللسان الاخبار بكون القائل صادقا وبالقلب الاذعان والقبول
لذلك فلا يصح مع دوام وقوعه في محله بدون معرفة الصادق والكاذب لكن العلم
بالصادق موقوف على العلم بالخبر الصدق لان معناه المخبر بالخبر الصدق والمتكلم
به والعلم به يتوقف على العلم بالخبر لكونه جزءا منه وما يتوقف عليه البديهي
بديهي وعلى ما ذكرنا يندفع منع توقف معرفة الصادق على الخبر الصادق بناء
على ان معناه الشيء المطابق ويظهر ان ليس حاصل الدليل هو انا نفرق بالضرورة بين
الخبر الصدق والخبر الكذب ليندفع بان التفرقة بالضرورة لا يستلزم تصور الحقيقة
بالضرورة نعم يتوجه منع توقف التصديق على معرفة الصادق بحقيقته بل بوجه ما
فان اللازم في تصور اجزاء التصديق **قوله** هنا اي خذ هذا او هذا الذي
ذكرت على ما ذكرت والحدود التي ذكرها المحوجون الى التعريف غير صالحة للتعريف
لما فيها من الخلل وجاز وقوع لسها صلحت خبر المبتداء مع انها انشائية لكونها في
معنى الخبر به ومتى جوز وقوع الانشائية خبر المبتداء فلا كلام **قوله** الخبر هو الكلام
المحتمل للصدق والكذب ارادوا بالكلام المركب التام المفيد فائدة يصح السكوت
عليها وبه يخرج المفردات والمركبات الناقصة من الاضافي وغيره وباحتماله الصدق
والكذب صحة اتصافه بانه صادق او كاذب اي بالنظر الى نفسه اي مع قطع
النظر عما يعرض له من صدق المتكلم به او كذبه قطعا ومن العلم بمطابقة نسبته
للواقع او عدمها ضرورة او استدلالا اذ مع اعتبار شيء من العوارض قد لا يحتمل
الا الصدق وقد لا يحتمل الا الكذب وعلى هذا لا يرد الاعتراض بكلام الصادق
قطعا ولا بمثل السماء فوقنا حيث لا يحتمل الكذب ولا بمثل السماء تحتنا حيث لا يحتمل
الصدق ولا يحتاج الى تفسير الواو الى او وجعلها بمعنى او واما مثل السماء والارض
فوقنا فكذبه ظ لعدم مطابقة الواقع ضرورة انتفاء الكل بانتفاء الجزء لا يقال
لو كان الخبر في نفسه محتملا للصدق والكذب لما انفك عنه ذلك وكان كل خبر
كذلك ضرورة ان ما بالذات لا يزول بالعارض بل الوجه في دفع الشبهة ان معنى
قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب انه الكلام الذي اعم من الصادق و

والكاذب بحيث يحتمل ان يكون صادقا في مادة وكاذبا في مادة اي يكون بعض جزئياته
مطابقا للواقع وبعضها غير مطابق وهذا رسم بخاصة سمارفه لا يلزم صدقه
على كل واحد من افراد المعرف بل لا يصح صدقه على شيء منها لانا نقول اما ابطال الجواب
القوم بما ذكر فليس بشيء لانهم لا يعنون ان ذلك لازم ذات الخبر ومقتضى ماهيته
بل يصرحون بان المعنى ان ذلك لازم للخبر اذا اخذ من حيث انه حكم مجردا على الاطلاق
واعتبر مجردا عن الخصوصيات الموجبة لتعيين الصدق او الكذب على ما سيجيء من كلام
المص وهذا صادق على كل فرد حتى على قولنا السماء فوقنا فانه اذا اعتبر مجردا عن
خصوصية الحكم وبداهة مطابقته للواقع احتمل ان يوصف بالصدق والكذب
ولم يكن الواصف مخطئا لغة وعرفا بخلاف الانشائيات واما الجواب عن الشبهة بما
ذكر فما كان ينبغي ان يصدر عن المحصل لانه مع كونه مخالفا لما عليه العقلاء
عموما والقائلون بهذا التعريف خصوصا على ما ذكروا في كتب المنطق صادق على
مطلق الكلام لانه كلام يحتمل ان يكون بعض افراده صادقا وبعضها كاذبا اذ لا دلالة
على نفي بعض اخر ولا على اخراج الانشاء وكما لا يصدق على شيء من الانشاءات
لا يصدق على شيء من الاخبار وليت شعري اذا لم يصدق تعريف الخبر على الصادق اذ
ليس بعض جزئياته صادقا والبعض كاذبا كيف ينقسم الخبر الى الصادق والكاذب
وكيف يعرف الصادق بالخبر المطابق **قوله** او التصديق والتكذيب اشارة
الى تعريف اخر للخبر هو الكلام المحتمل للتصديق والتكذيب بان يصح ان يقال لقائله انه
صادق او كاذب على الوجه الذي ذكر في احتمال الصدق والكذب مع قطع النظر
عن خصوصية القائل والمقول ولكون هذا تغييرا للتعريف الاول على توهم اندفاع
الدور لم يفصل وكقولهم **قوله** وكقولهم اي قول بعض المعتزلة هو الكلام اي المنتظم
من حروف المسموعة المتميزة المفيد بنفسه اي بلفظه الدال على ما قصد به من معناه
الحقيقي او المجازي اضافة امر الى امر نفيا او اثباتا هو تمييز من اضافة او صفة لها
او بدل يخرج بالكلام بسائط الحروف ومركباتها المكنونة والمسموعة التي لا تمايز
بينها كما في الاصوات الممتدة التي يسمع منها بعض الحروف لا على ترتيب وتمييز
وبتقييد المفيد للاضافة الالفاظ المفردة وبتقييد النفي والاثبات المركبات

الانشائية والاضافية ونحوها ويفيد بنفسه الانشاءات من حيث دلالتها
على لوازمها الخبرية كدلالة قم على اريد منك القيام وليتك تكرمني على اتمنى منك
الاكرام والم اكرمك على قد اكرمتك الى غير ذلك مما لا يحصى سيما اذا عرض بها عن
الخبر كقوله ليتها صلحت للتعويل بمعنى لا تصلح لذلك وكذا اسم الفاعل مع فاعله لكون
دلالته بواسطة ضميمة مثل زيد قائم ابوه وكذا الكلام في تعريف الشيخ عبد القاهر
فان القول بمعنى المركب والمقتضي بمعنى المفيد وتصريحه في قوة بنفسه والنسبة
بمعنى الاضافة والمعلوم هو الامر زيادة اشارة الى انه لا بد في الخبر من تصور المسند
اليه بوجه ما وليس لتقديم النفي على الاثبات وتعميم بقوله من الامور نكتة يعتد
بها **قوله** اما في الحد الاول اعتراض عليه باستلزامه الدور وهو توقف
معرفة الشيء على نفسها سواء ذكر الصدق والكذب او ترك متوجها وذاهبا الى
التصديق والتكذيب لان صاحب هذا الحد قد عرف الصدق بانه الخبر عن الشيء
على ما هو به اي على الوجه الذي هو متحقق به وتوضيحه ان كل نسبة تصور بين امرين
فهي في الواقع اما بالاثبات او بالنفي فالاخبار عنها والاعلام بها ان كان على الوجه
الذي هو به من الاثبات والنفي فصدق وان كان لا على ما هو به بان يكون في الواقع
بالاثبات وانت تخبر بالنفي او بالعكس فكذب وقد يجعل الشيء عبارة عن المحكوم عليه
بمعنى ان الاخبار عن الشيء على الوجه الذي هو متصف به صدق ولا على ما هو به متصف
كذب فبالجملة لزم بمقتضى اخذ الصدق في تعريف الخبر ثم اخذ الخبر في تعريف
الصدق كون تعريفه دوريا ولا ينفعه جواز تعريف الصدق والكذب بلا توقف
على معرفة الخبر ككون النسبة مطابقة للواقع او غير مطابقة نعم يتجه ان يقال
اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لا تعريف الخبر على التعيين
وان يقال انه عرف الخبر الذي هو احد اقسام الكلام بالصدق الذي هو صفة
له ثم عرف الصدق الذي هو صفة المتكلم بالخبر الذي هو بمعنى المصدر اي الاخبار
بدليل تعديته بعن فلا دور واما من عدل عن الصدق الى التصديق والتكذيب فلم يزد
شيئا على توسيع دائرة الدور حيث جعله مرتبتين بعد ما كان مرتبة فان التصديق
معناه نسبة المتكلم الى الصدق وهو الخبر عن الشيء على ما هو به فقد توقف معرفة

معرفة الخبر على التصديق وهو على الصدق وهو على الخبر وكذا في التكذيب واما لو
فسر التصديق بالخبر بصدق المتكلم فالدور بمرتبة كالاول والجواب ما مر **قوله**
والحد الثاني منصوب معطوف على الحد الاول وفيه اشارة الى ان المحتمل للصدق والكذب
والمحتمل للتصديق والتكذيب في التحقيق حد واحد بادنى تغيير وبيان ان الحد الثاني
ايضا غير صالح للتعويل عليه لكونه غير مطرد حيث صدق على ما ليس من افراد المحدود
مثل الغلام الذي لزيد او ليس لزيد ومثل انك قائم او لست بقائم فيتجه ان فان كلا منهما
كلام بمعنى المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة ومشتمل على افادة نسبة امر الى امر اثباتا
او نفيا مع انه ليس بخبر بالاتفاق وبدليل انتفاء لازم الخبر فيهما وهو صحة احتمال
الصدق والكذب بحكم العرف واللغة والتحقيق على ما بينا في شرح التلخيص
ومن شرط المعرف ان يكون مطردا بمعنى انه كلما وجد الحد وجد المحدود ويلزم
كونه مانعا من دخول غير المحدود فيه وان يكون منعكسا وهو انه كلما انتفى الحد انتفى
المحدود او كلما وجد المحدود وجد الحد وهذا معنى كونه جامعا وقوله فلا نزاع
في كون ذلك اي المحتمل للصدق والكذب لازم الخبر نفسه فلا يفارق شيئا من
افراده واما النزاع في صحة كونه حدا للخبر اي معرفا له مع لزوم الدور وهذا دفع
لما قد يقال انكم قد منعتم صحة كون المحتمل للصدق والكذب معرفا للخبر فكيف جعلتم
عدم صدقه على المركب دليلا على عدم كونه خبرا ودليل اخر وهو عدم دخول
الصورتين فيما هو جنس قريب للخبر وفاقا وهو الكلام بمعنى المركب المفيد فانه
يصح السكوت عليها وقوله حينا وجب في المعنى متعلق بقوله كيف خرج وهو في
موقع المفعول الثاني لقوله ترى او كيف في موقع الحال لكن تقديم ما في حيز الاستفهام
ممتنع وان كان ظرفا فالوجه ان يجعل متعلقا بمقدر وقوله ومفيدا تصريحه مع انه
المذكور في الحد الثاني لفظه بنفسه اشارة الى تلازمهما وكون احدهما يغني غناء
الاخر ويقوم مقامه والجواب انا لا نم كون المركب في الصورتين مفيدا بنفسه
اضافة امر الى امر بطريق الاثبات او النفي فان معناه ان يكون ذلك مدلول المركب
ومؤداه ومحصول معناه ومدلول المركب في الصورتين انما هو الاشارة الى الاضافة
المعلومة بالنفي والاثبات على ما سيصرح به المص وقوله في الغلام الذي لزيد انه

يفيد نسبة الغلام الى زيد بالاثبات كان ينبغي ان يقول يفيد نسبة الكينونة لزيد
الى الغلام بالاثبات لان المراد بالاشارة هو الحكم به هو هو او ليس هو لا مجرد التعلق
والا فهو لغلام زيد اظهر فهو بالنقض اجدر ولان هذا هو الجاري في جميع صور
الموصول والصلة مثل الغلام الذي في الدار والغلام الذي ركب ولان
منشأ الالتباس هو النسبة الوصفية بالاسنادية وتوهم كون كل منهما مفادا
بالكلام وكذا التي في الصلة وقوله كيف دار يخرج اشارة الى ان المشتمل على الدور
لا يفيد المعرفة اصلا لامتناع معرفة ما يتوقف معرفته على معرفته بخلاف غير المطرد
او المنعكس فانه ربما يفيد المعرفة لكن لا يكون على الشرائط التي اعتبرها القوم على
انهم من جوز في الرسوم الناقصة ان يكون اعم **قوله** والحد الثالث
اي اما ترى الحد الثالث كيف خرج عن ان يكون منعكسا جامعا حيث لم يصدق على
بعض ما هو بالاتفاق مثل قولنا ما لا نعلم بوجه من الوجوه وفي حين من الاحيان
لا يثبت ولا ينفى حيث لم يكن المحكوم عليه فيه معلوما فلم يصدق انه قول يقتضي
نسبة معلوم وعن ان يكون مطردا اما نعا حيث صدق على مثل الغلام الذي لزيد
او ليس وان زيدا غلام او ليس كامر وهذا بعد تسليم كون مثل هذا المركب مقتضيا
للاثبات او النفي انما يرد لو لم يكن مراده بالقول المركب التام على ما يشعر كلامه
وعلى ما هو مصطلح المنطق واما سؤال عدم الانعكاس فقد يدفع بانا لا نم انه لا يعلم
بوجه من الوجوه كيف بمعلوم اصلا بل هو معلوم بهذا الوصف ولا تناقض لان
عدم المعلومية بوجه انما هو مفهوم له لا امر صادق عليه عارض والمعلومية
امر عارض صادق وهذا كما ان اللاثابت اصلا بل اللاممكن التصور كذلك في
نفسه بحسب مفهومه وثابت ومتصور من حيث حصوله في العقل وتمام تحقيقه
في شرح المقاصد والظاهر ان هذا معنى قوله ولسؤال المعلومية وجه دفع يذكر
في الحواشي وقد يقال المراد ان هذا السؤال المورد علينا على وجه الدفع لا اعتراضا
دفعا وهو انه ان لم يكن معلوما اصلا فقد تم الاعتراض وان كان معلوما بوجه
وكل معلوم بوجه صح ان يثبت او ينفى فلم يصح الحكم عليه بانه لا يثبت ولا ينفى والجواب
ان المراد انه لا يثبت ولا ينفى بالنظر الى ذاته ومفهومه الذي هو الا معلوم بوجه

بوجه واما باعتبار هذا الوصف المعلوم فقد يثبت وينفى كما انه اثبت له هذا الحكم
وهو انه لا يثبت ولا ينفى واما الامر بالتدبر فلما في ورود النقضين من نوع خفاء ونول
بالنظر فيما سبق من ايرادهما على الحد الثاني وتطبيق هذا الحد عليه **قوله** واما في الطلب
اي اما اختيارنا في الطلب قول من نفيهما عن التعريف فلان كل احد ممن لم يمارس الحدود
وطرق الاكتساب يجد كلا من انواع الطلب في موضعه ويورده مقرونا بالعلم بانه
في موقعه وهذا يدل على انه عالم به والعلم بالنوع من الطلب يستلزم العلم نفسه فيكون
حاصلا بلا كسب وهو المط ولا يرد على هذا التقرير ما يقال من ان عدم المعرفة بالحدود والرسوم
وما يتعلق بهما من الاصطلاح لا يوجب ان لا يحصل له العلم بالاشياء من الحد كما ان اكثر
العوام يستخرجون المطالب بطريق الشكل الاول من غير علم لهم به وبما يتعلق به من الشروط
والاصطلاحات فيجوز ان يكون لهؤلاء معرفة بحدود الانواع الخمسة بحسب سماعهم من
اهل اللغة معانيها واستخراجهم بالفكر حدودها ثم يتوجه ان ايرادهم على وجهها بعد
تسليم كون الطلب ذاتيا لها وكونها انواعا منه لا يستلزم العلم بحقيقتها على ما هو
المط فيجوز ان يعرفوها بدون الكسب بوجه ما فيوردوها في موضعها من غير خطاء
ولو سلم فالكلام في الطلب بالمعنى المقابل للخبر الذي هو قسم من الكلام وهذا ممنوع
بانه معلوم انه الكلام الدال على الطلب وقد يقال ان المراد بقوله يتمنى ويستفهم
مثلا انه يوجد هذا النوع من الكلام على ما ذكر في الكشاف من ان التمني ليس فعل القلب
بل فعل اللسان واذا اورد كلا منهما مع العلم بانه هذا النوع من الكلام الطلبي علم مطلق
الكلام الطلبي لكونه جنسا وفيه نظر لان الجنسية على تقدير التسليم انما هي لمفهوم
الكلام الطلبي ولمفهوم الكلام الاستفهامي مثلا والمورد للكلام الاستفهامي مثلا
في موقعه مع علمه بمعناه وكونه في موقعه ربما لا يعرف مفهوم الكلام الاستفهامي
والكلام الطلبي ولم يسمع هذين اللفظين فلا يتحقق انه اورده مع العلم بانه هذا
النوع واعلم ان ظاهر عبارة الكتاب ان قوله يتمنى ويستفهم الخ صفة كل احد وخبر
ان قوله يوجد كلا واعترض بان هذا لا يدل الا على ان يكون كل واحد واحد من الموصوفين
بالتمني والاستفهام ونحوهما عالما بالطلب وهو لا يوجب كون كل احد عالما به يستلزم
كونه ضروريا غير مكتسب بالفكر فالوجه ان يجعل يتمنى خبر ان ويوجد كلا بدلا منه

ليفيد المط والجواب انه اذا كان كل متمني ومستفهم ونحوهما سواء كان ممن مارس
الاكتساب بالحدام لا مورداً الكل من ذلك في موضعه عن علم يثبت المط على ما
بينا من غير توجه منع على الكلية بخلاف ما اذا قلنا ان كل احد فهو يتمنى ويستفهم
الخ فانه ربما يمنع **قوله** ثم ان الخبر والطلب ربما يتمايزان بحسب
الحقيقة بما يزان بلازم مشهور وهو احتمال الصدق والكذب يوجد في الخبر
دون الطلب يريد انه لازم مساو للخبر لا اعم منه ومشهور واضح لا خفي فلا بعد
جعله في موقع الرسم ازالة لما عسى يقع من نوع اشتباه في حقيقة الخبر بعد
وخفاء في حقيقته البديهية بالنسبة الى بعض الاذهان ولا ينبغي ان يستبعد
تعريفه به كل استبعاد **قوله** والكلام لما كان بحث الطلب وتفاصيل ابوا
وتفريعاته موخراً عن الخبر وعد بتحقيقها وتفصيلها لتطمئن نفس الطالب ولا
يتوهم ان البحث عنه مقصور على ما ذكر ههنا من الاجمال فيتحير والمراد بما نسبناه
اليه استغناؤه عن التعريف وانقسامه الى الابواب الخمسة وانصرافه الى معان
اخر هي نتايج امتناع الاجراء على الاصل وعبر عن ايراد هذا القدر من الكلام الاجمالي
بقرع السمع اشارة الى انه مجرد اتصال من غير غور ونفوذ في القوى الادراكية
ووصول الى النفس وارتسام فيها بخلاف ايراد الكلام التفصيلي المذكور
في قانون الطلب فانه عند قصد تحقيقه وتقريره وجعله متقرراً ومحققاً
في النفس ايراع في نفقتي الاذن بحيث يصل الى قعرها وينفذ في القوى ويسري
الى النفس فتؤثر فيها وتصور المعاني تصوراً جلياً لا اشتباه فيه ولا خفاء فوت
ما وعد فيما سبق من الاجلاء وكشف القناع **قوله** ولنكشف عطف على مقدر
اي فعلنا حد في المقصود الاهم وفيه تنبيه على ان الحكم باستغنائهما عن التحديد
بديهي وما ذكر في معرض الاستدلال التنبيه وازالة الخفاء ربما يعرض لبعض الاذهان
وانه لا يبعد احتياجهما الى تعريف رسمي او اسمي بالنسبة الى البعض لالتباس في
وخفاء في وضع الاسم والقانون في الاصل اسم اعجمي للمسطر نقل الى قاعدة
واصل يستعمل في تقويم الجزئيات والفروع فسمي به كل من البابين لاشتماله على
قوانين في تحقيق المسائل **قوله** القانون الاول فرغ من ضبط ما قد علم

علم المعاني شرع في الكلام فيه وقدم قانون الخبر لكونه اسبق في الاعتبار واقدم
في الاشتقاق واكثر في الاستعمال واوفر في الاشتمال على الخواص ربما زمانه
بتحقق الخبر خبراً وباعتباره يكون محتملاً للصدق والكذب هو حكم المخبر الذي يقصد
الاخبار والاعلام اعني الحكم الذي يحكمه المخبر في خبره بمفهوم لمفهوم اي معلوم لمعلوم
بان يكون الحكم مستفاداً من ذلك الخبر لا حكم مفعول اي محكوم به في غير ذلك الخبر يشير
اليه بذلك الخبر كما في الجملة الواقعة صلة الموصول او الواقعة بعد ان المفتوحة فان
مضمون الاولى يكون معلوماً بغير هذا الخبر ومضمون الثانية صار من قبيل التصورات
وهذا ما قال ابن جني ان الكلام يخرج عن التمام تارة بالنقصان كما في زيد قائم بدون
التركيب والاعراب وتارة بالزيادة كما في ان قام زيد في الشرط وان زيداً قائم بالفتح
فيمثل هذا الحكم والاسناد لا يصير الخبر خبراً ولا يكون محتملاً للصدق والكذب
اما الصلة فلتقيدها بالمعلومية وكون الموصول فيها بمنزلة اللام في الاسم
بخلاف مثل قولنا الكل اعظم من الجزء واما الاخر فلصيرورته من قبيل التصورات
ولا ينبغي ان يفهم من هذا الكلام ان مدلول الخبر هو حكم المخبر بمعنى ايقاعه النسبة
لا ثبوت الحكم بمعنى وقوع النسبة والا لثبت مدلوله فلا يتحقق الكذب وللزم
اجتماع النقيضين عند الاخبار بامرين متناقضين ولكان مدلول الخبر الصادق
غير مدلول الخبر الكاذب واللوازم منتفية وذلك لان الملازمات ممنوعة اذ لا
مدلول اللفظ على ثبوت الشيء وانفهامه منه كونه ثابتاً في نفس الامر ولانه
لا خفاء في ان مفهوم زيد قائم ثبوت القيام له في الواقع ولقد احسن من قال مدلول
اللفظ هو الصدق وانما الكذب احتمال عقلي الا ترى انه اذا قيل لك من اين علمت
ان زيداً قائم يقول سمعته من فلان وانه لو كان مدلول الخبر هو مجرد حكم المخبر
وايقاعه النسبة لكان مدلوله ثابتاً دائماً وما ذكر الشيخ عبد القاهر من ان مدلول
ليس هو الثبوت لما سبق من الادلة فمعناه انه ليس بلازم ان يكون ذلك محققاً
في الواقع ليلزم المحالات المذكورة فان قلت لا كلام في ان صلة الموصول
جملة واذ ليست بانشاء تكون خبراً بل اطبقوا على انها جملة خبرية قلت ذاك
حين تحمله صلة واما بعده ففي كونه كلاماً تاماً ومحتملاً للصدق والكذب بالنظر

وقوله يحكمه ضمير للموصول على الاتساع كقولك الضرب الذى ضربته او على
حذف الجار اى يحكم به **قوله** فاما السبب قيل الفاء للتفسير وليس بذلك
وقيل للتفريع يعنى لما كان المرجع فى احتمال الصدق والكذب هو الحكم وقد امكن
تحققه مع كل منهما وصح اتصافه باحتمالهما كان الخبر المشتمل على الحكم محتملا لهما
بواسطة وبهذا يظهر التغاير بين السبب والمسبب فان السبب احتمال الحكم
لهما والمسبب احتمال الخبر والاظهر انه لمجرد العطف والتعقيب كانه قبل
المرجع فى احتمال الخبر الصدق والكذب الى الحكم واما السبب لذلك
فامكان تحقق الحكم مع كل منهما لا الحكم بنفسه وقوله ذلك الحكم اشارة الى الحكم
المخبر الذى يحكمه فى خبره وفيه احتراز عن الحكم المعقول الذى يشير اليه فانه
وان امكن تحققه مع كل منهما فليس ذلك هو السبب وقيد الحكم بقوله من حيث
هو حكم مخبر اى من غير اعتبار خصوص فى الحكم والمخبر اذ مع ذلك قد يتعين
الصدق وقد يتعين الكذب ولا يبقى الاحتمال كما فى الخبر الضرورى المطابقة
مثل السماء فوقنا واللامطابقة مثل السماء تحتنا وكما فى الخبر الصادق قطعا
وقد بينا فيما سبق معنى الحيثية **قوله** ويسمى هذا اشارة الى الحكم المستفاد
من الخبر لا الى استفادة المخاطب اياه من الخبر على ما توهم وكذا لازم الخبر هو
كون المخبر عالما بالحكم لا استفادة المخاطب ذلك من الخبر صرح بهذا فى تعريف
المسند اليه حيث قال ان فائدة الخبر هو الحكم او لازمه اى لازم الحكم وهو انك
تعلم حكم ايضا وهذا هو الموافق للغة ايضا فان فائدة الشىء ما يطلق على ما يستفاد
منه لا على نفس الاستفادة وذلك الحكم اشارة الى الحكم الذى يحكمه فى خبره لا الى
الحكم المعقول الذى يشار اليه وقد نبهنا على ان المراد به ما يدل عليه الخبر من
وقوع النسبة او لا وقوعها لا كون المخبر حاكما بذلك وكون الصورة حاضرة
فى ذهنه ليحصر مرجع كون الخبر مفيدا فى لازم الفائدة بناء على ان الخبر لا يدل
الا على ما فى ذهن المتكلم من النسبة الحكمية لا على النسبة الخارجية لما مر من لزوم
كون كل خبر صادقا ولزوم التناقض وقد عرفت منشأ الغلط وانه لا يلزم
من الدلالة على وقوع النسبة الوقوع البتة ولا جزم المخاطب وظنه بمضمون ذلك

ذلك وح لا يكون الخبر مفيدا له ونحن جعلنا مرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب الى الامرين
بحيث لم يحصل شئ منهما لم يكن الخبر مفيدا للمخاطب واما انه متى يكون مفيدا له ومتى لا يكون
فذلك بحث آخر ولا خفاء فى انه انما يكون اذا كان ظاهر حال المتكلم عنده الصدق و
اما اذا كان الخبر ضروريا او مثبتا بالدليل فاستفادة الحكم لا يكون من الخبر نفسه
ومنهم من اجاب بان المراد بفائدة الخبر حصول صورة الحكم فى ذهن السامع وان
لم يصدق به ولا خفاء فى حصول ذلك اذا لم يكن الطرفان والنسبة حاضرة له عند
سماع الخبر واما اذا كانت حاضرة فالحاصل لازم الفائدة **قوله** والاولى اى فائدة
الخبر بدون هذه اى الفائدة الثانية المسماة بلازم فائدة الخبر يمتنع يعنى انه كلما
حصل من الخبر العلم بالحكم الذى هو مدلوله حصل العلم بان المخبر عالم بذلك
البتة اما بمعنى حصول الصورة فى ذهنه فقط واما بمعنى تصديقه بذلك جزما
او ظنا فبالنظر الى الظاهر والبناء على الاعم الاغلب وهذه اى الثانية بدون الاولى
لا يمتنع بمعنى انه قد يستفاد من الخبر كون المخبر عالما بالحكم ولا يستفاد منه العلم
بالحكم لكونه معلوما له قبل الاخبار كما فى قولك لمن حفظ القرآن قد حفظت القرآن
فانه يستفاد منه علمك بذلك لا كونه حافظا للقرآن لانه اعرف بحاله هذا ان
اريد التصديق وان اريد به مجرد الحضور فى الذهن فتعرضه فيما اذا سمع الخبر
عند حضوره هذا فى نفسه مشاهدة فلا محالة يستفاد من الخبر الفائدة الثانية
دون الاولى وما ذكر حكم اللازم الاعم فان الملزوم يمتنع بدونه تحقيقا لمعنى اللزوم
واللازم لا يمتنع تحقيقا للعموم وعبر عنه باللازم المجهول المساواة ليتناول الاعم
بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد فانه اذا لم يعلم المساواة لم يمتنع عند العقل
وجود اللازم بدون الملزوم لان مبنى الامتناع على اعتقاد المساواة وكون اللازم
ملزوما متى انتفى انتفى واما ما يقال من ان مبنى ذلك على ان حكم اللازم المجهول المساواة
هو ان لا يمتنع بدون الملزوم لدلالة مفهوم اللازم على ذلك حتى يعرف انه مساو
للملزوم فلا يخفى ما فيه لان مفهوم اللازم من حيث هو لا يدل على ذلك وفى قوله والاولى
بالواو دون الفاء اشعار بان ليس هذا مبنيا على الكلام السابق اذ ليس فيه الا الدلالة
على ان الثانية يسمى لازم فائدة الخبر وهذا لا يوجب كونها لازما والاولى ملزوما

وانما هذا ابتداء حكم باللزوم بينهما من غير بيان لذلك اعتمادا على ظهوره بادنى تأمل
وفيه تنبيه على وجه التسمية **قوله** ومرجع كونه صدقا لا يخفى ان كل امرين
اذا نسب احدهما الى الآخر فمع قطع النظر عن تلفظ اللافظ وتعقل العاقل بينهما
نسبة ثبوتية بانه هو هو او سلبية بانه ليس كذلك وهو معنى الواقع والخارج
وان لم يكن النسبة امرا متحققا في الخارج ولا الامران مما يلزم تحققه في الخارج
واذا اورد الجملة الخبرية فهي لا محالة تشتمل على نسبة تامة حاصلة في ذهن
المتكلم مرتسمة من الخبر في ذهن السامع فان كانت مطابقة للنسبة الواقعة
بينهما بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين فمطابقتها لها صدق وذلك الخبر صادق
كذا المتكلم به وان لم يكن مطابقة لها بان كانت النسبة المفهومة من اللفظ ثبوتية
والواقعة سلبية او بالعكس فعدم مطابقتها لها كذب والخبر كاذب وكذا المتكلم
به وكون الصدق والكذب راجعين الى هذا المعنى هو المتعارف بين اكثر الناس
حتى انهم لا يعرفون منهما الا هذا المعنى ويصدقون ابدا ما هو مطابق ويكذبون
ما ليس بمطابق وعليه الاعتماد بالنظر الى الدليل الذي يعتبر في تفسير الالفاظ
اعني النقل عن ائمة اللغة وشهادة موارد الاستعمال وفي قوله الى المطابقة ذلك
الحكم اشارة الى انهما انما يتوجهان الى الحكم الذي يحكمه المخبر في خبره لا الى حكم معقول
يشار اليه قال الشيخ عبد القاهر الصدق والكذب يتوجهان الى اسناد الخبر الى
المبتدأ وسلبه عنه لا الى صفة المبتدأ فاذا كذبنا القائل في قوله زيد بن عمرو كريم
لم يتوجه الكذب الى كونه ابن عمرو بل الى كونه كريما لان الصفة ثابتة على كل حال
ليس ثبوتها مبنيا على اثبات المتكلم اياها فما يقال ان يا زيد الانسان صادق ويا
زيد الفرس كاذب مخالف للعرف واللغة وانما الاول صواب والثاني خطاء وهما
يجريان في الاوصاف والاخبار وقوله او غير مطابقة معناه لا مطابقة على
جعل غير بمعنى لا كما جعل لا بمعنى غير في قولهم جئتك بلا شيء فان قيل كيف يصح تفسير
الكاذب بغير المطابق ما لم يحمل على عدم المطابقة قلنا لان كثيرا من اوصاف الخبر
كالضرورية والمعلومية غير المطابقة وليس بكذب واما ايثار او على الواو فللاشارة
الى ان معنى احتمال الصدق والكذب بالواو هو كونه صادقا او كاذبا وبهذا

يعلم انه لو قيل يحتمل الصدق او الكذب لم يحسن **قوله** وعند بعض عطف على
عند الجمهور والتنكير للتقليل والتكاثر والمجهولية والبعض هو النظام لا الجاحظ
على ما وهم وحاصله ان بين طرفي الخبر نسبة في اعتقاد المخبر وان كانت
النسبة المفهومة من الخبر مفهومة لها فصدق والا فكذب سواء كان ذلك
الاعتقاد خطاء بان لا يطابق الواقع او صوابا بان يطابقه وتقديم الخطأ
اوفق بالمقام اذ معه يتحقق افتراق الصدق بالتفسيرين وهذا التعميم
والتسوية صريح في ان المطابقة للواقع واللامطابقة غير معتبرة في الصدق
والكذب على هذا التفسير وان هذا ليس مذهب الجاحظ القائل بان الصدق
هو المطابقة للواقع والاعتقاد جميعا والكذب هو عدم المطابقة لهما جميعا
وما سوى القسمين وهو المطابق للواقع دون الاعتقاد والمطابق للاعتقاد
دون الواقع والخالي عن الاعتقاد اصلا مع مطابقة الواقع او مع لا مطابقته
اربعتها ليست بصادقة ولا كاذبة بل واسطة وللشارح العلامة في هذا
المقام ضبط عظيم وهو انه توهم ان قوله الى الطباق الحكم حيث لم يقل ذلك الحكم
كما في مذهب الجمهور اشارة الى هذا الحكم المعهود الذي هو المطابق للواقع فحمله على
مذهب الجاحظ وهو انه يعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد و
جعل ضمير لا طباقه للحكم الغير المطابق للواقع مع انه عائد الى الحكم المذكور
الذي فسره فصار الكذب هو اللامطابقة الواقع والاعتقاد وبقيت الاقسام
الاربعة واسطة ولم ينظر الى قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطاء او صوابا
ولا الى ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ليس بظاهر ملائما
لهذا المذهب حتى يحتاج الى التأويل بل هو مخالف له حيث سمى ما هو مطابق
للواقع دون الاعتقاد كذبا وانما الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد
فخبر المنافقين بهذا التفسير واسطة لا صدق ولا كذب ثم اخترع مذهبا
آخر في نفي الواسطة وزعم انه المشهور مع انه لا ذكر له في كلام القوم وهو ان
الخبر ان طابق الواقع والاعتقاد جميعا فصدق والا فكذب ثم قال وههنا
مذهب آخر في غاية السخافة وهو ان الخبر ان طابق الاعتقاد فصدق والا فكذب

واطلاق المص الحكم وسياق كلامه يدلان على انه يريد هذا المذهب **قوله** بناء بيان لمعنى
المذهب المذكور مخالفا للجمهور وهو نصب على المفعول له او الحال او المصدر لفعل
محذوف في موقع الحال وذلك انه متى ظهر خبر المخبر الموافق لاعتقاده مخالفا للواقع
يقال انه لم يكذب لانه لم يتكلم بخلاف اعتقاده او ظنه فلو لم يكن الكذب عدم مطابقة
الاعتقاد بل الواقع لم يصح نفيه حينئذ تمسكا بذلك **وقوله** واحتجاجه اى المخبر لهذا
لدعوى النبوة عطف على دعوى لا على نبوة المخبر والمعنى ان المبنى مجموع الامرين **وقوله**
ولكن تكذيبنا يعنى انما جعلوه مبنى لمذهبهم معارضا باطباق المسلمين على تكذيب
الكافر اذا اخبر ببطلان الاسلام وتصديقه اذا اخبر بحقيته ثم لا يخفى ان المعارضة
انما تنفى البناء بمعنى المبنى اعنى المدلول لا الاستدلال او الدليل وهو المناسب
لايقاع القطع عليه لكن في لفظ هذا بعض نبوة عن الحمل عليه اذ المذكور سابقا
هو البناء بالمعنى المصدرى وآثر في هذا الطريق لفظ تكذيبنا وتصديقنا وفي
ذلك لفظ الدعوى والنبوة مثلا الى الترجيح وانما قال يحتان بالقطع لا يقطعا
لاحتمال ان يكون تصديقنا وتكذيبنا للسادات ودفع وهم الصدق والكذب
بمعنى مطابقة الواقع ولا مطابقته وللاشارة الى ان اعتقاد العاقل ينبغى ان يكون حقية
الاسلام لا بطلانه **قوله** ويستوجبان طلبا وبلا اى صرفا عن الظاهر لان قوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون تكذيب لهم بابلغ وجه واوكده وظاهر الكلام
رجوع التكذيب الى ما حكى عنهم من قولهم انك لرسول الله اذ لا خبر في الظاهر سواه
وهو وان كان في موقع مفعول نشهد لكنه اخبار واعلام بالحكم على ابلغ وجه حتى لو
قيل نشهد انك رسول الله بفتح ان وترك الكلام كان ذلك ولو سلم فلا خفاء في دلالته
على اخبارهم بذلك لكون هذا التصور اشارة اليه وهذا القدر كاف في صحة
رجوع التكذيب اليه بحسب الظ واما التاويل فقد ذكر فيه وجوه الاول ان التكذيب
راجع الى قولهم نشهد بناء على كونه اخبارا بالشهادة في الحال وعلى الاستمرار لا انشاء
للشهادة الثاني انه راجع الى تسمية مثل هذا الاخبار الخالى عن مواطاة القلب شهادة
كانه قيل اخبارنا هذا شهادة فكذب الثالث انه راجع الى الحكم المشهود به لكن
لا بمعنى انه كاذب في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل انه غير

غير مطابق للواقع واختار المص وجها رابعا يليق بالبلاغة وخواص التراكيب
المسموعة للبلغاء من البلغاء وهو ان التكذيب راجع الى خبر يشعر به ان واللام
واسمية الجملة وهو ان اخبارنا بانك رسول الله صادر عن صميم القلب وخلوص
الاعتقاد وصدق الرغبة ووفور النشاط كما في قوله واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم لظهور ان ليست هذه التاكيدات لنفى شك او رد انكار في الحكم
وسيأتيك في باب الاطناب تعرض لهذه الاية دلالة على ان قوله والله يعلم انك
لرسوله انما جيء به لدفع ان يكون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله
قوله واذ قد عرفت من قولنا مرجع الحد به الى كذا على ما مر ان الخبر يرجع
الى الحكم الذى يحكمه المخبر في خبره بمفهوم لمفهوم اى انه يتحقق بمجرد ذلك
من غير احتياج الى امر رابع لكن لما كان الحكم هو المقصود والجزء الاخير وبمنزلة
الصورة ومستلزما للطرفين جعله المرجع وعبر عن المسند اليه بالمحكوم
له دون عليه اشارة الى انه العمدة في الخبر والمقصود رجوع الحكم اليه
قوله وهو الذى يسميه الاسناد الخبرى هنا بالنظر الى الغرض الاصلى
والمقصود الاولى وما رآه ارباب المعانى من ان الخواص والمزايا يعتبر اولا وبالذات
في المعانى وبتبعيتها في الالفاظ واما بحسب ظاهر الصناعة والنظر النحوى
فالاسناد الخبرى هو ضم الكلمة الى الكلم بحيث يفيد ثبوت مفهوم احديهما
لمفهوم الاخرى او نفيه عنه لان المسند اليه والمسند من صفات الالفاظ و
التمثيل بانه شئ ثابت شئ ليس بثابت للقصد الى ابهام اثبات مفهوم لمفهوم و
الدلالة على ترتيب على ذلك من الخصوص في المحكوم له او به فامر زائد على ما هو
المعتبر في اصل الخبر وصح وقوع شئ مبتداء بحسب ما دل عليه التنكير من
الابهام كانه قيل شئ ما من الاشياء **وقال** في الثانى الحكم باللاثبوت للشئ
دون ان يقول بنفى الثبوت على ما هو مفهوم السالبة اشارة الى ان الثبوت
اذا جعل محمولا لم يكن بين السالبة والمعدولة فرق لانتضائهما انتفاء الموضوع
في الخارج بخلاف ما اذا جعل رابطة مثل شئ ما متحرك او ليس بمتحرك او لا
متحرك فان المعدولة يقتضى وجود الموضوع بخلاف السالبة وقد يتوهم

ان الحكم بمفهوم لمفهوم مرجح للجزء من الحملية دون الشرطية لان الحكم فيها انما هو بثبوت
نضبته اولا ثبوتها على تقدير اخرى وليس بشئ لان هذا انما هو اعتبار المنطقيين
القائلين بان الشرط والجزاء قد خرجا من ان يكونا قضيتين وان يحتملا الصدق والكذب
واما في اعتبار النحويين فالجملة هي الجزاء المحكوم فيه بثبوت مفهوم لمفهوم اولا
ثبوته والشرط قيد له بمنزلة الظرف والحال على ما سيجيء في الكتاب من ان الجملة
الشرطية جملة خبرية مخصوصة بقيد مخصوص قال الكسرا في حواشي المحاذاة هو
اخبار ووعد يقع فيه التصديق والتكذيب والوفاء والاخلاف الا ترى
انك اذا قلت ان جاء زيد اعطاه عمرو دينارا لم يقع لك بمجيء زيد ولا بتاخره تصديق
ولا تكذيب وانما يقع لك التصديق والتكذيب باعطاء عمرو اياه الدينار و
منعه اياه بعد مجيئه **قوله** لا زيد على لبه يعني بالنظر الى الاجزاء الثلثة
لان الاعتبار الراجعة الى المجموع من غير نظر الى جملة اخرى منتظمة معها هي التي جعلت
اعتبارات الحكم لكونه للجزء الاخير الذي معه يتحقق الجملة ولهذا جعلها عند
التفصيل كون التراكيب كذا وكذا واما الاعتبارات الراجعة الى متعلقات
المسند اليه والمسند فقد ادرجها في اعتباراتهما وذكرها في فنيهما لكونها بمنزلة
الاجزاء منهما بخلاف اعتبارات الجملتين عند الانتظام فجعلها الفن الرابع
قوله اما الاعتبار اورده قصدا الى معنى الجنس لان سوق الكلام اقتضى ذكر
المقابلة من الامثلة بكلمة او والمناسب على تقدير جمع الاعتبارات ان يذكر الامثلة
كلها بلفظ الواو فليتدبر وقوله في التركيب حال من الضمير في الراجع لان الاعتبار
راجع الى الحكم لكنه معتبر في التركيب بحيث يكون الموصوف به هو التركيب على
ما قال ككون التركيب تارة كذا وتارة كذا واحترز به عن اعتبار راجع الى الحكم
لا يظهر في التركيب فلا يذكر في الفن ككون الحكم ضروريا او مكتسبا مستحسنا
عند الحاكم او غير مستحسن ونحو ذلك وقيد الحكم بقوله من حيث هو حكم اي
ماخوذا بهذه الحيثية بمعنى كونه على اطلاقه من غير اعتبار كونه لغويا على ما رأى
البعض من ان وضع انبت مثلا على ان يسند الى القادر المختار او عقليا على ما هو
الحق كما سيجيء في علم البيان من ان وضع انبت مثلا ليس الا انه لاثبات الانبات دون

دون فعل اخر وفي الزمان الماضي دون المستقبل واما انه الى اي شيء يسند فذلك بحكم
العقل لا غير ومن غير اعتبار كونه حكما على محكوم عليه معرفا او منكر ونحو ذلك فان امثال
هذه لا يذكر في هذا الفن به وقد يفهم من الحكم اللغوي مثل انبت الله البقل ومن العقلي
مثل انبت الربيع البقل ولا ارى لهذا وجها فانه كلاهما عقلي الاول حقيقة والثاني مجاز
فلو قال من غير التعرض لكونه حقيقة عقلية او مجازا عقليا لكان هو الوجه كما في المسند
اليه والمسند وبما ذكرنا من معنى الحيثية يظهر انه ليس المراد ان هذه الاعتبارات
تلحق الحكم من حيث هو اي لذاته وما سنه على ما هو الظاهر من قولهم هذا الشيء من حيث هو هو
كذا وليس كذلك فان امثال هذه لو صح كونها عوارض فهي لازمة غير مفارقة البتة كالزوجية
للاربعة والظاهر ان شيئا من هذه الاعتبارات ليس بهذه المثابة وقوله من غير التعرض في
موقع البدل والبيان لقوله من حيث هو حكم ولكونه صلة التعرض والمعنى لا من جهة
التعرض لذلك بل من جهة اطلاق الحكم وقوله في الاثبات خبر مبتداء محذوف اي هذا
في الاثبات وقوله في النفي متعلق بمقدر في موقع المبتداء خبره كون اي الاعتبار
الراجع الى الحكم في النفي كون التركيب كذا وقوله فهذه ترجع الى نفس الاسناد الخبري
ازالة لما عسى يتوهم من رجوع بعض هذه الاعتبارات الى المحكوم له او المحكوم به
كلام الابتداء ونون التاكيد والباء في خبر ليس فصرح بان فائدة الكل يظهر في الحكم
حتى ان ترك التكرير وسائر المؤكدات يفيد كون الحكم ابتدائيا غير مشوب بشك او
بانكار وكذا الاقتصار على كلمة النفي **قوله** واما الاعتبار الراجع الى المسند
اليه لا خفاء في انه بهذا الوصف لا يكون الا في التركيب سيما وقد قيد بحيثية كونه
مسندا اليه فقوله في التركيب يكون لقصد التوضيح والتقرير واما قيد الحيثية فللاحتراز
عن الاعتبارات الراجعة اليه من حيث خصوصية كونه مسندا اليه باسناد ابتدائي
او طلبي او انكاري او لمسند مقدم او مؤخر معرفا او منكر ونحو ذلك مما هو بواسطة
جزء آخر فانه لا بعد في فنه وكذا اعتبار كونه حقيقة او مجازا صريحا او كناية فانه
في البيان وكذا الكلام في تقييد المسند بالتركيب والحيثية وقد نبهناك على انه ليس المراد
ان هذه الاعتبارات تلحق المسند اليه او المسند لذاته حتى يلزم ان لا يفارقه **قوله**
كقولك عارف استوى في اعتبار الحكم الامثلة واقتصر هنا على التمثيل للحذف

ولم يبتل في المسند لشيء قصدا الى الاختصار بعد الارشاد وانسياق الذهن وقدم
الحذف لكونه اغرب الاحوال حيث لحق المسند اليه او المسند بالعدم فكان التعرض
له اهم ولانه في التحقيق عائد الى عدم ايراده وهو مقدم على الايراد كما هو قاعدة عدم
الحادث وعبر عنه في المسند اليه بالحذف اشارة الى كونه العمدة والركن الاعظم
حتى كانه ذكر ثم اسقط بخلاف المسند فانه بالعكس وقوله من احد المعارف بيان
معرفا وقوله مصحوبا ومقرونا صفة له لكون التوابع على الاطلاق في المعرف غالبا
وضمير الفصل لاختصاصه به وانما جعله من اعتبارات المسند اليه لانه يقترن به اولا
ويطابقه لفظا واما فائدته فلا تخص المسند اليه او المسند بل نسبة بينهما ربما يعبر
عنها بما هو مضاف الى المسند اليه مثل تخصيصه بالمسند بمعنى جعله منفردا بالمسند
وبما هو مضاف الى المسند اخرى مثل تخصيص المسند بالمسند اليه كما في هذا الكتاب بمعنى
قصره عليه ومثل قصر المسند على المسند اليه ومثل فصله عن النعت واما بيان
ذلك بان معناه الذاتي هو موصوفية المسند اليه بالمسند دون غيره ثم يلزمه وصفية
المسند للمسند اليه دون غيره فيحكم كيف وفي الكشاف ان فائدته ايجاب ان فائدة
المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره وقوله مخصوصا صفة منكرا وقدم ما حقه التاخير
لكونه اذ لا يحصل المنكر **قوله** ايضا مصدر فعل لازم الحذف اي آض اعتبار قيد المسند
اليه في المسند ايضا اي عاد عودا على الحيثية المذكورة وهي عدم التعرض لكونه
حقيقة او مجازا وقوله وفي افراده متعلق بمحذوف اي وكالاعتبار الراجع اليه
في افراده ثم عطف عليه قوله وفي كونه جملة وقدم في بيان اعتبار الافراد الفعل
لانه الاصل في المسند لدلالته على النسبة المناسبة للحكم به وفي اعتبار الجملة الاسمية
لتقع الفعلية بحسب الشرطية والظرفية الراجعتين اليها ومفيد اخبر اخر لكونه
لا صفة اسما لعدم الاختصاص **قوله** هذا اي كون الاعتبارات الراجعة الى
الخبر لا يرد على انه انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة غير منتظمة مع اخرى
بالعطف او غيره وخص الخبرية لان الكلام فيها والا فبحثا الفصل والوصل يقع في
الانشائية ايضا وكذا الايجاز والاطناب بل هما لا يختصان انتظام الجملتين و
اما اذا انتظمت مع اخرى فيقع اعتبارات غير ما ذكر في الفنون الثلثة حين الامر

الامر كذلك او حين ذلك الانتظام واقع فيكون هذا تكريرا وتذكيرا للظرف
السابق وفن رابع بدل من اعتبارات او خبر مبتدإ محذوف اي هي فن رابع وقوله
الفائدة في هذا التكرير كان الاحسن ان يجعل فن رابع فاعل يقع وذلك اشارة
الى ما عرض للجملة عند الانتظام لا الى الانتظام نفسه وهو مبتدأ خبره اعتبارات
اي اذا انتظمت يقع فن رابع من الاعتبارات الراجعة الى الخبر لان الحاصل
اعتبارات غير ما ذكر في الفنون الثلثة **قوله** ولا يتضح الكلام في جميع ذلك
اي ما ذكر من فنون الاعتبارات الاربعة اتضاحه الذي ينبغي ويليق الا بالتعرض
لمقتضى الحال بتفسير المعنى وتفصيل لافراده على وجه اجمالي ضابط لابواب
علم المعاني مفصله على التحقيق الكلام في مباحثه وذلك لانه لا يكفي فيما يتعلق
بالغرض من علم المعاني معرفة هذه الاعتبارات من جهة تصورها او التصديق
بثبوتها بل من جهة كيفية تطبيق الكلام بها على مقتضى الحال وذلك لا يتم الا
بمعرفة مقتضى الحال وهي لا يتم الا بمعرفة المقامات والحالات المقتضية لذلك
فيا لحري اي فالحري الخليق تعرضنا عدم اتحاد مقتضى الحال مساعيا غير ملتفت اليه
بل اتحاده متعرضا له ملتفتا اليه **قوله** ولا يخفى عليك انهم اما الكلام منقاد وقبله
كانوا اذا قصدوا ايراده معنى من المعاني من مدح او ذم او شكر او شكاية او
اعتذار او افتخار او نحو ذلك قاموا او جلسوا فتكلموا في ذلك المعنى بما اللفظ
من الكلام المناسب فسميت مقاما او مجالس تسمية للشيء باسم مكانه وربما سموا
تلك المعاني والامور الداعية الى ذلك الكلام المخصوص من حيث كونها بمنزلة
محل وموضع لذلك الكلام مقاما وبمنزلة وقت وزمان له حالا فقالوا تكلم
فلان في مقام المدح او الذم او في حاله وكان ذلك الكلام في محله او لم يكن
وكان مناسبا للوقت او لم يكن فتحقق ان الحال هي الامر الداعي الى كلام مشتمل
على كيفية مناسبة له من حيث توهم زمانيته للكلام والمقام ذلك من حيث
توهم مكانيته له ومقتضى الحال بالتحقيق هو ذلك الكلام المشتمل على الخصوصية
المناسبة وبهذا الاعتبار يصدق قولنا ان زيدا لقائم غير مرة الانكار
مطابق لمقتضى الحال بمعنى انه جزئي لذلك الكلام الذي يقتضيه انكار المخاطب

لقيام زيد وصادق هو عليه وموافقته في الاشتمال على الخصوصية وصح ان تلك
الخصوصية كيفية بها يطابق الكلام مقتضى الحال الا انه لما كانت المطابقة
انما يتحقق بتلك الخصوصية وكان اقتضاء اصل الكلام ثابتا وانما الاثر الاتحاد
في اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق مقتضى الحال على تلك الخصوصية
على ما هو مقتضى ظاهر سوق الكلام في هذا الكتاب اجمالا حيث يقول فان كان
مقتضى الحال اطلاق الحكم طي ذكر المسند اليه ترك المسند وتفصيلا حيث يقول
واما الحالة المقتضية للحذف للاثبات للتعريف للتنكير على ما مر عليك في الابواب
قوله فمقام التنكير تفصيل لتفاوت المقامات فذكر اولا التفاوت بحسب
انواع المعنى والاغراض وثانيا بحسب بناء الحكم على حال المخاطب وانقسامه الى
الابتدائي والطلبي والانكاري ولذا اعاد لفظه كذا وثالثا بحسب تفاوت حال
المخاطب في قوة الادراك وعبر عن تفاوت القسم الاول بالمباينة لكون المتقابلين
في غاية الخلاف بحيث لا يصير احدهما الاخر قط بخلاف الاخيرين فحمله المعنى
نقال ولكل من ذلك اي المذكور من المقامات مقتضى غير مقتضى الاخر اقتصاصا عن المقصود
اذ الغرض كان الغرض لمقتضى الحال ولما كان اعتبار هذه المقامات كلها قبل الشروع
في الكلام حتى كانه اعتبر اولا انه في مقام المدح مع مخاطب منكر غبي ثم اخذ في
الكلام واعتبر حال المسند اليه والمسند وما يتعلق بهما وحال انتظام الجملتين
وما يترتب عليه قال ثم اذا شرعت في الكلام اشارة الى ما ذكر في الفنون الثلاثة
الاخر والى انه انما يكون بعد الاخذ في الكلام وملاحظة اجزائه واقترانه
لكلام اخر بعد تمامه وكان مقتضى الظاهر ان يورد ما يتعلق باحوال الحكم ايضا
ههنا لكونه من اجزاء الكلام بل معظمها الا انه لما لم يكن الدال عليه جزءا ملفوظا
مسموعا مترتبا كالمسند اليه والمسند ومتعلقاتهما جعله من الاحوال التي يعتبر
قبل الشروع في ذكر كلمات الكلام **قوله** فلكل كلمة مع صاحبتها مقام مع
متعلق بالظرف الواقع مقدما اعني لكل كلمة او بمضاف محذوف اي لوضع كل كلمة
والمعنى ان لكل كلمة وقعت في الكلام مع كلمة ذكر معها مقاما ليس لها مع كلمة اخرى
مثلا لزيد مع منطلق مقام ليس له مع انطلق او ينطلق ولانطلق مع زيد المقدم

المقدم مقام ليس مع زيد المتاخر وكذا في المعرفة والمنكر وغيرهما ولانطلق مع ان مقام
ليس مع اذا ومع اذا مقام ليس مع لو ولان مع انطلق مقام ليس مع ينطلق وعلى هذا
القياس فليتامل في هذه الكلمة فانها جامعة لكثير من مباحث الفن وقد خفي معناها
على كثير من الناظرين وكذا معنى قوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام يعني ان لحدود
الكلام ونهاياته وانقطاعاته وانتهائه مراتب مختلفة لها مقامات متفاوتة فمن
مقام يقتضي قدرا من الايجاز واخر او اوجز وقدرا من الاطناب واخر اكثر واكثر
وكذا الانقطاع الكلام على جملة مفردة مقام ولانتظامها مع جملة اخرى واكثر وانقطاعها
بعدها مقام اخر **قوله** وارتفاع شان الكلام يعني الكلام الذي يعتد به في الجملة
عند ارباب البلاغة ولا يلحق باصوات الحيوانات وانحطاطه في باب الحسن والقبول
الذي يتعلق بنفس الكلام وبه يقع التفاضل والتناضل والارتقاء الى حد الاعجاز
يكون بقدر مصادفة الكلام لما يليق به من الاعتبارات والخصوصيات بل من الكلام
المشتمل عليها فكلما كانت المصادفة اتم واولى وما صادفه اوفق واليق كان الكلام
في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند السامع البليغ ارفع واعلى وكلما كانت
انقص كان اشد انحطاطا وادنى درجة واقل حسنا وقبولا وبما ذكرنا ظهر انه
لا حاجة الى ان يحمل الانحطاط بعدم ذلك بل لا صحة له **قوله** وهو اي الاعتبار
الذي يليق بالمقام بل الكلام المشتمل عليه من حيث هو كذلك هو الذي يسمى مقتضى
الحال فيكون هو الاعتبار المناسب للمقام **قوله** فان كان مقتضى الحال تفسير
وتفصيل لقوله وارتفاع شان الكلام الخ وقد راعى في ذلك نكتتين احدهما الاشارة
الى ان جميع الاعتبارات حتى الراجعة الى الاجزاء اسمها كلها عائد الى معرفة خواص
التراكيب حيث قال في الجميع فحسن الكلام كذا والثانية الاشارة الى ما عليه المحققون
من علماء البيان وقد بالغ في تحقيقه وتفصيله الشيخ عبد القاهر على ما لخصناه في شرح
التلخيص وهو ان الخواص والمزايا وما به يقع التفاضل والتناضل في الكلام ويتعلق
به الاعجاز يعتبر اولا وبالذات في المعاني الاول التي يدل عليها بالالفاظ ثم يتبعيتها في
الالفاظ حتى يكون مرجع البلاغة والفصاحة منشاء الحسن والبراعة وكل ما يوصف
به الكلام في باب الفضيلة وتفضيل شاعر على شاعر وكاتب على كاتب الى ترتيب

تلك المعاني وتصويرها بالصور المختلفة والكيفيات المتمايزة المسمى باسم النظم لا الى
الالفاظ المنطوقة والحروف المسموعة انفسها ولا الى المعاني الثواني التي هي الاعراض
التي يقصد اثباتها كالوصف بالجمال والشجاعة او السماحة مثلا ووجه الاشارة انه
لم يقل ان كان مقتضى الحال تاكيد الكلام يحسن الكلام ايراده موكدا **قوله** بحسب
المقتضي يروى بلفظ اسم الفاعل والمفعول مثلا ان كان الانكار ضعيفا يحلى بتاكيد
اقل او قويا فاكثر او ان كان المقتضي تاكيدا ضعيفا يوكد كذلك او قويا فاكثر واكثر
قوله طي ذكر يشير الى ان عدم الذكر قد يعبر عنه بالحذف والطي والترك وما يكن
يراعي اختلاف العبارة في المقتضي وفيما يورد عليه الكلام ولذا قال ان كان المقتضي
ترك المسند يحسن الكلام وروده عاريا عن ذلك **قوله** اسامه على وجه من الوجوه
المذكورة اي معرفا من احد المعارف مصحوبا بتابع او غير مصحوب مقرونا بفصل او غير مقرون
او منكرا مخصوصا او غير مخصوص **قوله** مخصصا بشيء من التخصيصات اي جملة او مفردا
فعلا او اسما معرفا او منكرا مسندا لكل من ذلك بنوع قيدا وغير مقيد يحسن الكلام ورود ه
على هذه الاعتبارات **قوله** انتظام الجملة مع اخرى ان اريد ذكرها بعد اخرى فضمير
فصلها ووصلها للجملة دون اخرى وبالعكس فبالعكس واما ضميرهما فيجوز ان يعود
الى ايهما شئت لكن الانسب ان يكون مرجع الكل واحدا وجعل ههنا الانكار طي جمل
عما بين المنتظمين والاطناب لاطنابها لكون ما سوى ذلك من الايجاز والاطناب مندرجا
في مباحث الفنون الثلثة **قوله** وقد ترتب الكلام ههنا اي في تفصيل تلك الاعتبارات
او بالجملة ما يتعلق بمباحث القانون الاول على فنون اربعة بمعنى صيرورة كل منها
بمنزلة جزء من الكلام ههنا بمنزلة الابواب والفصول فبهذا الاعتبار صح في كل منها
انها في تفصيل اعتبارات كذا كما ذكرنا في صدر القسم فان قيل قد يوهم لقوله ان كان
المقتضي فصلها او وصلها والايجاز والاطناب على ان كلا منها مقتضى الحال ونفس اعتبار
مناسب فما معنى قوله الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز
والاطناب قلنا ان كانت الاضافة بيانية فلا اشكال وان كانت لامية كما في اعتبارات
الاسناد والمسند اليه والمسند فالوجه ان كلا من الفصل والوصل مثلا اعتبار
مناسب من حيث كونه من عوارض الجمل المنتظمة وذو اعتبار مناسب من حيث ان لكل

لكل منهما احوالا مثل كون الفصل بالواو وغيرها للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع
او لدفع الايهام وكون الفصل لكمال الاتصال وكمال الانقطاع الى غير ذلك من النكات
في المفاصل الموردة في الفن الرابع وكذا الكلام في الايجاز والاطناب **قوله**
وقبل ان نسح اي قبل ان نعطي الفنون الاربعة ما يناسبها ونحوضها في الذكر الشامل
التقرير والتحرير والتفصيل والتمثيل والتمهيد والتفريع والتعليل والدليل ننبهك
على اصل ينبني عليه سالك على التحصيل وعدم اعراضك بحراء بعض الاحكام عن الدليل
ليكون ذلك الاصل مستقرا على ذكر قلبي كائن منك تحفظه ولا تذهل عنه او لتكون انت
منه على صفة ذكر واحضار لا ترك واهمال او على موضع ذكر منه وذلك الاصل هو
انه ليس من الواجب في صناعة من الصناعات وعلما من العلوم وان كان الرجوع في
اصولها وتفاريعها اي ادلتها واحكامها او في احكامها الكلية والجزئية الى مجرد العقل
من غير دخل الوضع والاصطلاح والالف والعادة كالعلوم الحكمية ان يكون الدخيل
فيها اي المنتسب اليها من غير ان يكون عريقا فيها يقال هو دخيل في بني فلان اذا انتسب
اليهم ولم يكن منهم كالناشي عليها اي كمن كان بمنزلة المجبول لعلها يقال انشاء ته فنشاء
ونشاء الغلام شب وارتفع في استفادة الذوق من تلك الصناعة فان في العقليات
الصرفة ايضا ذوقا هو ادراك يشبه الكشف والمشاهدة وهذا ما يقال ان الحكمة
نصير كشفية ذوقية بعد ما يكون بحثية نظرية واذا لم يجب ذلك اذا كانت
الصناعة عقلية صرفة فكيف يجب اذا كانت الصناعة كصناعة المعاني مستندة
الى تحكمات منسوبة الى الوضع والاصطلاح مثل كون لو بدقائم للتاكيد وان زيدا
لقائم لزيادة التاكيد والى اعتبارات اي امور ينظر اليها ويراعى منسوبة الى الالف
والعادة والتدرب في النظم والتاليف والتتبع للتراكيب مثل كون قولنا الزاهد
يشرب ويطرب للاستمرار والاعتياد واين يذهبون للاستضلال وانما انا بشر احوجه
على اثبات الامتناع لانه ربما يمنع ولانه لا يحتاج اليه في اثبات مطلوبه المشار اليه
بقوله فلا على الدخيل اي اذا لم يجب تلك المساواة والمشابهة فلا باس على الدخيل
في الصناعة التي هي علم المعاني ان يقلد صاحبها اي من صار بمنزلة المجتهد فيها في بعض
ما اجاب به من الاحكام بمنزلة العمومي ان فاته الذوق في ذلك البعض مستمرا على ذلك

التقليد الى وقت ان تكامل له على التدريج في المواظبة على الاشتغال بهذه الصناعة
الاسباب الموجبة لذلك الذوق الذي هو ملاك الامر فيها على ما قال ان ملاك الامر في
علم المعاني هو الذوق السليم والطبع المستقيم وانه مدرك الاعجاز الذوق وليس الا
وان الطريق الى اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين فظهر ان كلا من الذوق والطبع
قد يطلق على القوة المهياة للعلوم من حيث كمالها في الادراك بمنزلة الاحساس
ومن حيث كونها بحسب الفطرة وقد يخص الذوق بما يتعلق بلطائف الكلام لكونها
بمنزلة الطعام اللذيذ المشتهى لروح الانسان المعنوي والطبع بما يتعلق باوزان
الشعر لكونها بحسب الجبلة بحيث لا ينفع فيها اعمال الحيلة الا قليلا **قوله** وكان
شيخنا او رد على دعواه شاهدي عدل من كلام شيخه شرف الدين خاني وشيخ الكل عبد القاهر
الجرجاني واثنى على شيخه بعد ملاله وتركه لاحتياجه الى ذلك فان عبد القاهر معدل
مزكي لكل الناس **قوله** ذلك الامام في نسخة الاصل رفع على البدل والاحسن النصب
على المدح وانزل نسج على ما لم يسم دلالة على انه من الكمال بحيث يعلم انه لا يكون له
مثل فيما يستقبل من الزمان واما فيما مضى فلا حاجة الى الاعلام واسناد ترك النسج
الى الادوار مجازي يفرغه صدور الكلام من الموحد لا مثل الى اسناد الحوادث الى
الاوضاع والحركات الفلكية بحلاف خبر كان بقال احاله بالدين على فلان كان بان
حمد الحسن كان له في ذمة الجاني فاحاله به عند المطالبة على الذوق وضمير فيها
للكثير من المستحسنات والواو في ونحن للحال من محلها وحين ظرف متعلق بالظرف الواقع
خبرا اعني ممن بلغ اي ظهر واشتهر والعدد الكثير وعلم الادب جميع ما يبحث
عن احوال اللفظ كاللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع والعروض
والقوافي والترسل وما يجري مجرى ذلك وصبغ اليد بعرق الشعب كناية عن
الاشتهار بها والتحرز بها واصله فيمن اعرس كان يصبغ يده بالحناء فيعلم ذلك
وبالجملة كل من صبغ يده بلون علم ملابسه بما يتعلق به المعاناة المقاساة الوكد القصد
وليس بلغة اصلية بل مولدة قال في المغرب الوكادة بمعنى التاكيد بثبت وقال
في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غربيه موكدة والكد سوء العمل والمعنى انه
مع كماله في العلم والافادة يحيلنا على الذوق ولا يقسم الدلائل ونحن مع اشتهارنا

مع اشتهارنا في انواع من علم الادب وتحصلنا طرفا صالحا منه نعلل ذلك ونفكر في
تحسين ما استحسنه وها هو كلمة تنبيه دخلت الجملة الاسمية كما في قوله تعالى ها انتم
وقول النابغة ها ان تا عذرة وهو ضمير الشان او مبهم يفسره الامام وكرر تحقيقا في
موضع الخبر بتاويل الخبر فيمن لم يجوز الانشائية وهذا اشارة الى الاحالة على الذوق
اذ ليس في دلائل الاعجاز انه ليس الدخيل كالناشي اصلا فضلا عن الاعادة **الفن**
الاول نبه اولا على ان مقتضى العقل هو ان يكون كلام المتكلم على
الاطلاق بقدر ما يقصده من افادة النسبة الاخبارية او الانشائية او ما يتبع
ذلك ويتعلق به وثانيا بانه اذا كان مخبرا لزم ان يكون قصده افادة المخاطب
الحكم او لازمه بقدر الاحتياج ثم فصل ذلك بانه ان جرى على مقتضى الظاهر فان كان
المخاطب خالي الذهن استغنى عن المؤكدات وان كان مترددا احسن التاكيد بمؤكد
وان كان منكرا وجب التاكيد بقدر الانكار وان جرى على خلاف مقتضى الظاهر من الحال
وجب العمل بمقتضى الحال الغير الظاهر على تفاصيله **قوله** من المعلوم اي من القضايا
المعلومة المقررة في العقول ان حكم عقل المتكلم عليه اي ما يحكم به ويقتضيه ويبعث
عنه ويرتضيه حال اطلاق لسانه وتحريكه الى النطق بالالفاظ والحروف ان
يصب منطوقه في قالب الافادة بحيث لا ينقص عنها لما لا يشتبه على احد ولا يزيد عليها
للاحتراز عن عيب اللغو الذي هو عبث محض ليس الاقدام عليه مقتضى العقل حتى
لو كان قصده ان يلغو لمقتضى امر من الامور فحكم العقل ان يفيد ذلك **قوله** حال
اطلاق من جهة المعنى متعلق بيفرغ لكنه مما في حكم النحو فينبغي ان يتعلق بمحذوف او بحكم
العقل وليتنبه لما اشرنا اليه من انه يريد ان للانسان تصرفا ظاهرا هو اللسان عمله
تحصيل الالفاظ والحروف وآخر باطنيا حاكما على الاول عمله تحصيل المعاني واقامة
وحكمه المحتوم على اللسان هو ان يصرف محصولا للسان الى الافادة وبهذا يظهر
ان قوله من المعلوم ان حكم العقل ليس كلاما قليل المحصول بمنزلة ان يقال من المعلوم
ان المعلوم كذا بل كلام رصين بمنزلة ان يقال من المعلوم ان الواجب بحكم العقل هو
ان يكون كلام المتكلم لا يزيد على المقصود ولا ينقص عنه **قوله** فاذا اندفع فقد
ظهر مما ذكرنا من معنى الافراغ في قالب الافادة حسن تفرع هذا الكلام على ما قبله اي

فاذا اندفع في الكلام مخبرا لزم ان يكون قصده
في حكمه بالمسند للمسند اليه وخبره ذلك افادة
المخاطب متعاطيا مناطها بقدر الافتقار من

فاذا القى الجملة الخبرية الى من هو خالى الذهن عما يلقى اليه ليحضر طرفاها عنده وينتقش في ذهنه استناد احدهما الى الآخر ثبوتا او انتفاء كفى في ذلك الانتقاش حكمه ويتمكن لمصادفته اياه خاليا اتانى هواها قبل ان اعرف الهوى فصادف قلبى خاليا فتمكنا فتستغنى الجملة عن مؤكدات الحكم

اذا كان مقتضى العقل هو الايراغ في قالب الافادة فاذا شرع المتكلم الكلام واطلق لسانه عليه حال كونه بصدد الاخبار والاعلام من غير ان يذكر الكلام الخبرى لمثل تاسف وتحسر او تشكى ونحو ذلك لزم ان يكون قصده في حكمه الذى يتضمنه خبره الذى اندفع فيه افادته اى افادة المتكلم او خبره للمخاطب حال كون المفيد متساويا متعلق الافادة اعنى التركيب وما يضم اليه من المؤكدات بقدر الاحتياج لا انقص تحاشيا عن القصور ولا ازيد تحاشيا عن اللاغية ولم يذكر مفعول الافادة لان اللازم كما سبق ليس الا مجرد كونه مفيدا وسواء جعل ضمير افادته للمتكلم او لخبره فالحكم راجع الى حيثية التكلم والاخبار لتلك الخبر **قوله** فاذا القى الجملة تفصيل للكلام السابق وتقسيم للمخبر الذى اندفع فيه من هو في صدد الاخبار والاعلام الى الابتدائى والطلبى والانكارى وما يليق بكل منهما من الاعتبار المناسب وفي قوله ليحضر وينتقش اشارة الى ان القاء الخبر ليس لافادة تصور مفرداته بل لافادة التصديق بالنسبة وارتسام صورة الحكم في ذهن السامع وانما ذكر المفردات ليحضر في ذهن المخاطب معانيها المعلومة التى ربما كان ذاهلا عنها حال القاء الخبر به فان قيل ربما يكون احد الطرفين بل كلاهما حاضرا بل الارتسام حاصلا قلنا اما ان يكون المخبر عالما بهذا الحضور والارتسام في ذهن السامع فلا يكون مما نحن فيه اعنى الالقاء لهذا الغرض او لا يكون فلا ينافى كون الالقاء لهذا الغرض فيصدق انه القاها للحضور والارتسام فاستغنى عن المؤكدات لكن لم يحصل غرضه بكلامه لامتناع حصول الحاصل وقد يقال ان السؤال انما يتوجه على تقدير حضور احد الطرفين وح يجوز حصول الغرض الذى هو حضور الطرفين جميعا واما على تقدير حضورهما فالمخاطب يكون مترددا لا خالى الذهن فلا يكون من هذا القسم وفيه نظر اذ ربما يحضر الطرفان من غير التفات الى النسبة وملاحظة لها فلا يحصل التردد وقوله كفى جواب اذا ويتمكن عطف عليه او حال بتقدير المبتدا وضمير حكمه للمتكلم المخبر وضمير يتمكن ومصادفته لحكمه او للاسناد ولعله اقرب اذ حكم المخبر بالمسند للمسند اليه هو ايقاعه النسبة اولا ايقاعها بمعنى الاعلام بذلك والدلالة عليه والمتمكن في ذهن المخاطب هو الوقوع او اللاوقوع وهو معنى الاسناد وضمير اياه لذهنه وقوله فيستغنى عطف على كفى او يتمكن على قصد الترتب والتفرع

واذا القاها الى طالب لها متحير طرفاها عنده دون الاستناد فهو منه بين بين لينقذه عن ورطة الحيرة استحسن تقوية المنقذ بادخال اللام في الجملة او ان نحو لزيد عارف او ان زيدا عارف ويسمى هذا النوع من الخبر طلبيا

اى اذا كفى نفس الحكم استغنى الجملة عن مؤكدات الحكم وقوله قبل ان اعرف الهوى للاستقبال بالنظر الى زمان الاتيان لا بالنظر الى زمان الاخبار والتكلم فليتدبر **قوله** واذا القاها اى الجملة الخبرية الى طالب لها متردد يحضره المسند اليه والمسند دون الاسناد ويكون الالقاء لانقاذ المتكلم او حكمه ذلك الطالب المتحير عن ورطة الحيرة التى بمنزلة الموت والهلاك لفقد حيوة الروح من شعوره في الجملة استحسن تقوية الحكم بادخال شئ من المؤكدات في الجملة الخبرية فقوله طرفاها مبتدا خبره عنده والجملة صفة كاشفة لمتحير ودون الاستناد ظرف متعلق بعنده اى متجاوزين الاستناد فانه ليس عنده وقوله فهو مبتدا خبره بين بين اى بين الاثبات والنفى والجملة عطف على جملة طرفاها عنده وضمير منه للاسناد وهو في موضع الصفة لمحذوف يفسره بين بين اى هو كائن بمحل من الاسناد وفاعل لينقذه بمقتضى ظاهر سوق الكلام ومقابلة قوله ليرده الى حكم نفسه في القسم الانكارى ينبغى ان يكون ضمير المتكلم المخبر لكن حمل قوله استحسن تقوية المنقذ على اضافة المصدر الى الفاعل على معنى يحسن تقوية المتكلم المخبر بادخال اللام في الجملة بعيد سخيف لا يليق بمثله ولا يلائم ما ذكره في الابتدائى من قوله كفى في ذلك الانتقاش حكمه وفي الانكارى من قوله استوجب حكمه تاكيدا فالوجه حمل المنقذ على ما به الانقاذ وهو حكم المتكلم وفي قوله استحسن دون وجب اشعار بان هذا في اقتضاء المؤكد دون المرتبة الاولى من الانكارى حتى لو ترك لم يعد ذلك لتعديل ذكر الشيخ عبد القاهر انه انما يحسن التاكيد اذا كان للسائل ظن في الجانب الآخر للقطع بحسن صالح في جواب كيف زيد وقائم في جواب اقائم زيد ام قاعد من غير تاكيد ثم على تقدير كون المراد بهذا الاستحسان هو الوجوب لا باس بمشاركته للانكار الضعيف في ذلك سيما مع تفاوت في الوجوب **قوله** واذا القاها اى الجملة الخبرية الى مخاطب حاكم فيها بخلاف ذلك المخبر بان يكون حكمه الاثبات وحكم المخاطب النفى او بالعكس القاء لاجل ان يرد المخبر ذلك الحاكم بالخلاف الى حكم نفسه استوجب حكم المخبر ليترجح على حكم المخالف تاكيدا بقدر ما في قلب المخالف من الانكار وزعم المخبر واعتقاده فقوله ليترجح مفعول له

بها

والمعنى مجموعه حاصل في محل بين بين من الاسناد

واذا القاها الى حاكم فيها بخلافه ليردّه الى الحكم نفسه استوجب حكمه ليترجّح تاكيداً بحسب ما اشرب المخالف الانكار في اعتقاده كنحو انّي صادق لمن ينكر صدقك انكاراً وانّي لصادق لمن يبالغ في انكار صدقك وو الله انّي صادق على هذا

لاستوجب وسّط بين فاعله ومفعوله اذ لو اخّر عن المفعول ليتخلّل بينه وبين وصفه اعني بحسب ما اشرب ولو اخّر عن الوصف ايضا لبعد عن المعلّل والتبس وما في ما اشرب مصدريّة يقال اشرب الثوب الصبغ اذا داخله الصبغ اي دخل في اعماقه اسند الى مفعوله الاول وفي اعتقاده متعلق باشرب بيانا للمكان كما في قوله تعالى واشربوا في قلوبهم العجل والضمير للمخالف ويجوز ان يتعلق بحسب والضمير للمتكلم اي بقدر الانكار في زعم المتكلم واعتقاده لانه الذي يورد القدر من التاكيد فناسب ان يفسر قدر الانكار بحسب اعتقاده لا بحسب الامر نفسه وقوله لمن ينكر ولمن يبالغ متعلق بقولك المقدّر وقوله على هذا اي كائنا على الطريق المذكور اي لمن يبالغ في الانكار زيادة مبالغة فان قلت كيف اعتبر ههنا التدرج وهو بالمساوي التوبة العقوبة وهي بالمقاومة وازالة الانكار اعلى قلت لما كان الجبرة امر استنكرها يطالبها لو انه فيه النجاة منه وبمجرد النجاة منه يقع في الظن والاعتقاد ناسب اعتبار الانقاذ فيه ثم هو يفتقر الى المقوي والمعاون فاسحق تقويته ولا كذلك زوال الانكار فان المنكر ربما يانس بانكاره بل يبتهج والخلاص منه لا يوجب الوقوع في الظن او الاعتقاد بل ربما لا يفضي الا الى الحيرة فاحتاج الى المرجح لئلا يقتصر زواله على حد التساوي بل يميل الى جانب الاعتقاد قوله وانتشئت ان تعرف ان زيادة التاكيد بحسب زيادة الانكار فتامل كلام الله تعالى فيما يحكى عن رسل عيسى عليه السلام قالوا اولا انا اليكم مرسلون حين كذّبوا وثانيا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون حين بالغوا في تكذيبهم وخوطبوا بما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وفيما ذكر رد على صاحب الكشاف حيث قال انما قال انا اليكم لمرسلون ثانيا لان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب انكار وانما لم يتعرض المص للتاكيد القسمي بقوله ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون لانه يريد التعرض لما هو في نفس الجملة الملقاة وبختلف به صورتها وايراد الاية في عبارة الكتاب على سبيل البدل من كلام رب العزة وحيث قال متعلق شامل وكذا كيف يقدر على تضمين معنى العلم والمعرفة وقيل هو بدل الاشتمال من كلام رب العزة وليس بذاك وضمير اليهم في الاية لاصحاب القرية وهي انطاكية والاثنان قيل بولس

بولس بفتح الباء الموحدة واللام ويحيى وقيل بولس وبوالس والثالث شمعون وعززنا قوينا من عزز المطر الارض لبّدها وشددها وعززنا بالتخفيف اي غلبنا وقهرنا قوله واخراج الكلام في هذه الاحوال اي كون المخاطب خالي الذهن ومتردداً ومنكراً على الوجوه المذكورة من التجريد عن المؤكدات والتاكيد استحسانا والتاكيد وجوبا بحسب الانكار يسمى اخراج مقتضى الظاهر على اضافة الملابسة اي اخراج الكلام على وفق مقتضى الظاهر يعني الظاهر من الحال فمقتضى الحال اعم من ان يكون بحسب الظاهر بان لا يعدل عن ظاهر الحال او بحسب غير الظاهر بان يعتبر في كلامه الامور التي يناسب تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه او بالعكس فيعمل على موجبه ويعدل عن الظاهر فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال ولا عكس كما في صور الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر قوله وانه اي اخراج مقتضى الظاهر مطلقا يسمى في علم البيان بالتصريح لا بمعنى انه يبحث فيه عن ذلك وعن تسميته بل بمعنى انه يبحث عن احوال الكناية بحيث يعلم ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من جملتها وان ضدها لها يسمى بالتصريح واخراج مقتضى الظاهر من جملته ولخفاء هذا المعنى وبعد ان يقع مثله في علم البيان اكد الحكم بان قوله والذي ربانك اي بصّرناكه وعرفناكه مبتدا خبره الجملة الشرطية والعائد في الشرط واعمال التصيير في جعل القوة الادراكية عاملة فيه متصرفة وفي الاساس استوثقت منه اخذت في امره بالوثيقة وهو المناسب ههنا اما في الصحاح استوثقت منه اخذت منه الوثيقة واما استوثقته بمعنى وجدته وثيقا محكما فليس بلغة ولا مناسب ههنا فالمعنى اخذت في جواب ابي العباس المبرد لان اسحق المتفلسف الكندي بالوثيقة حيث عرفت مما ذكرنا انه صادر عن التحقيق فقوله حين متعلق بجواب وقوله ساله اي الكندي ابا العباس اشارة الى ان قول الكندي كان على وجه الاستفسار دون الجزم والاعتقاد قوله هذا اي هذا الذي ذكر من اخراج مقتضى الظاهر على ما ذكر لكن سعة الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر مع بعد رسمه عن رسمه وكثرة وقوعه وشعبه واشد اكثر من اللطائف القرآنية والدقائق البيانية عليه ورجوع المهرة من ارباب البلاغة والسحرة من اصحاب البيان والبراعة اليه ولفظ ثم في قوله ثم انك يرى اشارة الى هذا المعنى والى ان ما سبق من كون المقصد افادة الحكم او لازمه

ومن وجوب ترك المؤكدات في الابتدائي والتاكيد استحسانا في الطلبي ووجوبا في
الانكاري انما هو مقتضى الظ واما بعد مجاوزته الى خلاف مقتضى الظ فيكون احكام
واعتبارات اخر مثل القاء الجملة الخبرية الى من هو عالم بالحكم ولازمه ومثل التاكيد بالابتدائي
وتركه في الانكاري وقلة التاكيد مع قوة الانكار وبالعكس الى غير ذلك فلا يرد الاعتراض
على ما سبق بانه لا يجب التجريد في الابتدائي ولا التاكيد في الانكاري ونحو ذلك على ان المذكور
فيما سبق هو ان مجرد الحكم كاف في اساس الاسناد ومستغن عن التاكيد والتردد
موجب لحسنه والانكار لوجوبه وهو لا ينافي ان يؤكد الاول لغرض اخر ويترك التاكيد
في الاخيرين لمانع او سبب راجح كالاخراج لا على مقتضى الظ او كصدق رغبة ووفور
نشاط في الابتدائي وعدم باعث ومحرك من المتكلم وعدم قبول ورواج من السامع
في الانكاري كما في قول المنافقين عند لقاء المؤمنين امنا بالله وعند لقاء اخوانهم
انا معكم او كسبق الظن من المتكلم في الحكم الذي وقع انه لا ينفع كما في قوله تعالى حكاية
رب اني وضعتها انثى الى غير ذلك من الاعتبارات المناسبة وقد ذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز سذا من ذلك الغلق بالكسر العجيب والداهية ومنه شاعر مغلق باتي بالعجايب
والغرايب التي ربما يدخل في حد خوارق العادات ومن هنا يقال له الساحر والنفث
شبيه بالنفخ وهو اقل من التفل ونفث ريقه ونفث في العقدة وعليها وذلك في
السحر فصار ذلك ترشيحا لاستعارة الساحر للمتكلم بالغرايب والمراد بهذا الفن صناعة
البلاغة لا علم المعاني كما قد يتوهم والخطابة صناعة يمكن بها اقناع الجمهور فيما يراد
ان يصدقوا به بقدر الامكان ومسائله البرهان وذلك مبتدأ خبره الظرف اعني
اذ احلوا وعلما مدرمن المحيط والوجوه المختلفة مثل ان لا يعمل المخاطب بعلمه او يسأل
عن مضمون الجملة او يكون الحكم في غاية البعد والغرابة وامثال ذلك مما يصح باعتبار
نسبته العالم بغير العالم **قوله** وان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء ينزل منزلة
الخالي عن العلم فتامل في قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه الاية فان صدره يدل على
ان اهل الكتاب قد علموا ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة ليس له في الاخرة نصيب
من الثواب واخره يدل على انهم لم يعلموا ذلك لان لو لانتفاء الشيء لانتفاء غيره
بمعنى لو كانوا يعلمون انهم لم يكونوا يعلمون ومتعلقه ما له في الاخرة يعلمون هو متعلق
علموا بدلالة السياق لا يقال بل السياق يدل على ان متعلق يعلمون هو مضمون لبئس ما شروا
به انفسهم لانا نقول لو سلم فمؤداهما واحد وهو رداءة ما شروا وعدم تعلق نفع
به في الاخرة وترتب تضييع عليه وجواب لو محذوف اي لامتنعوا ولو رجعوا واللام
في لقد علموا جواب قسم محذوف وفي لمن اشتراه لام ابتداء مثلها في علمت لزيد
قائم ومن اشترى مبتدأ خبره ما له في الاخرة من خلاق واللام في لبئس ما شروا جواب
قسم محذوف والجملة عطف على لقد علموا الخ بكون عطف الانشاء على الاخبار وكلام
المصنف صريح في ان ليس المقصد الى ان في الاية خبرا القي الى مخاطب هو عالم بفائدته
ويلازمها لكن نزل منزلة الجاهل وذلك انه صرح بان اثبات العلم هو لاهل الكتاب
والخبر هو ما تعلق به علموا ويعلمون وليس في الكلام القاء هذا الخبر اليهم ومنهم من توهم
الاية مثالا لذلك فخبط خبط عشواء واعتراض صاحب الايضاح بان كلام المفتاح
يوهم ان الاية من امثلة تنزيل المحيط بفائدة ولازمها منزلة الجاهل وليس كذلك على
ما بينا من انه لم يلق الى اليهود جملة لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق بل النبي
الى النبي عليه السلام وسائر السامعين للخبر بان اليهود عالمون بذلك مدفوع بانه
لا ايهام بعد النظر في قوله كيف تجد صدره اه ولو سلم فلا ضير في الايهام بعد وضوح
المرام **قوله** كيف تجد حال من ضمير عليك اي الزم وحافظ او استفهام في موقع جواب
الامر وكيف حال من تجد **قوله** ونظيره اي نظير قوله ولقد علموا الاية في نفي
الشيء واثباته وان لم يكن هو العلم قوله تعالى وما رميت اذ رميت حيث اثبت له
الرمي اولا بمعنى صدوره عنه ظ واكتسابا ونفاه عنه ثانيا حيث ابلغ من التاثير
حدا لا يبلغه رمي البشر ولذا قال ولكن الله رمى وذلك لانه لما التقى الجمعان يوم بدر
رمى بقبضة من الحصا في وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل
بعينه فانهزموا وقوله تعالى وان نكثوا ايمانهم الاية حيث اثبت لهم الايمان بدلالة
الاضافة اليهم وايقاع النكث اي النقض عليها ثم نفاها بقوله انهم لا ايمان لهم من جهة
عدم الاعتداد بها بناء على عدم وفائهم بها فان قيل هو ليس بصدد الامثلة والنظاير
لقوله ولقد علموا الاية بل لتنزيل العالم بالخبر منزلة الجاهل فالمناسب ان يجعل
ضمير نظيره عائدا اليه على ان الاية الاولى مثال ونظير لتنزيل العالم بفائدة الخبر

ولازمها منزلة الجاهل والاخريان يطربان له في مجرد نفي الشيء بعد اثباته على ما
قررنا قلنا اما كون الاية الاولى من الامثلة فغلط على ما نبهناك ان تنبهت واما
كونه بصدد ايراد الامثلة فوهم لان القاعدة انما تتم بقوله فيسوقون الكلام الى
هذا مساقه الى ذلك على ما نشير اليه ونسوقك اليه التأمل ان شاء الله تعالى واما ساق
الحديث فهو انه يريد بعدة الكلام صور من نعت لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ما سبق
من مقتضى الظاهر من القصد الى الافادة للحكم او للازمه في مطلق الخبر وترك التاكيد
في الظاهر الابتدائي والتاكيد بموكد في الطلبي وبقدر الانكار في الانكاري الاول
ان ينزل العالم منزلة غير العالم فيساق اليه الكلام مساقه الى خالي الذهن الثاني
ان ينزل غير السائل منزلة السائل فيوكد الكلام معه الثالث ان ينزل غير المنكر منزلة
المنكر فيوكد الرابعة ان ينزل المنكر منزلة غير المنكر فيترك التاكيد ولما توهم في اثناء
التقرير الاول استبعاد تنزيل العلم بفائدة الخبر ولازمها منزلة عدمه حاول لازالته
بنسبة المخاطب على ثبوته في صورة اعم بطريقين واد[ل] وهو جعل العلم بنسبة
بمنزلة عدمه تصريحا بالاثبات والنفي كما في الاية الاولى ثم في اعم بطريق اوضح اعني جعل
وجود الشي بمنزلة عدمه بعبارة اصرح كما في الايتين الاخيرتين ويظهر من هذا ان
قوله فيسوقون عطف على احلوا كما اعلم عليه المص بعلامة الحمرة في نسخه بخطه
لا على يفشون كما توهمه جميع الشارحين والناظرين وذلك لانه ح يقع قوله وذلك
اذا احلوا جملة حالية او اعتراضية غير مفيدة بل ربما يكون فاسدة اذ لا معنى
لتقييد النعت المطلق بهذا الوقت وتخصيصه به ويقع المعطوفات في موقع
التفصيل للنوع مع الاشعار في الثلثة الاخيرة بان كلا منهما في اي وقت يكون
بخلاف الاول اعني سوق الكلام الى هذا مساقه الى ذلك اذ لا دلالة ح على تقييد
بما اذا احلوا واما اذا عطف على احلوا فالمعنى ان هذا النعت يكون اذا احلوا انفسهم
واذا قدموا الى غير السائل ما يلوح بالخبر فاقاموا مقام السائل واذا راوا على غير
المنكر شيئا من علامات الانكار فنزلوه منزلة المنكر واذا كان مع المنكر رادع عن الانكار
فعلوا العكس فانظر الى حسن هذا الكلام وانتظامه وتادبته على ما هو عادته
من افتنانه حيث عبر عن الاحكام والشروط في الصور الاربع بعبارات مختلفة و

وذكر الاولى بطريق عطف الحكم على ما اضيف اليه كلمة الشرط بخلاف البواقي لكن
الاولى مطلق الخبر والبواقي تفاصيل مسائله على نظام واحد وينبغي ان لا يخفى على
من له ادنى معرفة باساليب الكلام ان الاشارة بهذا في قوله فيسوقون الكلام الى
هذا الى المحيط بفائدة الخبر ولازمها وبذلك الى خالي الذهن عن ذلك انما يحسن
على ما ذكرنا من كون قوله فيسوقون عطفا على احلوا وكون قوله وان شئت اعتراضا
بينهما فان قيل هل يجوز ان يكون فيسوقون في موقع جواب اذا احلوا وينتظم
عطف يفشون ويدلون عليه معه دون نظيريهما فان ذلك بمنزلة جملة ظرفية قلنا
لا يرتبط هذه الجملة الشرطية بمعنى اذا احلوا فيسوقون بالمسناء اعني ذلك بخلاف
ما اذا جعل الخبر هو الظرف بنفسه **قوله** وهكذا قد يفشون عطف على اذا احلوا
فيسوقون مبلغ الى المعنى كانه قال اذا احلوا فيسوقون واذا كانوا قدموا فيفشون
وهكذا اشارة الى تنزيل العالم بالفائدة منزلة غيره ولفظ قد للتحقيق او للتقليل
بصبوته اي التركيب او الكلام لها اي لمن يسال ولمن لا يسال اذا كانوا متعلق بيفشون
وهذا الاشتراط بالنظر الى ما هو الشايع في الاستعمال ولا يمتنع ان يقع ذلك
بسبب غير التلويح ولفظ يلوح ومعناه الاشارة من بعيد اشعار بانه ليس يجب
ان يكون ما قدموا مما يعلم به خصوصية هذا الخبر بل ما يناسبه ولفظ مثل
اشارة الى انه ليس يجب ان يكون الملوح هو ذلك المقدم بخصوصية بل ما هو
من جنسه وبسطه النفس استعارة لجوده بهيئاتها لما يرد عليها وعدم ذهولها
واستشرافها التوجهها ونظرها مع زيادة طلب من استشرفت الشيء اذا رفعت
بصرك تنظر اليه وبسطت يدك فوق الحاجب كالذي يستظل من الشمس
يميل بتكليف المثل ويتردد في موقع الحال والبيان للمحيو مصدرة بان اشعار
بان تاكيد هذا النوع يكون بان خاصة بحسب الاستعمال وجعل الاسلوب
متعلق السلوك مبني على اشتهار اساليب الكلام في طرقه وجمع المقام واضافة
الامثال اليها مبني على اعتبار الجزئيات والا فالمناسب سلوك هذا الطريق في
هذا المقام وهذا الاسلوب اشارة الى تنزيل من لا يسال منزلة من يسال
ثم العمل على وفقه في صناعة التركيب واصابة المحز اي موضع الحز وهو القطع

عبارة عن فعل الامر على ما ينبغي ويليق وهو ههنا تطبيق الكلام على مقتضى الحال
على الوجه الاليق الاوفق **قوله** او ما توى الواو للعطف على مقدر اى اتذهل
او يبطل مثالا وشاهدا وبشار ابن ابي بردة الاعمى من شعراء الدولة العباسية
بكرا المسافر اى ذهب بكرة الهجير الهاجرة وهي من الزوال الى العصر النجاح الظفر
والفوز بالمطلوب استهواه حمله هاما ائمة البلاغة المتقدمون المقتدى بهم
في البلاغة والفصاحة لا العالمون بعلم المعاني ولهذا وصفهم بالمهتدين
بخلقهم وجبلتهم الى تطبيق مفاصل البلاغة يعني اصابتهم بالكلام البليغ على
احسن ما ينبغي واكمل ما يليق وحكم بانهم الاعراب الخلص من مخالطة الاعاجم
فان ذلك يورث نقصانا في ذلك واكد ذلك بكونهم يسكنون البادية ولا
يدخلون البلاد وهذا كما قال البصريون للكوفيين نحن اخذنا اللغة من اكلة
اليرابيع وحرسة الضباب وانتم عن اكلة الشواريز وباعة الكواميخ الهناء
القطران والنقب بسكون القاف جمع نقبة اول ما يبدو من الجرب قطعا
متفرقة وهو مصراع صار مثلا اول من قاله دريد بن الصمة راى الخنساء
تطلي ابلا لها وهي جارية حسناء فقال • ما ان رايت ولا سمعت به • كاليوم
هاني اينق جرب • متبذلا تبدو محاسنه • يضع الهناء مواضع النقب •
الهاني الطالي للابل الاينق جمع ناقة اصلها انوق الجرب جمع جرباء المبتذل من
لا يصون محاسنه المولد في العرب من ليس من خلصهم وكلام مولد ليس من اصل
لغتهم قوله اولئك اشارة الى الاعراب الخلص **قوله** ومن الشواهد لما نحن
في ادعائه وبصدد بيانه من حسن هذا الاسلوب وكون سلوكه من كمال البلاغة
وقوله حين استنشداه اى الاصمعي وخلف بشارا قصيدته هذا اشارة الى ما
روي انهما اتياه فقالا ما هذه القصيدة التي احدثتها في ابن قتيبة قال هي التي
بلغتكما قالا بلغنا انك اكثرت فيها من الغريب قال ان ابن قتيبة يتباصر بالغريب
اي يرى ان له بصيرة به فاحببت ان اورد عليه ما لا يعرف قالا فانشدنا يا
ابا معاذ فانشدهما وقوله اعرابية وحشية اى منسوبة الى عرب البادية
ومساكن الوحش اى على طريقتهم وقوله ولا يدخل عطف على خبر كان

كان اعني من كلام المولدين اي لو قلت بكرا فالنجاح كان هذا القول من جنس كلام من ليسوا
من خلص الاعراب وكان لا يشبه ذلك الكلام قول الاعراب البدويين وكان لا يدخل
في قصيدتي اي فيما قصدت بها من كونها اعرابية وحشية من جنس كلام البدويين
وانا احكي لك في هذا المقام ما يطلعك على احوال بعض المصنفين لعلك تعذرنا
في العويل من مشاركتهم والويل الطويل من مجالستهم جلهم وذلك ان بعض من تصدى
لشرح هذا الكتاب من مشاهير عصره وحاول الرد على جميع الشارحين قال انه اورد قوله
ولا يشبه بلفظ المضارع تنبيها على انه ليس بعطف على جواب لو اعني كان على ما يظنه
اكثر المتاملين في هذا التركيب فانه لو سلم جوازه بناء على كونه بمعنى الماضي لكنه
فاسد من جهة المعنى لان قوله ولا يدخل في معنى القصيدة عطف عليه فيصير
المعنى انه لو قلت بكرا فالنجاح لم يدخل هذا في قصيدتي وفساده بين اذ على تقدير
ان يقول ذلك كان هو داخلا في قصيدته بالضرورة فالوجه ان الواو للحال
والقصد الى استثناء بعض اللوازم اي لكن الحال انه هذا اعني بكرا فالنجاح الكلام
من جنس كلام المولدين لا يشبه كلام البدويين ولا يدخل في معنى قصيدتي المقولة
على طريقة الاعراب البدويين فيلزم ان لا اقول بكرا فالنجاح فانظروا يا معاشر
الاحرار واعتبروا يا اولي الابصار **قوله** انشد القصيدة في الاساس
اصله من القصيد وهو المخ السمين المكتنز الذي يتقصد اى يتكسر اذا استخرج
من قصبته لسمنه فسمي به كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للردي
منه وقيل القصيد فعيل بمعنى مفعول لان الشاعر قصد لتجويده وتنقيحه وقيل
القصيد من اقتصدت من الكلام اى قطعت وقائل الشعر احتفل له ونقحه
بالالفاظ الجزلة والمعاني المختارة للجرة العذبة فحوى الكلام ما يفهم منه وقاصه
حاطبه فهم مراده صاحبا بشار الاصمعي وخلف الاحمر لانهما كانا ياتيان بشارا
ويسلمان عليه غاية التعظيم ويقولان له يا ابا معاذ ما احدثت فيخبرهما وينشدهما
ويكتبان ويتواضعان له حتى ياتي وقت الزوال فينصرفان واما ابو عمرو بن العلاء
فكان من عظماء الشعراء والعلماء والمرجوع اليه في اللغة والنحو وعنه اخذ
يونس بن حبيب والفحل القوي من ذكور الابل يشبه به البليغ الكامل يقال فحل

بين النخالة والنخولة والنخل وهو من نخولة هذا النوع البلاغة والفصاحة والمعرفة
بالعربية قال الشريف المرتضى كان بشار مقدما في الشعر جدا حتى ان كثيرا من الرواة كان
يلحقه بمن قبله من المجودين واما الاصمعي فهو عبد الملك بن قريب الباهلي كان اسد
الشعر والغريب والمعاني وكان الرشيد يسميه بسلطان الشعر وقال له بعض الاعراب
وقد رآه يكتب كل شيء ما انت الا الحفظة يكتب لفظ اللفظة قال له آخر انت
حتف الكلمة الشرود وخلف الاحمر كان ياخذ من ابي زيد سعيد بن اوس بن نصاري الا
التأخيذ استجلاب القلب من الاحرم بالضم رقية كالسحر او خرزة يوخذ بها النساء
والرجال والرجال الا راشحه استثناء مفرغ في موقع الخبر لنحو ما جرى وقد يغير
رفع راشحه وهو نسخة المص وعليه الرواية الى النصب على معنى هل يجد من يشحث
القربة بالماء اذا ترشح منها الماء والباء للملابسة ما انت منه على رسه هو التنفذ
لا على مقتضى الظ او تنزيل غير السائل منزلة السائل ومنه حال من رسه على الشرود
او متعلق بمحذوف اي ما انت على شيء منه وعلى رسه بازائه وقيل في عطف على مقدر
اي فلا تكن على رسه وقيل في مثل بشار دستا ، خبر الظرف يعني اذا خاطب مع جوابه
يعني افتراه ويجوز ان يجعل الخبر افتراه وعلى كل تقدير هو ماول بالخبر لكونه استفهام
انكار والمعنى قيل في جواب هذا السؤال بحسب الظ والفاء للعطف على محذوف
اي انظنه ذاهلا عن حال صاحبه او انشئ به الظن فتراه وقد يتعهد في المعنى
حال من ضمير خاطب واذا متعلق بافتراه ولا بد من تأويل لامتناع اعمال المضاف اليه
او الاستفهام فيما قبله وما بين حال او باني مفعول لا تصورهما لتضمينه معنى
العلم او الظن واضافة حول الى هل التكبير على سبيل الحكاية فيتجانف في
نسخة الاصل مرفوع معطوفا على لا تصور اي اتراه غير متصور فيتجانف وقد يروى
بالنصب على جواب الاستفهام نحو هل ياتيني واحد تلك اي هل منك اتيان فمني تحديث
والمعنى ايكون منك ظن عدم تصور بشار صاحبه جامس فمنه تباعد عن التاكيد
ولا يصح جعله جواب النفي لفساد المعنى اذ تصير المعنى على قياس ما ذكر فيما يأتينا
محدثا انظنه ليس له تصور ولا تجانف وليس له تصور يفضي الى التجانف اي تصورت
كيف لكن لا تجانف قوله انه هدر من هدر البعير اذا ردد صوته في حنجرته الشقشقة

شبه رئة يخرجها البعير من فمه يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة ويقال
هدرت شقشقته مهافي الريح البوادي جمع مهفى من هفت الريح هبت وفلا مواضع
القيصوم والشيح اي بروي وهما نبتان في البادية شمر ازاره رفعه وشمر للامر وتشمر
وشمر له اذياله وشمر عن ساق الجد مبالغة في الجد كانه جعل الجد هو الذي يجد وشمر
عن ساقه ويجوز ان يكون الاضافة للملابسة اي شمر عن ساقه للجد الشقاد المسافرة قوله
نظيره اي نظير قول بشار في الاساس غناء ونغني مثل كلمه وتكلم قال قاظ الشربة
في قيد وسلسلة ● صوت الحديد يغنيه اذا قاما ● وقاظ بالمكان اقام به صيفا
والشربة بفتح الشين المعجمة والراء بتشديد الباء موضع وضمير غنها للابل والحداء
مصدر حدا للابل اذا غنى لها واما حدا الابل بمعنى ساقها فمصدره الحدو ووجه
الجمع انه اذا ذكر امر او نهي او غيرهما وكان مظنة ان يتردد ذهن السامع في سبب له
باعث على ذلك يجعل كالسائل ويلقى اليه الحكم موكدا بان وقوله وفي التنزيل ولا تخاطبني
جملة معطوفة على قوله ونظيره فقيها وقيل التقدير نظيره في الشعر فقيها وفي
التنزيل ولا تخاطبني وهذا مع الغنية عنه يفتقر الى تكلف لموقع الظرف اعني في الشعر
فقيها وفي التنزيل ولا تخاطبني لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم
بشفاعتك انهم محكوم عليهم بالاغراق **قوله** واذا اصاد فيعني اذا تاملت فيما سبق
من اخراج مقتضى الظ وخلافه وتنزيل غير السائل منزلة السائل سيما بعد الامر واطلعت
على ما سيأتي في بحث الفصل والوصل من مواقع الاستئناف وتنزيل السؤال المقدر منزلة
المحقق وفي بحث الايجاز والاطناب من اختلافات المقامات في اقتضاء ذلك وفي
اقتضاء الدلالة على المعنى بصريح اللفظ وبالقرائن اطلعك ذلك الذي يبصرناك
وعرفناك مع ذلك الوقوف في باب التعدد لتركيبات الجمل الخبرية الواردة بعد الامر
في معرض التعليل وبيان التسبيب على تفاوتها في النقد والاختبار فاذا قلت
اعبد ربك فان كان المخاطب منكرا لاستحقاقه العبادة او مترددا فيه او خالي الذهن
مع امارة انكار او سؤال كان قولك ان العبادة حق له حينئذ في الغاية لمصادفته
مقتضى المقام والعبادة حق له رد بالخلو عن ذلك فالعبادة حق له متوسط لاشتماله
على شائبة تاكيد واشعار بالسببية وان كان خالي الذهن من غير امارة انكار او تردد

او منكرا او مترددا مع اعتبار ما يزيل الانكار والتردد كان قولك العبادة حق له
جيدا في الغاية وان العبادة حق له رديا وفالعبادة حق له متوسطا القريبة من الكلام
الابتدائي وان كان ممن لا يناسبه الا وصل الكلام بما قبله بحرف ظاهر دال على السببية
كان فالعبادة حق له جيدا والعبادة حق له رديا وان العبادة حق له متوسطا لان ان
تغني غناء الفاء في الجملة وان كان ممن يناسبه الوصل الخفي المعنوي كان الاجود العبادة
حق له وعلى هذا القياس فيما اذا كان المناسب اغناء المخاطب عن السؤال والقصد الى
ان لا يسمع منه شيء وان لا ينقطع الكلام لكلام السامع او ان يبسط الكلام او ان يوجز حتى
انه ربما كان المناسب الجمع بين ان والفاء وان تمثل فان العبادة حق له **قوله** وكذلك قد
ينزلون عطف على هكذا قد يقيمون اي لفظ كذلك لبعد العهد وطول الفصل وقدم
ههنا المفعول له اعني منزلة المنكر ليرجع ضمير عليه الى الاقرب وجعل امارات الانكار
ملابسا لحلولها دونا دون زوال الحق وبالنظر الى هذا جعل الكلام الوارد في مقابلة
خبرا وارادة لمنكر وغيره على طريقة واحدة حياكة على منوال واحد والمنوال هو الخشبة
التي يلف الحائك الثوب عليها وضمير كذبته لمن تصدى يقال كذب اخاه وكذبته عينه اي ارته
ما لا حقيقة له وكذبته نفسه منته الاماني وخيلت اليه ما لا يكاد ما موصولة لبيانها
من يهوله فالعائد محذوف اي به وضمير ثانيها للمقاومة وشقيق اسم رجل وعارضا
من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ وضعه على الارض وهو حين يتصدى
لمحاربة بني عمه لا ينكر ان فيهم رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على الارض مشعر لا يتجاوز عنه
غير ملتفت اليه ولا متهيئ لذلك امارة انه ينكر ان فيهم رماحا فخوطب خطاب المنكر
بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان وهذا تقرير الشيخ عبد القاهر وللامام
المرزوقي في ح ههنا كلام آخر وهو انه على طريقة قوله • فقلت لمحرز لما التقينا
تنكب لا يقطرك الزحام • يرمسه بانه من الضعف بحيث يخاف عليه ان يداس بالقوائم كما
يخاف على النساء والصبيان والمعنى انه من الضعف بحيث لو علم فيهم رماحا لم تقو يده
على حمل السلاح • ولم يلتفت لفت الكفاح **قوله** ويقلبون هذه القضية
اي ينزلون منزلة غير المنكر من كون منكرا وعلى هذا لا حاجة الى قوله مع المنكر الا
انه اتى به ليعود اليه الضمير من قوله اذا كان معه ما اي الدلائل والامارات التي

التي اذا تأملها المنكر ارتدع عن انكاره كدلائل حقية الاسلام ومعنى كونه مع المنكر
انه معلوم له مشاهد عنده ومنهم من لم يكتف بهذا القدر من المعية فقال المراد ما معه
من العقل الذي اذا تأمله اي تأمل به ولم يغفل وكذا يغفلون بل جعله مندرجا مع برهان
بحيث كذلك الشدة ارتباطها **قوله** وقوله عز وجل مبتدا خبره وارد على ذا وكم من
شقي في موقع الحال من مفعول القول اي وقد كثرت الاشقياء المرتابون وذا اشارة الى
اسلوب نفي الانكار لقوة ما يزيله فههنا الريب متحقق لكثير من الاشقياء وقد نفي على
سبيل الاستغراق بناء على ان ريبهم بمنزلة العدم لما معهم من الدلائل المزيلة وعلى
هذا فهو نظير لا تمثيل الا ان يقال انه ليس بمعنى لا ريب فيه اصلا بل بمعنى انه من وضوح
الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي ان يرتاب فيه وهذا حكم ينكره كثير من الاشقياء
لكن نزل انكارهم منزلة العدم فترك التاكيد واما القول بان هذا الحكم وهو انه لا ريب
فيه مما ينكره بعض المخاطبين وهم المشركون لانهم مرتابون لكن نزلوا منزلة غير المنكرين
فخوطبوا بدون المؤكد ففساده واضح **قوله** استهش الانفس جعلها ذات
هشاشة وهي الارتياح وآنق اعجب بحسنه وهز حرك حركة مع سرور والقريحة
اول ما يستنبط من البئر استعيرت للعلم الذي يستنبط بجودة الطبيعة ثم للطبيعة
من حيث هي كذلك والذهن قوة النفس المستعدة لاكتساب الحدود والآراء ومعناه
في اللغة الفطنة اي الفهم والحفظ **قوله** ولام ما تجد يحتمل ان تكون ما ابهامية مزيدة
واللام متعلق بتجد وان تكون مصدرية والمصدر مبتدا خبره لام والطراد مطاردة
الفرسان بعضهم على البعض وبه يتعلق في ميدانها والبيان اللسن والفصاحة
وكل منطق فصيح معرب عما في الضمير والرمي في حدقته الاصابة فيه وفي لطائفه
والحذاقة في صياغته والمحاورة المجاوبة **قوله** وانه اي هذا الفن الذي هو
اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وقد فسرها بترك التصريح
بذكر الشيء الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك وقسمها الى ما يطلب به
نفس الموصوف ونفس الصفة وتخصيص الصفة بالموصوف وعلى هذا ينبغي
ان يحمل قوله وله انواع بتاويل في الضمير اذ لا تعرض هناك لانواع الاخراج لا على
مقتضى الظاهر اللهم الا ان يقال انه لما سمي كناية فالتعرض لانواع الكناية تعرض لانواع

ونقرير كون الاخراج لا على مقتضى الظاهر كناية مما المراد احداجام حوله الا انه ذكر صاحب
لباب الاعراب في شرح قول الشاعر في المهد ينطق عن سعادة جده • اثر النجابة
ساطع البرهان • ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال
كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام
على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا لغرابته وندوره
مما يلوح صدقه للسامع في بادي الراي ويوجد له السؤال عن بيان كيفيته وبيان
صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفية بيانه
المشرئب الى ساطع برهانه فاستفدت منه انه يجوز ان يقال ان ايراد الكلام في مقام
لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام المحقق والحال منزلة المقام والحال
الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبار اللائق بذلك المقام لان هذا مما
يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل منه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام
الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة
الخالي عن الانكار واوضحه ما ان تامله ارتدع عن الانكار لان هذا المعنى ملزوم لسوق
الكلام المجرد عن التاكيد مع المنكر وانما لم يجعل من قبيل المجاز لعدم القرينة المانعة
عن ايراد المعنى الاصلي لكن لا بالذات بل لينتقل منه الى هذا الملزوم **قوله** وان هذا
الفن يعني الاخراج لا على مقتضى الظاهر لكونه اشارة الى المذكور انفا وقد يتوهم من ذكره بلفظ
المظهر انه اشارة الى فن الاسناد الخبري او فن المعاني **قوله** العريكة الطبيعة وعريكة السنام
بقيته ولين العريكة مجاز عن انكسار النخوة والدخول تحت التصرف وكذا انقياد القرونة
يقال اسمحت قرونته اذا ذلت نفسه وتابعته على الامر ومظنة الشيء موضعه الذي
يظن كونه فيه وضمير تكرارها للصور وكذا في الضماير يعني انه لا يكفي في الاحاطة
بهذا الفن على ما ينبغي مجرد تتبع جزئيات قليلة مع جد في تحصيلها وحفظها بل
لا بد من اشتغال كثير بالتتبع والتعلم في ازمنة متطاولة مع استعداد اصلي في غاية
لا مدخل فيه للاكتساب لكون القوة الادراكية الحاصلة بحسب الجبلة غير مدنسة
بالعقايد الردية والامور المضادة ولكون القوة التي تحصل منها الافاعيل
الجزئية للنفس مستقيمة غير منحرفة عن سنن الصواب ولكون قوة الانتقال الى المطالب

في غاية السرعة ولكون القوة الادراكية صافية سطبع فيها الصور بسهولة بترتيبها
الجبلات ولكون قوة الادراك وافرة لا يقتصر على القليل ولا يعجز عن الكثير **قوله** ومن
اتقن الكلام ماذكر من الحكم في باب الاخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه وان كان يعم الاثبات
والنفي الا ان الامثلة والبيانات كانت مقتصرة على الاثبات فاشار ههنا الى انها انما ذكرت
لانسياق الذهن لها بسهولة بعد اتقان الكلام في اعتبارات الاثبات وقد عرفت ان
المراد بالاعتبارات مقتضيات الاحوال مثل الاقتصار على اداة نفي والتاكيد باكثر
واكثر من موكدات النفي التي نعدها وموكدات الاثبات وكذا الاقتضاءات **قوله**
واعلم انك يريد انك اذا مهرت في فن الاخراج لا على مقتضى الظاهر امكنك الاطلاع بمهارتك
فيه على السبب في ان الله تعالى انزل قرانه المجيد على طريق الاخراج لا على مقتضى الظاهر من القاء
الخبر الى من هو عالم بمضمونه ومن تنزيل غير السائل منزلة السائل وغير المنكر منزلة
المنكر وغير ذلك من التفاصيل فانك تعلم بها ان كل ذلك كان لاقتضاء حقيقة الحال
وان لم يكن اقتضاء ظاهره وفي الكلام اشارة الى انه لا بد في المهارة في الفن من صدق
العزيمة وفرط الاشتغال بالتحصيل لا يكفي احدهما والاستفراغ بذل الوسع والجهد
بالضم الطاقة وبالفتح مبتداء محذوف الخبر والجملة اعتراض اي ولك عصدق الهمة
واستفراغ الجهد والحذاقة في الفن والتسلق التسور يقال تسلق الجدار اذا تسوره
وضمير به لمصدر حذق اي تحذق وقد يقال هذا الفن اشارة الى فن اعتبارات
الاسناد الخبري **قوله** الفن الثاني لما تقرر في قوله وارتفاع شان الكلام
الى قوله فحسن الكلام تاليفه مطابقا لذلك فاذ قيل المقرر ثمة ان زيادة الحسن ونقصانه
بحسب الانطباق من غير تعرض لعدم الانطباق قلنا يعلم منه ويتقرر ان مدار الحسن
واللاحسن على الانطباق واللاانطباق بمعنى انه ان وجد وجد وان انتفى انتفى
وان زاد زاد وان نقص نقص وزاد ههنا لفظ التركيب توضيحا للمقصود وتصريحا
بانه المهم في البلاغة واعتبار الخواص حتى ان احوال المسند اليه والمسند وغيرهما انما
يعتبر من حيث انها واقعة في التركيب قوله وجب جواب لما وان يرجح فاعل وجب
واقتداح الزند استخراج النار منه وهو العود الذي يقدح به النار وله سفلى
يقال له الزندة وفي الصحاح ان الزناد جمع زند لكن لا يخفى ان عملك لا يسبه يجمع من الزند

وكذا قول الشاعر • فبينا نحن نرقبه اتانا • معلق وفضة وزناد راعي • لم يقصد به الا
الواحد فكان المراد بالجمع مجموع الزندين اللذين هما بمنزلة الحجر والحديد في زناد العجم و
زناد العقل ينبغي ان يكون مجازا عن القوة الادراكية او يكون من قبيل لجين الماء اضافة
للمشبه به الى المشبه تشبيها للعقل بالزناد في طلب المضيء منه واستخراج المطالب بمعونة
القوى الادراكية وقد يقال انه مجاز عما يقوي العقل ويذكي الفهم من الافكار والانظار
والمزايا جمع مزية وهي الفضيلة فعيلة لا فعالها وفي الاساس تمزنت علينا تفضلت
والتسابق المعارضة في السبق طلبا للغلبة والتناضل في الرمي ونور العقل وعين
البصيرة اما من قبيل لجين الماء او النور مستعار للقوة الادراكية والعين يحمل
على جعل البصيرة بمنزلة البصر استعارة بالكناية في اراد حال من مقتضيات الاحوال
الكيفيات العوارض التي تلحق المسند اليه مع كونه على لفظه كالذكر والحذف والتقديم
والتاخير والتعريف والتنكير والصور الاحوال التي تبدل فيها اللفظ كالتعريف
بالاضمار والاشارة والموصولية ونحو ذلك واثار المنافية على المختلفة انما يشير الى
ذلك لان اثارها في كمال الاختلاف وحتى يتاتى يتعلق بترجح وضمير بروزه للمسند اليه وفهو
للبروز والمعرض للباس الذي تعرض فيه الجارية على المشتري استعير لما يستحسن ويناسب
من الكيفيات والصور اي متى يتيسر لك كون المسند اليه في التركيب على وفق مقتضى
الحال والرهان مصدر راهنته على كذا خاطرته والخطر السبق الذي يراهن عليه والجياد
جمع الجواد من الفرس والنضال مصدر ناضله راماه فنعرف نصب عطفا على يرجح انما حال
مرفوع مبتدا خبره يقتضي وما مزيدة واعترض بان هذا يعلق والمعرفة ليست من افعال القلوب
فالوجه نصبا نما وجعل يقتضي صفة او صلة لا خبرا والجواب انه باعتبار تضمين معنى
العلم قوله واما حال يقتضي تعقيبه اي تعقيب المسند اليه المعرف بدليل انه قدم
ذلك عما ذكر التنكير وانه قال واما الحالة التي تقتضي وصف المعرف وكان مقتضى هذا
القياس ان يذكر الاطلاق والتخصيص عقيب المنكر ومن اوصافه وان يذكر لتعقيب
المعرف بما ذكر ايضا حالة الاطلاق وترك تعقيبه الا انه قد اب المص الافتنان في العبارة
والاكتفاء في البعض بالرمز والاعتياد للاعم الاغلب والاقعد يكون التوابع للمنكر ايضا
وقوله والفصل الاحسن ان يجعل عطفا على التوابع لا على شيء وفي اعتبار التعقيب في

في الفصل ايماء الى ربطه بالمسند اليه وجعله من احواله وفي ذكر التعريف والتنكير تفنن وايماء الى
ان المعتبر في الجميع هو التعلق بالمفعول كالمحذوفية والمذكورية والمقدمية والمؤخرية الى
غير ذلك ثم رجع عند تفصيل الاحوال الى توافق التوالي فقال واما الحالة التي تقتضي تنكيره
ولم يقل تنكيره واذا قال او معرفا باللام حتى صار التقدير تقتضي تعريفه معرفا باللام مع انه
كان يكفي ان يقال تعريفه باللام لتلائم باقي المعارف حيث قال تعريفه مضمرا او علما او موصولا
او اسم اشارة ويكون في موضع الحال مثلها ولو قال او باللام كان ظاهره عطف ظرف اللغو المتصل
على الحال فلم يستقم وانما قال تقتضي قصره على الخبر ولم يقل على المسند كما قال عند تفصيل
الحالات المقتضية ايماء الى ان المسند المقصور عليه لا يكون الا في موضع الخبر مثل انما زيد قائم
وما زيد الا قائم ولا يتاتى ذلك بالجملة الفعلية المحضة فاحسن ضبط هذه الجملة واعتبر
امثالها فيما يمر عليك من كلامه فلعلنا لا نكرر قوله واما الحالة التي تقتضي طي ذكر
المسند اليه فقدمه على سائر الاحوال لكونه اغرب التغيرات والاختلافات بل غايتها حيث انتفى
بالكلية فيكون اولى بالبيان ولكونه اسبق الاحوال واقدمها من جهة كونه عبارة عن عدم
الاتيان به وعدم الحادث سابق الا انه عبر عن عدم ذكر المسند اليه بالطي اشارة الى انه
بمنزلة التي لا يسبل الى تركها بل هو مطوي مخفي وفيه ايماء الى ان الكلام في حذف المسند اليه
الذي يكون مقصودا وجزءا من الكلام لا متروكا منسيا كما في حذف فاعل المصدر وحذف
فاعل الفعل واقامة المفعول مقامه وفي اشتراط حضوره عند السامع ومعرفته به
دلالة ظاهرة على هذا المعنى وقال والترك راجح اشارة الى انه في هذا المقام لا فرق في
الحاصل بين الحذف والطي والترك ثم له فيما يجعله خبرا للمبتدا الذي هو الحالة المقتضية
عبارات منها ما يتعين كونه نفس الحالة مثل كون المقام او المخاطب كذا واشتماله على كذا
وعراءه عن كذا ومنها ما يتعين كونه ظرفا فتوجد الحالة من مضمونه مثل متى صح متى اريد
متى كان متى لم يكن ومنها ما هو ظاهر في كونه الحالة ويحتمل الظرفية بتقدير في مثل ان يكون
كذا ومنها ما هو ظاهر في الظرفية مثل اذا كان كذا وهذا هو الشايع الكثير فيجعل الحالة
ما ياخذ من مضمون الظرف بحسب فكرك وان كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون اذا اسما
فتكون الحالة نفس الوقت على ما روي عن سيبويه مثل اذا تقوم اذا تقعد عمرو ثم استحضار
المسند اليه ومعرفة القصد اليه كناية عن قيام القرينة وهو شرط جواز الحذف فلا بد

للوقوع من مرجح سيما والذكر هو الاصل لكونه احد اجزاء الكلام فذكر من الاغراض المرجحة عدة
ثم عممها وقالوا واما لاغراض اخر ووصفها بكونها مناسبة في باب الاعتبار اشارة الى ان المناسبة
هي المعتبرة في هذا الباب وليس يلزم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية من احوال
اللفظ ولا ان ينحصر المقتضي لها فيما يذكر من الوجوه وهذا التعميم قد لا يصرح به اعتمادا
على ذكره في اكثر الاحوال فاحفظ هذا الاصل ولا يلتفت الى الاعتراض بان المقتضي قد يكون
امرا اخر سوى ما ذكروا وان ذلك المقتضي قد يترتب على آلة اخرى وقيد المناسبة بقوله بحسب المقام
لان الاعتبار المناسب في مقام ربما يكون بمراحل عن المناسبة في مقام اخر على ما قال الشيخ عبد
القاهر رب شكر في لفظه يكون في غاية الحسن في مقام ثم انه في لفظه اخرى بل وهذه
اللفظة منكر في مقام آخر في غاية القبح ثم جزم بان العمدة في الاغراض والاعتبارات وكونها
مناسبة بحسب المقامات من سلامة العقل واستقامة الطبع اشارة الى انا وان ذكرنا ان مبنى
هذا العلم على تتبع التراكيب لكن ليس بواجب ان يكون كل خاصية للتركيب وخصوصية
في المقتضي مما يوجد بخصوصه في التراكيب ويسمع من البلغاء **قوله** اما لضيق المقام
بسبب المحافظة على وزن او قافية او سجع او فرصة بفوت للاشتغال بذكر المسند اليه
قوله بناء على الظاهر لان ذكر المسند اليه لا يكون عبثا على الحقيقة وان قامت القرينة
لكونه جزءا من الكلام بل العمدة فيه وقيل المراد انه يكون عبثا نظرا الى ظاهر القرينة
المغنية عن ذكره فان ذكر اللفظ لا يكون الا لافادة المعنى وقد حصل لكن يجوز ان يتعلق
به غرض خفي من الاغراض المناسبة في باب ذكر المسند اليه **قوله** اما لتحصيل اي الايقاع في
الخيال والايهام اي الايقاع في الوهم وهذا مجرد اختلاف في عبارة لا ان الاول في الصور
الخيالية والثاني في المعاني الوهمية لكن لا خفاء في ان هذين المعنيين انما يحسنان على سبيل
التخييل دون التحقيق فلذا جعل الغرض هو التخييل والايهام ثم لم يكتف بذلك في التعويل
على شهادة اللفظ بل قال من حيث الظاهر اذ التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا
على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع يختلف باختلاف
الاوضاع لا شهادة لها في انفسها ولا دلالة بحسب ذواتها بخلاف العقل وانما قال في
تركه لانه المقابل المذكور وانما يقابل الحذف بالاثبات والطي بالاظهار وانما اطلق اللسان
في الذم والاهانة واضافه الى المتكلم في المدح والتعظيم حيث قال تطهيرا له عن لسانك اذ

اذ لا محذور في ادعائه من الجبن والرداءة بحيث تلوث بذكره كل لسان فذكره بخلاف
ادعاء انه من الشرف والنفاسة بحيث تتلوث لكل لسان ذكره فان من الالسنة ما
لا يجس بل لا يصح اعتبار ذلك فيه وانما هو الى المتكلم وتواضعه بمعنى انه تصون
لسانه عن لسانه **قوله** وكم بين الشهادتين في موقع الحال وكم خبرية مخذوفة
المميز في موضع مبتدأ وخبره الظرف اي فرق كثير بين الشهادتين وبون بعيد
لان شهادة العقل حقيقة قطعية لا يشوبها الاحتمال الا نادرا وشهادة اللفظ وضعية
ظنية قلما تخلو عن الاحتمال **قوله** واما لان الخبر لا يصلح الا له لا يخفى ان يكون القصد
هنا المعنى غير كونه للاحتراز عما لا فائدة فيه وان المتكلم قد يقصد احدهما ولا يخطر
الآخر بباله وانما خص كون الخبر لا يصلح الا له حقيقة وكون الاستعمال واردا على
تركه نظائره بالتعقيب بالمثال الجاري فيهما من نوع احتياج الى الذكر بالنسبة
الى بعض الاذهان والمعنى خالق لما يشاء خلقه فاعل لما يريد فعله فلا يرد انه
يشاء ايمان الكافر وطاعة العاصي على مذهبه ولا يخلقهما ولا يفعلهما ومثال الادعاء
قولك وهاب الالوف مدعيا انه لا يصلح الا للامير وذلك عند قيام القرينة المغنية عن
حضوره في ذهن السامع ومعرفته بان القصد اليه وهكذا يعتبر ذلك في جميع الامثلة
وانما قال لان الخبر دون ان يقول لان المسند اشعارا بان المسند اليه المحذوف
الذي نحن بصدده لا يكون الا مبتدأ لا فاعلا واعلم ان الحذف لورود الاستعمال
على تركه لا يتصور من المتكلم الاول بل ممن يدرج كلامه في كلامه ويضرب به المثل
في مرامه كقولك عند الاخبار عن حال الكرمية من غير رام او خير قليل وفضحت نفسي
وكقول الشاعر ان كنت ازمعت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل ولورود الاستعمال
على تركه نظائره يتصور من الاول وهو ظ كقولك نعم الكتاب مفتاح العلوم
ومن غيره كما اذا قصد القائل • وان تبدلت بنا غيرنا • فحسبنا الله ونعم الوكيل •
اتباع الاستعمال الوارد في باب نعم على الاطلاق وبهذا يظهر ان الضمير في قوله كونهم عن
نعم الرجل زيد سواء عاد الى النحاة او الى الفصحاء ثم التمثيل **قوله** وقلما ايصال
ما بالفعل في مثل طالما وقلما يوجه كونها كافة للفعل عن طلب الفاعل وقيل هي
مصدرية والمصدر هو الفاعل وقوله هناك اي في باب التنبيه الى الاغراض المرجحة

لحذف المسند اليه وضمير غيرها للعقل والطبع نظرا الى تغايرهما بحسب الاعتبار وان
كانا عبارة عن القوة العاقلة والاغراض الاخر منها ما ذكر في ترك المسند كالاختصار
واختبار تنبه السامع ومقدار تنبهه وتكثير الفائدة بالحمل على حذف المسند ثانيًا و
المسند اليه اخرى ومنها ما لم يذكر كالتنبيه على فطانة السامع والاحتراز عن ايحاشه
لكونه ممن لا يجب ذكر المسند اليه وينضجر به وكون اسمه مما يتطير به وكاستهجان
التصريح بذكره **قوله** قلت عليل اى انا عليل فحذف لضيق المقام وللاحتراز عن
العبث ولتخييل العدول الى شهادة العقل وقوله سهر دائم اى سببه سهر او خبر
اى السبب سهر والجملة استئناف جواب ما بالك عليلا او ما سبب علتك **قوله** ملطم وجهه
حال او بيان لوجه سرعة الى ابن عم او خبر بعد خبر مثل حرميص مضيع والنكتة تطهير اللسان
عنه وكونه مما لا ينبغي ان يذكر قوله سأشكر عمرا السين للتأكيد اى اشكره البتة وايادى
مفعول بان يقال شكرته النعمة او بدل من عمرو وهو المفعول وعمر منصوب على انتزاع الخافض اى
لعمرو وايادى جمع ايد جمع يد وقد شاع استعمالها في النعم والعطايا لم تمنن اى لم يخلط بمنة
او لم تقطع محجوب الغنا من اضافة الصفة الى الفاعل كحسن الوجه ومظهر الشكوى الى
المفعول وهو مجرور معطوف على محجوب لا من زلة مكرم كما في غير من معنى النفي وتروى مظهر
بالرفع عطفا على غير ولا بمعنى غير كما في قوله تعالى لا فارض واختلف في انها حرف او اسم
نقل اعرابه الى ما بعده لكونه في صورة الحرف وزلة النعل كناية عن الفقر والحاجة
واصابة الشدائد وكنه الحذف التعظيم وادعاء التعين واتباع الاستعمال
الوارد على ترك النظائر اعنى باب الرفع على المدح وكذا في نجوم سماء وضيق المقام
في جمع الابيات والحسب ما يعده المرء من مفاخر نفسه وابائه والمعنى ان احسابهم
بما لها من الشرف والكمال ووجوههم بما لها من الحسن والجمال جعلت ظلمات الليالي
مضيئة الى غاية يتأتى لثاقب الجزع تنظيمه وادراجه في السلك والجزع بالفتح
خرزة فيها سواد وبياض تشبه بها العين وثاقب الجواهر هو الذي يجعل لها الثقب
ومعنى البيت تمثيل وتخييل ومبالغة في كمالهم وجمالهم وانهم رؤساء واهل الاهتداء
بهم كلما مات سيد منهم قام مقامه آخر ويجتمع عنده الباقون كما قال الشاعر اذا
مات منا سيد قام سيد فالجملة اعنى كلما انقض مع الجواب صفة نجوم على حذف العائد

٢٥

العائد اى منها او استئناف وسنا نصب على التمييز بدليل قولهم عز من قائل وللحال
احتمال **قوله** اذ لم يعمل هذه سورة للاختصار ولتعين الخبر له لان السورة المكتوبة
ليست الا هذه ثانيًا وحامية للاختصار ولئلا يتوالى الفظ هي **قوله** على احد الاعتبارين
فيما يعني ان كلا من الآيتين يحتمل اعتبار حذف الخبر اى فصبر جميل اجمل وطاعة
معروفة اولى واعتبار حذف المبتدأ وهو في الاولى فامري وفي الثانية
امركم او الذى يطلب منكم ان فسرت المعروفة بالحسنة المطابق فيها القلب واللسان
وطاعتكم ان فسرت بالمشهورة بانها باللسان دون القلب وهذا معنى قوله بحسب تفسير
المعروفة والنكتة في الاثبات مع الاختصار تكثير الفائدة ووقع في اكثر النسخ و
هو المطابق لنسخة المص او امركم او الذى يطلب منكم او طاعتكم والصواب وامركم بالواو
قوله واما الحالة التى تقتضى اثباته ان الاثبات على الذكر لكونه ادل على المقصود
اذ ربما يوخذ المذكور اعم من المحقق والمقدر وكما ان الحضور عند السامع ومعرفة
القصد اليه كناية عن وجود القرينة كذلك عموم النسبة وارادة التخصيص كناية
عن عدم القرينة اذ لو لم يكن المسند عام النسبة مثل خالق لما يشاء اى الله وكان ولم
يقصد تخصيصه بمعين مثل خير من ذلك الفاسق الجاهل اللئيم اى كل احد كان ذلك قرينة
للحذف واحتاج الذكر الى مرجح اقله اعتبار كون الاصل هو الذكر لا يقال فعند عدم
القرينة يكون الاثبات واجبا لا راجحا لانا نقول لا نضر لان المقتضى اعم من الموجب
والمرجح فاعتراض الايضاح بانه ان قامت قرينة تدل عليه فعموم النسبة وارادة
التخصيص بمعين وحدهما لا يقتضيان الذكر والا كان ذكره واجبا ليس بتوجه والمراد
بعموم النسبة الى كل مسند اليه ان يصح في تلك الحالة اسناده الى كل واحد مما يصح
اتصافه به في نفسه واسناده اليه لا الى كل شىء مما يصح ان يكون مسندا اليه لشىء ما في
الجملة الا ترى الى الامثلة الموردة لا شىء منها يصح اسناده الى كل شىء منها والمراد بالتخصيص
بمعين التخصيص الذكرى لا الحصرى وهو ظ وفي قوله ان يكون الخبر اشارة الى ان المراد بالمسند
فيما نحن فيه المبتدأ لا الفاعل ولذلك لم يمثل الآية وذكر في الامثلة ما خبره الجملة الفعلية
والظرفية والشرطية ايضا والمفرد ولو ذكر الاسمية ايضا لكان اولى **قوله** الله
الله انجح من نجحت حاجته قضيتها على ما يراه سيبويه من بناء افعل التفضيل

من افضل فياسا والباقى به للسببية والتوسل او من نجح الامر تيسر وسهل والباء زائدة
فى المفعول والاول هو الوجه فان قيل فالخبر لا يكون عام النسبة لظهور ان الانجح
للحوائج هو الله وحده قلنا نعم لولا الباء المشعرة بالتوسل والالية فان غيره تعالى
ربما يكون اولى بان يجعل وسيلة وآلة تطلب بها الحوائج والحقيبة ما يحمله الراكب
خلفه وحقيبة الرحل ما يحمل وراءه والرحل ما يوضع على البعير من الاثاث وغيره
ومنه قوله الماء فى رحله اى ماواه ومنزله **قوله** النفس راغبة الرغبة مما يصح
ان يسند الى النفس والى غيرها من الانسان والفرس وزيد وعمرو وغير ذلك وقوله
واذا ترد الى قليل تقنع جملة شرطية معطوفة على راغبة وليس عطفا على اذا رغبتها
لانه معمول راغبة **قوله** او يذكر منصوب معطوف على يكون والمعنى او اراده ان يذكر
للاحتياط لان الذكر نفسه ليس الحالة المقتضية ويجوز ان يكون على حذف حرف
الجر اى فى ان يكون للخبر او فى ان يذكر وانتصب احتياطا على المفعول له لكونه
فعل الذاكر كما تقول ضرب زيد تاديبا وقوله بالقراين متعلق بالاعتماد على تضمين معنى
الوثوق والاعتبار والاعتداد وفيه تنبيه على ان الكلام انما هو على تقدير وجود
القرينة المجوزة للحذف فان قيل كيف يكون الذكر احوط وقد تقرر ان لسان الحال
افصح وشهادة العقل ارجح قلنا لذلك قوم اخرون ام يحسب ان اكثرهم يسمعون
او يعقلون ولقد كنت اجمع فى مكاتباتى بين ابيات مختلفة البحور متباعدة الاوزان
جدا لتناسب معانيها وتناسق دلالاتها وشدة ملائمتها للغرض المسوق له الكلام
مثل ● سلام على من لم يملكن مرادى ● لما اخضر الا فى ذراه مرادى ● ولما صاد
قلبى بهيم فى كل وادى ● وقتلا للحب من غير وادى ● ولما نات عن الحواضر ملقيا
رحلى بواد فى نجوم بوادى ● وكنت اعد من المحسنات حيث يرى فى الظاهر شعرا
واحدا وتظهر خلافه بادنى التفات واعول فى ذلك على قراين مثل تباعد الاوزان
جدا بحيث لا يظن من له ادنى تمييز ان يجعله شعرا واحدا ومثل الاكثار من ذلك
بحيث يعلم قطعا انه تعمد لا باتفاق ومثل التوسل احيانا بزيادة لفظة به الانتقال
كلفظة ولما فى البيت الثانى ومثل كون بعض الابيات من شعر المفلقين من الشعراء
مشهورا فيما بين الفضلاء كالبيت الثالث للبحترى ثم بلغنى ان اكثر من وصل اليه

هذا اخطاء فخطانى وتوهم انه شعر واحد غلطت فى جمع ابياته وجمع شتاته فلم
تنفعه تلك القراين ولم يؤثر فى اشعاره بان من كان بهذا المحل من طبع الشعر كيف
يتفق خروج عن الوزن فى اشعاره فرجعت عن تلك الطريقة والتعويل على
القرينة وكان بعض الاطباء يؤثر فى دواء لهم لا يذكر الا كناية طريق التصريح
فقيل له فى ذلك فقال لقد ربيته لبعض المرضى قلت ما يقال فشربه ومات
وكنت المحوله لولم يمن الله علي بالنجاة وقوله او للتنبيه عطف على احتياطا وقوله
او لزيادة الايضاح يعنى ايضاح المسند اليه وتقريره وذلك حيث يكون واضحا
مقررا بالنظر الى القراين لكن يذكر لزيادة ذلك وحمله على زيادة ايضاح الحكم وتقريره
بعيد جدا بل لا وجه له اصلا قوله كما يكون فى بعض الاسامى اما فى غير الاعلام
فقط كالعالم والجاهل والزاهد والفاسق والامير واللص واما فى الاعلام
فبملاحظة المعانى الاصلية كمحمد وابى جهل وعلى ومعاوية واسد وكلب واما اشتراط
كون المقام مقام التعظيم والاهانة فكانه تاكيد وتذكير والا فلا وجه للتخصيص
وان جعل ذلك اشارة الى ما سبق قوله او نذكر تبركا اعاد ذكر الفعل لبعده
المعطوف عليه وتخلل الفصل ولا خفاء فى ان خالق كل شئ لا يصلح بغير الله وهو
اوضح من ان يوضح فذكره للتبرك والاستلذاذ ولا بد عند المعتزلة من تخصيص
كل شئ بما سوى الشرور والقبائح والافعال الاختيارية للاحياء **قوله**
او لان اصغاء السامع عطف على تبركا ولو ذكر غير لفظ الاصغاء مما يصح فى حق
الباري تعالى ايضا لكان انسب والفاء فى فيتبسط جزائية ولو نصب عطفا على
المنصوب المقدر اى وان يذكر للاصغاء فيتبسط لم يبعد لكن الرواية على الرفع
وافتراصا مفعول له اى يبسط لاجل انتهاز الفرصة واغتنام الوقت مثل
بسط موسى عم حين قيل له ما تلك بيمينك يا موسى والواو فى وكان يتم الجواب للحال او
للعطف على قيل وانما كان الجواب يتم بمجرد عصا لان السؤال عن الماهية كما اذا قيل
ما زيد وجوابه انسان لا غير وقيل السؤال عن الماهية النوعية التى لتلك العصا
المنحصرة فى شخصها الممتازة عن سائر انواع العصا لما فيها من الروحانية التى هى منشأ
العجائب فموسى عليه السلام لم يات بتمام الجواب فضلا عن الزيادة ورد بان تلك

فبسط ليكون ع

عن الماهية

الخواص انما هي عوارض يخلقها الله في فرد من افراد العصا مسا ولسائر الافراد في تمام الماهية
ليتحقق معنى الاعجاز واظهار كمال القدرة **قوله** ثم ذكر المسند اليه عطف على محذوف اي لم
يكتف بما يتم به الجواب ثم ذكر وليس المعطوف بثم مجرد ذكر المسند اليه بل مجموع ذكر المسند اليه
وزاد فقال وحيث يجد للفظ ثم موقعا حسنا وللعطف على قبل ايضا وجه ومعنى اهش بها
اضرب بها الشجر فيسقط ورقه فياكله الغنم **ونظيره** اي نظير قوله هي عصاي في مجرد
البسط لا في كونه بذكر المسند اليه مع الزيادة ولا في كونه لغرض الافتراض وكون الاصغاء
مطلوبا ولذا بين الغرض بقوله فبسطوا الكلام ابتهاجا **وضمير** مواظبتها لعبادة الاصنام
وفي تعديته المواظبة بنفسها نظر **والصواب** بالمواظبة عليها **قوله** اولان الاصل يعني انه مع
قيام القرينة المجوزة للحذف بذكر المسند اليه محافظة على ما هو الاصل وهو ذكر ما هو
احد اركان الكلام ومعنى الاصل هاهنا القاعدة والضابطة والراجح في نفسه والسابق
في الاعتبار كما يقال الاصل في الكلام الحقيقة **قوله** او ما جرى هذا المجرى مثل زيادة
الاهتمام بشانه بحيث لا يطوى ذكره وان قامت القرينة ومثل تشريفه باجراء ذكره على
لسانك وتشرفك بذكره ومثل اتباع الاستعمال الوارد على اثباته ومثل التسجيل على المخاطب
في القضية بحيث لا يكون له ان يقول الذي لم افهمه من القرينة ومثل ان يتعين كونه مقدما
او موخرا معرفا او منكرا فيترتب الاغراض المتعلقة بذلك **قوله** واما الحالة التي
تقتضي تعرفه ذكرا واما بمقتضى مطلق التعرف ثم ما يقتضي خصوصيات التعريف لكونها متفرعة
على ذلك فبنيه على الاصل والفرع جميعا حذارا ان ياتي بالفرع ذاهلا عن الاصل مثل ان
يذكر المسند اليه باسم الاشارة في مقام صحة الاحضار بالاشارة الحسية مع انه لا يكون
افادة الفائدة المعتد بها مقصودة واقحم لفظ المثل تنبيها على ان الاعتداد ليس بخصوص
تلك الفائدة بل بما هو على حالها وصفتها وذلك بان يكون حصولها كمالا او شرفا في النفس
او صلاحا في امر الدين والدنيا **قوله** والسبب في ذلك اي في ان القصد الى افادة الفائدة
المعتد بها يقتضي تعرف المسند اليه وكلامه صريح في ان فائدة الخبر هو الحكم المفاد به لا
استفادة السامع ذلك منه وان لازم فائدة الخبر هو حكم المتكلم على نفسه بانه عالم بمضمون
ما اخبر به فما يقال انه حكم من المخاطب على المتكلم ومن المتكلم على المخاطب وهم بل وفي اضافة
اللازم الى الحكم مع ان المذكور في اول قانون الخبر اضافته الى فائدة الخبر تنبيه اخر على ان

وصفتها نسخه

ان فائدة الخبر هو الحكم وجواب لما محذوف اي كانت فائدة الخبر هي الحكم وذلك لانها اما حكم او لازم
حكم وكل منهما حكم فهي حكم بمعنى وقوع النسبة التامة اولا وقوعها ثم معناه مقدمة اخرى وهي
ان احتمال تحقق الحكم وامكانه مما يتفاوت قربا وبعدا من بداية حال التساوي الى غاية الوقوع
بالفعل بحسب تفاوت حصول الاسباب والشرائط وارتفاع الموانع قلة وكثرة وان ذلك
الاحتمال متى كان ابعد كانت الفائدة في تعريف الحكم والاعلام به اقوى لان تاثير الاغرب
الاعجب في النفس اشد وحصول العلم والكمال وزوال الجهل والتفصاح اكثر ومتى كان
الاحتمال اقرب كانت الفائدة اضعف لعكس ما ذكر ثم لنا مقدمة ثالثة وهي ان بعد تحقق الحكم
في نفسه وباعتبار ما يرجع الى ذاته انما هو بحسب تخصيصه المسند الى تخصيص المسند اليه
والمسند لافتقاره الى اسباب وشروط وخصوصيات وقيود اكثر **وقد اوضح** ذلك بقوله
كلما ازداد الخ وترك العطف لكونه بيانا وتفسيرا لتربيته بقوله وان شئت فاعتبر لا الخ
يعني انه حكم بين ربما يحتاج الى تنبيه فقط وليس هذا من اثبات القاعدة الكلية بالمثال
الجزئي **وقوله** ينتج مجزوم على انه جواب الامر وقوله وبعد تحقق الحكم يشعر بان القرب والبعد
والتفاوت فيهما مما يتصف به نفس تحقق الحكم فاتضح ذلك فاي حاجة الى توسيط الاحتمال
فيما سبق والا فلا بد هاهنا من تقدير مضاف اي وبعد احتمال تحقق الحكم فحصل من تمام المقدمات
ان المسند اليه في الكلام متى كان اخص كانت فائدته اقوى واتم وكمال التخصيص مع التعرف
فصح ان القصد الى افادة الفائدة الكاملة يقتضي تعرف المسند اليه بالمعنى الذي ذكرنا
من المناسبة والملائمة **قوله** وهي المضمرات الاعلام او ردها بطريق الخبر بعد
الخبر دون العطف لانه ادل واصرح في ان كلا من المذكورات معرفات من غير احتياج
الى اجتماع الكل لكن انما يتضح هذا اذا لم يكن المراد بالمعرفات مجموعها واذا اريد لم يكن
بد من الواو **قوله** مع القيد المذكور وهو ان لا يكون في نحو غرو وشبه الا ادا
اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه او بمماثلته **قوله** او لما زاد على ذلك اي على كونه
احد اقسام المعرفة وضمير كونه للمسند اليه المعرف او لاحد اقسام المعرف وفي نسخة
المصنف هاهنا التوابع الخمس بدون التاء وفي صدر الفن الخمسة بالتاء وقد بينا
فيما سبق وجه كون مصاحبة التوابع او الفصل تخصيصا واما ان يكون لا لما ذكره
لكونه نكرة موصوفة او مضافة او نحو ذلك **قوله** مقام الحكاية اي حكاية المتكلم

فلا حاجة الخ

واذا اريد لابد من الواو الخ

عن نفسه فيوتى بضمير المتكلم او مقام خطاب اى توجيه الكلام نحو الحاضر فيوتى بضمير
المخاطب ولاخفاء في ان تقييد المسند اليه مراد على ما صرح به فى الغائب حيث قال
او كان المسند اليه فى ذهن السامع وفى العبارة اشعار بتغاير المقام والحال
في الجملة وحاصلها ان الحالة المقتضية للاضمار هى كون المقام كذا **قوله** انا الذى
يحدوني قال الامام المرزوقي كان الواجب من حيث ان الفعل فى موضع الرفع يحدونى
لكن حذف النون تخفيفا ومن حيث انه فى صلة الموصول يحدونه لتعود الضمير
الى الموصول لكن لما كان الموصول والمبتدا اعنى انا سينا واحدا ارسل ان يعود
الى المبتداء الضمير الذى يجب عوده الى الموصول ومثله فى الخطابات الذى حلقني
والقياس احلقني قال المازني لولا اشتهار وكثرة مورده لرددته وصدرا مصدر
في موضع الحال والمعنى انا الذى صرت غصة فى صدورهم قد نشبت لا تصدر
ولا ترد ولزمت لا تسوغ ولا توب وثاني مفعولي يحدوني لا ارتقى وفى صدورهم
لغوا وفى صدورهم مفعول ثان ولا ارتقى حال **قوله** انا المرعث هو بشار بن
برد لقب بذلك لرعثة كانت في اذنه فى صباه وهى القرطة ولا اخفى فى موقع
خبر ثان والاحسن ان يجعل بيانا للجملة السابقة ذرت طلعت القاصى البعيد
والدانى القريب والباء فى نحو للملابسة ويحتمل التعدية واما السببية فبعيد
جدا **قوله** ونحن التاركون اى نحن مخصوصون بالمعروفين المشهورون بترك
ما لم نرضه واخذ ما رضيناه لا يقدر احد على يعسر الامر علينا واجبارنا على خلاف
ما اردناه **قوله** ونحن بنو عم على ذلك اى مع ما بيننا من القرب ونسبة العموم
فرشت بيننا بسط شر يشتمل على تباغض وتحاسد والزربية البساط وقيل
النمرقة الصغيرة والصدع الشق والعس القدح العظيم والشاعب مصلح القدح
والمتشاخس المتفاوت المتباين تشاخست اسنانه من الكبر اى اختلفت قال
الخليل هو ان يسقط بعضها ويميل بعضها والمعنى استحكم الفساد بحيث لا يمكن الحا
ولا اصلاحا وصرنا كالشق في القدح اذا عطى شاعبا تركه والعيب ظاهر فيه عند منكم
ولا خاف **قوله** يا ابن الاكارم جمع الاكرم من عدنان اى من اشرف الاصناف
وهو حال من الاكارم لما فى النداء من معنى الفعل او من المستكن فيه فالعامل اسم

اسم التفضيل قد علموا اى قد علم الاكارم او عدنان ذلك النسب وكونه من ابنائهم وكونهم
الاكرمين او يروى علموا على لفظ المبنى للمفعول اى عرفوا وشهر وا بذلك وتالد المجد
اى و بالقديم المجد وشرفه كائنا بين العم والخال اى من جهة الاباء والامهات تنزل الاباء
منزلها اى المحل الذى يليق بها لا بتركها لتجاوز طورها وتظهر جورها وتمسك
الارض اى تمنعها من ان تخسف وتذهب بما عليها و بتحرك ويضطرب فيخرج الامور
عن نظامها والاحوال عن استقامتها فالاول كناية عن غاية الاقتدار والغلبة والثانى
عن كمال اللطف والمرحمة **قوله** فذلك قبل السمع في الاصل مصدر فعبر به فى البيت
الاول عن الاسماع بقرينة ابصارا وفى الثانى عن الواحد بقرينة بصرا يعنى ان الاقوام
مع كثرتهم قد خلقوا اسماعا وابصارا وانت مع وحدتك لم تترك سمعا ولا بصرا الا
شيئا قليلا لا تصار العيش مرا اغامة وراءه والفاء للسببية فلا حاجة الى العائد
الى الموصول قال الامام المرزوقي فجعت بهم صفة اقوام وخلى لنا هلكهم خبر كان
والشفاء الباقى القليل من الشئ والمعنى قد فجعت فيما مضى باقوام جزعت لهم وبكيت
عليهم فبقى التفجع بهلاكهم فى ولم يبق اقتدى فى السمع والبصر بعدهم فرحينا الهم
بما سلم من حواسنا فلما اصبنا بك استنفدت قوانا فبطلت طرائق الهموم منا الا قليلا
نطالت شقوتنا وامر عيشنا **قوله** وانت التى السرى السير بالليل والدلج السير فى
بعض الليل يقال سار دلجة اى ساعة من اول الليل وهذه من اضافة البعض الى
الكل والجون جمع جون كجرب وعربى والجهلة ما استقبلك من الوادى والجثوم جمع جاثم
من جثم الطائر اذا الصق صدره بالارض والبيت لابن الدمينة من ابيات كتب
بها الى امامة بعد ما عليها ما ناله من ضروب المشقات فيها فاجابته بابيات منها
وانت الذى اخلفتنى ما وعدتنى نعدد عليه جنايته من نكث العهود ونقض العهود
واشمات اللوام بها ونحو ذلك **قوله** وحق الخطاب اى اللائق به الواجب فيه بحكم الوضع
ان يكون مع معين لان معنى الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر مع انه وضع المعرفة
للاستعمال في معين وحق العبارة ان نقول المعين بفتح الخاطبه وهذا الخطاب له
لا حاطب معه والخطاب معه ثم قد يترك الخطاب مع المعين تمالا ومتوجها الى غير معين
او يترك المعين الى غير معين او يترك حق الخطاب ميلا وقصدا الى غير معين **قوله**

قوله كانك قلت اني اكرم يعني ليس القصد بناء الخطاب في اكرمته الى معين بل كل من
يتاتى منه الاكرام فحكمه كذلك كما اذا قلت ان اكرم اليه لا تريد مكرما دون مكرم بل
تريد انه ان اكرمه مكرما كائنا من كان فانه يهينه وقوله قصدا مفعول له لقوله لا تريد
اعني للنفي دون المنفي وانه اي ترك الخطاب الى غير معين كثير في القرآن وقوله فلا يختص
ظاهرا ان الضمير لحال المجرمين لكن قوله بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا
الخطاب يقتضي ان يكون الضمير لخطاب لو ترى وان كان في جعل مفعول الاختصاص
الرؤية بعض نوع قوله وكذا اي مثل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون يحمل على العموم
امثال له كثيرة قصدا الى ما ذكر لقوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ومن القصد الى تحسين الحال قوله تعالى اذا رايتهم حسبتهم
لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا قوله وكان المسند اليه
عطف على كان المقام قصدا الى بيان مقام ضمير الغيبة ولم يقل او غيبة عطفا على
حكاية او خطاب لان مقام ضمير الغايب يحتاج الى بيان وتفصيل وخص الذكر بالمسند
اليه لكونه بصدده وذلك بان يكون حاصلا في ذهن السامع ويقصد المتكلم الاشارة الى ذلك
الحاصل وبهذا الاعتبار يجعل الضمير العايد الى النكرة معرفة اذ لو لم يكن حاصلا لم
يصح الضمير ولو كان حاصلا ولم يقصد الاشارة اليه وجب التعبير عنه باعادة الاسم
مثل وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله او باسم آخر دال على ما يقصد من المعنى مثل
ان جاءك زيد جاءك فاضل كامل واما مثل جاءني رجل فقال الرجل او ذلك الرجل كذا فعلى
خلاف مقتضى الظ والمراد بقراين الاحوال ما يعم القرينة اللفظية ايضا مثل اعدلوا هو
اقرب للتقوى ولكن لا يجعل مثله من قبيل المذكور نظرا الى ان ذكر الفعل ذكر لمصدره واما
مثل ضمير الشان وضمير باب نعم فسيجيء انه من خلاف مقتضى الظ وكذا الضمير المفسر
بفرد بعده كقوله تعالى وهو محرم عليكم اخراجهم فيمن يجعل اخراجهم تفسيرا هو وانما
اكثر الامثلة لما عرفت ان مبنى علم المعاني على التتبع للتراكيب ولما فيه من الاحاطة
بالفوائد وكان للانسان ان يذكر لما هو في حكم المذكور ايضا امثلة فانها احوج الى
الذكر وقد جرت عادته عند ايراد المثال بالجمع بين الكاف ولفظ نحو قصدا الى التعميم
تخصيص ضمير الغايب بذلك للاشارة الى انه اكثر من المتكلم والمخاطب قوله من

من البيض الوجوه من اضافة الصفة المعرفة باللام الى الفاعل كالحسنا الوجوه لو انك
اي لو ثبت طلبك الى الضيق بهم لاضاؤوك ومن الشرف في موضع الصفة لمحذوف بعشر
حيث شاؤوا اي حلوا اي محل يوصف بالشرف قوله يمين ابي اسحق اي بركته وجود
يداه العلى استعارة مكنية وتخييل وطول اليد كناية عن كمال الغلبة والاقتدار
والوصول الى المطالب العالية وقيام القناة وهي الرمح كناية عن استقامة
الاحوال وانتظام الامور وقيل قناة الظهر مجتمع فقراته واشتداد الكاهل
وهو ما بين الكتفين كناية عن كمال القوة والاستظهار والتمكن والثبات
والنواحي الجوانب جمع ناحية واللجة معظم الماء والمعروف العطاء والبر الخير
والانعام واي شرطية جزاؤها فلجته المعروف ومن متعلق باتيته قوله
وعنه مذاهب جملة اسمية في موقع الحال من الصبر والضمير له والمذاهب موضع
الذهاب وطرف المعصى والنجاة عن المكروه الذي صبر عليه فكيف متعلق بمحذوف
اي كيف لا يحمد اذا تعين طريق ولم يكن عنه مذهب ومنه بد وفي البيت
هجنة معنوية لان كون الصبر محمودا على التقدير الاختيار لا يوجب كونه محمودا
عند الاضطرار اليه فضلا ان يكون بطريق الاولى على ما يشعر كيف لا ومن هنا
قد يتوهم ان المعنى فكيف يحمد اذا لم يكن عنه مذهب والجواب ان كونه محمودا كناية عن وجوب
الذهاب اليه والتعويل عليه وح ينتظم المعنى ومعنى البيت الثاني ان الصبر
هو المفيد مهربا عن المكاره التي لا مهرب عنها سواه اذ لولا هذا التخصيص لزم
التناقض ويمكن دفعه بان اثبات كون الصبر مهربا انما هو على سبيل التشبيه
بمعنى انه بمنزلة المهرب المنجي لظهور ان حبس النفس عن المكروه ليس خلاصا
عنه بحيث لا يصيبه بل منزلته في انه لا يشق عليه حيث اطمان النفس اليه
قوله واما الحالة التي تقتضي كونه علما وهو بيان مقام العلمية على طريق التحقيق
والتفصيل فلا يضر حصول الاحتراز عن جميع ما يجب الاحتراز عنه بقوله بطريق
يخصه اي لا يطلق على غيره باعتبار وضعه مما سوى العلم فقد يفيد احضار
المسند اليه بعينه مثل هذا الرجل لكنه يطلق على غيره من غير تجدد وضع ثان ومعنى
كون المعرفة موضوعة لشيء بعينه انه وضع ليستعمل في شيء بعينه سواء كان هذا

المعين ومعينا اخر وانما يمتاز الكلم عما عداه بقيد عدم تناوله ما اشبهه بمعنى انه
لا يطلق على معين اخر الا بوضع اخر ولا كذلك سائر المعارف لا يقال الطريق
الخاص قد لا يكون علما كما في قولك الرجل خير من المراة قصدا الى احضار المعنى
الجنسي وانما يحصل الاحتراز عنه بقوله بعينه اى بتشخصه والباء للملابسة
اى كائنا بتشخصه لا بمجرد جنسه فان الشيء قد يحصل كائنا بتشخصه وقد يحصل
كائنا بجنسه كما يقول اريد يخاطب بعينه او لا بعينه لانا نقول الطريق الخاص
بالمسند اليه بعينه بهذا المعنى لا يكون الا علما والرجل انما يخص المسند اليه المعين
بالمعنى الجنسي لا الشخصي فاما ان لا يحصل الاحتراز عن مثل الرجل خير من المراة
اصلا اذ لا يحصل بقيد خصوص الطريق وقوله ابتداء معناه اولا غرضه احترازا
عن الضمير العائد الى العلم مثل جاءني زيد وهو راكب فانه احضار له بعينه
لكن في المرة الثانية وقد يقال معناه بلا واسطة احترازا عن مثل الاحضار
بالموصول واسم الاشارة او المعهود فانه يحتاج بعد الوضع الى امر اخر من صلة
او اشارة او عهد وقيل معناه حال كون المسند اليه مبتدا غير مسبوق بشيء اخر
مسند اليه يكون هو من توابعه احترازا عن جاء الفاضل زيدا وجاء الملقب بزيد
او المسمى بزيد فان كلا من زيد والملقب به والمسمى به مسند اليه من جهة المعنى وقد
احضر بعينه بطريق يخصه اى لا يطلق على غيره بوضع واحد فان الملقب بزيد مثلا
لو اطلق على شخص اخر مسمى بزيد لكان ذلك بوضع اخر غير الوضع الاول لكنه ليس
ابتداء وبهذا يظهر لكل قيد فائدة خاصة وهذا مع ما فيه من التكلف والتعسف
اذ لفظ زيد او الملقب به ليس بمسند اليه وذاته المسند اليه من جهة المعنى ليس
بمسبوق بشيء يقع هو من توابعه ومتماثله يشتمل على غلط صريح في جعل الملقب
بزيد طريقا خاصا لا يطلق على المسمين بزيد الا باوضاع متعددة فان الملقب بزيد
موضوع وضعا واحدا لمفهوم كلي يصدق على كل من يسمى زيدا **قوله** قاصر فقره
من قصرت الشيء على شيء حبسته عليه لا يتجاوزه يعني انه فنوع كريم لا يظهر حاجته
ولا يضمر عطيته **قوله** الله نعلم اشارة الى ان الله تعالى من الاسماء الاعلام على ما هو
اختيار المحققين وليس مفهومه المعبود بالحق كالاله ليكون كليا بل هو اسم للذات

للذات المخصوص المعبود بالحق وانما الكلام في انه من الاعلام الخاصة او الغالبة وتحقيقه في
حواشي الكشاف والبيت للحارث بن هشام المخزومي يعتذر من هربه يوم بدر والكاف في باشقر
للتعدية والمراد به اشقر بن زيد وقوله الله يعلم يجري مجرى القسم وما تركت جوابه
اذ لا سبيل الى جعله مفعول يعلم والمعنى علم الله ما تركت قتالهم حتى جرحوا فرسي
بدم اشقر كثير علاه زيد **قوله** قال الله تعالى تبت يدا ابي لهب ورده
في امثلة علمية المسند اليه نظرا الى ان المعنى تب ابو لهب وذكر اليد كناية ولم يقل وكقوله
تعالى نظرا الى ان العلم في اللفظ مضاف اليه لا مسند اليه **قوله** او مقام تعظيم
اى اذا كان المقام مقام تعظيم والاسم العلم صالح للتعظيم لانبائه في اصله عن معنى
شرف وكمال مثل ابي المعالي وابي المفاخر وصدر الافاضل وشمس الاسلام وسائر
ما اشتهر في هذا الزمان من الاسماء المضافة الى الدين فالكنية علم صدر باب
وام واللقب علم يشعر بمدح او ذم والاسم اعم والاسامي المذمومة ما ينبئ بحسب
الاصل عن صفة بها يستحق الذم عادة كابي جهل وكلب وقفة وبطة وقوله
او كناية عطف على تعظيم او اهانة والمعنى اذا كان المقام مقام كناية عن معنى من
المعاني ينبئ عنه العلم بحسب معناه الاصلي كقولك ابو لهب فعل كذا كناية عن الجهنمي وابو جهل
فعل كذا كناية عن الجاهل على هذا القياس فان ابا الخير وابا الشر معناه الملازم لذلك فالملازم
للهب وهو المعنى الاصلي لابي لهب ذكر واريد الانتقال الى ملزومه الذي هو الجهنمي على
ما هو طريق الكناية المذكور في علم البيان ففي قوله تعالى تبت يدا ابي لهب لم يطلق الاسم
الا على الشخص المسمى بابي لهب لكن لينتقل منه الى الجهنمي وكذا ابو جهل كناية عن الجاهل
وابو الخير كناية عن الخير وابو المحاسن كناية عن كثرة حسن صاحب الاسم او كافه لجنه
وليس قولك رايت اليوم ابا لهب او ابا جهل اى جهنميا من هذا القبيل بل هو استعارة مثل
رايت حاتما ولا قولك ابو لهب فعل كذا قصدا الى انه في الواقع كافر جاهل او ابو جهل
فعل كذا قصدا الى انه في الواقع جهنمي لان اللفظ في اصله لا ينبئ عن هذا المعنى
فليتامل فان هذا المقام مما اشتبه على اقوام ومما هو كالتصريح بما ذكرنا من انه لا اخذ
في كنايات الاعلام معانيها الاصلية قول من قال • فصدرت ابا المحاسن كي اراه • لشوق
كاد يحرقني التهابه • فلما ان رايت رايت فردا • ولم ار من بنيه ابنا لدابه • ذكر صدر الافاضل

فی شرح الانموذج ابهم عدلوا عن عامر الی عمر لضرب من المبالغة والاصل فی باب النداء
مثل یا فسیق فانه ابلغ من فاسق والعلم المنقول وان لم یبق بعد تقرر العلمیة فیه معنی المنقول
عنه مراد الا ان الواضع فی ابتداء الوضع لم یخل عن نوع التفات الی معنی المنقول عنه ولهذا
یسمون ابنائهم ویکنونهم ویلقبونهم باسامی لها معان مستحسنة قبل العلمیة وهم
یتفاءلون بذلک والاعتراض بان ابی لهب فی الآیة لیس مسندا الیه مدفوع بما سبق من
کون لفظ یدا بمعناها فی المعنی او بان التمثیل انما هو لکون المقام مقام الکنایة **قوله** او
مقام ایهام عطف علی مقام احضار او مقام تعظیم اعاد لفظ مقام لتغییر الاسلوب
ولهذا اضاف ایهام ولم ینکره وکان الاحسن ترک الایهام الی الاعلام ونحوه **وقوله** او
ما شاکل ذلک یحتمل العطف علی انک وابهام ومقام واذا کان وذلک اشارة الی المعطوف
علیه ومن الاعتبارات المناسبة اظهار المسرة او المساءة او ایقاع المخاطب فی المسرة او
المساءة حیث الاسم صالح مثل سعد وسعید وصبیح وملیح او سفاک وسفاح وسفیح
ومنیح ومنها التنبیه علی ان السامع غبی لا یتصور المسند الیه الا باسمه الصریح **قوله** و
اما الحالة التی تقتضی کونه الضمیر ان فی کونه واحضاره للمسند الیه لکن الحکم فی احدهما
متعلق باللفظ وفی الاخر بالمعنی فان الاسم الموصول انما هو اللفظ المسند الیه والحضر
فی ذهن السامع معناه وکذا فیما سبق من حالة العلمیة وفی جمیع هذه الاعتبارات لابد من
من مصحح ومرجح لکنه قد یفصلهما لکثرة المرجحات کما فی الموصول واسم الاشارة وقد
یجملهما کما فی المضمر والعلم فان کون المقام مقام کذا یدل علی الصحة والرجحان جمیعا و
المرجح قلیل جدا وفی الکلام اشارة الی ان الصلة یجب ان یکون جملة خبریة معلومة فی
نفسها وان یعلم انتسابها الی مشار الیه ای امر معین حسا او عقلا وهذا یتمیز عن الجملة
الواقعة صفة فانه یلزم کونها معلومة لا معلومة الانتساب الی معین بل الی شیء ما و
لهذا لا یقع الا صفة للنکرة فقوله متی صح اشارة الی کونها المصحح **وقوله** وانضل
باحضاره بهذا الوجه غرض له المرجح ولفظ متی متعین للظرفیة فالمعنی ان الحالة
المقتضیة للموصولیة یتحقق فی وقت تحقق الامرین صحة الاحضار واتصال الغرض و
المراد بالغرض ما یکون باعثا علی ایثار الموصول سواء کان غایة یقصد حصولها کالایماء الی وجه
بناء الخبر او لا کاستهجان التصریح بالاسم وعدم فلا حاجة الی تأویله بکراهة الاستهجان

ولا فساد فی جعل عدم العلم بغیر الصلة غرضا والظرف اعنی لک خبر یکون ومنه
متعلق به او للمخاطب عطف علیه ولیس فی توسیط اسم باعثا کما بینهما کثیر فائدة وضمیر
سواه للانتساب ای لا یکون لک او للمخاطب من المسند الیه امر معلوم سوی انتساب
الجملة الیه وانما لم یجعل سواها راجعا للضمیر الی الجملة لان السابق من کلامه معلومیة
الانتساب لا الجملة فتدبر **وقوله** فیقولها بالرفع هو الروایة والدرایة ایضا وفی ابراء
المثال الثالث اعنی الذین فی بلاد الشرق اشارة الی ان عدم العلم لک وللمخاطب لیس
علی سبیل منع الجمع وان الثلثة قد یجتمع فی مادة واحدة **قوله** او ان یستهجن او ان
یقصد علی لفظ المبنی للمفعول ولیس مثالا لهما فی شیء اذ لم یقع تعبیر بطریق الغیبة
عما وقع التعبیر عنه بطریق الحکایة والخطاب فی قوله اما لا یکون لک وکذا قوله
بعد لک او ان یومی علی الخطاب نعم فیه افتنان واختلاف اسلوب وفی زیادة القصد
فی قوله او ان یقصد نظم لهذا الغرض فی سلک الاغراض السابقة فی کونه باعثا لا غایة
اذ الغایة زیادة التقریر وانما القصد الیها باعث سابق واما الایماء الی وجه بناء
الخبر فلما بعد ذکره وکان بمنزلة اصل له تفاریع خالف به طریق ما سبقه وجعله غایة
واورده بلفظ الخطاب وفی ایراد حدیث العدول عن التصریح بعد التمثیل بقوله تعالی
وراودته التی هو د لالة علی انه مثال للاستهجان للتصریح ولزیادة التقریر جمیعا اما الاول
فلاستقباح التصریح باسم المرأة فی حکم المراودة والاحتیال فی طلب الموافقة واما الثانی
فلان فی کونه فی بیتها وتمکنها من طلب وصاله ومطالعة جماله تقریرا وتحقیقا للمراودة لیس
فی ذکر اسمها مثل زلیخا او امرأة العزیز فالمعنی تقریر الحکم علی ذلک المسند الیه وقیل المراد
تقریر الغرض المسوق له الکلام وهو نزاهة یوسف وطهارة ذیله ووجه ظ والمراودة
المفاعلة من راد یرود جاء وذهب **قوله** کثیرا انصب علی المصدر او الظرف ای مصیرا
کثیرا او حینا کثیرا او ان او رثاء العدو لا والمصیر نطویلة والمراد بابن اخت الخالة
او ابن الام نفسه بحکم العرف وقرینة المقام وان کان مدلول اللفظ اعم لجواز ان یکون
ذلک اخاه لا نفسه وهذا انما یقال ان الانتقال فی الکنایة قد یکون من الاعم الی الاخص
ومن لطیف هذا النوع قول من قال قالت لترب عندها متکسرة • لو فقتنی هذا الذی ناداه
من • قالت فتی یشکو الغرام عاشق • قالت لمن قالت لمن • ولم یقل لک

لئلا يصرح بما يخفيه من جبينه **قوله** في ربقة هي حبل فيه عدة عرى يجعل في اعناق
صغار الغنم فتشد فيه وتنكيرها للتعظيم وذلك انه ان كان صادقا في اقراره فقد
دخل بالانكار في الكذب وان كان كاذبا فنفى تهمة الكذب ولا محالة معناه لا تحول ولا
انقلاب عن ذلك وما ذكر من العدول عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر انما يستقيم
لو كان هذه كناية في النسبة الصفة واختصاص بالموصوف وانما هذه كناية في نفس الموصوف
والجواب انه بالواسطة اي كون هذه كناية في النسبة بواسطة كونها كناية في الموصوف
قوله ابن انت ظاهره السؤال عن المكان ومعناه السؤال عن الاشتغال فيه كانه
قيل في اي شغل انت في مكانك يعني هل لك فراغ ان تستمع مرافقتنا والمكان في
هذا نوع سوء ادب حمله شريح على حقيقته واجاب بتعيين المكان عنه لاله وتعريضا
بانه بين جدارين **قوله** بعيد سحيق اي مكان بعيد غاية البعد وهذا انما يحسن لو
قال انا امرء من الشام والمعنى التعريض بانه اخبار لا فائدة فيه وقوله بالرفاء متعلق
بمحذوف اي عرست وتزوجت ملتبسا بالموافقة وبالابناء دون البنات **قوله**
ليهنك الفارس دعاء وتفاؤل اي ليبلغ ولذلك حذ العروسية ولكن هنيئا لك لا نفا
مرضيا وقوله الشرط املك مثل اي ملكه وغلبته وتصرفه اشد واكثر فينبغي ان
لا يخالف وعدي التصريح بعلى لتضمنه معنى الدلالة والتنصيص **قوله** وانبوه
اي مثل ان تشير اشارة خفية بذلك اي بجعل المسند اليه موصولا الى وجه بناء
الخبر اي طرزه وطريقته تقول عملت هذا العمل على وجه عملك اي على طرزه وطريقته
يعني يفهم من المبتداء الذي هو الموصول مع الصلة بالفكر والتأمل ان طريق بناء
الخبر عليه طريق اثبات الثواب والجنات كما في قولك الذين آمنوا او العقاب
والنيران كما في قولك الذين كفروا او المدح او التعظيم كما في الذي يوافقك او الذم
والاهانة كما في الذي يفارقك ومنهم من فسر الوجه بالعلة والسبب بمضمون الخبر
فلم يستقم في نحو ان الذي سمك السماء ان التي ضربت ان الذين ترونهم فحاول التفصي
عنه بجعل هذا الى قوله ثم يتفرع على هذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا او الى العدول
عن التصريح لا الى الايماء الى وجه بناء الخبر ومنهم من فسر بالعلة والسبب لبناء الخبر
واثباته للمبتداء لا لمضمون الخبر نفسه فاستقام في الاكثر او الكل وهذا اقرب اذ ابنا لفظ نم

ثم واسم الاشارة القريب في قوله ثم يتفرع على هذا يكاد يكون صريحا في انه اشارة الى الايماء
ووجه الايماء بالمعنى الذي ذكرناه ظاهر في جميع الامثلة الا في ان الذي ترونهم وان الذي الوحشة
في دارة فانه قد اشتبه على البعض لكن التأمل الصادق والذوق الصحيح شاهد اصدق
على انك اذا قلت الذين تظنونهم اخوانكم يكون بناء الخبر عليه من جنس اثبات العداوة و
البغضاء وعدم تحقق ما يناسب الاخوة ويلازم المحبة واذا قلت الذي الوحشة في داره
يكون بناء الخبر عليه من جنس اثبات الانس في القبر وزوال الوحشة في الدار الاخرة
بقي الكلام في انه لم جعل هذه المعاني متفرعة على الايماء والايماء ذريعة اليها وكيف ذلك
ولم يجعل هذه نكتة جعل المسند اليه موصولا من غير توسيط الايماء والجواب ان الايماء لا
يتحقق في الامثلة على ما بينا وجعل تلك المعاني متفرعة عليه مناسب من جهة ان كونها اثباتا
للامر المهم بعد التوطئة له والتمهيد والتنبيه عليه والتأبيد فجرينا على مقتضى المناسبة
قوله مفعول بالنصب هو الرواية وثم يتفرع عطف على محذوف اي فيحصل الايماء
او العلم بوجه بناء الخبر **قوله** ومنه اي من التعريض بالتعظيم في باب الموصول
والصلة وان لم يكن في المسند اليه ولا متفرعا على الايماء قولهم جاء بعد اللتيا و
التي اي بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة شانها كيت وكيت فحذفت
الصلة ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بها وفي ذلك من تفخيم امرها ما لا يخفى
قوله او بالاهانة عطف على التعظيم وانما اعتبر فيهما التعريض لظهور انتفاء
التصريح وانما جاء ذلك من عرض الكلام وجانبه وبعد اطلاق التعظيم والاهانة
وان كان في المثال عائدا الى متعلق في الصلة يكون عطف تعظيم شان الخبر عليه
تنبيها على زيادة الاختصاص لانه كانت العمدة في الباب ولم يتعرض ههنا للتعريض
اما لانه مراد واما لانه هنا بمنزلة التصريح **قوله** ان الذي سمك السماء اي
رفعها ففيه ايماء الى ان بناء الخبر عليه يكون من جنس الرفعة والبناء وفيه تعظيم
لبناء بيته يعني بيت الشرف والمجد الذي دعائمه امتن واقوى واطول او في
من كل شيء او من دعائم كل بيت واما جعل سمك السماء علة لبناء بيت لهم او
لبناء بنائه على المبتداء واثباته له فلا يخفى ما فيه **قوله** وربما جعل ذريعة
الى تحقيق الخبر اي جعله محققا مقررا ثابتا لا شبهة فيه بمنزلة الدليل والحجة

عليه فان في ضرب البيت بالكوفة مهاجرة اليها ايماء الى ان بناء الخبر يكون من جنس زوال
المحبة وعدم بقاء المودة فانه تحقق ذلك وتقرره بمنزلة دليل عليه فظهر الفرق
بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر الا ترى ان في قوله ان الذين ترونهم اخوانكم
ايماء الى ان بناء الخبر عليه من جنس العداوة والبغضاء وعدم تحقق المودة والاخاء
على ما يشهد به سوق مثل هذا الكلام بلا خفاء ثم فيه تنبيه للمخاطبين على الخطاء في
ظنهم ذلك وليس من تحقيق الخبر في شيء اذ ظنهم اخوانا لا يحقق كونهم اعداء **قوله**
او على معنى آخر عطف على خطاء نحو قولنا ان الذي الوحشة في داره الكريمة ومقام الغربة
ايماء الى ان حال الغير على خلاف ذلك وفيه تنبيه على ان الدار الاخرة خير وان ذلك الميت
في سعة من رحمة الله تعالى فعلى المخاطبين ان يقللوا من الحزن والتفجع والالم والتوجع **قوله**
وربما قصد بذلك عطف من حيث المعنى على قوله واتصل بذلك عرض وليس عطفا على ربما
الى كذا وكذا ليلزم فيه الايماء ولهذا اتى بلفظ ذلك المشار به الى جعل المسند اليه موصولا
لا بلفظ هذا المشار به الى الايماء وضميره ووروده وباخذ ومكانه وورد لما
وضمير عنه للمسند اليه وضمير عليه ومنه لذهن السامع ومنتظرا حال من فاعل يتوجه وحتى
متعلق بيتوجه منتظرا ومنه حال من مكانه والمعنى انه قد يقصد بالمسند اليه الموصول
مع الصلة لما فيه من الابهام والطول بالصلة ان يشوق السامع الى الخبر فيتمكن
في ذهنه فضل تمكن لما جبل الله عليه النفوس من كون الحاصل لها بعد الطلب والتشوق
امكن فيها واوقع عندها وادخل في القبول لديها واعز عليها وان كان حصولها غير المترقب
لها الذ واما الاعتراض بان التشويق والتمكن قد يحصل من تقديم المسند اليه لفوات بتاخير
المسند اليه وان كان موصولا مع طول في الصلة وبان هذا وكثيرا من الاغراض السابقة
قد يحصل بغير المسند اليه الموصول مثل الشيء الذي حارت البرية فيه وراودته المرأة
التي هو في بيتها واسألن الذي يمسك السماء ونحو ذلك فقد نبهناك على انه ليس بوارد بناء
على ان ليس المراد بالاقتضاء ههنا الا مجرد الملائمة به والمناسبة من غير اطراد ولا انعكاس
قوله والذي حارت البرية فيه البيت لابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها
حنفيا وقبله • بان امر الاله واختلف الناس • فداع الى ضلال وهاد • وبعده واللبيب
اللبيب من ليس يغتر بكون مصيره للفساد يعني تحيرت العقول في المعاد الجسماني وفي احياء
احياء الاموات بعد الممات واياك ان تذهب الى غير هذا المعنى من الخرافات **قوله**
وفي هذه الاعتبارات اي المعاني المعتبرة التي يصلح اغراضا لجعل المسند اليه موصولا
كثرة فخم لاجل تحصيلها حول شيء قوتك الادراكية بمنزلة طائر به شوق الى الماء يحوم
حوله تحصيلا لغرضه وتسكينا لعطشه وذلك مثل الترغيب والتنفير والتحريض على
الاكرام او الاهانة او الترحم او التأمل كما تقول الذي في غاية الحسن والجمال و
الشرف والكمال او دمامة الوجه وذميم الافعال او الذي احسن اليك قديما او ضر
بك كثيرا او سبى اولاده ونهب امواله بالباب او الذي تحير فيه عقول العقلاء
مسئلة خلق الاعمال **قوله** الاشارة اليه حسا يعني بحسب اصل وضع اسم الاشارة
والا فاستعمالها في غير المحسوسات اكثر من ان يحصى وفي قوله واتصل بذلك الداعي تصريح
بما عبر عنه في باب الموصول بلفظ الغرض اي الداعي والباعث لا الغاية والمقصود
فان مثل عدم طريق سوى الاشارة والقصد الى اكمل التمييز يكون باعثا لا غاية له وضمير
احضاره واليه للمسند اليه باعتبار المدلول وبذلك في الموضعين اشارة الى الاحضار
وكذا ضمير طريق اليه وضمير سواها للاشارة حسا ووجه صحة القصد باسم الاشارة
الى اكمل التمييز والتعيين انه لا تمييز فوق الاشارة الحسية ووضع اليد اذ لا اشتراك
ولا اشتباه اصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا مانعا من الشركة لكن
ربما يكون مشتركا لفظا او يكون مسماه غير معلوم للسامع فلا يحصل التمييز فضلا
عن كماله وبالجملة فمعرفة مدلول اسم الاشارة في اصل الوضع بالقلب والعين وما سواه
بالقلب فقط ولهذا ذهب بعضهم الى انه اعرف المعارف واما اختيار سيبويه واتباعه
اعرفية المضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات فلان في المضمرات المتكلم الذي لا يتصور فيه
اشتباه اصلا ومدلول العلم متعين متشخص بحسب الوضع والاستعمال جميعا
بخلاف غيره فانه بحسب الاستعمال لا غير فان قيل فالتمييز الاكمل كونه بالمضمرات
لا باسم الاشارة قلنا المراد التمييز فيما يكون مظنة الاشتباه والاشتراك لا يكون
ومحل التكلم والخطاب والغيبة فانه ينافي بضمير المتكلم **قوله** قد احال عامله
اسم الاشارة والظرف متعلق به ومن نسل شيبان حال آخر وبين حال من شيبان و
الضال والسلم شجران بالبادية يعني انهم من خلص العرب وفصحائهم وكرمائهم **قوله**

سربال الليل مجاز عن ظلامه المشتمل عليه بمنزلة اللباس فصار الطارق الاتى فى الظلام
بمنزلة المتسربل اللابس للسربال بحيث لا يرى الا بتكلف ولذا قال تأمل و ان يبصروا وجي
جواب اذا والكوماء الناقة العظيمة السنام ومعنى الايماء اليها الاشارة اليها
والالتفات اليها وهذا طارق فى موقع الحال بتقدير القول اى قائلا هذا الشخص
آتيا بالليل وتحرزني دعاء عبر به عن قتلني على طريق المشاكلة وايثار اسم الاشارة
لانه لا طريق سواه **قوله** ولا نعم على ضيم اى ظلم يراد به اى بذلك المقيم المدلول عليه
بالفعل هذا ما يقال ان الضمير المستثنى منه المصدر العام اى لا نقيم احدا وشخص و
اما جعله مضمرا على ان الاذلان بدله لا فاعل فليس قول النحاة وان كانت عبارة المص
فى بحث القصر فى قوله تعالى لا يرى الا مساكنهم وان كانت الا صيحة بالرفع مشعرا به
على ما سيجئ وعير الحى حمار القبيلة يكون عندهم يركبه كل احد لا مرسلا فى الصحراء ولا
مكرما مختصا باحد والبيت الثانى بيان للاول والخسف الذل مربوط مشدود ومنه
نطفة حبله البالية بفتح بدف وبكسر لا يرثى لا يرق له يعنى ان جهة اقامتهما وتحملهما
المذلة ان الاول حمار مع كونه مربوطا والثانى جماد **قوله** احسنوا البنى بالضم جمع بنية
بالضم وبالكسر جمع بنية بالكسر والمراد هنا ما بنوا من صنائع الخير وفى كلمة اذ دلالة
على انما بهم من احسان البناء والايفاء بالعهود وتوثيق الحبس بحبس المحقوق بل المحتملات بل كان
كذلك **قوله** وان يقصد بذلك اى بحمل المسند اليه اسم اشارة بيان حاله لما فى اسماء الاشارة
من الدلالة على ذلك ولا يخفى ان القصد الى ذلك امر زائد على تأدية اصل المعنى الذى
هو الحكم بالمسند على المسند اليه معبرا عنه باى طريق كان **قوله** ثم يتفرع عطف على مقدر
اى فيحصل القصد الى اكمل التمييز وبيان الحال ثم يتفرع عليه اعتبارات اخر مثل ان يقصد
بقصد اكمل التمييز والتعيين كمال العناية والاهتمام بشان تمييز المسند اليه و
تعيينه للاغراض المتعلقة بذلك من المدح وغيره ومثل ان يقصد بذلك الدلالة
على ان السامع من الغباوة وقصور التعقل بحيث لا يتميز الشئ عنده الا بالحس و
مثل ان يقصد بقربه المسند اليه تحقيره ودنو مرتبته وببعده تعظيمه ورفعة
محله او تحقيره واهانته بمعنى انه لا يستحق ساحة عز الحضور والقرب بل ينبغى
ان يكون بعيدا غاية البعد فان قيل كيف يصح جعل اكمل التمييز اصلا وكماله متفرعا عليه

عليه قلنا لم يجعل كذلك بل جعل القصد الى اكمل التمييز اصلا وكمال العناية والاهتمام
بالتمييز فرعا ولا محذور وانما يلزم المحذور لو اريد بالعناية مجرد القصد على انه لو
اريد هنا لم يلزم جعل كمال التمييز متفرعا على اكمله بل جعل قصد كمال القصد بالتمييز
متفرعا على قصد اكمل التمييز وغاية الامر انه يستلزم تفرع كمال القصد بالتمييز على
اكمل التمييز **قوله** غو من قائل هو فى موقع التمييز يقال عز قائلا وعز من قائل كما يقال
عندى خاتم حديدا او خاتم من حديد فايثار اسم الاشارة فى اولئك لقصد اكمل
التمييز متفرعا عليه كمال العناية بتمييز المتقين الموصوفين وتكريرا ولئك
للتنبيه على استقلال كل من الهدى العاجل والفلاح الآجل بصلوح تميز المشار
اليهم **قوله** اولئك باتى للقصد الى اكمل التمييز متفرعا عليه قصد التنبيه على
غباوة المخاطب **قوله** يا عجبا الالف بدل من ياء الاضافة كانها قالت احضر يا عجبي
فهذا اوانك قالت ذلك حين افتى عبد الله بن عمرو بوجوب نقض ضفائر النساء عند
اغتسالهن **قوله** ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييزا وحالا يقولون ذلك عند ما ضرب
الله المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض ونحو ذلك فان قيل اسم الاشارة فى
قول عائشة رض صفة للمجرور اعنى ابن عمرو فى الآية الاولى مجرور ومتعلق بالفعل
وفى قول القائل ابعلى هذا مسند لا مسند اليه فكيف صح ان يقال القصد بقرب المسند
تحقيره كما فى هذه الصور قلت معناه كما وقع اسم الاشارة القريب لتحقير المشار اليه
فى هذه الصور وان لم يكن مسندا اليه وقوله ماذا اراد الله بهذا مثلا فى عبارة المص
وقع بدلا او بيانا لما يحكيه وفى موضع اخر عطف على محذوف اى كما يحكيه فى سورة
البقرة كذا وفى موضع آخر كذا ويحتمل ان يكون فى موضع الخبر وقوله اهذا الذى
بعث الله رسولا فى موقع المبتداء وانما قال ومنه دون ان يقول وفى موضع آخر
وما هذه الحيوة الدنيا الا لهو ولعب بتقديم اللهو وفى الانعام وما الحيوة الدنيا
الا لعب ولهو بدون اسم الاشارة فيحتمل ان يريد ومن هذا القبيل قولك وما هذه
الحيوة الدنيا الا لعب ولهو لكن الظاهر انه سهو **قوله** ودقت نحرها فى موقع الحال
وذلك لاستكراهها ما رأته من طحنه وتخففه وتبذله والاستفهام فى ابعلى هذا
للانكار والتفريع وهذا خبر المبتداء والمتقاعس صفة له وبالرحى حال اى اشير الله

حال كونه ملتبساً بالرحى وادارتها او متعلق بالمتقاعس والباء للسببية والتقعس
نقيض التحدب يعني انه يتجلد في ادارة الرحى ولا يفعل ما هو العادة من التحدب بل قد
اخرج صدره وادخل ظهره تجلداً وعدم اعتداد بثقل الرحى قوله ومن التبعيد
لقصد التعظيم غير الاسلوب لان كونه للتعظيم قطعي بخلاف ذلك الكتاب على ما سيجيء
في بحث الفصل والوصل والتعظيم فيه فوقان يعد من قبيل تعظيم يوسف ع م ولان فيه
مع قصد التعظيم التنبيه على بعد مراتب الجنة واوصافها بحيث يتجاوز حد القرب
والحضور ولهذا يقال معناه ان نيل المراتب والدرجات المتفاوتة بالاعمال وان كان
اصل الجنة بفضل الله ورحمته قوله او خلاف تعظيم عطف على تعظيمه اي بقصد
بعد اسم الاشارة تحقير المسند اليه واهانته بمعنى انه لا يستحق ان ينال غرض الحضور بل
يستحق ان يبعد غاية التبعيد قوله او ما سوى ذلك يحتمل العطف على تعظيمه او
خلاف تعظيمه وعلى ان يقصد بذلك كمال العناية وكذا وكذا من المتفرعات وعلى ان لا يكون
لك او ان يقصد بذلك اكمل تمييز او بيان حاله مما هو من الدواعي فيكون هذا السلك اشارة
الى ما ذكر من المقاصد بالبعد او المتفرعات او الدواعي وتفاصيل ذلك الى تتبع التراكيب
وتامل المعاني والوجه الثالث انسب لقوله ولطايف هذا الفصل يعني فصل كون المسند
اليه اسم اشارة لا يكاد ينضبط بل اكثر فصول علم المعاني كذلك ومما يجب التنبه له انما
يورد في امثال هذه المقامات من الايات والابيات امثلة لا شواهد حتى يتهم باحتمال الغير
وانه لا امتناع جمع في مثال واحد بين كثير من اللطائف والاغراض فان تسمى تلك الاقتضاءات
وكون التراكيب لما يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والا فمن للبشر بان مقصود المتكلم
ما نسب اليه من الاعتبارات فليحافظ على هذه النكت فلها مواضع يقع في هذا الكتاب
قوله واما الحالة التي تقتضي التعريف اي تعريف المسند اليه باللام فهي متى اريد بالمسند
اليه نفس الحقيقة او عموم الافراد وشمولها او حصة معينة منها وتحقيق الكلام في هذا
المقام ان وضع اللام للتعريف لا غير ومعناه الاشارة والتعيين والاشارة اما الى نفس
الماهية من غير ان يكون في ضمن الوجود كما في قولك الانسان حيوان ناطق والرجل خير من المرأة
وقد يسمى لام الطبيعة او باعتبار الوجود وح اما ان يكون مع قرينة البعضية كما في
اكلت الخبز وشربت الماء وقد يخص باسم المعهود الذهني واما بدونها فيحمل على العموم حذار الترجيح

بلا مرجح ويسمى لام الاستغراق بل ربما يكون مع قرينة العموم كالاستثناء مثلاً كقوله تعالى
والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما الى حصة معينة من الحقيقة فرداً او فردين
او اكثر كما اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال فقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجال
ويسمى تعريف العهد فعلى هذا اللام اما لتعريف العهد او لتعريف الجنس والجنس قد يراد به
نفس المسمى وقد يراد به جميع الافراد وقد يراد به بعضها والمص قد جعل الاستغراق قسماً
مقابلاً للعهد والجنس جرياً على ظاهر كلام بعض ائمة النحو والاصول ثم اشار الى تحقيق الحق
وحققه في بحث تعريف المسند وادرج المعهود الذهني اعني البعض الغير المعين من الجنس
في تعريف الحقيقة بدليل انه عد منه ما هو باعتبار انضمام الوجود اليه مثل واتيناهم الكتاب
وامر على اللئيم ونحو ذلك لا في تعريف العهد على ما توهم قوله نفس الحقيقة ربما توهم
ان المراد الماهية من حيث هي من غير اعتبار الوجود لكن لا خفاء في ان مثل اتيناهم الكتاب
وامر على اللئيم انما هو للحقيقة باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد فلهذا اشرنا الى ان المراد
اعم على انهم يقولون ان الحقيقة هي الماهية باعتبار التحقق وهي اخص ولهذا يقال ان للموجودات
حقائق ومفهومات وللمعدومات مفهومات لا حقائق والجنس ما يشمل الكثير على ما هو معنى
الكلي الطبيعي سواء كان جنساً باصطلاح المنطق او نوعاً او غير ذلك كالرجل والمرأة
وكان الانسب ان يراد به معنى التعريف اذ يقال متى اريد بالاشارة الى نفس حقيقة المسند
اليه قوله قال عز من قائل تانيساً لما اورد من المثال في مجرد التعريف بلام الجنس مع الموافقة
له في المعنى ولا حاجة الى التكلف في تاويله بالمسند اليه ومعنى المبدا ههنا السبب
المادي ولما كان القول بان مبدا كل حي هو جنس الماء مخالفاً لما ورد في الكتاب وشاع
من السنة واشتهر بين الناس ان مبدا الجن هو النار ومبدا الانسان هو التراب
وروي ان مبدا الملائكة هو الريح اشار الى وجه التوفيق بقوله يأتي في الروايات
اه ثم رجع الى الامثلة فقال وكقولك ويشبه ان يكون في الامثلة الثلثة المسند اليه
نفس الحقيقة من حيث هي من غير اعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد وكذا المجرور في
المثالين الاولين بخلاف الثالث اذ لا يستقيم ان جنس الكل اعظم من جنس الجزء بل من جزئه
واما في نعم الرجل فهو الجنس من حيث الوجود في ضمن البعض ولهذا صرح المحققون بانه
المعهود المتعقل الحاضر في الذهن وسيجيء لهذا زيادة التحقيق في بحث الافعال قوله

ومن تعريف الجنس ما اذا كان الاسم المعرف صفة كالحل او اسم جمع كالناس او اسم صفة
كالكتاب المكتوب او مصدرا كالحكم والنبوة سواء كان مسندا اليه كالحل والناس او لا
كالبواقي وفي البيت الاول ابيضا الماء والصفا والكدر وقوله يبدي اي يظهر ضمائر
اي مضمرات باطنه والبيت لابي العلاء وقبله لا تطويا السر عني يوم نائبة فان ذلك ذنب
غير مغتفر فكانه اشارة الى طي السر اي اخفائه وقوله الناس ارض اي منحط الرتبة نازل
الدرجة متذلل منقاد **قوله** ولقرب المسافة متعلق بقوله يعامل واذا ما ملت
متعلقة بقرب وبين حال من المسافة وقوله غير معرف به لا حاجة الى قوله به وعلى
تقدير الذكر فالانسب طرفا المصدر ليلايم قوله تعريف الاسم هذا التعريف وقوله
كثيرا في موقع الظرف اي حينا كثيرا والحاصل ان المعرف بلام الجنس وان اجرى عليه
بحسب اللفظ احكام المعارف من وقوعه مبتدا وذا الحال وموصوفا بالمعرفة لكنه في
المعنى كالنكرة فاذا اريد به نفس المفهوم من غير اعتبار الوجود فلانه غير المعرف اذا
قطع فيه النظر عن عارض التعريف والتنكير ايضا يدل على هذا المعنى سيما في المصدر
وانما تكلف التفاوت بان الحضور في الذهن يعتبر في مدلول المعرف دون المنكر واما
اذا اريد به المفهوم باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد وهو الشايع الكثير فلان كليهما
لبعض مبهم من الجنس لا تفاوت الا باعتبار الحضور وكون البعضية في المعرف مستفادة
من القرينة الخارجية فلاجل هذه المناسبة تعامل معاملة المنكر اما معنى فكذكر المعرف
وارادة المعنى المنكر المبهم والى هذا اشار بقوله قال ولقد امر البيت فوقف اللئيم
والمعنى ولقد امر على لئيم من اللئام واما لفظا فكوصف ذلك المعرف بما يوصف به النكرة
والى هذا اشار بقوله ولذلك وكون المعنى على لئيم من اللئام يقدر يسبني وصفا
لا حالا وقد يتوهم من ظاهر العبارة ان بناء على ان مثل هذا المعرف لا يصلح ذا حال كالنكرة
وليس بذلك لانه معرفة قريبة من النكرة لا نكرة ولذا يقع مبتدأ بلا خلاف بل المراد انه يصح
تقدير الجملة بعده وصفا لا حالا اذا كان مقتضى الحال المعنى الوصفية دون الحالية
كما في البيت فانه ليس المعنى على انه يسبني حال المرور بل ان ذلك دابه وعادته وهو
متصف به ليكون هذا ابلغ في حلمه وكرمه والا فلا ظ انه حال والمعنى انه يمر عليه في ذلك
الحال فيمضي ويقضي وثمه بالثاء لغة في ثم العاطفة في الجمل خاصة ومضيت وقلت اما

اما بمعنى امضي وافوق عدل الى الماضي دلالة على التحقيق واما في معنى المضي وامر في معنى
مررت عدل الى المضارع لقصد الاستحضار ومعنى لا يعنيني لا يريدني بل يريد غيري
او لا يهمني الاشتغال به ولعنه ودفعه **قوله** ولذا اي ولان تعامل هذا المعرف معاملة
غير المعرف او ولقوله على اللئيم يسبني في القراب غير نظير واحد بل نظائر كثيرة فالنظير
على الاول بمعنى المثال وعلى الثاني بمعنى المماثل ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الا
المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ان لا يستطيعون
صفة للمستضعفين او الرجال والنساء والولدان وانما جاز ذلك والجمل نكرات لان
الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه وكذا في قوله تعالى كمثل الحمار
يحمل اسفارا وفي قوله غير المغضوب عليهم انه صفة للذين انعمت عليهم لانه لا توقيت فيه
لانه لم يقصد به معهود وبهذا يعلم ان الموصول كالمعرف باللام في هذا المعنى **قوله**
والعموم عطف على نفس الحقيقة ولا يخفى ان الانسب او العام وجميع الافراد وقرينة العموم
في المثال الاول لفظية هي الاستثناء بخلاف الاخيرين وفي المثال الثالث تنبيه على
ان العام في الاثبات يكون عاما في النفي بمعنى شمول النفي ولا يلزم ان يكون لنفي الشمول فان
المعنى انه لا يصلح احد من السحرة وكذا الجمع مثل لا يحب الظالمين بل صرح كلمة كل مثل لا يحب
كل مختال فخور فان معناه على عموم النفي ولهذا ذهبوا الى لا يدركه الابصار الى ان معنا
لا يدركه شيء من الابصار فان قيل من قواعدهم ان النفي اذا دخل على كلام فيه قيد توجه
الى القيد خاصة وافاد ثبوت اصل الفعل مثل لا معنى لم يأتك القوم اجمعون نفي الشمول
والاجتماع ومعنى ما كل ما يتمنى المرء يدركه انه لا يدرك جميع المتمنيات بل البعض خاصة
ومعنى ما سرت راكبا نفي كون السير بصفة الركوب ومعنى ما ضربته تاديبا ان الضرب
لم يكن لغرض التاديب الى غير ذلك من القيود وقد بالغ الشيخ عبد القاهر في وجوب محافظة
هذه القاعدة قلنا نعم الا انه ليس كل كلام مشتمل على نفي وقيد من قبيل ما دخل النفي على
كلام فيه قيد ليفيد نفي التقييد بل ربما يكون من لحوق القيد كلاما فيه نفي فيفيد تقييد
النفي وتحقيقه انه لو اعتبر القيد اولا ثم نفي رجع النفي الى القيد ولو اعتبر النفي ثم قيد
يرجع القيد الى النفي حتى اذا كان القيد هو العموم افاد عموم النفي والتعويل على القرائن
مثلا ما الله يريد ظلما للعباد معناه لا يريد شيئا من الظلم لاحد من عباده فنفي جانب الظلم

يعتبر المفرد به والابهام او لانه ينفي فيلزم عموم المنفي اذ لو اعتبر النفي في تسلط على المبهم لم
يكن كذلك كما في قولهم الامي من لا يحسن الفاتحة حرفا معناه الاساءة في حرف وكذا في
قولهم ما ضربت اكراما معناه تركت الضرب اكراما ولهذا ذهب المحققون الى انه معمول للنفي
لا للفعل وهذا معنى قولهم في مثل هذا المقام ان المذكور معمول الفعل مثبت يتضمنه
حرف النفي مع فعله وفي جانب العباد يعتبر النفي في صفة العموم فيكون تعميم المنفي
ولهذا البحث زيادة تفصيل اوردناه في حواشي الكشاف وفي شرح مقاصد الكلام
في مسئلة الرؤية **قوله** او كان المسند اليه حصة معهودة او حصة منه عطفا على
نفس الحقيقة او العموم تنبيها على ان تعريف العهد هو القسم المقابل لتعريف الجنس كما هو رأي
جمهور النحاة لا من فروعه وشعبه كالعموم والاستغراق ونبه بالمثال الاول على ان المعهود
لا يلزم ان يكون بالذكر في كلام هذا المتكلم وعلى ان الحصة ما يكون بعضا من الحقيقة فردا
كان او فردين او اكثر وبالمثال الثاني على ان المعهود قد يكون عاما مستغرقا لا كما يتوهم
من ظن تقابلهما انهما متنافيان وعلى ان اللام الداخل على الصفات لا يلزم ان يكون اسما
موصولا اليه وانما ذلك فيما قصد به معنى الحدوث واما في غيره فهي حرف تعريف والمسند
اليه مثلا هو الاسم المعرف به وكون السحرة جمع ساحر لا ينافي العهد والاشارة الى كل ساحر
بصيغة المبالغة لان الساحر اعم منه فيصدق عليه وبالاشارة اليه يعلم انه سحار
كما يقال رجل كريم فاكرمت الرجل يكون معناه ذلك الرجل الكريم وبالمثال الثالث
على ان هذه الاقسام للمعرف باللام ليست في المسند اليه خاصة وانا اوردناها فيه
قوله ونقرير ما ذكرنا كان الانسب ان يقول لمن افادة اللام الاستغراق او تعريف
الحقيقة لانه اورد في بحث تعريف المسند ان القول بتعريف الحقيقة وبالاستغراق
مشكل ثم جعلهما راجعين الى تعريف العهد فالذي يختص به الفن هو تقديرهما لا تقدير
العهد اللهم الا ان يقال المراد ما اشار اليه من التقسيم الى المعهود والى المنزل منزلته
قوله واما الحالة التي تقتضي التعريف اي تعريف المسند اليه ولهذا رجع ضمير
احضاره اليه والى احضاره في موقع الحال من طريق لانه كان صفة له اي طريق موصل
الى الاحضار ومفض اليه واصلا في موقع مصدر موكد لانتفاء الطريق اي عدم كون
الطريق بالكلية او حال من طريق كقولك غلام زيد كذا اذ لم يكن عندك منه اي من الغلام

من الغلام شيء من الاحوال المناسبة للتعبير عنه سواه اي سوى انه غلام زيد او لم يكن عند
سامع منه شيء سواه فعدم الطريق اما لامر عائد الى المتكلم او الى السامع **وقوله** او طريق
سواها اخصر عطف على طريق سواها اصلا اما اذا جعل اصلا حالا من طريق سواها فانتقال
بين المعطوف والمعطوف عليه ظ باعتبار القيدين واما اذا جعل مصدرا فلحصول التقابل من جهة
المعنى حيث افاد نفي طريق على صفة العموم من غير تقييد بوصف وتوصف **قوله**
هواي مع الركب اليمانين مصعد جنيب وجثماني بمكة موثق
هواي مهوي والركب اسم جمع للراكب اليمانين جمع يمان بتخفيف الياء مع توسيط الالف
مصعد مبعد ذاهب جنيب مجنوب مستتبع وجثماني جسمي وشخصي بمكة موثق مقيد
محبوس فالاضافة اخصر طريق والمقام مقام اختصار وعدم ارتياح لبسط
الكلام لكونه في الحبس وللحبيب على الرحيل ولان عطف على معنى لم يكن عطف طرفيه على
طرفيه لا على مقدر لعدم الاحتياج ولا على طريق لعدم المعنى اي الحالة المقتضية
للاضافة كائنة متى لم يكن طريق او كائنة لان في اضافة المسند اليه حصول مطلوب سوى
عدم الطريق المطلق او سوى الاختصار وهذا اولى **وقوله** مثل نصب على الحال من مطلوب
او البدل من حصول والاحسن الجر بدلا او صفة لمطلوب وضمير تغني للاضافة **وقوله** او لاولى
مجرور معطوف على المتعذر اعمالا لا فعل التفضيل في الفاعل الظاهر اعني تركه على الشذوذ
والاولى مبتدأ خبره تركه والجملة معطوف على صلة اللام في المتعذر مثلا لى المعنى
كانه قال الذي تعذر او الذي الاولى تركه او على الموصول والصلة صفة للتفصيل
كمثل الحمار يحمل اسفارا بعد وصفه بالمعرفة ففي كل من الوجوه الثلاثة وجه بعد **قوله**
لجهة من الجهات مثل كراهة تقديم البعض على البعض في الذكر لافضائه الى عداوة بينهم وحقد او اذى
خاطر او كراهة نسبة الفعل الى صريح اسمائهم وتأديه الى ملال المتكلم والسامع او كون
اسمائهم مما يكره في السمع او يثقل على اللسان او مما يتطير به فمن التفصيل المتعذر قولك
بنو ادم واهل العلم وصلحاء العباد وفضلاء البلاد ويشبه ان يكون بنو مطر من هذا
القبيل لان المراد بهم افراد القبيلة جميعا لا اولاد مطر المعدودون بخلاف اولاد حفنه
فان ترك تفضيلهم لاولويته قصدا الى التسوية وعدم تقديم البعض المبني عن الافضلية
ولانه يتناول الاناث التي يستهجن التصريح باسمائها **قوله** يوم اللقاء اي الحرب و
ملاقات الاعداء متعلق لما في خبر المبتدأ من معنى التشبيه وفي قبل متعلق بالظرف

اعني لها واشبل جمع شبل ولد الاسد فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف ومبتدأ خبره
الظرف والجملة صفة اسود والغيل الغيضة وخفان اسم موضع فيه اسود والاسد
اذا كان ذا اشبال كان اشد مقاتلة ومدافعة قوله اولاد جفنة ربما نهم لم يتفرقوا
بموت ابيهم ولم يتركوا مفرغ عزهم قوله قومي ترك المفصل كراهة التصريح باسامي قتلة
الاقارب ولئلا يقع التسجيل على جماعة معينة فيتاكد العداوة اميم اي يا اميمة فرخم وفي
بناء الفصل اعني قتلوا على هم افادة الاختصاص اي هم الذين يحموني باخي فلو حاولت
الانتصار منهم عاد ذلك بالنكاية في نفسي لان عز الرجل بعشيرته قوله فبائنا سبع
ترك التفصيل لان الاخبار بسبع عن المفصلين المعدودين سبعا يكون لغوا من الكلام
ولان في التصريح ببعض الاسامي مثل عمرو وكلب وكلاب بعض الاستهجان المنافي لمقام
الافتخار قوله او مثل ان يتضمن اضافة المسند اليه اعتبارا لطيفا منسوبا الى المجاز
كما في الاضافة بادنى ملابسة فان حقيقة الاضافة اللامية الاختصاص الكامل الذي
يصح معه الاخبار بان المضاف للمضاف اليه فالاضافة بادنى ملابسة يكون مجازا حكميا مشعرا
بجعل تلك الملابسة بمنزلة الملابسة الكاملة الاضافية قوله كوكب الخرقاء هو المسند
اليه المضاف الى الخرقاء وهي المراة التي في عقلها هوج وبها حماقة كانت تضيع وقتها طول
الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد تنبهت
وفرقت القطن في القرايب استعدادا الى الشتاء فاضيف الكوكب اليها بهذه الملابسة البعيدة
اللطيفة السحر بالضم السحر سهيل رفع بدلا من كوكب او عطف بيان اذاعت فرقت غزلها قطنها
الذي يصير غزلا او يؤول اليه القرايب جمع قريبة يعني اقاربها وعشايرها وقوله اذا قال قد في
كان الانسب ان يقول قال الشاعر كما قال فيما سبق قال الله تعالى تبت يدا ابي لهب لان هذا ليس
من امثلة اضافة المسند اليه بل اضافة ذا الى الاناء من اضافة المفعول واضافة الاناء
الى الكاس من اضافة المضاف اليه وهو وان كان في نوع المسند اليه فليس بمسند اليه اصطلاحا
ففي الجملة جعل المشروب ذا اناء اي صاحبه لملابسته اياه بكونه فيه واضاف الاناء الى
الضيف لملابسة شربه منه وهو لمالكه وقوله اذا قال الا عا الضيف قد في اي حسبي وكفاني
جواب القسم والتاء مفتوحة
قال اي المصنف احلف بالله حلفه واللام في لتغني مفتوحة لكونها قبل نون التاكيد
المحذوفة اي لتغنين وذا مفعول تغني واجمعا تاكيد له وفيه ان الطعام محتاج الى الطعام

الطاعم لان كماله في ان يطعم قوله او مثل ان يتضمن اضافته نوع تعظيم للمضاف او المضاف
اليه او غيرهما باعتبار مالكيه ومملوكيه او مصاحبه او غير ذلك او نوع تحقير كذلك بحسب
ما يعطيه مدلول المضاف او المضاف اليه ومثال التحقير المضاف اليه ضارب زيد بالكما قوله
او عرضا عطف على نوع تعظيم وذلك مثل التحريض على اكرامه واذلاله او الترحم عليه كما تقول
صديقك او عدوك او اسيرك بالباب او مثل اظهار المسرة او المساءة كما تقول حسبي سحي
او مرض ومثل التهكم كما يقال بينكم او اميركم كذا ومثل التنبيه على السبب كما تقول
اهل الاسلام في الجنة واهل الكفر في النار ومثل زيادة الاستلذاذ كما في قول الشاعر
فيا طيب عيش المرء في صحن داره ● على كفه من كرمه من شرابه قوله واما الحالة التي
تقتضي وصف المعرف اي تعقيب المسند اليه المعرف بالنعت وهو تابع ذكر ليدل على معنى
في متبوعه فالمراد بالوصف المعنى المصدري على ما يفصح عنه قوله بيانه وتاكيده وتفسيره
على انه لو اريد بالوصف التابع المخصوص لا يلزم من كونه في مثل الجسم الطويل العريض العميق
كاشفا ان يكون كل واحد من الثلثة كافيا في تمام الكشف والبيان والمراد بالطول ازيد
الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما تقاطعهما
وليس الجسم عندهم الا ماله هذه الابعاد الثلثة وان جوز بعض المتكلمين تركبه من جوهرين
وهم لا يقولون بعرضه الابعاد الثلثة حتى يحتاج تعريف الجسم الى التقييد بالجوهر
وفي قوله الى فراغ اشعار بان الحيز هو الفراغ المتحقق او المتوهم لا السطح الباطن من الحاوي
قوله او قلنا المتقي اشارة الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى هدى للمتقين
الذين يؤمنون بالغيب الاية انه اذا جعل الذين يؤمنون صفة للمتقين فانه يحتمل ان
يكون صفة كاشفة له وان يكون مادحة وان يكون مخصصة ومبنى الاولين على ان المراد
بالمتقي فاعل الطاعات وتارك المعاصي الا ان على الاول يجعل اقامة الصلوة وايتاء الزكوة
عبارة عن فعل جميع العبادات البدنية والمالية تعبيرا عنهما بما هو اصلهما واساسهما
فيكون في ذلك ايماء الى اجتناب المعاصي بناء على ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر فيكون
الوصف المذكور بهذا الاعتبار مشتملا على ما هو معنى الاتقاء من فعل الطاعات وترك
المعاصي وعلى الثاني لا حاجة الى هذا بل مجرد اقامة الصلوة مدح للمتقين ومبنى الثالث
على ان المراد بالمتقي تارك المنهيات فيكون فعل الصلوة والزكوة من الواجبات وصفا له

مفيدا للتخصيص والتوضيح **قوله** باسرها اى بتمامها كانه قيل مع اسرها وهو فى الاصل
القد بكسر القاف اى السير الذى يشد به الاسير وكذا معنى المنكرات عن اخرها وحقيقته
اجتنابا ناشئا عن آخرها وانما يكون ذلك اذا بلغ الاخر او حال كونك متباعدا عن اخرها
وهذا اولى من متجاوزا لان التجاوز يتعدى بنفسه ومعنى تجاوز عنه عفى وقيل معناه
عن اخرها الى اولها ولا خفاء فى ان اللام بهذا المعنى كلمة من وعن ومن الغريب ما يقال
ان الاخر عبارة عن الجميع تسمية للشئ باسم جزئه وعن متعلق بمحذوف فى موقع الحال
اى بعض المنكرات مجتنبا عن جميعها **قوله** كان حدته يروى بالتشديد والتخفيف
من التحديد والحد والجملة فى موقع الصفة بحذف العائد او فى موقع البيان ولا اخفاء
فى ان المذكور ليس حدا للمتقى لما فى اشتماله على جميع الواجبات وعلى اجتناب المنكرات
من التكليف بما لا يشهد به **قوله** وهو الايمان جعله قاعدة للحسنات واصلها لتفرع الكل
عليه وافتقارها اليه وجعل الصلوة والزكوة اصل العبادات المتعلقة باعمال
البدن وبالاموال لانه ما سواهما يتلوهما ويتبعهما بمنزلة الولد للام و**قوله** وذكرت
النامى عطف على ذكرت اساس الحسنات **قوله** ونظيره اى نظير قولك المتقى الذى يؤمن
ويصلى ويزكى فى تنزيل الوصف منزلة الكاشف لما اجرى عليه ذلك الوصف وان
لم يكن مسندا اليه فان الالمعى فى البيت رفع على انه خبر ان فى البيت السابق اعنى قوله ان
الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا او نصب بتقدير اعنى او بكونه نعتا للذى
جمع وخبر ان قوله بعد خمسة ابيات ۰ اودى فلا تنفع الاشاحة من ۰ امر لمن قد يحاول
البدعا ۰ فالالمعى واليلمعى هو الذكى المتوقد وكون الرجل بحيث يكون مظنونه بمنزلة
المحسوس مفسر لهذا المعنى كاشف عنه اودى هلك الاشاحة الحذر البدع الغرائب
ومستحدثات الامور جمع بدعة **قوله** ومما يواخى اى يماثل ويناسب قولا او من فاذ جزوعا اذا مسه
الشر ومنوعا اذا مسه الخير بمنزلة الكاشف للمنوع سواء جعل وصفا له او حالا او مثله
قوله قال لى محمد بن عبد الله فى موقع الفاعل للفعل المحذوف يتعلق به عن احمد او فى موقع
مبتدأ خبره عن احمد **قوله** او مدحا له عطف على مبينا له **قوله** زيادة تخصيص لان الموصوف
يشتمل على تخصيص ما لا محالة سيما فى المعرفة **قوله** وكان ضابط لو عطف على قوله كان الوصف
مسابعني يجب فى جميع ما ذكر ان يكون ما يتعلق بالوصف وحصل به مطلوبا للمتكلم ملائما لغرضه

لغرضه ليكون على وفق مقتضى الحال **قوله** ولما وعد ببيان ان الوصف يجب ان يكون معلوم
التحقق فى نفسه ومعلوم التحقق للموصوف وان الجملة الطلبية لا يجوز ان تقع وصفا بخلاف
الخبر فان حقه ان لا يكون معلوم التحقق للمبتدأ حتى اذا علم صار ذلك صفة وهذا ما يقال
ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف ثم يشترك الوصف و
الخبر فى لزوم كونهما ثابتين فى انفسهما ليصح ثبوتهما للموصوف والمبتدأ ويتفرع على هذا
امتناع كون الجملة الانشائية سيما الطلبية وصفا او خبرا وتقرير الكلام على محاذاة ما فى
الكتاب ان كل وصف فهو يميز به شئ عن شئ آخر لما علم من انه يطلب به تمييز الموصوف به عما يلتبس موصوفه
سواء كانت صفة مخصصة او غيرها وكل ما يميز به شئ عن شئ يجب ان يكون عند السامع
معلوم التحقق لذلك الشئ الذى يميز به عن شئ آخر وكذا عند المتكلم بطريق الاولى لامتناع
ان يميز شيئا عن شئ بما لا يعلم ثبوته له فكل وصف يجب ان يكون معلوم التحقق عندهما للموصوف
الذى يميز به عن غيره ويلزمه ان كل وصف يجب ان يكون متحققا للشئ والا لما صح وجوب معلومية
ذلك فنضمه الى قولنا كل متحقق لشئ يجب ان يكون متحققا فى نفسه ضرورة وهذا معنى
لعلمك بان تحقق الشئ للشئ فرع على تحققه فى نفسه ينتج ان كل وصف يجب ان يكون فى نفسه
ثابتا متحققا اذ معنى الثبوت والتحقق واحد ولا يرد النقض بالاوصاف التى هى اضافات واعتبارات
لا وجود لها فى الاعيان لان معنى التحقق والثبوت اعم عندهم من الوجود فلا يلزم من نفيه نفيه
ثم يتوجه ان الضرورى فى الوصف هو التمييز والتحقق عند العقل واما فى نفسه وبحسب
الخارج على ما هو المدعى فلا الا ترى الى قولهم المعنى المنفى والمستحيل كذا وايضا ان اريد
بالوصف ما يصدق على الموصوف ويصح حمله عليه بالمواطاة كالكريم فى قولنا الرجل الكريم
كذا فهو بحسب الخارج نفس الموصوف ووجوده وتحققه نفس وجوده وتحققه لا تغاير
ولا تفاوت الا فى اصالة وفرعية بل لا اثنينية اصلا فان كان الموصوف متحققا فى نفسه فلا
تحققه والا فلا وان اريد ما هو مبدأ الاشتقاق وماخذ الوصف المحمول كالكرم مثلا فلا نم
ان تحققه للموصوف يستلزم تحققه فى نفسه فان معناه صحة صدقه وحمله عليه بالاشتقاق
وهذا لا يوجب ثبوته كما فى قولنا زيد اعمى كذا مع ان العمى عدم وهذا ما يقال ان انتفاء مبدأ
المحمول لا يوجب انتفاء الحمل هذا والواو فى قوله ولما يرى ابتدائية وما موصولة واللام
متعلق بممكن وامتناع عطف على طلب وضمير تعرفه لما فى مما لا تعرفه وضمير له للشئ وضميره

بدلما رى **قوله** وان حق اى ولعلمك بان تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه فى نفسه لا يشتبه
عليك ان نحو كل ما يقصد ثبوته للغير سواء كان على طريق الاثبات اى الاخبار والاعلام بذلك
كما فى الخبر او على طريق الاحضار لما هو معلوم كما فى الوصف ان يكون ثابتا فى نفسه وعندك
ايها المتكلم اما فى نفسه فقط لان العاقل لا يقصد المحال واما عند المتكلم فلان ما يقصد ثبوته
للغير فى نفس الامر كان ثابتا له عندك ضرورة فيلزم كونه ثابتا عندك وقولنا فى حقه كذا
فى قوة قولنا الواجب فيه كذا وهو معنى الضرورة وقولنا يقصد ثبوته للغير فى قوة قولنا
يمكن ان تجعله وصفا او خبرا فصير المقضية الحاصلة من ان كل ما يمكنك ان تجعله صفة
او خبرا يكون بالضرورة ثابتا فى نفسه وعندك وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما لا يكون
ثابتا فى نفسه وعندك لا يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا او خبرا فان عكس النقيض عندهم
هو ان تجعل نقيض المحكوم به محكوما عليه ونقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق
والكذب اعنى الايجاب والسلب بحاله فقولنا كل فاعل مرفوع ينعكس الى قولنا كل ما ليس بمرفوع
ليس بفاعل وقولنا لا شيء من الفاعل بمنصوب الى قولنا بعض ما ليس بمنصوب ليس بفاعل ولا
يخفى توجه المنع على قولك كل ما يقصد ثبوته للغير يكون ثابتا فى نفسه وان فرع تحقق الشيء
للشيء على تحققه فى نفسه لا يستلزم ذلك كما فى الاخبار الكاذبة المنتفية المحمولات فقوله
فى نفسه الضمير عائد الى ما يقصد ومعناه فى الواقع ومع قطع النظر عن الاعتقاد
وقوله وعندك عطف عليه ومعناه فى اعتقاد المتكلم ولم يتعرض بجانب السامع لان الثبوت
عنده انما يلزم فى الوصف دون الخبر وقولك كذلك اى فى نفسه وعندك وقوله او محققا
عطف على ثابتا على قصد التسوية فى التعبير اى سواء قلت ثابتا او محققا فالمعنى واحد
بلا نزاع وانما النزاع فى ان الوجود هل يساوى ذلك ام اخص وقوله وكذا خبرا اى ومثل امتناع
جعله وصفا يمتنع جعله خبرا فكذا فى موقع المصدر وخبرا مفعول ثان لجعله المحذوف
وايضا مصدر فعل محذوف فى موقع الحال او الاستثناء اى عاد الامتناع عودا وقوله
بحكم عكس النقيض فى موقع الخبر لمبتدا محذوف اى هذا ثابت بحكم ويجوز ان يتعلق بيمتنع
واما جعل كذلك اشارة الى فى نفسه واو محققا فى معنى محققا عندك فتعسف
قوله وعسى زيد انما بحث من لزوم كون الوصف ثابتا فى نفسه وعند المتكلم والسامع
بدعو الى امر ويعاون عليها يقال حنف نصعه اذا دعاه وهنف به ذكره فى الاساس واصل

واصله من جدما الصبح اى العضد محافظة عن الزلل والزلق والظرف اعنى اذا استوضحت متعلق
بعسى او بحدث على تجوز او تاويل وعسى مستعمل استعمال عسى ان يخرج زيد وهو ظ واستعمال
عسى زيد ان يخرج على طريق تنازع العاملين واعمال الاول او الثانى ليكون اسم عسى ما اردنا كه
او ضميرا عائدا اليه والامران احدهما ابطال راى مشايخ المعتزلة حيث يقولون ان الصفة غير
معلومة والا يلزم اشتراكها مع الذات فى المعلومية فيدخل تحت حد الذات اعنى ما يعلم
ويخبر عنه وابو الحسن البصرى ومتابعوه يقولون كل واحد من الذات والصفة يعلم
الا ان الذات يعلم اصالة والصفة لا يعلم الا تبعا فان قيل ما ثبت من لزوم المعلومية
انما هو فى الصفة النحوية لا ما يقابل الذات ويورد فى المباحث الكلامية قلنا كانه
اراد ان الصفة المقابلة للذات مما يصح ان يجعل صفة نحوية للذات لكونه معنى قائما
بها وح يكون معلومة فاتضح القول بانها لا يكون معلومة البتة وثانيهما ان طلب اثبات
ما هو ثابت فى نفسه كالوصف لشيء خر كالموصوف يستدعى ثبوت ذلك الشيء الاخر فى
نفسه لاستحالة الثبوت للثابت لما لا ثبوت له فى نفسه وهذا اظهر من استحالة ان يثبت
للثابت فى نفسه ما لا ثبوت له فى نفسه ولا حاجة الى ما عرفناه المص من المقدمتين فضلا
عن استيضاحه ولا الى ما ذكره من التطويل والتفصيل وزيادة لفظ المحاولة والاثبات
ويكفى ان يقال ان تحقق الشيء للشيء وثبوته له يستدعى تحقق الشيئين وثبوتهما ثم انه
مجرد فائدة لا يترتب عليه شيء من مباحث الباب **قوله** ثم لعلمك ذكره بلفظ ثم لانه
مع ما سبق من لزوم كون الوصف والخبر ثابتا عند المتكلم يفيد ما قصده من امتناع
كون الجملة الطلبية وصفا او خبرا واللام فى لعلمك متعلق بيعلم وتقرير الكلام ان
مضمون الجملة الطلبية لا يكون ثابتا محققا عند المتكلم لما سبق فالجملة الطلبية يمتنع
ان يجعل وصفا او خبرا وقوله الطلب سعى اى جد واجتهاد فى تحصيل امر وقوله
كما سياتيك كل ذلك فى قانون الطلب ليس فى قانون الطلب من هذا المعنى سوى ان
الطلب يستدعى مطلوبا لا محالة ويستدعى فيما هو مطلوب ان لا يكون حاصلا وقت
الطلب اذ يمتنع طلب الحاصل نعم فيه ان المطلوب قد يلزم امكان حصوله وقد لا يلزم وانه
قد يطلب حصوله فى الذهن كما فى الاستفهام وقد يطلب حصوله فى الخارج كما فى غيره
ولذا مثل بنحو هل رايت واضرب وانه قد يكون حصول ثبوت او انتفاء من تصور او

نصد بنوالي غير ذلك من التفاصيل التي لا مدخل لها في هذا المقام وقوله مثله بدل
من مطلوبك وانما خص البناء بالطلب مع ان سائر اقسام الانشاء كذلك لما مر في صدر الكتاب
من حصر الكلام في الخبر والطلب وعدم الاعتداد بباقي الانشاءات لانسياق الذهن
اليه من جهة ان مضمون الانشاء غير ثابت واعلم ان القول بامتناع كون خبر المبتدأ طلبا
محل نظر والتمسك بان الخبر ثابت للمبتدأ فيكون ثابتا في نفسه والطلب ليس كذلك على
عمومه غير مسلم وانما ذلك في القضية اعني الجملة الخبرية وليس معنى الخبر على الاطلاق
ما ثبت للمسند بل ما اسند اليه وهو اعم كما في اسناد الطلب الى الفاعل والقول بان الخبر
لا بد ان يحتمل الصدق والكذب خلط من باب اشتراك اللفظ ثم وقوع الانشاء من الطلب
وغيره خبرا كثير في الكلام والتاويل بتقدير القول على ما ذكره المص وغيره مما لا ضرورة
اليه بل يأباه المعنى في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم فيمن يجعل المخصوص
مبتدأ وفي الدعاء كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وفي مثل ابن زيد ومتى القتال وكيف
الحال وما اشبه ذلك **قوله** ولذلك سمعنا قد شاع مثل قولنا سمعت زيدا يقول
فمنهم من زعم ان يقول ثاني مفعولي سمع والمحققون على انه حال او بدل او بيان بتأويل المصدر
اي سمعت قول زيد قائلا كذا او قوله كذا والظرف اعني في مثل متعلق بيقول والكلام في
لمشاهر متعلق بان يقول وفي لا اراده بحمل والضمير للمذق وهو اللبن المخلوط بالماء
وكذا ضمير ورقته وهو بياض يضرب الى سواد والسمار بالفتح اللبن الرقيق وتسمير اللبن
ترقيقه وانما عبر عن القائل بالراي وعن المقول له بالمشاهر لانه انما يخاطب بهذا الخطاب
الراي الحاضر وقط بالتشديد من الظروف المبنية المستعملة لاستغراق الزمان الماضي
وقوله وفي مثل اي سمعنا في مثل زيد اضربه يقول انها محمول على يقال واختلاف العبارة
افتنان وتنبيه على جواز التقديرين اعني يقول ويقال لا ان الاولى ان يعدد في الصفة
الصفة وفي الخبر الفعل وقوله ونفسر عطف على يقول اي سمعنا نفسر لان التفسير في
معنى القول ويجوز ان يكون عطفا على سمعنا اي ولذلك نفسر وقوله بيانا مفعول
له لوصف وقوله هل يعرفونه في موقع البدل من قوله من فرعون وقوله من هو بدل
من مفعول يعرفونه والظرف اعني في فرط متعلق بما يتضمنه من الاستفهامية من معنى
الفعل اي اي عال مسرف هو في فرط ظلمه واستكباره وشدة اصراره على تجبره والشكيمة

والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس وشدة الشكيمة مثل في فرط الاباء وقلة
الانقياد وفرعون علم لمن ملك العمالقة ككسرى وقيصر لمن ملك العجم والروم ولفرط ظلم
وليد بن المصعب من الفراعنة وتجبره اشتق منه تفرعن بمعنى تجبر وظلم وقوله ما ظنكم حسنا
او بدل من هل يعرفونه والمعذب على لفظ اسم الفاعل وضمير به للعذاب وضمير مثله هو و
خبر يكون لفرعون وقوله فرعون عطف على قال والضمير له وضمير حاله لفرعون وذلك
اشارة الى فرط العتو وشدة الشكيمة ثم الظاهر من سوق كلامه يقتضي ان من فرعون بلفظ
الاستفهام في موقع الصفة للعذاب المهين على طريقة مثل الحمار يحمل اسفارا واللئيم
يسبني وان القول مقدر لكن الاظهر ان العذاب المهين معلوم معهود ليس في معنى النكرة
وان يراد قوله من فرعون بلفظ الاستفهام من غير ان يجعل صفة او حالا بتقدير القول
وافيا بقصد من تصوير كنه العذاب **قوله** حق خدمته في موقع المصدر اي الواجب
من خدمته والاكمام جمع كم بالكسر الغلاف الذي يكون فيه الثمرة ولظهورها بوزان
يريد بها عبارات كتابه وبالثمرات اللطائف المرغوبة المدرجة فيها وبالاطلاع عليها
معرفتها وكشفها وان يريد بالثمرات المحتجبة في الاكمام المعاني الدقيقة واللطائف الخفية
في نفسها من غير ان يعتبر في الاكمام استعارة على حدة ولقد صدق في هذا المقال لكن
الشان في حق الخدمة وسنعين عليه شرحنا هذا والله الموفق والمعين واما
الحالة التي تقتضي تأكيده اي تعقيب المسند اليه بل المعرف بتابع بغير ام المتبوع في النسبة
او الشمول فهي اذا كان قصدك ايها المتكلم ان لا يظن بك السامع في حملك الذي يؤكد
المسند اليه تجوزا اي تكلما بالمجاز اي سهوا اي ذهولا بحيث ينبه بادنى تنبيه او نسيانا
اي ذهولا للصورة بحيث يفتقر الى ابتداء تحصيل فاذا قلت عرف زيد احتمل ان يكون العارف
بعض خواصه الذي معرفتهم بمنزلة معرفته كما يقال كلما بلغ الوزير بلغ الامير او يكون
العارف عمرا وانما حكمت على زيد بطريق السهو والنسيان فاذا قلت عرف زيد زيد زال
من السامع هذا الظن اي الوهم والاحتمال لا الاعتقاد الراجح على ما هو مصطلح
الاصول لظهور انه لا يحصل من عرف زيد مثل هذا الاعتقاد وكذا اذا قلت عرف
زيد نفسه او عينه فقد ازلت وهم كونك متجوزا في الاسناد الى زيد ولا يخفى انه
لا يزيل وهم السهو والنسيان ولما كان في هذا مع دفع وهم التجوز والسهو والنسيان

تقرير المسند اليه اى جعله مقررا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره او رد جملة معترضة
بين المعطوف والمعطوف عليه دالة على ان المقصود بمثل هذا الكلام قد يكون مجرد تقرير
المسند اليه من غير قصد الى دفع وهم التجوز والسهو والنسيان لكن لا يظهر لنا ان في موضع
من فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل كذلك يطلعنا على هذا المعنى فالوجه ان يقال ان
قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقصد مجرد التقرير بل بما قبله فقد ذكر في فصل اعتبار
التقديم والتأخير مع الفعل انك اذا قلت سعيت انا في حاجتك لافادة وجود السعي
في حاجته منك من غير شائبة تجوز او سهو او نسيان صح بخلاف انا سعيت فانه لا يكون
لذلك بل للرد على من زعم انفراد الغير بالسعي او مشاركته لك فيه ويؤكد على الاول بنحو لا غيري
ولا غيري وعلى الثاني بنحو وحدي وقد يقال المراد انه ربما كان المقصود مجرد تقرير الحكم
اى تحقيقه وتقويته على ما ذكر في الحالة المقتضية لتقديم المسند اليه من نحو انت لا
عرفت فقد يكون لمجرد تقوى الحكم بسبب تكرير الاسناد وكذا انت لا تكذب وانه اقوى للحكم من
لا تكذب انت لان انت لتأكيد المحكوم عليه بانه هو لا غيره لا لتأكيد الحكم وهذا الكلام جيد
لو حملوا التقرير على تقرير المسند اليه وحملوا الاطلاع فيما ذكر في لا تكذب انت اذ مثل
انا عرفت وانت لا تكذب ليس من تأكيد المسند اليه في شيء وفي كلامه اطلاع على ان تأكيد
المسند اليه بمعزل عن تقرير الحكم وتقويته **قوله** او خلاف الشمول عطف على تجوز او
ما بينهما اعتراض ووهم خلاف الشمول في مثل عرفني الرجال صحيح اذ ربما يتوهم ان القصد به
الجنس او البعض او عموم الجمع المعرف باللام ظاهر لا منصوص قطعي واما في مثل عرفني
الرجلان فمشكل لانه نص في مدلوله فالحق ان هذا التأكيد لمجرد تقرير الشمول
وتقويته لا لدفع ظن خلاف الشمول اللهم الا ان يقال ان الفعل الصادر عن احد
المتصاحبين قد ينسب اليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرجان
من الملح الاجاج دون العذب الفرات فالتأكيد بكلاهما لدفع وهم مثل هذا وان كان عائدا
الى دفع وهم التجوز فتدبر **قوله** ومنه اى ومن ايراده لفظ كل فيما اذا كان المراد افادة
خلاف الشمول وان لم يكن من التأكيد الصناعي قولك كل رجل عارف وكل انسان حيوان مقام
الرجال عارفون والاناسي حيوان لا بالنسبة الى رجل عارف وانسان حيوان ليرد عليه من
الايضاح بان كلمة كل ههنا للتأسيس وافادة الشمول عن اصله لا للتأكيد ودفع وهم عدم

عدم الشمول اذ لا شمول ههنا اصلا لا يقال كلمة كل ههنا سور وانما الموضوع رجل
ولا يراد به فرد واحد والا لما صح دخول كل عليه بل يراد به امور لها تعدد وكثرة فيكون
كل تأكيدا لذلك لا تأسيسا لانا نقول السور ما يبين كمية افراد الموضوع من الكلية
او البعضية ولا معنى لتأسيس الشمول سوى بيان عموم الموضوع وافادته ولو افاد
الموضوع بدون كل الشمول لكان رجل عارف كلية لا مهملة وكون رجل للتعدد والكثرة
ظاهر الفساد بل غايته الاطلاق والاجمال وكونه لفرد واحد لا ينافي دخول كل عليه
ليفيد كل فرد على ان امتناع كونه لفرد واحد لا يستلزم كونه للعموم والكثرة ليكون
كل للتأكيد بل يجوز ان يكون مطلقا لا يعرض منه للوحدة والكثرة ولعل هذا اقرب
الى التحقيق اذ لو كان للبعضية لما كانت القضية مهملة بل جزئية ولهذا قال ابو علي في
الاشارات ان كان اللام يفيد العموم والسور البعضية فلا مهملة في لغة العرب
قوله واما الحالة التي تقتضي بيانه اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان وقد يجري مجراه
ويؤدي مؤداه فيتناول لمثل لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ويشبه ان يكون عطف تفسيره على سبيل التنبيه
اشارة الى هذا لكن لا يخفى انما يختص من الاسم لا يتناول لفي الارض ويطير وانما قال
زيادة ايضاحه لان المسند اليه لا يخلو عن ايضاح فعطف البيان يفيد زيادته لا الايضاح
عن اصله وقوله بما يختص من الاسم اعم من العلم كما في قدم صديقك خالد وغير العلم
كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام
عطف بيان للكعبة ثم زيادة الايضاح يجوز ان يحصل مع اجتماع التابع والمتبوع لكن
المصدر في علم النحو ان عطف البيان يكون اعرف البتة **قوله** ونحو هذا خبره من هذا
القبيل اى من قبيل البيان والتفسير وان لم يكن المتبوع مسندا اليه فضلا عن ان يكون
معرفا ولا التابع عطف بيان صناعيا بل صفة وقوله شعر آه بيان لكون الاية من
هذا القبيل وتقريره ان الهين معناه اثنان من الجنس المسمى بالاله واله معناه الواحد
من ذلك فالاول لحامل المعنى الجنسية والعدد الخاص والثاني المعنى الجنسية والوحدة
وسوق الكلام الاول للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله فانه مامور به البتة
وسوق الكلام الثاني لتحقيق ان الثابت هو الواحد من جنس الاله لا الجنس في الجملة فوصف

لا النهي عن اتخاذ جنس الاله

المعنى باثنين والهٍ بواحد وان كان هذا المعنى يفهم من نفس الموصوف بطريق التضمين اما
في المبحث فقط واما في اله فلان الوحدة مأخوذة من معنى الاسم مع التنوين والتنكير وان
لم يوصف بالالتزام وبالجملة فانما وضعا بذلك لبيان ان مصب الغرض والاصل فيه هو العدد
في الاول والوحدة في الثاني وان كان في كليهما الجنسية ايضا مدخل في الغرض وقد
يوصف اسم الجنس بما يدل على ان القصد به الى الجنسية دون الفردية كما في قوله تعالى
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه وصف الدابة والطائر بما هو من صفات
الجنس والمدلول المطابقي للفظ لبيان ان القصد بهما الى الجنس فيفيد تاكيد امر الشمول
والاحاطة ودفع توهم الخصوص وهذا ما قال صاحب الكشاف ان معنى هذا الوصف زيادة
التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر في جو
السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها فهذه الاية
تشارك الاية السابقة في كون الوصف فيهما لبيان ان القصد الى ما هو مفهوم اسم الجنس و
تخالفهما في ان القصد ههنا الى الجنس وفي السابقة الى العدد والوحدة فلهذا قال
ومن هذا الباب من زوجين اثنين واله واحد وايضا الاولى بيان لما هو الاصل في الغرض وهذا هو الاصل
الغرض ثم من اغاليط البعض ان التابع في الاثنين صفة على ما صرح به جار الله وغيره لا تاكيد
على ما قد يسبق الى الوهم وينسب الى جار الله ولا عطف بيان على ما ذكره بعض الاكابر اخذا
بظاهر كلام المص وتمسكا بان معنى قولهم النعت تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر
ليدل على معنى في متبوعه كما ذكر ابن الحاجب في تعريف المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل
ان معناه ما ذكر ليدل على ذلك ليخرج عنه المبتدا في مثل زيد ضربته وههنا التابع لم
يذكر ليدل على معنى في متبوعه بل ليبين ويفسر ما هو الغرض الاصلي في المتبوع فيكون
تابعا غير صفة يوضح متبوعه وهو معنى عطف البيان الصناعي والجواب بعد تصحيح كلام
ابن الحاجب وتعميمه في جميع الحدود النحوية وتسليمه عند الجمهور انا لا نسلم ان التابع ههنا
لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه وكونه لغرض البيان والتفسير لا ينافي هذا المعنى
والا لم يصدق الحد على شيء من الصفات اصلا لانه لا محالة يكون للكشف والبيان او
التخصيص والتوضيح او للمدح والذم او للتاكيد بل يجوز ان يكون قد ذكر ليدل على معنى في
متبوعه ويكون الغرض من هذه الدلالة هو هذه المعاني وهو في الاية الاولى بيان ان

انبساط النفي والاثبات هو العدد والوحدة وفي الاية الثانية بيان ان القصد الى
الجنسين والى تقررهما وتثبيتهما على جنسهما وعمومهما وبالجملة فالصفة بتعريف المص
ما يذكر بعد الشيء من الدال على بعض احواله للتخصيص او التعظيم او التحقير او التاكيد
وعطف البيان ما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف
ولا خفاء في ان الصادق في الاثنين حد الصفة لا عطف البيان **قوله** واما الحالة
التي تقتضي البدل عنه اي تعقيب المسند اليه بتابع يذكر بعد الشيء من غير وساطة
حرف عطف على نية استيناف التعليق به لما علق بالاول فهي اذا كان غرض المتكلم بكلامه
افادة انه نوى تكرير الحكم لان هذا معنى استيناف التعليق وبهذا يظهر فائدة الجمع
بين الارادة والنية ثم كون الفائدة راجعة الى الحكم لا ينافي كون البدل من احوال المسند
اليه بمعنى تعقيبه وجعله تابعا له في كثير من الامور على ان فائدة زيادة التقرير والايضاح
راجعة الى المسند اليه على ما نبينه وقوله وذكر منصوب معطوف على نية لا مجرور معطوف
على تكرير رواية ودراية والتوطئة التمهيد والبسط من وطئ الشيء يوطئ صار
وطيئا وفي العبارة اشارة الى ان المقصود بالنسبة والمسند اليه بالحقيقة
هو البدل دون المبدل والكلام في الزيادة متعلق بذكر المسند اليه واما قال زيادة
التقرير لانه مع ما فيه من التكرير والتوضيح مقصود بالنسبة والمراد تقرير المسند اليه
اي تحقيقه وتثبيته وانه ذلك المذكور وذلك لما في التثنية والتكرير من التثبيت
والتقرير واما التوضيح في بدل البعض والاشتمال فظ لايضاحه ان المسند اليه حقيقة
هو ذلك البعض او الملتبس واما في بدل الكل فلانه ربما يكون اوضح وان لم يكن فبالاجتماع حتما
يكون مزيد ايضاح لا محالة واراد بالانواع الثلثة بدل الكل والبعض والاشتمال
واورد الامثلة على عكس هذا الترتيب لان لا دخل في الفائدة والاظهر في تحقق
القصد هو الخارج الملابس ثم البعض وانما امر بالتامل ليتضح ان الرابع وهو بدل
الغلط بمعزل عن افادة خواص تراكيب البلغاء لانه يكون في كلام يصدر عن المتكلم
لا عن روية وفطانة **قوله** واما الحالة التي تقتضي العطف اي على المسند اليه
وقد تقرر في علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتى يشترك في افادة الجمع في ذات مثل
قام وقعد زيد او في حكم مثل جاء زيد وعمرو او في الوجود مثل جاء زيد وذهب عمرو

اذ الكلام بدون العطف يحتمل الرجوع وجعل الاول في حكم المسكوت عنه الا ان الواو لمطلق
الجمع من غير دلالة على زيادة معنى بخلاف الثلثة الباقية فان الفاء للتعقيب وثم للتراخي
وحتى لم يرض فيه تدريج ومعناه الترتيب بحسب الذهن وفي اعتبار المتكلم بان يجعل المعطوف
هو الادنى او الاعلى او الاقدم او نحو ذلك لا بحسب الوجود اذ ربما يكون المعطوف سابقا.
كالخيمات كل اب لي حتى ادم او مختلطا من غير سبق وتاخر بل غاية في القوة والشرف مثل
مات الناس حتى الانبياء او في الضعف والنقص مثل قدم الحاج حتى المشاة فلهذا جعل
العطف على المسند اليه بالواو لتفصيل المسند اليه او لا يعد سوى ذلك وقيد بالاختصار
اذ بدونه قد يحصل تفصيل المسند اليه بعطف الجملة مثل جاء زيد وجاء عمرو وبالثلث
الباقية لتفصيل المسند له لا لانها على ان ملابسة المسند للمعطوف بعد ملابسته للمعطوف
عليه بحسب الزمان والرتبة على ما ذكرنا حتى ان قولنا جاء زيد فعمرو كانه كلام مع من عرف
الجائي كليهما وانما احتاج الى البيان في حال مجيئهما انهما معا او على التعاقب او التراخي وقد تقرر
عندهم ان الكلام اذا اشتمل على قيد كان مصب الفائدة هو ذلك القيد فلذا لم يجعل مثل ذلك
من تفصيل المسند والمسند اليه جميعا وقيد بتفصيل المسند اليه بالاختصار اذ بدونه قد
يحصل بغير عطف على المسند اليه مثل جاء زيد وجاء عمرو بعده متعاقبا او متراخيا وقد نبهت
فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورتين لكان مستقيما الا انهم مع التقييد اقوم وابعد
عن الاشتباه وغير المعطوف عليه في حتى حيث قال او جاء القوم حتى خالد لانه يجب ان يكون
المعطوف عليه ذا اجزاء يكون المعطوف افضلها او ادونها **قوله** ولا بد في حتى من التدريج
بان يتكامل المعطوف عليه شيئا فشيئا حتى ينتهي الى المعطوف ومن ذلك في صورة عطف
الجملة فان صار ابليس عطف على ارتقى في الحال ادرماني ورفاني ووجه ابانه عن التدريج طاجت
دل على ارتقاء درجته في الشر شيئا فشيئا الى ان صار ابليس من اتباعه بعد ما كان هو واحدا من
اتباع ابليس ثم اخبر بانه سيزيد ارتقاء لو نال بعده بقاء فقال ولو عشت حتى مات احدث
بعده دقايق شر ليس يحسنها بعدي **قوله** او كان المراد رد السامع حوزني لا ان يستعمل قصر
القلب مثل جاء زيد لا عمرو فان اعتقد مجي عمرو دون زيد وفي قصر الافراد بان اعتقد مجيئهما
جميعا وفيه كلام سائغ ولم يجوز في لكن سوى الاستعمال في قصر القلب حتى لا يجوز ما جاءني
زيد لكن عمرو الا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو واذ لو اعتقد انهما جاءاك فقلت ما
جاءني زيد كان الواجب ان يقول بل عمرو ولانه لا اثبات ما نفي عن الاول ولا معنى للاستدراك
وبالجملة لم يوجد استعمال لكن في هذا المقام ثم انه اورد كلمة لكن ههنا في معنى القصر ولم
يذكرها في بحث القصر وفي امثلة طرفي العطف ولم يذكر كلمة بل ههنا في معنى القصر اعني
رد السامع عن الخطاء الى الصواب وذكرها ثمة في امثلة طرفي العطف افرادا وقلبا ثم
لا يخفى ان صرف الحكم عن محكوم له الى آخر في مثل ما جاءني زيد بل عمرو انما يستقيم على راي المبرد
وهو ان المعنى بل ما جاءني عمرو ولا على راي الجمهور وهو ان المعنى بل جاءني عمرو اذ لا صرف
للاثبات عن شيء ولا للنفي الى شيء فان قيل المحققون على ان معنى الاضراب في بل هو الاعراض
عن المعطوف عليه وجعله في حكم المسكوت عنه من غير حكم عليه بنفي او اثبات وعبارة المص تشعر
بان الحكم مصروف عنه غير ثابت له حتى ان معنى جاء زيد بل عمرو ان زيدا لم يجئ واذ الاسناد
اليه انما وقع غلطا لكن شاع استعماله في كلام الفصحاء لانه وضع بل لتدارك مثل هذا الغلط
بخلاف بدل الغلط قلنا انما يلزم ذلك لو اراد بالحكم وقوع النسبة مثلا واما اذا اراد
ايقاع النسبة فلا اذ معناه انه يترك الحكم عليه ويحكم على آخر وفي اضافة الحكم الى
الكاف حيث قال صرف حكمك دون الحكم رمز الى هذا فليتنبه **قوله** او كان المراد الشك
فيه اي في المسند اليه بالمسند المذكور انه المتبوع او التابع يعني يكون المقصود الدلالة على
ان المتكلم شاك فيه او يكون المقصود جعل السامع شاكا فيه لغرض يتعلق بذلك وان كان
اصل وضع الكلام للافهام ولا يخفى ان كلا من المثالين اعني او واما صالح لكل من الشك
والتشكيك واما ان حرف العطف هو اما وحدها والواو يعطف اما على اما او مجموع اما
والواو ففيه تردد **قوله** على قول الجمهور على ان اي حرف تفسير وما بعده عطف بيان
لما قبله والمص تفرد بانه حرف عطف الا ان مغايرة المعطوف للمعطوف عليه في ساير الحروف
وتفسير المرفوع المتصل باي من غير تاكيد وتفسير المضمر المجرور من غير اعادة الجار في كلام
العلماء وانما يحدهما في كلام البلغاء من العرب العرباء وربما يرجح مذهب الجمهور وانما
لم يتعرض لام العاطفة متصلة ومنقطعة لكونها خارجة عن قانون الخبر **قوله** وفي
العطف يشير الى ما سيجيء في باب الفصل والوصل من المباحث الغامضة والشرايط المخصوصة
وخص الواو لان تمييز موضع العطف في الجمل عن غير موضعه في الواو سيما اذا لم يكن للجملة
محل من الاعراب عسر جدا وهو منشاء غموض معرفة الفصل والوصل بحيث قصر بعضهم

البلاغة عليهما وكلمة لا سيما للاستثناء بمعنى اخراج ما بعدها عما قبلها فى ان الحكم فيه بطريق
الاولى وحقيقتها ان لا لنفى الجنس وسىّ بمعنى مثل اسم لا وما بعده قد يخفض على انه مضاف
اى لا مثل العطف بالواو وقد يرفع على انها خبر مبتداء محذوف والجملة صفة ما اى
لا مثل شئ هو العطف بالواو ويروى الوجهان فى قول امرئ القيس • ولا سيما يوم بدارة
جلجل • وقد ينصب على التمييز وكثيرا ما يحذف عنها كلمة لا فيقال اكرم القوم سيما زيد
وقد يقع بعدها الجملة الحالية مثل احب الصبح سيما وهو مليح والعامل ما فى كلمة ما من
معنى الفعل اى لا مثل المحبة فى هذه الحالة **قوله** واما الحالة التى تقتضى الفصل
اى تعقيب المسند اليه المعرف بصيغة مرفوع منفصل مطابق له يسمى الضمير الفصل
فهى اذا كان مراد المتكلم تخصيصه اى تخصيص المتكلم المسند بالمسند اليه اى قصر المسند
على المسند اليه لان معنى قولك زيد هو المنطلق ان الانطلاق مقصور عليه لا يتجاوز
الى غيره فالباء داخلة فى المقصور عليه وهذه عبارة عرفية والعرفى هو ان يدخل الباء فى
المقصور ويقال تخصيصه للمسند اليه بالمسند اى جعله من بين ما يصلح مسندا اليه منفردا
بذلك كما يقال خصصت فلانا بالذكر اى ذكرته دون غيره والله يختص برحمته من يشاء اى
يجعله منفردا بالرحمة لا يرحم سواه وفى الكشاف ان معنى اياك نعبد نخصك بالعبادة لا نعبد
غيرك وكون ضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه دون العكس مما شهد به النقل و
الاستعمال وافادته التاكيد وكون المسند خبرا لا نعتا لا ينافى ذلك واشترطوا كون
الخبر معرفا باللام او اسم تفضيل فعل او غيره او فعلا مضارعا فلذا مثل باربعة
امثلة واحتمال كونه مبتداء وما بعده خبره قائم فى اكثر المواضع وانما سمى للفصل
فى مثل كان زيد هو القائم وافضل من عمرو واستدلوا فى موضع الالتباس على كونه فصلا
بافادته معنى القصر فيمن لم يجعل بناء الفصل على المسند سيما الضمير مثل يقوم مفيدا
للقصر والاظهر انه فى الخبر المعرف باللام انما يفيد تاكيد التخصيص اذ التخصيص حاصل
بدونه سواء كان قصر المسند على المسند اليه مثل زيد هو القائم والله هو الرزاق او
بالعكس مثل الكرم هو التقوى والحسب هو المال اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا
المال ذكر فى الفائق لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث هو الله لا غيره
ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا خلاف ما ذكر المص

من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد وسيجئ فى هذا زيادة
كلام فى باب تعريف المسند **قوله** فهى اذا كان المقام اى الموضع الذى يقام فيه الكلام و
يذكر للافراد اى جعل المسند اليه فردا من جهة الشخصية بان يراد به شخص ما من اشخاص
مدلول اللفظ او من جهة النوعية بان يراد نوع ما من انواعه يشتمل على اشخاص فقوله شخصا
او نوعا فى موقع التمييز ويحتمل الحال من المفعول المحذوف للافراد والتمثيل بقوله تعالى
والله خلق كل دابة من ماء كانه لمقام الافراد لظهور ان المنكر ليس بمسند اليه والتاويل
بانها فى معنى كل دابة خلقها الله تعالى من ماء او بان المضاف اليه فى معنى المحكوم عليه لا يجعله
مسندا اليه اصطلاحا ولا يلائم تقرير المصحح اورد البيان فى الماء واراد ان معناها
من نوع من الماء مختص بتلك الدابة اى بذلك النوع من الدابة او من ماء مخصوص اى منفرد
ممتاز فى نفسه عن سائر المياه وهى النطفة فقرر ان تنكير ماء للنوعية بطريقين طريق كون
النوعية بحسب الاضافة الى نوع الدابة من غير ملاحظة كونه نطفة وطريق كونها بحسب
ذاته واعتبار كونه نطفة من غير ملاحظة الاضافة ولم يذهب الى الافراد الشخصى لقلة
ملائمته لقوله فمنهم من يمشى على بطنه الاية تفصيلا للانواع وجمهور الناظرين على ان التنكير
اشارة الى الافراد الشخصى اى من ماء مخصوص هى النطفة المعينة التى منها خلقت تلك الدابة
والغرض ان تنكير ماء يحمل النوعية والشخصية على ما صرح به صاحب الايضاح وينساق
الذهن منه الى حال دابة بحكم المناسبة لكن لا يخفى قصور دلالة العبارة على هذا وانه
ليس لاعتبار النطفة كثير دخل فى معنى الشخصية وانه انما يحسن اراد المحتمل بعد ان
يمثل للنوعية كما مثل للشخصية **قوله** حقيقة فى موقع التمييز اى لا يعرف منه بحسب
الحقيقة وفى نفس الامر ومن الغريب جعله مفعولا به اى لا يعرف منه مفهوما من المفهومات
ومعنى من المعانى الا ذلك القدر وقوله متفاد يا حال من الفاعل المخاطب فى قلب وكذا
قوله كانك حال بنا او بل وصف او فعل ماخوذ من مضمون الكلام اى مشتبها انت بمن لا يعرف
منه هو ولا اصحابه الا تلك الصورة الانسانية اما عدم معرفتك فمن التنكير واما
اصحابك فلتصحيح هل لكم لانه فى معنى هل ادلكم وكذا قوله ولعله حال لما التاويل
وهذا المثال ايضا للتجاهل لا لتنكير المسند اليه وكذا الاية وقوله كان لم يكونوا بنا
لكون الاية واردة على سوق المعلوم مساق غيره وكل ممزق فى موقع المصدر اى كل تمزيق

وهو تفريق الاجزاء وتقطيعها والشرطية اعني اذا مزقتم متعلقة بينبئكم بمعنى ينبئكم
بمضمون هذا الكلام او على تقدير القول اى قائلا انه اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد جواب
اذا وترك الفاء لكونه في معنى بحدد خلقكم عدل الى الاسمية للدلالة على التحقيق البليغ
قوله والى سحرها اى مالك سحر البلاغة والمتصرف في امرها وشانها المصور وبه تخيلات
مختلفة **قوله** اى بحر الخابور وهو موضع بديار بكر موزقا حال من الكمائن وراق السحر
صار ذا ورق وفي لفظ كان دلالة على انها لكانها لا تعرف عدم جزع الشجر على ابن طريف
ولفظ مالك مورقا ايضا مما يجب ان ينظر وقوله او الاستخبار عطف على لفظ كان ومعنا
الاستفهام وطلب الخبر وذكر علام الغيوب حسن الموقع في هذا المقام يعني انه علام
الغيوب فاستخباره يكون سوقا للمعلوم مساق غيره وتتضمن نكتة سرية من نكت البلاغة وقوله
متضمنا حال من قول علام الغيوب او من مفعوله اعني فهل عسيتم آه او من الاستخبار وهو الا حسن
وكذا ناعيا ويجوز ان يكون هو حالا من ضمير متضمنا فيكون من الاحوال المتداخلة التمريض
التقصير ورحاوة العقد ضعف الاعتقاد وفي الاساس بني عليه هفواته اذا شهرة بها
وان يتوقع مفعول ناعيا وان تفسدوا فاعل يتوقع وان توليتم شرط معترض بينهما جوابه
مضمون ان يتوقع الافساد وهو اشارة الى ان معنى توليتم في الاية انصرتم متولي امور
الناس وولاة عليهم وامراء مسلطين او اعرضتم عن الدين وتناصر امفعول له
ليفسدوا ويقطعوا ومعناه التناحر والضيق والتهالك شدة الحرص حتى كانه يوقع
نفسه في الهلاك وقولهم ليهجم متعلق بناعيا يقال هجم به اى اطلعه وعلى متعلق به
اى مشتهرا عليهم بوقوع الافساد وتقطيع الارحام من امثالهم ليطلعهم التامل في هذا الموقع
على ما يتم منه هذا المتوقع من هذا القول وهو اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى
ابصارهم فان كان ان متعديا بمحذوف المفعول على ما يكثر في عبارة المص فما موصولة و
من بيانها وان كان لازما فعلى هو المشهور من اثمر الشجر صار ذا ثمر فمن بيان لما يتضمنه الفعل
من الثمر وقوله لبلاء ملبسوا متعلق بيهجم وقيل بالتامل هو المثبت في نسخة المص وجلد
النمر مفعول لملبسوا وان لا ينقلب عطف على لبلاء ملبسوا والجماليق جمع جملاق لعين وهو
باطن العين ولبس جلد النمر وانقلاب الجماليق كنايتان عن شدة الغيظ والغضب وضمير
له لمن ولفظه اذا في مثل من اذا عرضهم وما اذا كان كذا شايعة في الاستعمال زائدة في المعنى

في المعنى واذا لم يثبت زيادة اذا فالوجه ان يحمل على حذف الجواب والشرطية صلة الموصول
اى لمن اذا عرض لم يلبسوا جلد النمر وسكنوا او اطمانوا ونحو ذلك وعلى سبيل النصيحة متعلق
بعرض اى عرض على طريق النصيحة والارشاد الى الحق لا على سبيل العدول الى الابلغ
الارتد في الاغضاب والالهاب ومن جعله في موقع الجزاء اى اذا عرض كان على سبيل
النصيحة لم يلاحظ جانب المعنى **قوله** واما لانه لا طريق عطف على اما لانك لا تعرف
وهو باقي الاعتبارات الدالة على كون المقام غير صالح للتعريف وفيه اشارة الى ان مجرد
عدم الداعي الى التعريف كاف في اقتضاء التنكير لان التعريف امر زائد وهذا القدر
اشارة الى ما وقع به التعبير بطريق التنكير وثالثها ان في تعيين المسند اليه ما
يمنع المتكلم مثل تاتي الانكار ان مست اليه حاجة او تفويض تعيينه الى شهادة العقل وكراهة
المتكلم او المخاطب سماع ما يدل عليه بالتعيين ورابعها ان المسند اليه واصل في شانه
من حيث الارتفاع او الانحطاط الى حد توهم ذلك الحد ان المسند اليه لا يمكن ان يعرف ومثل
لجميع ذلك الذي ذكر من الاعتبارات الاربعة الواقعة تفصيلا لعدم صلوح المقام للتعريف
بمثالين احدهما المسند اليه فيه مبتدا والاخر فاعل ثم حكم بان قول العرب شر اهر ذا ناب
من الاعتبار الاخير وهو انه واصل من حيث الارتفاع والانحطاط الى حد لا يمكن ان يعرف
لان المراد شر عظيم عال مرتفع في حد الكمال حمل الكلب على الهرير وسيسمع في بحث تقديم المسند
فيما اذا كان المسند اليه مبتدا نكرة والخبر فعلا له فوائد مثل كونه لتخصيص الجنس
اى رجل جاء في لا امراة او الفرد اى لا رجلان وانه يقدر في الاصل مؤخرا على انه بدل من الضمير
على طريقة اسروا النجوى الذين ظلموا الا اذا لم يساعد المعنى كما في شر اهر ذا ناب فانه
يحمل على التعظيم اى شر عظيم اهر ذا ناب لا حقير **قوله** وكذا قولك يعني انه ايضا من الاعتبار
الاخير وكون الشيء والنفخ وبناء المرة مما يفيد التحقير لا ينافي ان يكون التنكير ايضا لذلك
فيستفاد خلاف التعظيم من المادة والصورة والعارض كما يستفاد التعظيم منها جميعا
في قوله تعالى او كصيب من السماء على ما ذكره صاحب الكشاف فاعتراض الايضاح بان خلاف
التعظيم مستفاد من بناء المرة ومن نفس الكلمة ليس بشيء **قوله** ومنه اى من الاعتبار
الاخير تنكير المصدر في مثل ان نظن الا ظنا اى لا نظن الساعة الا ظنا ضعيفا مستحقرا
ملحقا بالعدم فيصح الاستثناء المفرغ ويظهر كونه بعضا من المستثنى منه الاعم المحذوف

اى لا نظن شيئا من الظن الا هذا النوع ويندفع الاشكال المورد على مثل ما ضربت الا ضربا
بان المفعول لا يحتمل غير المصدر فالمقدر لا يكون اعم من المستثنى ولا يحتاج الى التمحل في
الجواب بان المعنى ان نحن الا نظن ظنا وما انا الا اضرب ضربا على ان المصدر في المفعول او
بانه يعتبر في المفعول اعتبارات واحتمالات محاذية بحيث يكون حقيقة المصدر
واحدا منها كانه قيل ما فعلت الا الضرب لا سائر انواع المكاره والايذاء كالشتم
ونحوه وما يدرك الا الادراك الظني لا ما فوقه من الادراكات **قوله** له حاجب
اى مانع عظيم في كل امر يعيبه ويجعله موصوفا برذيلة وليس له عن طالب العطاء مانع
حقير فضلا عن العظيم وقوله حاجب الاول برفع حاجب على الحكاية وجر الاول لكونه
وصفا لما هو مضاف اليه معرفة لان المراد هذه اللفظة واذا تحققت فهو علم لان كل لفظ
وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار ذلك اللفظ اسما علما لنفس ذلك اللفظ
وكذا يقال ضرب المذكور في كلام كذا فعل ماض ومن الواقعة من الدار حرف جر وقد
بسطنا الكلام في هذا في حواشي الكشاف وفوايد شرح مختصر الاصول وقد يروى حاجب
الاول برفع الاول لنظر الى الاعراب المحكي ولا ارى له وجه صحة وقوله يتقضبانك لانه
متعد الى مفعولين في الاساس اقتضيته الدين وفي قولنا ايضا اشارة الى ان ضمير منه
انظن للاعتبار الاخير دون مجرد التحقير ولم نعطفه على انظن فيستغني عن ذكر منه
ولفظة ايضا تاديبا واشارة على اشتماله على كلا قسمي الاعتبار الاخير اعني الارتفاع والانحطاط
جميعا **قوله** وقال النجاحية [فعلية] معطوفة على الاسمية التي هي منه انظن وقول ابي السمط
منه وفي الكشاف [في] تنكير غشاوة للنوعية اى على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه
الناس وهو غطاء التعامي عن ايات الله والترفه بين القصد الى النوعية والى التعظيم
او التحقير ان احدهما مقابل للاخر لا يسترد به وان كان كل من العظيم والحقير نوعا وكم
بين قولك على ابصارهم نوع من الاغطية وغطاء عظيم او حقير وان كان تنوعه باعتبار
عظمه **قوله** في هذا الجنس يشير الى ان اللام في القصاص لتعريف الجنس دون العهد وتنكير
حيوة يحتمل التعظيم والنوعية وضمير منه للقصاص وضمير عليه لما كان تواو اللام
في المكان متعلق بالابداع وقوله وما رعيا ان الحيوة الحاصلة بالارتداع ايضا عظيمة
ومفعول يرعى ايضا محذوف اى العازم على القتل وجواب اذا قوله كيف يسلم والمرتفع

والمرفوع في اورثه لتذكر الاقتصاص والمنصوب لجزهم بالقتل واذ يرتدع ثاني المفعولين وضمير
صاحبه وهو لجزهم بالقتل وقوله فيتسبب عطف على يسلم وفاعله ضمير يعود الى تذكير
الاقتصاص **قوله** ولمعنى اى ولغرض طلب التعظيم والتهويل اى جعل الشيء هائلا مخوفا وهو
بمنزلة التفسير للتعظيم المعتبر ههنا وقوله دون ان يقول ظرف في موقع الحال اى متجاوزا ذلك
متجاوزا القول لحرب الله وقوله وبخلافه لذلك اى التعظيم والتهويل وهو التحقير المكرر المراد
به التقليل حيث فسره بقدر يسير من رضوانه ولذا فسر خلاف التهويل في عذاب من
الرحمن بتقليل منه اى قدر يسير وهو في الاصل ما سفه الريح في اصول الشجر من التراب
ونحوه فمن ههنا اعترض صاحب الايضاح بان السكاكي لم يفرق بين التعظيم والتكثير
ولا بين التقليل والتحقير مع ظهور الفرق وهو ان التعظيم يكون باعتبار الوصف
والكيفية ويقابله التحقير والتكثير يكون باعتبار العدد والكمية ويقابله التقليل
وقد خلط في كذبت رسل بين ما يشعر بالتكثير وما يشعر بالتعظيم فان قوله ذوو عدد كثير
يشعر بالتكثير والثاني بالتعظيم وقوله المعنى رسل جملة واقعة خبر المبتدا الذي هو قوله
وان يكذبوك على ما في نسخة المصنف والعائد محذوف اى معناه وقد يرجح التقليل في عذاب
من الرحمن على التهويل بانه انسب بلفظ المس وبحمله من الرحمن وبحال اعتقاد الولد بالنسبة
الى الوالد فانه من كلام ابرهيم في خطابه ويجاب بان استعمال المس في العذاب العظيم شايع
والعذاب من الحليم الرحيم يكون اشد واعظم لانه لا يقدر عليه الا عند كمال الاستحقاق
وشدة العذاب للمصر على الكفر اولى بان يستقربها النبي الخليل للرب الجليل قوله وما اشبه
ذلك اى من جهات التعظيم او من مقتضيات التنكير والاول انسب بسوق الكلام والثاني جرت
به عادة الكتاب **قوله** متى كان ذكره اهم اى من ذكر المسند فان مجرد هذا يقتضي تقديمه
حتى صار بمنزلة المثل انهم يقدمون الذي شانه اهم وهم بشانه اعنى وان المهم المقدم
ولم يحتج الى ان يقال يقدمون الذي تقديمه اهم بل كان ذلك لعوام الكلام **قوله** ثم ان
كونه اهم اشارة الى ان ما ذكره الشيخ عبد القاهر انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري
مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى
وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية
وبم كان اهم هذا كلامه ولذا عطف هذا الكلام على ما قبله بثم الدال على الترتيب **قوله** انما في

موقع المبتدا لان اصله اى اصل المسند اليه الابتدا به والارجح بحاله هو التقديم لان المحكوم عليه فى الغالب ذات والمحكوم به صفة والذات مقدم على الصفة فناسب ان يراعى ذلك فى الوجود اللفظى فاذا اقتضى العدول عن هذا الاصل مقتض ترك كما فى الفاعل حيث اخر عن الفعل لكونه عاملا فيه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكما فى خبر المبتداء الذى يتضمن خبره الاستفهام مثل اين زيد وكيف عمرو **قوله** وسنسمع كلاما فى هذا المعنى اى فى كون اصل الكلام فى الشئ هو التقديم مع عدم المقتضى للعدول وذلك ما ذكر فى الحالة المقتضية للنوع الثالث من ان ذلك كالمبتداء المعرف وكالفاعل الى اخر الكلام **قوله** واما لانه اى المسند اليه متضمن للاستفهام كان ينبغى ان لا يذكر هذا فى قانون الخبر كما لم يذكر او فى بحث العطف الا انه اورده لكونه بصدد تفصيل الاعتبارات المختلفة التى تقتضى كون ذكر المسند اليه اهم سواء كان فى الخبر ام غيره ولو سلم فيكون استطرادا او سهوا فى القانون الثانى حيث قال فى اخر باب الاستفهام ان الاستفهام طلب والطلب انما يكون لما يهمك ويعنيك شانه وكون الشئ مهما جهة مستدعية لتقديمه فى الكلام فلا يجهل لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام **قوله** كقولك هو زيد منطلق مثال الضمير الشأن واما ضمير القصة فمثل هى هند مليحة وذلك لان هذا الضمير وان كان عائدا الى حكم متعقل فى الذهن يمكن ان يعتبر امرا وشانا فيذكر الضمير او قصة فيونث الا ان الاستعمال وقع على انه انما يونث اذا كان فى الجملة التى وقعت خبرا عنه مونث غير فضلة فلا يقال هى زيد قائم ولا هى ابصرت هندا **قوله** وعن قريب اى بعد قريب كما فى قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق تعرف السر فى التزام تقديمه اشارة الى ما ذكر فى بحث اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر من انه يوضع المضمر موضع المظهر ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقى منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن فى ذهنه وهذا هو السر فى التزام تقديمه وذلك لما جبل الله عليه النفوس من ان الشئ اذا ذكر مبهما ثم مفسرا كان اوقع فيها عندها وامكن فيها وقد سبق لكثير من الاوهام انه اشارة الى ما ذكر عقيب هذا الكلام من قوله واما لان فى تقديمه تشويقا للسامع الى الخبر ليتمكن اى الخبر فى ذهنه اذا اورده اى السامع ولا يخفى انه لا تشويق فى مجرد الضمير بدون التقديم كمجرد المسند اليه المظهر وهذا

ولهذا مثل بقوله صديقك فلان الفاضل الصالح فاورد البيان والصفة ليطول الكلام فيتحقق التشويق وفيه ان نحو التشويق بطول الكلام وكانه جعل الفاعل عبارة عن بعض اوصاف الصديق لفلان عن بعض اسمائه حتى كانه قيل صديقك زيد الفاضل البارع والا فقد شاع استعمال الفاعل عرفا فى القبيح كالزانى والسارق **قوله** وهو اى التشويق احدى خواص التركيب فى باب الاخبار بالذى وهذا احسن من تركيب الاخبار بالذى وله خواص اخر كالقصر وتاكيد الحكم لا كالايماء الى وجه بناء الخبر وكالتعريض بما ذكر فى الموصولية لان الخبر فى هذا الباب اسم مفرد البتة وفى ذلك جملة والمراد بالخواص الاثار واللوازم وبالجملة الخواص الاضافية فلا ينافى حصول التشويق فى غير هذا الباب **وقوله** كما اذا قلت ما كافة او موصولة صلتها الظرف اى كالتشويق الذى يكون فى وقت قولك الذى هو زيد منطلق حال كونه بدلا قولك زيد منطلق ولا يخفى ان الواجب الذى زيد هو منطلق كما فى بعض النسخ ليقع الضمير موقع ما اخبر عنه وهو منطلق وان تمام وجوه البدل ان يقول الذى هو منطلق زيد والذى خبر مقدم سر فى باب والذى خبر مقدم يلتبس الى **قوله** وهو اى التشويق هو السبب فى التزام تاخير الخبر فى باب الاخبار اذ لو قدم لعلم فامتنع التشويق اليه وايضا هو السبب فى امتناع الاخبار عن ضمير الشان لانه حينئذ يجب تاخيره فيفوت التشويق الحاصل بالابهام اولا ثم التفسير ثانيا ليتمكن الخبر فى ذهن السامع فليس هذا نكتة اخرى غير التشويق **قوله** والمراد بالاخبار ان تصدر الكلام بالذى وتجعل موضع ما تريد الاخبار عنه ضميرا له وتوخره خبرا للذى فاذا تعذر شئ من الامور الثلثة تعذر الاخبار ومعنى تزحلقه تاخره **وقوله** فله اى فتصير ما عداه صلة للذى وللالف واللام بمعنى الذى وفيه اشارة الى ان الاسم الموصول هو الالف واللام لا اللام وحده على ما هو المختار فى حرف التعريف **وقوله** واضعا ومراعيا حالان من فاعل تعمد على الترادف والتداخل **وقوله** مثل بضب بدل لما افادت **وقوله** لا نصب مفعولا قيد بذلك لانه ربما يجعل ناصبا للتمييز مثل زيد به رجلا لكن لا يخفى انه لا وجه للتقييد بالنصب وانه لا معنى للاخبار عن الضمير فى ربه رجلا فالاحسن انه يمتنع الاخبار عن الاسم العامل بدون معموله كما ذكره الجمهور وقيد بدون المعمول لجواز الذى هو يعجبنى ضرب زيد عمرا بل ضرب زيد عمرا يعجبنى والذى هو وا اكرامى زيدا قادما بحاله الذى هو هو قادما واجب اكرامى زيدا للزوم الاعمال فى الحال **قوله** واما

ربط المعنى اشارة الى امتناع الاخبار عن الضمير الذي يربط الخبر بالمبتدا او الصفة بالموصوف
والحال بذي الحال او الصلة بالموصول لانه اذا وضع مكانه ضمير عائد الى الموصول المصدر به
الكلام بقي المستخبر به عاريا عما استحقه واحتاج اليه **قوله** هو اكرامي زيدا قائما وما وجب
ليس من قبيل ضربي زيدا قائما لان قائما حال من مفعول اكرامي فهو من تتمة المبتدا لا من ضمير
اذ كان **قوله** واما لانه مسوى عطف على قوله اما لان اصله التقديم ولا يخفى ما في جعل
من اعتبار الاهمية وكذا فيما تقدمه من قوله لان في تقديمه تشويقا وفيما بعده من قوله
لان تقديمه ينبئ عن التعظيم بل الانسب جعل امثال هذه من الحالات المقتضية للتقديم من غير
توسط الاهمية وعبارة الكتاب تومي الى ما ذكرنا **قوله** على الظاهر اعلم ان كون الكلام محمولا
على ظاهره وهو ان المسند اليه المقدم مبتدا والفعل بعده خبر له فيقوي اسناد الخبر
الى المسند اليه لتكرره واما لو قدر المسند اليه مؤخرا في الاصل على انه تاكيد مثلا ثم قدم فالتقديم
يكون للتخصيص لا للتقوي وهذا ما قال في الفن الثالث في بحث تقديم المسند نحو انا عرفت
قد يسلك باعتبارين احدهما ان يجري الكلام على الظاهر وهو ان انا مبتدا وعرفت خبره من غير
تقديم وتاخير ولا يفيد الا تقوي الحكم وثانيهما ان يقدر اصل النظم عرفت انا ثم قدم فيفيد
التخصيص وستعرف هذا على التفصيل وقيل معناه ان تقوي اسناد الخبر وتكرره انما هو من
حيث اللفظ حيث يجعل اسناد الفعل الى فاعله الضمير العائد الى المبتدا اسناد الخبر
الى المبتدا واما بحسب الحقيقة فليس اسناد الخبر الى المبتدا الا اسناد الفعل مع الضمير
الى المبتدا وهو ليس بمتكرر وان كون التقوي بسبب التقديم انما هو بحسب اللفظ واما بحسب
الحقيقة فهو بسبب تكرر الاسناد **قوله** واما لان اسم المسند اليه بالنظر الى اصل وضعه
يصلح للتفاؤل يريد ما هو اعم من الخير فيسر السامع او السوء فيسوءه وقد يخص التفاؤل
بالخير ويقال في الشر التطير وقوله فتقديمه اشارة الى وجه كون التفاؤل من اعتبارات
التقديم دون مجرد صلوح الاسم سواء قدم او اخر على ما زعم صاحب الايضاح حتى احتاج الى
ان قال واما لتعجيل المسرة والمساءة يعني ان التفاؤل او المسرة والمساءة يحصل بجعل الاسم
الصالح مبدأ الكلام ومفتتحه لا بمجرد ذكره في الكلام الا ترى انهم انما يتفاءلون ويتطيرون
بايراد امثال هذا في مستهل القصائد وابتدائها لا في اثنائها وفي قوله في دار فلان
اشارة الى ان المراد بالسامع اعم من ان يكون هو المخاطب اولا **قوله** واما لان كونه اي المسند اليه

٥٩



متصفا بمضمون الخبر بمعنى كونه موصوفا به مستمرا عليه بحيث يعد من المتسمين به يكون هو المط
فيقال الزاهد يشرب بمعنى انه موسوم بالشرب مستمر عليه يحصل منه ذلك على استمرار لا نفس الحكم
بصدور الفعل عنه وحصوله له في الجملة كما اذا قيل يشرب الزاهد بمعنى حصوله منه في الحال
او الاستقبال فالخبر الاول بمعنى خبر المبتدا والثاني بمعنى الاخبار والحكم وبهذا يندفع اعتراض
صاحب الايضاح بان نفس الخبر تصور لا غرض ان يكون مطلوبا بالجملة الخبرية على ما يشعر به
قوله لا نفس الخبر واذا اريد التصديق بهلية البسيطة بمعنى حصل الشرب من غير قصد الى الحال
فالعبارة في مثله حصل الشرب او وجد ونحو ذلك لا يشرب الزاهد حذرا عن اللاغية وقيل
المراد ان موصوفية المسند اليه بالخبر يكون هو المط فيكون اهم فيقدم لا وصفية الخبر
للمسند اليه كما اذا كان الكلام في الشرب وفي انه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد
بتقديم الفعل فالاعتباران وان كانا متلازمين الا ان القصد قد يكون الى هذا وقد يكون الى
ذاك واعلم انه لا كلام في استعمال نحو الزاهد يشرب ونظائره في معنى استمراره على ذلك وحصوله
منه حالا فحالا وقد ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى الله يستهزئ بهم وغيره من المواضع الا
ان الكلام في ان ذلك مستفاد من التقديم او من صيغة المضارع على ما سيجيء واليه يذهب
صاحب الكشاف في مثل فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون ففريقا كذبتم وفريقا
تقتلون **قوله** واما التوهم ايهام المتكلم ان المسند اليه لا يزول عن خاطرك وانك تعده وتجده لذيذا
فتحمله اول مذكور بالنسبة لكونه اقرب حاضر في القلب او الذ مسؤول وصالك اطلبه
والحبيب انتظره **قوله** واما لان تقديمه ينبئ عن التعظيم بناء على ان التقديم في الذكر اللساني
يشعر بالتقديم في الشرف والرتبة العقلية لكون الدال على وفق المدلول وقوله والمقام
تقتضي ذلك ان كان اشارة الى جميع ما سبق فذاك وان خص بالتعظيم فلمزيد الشرف والاهتمام والا لما
خص بالذكر **قوله** واما لانه اي لتقديم المسند اليه يفيد زيادة تخصيص له اي زيادة
هي التخصيص على ان الاضافة بيانية او زيادة تعيين والمراد بالذكر فوق ما يحصل بمجرد ذكره
لا قصر الحكم كما هو السابق الى الفهم ليرد الاعتراض بانه لا يجري فيما اذا كان الخبر صفة مثل هم
حفوف جمع حاف بمعنى خفيف سريع وانت حلو وانت مر ونحو ذلك بل يختص بما اذا كان الخبر فعلا
على ما سيجيء ولو سلم فالاخفاء في انه غير مناسب في المثالين وهذا ظاهر وانما الخفاء في وجه
افادة التقديم زيادة التخصيص بهذا المعنى وكان المراد زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم وذلك

بتكرير الاسناد يقوي الكلام في انه كيف لم يذكر في مقتضيات التقديم التخصيص الحصري الذي هو
اشهرها مثل انا سعيت وان اراد التخصيص بهذا المعنى كيف لم يمثل لما يفيد بلا نزاع وهو
للخبر الفعلي مثل انا سعيت وانا عرفت قوله متى تهزز اي تحرك يعني تبعثهم على امر من
حرب او غيرها بني قطن فسله سيوفا في المضاء والنفاذ والجملة الظرفية او الاسمية
اعني في عواتقهم سيوف صفة سيوفا وفيه رمز الى ما هو المختار عندنا من ان نحو زيد اسد
استعارة لا تشبيه بحذف الاداة اذ لا وجه لقولك تجدهم كسيوف في عواتقهم وكذا في
عواتقها جلوس جمع جالس وزان جمع رزين وهما خبران للمبتداء المحذوف وصيف
فاعل فعل يفسره الم وقوله المراد هم خفوف بعينه لما هو محل الاستشهاد والتمثيل
من البيتين لا تفسير لقوله فهم خفوف على ما توهم صاحب الايضاح فاعترض بانه تفسير
للشئ باعادة لفظه وانما احتاج الى التفسير لان في تجدهم سيوفا تقديما للمسند اليه تحقيقا
وفي جلوس غير رزين وفي ضيف الم ظاهرا قوله بحسبك مبتدأ بزيادة الباء وفي القوم متعلق
به لما فيه من معنى الفعل اي كافيك وان تعلموا خبره والمصر الذي يروح عليه ضرة من المال
اي مال كثير كذا في الصحاح وغيره وقيل الذي له ازواج كثيرة يعني ذو ضرائر والمسيخ
بالخاء المعجمة من الرجال من لا ملاحة له ومن اللحم الذي لا طعم له والمليخ ايضا بالخاء المعجمة
من اتباع مسيخ والحوار ولد الناقة ما لم يفصل عن امه فاذا فصل ففصيل وقوله لا انت
حر ولا انت مر باعادة المسند اليه وتكريره وتقديمه للدلالة على زيادة تعيينه في هذا
الحكم وهو عدم النفع للاولياء والمضرة على الاعداء مبالغة في ذمه والحاقه بالعدم
ولا يخفى على من له ادنى معرفة باساليب الكلام ان ليس المعنى على الحصر يعني غيرك الحلو والمر
لا انت وان جوز المص مثله في الخبر غير الفعلي على ما ذكره في قوله تعالى حكاية وما انت علينا
بعزيز انه للحصر اي العزيز علينا يا شعيب رهطك لا انت لانهم من اهل ديننا قوله واشباه
ذلك في النسخة المقابلة بالنصب عطفا على زيادة التخصيص وذلك كالقصد من قوله
الام له يخفر مثل ولد الحجام حضر او تعميمه مثل كل احد يحتاج اليك او الترحم عليه
مثل عبدك المسكين جاء وبالجملة بتخييل المعنى الذي يصلح له الاسم وقد يتوهم مجرورا
معطوفا على ان اصله التقديم اي وامثال الاشباه ما ذكر واما جعله عطفا على قوله متى تهزز
يعني او كامثال ذلك من الامثلة والابيات فليس بشيء قوله واما الحالة التي تقتضي تاخيره

تاخيره كان المص اقتصر فيما تقتضي تاخير المسند اليه على وجوب تقديم المسند وفيما تقتضي
تاخير المسند على موجب تقديم المسند اليه لكن لا يخفى ان القصد الى استحقار الشيء واستبعاده
او كونه قليل الحضور في الذهن او عدم الالتفات اليه او كونه اسما مما يتطير به يصلح سببا
للتاخير من غير نظر الى جهات التقديم لما تقدم ولهذا نظائر الا انها خفية قليلة فلم يلتفت
اليها المص قوله من وجوه التقديم مثل تضمنه الاستفهام ومثل قصره على المسند اليه والتنبيه
على انه خبر لا نعت ونحو ذلك مما ذكر في الحالة المقتضية لتقديم المسند قوله واما الحالة التي
قد شاع في الاستعمال ذكر اللف على طريقة الجمع والنشر على طريقة التفصيل والتقسيم بمعنى
انه لا يتجاوز القسمين يقال زيد وعمرو يصاحبان عالما او عابدا اذا كان احدهما يصاحب
العالم والاخر يصاحب العابد ونحو يطلب كمالا او جمالا وفي التنزيل وقالوا لن يدخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى فلذا قال او تخصيصه باو دون الواو وقوله حال
التنكير ظرف متعلق من جهة المعنى بالتخصيص والاطلاق جميعا وقوله فيهما متعلق بالاستغناء
ووجه الاستغناء انك اذا علمت وجوه تقييد المعرف بالوصف والتاكيد او البدل
او العطف او الاضافة امكنك اعتبار امثالها في المنكر من غير احتياج الى البيان وامكنك
ان تتسلق بهذا الى انتفاء موجبات التخصيص موجب الاطلاق فلذا اشترط المهارة ولم يكتف
بمجرد المعرفة وكذا بعض موجبات تنكير المسند اليه مثل ان لا تعرف منه الا الاطلاق حقيقة
او تجاهلا او لا يكون لك طريق الى تعريفه للسامع او يكون ثمه مانع من التخصيص كل هذا
يوجب اطلاق المنكر وبالجملة فقد حصل بهذا وقوف على الحالة المقتضية لتخصيص
المسند اليه لا لكونه مجردا معرفا ومصحوبا بتابع او ضمير فصل وانما جمع بين الحالتين
بلفظ المثنى لاشتراكهما في الاستغناء عن التعريف بالمهارة فيما سبق كما جمع الحالات
المقتضية للتقييد بالشروط المختلفة بلفظ الجمع للاشتراك في الخبر عنها وكذا الحالة
المقتضية لطي الجمل عن الكلام ولاطيها قوله واما الحالة المقتضية لقصر المسند
اليه اي حبسه على المسند المذكور معه ومنعه ان يتجاوز الى مسند آخر وانما عدل في
هذه الحالة وما قبلها عن المضمر الى المظهر لزيادة الايضاح والتقرير لكونهما آخر احوال
المسند اليه ولما كان اعتقاد السامع ان زيدا متمول وجواد حكما واحدا من جهة كونه
حكما بانه جامع بين الوصفين وان كان ترجمة عند التفصيل الى حكمين وكان مرجع القصر الى

ردّه عن الخطاء في حكمه الى الصواب فالحكم مشوب اى مخلوط بصواب وخطاء ولم يقل حكمان
صواب وخطاء وضمير صوابه وخطائه يجوز ان يكون للحكم وان يكون للسامع وقوله مثلا
ان يكون نصبا في موقع الحال فقوله مرفوع على ان الفاء جواب شرط محذوف اى فانا نقول
ولو نصب عطفا على يكون لكان حسنا وانما اقتصر في التمثيل على قصر الافراد دون القلب
لان تباين الصواب والخطاء والتقرير والنفي فيه ظاهر مكشوف بخلاف قصر القلب فانه اذا قلت
ما زيد الا قائم لمن اعتقد انه قاعد لا قائم فالظاهر ان حكم السامع خطاء محض نفيا واثباتا
وانما يتكلف له جهة صواب وهو اعتقاده كونه على احد الوصفين فيقرر ذلك ويسمى عنفا
ثبوت القعود ونفي القيام وانما اقتصر من طرق القصر على الثلثة دون التقديم مع ان
تقديم المسند يفيد قصر المسند اليه على المسند مثل متمول زيد اى لا جواد وتميمي انا لا قيسي
لانه ذكر في تقديم المسند بخلاف العطف على المسند مثل زيد متمول لا جواد فانه لا ذكر له في
كتابه **قوله** وعليه اى على قصر المسند اليه ورد ما يحكيه الله عز وجل عن النسوة وغيرهن
في الآيتين لكن لا خفاء في ان الاول ليست من قصر الافراد في شيء وما يكون معتقد السامع
ان المسند اليه جامع بين الوصفين البشرية والملكية بل من قصر القلب حيث اعتقد
السامعون انه بشر لا ملك فقرر ما هو صواب عندك وهو كونه على احد الوصفين في الجملة
ونفي الخطاء وهو تعيين البشرية واما الثانية فالاظهر انها من قصر الافراد لانهم
عن الافساد لا يدل على انهم ليسوا من الاصلاح في شيء فيكون قصرهم انفسهم على الاصلاح
قصر قلب بل الظاهر من حال الانسان الصلاح والفساد جميعا فقرر واما اعتقدوه صوابا
وهو الاصلاح ونفوا ما اعتقدوه خطاء وهو الافساد فقوله مقصور ونحن على الصلاح
مبني على ان الاصلاح صلاح وقوله لا يتأتى منا امر سواه اى امر آخر سوى هذا الامر الذي
اتيته على ما اعتقده السامعون فهذا الى قصر الافراد اميل كما ان قوله لا يتخطاها الى البشرية
الى قصر القلب اميل اى ليس يترك الملكية ويتنزل عن مكانها مقام البشرية وقوله اى نعو
اشعارا بان اذا قد تقلب الماضي الى المضارع **قوله** ثم ليس اى بعد ان القصر يكون للمسند
على المسند اليه كما يكون للمسند اليه على المسند ليس هو مختصا بما بين المسند اليه
والمسند ومقصورا على ذلك بل له شيوع فيما بين الفاعل والمفعول وما بين ذي الحال
والحال وغير ذلك وله تفريعات من انقسامه الى الافراد والقلب وتأتيه بطريق الادعاء

واشتراط كل ذلك مشروط واختصاصه باحكام الى غير ذلك من التفاصيل التي اوردها في
فصل اورده للكلام في القصر خاصة واخره الى تمام التعرض لما سواه من مباحث فانون الخبر
ليكون ذلك الفصل بصفة الافراد والتأخير الى الوقوف على القصر او الكلام فيه اقرب
من ان يذكر في اثناء احوال المسند اليه متخللا بين مباحث المسند اليه والمسند وباقي المتعلقات
وهو ظ **قوله** واعلم ان جميع ذلك هو مقتضى الظ عقب فن المسند اليه بفصل من صور
اخراجه لا على مقتضى ظاهر الحال اشارة الى كيفية سلوك طريقه ولم يبسط الكلام بعض
البسط الا في الالتفات مع انه لا اختصاص له بالمسند اليه **قوله** املا لانه تفصيل لا سيما كمال
العناية بتمييز المسند اليه منها اختصاصه بحكم بديع بان يثبت له حكم غريب عجيب
فيناسب ذكره بلفظ اسم الاشارة دلالة على ان هذا المتميز المعين هو الذي له ذلك الحكم
الغريب وهو في البيت جعل اوهام العقلاء متحيرا والعالم المتقن زنديقا مبطنا
للكفر نافيا لصانع قادر حكيم او قائلا بالهين احدهما خالق الخيرات والحسنات والثاني
خالق الشرور والقبائح ومقتضى الظ هو الذي لانه قد سبق ذكر ما اشير اليه بهذا
وهو كون العاقل ردي الحال والجاهل رخي البال وعاقل الثاني وصف للاول بمعنى كامل
العقل مساوفيه وكذا جاهل واعيت مذاهبه اى صعبت طرق معاشه فلم يتمكن من
سلوكها ولم يهتد الى ما يوصل الى مطالبه وقوله كما اذا كان ما كافة او موصولة
صلتها الظرف او لم يكن عطفا على كان واو النداء عطف على التهكم واو قصد ادعاء عطف
على قصد التهكم واعاد الفعل لطول الفصل وقوله وما شاكل مجرور معطوف على انه
اختص او مرفوع معطوف على ادعاء وكان الانسب وما شاكل ذلك اشارة الى جميع ما سبق
وذلك مثل بيان الحال في القرب والبعد والتوسط والتعظيم بالبعد والتحقير بالقرب
ونحو ذلك مما يقصد باسم الاشارة **قوله** تعاللت اى تكلفت اظهار العلة والمرض و
الحال انه ليس لك علة تريدين قتلي في موقع الحال والاستثنا او البدل وقد ظفرت في
استثنا حوادث هل ظفرت بهذا المراد وذلك اشارة الى قتلي واقع موقع الضمير قصدا
الى ادعاء ظهوره وصيرورته بمنزلة المحسوس ويشجى يحزن من باب علم معناه حزن اى
صار حزينا واما شجاه بمعنى احزنه فمن باب نصر ينصر واما شجى باللقمة بالكسر اى غص بها ففي
اخرتم لا يخفى ان ضميرانه ظ للمسند اليه واسم الاشارة في البيت ليس بمسند اليه فلو قال

وعلمه من غير هذا الباب لكان احسن قوله ويوضع المضمر موقع المظهر كقولهم اى قول العرب
هذا ايضا من وضع المضمر موضع المظهر لشرف امره وكونه فى حكم المذكور وهو فى موقع
المصدر اى وضعا مثله فى قولهم وابتداء مصدر لفعل فى موقع الحال اى يبتدئ ابتداء
وهو حال من الضمير على انه بمعنى اسم الفاعل اى مبتدئين او من المقول على انه بمعنى اسم
المفعول اى مبتدأ وكذا من غير جرى اى مبتدأ وكائنا من غير جرى بمعنى غير كائن من جرى
ذكره وهو فى موقع البيان لقوله ابتداء وقوله لفظا تمييز او قرينة عطف على جرى
وقد يروى منصوبا معطوفا على لفظا وربه رجلا مقول لقول ومكانه ظرف له وعلى
قول من لا يرى حالا من نعم رجلا وبئس رجلا وانما قيد بذلك مع ان على هذا القول ايضا
ليس الضمير عائدا الى زيد بدليل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون بافراد الضمير
بل الى متعقل معهود كما فى قول من يجعله خبر مبتدأ محذوف لانه لا قطع على هذا القول
بكون الضمير موقع المظهر لجواز ان يعود الى المخصوص ويكون التزام افراد الضمير من خواص
هذا الباب لجوده وقوله ليتمكن متعلق بقوله يوضع الضمير موضع المظهر والمرفوع
فى بعضه اى يجئ على عقبه لما والمنصوب للمضمر وذلك اى يتمكن ما يعقبه فى ذهن السامع
لاجل انه لما وجد الضمير مبهما غير عائد الى مذكور او فى حكم المذكور ثم يفهم منه معنى بقى
ينتظر عقبى الكلام اى اخره وعاقبته ماذا يكون وعلى اى حال يكون فيتمكن فى ذهنه
ما يسمعه بعد الضمير غاية التمكن لحصوله بعد سبق شوق وتعب طلب وهذا فى مثل
نعم رجلا ليس بمستقيم لانه ما لم يسمع المفسر لم يفهم ان هناك ضميرا فاين الانتظار وعدم
الفهم من الضمير معنى لكن فى قوله وهو اى قصدا للتمكن فى ذهن السامع فضل تمكن هو السر
السبب الخفى الموعود فى التزام تقديمه اى تقديم ضمير الشان بالاضمار دون ان يقول
تقديم ضمير الشان بالاظهار دلالة خفية على ان البيان مخصوص بضمير الشان وان قوله ليتمكن
متعلق بقولهم لا بكقولهم وقد يؤيد هذا بان التمكن فى الذهن انما يناسب الاحكام دون
المفردات لكن قوله كما يوضع المظهر موضع المضمر اذا اريد تمكين نفسه اى نفس ذلك المظهر
يابى هذا التاييد مع ان هذا البيان جار فى كل مضمر فسر بمظهر من غير اختصاص بضمير الشان
فان قيل كيف صح الشان زيد عالم دون عابد فى الخبر الجملة قلنا من جهة انه فى حكم المفرد اى
الشان هذا الحكم والقصة هذه القضية فان قيل فى اى معنى استشهد بقوله تعالى قل هو الله

احد فانها لا تعمى الابصار وان اراد التمثيل بما فى التنزيل والتنبيه على انه يؤنث اذا كان
فى الكلام مؤنث فلم اخره عن بيان الفائدة قلنا يحتمل التمثيل والتنبيه على ما ذكر وانما
اخر ليعلم معنى الاية بنكته وفوائده ويحتمل الاستشهاد على كون الفائدة هى التمكن وعلى
كون ما يعقب الضمير مما يعتنى به ويقصد تمكنه على ما قالوا ان مضمون الجملة الواقعة خبر
ضمير الشان يجب ان يكون مما له شان حتى لا يصح هو الذباب يطير وهى النملة تسير قوله ان
نسالوا الحق تمامه والدرع محقبة والسيف مقروب محقبة موضوعة فى الحقيبة وعاء
يوضع فيه الشئ ومقروب موضوع فى القراب غلاف السيف قوله ونظيره اى نظير قوله
الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين حال كون ذلك المظهر خارج باب المسند
اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه اى ما انزلناه الا ملتبسا بالحق والحكمة وما نزل الا ملتبسا
به واما اذا فسر الحق الثانى بالاوامر والنواهى فلا يكون مما نحن فيه فقوله خارج حال
من مقدر بتاويل المذكور او الظرف ولا يجوز ان يكون حالا من نظيره الا عند من يجوز
الحال من المبتدأ وكذا قوله تعالى فانزلنا على الذين ظلموا ابدلا عليهم رجزا اى طاعونا
بسبب خروجهم عن الطاعة ومعنى تبديلهم القول انهم امروا بان يقولوا عند دخول
الباب حطة اى امرنا ومطلوبنا ان تحط عنا الذنوب ويدخلوا منحنين متواضعين
مستغفرين فدخلوا زحفوا على استاههم قائلين حطا سمقاثا اى حنطة حمراء
استهزاء وانما قيد ما فى الايتين بكونه خارج باب المسند اليه مع ان البيت اعنى ان نسالوا الحق
ايضا خارج من باب المسند اليه وكذا قد ظفرت بذلك فيما سبق لانه مثل هنا التاهو لقصد التنبيه
والتذكير فيكفى فى بعض المواضع وزعم بعضهم انه يريد بالمسند اليه المسند اليه تحقيقا كالفاعل
والمبتدأ قبل دخول العوامل او بعده او تقديرا كالمفعول به فى لفظ الحق والمضاف اليه فى تبت
يدا ابى لهب وكل ما يصح ان يجعل مبتدأ من غير تغيير بحذف حرف جر اذ يصح ان يقال الحق نعطله
وابو لهب يداه تبتا بخلاف بالحق نزل وعلى الذين ظلموا اذ لا يصير مسندا اليه الا بان يقال
الحق به نزل والذين ظلموا انزلنا عليهم وهذا مع كونه ادعا اصطلاح بلا نقل وشبهة نقل منقوض
بمثل قد ظفرت بذلك قوله وبترك الحكاية اى ضمير المتكلم الى المظهر وفيه اشعار بانه ما سبق
من وضع المضمر موضع المظهر او بالعكس المراد به الضمير الغائب والمخاطب وقوله اذا تعلق به
اى بذلك الترك غرض وفعل الخلفاء نصب على المصدر كانه قال ترك الخلفاء لان الترك فعل خاص

والروعة الخوف وكذا المهابة والمفهوم منها عرفا هو الحالة التي تكون في قلوب الناظرين من الملوك
والسلاطين ولذا قال تربية اى تقوية وازديادخوف بخلاف الروع فانه امر يحصل ويحدث
من مخاطبتهم وعليه اى على ترك الحكاية الى المظهر لتقوية داعي المامور وان كان خارج المسند اليه
ورد قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله فان من امر بشيء وحاول الامتثال يكون له لامحالة داعية
الى ذلك الفعل وانما يتقوى في مطلق الامر اذا عبر عن الامر بلفظ ينبئ عن وجوب الاطاعة وكمال
القدرة وفي الاوامر الخاصة باعتبار بعض المعاني في بعض المتعلقات كلفظ الله المنبئ عن كل كمال
وخير وغاية قدرة على المحافظة ورحمة عامة واستحقاق لتفويض الامر اليه وقوله يقولون
على ما في نسخة المصنف بدون كلمة حيث في موضع الحال او البيان لفعل الخلفاء لان ذلك دابهم و
عادتهم بخلاف المستعطف فلذا قال حيث يقول بمعنى حين يقول على استعارة حيث من المكان
للزمان قوله وعليه اى على ترك الحكاية الى المظهر ليكون ادخل في الاستعطاف او وعلى اسكون
اسيرك متضرع قول الشاعر. الهي عبدك العاصي اتاكا. مقرا بالذنوب وقد عصاكا. فان تغفر فانت
لذاك اهل. وان تطرد فمن يرحم سواكا. وروى فمن يرحم بسكون الميم على اجراء الوصل مجرى
الوقف ومقتضى الظ انا ابتك لان المقام للحكاية وقيل انا العاصي ابتك على ان العاصي بدل من
انا على مذهب من يجوز ابدال المظهر من المضمر الغير الغائب بدل الكل وكان مقتضى اسلوب كلامه ان
يقول مكان ليكون ادخل وهو كونه ادخل قوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار اشارة الى ما سبق من
التربية والتقوية والاستعطاف وذلك مثل التمكن من الوصف كقوله تعالى فامنوا بالله ورسوله
النبي الامي اذ لو قال وبي لم يتمكن من وصفه بما وصف لان الضمير لا يوصف ولان المقصود الامر
بالايمان لمن كان رسولا من الله كائنا من كان ومثل تعظيم نفسه مثل افضل العالم يجاورك
او بتحصيل المسرة والمساءة وبالجملة كل ما يصلح الاسم الظاهر له هذا ولكن لا يظهر لقوله وما
جرى مجرى هذا الاعتبار ما يصح عطفه عليه اذ لا معنى لعطفه على غرض ولا على قوله ادخال
الروعة وهو ظ وانما المراد ان يقول فعل الخلفاء او فعل المستعطف او فعل غيرهما لغرض
يناسب ذلك الاسم الظاهر ويجري مجرى ما ذكر من الاغراض وهو عطف على مقدر كانه قيل غرض
مثل ما ذكر وما جرى مجراه فيكون مرفوعا معطوفا على مثل او مجرورا معطوفا على ما اضيف
اليه مثل قوله واعلم ان هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى الظاهر اعني نقل الكلام عن
التكلم الى الغيبة لا يختص المسند اليه بل يجري في غيره والنقل عن اسلوب الى اسلوب لا يختص

لا يختص هذا القدر اى كونه من الحكاية الى الغيبة بل كل من الثلاثة اعني التكلم والخطاب والغيبة
ينقل الى الاخر فيصير ستة اقسام نقل الحكاية الى الخطاب والغيبة نقل الخطاب الى الحكاية و
الغيبة نقل الغيبة الى الحكاية والخطاب. ففي قوله ولا هذا القدر اد في تسامح لان الظاهر ان
النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص هذا القدر وفساده بين الا اذا فسر هذا القدر
بالنقل عن الحكاية الى الغائب المظهر على ما هو مدلول قوله ويترك الحكاية الى المظهر ومعنى الا
ان الحكاية والخطاب والغيبة مطلقا مظهرا كان او مضمرا ينقل كل الى الاخر وقيل انه على
حذف المضاف اى اعني نوع نقل الكلام يعني النوع الذي احد اقسامه النقل عن الحكاية الى
عن الحكاية الى الغيبة وهذا النوع هو نقل الكلام من المضمر الى غيره ولا يخفى انه ابعد وقوله
لا يختص المسند اليه ليس من استعمال العرب يختص برحمته من يشاء اى يجعله منفردا بها لكن لا يكون
الرحمة الا له واما يخص الرحمة من يشاء بمعنى انها لا يشمل غير من يشاء فليس من اللغة قوله ويسمى
هذا النقل اى نقل كل واحد من الحكاية والخطاب والغيبة الى آخر على خلاف مقتضى الظاهر التفاتا
لكونه ميلا من جانب من الكلام الى جانب كالتفات الانسان يمنة ويسرة وهو من مباحث علم المعاني
من جهة تعلقه بمعرفة خواص التراكيب في الافادة وكونه بحثا عن احوال اللفظ من حيث
المطابقة لمقتضى الحال وما ذكر صاحب الكشاف من انه يسمى في علم البيان بالالتفات مبني على انه
كثيرا ما يطلق علم البيان على ما يعم المعاني والبيان وكونه من افراد خلاف مقتضى الظاهر الذي هو
من افراد الكناية المبحوث عنها في علم البيان لا يقتضي ان يكون لصاحب البيان نظر فيه وبحث عنه
وتعلق بتسميته كسائر مخالفات مقتضى الظاهر ثم لا يخفى ان مثل انا زيد وانت عمرو ونحن رجال
وانتم رجال والفاضل الكامل انت ليس من الالتفات والالتفات في شيء وكذا الاستمداد
على الطريقة الملتفت اليها مثل اياك نستعين بعد اياك نعبد لكونه على وفق مقتضى الظاهر
وكذا يا ايها الذين امنوا وانا الذي فعل وانت الذي فعل كذا وقوله يا من نعم علينا ان نعبده فهم
وحدانا كل شيء نعم كم عدم لعدم خلاف مقتضى الظاهر في شيء من ذلك فان مقتضى الظاهر في
الضمير العائد الى الموصول هو الغيبة لان الاسماء الظاهرة غيب وكذا العائد الى موصوف
محمول على المتكلم والمخاطب مثل نحن قوم فعلوا وانتم قوم فعلوا وانما المخالف للظاهر هو ترك
الغيبة الى التكلم والخطاب مثل نحن الذين فعلنا وانتم الذين فعلتم وانا الذي سمتني امي حيدره
وانت الذي اخلفتني ما وعدتني ونحن قوم علمنا وانتم قوم تجهلون حتى قال المازني لولا انه

وكثرة مورده لردته بل الظا انه شل بابايها الذين امنتم وانا الذي سمتني امي ونحن قوم علمنا
وانتم قوم تجهلون فيما حوله فيه طريق الغيبة الى التكلم او الخطاب ينبغي ان تكون من باب الالتفات
من الغيبة الى التكلم والخطاب قوله ادخل في القبول اي اكثر قبولا واشد وصولا اليه من
الكلام اذا لم ينقل والتطرئة بالهمزة رواية الكتاب من طراء اذا ورد يعني احسن ايرادا واحدثا
لنشاطه او يروى بالياء من طربت الثوب اذا عملت به ما صار كانه جديد واملاء افعل من
الملء الاناء بالكسر لا دونا اذا امتلاء فهو ملآن والاستدرار استخراج الدر وهو اللبن و
الخفاء لغة ملئ بالكسر لا دونا على البعض فهو الى انه اسم تفضيل بمعنى المفعول من ملأت
الاناء او من ملؤ بالضم غني واقتدر او من الملائة وهي المعاونة والاحرياء جمع حري على
فعيل بمعنى جدير بذلك اي بالاستكثار من الالتفات السجية الطبيعة والخلق والعشار
جمع العشراء وهي الناقة التي اتى عليها عشرة اشهر من وقت حملها الذاب الشان التهجير
العادة تمزيق الاديم اي الجلد عبارة عن الاخلال بالعرض والحال واباحة الحريم عن تسلط العدو
واسر الحرم واذهاب المال الاشباح الاجساد جمع شبح والارواح النفوس الناطقة
ذوات القوى المدركة وقوله فان الكلام المفيد بيان كون ايراد الكلام على الالتفات
الاسمعه توى لو وحد والانسان بالمعنى هو الكامل في الخواص الانسانية من الفهم والذكاء
والتنبيه للدقائق والكباء في بالمعنى وبالصورة متعلقتان بالانسان من معنى الفعل كانه قال
المتصف بالانسانية والمتسم بها بالمعنى والصفة لا لمجرد الصورة والشكل قوله
قال ربيعة بن مقروم اورد عدة امثلة من الالتفات وصرح باسماء الشعراء دلالة على انها من
كلام العرب العرباء اقامة للشهادة على ما ادعاه من استكثار العرب واستحسانهم اياه بانت
سعاد فارقت وبعدت فصار القلب موجعا ضعيفا لا تستطيع الحراك والمواعيد جمع
الموعود والميعاد بمعنى الوعد لا الموعد لانه لا يجمع على مفاعيل واخلفني الوعد معدى
الى مفعولين معناه لم ينجزه ففي قوله اخلفتك مكان اخلفتني التفات من المتكلم الى الخطاب
على راي المصنف حيث لا تشترط التعبير بالطريق الملتفت منه بالفعل بل يكتفي بمجرد ان يكون
مقتضى الظاهر هو التعبير بذلك الطريق ثم قال ربيعة في هذه القصيدة بعد عدة ابيات
بالم الا تك للامال الفي البيت الذي نعدله • لما تشكت الى الاين قلت لها • لا تستريحي
بالم الوسعود ا • يعني مسعود بن زهير الضبي احد الاجواد وما مصدرية على حذف

على حذف المضاف اي بمرة عدم ملاقاة امراء عظيما عطاياه سهل الورود فناؤه لا حاجب ولا
مانع للوارد والطالب وارباب الحاجات واسع الباع بالبذل والعطاء او واسع الشرف
والمجد كثير محمود السيرة مرضي الخصال في الاساس سمعه وسمع به بمعنى ومحمود على لفظ
المبني للمفعول في موقع البدل كما في قولهم سمعته يقول وان كان الظاهر انه صفة قوم وقوله
حلما غيره ولا مرية مفيدة لتذكير النفي وتاكيده ويعده ولا اعفاقا ولا صبر النائبة ولا ابتغي
عنك الباطل السيد السيد مالك بن بكر بن سعد بن ضبة رئيس قوم ربيعة بن مقروم
والمراد هنا القبيلة اي لا اخبرهم بالباطل ففي قوله نبيك التفات من الغيبة الى الخطاب
قوله وقال اي ربيعة بن مقروم تذكرت يخاطب نفسه لانه استمر على قاعدة الخطاب لان
فيه التفات من الحكاية الى الخطاب وزينبا مفعول تذكرت تهيجك تبعثك وتحركك ولا التفات
فيه لانه استمر على قاعدة الخطاب تقضب يقطع فلج والاباتر موضعان والفاء اشعار بانه
حل الاباتر بعدما حل فلجا شطت بعدت زينب غربة ومنقب موضعان ففي قوله اهلنا
التفات من الخطاب الى الحكاية وان كانت بلفظ الجمع بعد الافراد كقوله فوقعت اسالها
وكيف سؤالنا قوله لهدمت الحياض اللام جواب قسم ومن الخطاء جعله لام توطئة القسم
فلم يغادر لم يترك ومنه الغدير للقطعة من الماء يغادرها السيل النصائب جمع نصيبة
حجارة تنصب حول الارض وبسد ما بينها من الخصاص بالمدرة ونحوها الازاء مصب الماء
الى الحوض لخولة حال من الحياض وهو اسم امرأة من كلب شبت بها طرفة اذهم اي اصحاب خولة
واهلوها مغنى اي مقيمون اصحاب مغنى من غني بالمكان اقام به وهم رباء اي متقابلون
يرى بعضهم بعضا يقال ودهم رباء اي متقابله ففي قوله واهلك التفات من الغيبة
الى الخطاب قوله عبد الله بن عنمة بفتح العين والنون وضمير نفوسهم للسيد لانه اسم جمع
والظرف ثاني مفعولي ترى وكما تراه في موضع المصدر وضمير تراه لزيد ويجوز ان يكون
الظرف لغوا وكما تراه المفعول الثاني والدرع محقبة اي الدرع مشدودة في حقائبها
والسيوف متروكة في قرابها ففي قوله ان تسألوا بلفظ الخطاب التفات من الغيبة الى الخطاب
قوله الحارث بن حلزة بكسر الحاء واللام المشددة وفتح الزاء المعجمة وهي في الاصل
القصيرة وقيل النخلة طرق الخيال اي جاء بالليل خيال الحبيبة ولا كليلة مدلج الواو للحال
ولا لنفي الجنس والكاف بمعنى المثل في الظاهر اسم لها وفي الحقيقة صفة لاسم لا اي ولا حاد

انه لاطرق فمثل طروق ليلة السار يا بالليل كله ومدلج ايضا اسم قبيلة من كنانة ومن جعل
الواو للعطف على طرق وكلمة في موقع المصدر لفعل محذوف اي ولا طرق مثل طروق ليلة
مدلج فقد ادخل لا في الماضي بدون الدعاء والتكرار تعسف كما حال من الخيال اي لازما من سد به لزمه
بارحلنا بمنازلنا ومواضع اقامتنا الماء في رحلة في ماواه ومنزله ولم يتعرج عطف
على سلكا اي لم ينعطف ولم يمل الى غيرها اني اهتديت التفات من الغيبة الى الخطاب على جعل
خيال الحبيبة نفسها وكنت رجيلة اي قوية على المشي عطف على اهتديت اي اني وكيف صرت
بهذه الحالة حتى اهتديت لنا ووصلت الينا ويحتمل الاستفهام على معنى كنت قوية على المشي حتى
اهتديت فلا تعجب والحال على ان يكون الحال هو مجموع كنت رجيلة والقوم قد قطعوا الاكام
فيكون معطوفا عليه والمعطوف يعني قد كنت قوية على المشي والقوم قد بعدوا في السير فكيف
بقيت عنهم وتخلفت واهتديت الينا ونزلت بنا والمتان جمع متن وهو ما صلب من الارض وارتفع
والسبحج الارض الممتدة وقيل التي ليست بصلبة ولا سهلة وقيل موضع ورواية المفضليات
اني اهتديت وكنت غير رجيلة فالواو للحال **قوله** تطاول يخاطب نفسه فهو التفات من الحكاية
الى الخطاب يقال تطاول قلبه اذا ذهب به في كل شيء وفي الحسان متعلق بطروب على معنى له طرب
في طلب الحسان ونشاط لمراودتهم والطرب خفة تصيب الانسان لشدة سرورا وحزن بعيد
الشباب اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم واقبل المشيب تكلفني التفات من الخطاب
الى التكلم والمعنى تكلفني ليلى شدائد فراقها ومقاساة اشواقها او تكلفني ايها القلب
وصال ليلى ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وروي يكلفني بياء الغيبة على ان الضمير
للقلب وعلى كل تقدير يتحقق في البيتين التفاتان وقد شط وليها اي بعد قربها وعهدها
وعادت فاعل من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديها او فعلت من العود
اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا على ما كانت عليه قبل **قوله** تطاول ليلك يخاطب
نفسه التفاتا من التكلم الى الخطاب والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم موضع وقد يروى بكسرهما
والخلي الخالي من الهم والحزن وبات بمعنى نفسه فهو التفات من الخطاب الى الغيبة واسناد
بات الى ليلة مجازي وهو في الظاهر من عطف المباين على المباين وفي الحقيقة من عطف
المقيد على المطلق والعائر القذى في العين يقال في عينه عوار وعائر اي غمصة
تمض منها والغمص وسخ يجتمع في الموق اذا سال فان جمد فهو رمص ومعنى مضت الكحلة

الكحلة العين اي احرقتها والارمد والرمد من رمد بالكسر اذا هاج عينه وذلك اي الحال
المذكور في البيتين مسبب من خبر جاءني وفيه التفات من الغيبة الى التكلم ففي كل من الابيات
التفات وقد يتوهم ان في ذلك التفاتا من الغيبة الى الخطاب وليس كذلك لان الكاف ليست عبارة عمن عبر
عنه بضمير الغائب وليس خطابا معه بل مع من يتلقى الكلام ولذا يختلفان افرادا وتثنية
وجمعا مثل ثم عفونا عنكم من بعد ذلك وكقول الشاعر هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس
ينفع في اولاك الوك وكانه لم يجد في اشعار العرب الجاهليين الالتفات من التكلم الى الغيبة
كما في قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ليستوفي امثلة الاقسام الستة
فيما اورد من الابيات الخمسة **قوله** اكثر من ان تضبطها القلم لا خفاء في ان المفضل عليه
ههنا ليس مشاركا في اصل الفعل ومثله كثير في كلام المولدين قال الشاعر الناس
اكيس من ان يمدحوا رجلا حتى يروا عنده آثار احسان فالوجه ان من متعلق بمعنى فعل
يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من الضبط متعالية منه والناس متفرقون
متباعدون في الكياسة من مدح الرجل الخالي عن الاحسان **قوله** وقد يختص على لفظ المبني
للمفعول وقد للتحقيق وما في قلما كافة للفعل عن طلب الفاعل وانكان يحتمل ان يكون مصدرية
وهي مع الفعل فاعل قل الا انك تكتبها متصلة وجواز الفصل بينها وبين الفعل يرجح جانب
الكافة قال فقد طالما يا آل مروان الثم ولكون قلما تتضح في معنى لا تتضح صح الاستثناء
المفرغ بعده يعني انها لا تتضح الا للكاملين في البلاغة بحسب السليقة او في علم البلاغة
بالاكتساب بكمال الحذاقة والكياسة او بطول الممارسة والاتقان **قوله** ومنها اختص
موقعه اي موقع الالتفات بشيء من ذلك المذكور من لطائف المعاني اكسب الشيء ذلك الموقع زيادة
حسن وطراوة ووجد ذلك الموقع عند السامع اعلى مرتبة من القبول **قوله** وقليل
ما هم اقتباس والمعنى ان من يسمع ويعقل قليل جدا فهم مبتداء خبره قليل افرده تشبيها بفعيل
بمعنى مفعول وكذا ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون وام منقطعة بمعنى بل
والهمزة والاستفهام للتقرير وانكار الحسبان بمعنى انه لا ينبغي ان يكون والمراد سماع المقبول
وفهم الحق على وجهه وما موقعه مبتدأ وخبره في موقع المفعول الثاني لعرفك اي عرفك
ذلك الالتفات جواب هذا السؤال بمعنى لا يلتبس عليك وجه حسنه وبهائه والاصاخة
الاستماع وليشل امر باللام عطف على اصخ بتنبيه دلالة على لزوم امتداد الاصاخة وسماع ما اورد

من القصد والتمثيل وخبر لعلك محذوف اى لعلك تصير من السامعين الذين يعقلون
قوله اليس مما يشهد خبر ليس واسمه ان المراء والشرطية اعني اذا اخذ وجد خبر ان و
فاعل يغنيه ضمير الوجدان وكذا ضمير ما سواه وضمير مفعوله لما يشهد وكذا ضمير له
وضمير حاله للمراء وضمير اولها الحاله وهنا كذا اشارة الى اخذ في استحضار الجنايا والاستفهام
في اليس لانكار النفي وتقدير المنفي وما ترى عطف عليه والهمزة متخللة للانكار والتقرير ويجوز
ان يكون عطفا على محذوف بعد الهمزة وقوله تحول على الجاني يدل اوبيان لكيف تصنع وهو ثاني
مفعولي تراك واذا كنت متعلق به وقوله تبثه الشكوى من ابثثت زيد الخبر اظهرته له و
نشرته واحدة فواحدة حال من جنايا به اى مفصلة مترتبة وعلى زايد متعلق بتحمي اى مع
زائدا وحميا كائنا على زائد الى ان تغلب اى تصير مغلوبا غاية لعدم اجابتك للحالة الغضبية
فيما تدعو الى المواثبة والمساورة تنقطع بالرفع استيناف وقوله بالله قل لي في موقع المفعول
لقوله مشافهة لتضمنه معنى القول كانه قيل قائلا ذلك وقوله على هذا في موقع المصدر
لمشافهة اياه مشافهة على هذا الطريق من التوبيخ والتقريع وقوله واذا كان الحاضر عطف
على اذا كنت ولا تزال اى تلك الحالة المرتبة للاقبال تشتد عليه اى على متمماتها في مفعولي تجدك
الضيعة المعروف والرابح المجب للحسن والعارفة الاحسان والذارفة السائلة الكثيرة
من ذرف الدمع سال **قوله** واذا وعيت اى حفظت وتأملت لا لتفات اى نظرت وفكرت
فيه طلبا المعرفة حالة على جواب اذا وعيت وكيف اصاب عطف على ما موقعه في المقطع وطبق
السيف اصاب المفصل وابان العضو لكونه علة لذلك والضمير للالتفات الغاية للحصر
اى السابقة اياه بمعنى ان الحصر لا يدركه ولا يصل اليه يقال فانه اذا سبقه ان يكون قراءته
مبتدا خبره من حقه والجملة جواب اذا قدر والشرطية خبر ان العبد واذا اخذ متعلق
لمن حقه وصار صفة محرك وذلك اشارة الى الاقبال المستدعية صفة حاله انطباقها
اى انطباق القراءة على المنزل كائنا على الوجه الذي المنزل كائن عليه والا اى وان لم يكن
قراءته كذلك لم يكن هو قارئا على الحقيقة لسوء غفلته وذلك الوجه الذي ينبغي ان يكون
القراءة عليه مبتدا خبره هو ان يكون واذا افتتح متعلق به توسعا في الظروف وان
ابيت فمحذوف يفسره ان يكون وكذا الكلام في فاذا انتقل ان يكون عطفا على اذا افتتح ان
يكون **قوله** يحذو به الضمير للانتقال وحذو الافتتاح في موقع المصدر والمحفو
ظ وهو ان يكون الانتقال على طريقة الافتتاح مساويا له حذو النعل بالنعل والقذة
بالقذة وفي المفصل انه لا يحذو بها حذوان ويقال حذا فلان حذو آلدم اذا جرى
على طريقته لكن لا يوجد في اللغة استعماله غير متعد يقال حذوت النعل بالنعل اى قسنتها
بها وسويتها وحذوته قعدت بحذائه وقد كثر غلط الواقفين على الاشكال حتى زعم بعضهم
ههنا ان ضمير به للافتتاح اى يكون الانتقال مشبها بالافتتاح مساويا له من حذوت
النعل بالنعل وفي المفصل ان ضميرها لاء ضمير محذو للابتاويل اللفظ اى لا يحذو
بان حذوان ويحذو ان في مثل قول صاحب الكشاف لو يبيت هذه الاسماء لجرى بها حذو كيف
وان وهولاء واني وانا لا ادرى سوى الحمل على التنزيل منزلة اللازم ثم التعدية بالباء
على طريقة يجرح في عراقيبها نصلي **قوله** انفلا يجد في موقع جواب يعني يجد محركا لبنة
قوله من معبود عظيم الشان هنا من جهة ان الله اسم للمعبود بالحق المستجمع بجميع صفات الكمال و
محاسن الافعال فيكون مستحقا للثناء عليه بما له من الكمالات وللشكر على ما هو به من افاضة
العطيات ومستحقا للعبادة لكونه منه المبدا واليه المنتهى **قوله** جلائلها ودقائقها
اشارة الى ما قيل انه لما قيل الرحمن فتنا ولجلائل النعم على ما ينبئ عنه صيغة فعلان ذكر
بعده الرحيم كالتتمة والرديف ليتناول لما دقها ولطف **قوله** المبادية يروى بالجر
صفة خاتمة وبالرفع صفة مالك يوم الدين بتأويل الصفة ووحد البناء على كونه
مالك الامر كله ترك ذكر مفعول مالك لئلا يختص بشيء دون شيء بل يفيد العموم من جهة امتناع
ترجيح البعض وقيد بالعاقبة لظاهر الاضافة الى يوم الدين وفسر بيوم الحشر للثواب
والعقاب لان الدين هو الجزاء ومن الغلط ان يجعل للثواب والعقاب بدلا من الامر كله
فينتقض عمومه ويقع للحشر تفسير الجزاء **قوله** يوجب عليك الاقبال نظرا الى
حسن التدرج من ابتداء وجدان المحرك ثم تقويه ثم تضاعف قوته ثم بلوغه الكمال
بحيث اوجب الاقبال على مولى موصوف بان شأن نفسك معه من حين افتتاح التحميد
ما تصورته من انك تجد معها محركا يتقوى شيئا فشيئا الى حد ايجاب الاقبال وبيانه
بكونه للمولى معبودا عظيم الشان الى اخر الصفات ليس بمستقيم لان ذلك ليس شان نفسك
فكيف يحصل خبرا عنه اللهم الا ان يقال من اعتقاده كونه كذلك فيستقيم بعض الاستقامة
وقوله فيستطيع عطف على لا يصير وقوله فلا ينطبق عطف على لا يقول وفاعله ضمير

القراءة وقوله على ما هو عليه متعلق بالمنزل اى على الوجه الذى هو عليه وهو اياك نعبد واياك
نستعين بطريق الخطاب **قوله** ولبس ابن حجر يريد ان يشير الى حسن موقع الالتفات فى ابيات
امرء القيس حسب ما يليق بفضله الكامل وقد ذكر فى الالتفاتة الاولى اربعة اوجه وللثانية ثلثة
اوجه وللثالث وجها واحدا وذكره بلفظ ابن حجر بضم الحاء المهملة وسكون الجيم بعدها
لانه قد علم اسمه فيما سبق فيعلم نسبه ونسبته وقوله يبعد خبر ليس وان يكون متعلق
بيبعد على حذف حرف الجر اى من ان يكون او بدل من فاعله اعنى الضمير العائد الى ابن حجر فان قلت
لم زعمت ان لا ضمير فيه وان فاعله ان يكون وفيه ضمير عائد الى ابن حجر به يحصل الربط قلت
لانه لا يصح ايراد الجملة الحالية اعنى وهو المشهود له بعد قوله يبعد جهة بل يتعين ان
يتقدم عليه ليكون حالا من ابن حجر او يتأخر عن ان يكون ليكون حالا من ضميره والحائز
الجامع لقصبات السبق فى امر ما كناية عن التقدم والكمال فيه وذلك انهم كانوا يغرزون قصبات
فينشا بعضون ممن سبق احرزها اولا فقالوا احرز قصبات السبق وحازها وكان له الفضل
والتقدم والمفلذ المقطع والاناسى مفعوله واللام لتقوية العمل مثل انا تارك لكذا
وهو جمع لانسان العين عبر بها عن اللطائف لانه اشرف جزء من اشرف عضو هو العين من
اشرف عضو هو الوجه من اشرف عضو هو الراس والظرف اعنى فى افتنانه متعلق بيبعد
وهو الاتيان بفنون الكلام واذا التفت تعليل للافتنان وكان عكسه عطف على التفت او حال
والتمثيل بقوله لبيد لازالة استبعاد امراد الضمير تثنية وجمعه واحدا عنى بت وبات لنا او ان يلتفت
نوعا عطف على ان لا يلتفت وحين قصد متعلق بان يكون او فعل وهو خبر يكون واستقطاع
الخطب وحدانه فظيعا شنيعا شديدا وفى النبأ اى الخبر متعلق بتهويل الخطب او بالخطب
لما فيه من معنى الفعل او حال منه وهو الصحيح والمفجع بالتشديد من فجعه اوجعه
والموجع من اوجعه جعله وجيعا وللواقع اى لاجل الامر الواقع الحادث متعلق
بالنبأ والفا صفة للواقع او للنبأ والفت الكسر وفت فى عضدك كناية عن
توهين امره وفل شوكته على طريقة يجرح فى عراقيبها نصلى اى فعل الفت فيه وقوله
فصل ذلك اى الفصل تلك الالتفاتات المتعددة فاقامها اى النفس واحدا يخاطبه
اى ذلك المصاب يحصل له بعض التسلى حين يحصل له وينجع مثل هذا الملك وقوله
لفظاعة شان النبأ متعلق بابدت وضمير استشعارها للنفس ومعه للنبأ يقال

يقال استشعر فلان خوفا اذا اضمر فى قلبه والكمد الحزن المكتوم والارمض احرق من الغم و
الحزن والتململ الانزعاج والاضطراب وكذا التضجر وابدت اى اظهرت النفس وهو خبر
ان وضمير لا يتعلقه ولا يتضجره فى موقع المصدر والنوائب المصائب والبوارق جمع بارقة
وسحابة ذات برق وفعل الملوك مصدر لمحذوف اى فعلا كفعل الملوك وجاريا جريا على
طريقتهم ولولا عطف جريا لجاز ان يكون فعل الملوك مفعولا مطلقا للتثبت والتصبر لانه
نوع من الفعل قوله بحيث لم يفعل اى النفس ذلك التثبت والتصبر شكت النفس
اياه فى انها نفسه فاقام هو نفسه مقام ذى كربة وحرقة ومسليا حال من ضمير قائلا
وهو من ضمير اقام **قوله** على ان التحزن يعنى ان التحزن بالدعى يظهر الملك لاجل المصائب التى لا تسلى بعض
التسلى الا تحزن الملوك تحزن صدق لانها وتجنحوا ذلك المصاب وغيبته ومخاطبته
الملوك اياه كما فى تطاول ليلك وعدم مخاطبته كما فى باب فلينا ئل حتى لا يسوقهم ان هذا
التحزن من المصاب المكروب **قوله** على ان جميع ذلك اى ما ذكر فى الابيات من تطاول الليل
وعدم الرقاد وشرح الامر بالليل انما كان لامر حصته ولم يتجاوزه وهذا التنبيه يحصل
بمعونة المقام وفحوى الكلام وان لم يكن فى اللفظ ما يقتضى الحصر والاختصاص **قوله**
اطار اذهب وابار اهلك حاير ابابر استخبرها لكا فيما فطن بالفتح من فطنه فهمه فالمفعول
متروك اى ما حصل له الفهم يتعدى باللام والاصل فما فهم مع ذلك النبأ مقتضى الحال
فان قلت حاصل هذا الوجه انه كلام لم يصدر عن رويه وفطانه بمنزلة كلام السكارى
فكيف يكون من جهات الحسن قلت لفظ التنبيه يدفع السؤال فقوله والانسان اذا وهمه معناه
ان الانسان اذا ابتلى بمثل الحالة المذكورة لا يسلم كلامه عن مثل ما ذكر فيجوز التنبيه عليه
وبكونه ذلك من كمال التيقظ للحال والتفطن لمقتضاه **قوله** افاق شيئا اى بعض الافاقة فهو
نصب على المصدر حال كونه مدركا شيئا من الادراك والظرفان اعنى بعد وحين متعلقان
بقوله ما وجد وهو خبر ان وجاز التقدم لما فى الظرف من التوسع **قوله** على ما سبق وهو
ان جميع ذلك انما كان لما حصل ولم يتعداه وكذا قوله بعد ذلك على ما تقدم **قوله** عاظه
ذلك اى عدم التثبت والتصبر فاقامها اى النفس فالاله اى المستحق للعتاب والاحقاء فى
ان اللائق بالتوبيخ والتعيير والمنا هو المخاطب **قوله** فحين سكت فى موقع جواب لما والظرف
متعلق بقوله وفى عنها الوجه والاستعمال العرفى فى جواب لما هو الفعل الماضى لفظا او معنى

بدون الفاء ولو جعلت ولى هو الجواب يبقى قوله فحين سكت اجنبيا والدمدمة هو ان يكلم
مع نفسه خفيا وفا بالاحال من ضمير يدمدم **قوله** ما لم يعثر واستعلق بالاعتراف في لا
يقيمون اى ما لم يطلعوا من مضمونات تفننات كلامه وتنوعاته على لطائف ولا يخفى حسن موقع قوله
لا مرية ونادى يقول للرجل وقد نادى هذا اللطف الى ان توهم البعض ان معناه امرى القيس او
والتفاضل ابتداء كلام كالاعتراض وضمير اشباهها للطائف الاعتبارات واعلم من عادته احتياج
كل فن واختتامه بعبارات مهذبة واستعارات مستعذبة في وصايا القارى الكتاب وضبط
لمباحث الكتاب **قوله** المرفوعة منصوب او مجرور صفة للطائف والاعتبارات وهذا الفن
هو فن المسند اليه والمطامح جمع مطمح موضع الطموح وهو ارتفاع البصر الى الشئ والناظر
البعيدة والمراد التراكيب البليغة المشتملة على لطائف الاعتبارات كانها البلغاء رفعوها
لذوى البلد ليتفهموها كما يرفع المفضة الى السلطان لا يثبتها خبران ما لم يجهد فوق عقله
في النظر والتامل غاية الاجتهاد ولم يتسلق في السعى والترقى على المراتب مع صدق همة
الاصابة وفرط استطهار بالنفس القوية الادراك والامتراء الاستدرار واخراج
اللبن من الضرع والاستشراف رفع البصر الى الشئ تنظر اليه كالمستظل من الشمس بوضع
اليد على الحاجب **قوله** لماهنالك اى للطائف التى في تلك المطامح والاطباء جمع طبى
بالضم وهو لذوات الحوافر والسباع كالضرع لذوات الاظلاف اعنى محل اجتماع اللبن
والمجهود الطاقة والمشقة والتنقير الفحص وزيادة التفتيش وضمير عنها للطائف الاعتبارات
ما دام حال من فاعل لم يمتر ولم يتخلف بتبطش صفة همة وهو الاخذ بقوة وعنف والمتوح
المط والباع مقدار مد اليد والبسيط الواسع الممدود اذ لا تزل اى لئلا تزل انت متعلق
بتبطش او يمادا والقسيط قامة الظفر مستظهرا حال اخر معناه مستعينا اى طالبا
للقوة والمعونة في طاعتك اى في طمعك ان يستشعر تلك اللطائف اى تجعلها شعارا لك
وهو من اللباس ما يلى الجسد والحق ان الاستشعار هو الاضمار في القلب بنفس متعلق
بمستظهرا تيقظ اى متنبهة لكمال الادراك لا ذاهلة بمنزلة النائم والطبع القوة النفس
في ادراك الدقائق واللطائف والفهم الوصول الى المعنى والخاطر في الاصل ما يخطر بالبال
استعير لمحله والمعوان كثير المعونة والعقل القوة المدركة المميزة **قوله** وعلماء
مبتدأ خبره على ان كلام رب العزة ويعنى بهذه الطبقة الجماعة المتفقة على البحث عن

عن خواص التراكيب ولطائف الاعتبارات والناظرة مرفوع صفة علماء وان كان التانيث و
ترك الجمع بالواو والنون كالمخصوصون والمدلون يشعر بانه مجرور صفة الطبقة والمدلى من دلى
بحجته توسل والحكمة كل ما وافق الحق وقيل علم الشرائع وفصل الخطاب المعنى المفصول اى المفصول
من الخطاب البين الذى يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاعل اى الخطاب الفاصل بين
الحق والباطل **قوله** وهو قرآنه الكريم المنتظم من الحروف لا المعنى القديم القائم بذاته تعالى على ما
راى اهل السنة والجماعة والاكتساء لبس الثوب في الطلاوة بالضم الحسن والقبول واغدقت
بالغين المعجمة والدال المهملة صارت غدقة كثيرة الماء والماء الغدق الكثير واعذاق الاسافل التى هى
بمنزلة الاصول والعروق واثمار الاعالى التى هى بمنزلة الفروع والاغصان تشبيه للقرآن بشجرة طيبة
قوية الاصل كثيرة الثمار واصل الكلام من قول من قال في وصف القرآن ان هذا والله لا يشبه كلام الناس
ان له لحلاوة وان عليه لطلاوة وان اسافله لمغدقة وان اعاليه لمثمرة ومعنى انصبابه في تلك
القوالب اشتماله على الخواص والكيفيات ولطائف الاعتبارات كما ينبغى وعلى ما ينبغى من غير ان يتجاوز
ادنى تجاوز وفيه اشارة الى ان الاعجاز لكمال بلاغته لا بالصرفة او غيرها على ما راه البعض و
الباء في القوالب للاتباع لتلائم الاساليب والله اعلم **قوله** الفن الثالث في
تفصيل الاعتبارات الراجعة الى المسند للوجه الذى علمت له اذ لا بد من طلب الحال المقتضية
لايراد المسند على ما يتصور به من الصور والكيفيات وذلك الوجه هو انه يتاتى لك ورود المسند
على ما يقتضيه الحال كالمسند اليه لما تقرر من ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباقه على
مقتضى الحال وعلى لا انطباقه فقوله للوجه الذى متعلق بعلم والعائد الى الموصول محذوف
اى علمت له وقوله تعلم له اى لذلك الوجه تكرير وتذكير لبعد العهد بذكره وهو كالبدل من قوله
للوجه كما تقول لزيد مررت به ولكل ان يجعله من الاضمار على شريطة التفسير وهو ط **قوله**
الاواذى الامواج جمع آذى وتلاطمها ضرب بعضها ببعض شبه الخاطر ببحر يخرج منه الكلام
وكثرة حركاته الفكرية وتزاحمها بتلاطم الامواج ومعنى دون ادنى مكان بشئ استعير
لكل تجاوز وحد الى حد والمعنى يا ايها الذى خص وتفرد بتلاطم امواج فكره متجاوزا ابناء
جنسه المشاركين في اصل الفهم والصناعة استودعه الشئ طلبت ان يكون وديعة عنده
وكمال انسه ثانى مفعولى المستودع لاعتماده على الموصول لتلقى العلامة التى تنقب الامور و
المحدث الصادق الظن في الامور كانما حدث بها وقوله فلا يحجب عطف على الصلة كانه قيل

الله على الصور والكيفيات ... مطابقة لا بمعنى مطابقة للحال المقتضية لايراد المسند

الذي حدث ولا يحجب عنه شيء من اللطائف البديعة الغريبة في مواضع اختفائها واستطلعت
رأيه بلغت الاطلاع عليه والطلع بالكسر الاسم من الاطلاع اي ما يطلع عليه والطوق الطاقة والكفاء
كافاه اذا قابله وصار نظيرا له اقيم ههنا مقام المكافي والنظير وانتصب على الحال من الضمير في
المالك والمتحدين بفتح الدال جمع متحدى اسم مفعول من تحداه باراه وعارضته ونازعته
الغلبة واصله في الحاديين من الحداء يعني الذين تحدوا بمعارضة القرآن والاتيان بمثله
فحكموا بالعجز واعترفوا بكمال بلاغته وآثروا المعارضة بالسيوف دون الحروف قوله فهو اي
مطلع الاعجاز والنوع من الاطلاع عليه هو المطلع من فن البلاغة وما يتعلق بذلك والذريعة
الوسيلة التسلق التوصل بالتدريج من قولهم تسلق الجدار اذا تسوره وصعد عليه وقوله
ان لا بد في موقع مفعول علمت وان مخففة اسمها ضمير شأن محذوف والاصل انه لا بد من التصفح
خبر لا النافية للجنس في لا بد وقوله من التصفح لمقتضيات الاحوال بفتح الضاد على لفظ اسم المفعول
اي الامور والاعتبارات التي تقتضيها الاحوال في ايراد المسند اليه على الصور والكيفيات المذكورة
المفصلة في الفن الثاني وهذا هو الملائم لما سبق في صدر الفن من انه وجب عليك ان ترجع الى
فكرك في التصفح لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على كيفيات مختلفة وصور متنافية لكن
ما وقع في بعض النسخ من مقتضيات الاحوال على لفظ اسم الفاعل وايراد المسند اليه بالنصب مفعولا
للمقتضيات اوفق بقوله بعد لما ان ايضا انه لا بد من التفحص عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت في المسند
فان قلت كيف انتصب ايراد على المفعولية لاسم الفاعل من غير اعتماد قلت لانه بالاضافة
الى الاحوال اضافة بيانية صار في معنى الاعتماد على الموصوف كانه قيل عن احوال مقتضية
ايراد المسند اليه ومنهم من يجعل حرف الجر احد ما يعتمد عليه فان قلت فنسخة فتح المقتضيات
لا يلائم قوله من التفحص عن الاحوال المقتضية ونسخة الكسر لا يوافق ما سبق في صدر الفن قلت
تصفح المقتضيات يستلزم تصفح المقتضيات وبالعكس قوله وفي افراده عطف على في المسند
وكذا في كونه جملة اي لانواع التفاوت في افراد المسند من كونه فعلا ماضيا نحو قام زيد
او حالا نحو يقوم زيد او مستقبلا نحو سيقوم زيد او اسما منكرا او معرفا وقدم الفعل
ثم المنكر تقديما لما هو الاصل في المسند واشار بقوله من جملة المعرفات الى انه لا بد لخصوص
كل نوع من المعارف من حالة مقتضية على حدة قوله ومن كونه مؤخرا عطف على من كونه
منكرا وقدم ذكر التأخير لانه لما كان الاصل في المسند هو التقديم كان التأخير هو الاصل في

في المسند قوله حتى يتهيأ متعلق بقوله التفحص عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت في
المسند وضمير يتسم ويجري للمسند وضمير بسمته ومقتضاه وسمته لكل مقام والسمة بكسر
السين وفتح الميم مصدر وسم يسم سمة اصلها الوسمة والمراد بها العلامة والسمت بفتح السين
الطريق ومعنى اتسام المسند بسمة المقام كونه على وفق ما يقتضيه كبروز المسند اليه
لكل منزلة في معرضها وكذا اجراء المسند الى حد مقتضى المقام على اعلى طريق لذلك المقام قوله
فهو اي ذلك الاتسام والاجراء موضع امتحان القوى الفكرية وامتياز الاضعف عن الاقوى
فالمطارح والمطارد على لفظ اسم المفعول اسم مكان من طارحوا الكلام طرحوه فيما بينهم ونظروا
فيه او طرحه بعضهم الى البعض ومن طارد بعض الفرسان بعضا حمل عليه وطرده ومعنى
راز بتقديم الراء المهملة جربه وامتحنه والجذع من الفرس الذي تم له سنتان والقارح
خمس سنين قوله اما الحالة المقتضية لتركه فيتحقق عند تحقق امرين احدهما قيام قرينة
حالية او مقالية يعرف بها المسند ليصلح المقام للحذف وهذا معنى كون المسند اليه بحال يعرف
منه اي من تلك الحال المسند وثانيهما ان يتعلق بالترك غرض ليترجح على الاثبات الذي هو الاصل
في جزء الكلام فقوله ويتعلق عطف على ما كان وحال وباقي الكلام تفصيل للغرض وهو اعم من
الغاية التي يقصد حصولها والباعث الذي يدعو الى الفعل كضيق المقام مثلا فمنها اتباع
الاستعمال الوارد على تركه مثل كلاهما وتمرا اي لك كلاهما وازيدك تمرا او على ترك نظائره
بان يكون هناك ضابط علم من استقراء كلامهم انه يحذف المسند عنده وقد ذكر عدة من ذلك
احدها ان يكون المبتدأ مصدرا او ما يقوم مقامه مضافا الى فاعل او مفعول وبعده
ما هو حال منهما او من احدهما فاصل ضربي زيدا قائما ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف
حاصل كما هو حكم متعلق الظرف المستقر اذا كان لدلالة الحال عليه لما بين الظرف
والحال من المناسبة وقيامه مقامه لكونه من تتمة الخبر حالا من الضمير في كان التامة
ولهذا كان الحذف لازما بخلاف ما يراه الكوفيون من كونه حالا من زيدا المذكور فانه حينئذ يكون
من تتمة المبتدأ فلا يصلح للقيام مقام الخبر حتى يلزم حذفه وايضا مفهوم الكلام حصر
جميع ضربات زيد على ما تقتضيه اضافة المصدر من غير اشارة الى معهود على حالة القيام اي
جميع ضرباتي حاصل في حال القيام فلا يبقى شيء حاصلا منها في غيره بخلاف ما اذا قيل جميع ضربي
زيدا حال كونه قائما حاصل فانه لا ينافي وقوع ضرب عليه في حال آخر وبخلاف ما اذا قدر

كان ناقصة وقائما خبر كان فانه لا يناسب الظرف فلا يقع موقعه وكذا التقدير اكثر
شربي السويق حاصل اذا كان ملتوتا من لتّ السويق جدحه بان رش عليه ليتماسك اجزاؤه
اذا ضرب باليد واخطب اكوان الامير حاصل اذا كان قائما والحال ههنا من فاعل المصدر
وما مصدرية والمتصف بالخطابة كون الامير وحصوله مجازا وقد يقدر الزمان فيؤول
المعنى الى اخطب اوقات كون الامير حاصل في وقت حصوله قائما وفيه جعل الوقت
خاطبا على الاسناد المجازي وجعل وقت القيام ظرفا لوقت الخطابة على طريقة ظرفية
الكل للجزء ومنهم من يجعل اذا مرفوع المحل للخبرية كما ذهب اليه سيبويه في اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو ويدل عليه سماع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة
قوله وقولهم كل رجل وضيعته وضابطه كل مبتداء بعده مرفوع مصدر بواو
المعية قصدا الى الاخبار بتقارنهما والتقدير عند المحققين كل رجل مقرون هو وضيعته
على ان ضيعته عطف على الضمير في الخبر لا على المبتداء ليكون من ثمة فلا يقع موقع الخبر
ومنهم من يجعل الواو مع ما بعده خبرا كما اذا قلت كل رجل مع ضيعته وهو قوي من جهة
المعنى دون اللفظ اذ لم يعهد في الواو ذلك قوله وقولهم لولا زيد لكان كذا اي موجود
لان كون لولا لانتفاء الشيء لوجود غيره يصلح قرينة على ذلك وجواب لولا قائم مقامه
ومنهم من يجعل المرفوع بعد لولا فاعل فعل محذوف الا ان الاستعمال عند عدم الحذف
جملة اسمية مثل ولولا الشعر بالعلماء يزري ۰ لكنت اليوم اشعر من لبيد قوله ونحو
مثل لعمرك لافعلن اي لعمرك قسمي او يميني او نحو ذلك لدلالة صدر الكلام عليه وقيام جواب
القسم مقامه ويجوز ان يريد به الامثلة الاخر من الضوابط المذكورة قوله والاحتراز
بر وعمر مرفوعا ومجرورا فاذا زيد لا خفاء في دلالة اذا المفاجاة على مطلق الكون فيصلح
قرينة للحذف اذا اريد بالخبر مطلق الوجود يعني اذا اريد موجود وان كان قد يفهم من
الخارج خصوصا مثل فاذا زيد بالباب وانفا وحاضر بخلاف ما اذا قصد خصوص خبر
لا دلالة عليه مثل فاذا زيد قائم او قاعد او آكل او شارب فانه لا يجوز الحذف ولو جعل
المرجح ههنا ايضا اتباع الاستعمال الجاري ولكن قد نبهناك على انه لا يزاحم في المقتضيات الاغراض
قوله زيد منطلق وعمرو اي منطلق فحذف لقيام القرينة من الجملة السابقة ووجه
المرجح هو الاختصار والاحتراز عن العبث هذا اذا جعل من عطف الجملة على الجملة واما

واما اذا قصد عطف عمرو على زيد ومنطلق المحذوف على المذكور كما يظهر في مثل ان زيدا منطلق وعمرا
فهو من حذف المعطوف على المسند قوله النار بعد قوله افانبئكم بشر من ذلكم اما ان يحمل على النار شر
من ذلكم فيكون من حذف المسند او على هي النار فمن حذف المسند اليه وذلكم اشارة الى غيظهم على من يتلو
عليهم الايات قوله واما ضيق المقام للمحافظة على وزن او قافية او سجع او نحو ذلك او خوف
فوات فرصته وانما قال مع قصد الاختصار لان ضيق المقام قلما يخلو عنه واما الاختصار في
المحل قوله منه اي من المطالب بهذا الاصفرار وتنهدت اي تنفست تنفس الصعداء
فاجبتها قائلا المتنهد اي الانسان المتنهد هو المطالب به فيكون من حذف المسند ولو حمل
على المطالب هو المتنهد فمن حذف المسند اليه وتقريره في بحث كون المسند اسما معرفا نعرفنا
ان الثاني اولى لان السامع حين قال من المطالب كان طالبا ان يعرف حكما على المطالب بانه
المتنهد او غيره فينبغي ان يجاب بانه المتنهد وذكر ايضا انك تقول المنطلق زيد لمن يشخص في
ذهنه المنطلق باعتبار تعريف العهد او الحقيقة وهو طالب لتعيينه في الخارج وكذا كون
في الكساء ودلائل الاعجاز انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تائب ثم استخبرت من هو
فقيل زيد فمعناه زيد التائب لا ان قولك من التائب في معنى ازيد التائب ام عمرو ام بكر الى
ما لا يحصى فينبغي ان يجاب بزيد التائب وقد يسبق الى الفهم ان الواجب في مثله ان يقال
التائب زيد لان السؤال عن التائب فيجب ان يجعل محكوما عليه الا ترى انهم اتفقوا
على ان الجواب من قام بتقدير قام زيد لا بتقدير زيد قام والواقع في مثله تقديم الفعل
عند عدم الحذف ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز
العليم ثم يقع بعد هذه الاستفهامية في السؤال يقدم في الجواب قوله وبين المرفوعين
نوع بعد لان تعريف الفصل او نوع ما سبق وفي قوله وكذا ان ياخذ اشعار بان فيه وجها
اظهر هو كون المذكور خبرا عنهما من غير حذف وافراد الضمير للاشعار بان ارضاء الرسول بمكان
من ارضاء الله وان رضاهما واحد وانما لم يحمل على الاختصار والاحتراز عن العبث كما في زيد منطلق
وعمرو لاستلزامه الحذف قبل القرينة بخلاف نحن بما عندنا فان لفظة بما عندنا بمنزلة تسبق
القرينة وبخلاف اني وقيار بها لغريب فان المذكور خبر اني وتقديم قيار لمجرد الاهتمام
فيؤول الى زيد قائم وعمرو والبيت لضابي بن الحارث البرجمي وقيار اسم جمله وبعده
وما عاجلات الطير تدني من الفتى ۰ نجاحا ولا عن ريثهن يخيب ۰ ولا خير فيمن لا يوطن نفسه

على نابنا الدهر حين تنوب **قوله** واما ان لا يخرج لا خفا في ان هذا يصلح غرضا للترك بمعنى
الغاية المطلوبة منه اي بتركه يتحقق عدم اخراج الذكر الى ما ليس بمراد والقصد الى حصوله
يصلح باعثا قطعا واما بدون كلمة لا على ما في بعض النسخ فيصلح باعثا وان لم يصلح غاية مطلوبة
فان اخراج الذكر الى ما ليس بمراد يصلح باعثا على الترك وقد نبهناك على ان الغرض ههنا
اعم وظهر صحة ما في النسختين واما حمل الاولى على حذف مضاف هو الاحتراز فسهو اذ الاحتراز
عن عدم اخراج الذكر الى ما ليس بمراد لا يصلح باعثا على الترك ولا مطلوبا منه وتقرير المثال
ان ام على قسمين متصلة للسؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام
وان يكون احد المستويين في علم المستفهم يليها والاخر يلي الهمزة مثل ازيد عندك ام عمرو وأقام
زيد ام قعد بخلاف اقام زيد ام قعد عمرو وازيد عندك ام عندك عمرو فانها منقطعة
بمعنى بل والهمزة اي للاضراب عن كلام سابق سنفها ما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق
والمراد بقولك ازيد عندك ام عمرو طلب تعيين من علم ثبوته عند المخاطب على الابهام كما هو معنى ام
المتصلة فلو قلنا ام عندك عمرو بذكر المسند لخرج الكلام الى ما ليس بمراد وهو الاضراب عن الاول
والاستفهام عما يليها على ما هو معنى ام المنقطعة فبترك المسند لئلا يخرج ذكره الى هذا
وانما قلنا المسند لكونه قطعيا في الاخراج الى غير المراد بخلاف ازيد عندك ام عمرو عندك فانه
ربما يدعى احتمال كون ام متصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة على ان هذا ايضا اخراج
الى غير المراد الذي هو الاتصال بالتعيين وان الحق انها منقطعة البتة عند اعادة المسند
على ما ذكره المحققون من النحاة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في قولك ازيد عندك
ام عمرو عطفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور كما في قام زيد
وعمرو ومن غير ان يحمل على ترك المسند بناء على غرض لا يقال المراد بترك المسند ان لا يعتبر
اصلا لا مذكورا ولا محذوفا لانا نقول لما ذكر في صدر الحالة من كون المسند اليه بحال
يعرف منه المسند ويتعلق بتركه غرض ما يأبى هذا المعنى وايضا لا يكون ترك ذكره للغرض المذكور
بل العدمه في نفسه **قوله** واما الاختيار السامع الصواب ترك اللام على ما لا يخفى واولى
بالحذف للاختبار فاسد ايضا لان الغرض هو الاختبار لا الحذف للاختبار والاقرب
انه ميل مع المعنى لدلالة قوله ويتعلق بتركه غرض على كون الترك لغرض ما لكنه او كذا
لكن لا يسنح ان يراعى ذلك فيما يليه اعني طلب تكثير الفائدة **قوله** بالمذكور اي بما ذكر

من الكلام بمعنى ما يكون مسندا اليه على تقدير الحمل على ترك المسند اليه كلفظ صبر جميل وطاعة
معروفة فلذا عبر عنه بالمذكور دون المسند اليه وضمير حمله للمذكور وعليه وغيره
لترك المسند ولم يتعرض لتقدير الذي يطلب منكم طاعة معروفة اي معلومة كطاعة المؤمنين
لكونه مذكورا فيما سبق فاقتصر ههنا على ما لا بد منه من التقدير **قوله** واما الحالة
المقتضية لذكره هذا قريب مما سبق في ذكر المسند اليه جدا وحاصله ان لا يوجد قرينة
حالية او مقالية يدل على المسند او يوجد لكن يتعلق بذكره غرض مرجح مطلوب او باعث
عرض فيترجح الذكر **قوله** او قصد التعجب يعني ان قولك الاحوال من حضور الاسد
وتلطخ ثوب زيد وسيفه بالدم ونحو ذلك وان دلت على انه يقاوم الاسد لكن يذكر ذلك
لقصد تعجب السامعين من حال زيد ومما هو بصدده وما يقال لان التعجب حاصل بدون الذكر
عند قيام القرينة ثم على انه جعل الغرض قصد التعجب فاي دلالة لذكر المسند اليه فقط
على ان قصد التعجب دون افادة النسبة وان قامت القرينة على نفس المسند نعم اذا ذكر ما
لا حاجة اليه في افادة النسبة طلب الفضل له فائدة وكان قصد التعجب مناسبا فحمل عليه
ومنهم من زعم ان مراده ان التعجب وان كان حاصلا بدون الذكر لكن التعجب الحاصل بالذكر اقوى
بدونه واظن ان هذا كلام قليل الجدوى جدا **قوله** او تعظيمه اي تعظيم المسند اليه
او اهانته او الترحم او الاغراء عليه او نحو ذلك من الاغراض التي يصلح لان يقصد اليها
في حق المسند اليه فيقصد ان كان المسند صالحا لذلك النوع من الغرض **قوله** والمقام
مقام بسط تنبيه وتذكير وليس اليه كثير حاجة **قوله** ولان الاصل الصواب ترك
اللام وكذا في قوله او لتعيين كونه اسما لكنه مال الى المعنى يعني ان القرينة ربما يدل على ان
المسند المحذوف هو عالم او علم او يعلم او له العلم ونحو ذلك مما يفيد اتصافه بالعلم
فيقصد بالذكر تعيين احد المذكورات لغرض يتعلق به ومعنى دلالة الاسم على الثبوت
انه يفيد حصول مضمونه للمسند اليه من غير دلالة على دوام او تجدد في زمان او استمرار
تجدده على تجدد الازمنة فلقد صرحوا بانه لا دلالة لقولنا زيد قائم على ازيد من حصول
القيام له نعم قد يدل المقام او العقل او خصوص المسند على دوام او تجدد مثل
زيد طويل او قصير وعمرو آكل او شارب ويشبه ان يكون قوله فيستفاد الثبوت
صريحا اشارة الى هذا المعنى واما ما اشتهر من دلالة الجملة الاسمية على الدوام والثبات

فى بعض المقامات وبمعونة القرائن كما اذا كان الظاهر الفعلية فيعدل الى الاسمية **قوله** او
ظرفا هذا بالنظر الى الظاهر المتبادر من كون المسند فى زيد فى الدار هو الظرف وان الضمير قد
يحول اليه وصار هو العامل وان كان المسند فى الحقيقة هو الفعل او اسم الفاعل المحذوف
وقد يعترض بانه لادخل للذكر فى احتمال الثبوت والتجدد عند قيام القرينة على ان
الخبر هو الظرف او اعم منه والجواب ان المراد انه يورث الاحتمال صريحا وقوله وهما
اى التقديران حاصل او حصل قيل او بمعنى الواو واراد ان محتمل التقديرين هذا
ويانيك فيه كلام يدل على ان اقوى الاحتمالين تقدير الفعل وهو فى الحالة المقتضية
لافراد المسند **قوله** ويصلح لشمولهن الاعتبار يعنى لكثير منها دون الجميع اذ لا
تعجب ولا اهانة للمسند اليه ففى الكل زيادة التقرير وبسط الكلام ومحافظة الاصل
الذى هو الذكر ويتعين احد الامور الثلثة اعنى الاسمية والفعلية والظرفية
وهو الاسمية وفى الاكثر استلذاذ المسند وتعظيم المسند اليه والتعريض لغباوة
السامع والمخالف فى الله الهنا المعطلة والمشركون ومن يجرى مجراهم وفى محمد نبينا
مثل اليهود والنصارى وفى اليواخط والمعتزلة تسموا انفسهم اهل العدل والتوحيد
لايجابهم على الله تعالى ثواب المطيع وعقاب العاصى وعدم خلق الشرور والقبائح ومشيتها
ونحو ذلك مما يعدونه ظلما ونفيهم الصفات القديمة المفضية الى كثرة القدماء المنافية
للتوحيد والناصر لدين الله هو الثامن والعشرون من الخلفاء العباسية وكان شهما
شجاعا اديبا له همة علية انشاء ربطا وخانقا كثيرة للصوفية وصنف كتاب روح
العارفين بويع له فى وفاة ابيه بكرة الاحد غرة ذى القعدة سنة خمس وسبعين و
خمسماية وتوفى فى سلخ رمضان من سنة اثنين وعشرين وستماية وفى ايامه قتل
طغرل اخر السلاطين السلجوقية **قوله** واما الحالة المقتضية لافراد المسند وضع
الظاهر موضع المضمر لزيادة التمكين ولكون هذا منشاء لعدة اقسام والمقتضى للافراد
مجموع امرين احدهما كون المسند فعليا احترازا عن نحو زيد قام ابوه وثانيهما عدم
كون المقصود بنفس التركيب تقوى الحكم احترازا عن نحو زيد قام فان المسند فيه
وان كان فعليا لكن قصد به تقوى الحكم وقيد بنفس التركيب لان التقوى بالموكدات
الخارجة مثل التكرير وان واللام لايمنع افراد المسند وقد سمى فى علم النحو الوصف بحال

بحال الشىء نفسه مثل مررت برجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه مثل مررت
برجل ابوه كريم او كريم ابوه وصفا سببيا وعلى ذلك القياس سمى المسند فى نحو زيد قام
وقام زيد مسندا فعليا وفى نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه مسندا سببيا فبين المراد بالمسند
الفعلى واورد امثلته من الاسم والفعل الماضى والمضارع مطلقا ومقيدا بالشرط
ومن الظرف ثم احال بتفسير تقوى الحكم الى موضعه وتوسيط الامثلة بين تفسيرى
القيدين فى افراد المسند دليل على انها امثلة للمسند الفعلى لا لافراد المسند
فلا يضر كون المسند فى البعض جملة ومفيدا للتقوى مثل الكرمن البرستين وفى
الدار خالد على اقوى الاحتمالين وانما لم يمثل لافراد المسند لانه اما اسم منكر او معرف
او فعل ماض او مضارع وقد ذكر امثلة كل وفوائده فى موضعه ولا معنى لذكر امثلة
الافراد على الاطلاق بل لا سبيل اليه سوى ذلك وكرر مثل الظرف موخرا عن المسند
اليه مثل الكر عن البرستين ومقدما عليه مثل فى الدار خالد على ان خالد مبتداء
وفى الدار خبره واحتج على كون الظرف فى تقدير الفعل ليكون جملة لا اسم الفاعل
ليكون مفردا بانه قد يقع صلة الموصول والصلة لا تكون الا جملة مع ان معناه فى
الصلة والخبر واحد بلا شبهة ولو كان القصد الى التمثيل لافراد المسند لم يصح التقييد
بقوله ان تقديره استقر وحصل الا على ان خالد فاعل للظرف من غير اعتماد على ما هو راى
الكوفيين والاخفش فانه لو قدر ح مستقر وحاصل لم يكن المذكور جملة مع القطع
بانه خبر تام الافادة والقول بانه جعل الظرف فى سنتين بتقدير اسم الفاعل وجمل فى
الدار خالد على راى الاخفش تعسف ظ نعم اذا جعل خالد مبتداء وفى الدار خبرا مقدما
يرد على ما ذكرنا ان المسند فعلى سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل فما معنى
التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكروا ان الخبر اذا كان فعلا للمبتداء مثل زيد
قام لم يصح تقديمه ويمكن دفع هذا بان علة الامتناع هو الالتباس بالفاعل ولا التباس
ههنا لعدم بقاء الاعتماد فجعله فاعلا يفضى الى عدم كونه فاعلا واما اعتراض
الايضاح بان ما ذكر فى تفسير المسند الفعلى يجب ان يكون تفسير المسند المطلق يعنى
فى الجملة الخبرية بناء على انه لا معنى للمسند فيها الا ما حكم بثبوته للمسند اليه او بانتفائه
عنه فقوى وسيسمع فيه كلاما وينبغى ان يحقق ان المراد بالثبوت اعم من الثبوت

المختص بالمسند للاسم المقابل للتجدد فان هنا قد يكون مع الدلالة على التجدد او الدوام
او الاستمرار **قوله** واما الحالة المقتضية لكونه اى المسند بل المفرد منه فعلا فقديمه
لكونه الاصل فى المسند لما فيه من معنى النسبة ومعنى تخصيص المسند باحد الازمنة
تقييد بالزمان الماضى او الحال او الاستقبال وقيده باخصر ما يمكن من الظرف احترازا عن مثل
زيد قائم فيما مضى او فى الحال او فيما يستقبل فانه يتأتى بالمسند الاسم لكن بلفظ يقارنه بخلاف
الفعل فانه فيه جزء من مدلول الصيغة وقوله مع افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد
وقد يتوهم انه احتراز عن مثل زيد قام فانه يفيد تخصيص المسند باحد الازمنة مع الاختصار
وليس المسند فيه فعلا بل جملة لكونه مفيدا للثبوت دون التجدد لكون الكلام جملة اسمية
وليس بذاك لما سيجئ فى بحث تقديم المسند وقد يقال انه خرج بقيد اخصر ما يمكن لانه
احتاج الى انضمام الضمير فلم يكن اخصر ما يمكن والحق ان هذا تعيين للمقام كون المسند فعلا
بعد تحقق مقام كونه مفردا وذلك بان لا يقصد تقوى الحكم فمثل زيد قام خارج عنه
لكون المقصود هو التقوى ومعنى التجدد الحصول بعد ان لم يكن ففى مثل علم الله ويعلم الله
يعتبر التجدد باعتبار حدوث التعلق ولا يلزم منه التغير فى العلم القديم وفى مثل
زيد كاتب يعلم التجدد والاختصاص بالزمان بدلالة العقل وقرينة المقام لا بحسب صيغة
التركيب بخلاف زيد كتب ويكتب **قوله** فويل لهم هى كلمة دعاء بالهلاك والعذاب وهى فى
الاصل مصدر لم يستعمل له فعل وفى قوله مما اسلفت بيان ان كتبت للزمان السالف
اى الماضى وفى قوله بعد ان يكسبون لزمان الحال يعنى لا فعله بعد اى بعد ما مضى فيكون
للحال ولا فعله بعد اى بعد ما نحن فيه فيكون للاستقبال وما فى ما كتبت وما يكسبون
مصدرية او موصولة وعبارة الكشاف ربما يشعر بانها مبنية على موصولة بالاعمالهم وما خذ الرشى
بناء على ان يكسب العبد يكون فعلا من افعاله التى يكون خيرا وعبادة فيثاب عليه او شرا
ومعصية فيعاقب عليه لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وكذا ما يعمله العبد يتناول
افعاله الحسنة والسيئة فيدل لقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون على كونها مخلوقة
لله تعالى سواء جعلت ما مصدرية او موصولة وفى قوله تعالى او كلما جاءكم رسول
بما لا تهوى انفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا يقتلون التكذيب يختص بالزمان الماضى
اذ قد فرغوا منه بحيث لم يبق من ذلك الفريق واحد غير مكذب والقتل مختص بزمان الحال اذ

اذ الفريق الذى هم بصدد قتله لم يحصل الفراغ عن قتله بالكلية لان قتل محمد صلى الله عليه
وسلم لم يتيسر لهم بعد ولا هو مستقبل محض اذ قد قتلوا البعض كزكريا وشعيب فهم
مشتغلون بالقتل فى الحال فلذا اوثر لفظ المضارع وعبارته صريحة فى ان ليس المراد
بالفريق الذى يقتلونه محمدا صلعم خاصة على ما وهم فليتدبر واما اذا اريد بالفريق من
قتلوه من الانبياء والتعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة فذلك
وجه آخر واما الايات الثلث فى الاخر فصريحة فى الاستقبال الا ان القصد فى البعض
الى التاكيد واصل الاستدراج اخذ الشئ قليلا قليلا كما يترقى فى الدرجة والمعنى
سنمكر بهم بتزيين اعمالهم وكلما جددوا معصية جددنا لهم نعمة وننسيهم الاستغفار
قوله والمراد بالزمان الماضى يشير الى ان الزمان موجود لكن الماضى منه قد وجد وليس
بموجود الان والمستقبل مترقب الوجود والحال اجزاء من اواخر الماضى واجزاء من اوائل
المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ والظاهر ان المراد اجزاء لا تتجزى تسمى بالانات على ما
يراه المتكلمون من تركب الزمان من الانات كالجسم من الجواهر الفردة وقوله والحاكم فى ذلك
يحتمل ان يشير الى عدم تحقق جزء من الزمان يسمى الحال فان التحقيق انه لا وجود له ولما
الزمان امر موهوم الاتصال غير قار الذات منقسم بحسب العرض لا الى نهاية والما الان
نهاية للماضى وبداية للمستقبل ليس قسما على حدة بمنزلة النقطة حين يعتبر انقسام
الخط ويحتمل ان يشير الى تعيين مقدار الحال فانه مفوض الى العرف بحسب ما يجعل هو ظرفا
له من الافعال مثل يصلى فى الحال او ياكل او يمشى او يركب او يرمى او يحج او يحسن الى الناس
او يقتل الكفار او نحو ذلك واعاد لفظ الزمان مع الحال اشعارا بان ذكره معه
يكون بطريق الاضافة دون الوصفية وفى قوله قبل زمانك مؤاخذة حيث انتصب
ظرفا لوجود الزمان فيلزم ان يكون الماضى زمانا يوجد فى الزمان السابق على زمانك فالجواب
ان هذا تدقيق فلسفى لا ينظر اليه العرف واللغة ولا الى من يمنع صحة قولنا الزمان الماضى
قبل الحال والاستقبال بعده على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق استعمال الكل على
الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذى زمانك بماض **قوله** واما الحالة
المقتضية لتقييده اى تقييد المسند بما يتعلق به من نحو المفعول والشرط اذ قد ذكر
تخصيص المسند الاسم بالاضافة والوصف فى حالة واحدة وان كان قد جعل فى صدد

الفن الاول كل ذلك من تقييدات المسند ولولا قوله فيما بعد هذه كلها تقييدات للمسند لكنت اجعل
ضمير تقييده للفعل الاترى انه قدم ذكر حالتي التقييد وتركه على حاله لكون المسند اسما نظرا
الى ان هذه التقييدات في الاعم الاغلب وبحكم الاصل يكون للفعل لكن جعلها من تقييدات المسند
نظرا الى انها قد يكون لما يتصل بالفعل من المصدر والصفات المشتقة منه ومعنى تربية
الفائدة تقويتها وازديادها من حيث حصول علوم اكثر وزوال جهالات اوفر والعائد هو
الحكم ولانه ومبنى الكلام على ان المسند اليه والمسند كلما ازداد خصوصا ازداد الحكم بعدا
عن احتمال التحقق لتوقفه على خصوصيات اكثر فكانت الفائدة في تعريفه اقوى والى هذا
اشار بقوله فهذه كلها تقييدات وتفاصيل يزداد الحكم بها بعدا **قوله** مما يتصل به اي
بالمسند اي يتعلق به سواء كان معمولا له كغير الشرط من المذكورات اولا كالشروط ولفظ
نحو في قوله من نحو المصدر وكنحو كذا وكذا مقحم يقصد التعميم كلفظ مثل في قولهم مثلك لا يبخل
وهو كثير في كلام المص جدا وقوله او السبب الحامل يعني المفعول له على ما هو اسم الغاية المطلوبة
مثل ضربت تأديبا ومجرد الباعث مثل قعدت عن الحرب جبنا وجعل السوط في ضربت
بالسوط مفعولا به بواسطة حرف الجر جريا على ما اصطلحوا عليه من ان كل ما دخله حرف الجر
فهو المفعول به حتى المفعول فيه والمفعول له عند ذكر في واللام سواء كان الحروف للتعدية
كما في ذهبت بزيد او للاستعانة كما في كتبت بالقلم ومنه ضربت بالسوط واما القول بان مراده
ما اذا جعل الباء للتعدية دون الاستعانة حتى كان السوط احد المضروبين فمما لا يصغى اليه
قوله او ما ضربت الا زيدا يشير الى ان المراد بالحرف اعم من حرف الجر اما كون زيد مفعولا به
فلان المستثنى منه العام مفعول ليس الا في التقدير اذ لم يقولوا بان الا زيدا عند حذف
المستثنى منه بدل كما قبله واما كونه بواسطة الحرف فلان الفعل المنفي لا يتعدى الى المفعول
المقصود وقوع الفعل عليه الا بواسطة اداة الاستثناء **قوله** اخرت او قدمت على
لفظ الخطاب اي سواء اخرت الشرط او قدمته فهو قيد للمسند الواقع في الجزاء وانما
يظهر الفرق في انه اذا قدم يسمى المقيد به جزاء ويجزم بحرف الشرط مثل ان يضرب عمرو
يضرب زيد وانما لم يعمل في ان ضرب زيد يضرب عمرو وحيث روي يضرب عند التأخر
ايضا مرفوعا لان الشرط اذا كان ماضيا جاز عدم العمل في الجزاء كما في الشرط واذا اخر
كان المقيد الا على الجزاء ويسمى الجزاء محذوفا **قوله** ولم اذكر الخبر جواب عن سؤال وهو

وهو ان من المقيدات للمسند الخبر في باب كان نظرا الى ان كان مسند الى المرفوع الذي هو فاعل
بحسب النحو ولذا لا يعد في الملحقات بالفاعل كما يعد الخبر في الملحق بالمفعول فلم لم يذكره وتقرير
الجواب ان الافعال الناقصة مع الفاعل لا يتم كلاما مفيدا حتى يكون الخبر قيدا فيه لتربية
الفائدة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند يتم الحكم بهما ويفيد كان تقييده بمضمونه
فلو سئل لم لم يذكر كان في جملة المقيدات لكان له وجه والجواب انه ههنا ذكره وهذا كما يقال
ان الافعال الناقصة يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها اي ما هو مضمون
معانيها وحاصلها يعني يحصل الخبر في كان زيد قائما حكم الكينونة في الماضي وفي صار زيد
غنيا حكم الانتقال وعلى هذا القياس ولدقة هذا المعنى ومخالفته ظاهر ما عليه كلام النحاة
من كون الخبر في باب كان بمنزلة المفعول امر بالتأمل **قوله** وقد ظهر لك من هذا ان كون
الشرط قيدا للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية ليست الا جملة خبرية هي مضمون الجزاء
مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط كما يقيد بالمفعول فيه والحال ونحوهما فقولك
ان يضرب عمرو يضرب زيد يحكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو وعلى
تقديره كما يقول يضرب زيد في وقت ضرب عمرو وانها محتملة في نفسها للصدق والكذب
كسائر الاخبار ولا يخرج عن الاحتمال الا بعارض كما في قولك ان طلعت الشمس وجد النهار او
وجد الليل واما الشرط نفسه مثل ان طلعت الشمس فليس بكلام فضلا عن احتمال الصدق
والكذب ونعم ما قال الامام ابن جني ان الكلام يخرج عن التمام تارة بالنقصان كما اذا قلت
زيد قائم بدون الاعراب واداة الربط وتارة بالزيادة كما بدخول حرف الشرط مثل ان
قام زيد هذا ما عليه اللغة وكلام العربية واما المنطقيون فيجعلون كلا من الشرط و
الجزاء خارجا عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ويعتبرون الحكم فيما بينهما باللزوم
او الاتفاق او عدمه لا بثبوته له او انتفائه عنه كما في القضية الحملية وكثير
من الناس لا يفرق بين الاعتبارين ويخلط بين كلام الفريقين حتى زعم بعض اكابر
الافاضل في هذا المقام ان مراد المص هو ان قولك يضرب زيد جملة خبرية مقيدة
بقولك ان ضرب عمرو وتلك الجملة الخبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي بالنظر
الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط واما مع التقييد فلا ورد على من ذهب الى
ان التقييد بالشرط لا يخرجها عن حقيقتها وعن احتمال الصدق والكذب مع التقييد

بتقييد الشرط بانه قياس مع وجود الفارق وانت خبير بانه تحقيق للحق لا قياس واعترض بعضهم بانه اذا كان الجزاء مع التقييد بالشرط غير محتمل للصدق والكذب لم يكن الجملة الشرطية محتملة للصدق والكذب لانها ليست الا مجموع الشرط والجزاء فيكون قيد الشرط معها البتة وانت خبير بالفرق بين المقيد والمجموع فما ذكره غلط على غلط مع الشكوى فتأمل ومع الجحود ثم يكن مراد الفاضل ان الجزاء عند التقييد لم يبق محتملا للصدق والكذب كما كان قبله بل انتقل الخبرية واحتمال الصدق والكذب الى مجموع الشرط والجزاء وما بينهما من الحكم على ما يراه المنطقيون ومما يدلك قطعا على اختلاف كلام الفريقين ان كلمة كلما عند المنطقيين علم في الشرطية حتى ان قولنا كلما طلعت الشمس فالنهار موجود موجبة كلية احد طرفيها طلعت الشمس والاخر النهار موجود واذ واحد من الطرفين لا يحتمل الصدق والكذب وانما يحتملها الحكم بينهما بلزوم الثاني للاول ولا شبهة لاحد في ان الخبرية عند اهل العربية هو قولنا النهار موجود وكلما مفعول فيه بمنزلة يوم الجمعة لانه كل اضيف الى ما المصدرية مع الفعل بتقدير الزمان اي في كل وقت طلوع الشمس فلا يخفى عليك ان ما ذكره المص انما هو فيما اذا كان الجزاء جملة خبرية اعتمادا على انه في قانون الخبر بخلاف قولك ان جاءك زيد فاكرمه او لا تكرمه او فلست تكرمه فانه انشائية مقيد بقيد مخصوص **قوله** اعتبارات في الترك ومن الترك اشعار بان الاعتبارات هي الحالات المقتضية لا مقتضيات الاحوال وقوله وقوله اعني الفعل بالاضمار ثم التفسير هو اللائق بحكم الذوق لا الاظهار والاضمار بلا تفسير ثم لا ادري جهة حسن الباء في قوله بتقييده وايثارها على كلمة في اذ المعنى ان للفعل اعتبارات في تقييده بالشروط المختلفة وكان الاظهر نصب اعتبارات الثاني ايضا عطفا على الاول الا ان الرواية بالرفع فكانه عطف على المحل او مبتدأ خبره له فالجملة مبتدأ غير داخلة في حيز علم وجميع ذلك اشارة الى ان ما ذكره من نوعي الاعتبارات وضميرها عائد الى جميع ذلك نظرا الى المعنى وعلى هذه صفة اخرى لفصل او متعلق بالظرف ومعناها على الانفراد مصدر وحد بعد صلتا واحد **قوله** مانع قرينة لا يحتاج الى دقيق نظر وكثير تأمل مثل عدم علم المتكلم بالقيود او عدم ارادة الاطلاع عليها او علم السامع بها او عدم الفرصة بذكرها واما نفسه مثل التنبيه على فطانة السامع وبادئه اليها او ادعاء ظهورها او

او التعويل على دلالة العقل او تولد عداوة من السامع بسبب توهمه المتكلم مكثارا او قادرا على الكلام **قوله** افادة الفعل نصب على المصدر من المصدر الواقع خبر لم يكن وجعله بدلا غلط وافادة التجدد مضاف الى المفعول والفاعل المحذوف هو المسند واما افادة الفعل فمضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقوله لاغراض متعلق بلم يكن وذلك اشارة الى عدم كون المراد ما ذكر والاغراض مثل ان لا يختص بزمان كقولك الله عالم او لا يراد الاطلاع على زمانه **قوله** لكونه منكر الاخفاء في ان المراد اسما منكرا على ما ذكر في المعرف لكن قد يتوهم وصف الفعل والجملة بالتنكير بخلاف التعريف فكان الاولى ذكره في المنكر او تركه في المعرف وقد عكس لقرب العهد هنا بما ذكر في صدر الفن وبعد العهد ثمة لا ايهام بل المراد لكون الاسم منكرا لا انا نقول لقوله لكونه اسما معرفا يأتي ذلك **قوله** اذا كان الخبر يعني الخبر الذي فيه ذلك المسند واردا على طريقة حكاية المنكر اي نقل المنكر الواقع في كلام آخر على استبقاء صورته او كان الاخبار عن الشيء واردا على حكاية المنكر الواقع في كلام الغير بان يخبر عنه على صورته واذا كان الخبر الذي هو المسند واردا على طريق نقل المنكر على حاله **قوله** كما اذا اخبر عن رجل بني الاخبار بالذي على ما سبق ونصب يقال مفعول له بحذف اللام لانه فعل الفاعل اخبر المبني للفاعل وهو القائل وان لم يكن لما اسند اليه اخبر المبني للمفعول ففي مثل هذا يعتبر فاعل اصل الفعل **قوله** ليس في كلام العرب خبر اذا وسواء خبر لمبتدأ هو قلنا يمتنع او قلنا يصح لانه في تأويل المصدر اي مستويان قولنا يصح وقولنا يمتنع والجملة استئناف او حال بلا واو والمراد انه ليس في كلام العرب في باب الخبر واما في الاستفهام فقد اتفقوا في من ابوك على ان من مبتدأ وابوك خبره وفي ماذا صنعت اذا جعل بمعنى ما الذي صنعته ان ما مبتدأ والذي خبره بل وفي باب الخبر ايضا ورد قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وله ان يجعله من باب القلب كما سيجيء وحديث الامتناع عقلا ينبغي ان لا يخطر ببال العاقل فضلا ان يتهمه للقطع بانك لو قلت رجل عالم هنا وقصد الاخبار عن رجل عالم بانه هنا المشار اليه لم يلزم منه محال والقول بانه يمتنع الحكم بالمعين على ما ليس بمعين وبالمعلوم على ما ليس بمعلوم ليس بشيء لان التعبير عن الشيء بما لا يدل على تعينه ومعلوميته لا يستلزم كونه غير معين وغير معلوم وكذا القول بامتناع التعبير عما يكون الاصل فيه المعلومية كالمبتدأ بما لا يدل على المعلومية وعما يكون

مثل الطيب واصل والطلوع حاصل

الاصل فيه المجهولية كالخبر بما يدل على المعلومية لانه ممنوع وكذا القول بامتناع مخالفة
الاصل بالكلية بجعل ما حقه المعرفة نكرة وما حقه النكرة معرفة **قوله** واما ما جاء
لما ورد في كلام الفصحاء من العرب مسند اليه نكرة ومسند معرفة كما في الابيات الثلثة
وقد ادعى انه ليس في كلام العرب اجاب بانه من باب القلب حيث جعل المسند اليه في
مكان المسند واعرب باعرابه والمسند في مكان المسند اليه واعرب باعرابه فاصل
الاستعمال الذي به الاعتبار دليل لا كون المسند اليه معرفة والمسند نكرة والابيات
الثلثة من ابيات الكتاب كتاب سيبويه الا ان الثالث لم يتعين قائله فقد قيل انه
لفزوا بني فزارة بن عبس بن بغوث وقيل لخداش بن زهير واضافه الى الكتاب دلالة تدل
على كونه من كلام الفصحاء فالبيت الاول للقطامي عمرو بن سليم من قصيدة يمدح بها
زفر بن الحارث الكلابي وكان اسره فاطلقه ورد عليه ماله واعطاه مائة من الابل
اولها • قفي قبل التفرق يا ضباعا • ولا يك موقف منك الوداعا • فموقف نكرة اسم كان
والوداع معرفة خبره وضباعا مرخم ضباعة والمعنى الدعاء بان لا يكون موقف منك
موقف الوداع والبيت الثاني لحسان بن ثابت من قصيدة يمدح بها النبي صلعم ويهجو
اباسفيان اولها • عفت ذات الاصابع فالجواء • الى عذراء منزلها خلاء • الى قوله
كان سبيئة من بيت راس • يكون مزاجها عسل وماء • بنصب مزاجها خبر كان وهو معرفة
ورفع عسل وهو اسمه نكرة والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب واما المجلوبة من بلد
الى بلد فسبايا لا غير وبيت راس مدينة صغيرة بالشام بين رملة وغزة فيها
الخمور وخبر كان قوله بعد • على انيابها او طعم غض • من التفاح هصره اجتناء • اي
اماله وكسره والاجتناء اقتطاف الثمرة والمراد هنا ما يكون سببا فيه وهو الادراك
والنضج فمعنى ثقل الثمرة وتهيؤها للسقوط والانكسار شبه ريقها بخمر مزجت بماء
وعسل او بالتفاح الطري الذي يطعم في وقت ادراكه وكمال نضجه بحيث حان
اجتناؤه كما تقول كان في درعه اسدا فانه تشبيه له بالاسد والبيت الثالث
فانك لا تبالي بعد حول • اظبي كان امك ام حمار • وقبله وكائن • قد رايت من اهل دار •
دعاهم ما رايت لهم فساروا • فاصبح عهدهم كقفص قرن • فلا عين تحس ولا اثار • فلو بدلت
اهلا بعد اهل • فلا تجبن لذاك ولا تجار • وبعد لقد لحق الاسافل بالاعالي • وماج

وماج اللؤم واختلط النجار • اي كثر اللؤم والدناءة واشتبه الاصل والنسب و
اكتسب الناس اخلاق اللئام • وذهب السؤدد عنهم فلو بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي
انسان هجينا كان او غير هجين ووجه كون البيت من تعريف المسند وتنكير المسند اليه ان ظبي
مرفوع بكان المحذوف المفسر بالمذكور وهو نكرة وامك خبره وهو معرفة وذلك لان اداة الاستفهام
بالفعل اولى وانكار يحتمل ان يكون ظبي مبتدأ مخصصا بالاستفهام والجملة بعده خبره
واسم كان ضمير يعود اليه وهو معرفة وان كان عائدا الى النكرة لكونه اشارة الى ذلك
المنكر ولهذا يقع مبتدأ مثل جاءني رجل وهو راكب ويفسر بذلك الرجل وح يكون المسند
اليه والمسند كلاهما معرفة لكن فيه مخالفة وترك الاولى بلا ضرورة والى هذا اشار بقوله
ولا تظنن البيت الكتاب خارجا عما نحن فيه اي عن المسند معرفة والمسند اليه نكرة وذهابا
مفعول له لتظنن ومعنى قوله فليس المراد كان امك ان ليس محل الاستشهاد وورود الاشكال
كان امك بان المسند اليه الذي ادعى تنكيره هو اسم كان ليدفع بانه ضمير وهو معرفة وانما المراد
بالاستشهاد والاستشكال لفظ ظبي المنكر بناء على انه مرفوع بكان المقدر المفسر بكان المذكور
وامك خبره لا انه مرفوع بالابتداء ليكون الجملة اعني كان امك خبره ويقع امك خبر كان المذكور
المعرف اسمه وهو الضمير المستتر فيه **قوله** ولذلك اي ولكون المراد ظبي قدرنا اصل الكلام
اظبيا كان امك ام حمار فاعتبر بالقلب في ظبي وجعلناه منصوبا مسندا وامك مرفوعا
مسندا اليه وانت خبير بان ما ذكر انما يحسن في مقام الدفع والمنع لا في مقام النقض
والابطال ثم قال وفي البيت اعتبارات من جهة السؤال والجواب فلا عليك ان تتاملها بل
عليك ان تتاملها واتق نفسك بان تعرض للتخجيل اي المولى علم واتق التخجيل ان تعرض لك في تخطئة
احد في تلك الاعتبارات فتخطئ انت لان القول بلا علم في تخطئة المصيب خطأ فقوله تخطئ
منصوب باضمار ان عطفا على التخجيل فمن الاعتبارات انه لم لا يجوز ان يكون ظبي مبتدأ خبره الجملة
التي بعده وامك خبر كان فيكون المسند اليه ضميره وهو معرفة وجوابه ما سبق من الاخذ
بالاولى والاخلق ومنها ان الضمير العائد الى النكرة نكرة لكونه كناية عن المرجع اليه فينبغي
ان يكون فوقه في الابهام فكيف يكون معرفة وجوابه ان فيه من التعيين والاشارة ما ليس في
المظهر النكرة ولا معنى للتعريف سوى التعيين والاشارة ولو الى مبهم الا ترى انك اذا اردت
تفسير الضمير العائد الى شيء ما في قولك اعطني شيئا ما يكفيني قلت ذلك الشيء لا شيئا ما ولهذا يجري

عليه احكام المعارف بلا نكارة وانما الخلاف في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ومنها ان شرط ام
المتصلة ان يليها احد المستويين والآخر الهمزة وهذا انما يتحقق اذا كان ظبي مبتدأ اذ لو جعل
اسم كان المحذوف كان الذي يلي الهمزة هو الفعل والذي يلي ام هو الاسم ويكون التقدير عند
الرجع الى الاصل اكان ظبيا امك ام حمارا على ما قدر ليكون مثل ارايت زيدا ام عمرا لا اظبيا
كان امك ام حمارا على ما قدر ليكون مثل ازيدا رايت ام عمرا وجوابه ان حذف الفعل لما كان لازما
بحيث لا يوجد اصلا لوجود المفسر كانت المعادلة حاصلة اذ لا يلي الهمزة وام سوى الاسمين
وقريب من هذا ما يقال ان الفعل لما كان نسيا غير مقصودة فكانه غير موجود ومنهم من لم يقف على وجه
السؤال فتوهم ان السائل يعتقد كون ظبيا فيما اورده من التقدير واصل الاستعمال
خبر محذوف يفسره المذكور فيكون مثل ارايت زيدا ام عمرا وان المجيب قد سلم ذلك واعتقد
بان ذلك المحذوف لما كان يلزم الحذف كانت المعادلة حاصلة ثم اجاب بانه خبر للمذكور نعم
الذي هو ذلك المقدر في البيت اورده وحذف المفسر له فيكون مثل ازيدا رايت ام عمرا الا مثل
ارايت زيدا ام عمرا وقد عرفت ان وجه السؤال هو ان ظبي لو كان مرفوعا لكان المقدر المفسر
بالمذكور كان التقدير اكان ظبيا امك ام حمارا لا ان جعل القلب الى الاصل ليس الا ان يجعل ما
كان مرفوعا واسما لكان منصوبا وخبرا له وبالعكس ومنها ان امك لما كان هو المسند اليه
في اصل الاستعمال كان الواجب تانيث الفعل لاسناده الى المؤنث الحقيقي من غير فصل لا يقال
هذا لا يتوجه على اختيار المص لان المسند الى امك هو المقدر لا المذكور فليقدر كانت
ولا على اختيار كون ظبي مبتدأ وهو ظ لانا نقول المفسر هو بعينه على لفظ المفسر فاذا كان
المذكور كان بدون التاء فالمقدر كذلك وجوابه ان الفعل في الظ مسند الى ظبي وهو
مذكر فروعي ذلك نعم يرد على عبارة المص انه كان ينبغي ان يقول اظبيا كانت امك اذ الواجب
كانت امك ظبيا ولا يصح كان الا بتاويل ويمكن دفعه بان الفعل لما توسط بين الخبر والاسم
شابه الضمير الواقع بينهما فجاز فيه التذكير والتانيث كقولك امك كان ظبيا وكان هذا
والحق ان ظبي مبتدأ والبيت قلب من جهة المعنى فقط دون اللفظ **قوله** وان هذا النمط
من الكلام الوارد في الابيات يسمى فيما بين علماء المعاني بالقلب من قلبت الشيء ظهرا لبطن وقلبت
الجواب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وتانيث الضمائر باعتبار الشعبة وتلفي
في الكلام نحو قطع البيت بقوله هما سبوع الا ان المروي تاتي بتذكير الضمير عود الى القلب

والمراد كلام الناس من المحاورات ويقولون بان البيت ان اورد الكلام بلفظ المضارع المفيد
للتجدد والاستمرار على طول الزمان وقول الشعراء الماضين بلفظ الماضي والتنزيل بلفظ
الجملة الاسمية المفيدة للدوام والثبات فان قوله في التنزيل خبر لمبتدأ وهو وكم من قرية
على طريق الحكاية ولما كان في القلب من وهم الاستبعاد والاستنكار لكونه على عكس ما ينبغي
راعى في ازالة الاستبعاد طريق الترقي الى الاعلى كانه قال هو واقع في كلام الناس بل وفي
شعر الشعراء الفصحاء بل وفي كلام الله المعجز الذي هو فوق كل كلام ولاجل هذا اعاد لفظ
في في كل آية **قوله** كما طينت وله فلما ان جرى سمن عليها اي على الباقية وطينت السطح
تطيينا اصلحته وسويته بالطين والفدن القصر والسياع الطين بالتبن ويروى
كما بطنت من بطنت الثوب جعلت له بطانة كانك جعلت القصر بطانة للسياع وح لا يستقيم
قوله كما غضب اي شد العلباء عرق في العنق بالعود للخشب **قوله** وتشقى
اوله وتلحق خيل لا هوادة بينها اي بلا صلح وتشقى فرسان لا صلح بينها وتشقى رجال لا علم لهم
بالقتال ولا سلاح معهم بالضياطرة جمع ضيطار وهو الرجل الضخم الذي لا غناء
عنده اي لا نفع ولا كفاية والحمر جمع احمر اللون وقيل الذي لا سلاح معه **قوله** ومهمه
اي مفازة مغبرة متلونة بلون الغبرة ارجاؤه اطرافه وجوانبه جمع رجا مقصورا
وفي القلب من المبالغة في غبرة السماء ما ليس في الاصل كانه جعلها اصلا في ذلك
وكذا في كل من الابيات السابقة مبالغة في المقصود لا يخفى على المتامل **قوله** يمشي
اوله وراين شيخا قد تحنى صلبه يمشي فيقعس وهو من باب علم يمشي مشية الاقعس ضد الاحدب بالضم
من باب نصر يكب من اكب على وجهه سقط يقال كبه فاكب ويعثر من العثرة وهو
الزلة وفيه قلب لان العثار قبل السقوط الا ان في القلب ايهاما انه لغاية الضعف
كانه يكب قبل العثار **قوله** على احد الوجهين دون الوجه الآخر الذي يفسر فيه
اهلكنا باردنا اهلاكها فح لا قلب على ما يحمل اي ح ما كونه على الوجه الذي يحمل عليه
ولا يخفى من رمز الى ان في الاية وجها آخر لا قلب فيه وهو ثم انصرف عنهم بعد القاء
الكتاب اليهم وتوقف قريبا منهم فانظر ماذا يرجعون اي اي جواب يردون بحمل على
تدلى قربي لان التدلي تكلف القرب وتطلبه فيكون قبل القرب وفيه انه مجاز اخر لا قلب
فيه وهو ان تدلى بمعنى تعلق في الهواء بعد الدنو او بمعنى تذلل اي تلطف ومن قلب

الكلام ويتهرجه انه اذا كان ترى بمعنى يتعلق من الهواء فهو من باب القلب لان الذى
يجئ من جهة الفوق يتعلق اولا ثم يدنو ولا يخفى على الفطن الواقف على ما اشرنا اليه
من الابيات من المبالغة والتسارع نكتة القلب فى الابيات كيف والاخراج لا على مقتضى
الظ لا يتصور فى الكلام البليغ الا اذا كان هناك مقتضى غير ظاهر ارجح من الظ او مساو
لا اقل ليكون الكلام مطابقا وما ذكره صاحب الايضاح من ان السكاكى قبل القلب مطلقا
سواء تضمن اعتبارا لطيفا اولا وهم من انه توهم ان بعض الابيات التى اوردها المص
وفيها خالية عن اعتبار لطيف وقد بينا بعض ذلك **قوله** او كان المسند اليه معرفة
عطف على كان المسند اليه نكرة واشترط فى المسند عدم العهد احترازا عن نحو رايت
منطلقا وزيد المنطلق وعدم قصد الحصر فى نحو زيد الامير وعمرو الشجاع وسيتضح
هذا زيادة الايضاح فى الحالة المقتضية لتعريف المسند **قوله** وانحطاطه اى انحطاط
الشأن لا المسند على ما وهم بل لا ينبغى ان يعتبر اضافة الشأن الى المسند لانه لم يتقدم
فى تنكير المسند اليه ولا الى المسند اليه لان تنكير المسند لا ينبئ عنه ولا يخفى امكان معا
اخو مما يقدم سوى الارتفاع والانحطاط الا انه اعتبر الغالب **قوله** لا يكتنه
كنهه اى لا يبلغ ولا يدرك غايته **قوله** للتخصيص اى تخصيص المسند بل الاسم المنكر
منه **قوله** ان كان بما سبق من قوله اذا منع عن تربية الفائدة مانع قريب او بعيد وانما
خص التخصيص بالاضافة والوصف لان ما سوى ذلك من نقض الشيوع ودفع الابهام
بالمتعلقات من الزمان والمكان والحال يسمى تقييدا لا تخصيصا بحسب الاصطلاح
وفائدة التخصيص بالاضافة او الوصف مما ينساق اليه الذهن بما ذكر فى تقييد
المسند الفعلى **قوله** واما الحالة المقتضية لكونه اى المسند اسما معرفا باللام او
الاضافة او الاضمار او الموصولية او الاشارة **قوله** وكانى بك اى ملتبس بك
ناظر واسمعك حال منه او خبر اخر وتقول حالا من اسمعك او بدل من الكاف
هذا استفسار مبنى على ما يراه الناظر من ظاهر حال الجملة اذ يركبها من المسند اليه
والمسند ذاهلا عن الجزء الصورى الذى هو الحكم والاسناد يعنى ان تعريف المسند
يستلزم تعريف المسند اليه لما سبق من انه ليس فى كلام العرب كلام من مسند اليه
نكرة ومسند معرفة واذا كانا معرفتين متعينتين فماذا يستفيد السامع من مثل

مثل هذا الكلام فاجاب بانه يستفيد الحكم ان لم يكن معلوما او لازمه ان كان معلوما كما اذا كان
المسند نكرة **قوله** ولا يتقدم لما انجر كلامه فى بيان افادة الحكم او لازمه الى ان يقال تارة زيد
اخوك وتارة اخوك زيد وكذا فى غيره من المعارف حاول لبيان المقامات المقتضية لتقديم هذا
المعرف على ذلك مرة وتأخيره عنه اخرى فقال انه لا يتقدم ما يتقدم بسلامة الامير اى جزافا
بل لابد ان يطلب له جهة وهذا من امثال العجم وكلامه المتقلبة من الخدم اذا اخذوا شيئا كسوة فى
فقال صاحبه بكم تأخذ فيقول بسلامة الامير اى ما دام اميرنا سالما ناخذ مثل هذا كثيرا
والضابط انه اذا كان الاسمان المعرفان بحيث يستفيد السامع النسبة بينهما وكل منهما
يصلح ان يكون محكوما عليه فايهما تحققت او توهمت ان السامع كالطالب للحكم عليه تجعله
مبتداء والاخر خبرا وقد قرر ذلك المص فى الامثلة بلا اخفاء فيه فقوله على الوجه
المتصور اى على الوجه الذى تصورته طالبا ان تجعله هنا محكوما عليه وذلك
محكوما به وكذا معنى قوله على ما تتصوره اى على الوجه الذى تتصوره ان يكون عليه و
معنى قولك كيف حكم عليه انك تعتقد ثنائه او ثناء الاخر وتحمل الخبر عن المثنى
اياه او الاخر وقوله باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها بان يراد ان زيدا هو المنطلق
كله على طريقة هم القوم كل القوم يا ام خالد وذلك لان الحقيقة تحمل فى المقام الخطابى
على الاستغراق كما سيأتى وهذا كله ظ وانما الكلام فى ان السامع اذا علم ان احدا اثنى عليه
او ان احدا حصل له الانطلاق فقال من الذى اثنى على ومن المنطلق طالبا لتعيينه
فالذى يصلح للجواب هو زيد الذى اثنى عليك وزيد المنطلق ام الذى اثنى والمنطلق زيد
وكلام المص يميل الى الثانى على ما لا يخفى على الناظر فى كلامه وقد صرح جار الله وعبد القاهر
بخلافه واتفقا على انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك بات ثم استخبرت من هو فجوابه
زيد الناشئ **قوله** واذا تاملت يعنى ان النحويين قد اتفقوا على ان المبتدا والخبر اذا كانا
معرفتين لم يجز تقديم الخبر بل ايهما قدمت كان هو المبتداء والاخر الخبر لكن بنوا ذلك
على امر لفظى هو خوف الالتباس حتى اذا قامت القرينة وامن الالتباس جاز كما فى قوله بنونا
بنو ابنائنا وبناتنا • بنوهن ابناء الرجال الاباعد • ولم يبينوا المعنى فى ذلك والسر فيه
فقال المص انك اذا تاملت فيما ذكرنا من انه لا يتقدم بسلامة الامير بل بالمعنى
الذى قررنا فى الامثلة والوجه الذى بينا فيها اطلعت على حقيقة المعنى والسر فيما ذكره

وذلك ان كل ما يقدم كان هو الذي قصد الحكم عليه والآخر الحكم به والمحكوم عليه مسند
والمحكوم به خبر **قوله** وما قد سبق اشارة الى الرد على الامام الرازي رحمه فيما ذهب اليه
من انه سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد فزيد متعين لكونه مبتدأ لانه هو الدال
على الذات والذات هو الحقيق بان يكون مسندا اليه لانه الذي يقوم بنفسه ويقوم غيره
به والمنطلق متعين لان يكون خبرا لكونه دالا على معنى نسبي لا يقوم بنفسه بل بغيره
كالانطلاق الذي هو معنى قائم بالغير فيكون حقيقا بان يكون مسندا به وهو معنى
الخبر ووجه الرد انا لا نجعل المنطلق مبتدأ الا حال كونه دالا على الذات اي الشخص
الذي له الانطلاق غاية الامر ان الذات وصفت بانتساب امر نسبي اليه وهذا القدر
لا يوجب تعينه لان يكون مسندا ليلزم كونه خبرا وزيد لا يجعل خبرا الا ان يجعل
دالا على معنى نسبي يستحق ان يكون خبرا وهو صاحب اسم زيد اي مسمى بزيد فان قلت
الدلالة على المعنى النسبي مما لا حاجة اليه في الخبر بدليل قولك زيد اخوك ورجل وانسان
ونحو ذلك والقول بان الخبر يجب ان يكون مشتقا او في معناه انما هو رأي الكوفيين قلت
كانه اعتبر ذلك ليصح على رأي الكوفيين ايضا وعلى رأي ارباب المعقول القائلين بان الجزئي
لا يقع محمولا البتة فقوله لا معرج عليه اي لا تعويل ولا اقامة ولا ثبات من عرج فلان على
المنزل ومطيته اذا اقام عليه **قوله** واما ما قد يقع بعض فيجد من المبتداء والخبر
المعرفتين ايما يدل قطعا على ان المتأخر محكوم عليه ومسند اليه والمقدم محكوم به ومسند
كقول ابي تمام • نم وان لم ادر كراك كراكا • ساهري الدمع اذن الذكراكا • وقوله في صفة
القلم • لعاب الافاعي القاتلات لعابه • واري الجنى اشتارته ايد عواسل • للقطع بان
المعنى كراك كراي ولعابه لعاب الافاعي فاجاب بانه من قبيل القلب حيث جعل الخبر مبتدأ
والمبتدأ خبرا الا ارى العسل اشتارته اجتنته العاسلة الجماعة الذين يجتنون العسل
والمعنى ان قلمه هلاك للاعداء بمنزلة السم ونفع للاولياء بمنزلة العسل قوله واعلم
ان القول بتعريف الحقيقة وباستغراقها اي استغراق اللام او الحقيقة مشكل وقوله
اذا قلنا الى قوله والاقرب بيان لوجه الاشكال وتقريره ان المراد بتعريف الحقيقة اما
القصد الى الحقيقة من حيث هي هي وتمييزها من سائر الحقائق واما القصد اليها حال
حضورها تحقيقا او تقديرا واما استغراقها وشمول افرادها اذ لا يعقل ولا ينقل سوى

ذلك والكل فاسد اما الاول فلوجهين احدهما لزوم كون اسماء الاجناس معارف من غير
ان يكون مقرونة بشيء من طرق التعريف لكونها موضوعة للقصد الى الحقيقة وتمييزها
اذ ليس معنى الضرب مثلا في ضربت ضربا الا تلك الحقيقة المخصوصة من بين حقائق الافعال
واللازم باطل بالاتفاق وهذا معنى قوله وانه اي كون اسماء الاجناس معارف
قول اي معقول لم يقل به احد من اهل اللغة وائمة العربية الذين اليهم بيان الاوضاع
ومعاني الالفاظ ثم اشار الى اعتراضين مع جوابهما منع انتفاء اللازم ومنع الملازمة
ودفعهما وكان الانسب بدأب المناظرة تقديم الثاني فقوله ولئن التزمه اللام فيه
لتوطئة القسم وفي لتكذبن على لفظ المبني للمفعول المسند الى الضمير ملتزم لام جواب القسم
وهو قائم مقام جواب الشرط وكذا في قوله لئن ذهبت ليلزمنك وذكر بلفظ الخطاب
لان له جهة في الجملة بخلاف التزام كون اسماء الاجناس معارف فانه بط محض لا يلتزمه
الا ملتزم مجهول المكابر ووجه الابطال انه يلزم وصفها بالمعرفة ضرورة لزوم
المطابقة بين الموصوف والصفة او يجوز لا اقل لكن لا خفاء ولا نزاع في امتناع رجع
رجعى السريعة مثلا انما يصح رجعى سريعة بالتنكير والنظر اعني في امتناع متعلق
ليكذبن لا بمعنى انه ينسب الى الكذب في امتناع ذلك بل بمعنى انه ينسب في امتناع ذلك
اي عند امتناع ذلك ونسبته الى الكذب ولو قال بامتناع لكان اظهر ثم ذكر السبب
في ايراد البيان بالمصدر الخالي عن التنوين اما بالمصدر فقط بالاتفاق على انه للقصد
الى الحقيقة دون الافراد مثل رجل وفرس فانه ربما يناقش في ذلك واما الخلو عن التنوين
فلقصر المسافة بينه وبين اثبات المط اذ لو قال رجوعا لحسن التوجه اذ يقال ما هذه
التنوين فيجاب بانه تنوين تمكن فيقال لم لا يجوز ان يكون تنكير تصير بها المعرفة نكرة
فيجاب بانها انما يكون في غير المتمكنة من الاسماء مثل صه بخلاف قولك مررت بزيد
وزيد آخر فان تنكيره ليس للتنوين بل لكونه في معنى مسمى بزيد وبالجملة يطول الكلام
ويفوت سرعة الوصول الى المط واما اعتراض منع الملازمة فهو انا لا نسلم لزوم كون
اسماء الاجناس معارف وانما يلزم ان لو كان القصد الى نفس الحقيقة وهو ممنوع بل الفرد
معتبر فيها فمعنى رجل فرد من هذه الحقيقة والجواب ان المدعى هو امتناع كون المراد
بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هي يثبت بلزوم المح لحضوره ولا يحتاج الى الجزء

في جميع اسماء الاجناس ولاشبهة في ان القصد بالمصادر الخالية عن تاء المرة او النوع
الى نفس الحقيقة ولهذا اتفقوا على ان نحو ضربت ضربًا للتاكيد لا غير ولا يثنى ولا
يجمع لكونه نفس الحقيقة فيلزم كونه معرفة وجواز اتصافه بالمعرفة قوله ولزم ان يكون
اللام آه وهو اشارة الى الوجه الثاني من الدلالة على بطلان ارادة بتعريف الحقيقة
القصد اليها من حيث هي وتميزها وذلك انه لو كان كذلك لزم ان يكون اللام الداخلة
على اسماء الاجناس اذا لم يقصد بها العهد كائنة لتاكيد تعريف الحقيقة لا لتعريف
الحقيقة لانه لا يفيد ح سوى ما يفيده اسم الجنس بنفسه من القصد الى الحقيقة
وتميزها واللازم باطل وفاقًا قوله واذا قلنا ابطال الامر الثاني وهو كون المراد
بتعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها في ذهن السامع اي باعتبار حضورها
ومن حيث حضورها بان يكون ذلك ماخوذًا في مدلول اللفظ تحقيقًا كقولك انطلق رجل
فالرجل كذا والمنطلق كذا او تقديرًا بان ينزل منزلة الحاضر لكثرة الاحتياج اليه
او لكونه نصب العين او نحو ذلك كقولك نجاء الحبيب ومثله حاضر مجاز بمعنى
تنزله منزلة الحاضر وشبهه به وذلك لانه لو اريد ذلك لم يتميز تعريف الحقيقة
عن تعريف العهد اذ لا معنى لتعريف العهد سوى هذا وهذه الملازمة ممنوعة وبه يتحل
الاشكال وذلك ان المراد بتعريف العهد القصد الى الحصة من الحقيقة باعتبار حضورها
لا الى نفس الحقيقة بهذا الاعتبار واما اسم الجنس النكرة فالقصد فيه الى الحقيقة
لكن لا باعتبار الحضور وان كانت حاضرة فالحضور يعتبر في المعرفة ماخوذ في مدلول
اللفظ غير معتبر في النكرة وعدم الاعتبار غير اعتبار العدم والحاصل ان الاشارة الى
الحقيقة من حيث الحضور بتعريف الحقيقة والى الحصة منها بتعريف العهد والمراد بالحصة
الفرد منها واحدًا كان او اكثر باعتبار وصف اعتباري حتى يقال ان الحقيقة مع قيد
الحضور حصة من الحقيقة فيكون معهودًا فلا يحصل الامتياز وفي قوله تعالى وليس الذكر
كالانثى فان الذكر اشارة الى حاضر تقديري مجازي لكونه غير مذكور بل مستفادًا من قولها
ما في بطني محررًا فان تحرير الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور خاصة والانثى الى
حاضر تحقيقي مذكور بقولها وضعتها انثى قوله واذا قلنا ابطال الامر الثالث
وهو ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الاستغراق وذلك لوجهين احدهما يلزم في لام تعريف

تعريف الحقيقة ان يكون موضوعة بغير التعريف لان معنى التعريف التميز والاشارة
ومعنى الاستغراق الشمول والاحاطة وهما متغايران فالموضوع للاستغراق لا يكون
موضوعًا للتعريف اعني تعريف الحقيقة هو كونها للاستغراق فلا يكون للتعريف
نعم يكون مشتركًا باعتبار كونها لتعريف العهد وليس الكلام فيه ولا الى الافتقار الى
ما ذكرنا فالا اذا تاملت وهو ان كان متعلقا بقوله لزم لكنه قيد لظهور اللزوم
والعلم به وثانيهما انه يلزم ان يكون الجمع بين لام الحقيقة ولفظ المفرد جمعًا بين
المتنافيين لدلالة اللام على الكثرة التي هي مدلول الاستغراق ولفظ المفرد على
الوحدة كما في الجمع بين المفرد وبين علامة الجمع في نحو المسلمون قلنا اللزوم ثابت
لما مر من الدليل والمسند مرفوع لوجوه مثل لزوم جواز عود الضمير مثل الرجل ضربوا
وضربتهم وجواز دخول بين عليه كما في الجمع وتانيث الفعل المسند اليه مثل
جائت الرجل وجواز تاكيده باجمعين وجواز وصفه بنعت الجمع مثل الرجال
الطوال والفرس الدهم على الاطراد حيث كان ومهما كان بخلاف الدرهم البيض والدينار
الصفر فانه مسموع شاذ لا يطرد في غيرهما وانما جعل هذا ادنى الوجوه مبالغة في
الامر والآفان اريد اندفاع ذلك بانه لا يجوز محافظة على صورة اللفظ المفرد فالكل
كذلك فقوله وان تضيق اي ترجع والتجئ في الجمع بينهما اي بين اللام ولفظ المفرد و
قوله او صحته عطف على وجوب ولا اقل في موقع الحال وخبر لا محذوف وعلى
الاطراد متعلق بصحته وكل ذلك اشارة الى جميع ما سبق من اللوازم وقد يدفع
لزوم الجمع بين المتنافيين بانه بمعنى كل فرد لا بمعنى مجموع الافراد ليلزم التنافي وبتوجيه
ما ذكر من الوجوه قوله والاقرب لما اشتهر وتقرر ان اللام يكون لتعريف الحقيقة
وتعريف العهد وقال بعضهم بالاستغراق ايضًا وورد الاستعمال بالكل حاول
توجيه ذلك على وجه لا يرد الاشكال فزعم ان الاقرب الى الصواب ان اللام موضوعة
لتعريف العهد لا غير وتعريف الحقيقة راجع الى ذلك والاستغراق الى المقام
وتقرير الاول ان معنى تعريف العهد الاشارة الى ما هو حاضر في الذهن معهود بين المتكلم
والمخاطب اما تحقيقًا بان يكون مذكورًا باسمه او بغيره كقولك انطلق رجل فالرجل كذا
او المنطلق كذا او في حكم المذكور بلا تجوز واعتبار خطابي كقولك اغلق الباب

لا يقال الم لا يجوز ان يكون مشتركا بينهما
فيكون موضوعة للنفس لا انا نقول
التقدير ان معنى كونها التعريف صح

فان قيل الانم لزوم الجمع بين المتنافيين
بين اللام و
وانما يلزم ان لو لم يكن الجمع
اللفظ المفرد بعد تجريد المفرد عن
معنى الوحدة صح

لمن دخل البيت وادخل السوق لمن دخل البلد لسوق معين عهدته اى ادركته ولقيته
واما تقديرا بان ينزل منزلة الحاضر المعهود والى هذا القسم يرجع تعريف الحقيقة وهى
قد يكون للحقيقة من حيث هى كما فى قولك الانسان حيوان ناطق والرجل خير من المراة وهذه
يسمى لام الطبيعة وقد يكون للحقيقة من حيث الوجود فى ضمن البعض كما فى قولك ادخل السوق
واشتر اللحم وفى التنزيل انى اخاف ان ياكله الذئب وهذا هو المسمى بالمعهود الذهنى على ما قال
ابن الحاجب وقد يراد الحقيقة باعتبار قيامها بواحد باعتبار عهديته فى الذهن
لمطابقة المعهود الذهنى ذلك الوجودى فى المعقولية كقولك دخل السوق فى
بلد كذا وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود واذا قامت الدلالة على انها
باعتبار الوجود ولم يوجد قرينة البعضية تعين الاستغراق حذرا الترجيح بلا
مرجح فتعريف الحقيقة احد قسمى تعريف العهد وهو الذى ينزل منزلة الحاضر المعهود
باعتبار من الاعتبارات الخطابية الموقعة للظن فقوله احد قسمى التعريف اطلاق لا
التعريف ليس الا للعهد وقوله منزلة المعهود يعنى القسم الحقيقى منه فان قلت ثبت ان
الحقيقة باعتبار الوجود يكون حصة فيصلح معهودا واما الحقيقة من حيث هى
فلا يصلح ذلك فيها قلت كانه لا يشترط فى المعهود ان يكون حصة من الحقيقة
بمعنى بعض افرادها او يجعل الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة من حيث هى
منزلة بعض الافراد فان قلت فعلى اختيار هذا القول كيف اندفع الاشكال وعلى اى مقدمة
وقع الابطال قلت على الملازمة ان اريد بعدم التمييز كون تعريف الحقيقة على تقدير
كونه الاشارة الى الحقيقة باعتبار الحضور نفس تعريف العهد وعلى انتفاء اللازم
ان اريد كونه داخلا فيه فان قلت بم يتعلق قوله بناء قلت المعنى على تعلقه
بان يقال مفعولا له او مصدر الفعل محذوف فى موقع الحال لكن معمول ان ما بعده
لا يتقدمه فالوجه ان يقدر له محذوف يفسره ذلك الظاهر او يحمل حالا من الضمير فى الاول
العائد الى الموصوف المقدر اى القول الاول بل ان فيه ضميرا البتة ولا يعود الى اللام
لكونه حرفا لا اسما موصولا **قوله** اما لان ذلك الشئ فى موقع البدل من قوله بوجه
لتقارب معنى الباء واللام **قوله** او على طريق التهكم بان لا يكون ذلك محتاجا اليه البتة
فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه بواسطة التهكم اى السخرية والاستهزاء

كما يقال للجبان انه اسد فيثبت له لوازم المستعار منه اعنى الاحتياج اليه وهو اعتبار حضوره ومعهوديته
فيعرف باللام وهذا معنى قوله وسيعرف معنى هذا فى علم البيان **قوله** على احد الطريقين اى
التحقيق او التهكم **قوله** فى شانه صفة اسبابا او متعلق بما خلا **قوله** او غير ذلك مجرور معطوف
على ان ذلك الشئ اى او لغير ذلك ككونه محبوبا او مطلوبا او بديعا او فظيعا فيهتم بشانه
فيجعل كالحاضر **قوله** ثم ان الحقيقة تمهيد لكيفية نشاء الاستغراق من المقام واشاره
الى ما ذكر فى الكتب الحكمية ان لكل شئ حقيقة هو بها هو ليست من حيث هى لا واحدة
ولا كثيرة ولا كلية ولا جزئية الى غير ذلك من اللواحق والمتقابلات والا لما اجتمعت مع المقابل
الاخر وحاصل الكلام ان المعرف باللام اذا قصد به الى الحقيقة وهى من حيث هى ليست بواحدة
ولا كثيرة بل صالحة للتوحد والتكثر ففى المقام الذى يكتفى فيه بالظن ولا يطلب اليقين
حتى يلزم الحمل على الاقل المتيقن يحمل على جميع الافراد لان الحمل على الواحد او على بعض افراده الكثيرة
يفضى الى الترجيح بلا مرجح وقد وقع فى نسخة الاصل وعليه اكثر النسخ لكونها من حيث هى
لا متعددة لتحققها مع التعدد ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة والجمهور على ان الكلام
مسوق لسلب التعليل لا لتعليل السلب اى ليست من حيث هى متعددة بسبب تحققها مع التعدد
اى عدم التعدد اذ ربما يتوهم ذلك سببا لكونها فى نفسها كذلك فنفى هذا التوهم واعترض
الشارح العلامة الشيرازى اولا بانه انما يستقيم اذا جعل لا بمعنى ليس وهو قبيح قلنا
بل يستقيم على كونها بمعنى غير مثل لا فارض ولا بكر وكون اللام فى لتحققها متعلقا بمتعددة
كيف ولم يعهد حذف اسم لا ونصب خبرها وثانيا بانا لم نعرف احدا ذهب الى هذا الوهم وهذا
خارج عن القانون نصا وثالثا بان هذه العبارة لا تدل على نفى هذا الوهم وهو مكابرة اذ المعنى
غير متعدد بهذا السبب كما توهم فلا يتوهم وكم فى هذا الكتاب وغيره اخفى واضعف من هذه الدلالة
ورابعا بان كونها ليست متعددة بهذا السبب دعوى مجردة عن الدليل قلنا القصد الى التنبيه
على ان تحققها مع التعدد لا يوجب كونها من حيث هى متعددة وخامسا بان انتفاء تعددها
او توحدها لهذا السبب لا يوجب كونها صالحة للتوحد والتكثر لجواز ان يكون متعددة
او لا متعددة لذاتها فلا يكون صالحة لهما قلنا لما زعم ان منشا توهم التعدد او اللاتعدد
من حيث هو لهذا التحقق وقد نفاه ثبت انتفاء التعدد واللاتعدد من حيث هى ولزم الصلوح
لهما ثم قال بل هى تعليل للسلب بانه لولاه لزم اجتماع المثلين وتقريره ان الحقيقة غير متعددة

بسبب تحققها مع التعدد ولا غير متعددة صح

من حيث هي والا لما قبلت التعدد تفاديا عن اجتماع المثلين لكنها تقبلها لتحققها مع التعدد العارض
وعن متحدة من حيث هي والا لما قبلت الوحدة لما ذكرنا لكنها تقبلها لتحققها مع الوحدة العارضة
قلنا انما يتم هذا على تقدير تماثل التعدد الذاتي والعارضي واستحالة اجتماع المثلين عند المص
فان المعتزلة يجوزونه وكون التعدد الذي يتحقق الحقيقة معه عارضا ربما يثبت بانه يزول
الى المقابل فلا يكون الا عارضا لما في التقرير من الضعف والخفاء سيما حديث اجتماع المثلين
فانه بيان بلا خفي غير المص النسخة القديمة وكتب هكذا لا متعددة لتحققها مع التوحد ولا
لا متعددة لتحققها مع التكثر كذا نقل عن شهاب الدين الخرافي الراوي وبهذا الكتاب عن المص
الجملة اللام في كونها متعلقة بصالحة ومن حيث متعلق بكونها على الظرفية او الحالية ولا
متعددة نصب على الخبرية ولا بمعنى غير كما في قوله تعالى لا فارض ولا بكر وكذا لا الثانية مع ولا
لا متعددة عطف على ما بعد الا من لا متعددة بحيث يشمله حكم النفي المستفاد من لا بمعنى غير وكون
الاول لم يزد ومذكرة للنفي وهل يجوز ان يكون بمعنى غير كالثانية فيه تردد بخلاف قوله تعالى
ولا بكر بعد قوله لا فارض فانه يجوز ذلك فيه ثم انه قد ظهر شارح آخر لم يرض التقدير من وا
باهو عاد على الزمان وشئ فقال ان قوله من حيث هي ظرف مستقر واسم خبر كونها ولا
متعددة عطف عليه والمعنى ان الحقيقة لكونها ماخوذة من حيث هي لا متعددة بسبب تحققها
مع التعدد ولا متعددة لتحققها مع الوحدة صالحة للامرين وبيان ذلك ان الحقيقة يمكن
ان يوجد متصفة بصفة التعدد لتحققها معه فلا يكون صالحة للتوحد ويمكن ان يوجد
متحدة لتحققها مع الوحدة فلا يكون صالحة للتكثير ويمكن ان يوجد من حيث هي من غير اعتبار
التعدد والوحدة فيكون صالحة لهما قوله فيكون الحكم متفرع على جملة قوله اللام موضوعة
لتعريف العهد والحقيقة احد قسميه وهي صالحة للتوحد والتكثير واستغراقا نصب على
على التمييز وخبر يكون ذلك مقتضى المقام اي مفوضا اليه **قوله** فاذا كان اي المقام خطابيا
يكتفى فيه بالظن ولا يطلب اليقين البرهاني والاستدلالي بخلافه ووصف المقام بالخطابي
والاستدلالي شايع فيما بينهم على ما ذكر في آخر هذه الحالة فجعل ضمير كان للحكم والمقتضي
المقام ليس على ما ينبغي حمل المعرف باللام يعني الذي يكون للحقيقة لا المعهود الحقيقي مفردا
خبر كان الجملة في موضع الحال اي سواء كان المعرف مفردا او جمعا والخبر في مثل هذا المقام
واجب التقديم **قوله** يقله ابهام اي الايقاع في وهم السامع وانما زاد ذلك لظهور ان الحمل

على البعض لا يعود الى حقيقة التوضيح لانه ربما يكون في الواقع امر نحبات اذ غاية الامر تساوي
الكل في تحقق الحقيقة فيه وفي صحة الحمل عليه لا في جميع الجهات والاعتبارات والغر بالكسر
الذي يخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بالفتح الخداع الخبيث **قوله** اقل ما يحمل على لفظ
المبني للمفعول وكذا فلا يوجب وانما عبر عن الثلث بالعدد الزائد على الاثنين بواحد اقامة
للحد مقام المحدود وتصريحا بما لا يرتضي كونه جمعا اعني الاثنين كما نقل اقل هو العدد الزائد
على الاثنين لا الاثنان وسنقف على هذا اي على الحمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلالي
في نوع الاستدلال اشارة الى ما قال في الفصل الاول في الاستدلال الذي جعلناه خبريا
ان الجملة التي لا يكون مبينة الحال في الكل وخلافه مثل قولنا المومن غر كريم سميت مهملة لاحتمالها
الكل وخلافه اذا استعملت لم تستعمل الا في المتيقن وهو البعض لطلب اليقين في الاستدلال
لا يترك الحقيقة فيه الى المجاز ولا التصريح الى الكناية وانا اتعجب من الشارحين
يمرون على مثل هذا لا يهتمون ولا يعرفون اين يقفون حتى قال بعضهم ان المراد انك
ستقف على دليل هنا في علم الاستدلال وهو انه يجب الحكم في الاقل اذ لو سلب عن جميع
الافراد لزم السلب عن الحقيقة لانها لا يوجد الا في ضمن الفرد لكن الحكم على ما فوق الاقل
يمكن ان يكون وان لا يكون فيوجد اليقين ولا يعرض المشكوك **قوله** ومبنى كلامي هذا
وهو الحكم بكون الاقل في الجمع هو العدد الزائد على الاثنين بواحد على ان الاثنين من
الافراد ليسا بجمع اي بمدلول لصيغة الجمع ومما يصح اطلاقها عليه ولو اريد انهما ليسا بجمع
من الجموع اي جماعة من الجماعات لربما نوقش في ذلك ولما كان هذا متعلق بصناعة العربية
الا من جهة اللغة اذ ح مع لاي معنى وضع مع انهم يقولون انه بمعنى الضم وفي
الاثنين ذلك ثم انا نريد بها تلك الصناعة العربية تعني سوابقها ولواحقها السوابق
منها كاللغة والصرف والنحو واللواحق كالمنطق وان اريد المعاني والبيان فالسوابق لها
واللواحق وبالجملة فلما علم انه فهما من تمايز التثنية والجمع بالتعريف وبالصيغ وبعود الضماير
لم يرتض عد الاثنين من الجمع وكانه يعترض بصاحب الكشاف حيث يعد في بعض المواضع
الاثنين من الجمع وان لم يكن ذلك مذهبه **قوله** وههنا دقيقة يريد بالاستغراق
العرفي ما يكون المرجع في شموله واحاطته الى حكم العرف وانكار بعض الافراد في
الحقيقة وبغير العرفي ما يكون المدلول جميع الافراد في نفس الامر **قوله** واستغراق

المفرد يشبه ان يكون مراده انه قد يكون كذلك على ما ينبغى لفظ يكون كما فى النكرة المنفية وهو ظ
وكما فى المعرف باللام فى بعض المواضع بمعونة القرائن كما زعم فى قوله تعا وهن العظم منى
وذكر صاحب الكشاف فى قوله تعا والملك على ارجائها انه اكثر من الملائكة وفى قوله تعا
وكتبه ورسله انه قراءة ابن عباس رضه وكتابه وروى عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وجوه
بان معنى استغراق المفرد شمول افراد الجنس فلا يخرج فرد او فردان ومعنى استغراق الجمع شمول
جموع الجنس والجمعية فى جمل الجنس لا فى وحدانه ولكن اتفق جمهور ائمة التفسير والاصول
والنحو على ان الجمع المعرف باللام يتناول لكل واحد من الافراد كالمفرد حتى فسروا العالمين
لكل جنس مما سمى بالعالم وذكروا فى قوله تعا والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول لكل محسن
وفى قوله تعا وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى لا يريد شيئا
من الظلم لاحد من خلقه الى غير ذلك من مواضع لا تعد ولا تحصى واتفقوا على ان من قال اعبدى
احرار انه يعتق الكل وعلى انه يصح استثناء المفرد من الجمع المعرف باللام مثل جاءنى الرجال
الا زيدا واصرف الدراهم الا واحدا وسجد الملائكة الا ابليس ولا خفاء فى انا اوردنا
التمثيل بقولنا الله غفار الذنوب كلها وجمع الامير الصاغة لا يريد خروج الواحد
والاثنين واما ما ذكر من ان جهة اللطف فى ترك الجمع الى المفرد فى قوله تعا حكاية
ربى انى وهن العظم منى هو التوصل باختصار اللفظ الى التكثير فى المعنى لدلالته على
اصابة الوهن كل فرد من افراد العظم بخلاف وهنت العظام فسيجيء الكلام عليه فى آخر باب
الاطناب نعم يظهر الفرق فى المعرف بلام الجنس بين المفرد والجمع فى جانب العلة بانه يصح فى المفرد
ان يراد البعض الى الواحد وفى الجمع لا يصح الا الى الثلثة وهذا ما قال صاحب الكشاف ان
المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه
فى تناول الجمعية فى الجنس وزان المفرد فى تناول الجنسية والجمعية فى جمل الجنس لا فى
وحدانه **قوله** واذا عرف هذا يعنى ما ذكر من حمل المعرف باللام فى المقام الخطابى
على الاستغراق ففى نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون المعنى ان زيدا كل منطلق وكل
منطلق زيد يعنى انه لا منطلق سواه وهو معنى الحصر فلا يصح عطف عمرو على زيد بالواو
للزوم التناقض ويصح بلا لحصول التاكيد ومبنى كلامه على ما ذكر من ان المنطلق زيد
وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد ومثل صاحب الكشاف الى التفرقة حيث
ذكر فى الفائق ان قولك الله هو الدهر معناه هو الله الجالب للحوادث لا غير الجالب وقولك
الدهر هو الله معناه ان الجالب للحوادث هو لا غيره **قوله** لجهات اعتبارية كغفلته فى نفسه
او قلة ظهور اثاره او عدم وصول اثره الى المتكلم او السامع **قوله** واما الحالة
المقتضية لكونه اى المسند جملة فهى اذا اريد تاكيد الحكم بنفس التركيب
من غير تكرير او حرف تاكيد ولا خفاء فى انه لا ينافى كون المسند جملة اسمية
فلذا اقتصر فى التمثيل على الجملة الفعلية والشرطية والظرفية وان كانتا
ايضا عائدتين الى الفعلية واورد المسند اليه فى الفعلية بالضماير الثلثة
والاسم الظاهر اشارة الى انه لا فرق بينهما فى التقوى بخلاف التخصيص فانه لا يكون
فى الاسم المظهر على ما سيجيء ولذا ذكر فيها ودون الواو وقوله كما سياتيك اشارة
الى ما ذكر فى تقديم المسند من ان سبب تقوى الحكم هو ان المبتداء لكونه مبتداء
يستدعى ان يسند اليه شيء الى اخر كلامه ومثل الشرطية بما ليس اشارة الى
انه لا فرق فى افادة التقوى من تقديم الشرط وتاخيره وقوله لما عرفت تعليل
لصحة وقوع الشرطية خبر المبتداء وافادتها التقوى بناء على ان الجزاء مسند
الى الضمير بكونها كالفعلية المحضة غايته انه قيد بقيد مخصوص هو الشرط **قوله**
واذا كان المسند سببيا عطف على اذا اريد تقوى الحكم وهو فى المسند بمنزلة
الوصف بحال ما هو من سببه فى النعت الا ان المراد به مثل مررت برجل كريم ابوه يسمى
وصفا سببيا بخلافه هنا مثل زيد كريم ابوه محافظة على الضبط فى جعل
السببية مقتضية لكون المسند جملة اسمية ثم كلامهم متردد فى ان المسند
السببى فى مثل زيد ابوه كريم وزيد قام ابوه هو كريم وقام ام الجملة الواقعة خبر
المبتداء والظ من تفسير المص هو الاول وقوله وهو ان يكون على حذف مضاف اى
ذو ان يكون وقوله مع الحكم عليه اى على ذلك المفهوم بالثبوت للامر الذى هو هو
اى ذلك المفهوم مبنى عليه اى خبر عنه او بالانتفاء عنه اى عن ذلك الامر فليس
المعنى ان ذلك المفهوم محكوم عليه فى ذلك الكلام فانه محكوم به بل على ان كل جزء من
الكلام قد حكم عليه بما هو هو حكم على المسند بانه ثابت للمسند اليه وعلى المفعول
بانه وقع عليه الفعل الى غير ذلك قوله مطلوب التعليق جنس ان يكون وتعليق انا

مصدر التعليق وضمير له وعنه لغير ما هو ومثّل بثلثة امثلة لانّ الخبر في تلك الجملة الاسمية
الواقعة مسندا يجوز ان يكون فعلا او صفة او ظرفا وقوله وقوله او يكون منصوب معطوف
على ان يكون وكذا فيطلب وهذا هو الثاني من قسمي المسند السببي اي يكون المسند الى المبتداء
اصل الكلام فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده وانّما وصف الفعل بذلك مع انّ كل فعل
كذلك يترتب عليه قوله فيطلب تعلّق ذلك الفعل على المبتداء الذي قبله بنوع اثبات مثل
زيد ضرب اخوه او نفي مثل زيد لم يضرب اخوه لكون ما بعد الفعل متعلقا بما قبله تعلّق
الاخ بزيد وانّما قال بنوع اثبات او نفي لانك لا تثبت زيدا الضرب على حقيقته بل ضرب
اخيه بتخصيص وقوله لا اسما عطف على فعلا ومثّل باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لانّ اسم التفضيل لا يعمل فيما هو سببيّ ما قبله ومن خلاف الرواية والدراية جعل او يكون
مرفوعا معطوفا على كان في اذا كان المسند سببيا ذهابا الى انّ هذا سبب آخر لجملة
المسند مغاير لكونه سببيا امّا خلاف الرواية فظ واما خلاف الدراية فلما فيه من
العدول عن الماضي الشائع الاستعمال بعد اذا الى المضارع القليل مع الاباء ومن
جعل المسند في زيد ابوه انطلق سببيا بخلاف زيد انطلق ابوه ومن التكرار المحض
ان اريد بقوله مبني عليه اعمّ من ان يكون ذلك الامر مبتداء لذلك المفهوم او فاعلا له فيتناول
القسمين وبالجملة فمآل الكلام الى ان من الحالة المقتضية لكون المسند جملة اذا يكون
المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده فيطلب تعليقه بما قبله لا اسما متصلا بالفعل
قوله لتسير تطلعه عليه وهو جعله تابعا في حكم الافراد للصفة المسندة الى الضمير المحكوم
عليهما بالافراد لتشبهه بالخالي عن الضمير من جهة عدم تغيّره في الحكاية والخطاب والغيبة
وينبغي ان تعلم انّ المسند قد يكون جملة لا للتقوي ولا لكونه سببيا وذلك في صور منها
مثل انا عرفت وانت وهو عرف عند قصد التخصيص فانه وان جاز ان يفيد التقوي على
ما سيجيء من انّ التخصيص تاكيد على تاكيد لكن لا خفاء في انّ ليس القصد فيه الى التقوي
وقد يقال انّ المسند ههنا ليس بجملة بناء على انّ الضمير تاكيد متقدم لا مبتداء والجملة
فعلية لا اسمية وسنتكلّم عليه في موضعه ومنها خبر المبتداء اذا كان جملة اسمية مسندها
ليس بفعل ولا مشتق مثل زيد اخوه عمرو وغلامك والله رسوله بشر ولذا لم يمثّل الا بما
خبره فعل او مشتق وان ادعي انه سببي فتعليق ذلك الجامد بالمبتداء تعليق اثبات

اسات مشكل ومنها مثل زيد ضربته او ضربت غلامه وزيد قام عمرو في داره ونحو ذلك
مما اسند الفعل الى ما بعده وليس ما بعده بسبب مما قبله وتقرير الشيخ عبد القاهر
ان مثل هذا يكون للتقوي لانه لا يعتبر فيه تكرر الاسناد بل البناء على المبتداء قال انّ الاسم
لا يؤتى به معرّى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت
السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتمهيد للاعلام به فاذا قلت قام دخل
في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع للشبهة والشك فان الاعلام بالشيء
بعد التنبيه عليه والتقدمة يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام ومنها
الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن وهو ظ قوله وما ذكر لك من كون المسند
جملة للتقوي او لكونه سببيا اذا علمت مضمونه بحقيقته بان تعرف جهة التقوي وتفصيل
مفهوم السببي جعلك مطّلعا على امور ثلثة معتدّ بها في علم النحو الاول وجه قولهم لابدّ في
الجملة الواقعة خبر المبتداء من عائد الى المبتداء ملفوظ كما في زيد قام او مقدّر كما في البرّ
الكرّ بستين لانّ التقوي لا يكون بدون اسناد الفعل الى ضمير المبتداء على ما سيجيء والسببي
لا بدّ فيه من التعليق بالمبتداء وهو يقتضي رابطة وهو معنى العائد وهذا انما يتم لو كان
المسند الجملة في غير ضمير الشان سببيا او للتقوي الثاني انّ الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن مستثنى
عن هذا الحكم الكلي بانه لا بدّ في الخبر من عائد لانها ليست معنى يتعلق بالمخبر عنه كما في السببي
او يثبت له كما في الفعلي بل هي نفس المخبر عنه ولا معنى لربط الشيء بنفسه الثالث وجه
سادّه تعريف الجنس في فاعل نعم وبئس عن الضمير العائد الى المخصوص بالمدح او الذم في
بجعله مبتداء لا خبر مبتداء محذوف لانه قد علم مما ذكر انّ ليس المقصود من الضمير الا ذكرا
يعود الى المبتداء ليحصل الربط فاذا ذكر ما هو جنس للمبتداء صادق عليه كان بمنزلة
الضمير في حصول الربط وكذا اللفظ الدال على معنى اعمّ واشمل من المخبر عنه بحيث يتناوله
وغيره ويدخل هو فيه ينوب عن الضمير لكونه ذكرا للمخبر عنه مع غيره بمنزلة ان يقول الذي
من عمل صالحا فانا لا نضيع اجره واجر غيره وفي عطف نيابة العموم على نيابة تعريف
الجنس اشعار بان ليس معنى الجنس هو الاستغراق بحيث يكون معنى نعم الرجل كل رجل يدخل فيه
زيد بل انه جنس لزيد يطلق عليه وعلى غيره فعند ذكره في الخبر عن زيد علم انه هو فيكون
ذكرا عائدا اليه ثم لا يخفى انه اذا علم سادّه للجنس عن الضمير فاعادة لفظ المخبر عنه

بالطريق الاولى مثل ارى الموت لا يسبق الموت شيء **قوله** واما الحالة المقتضية لكون
الجملة فعلية كما ذكر بعد افراد المسند ما يقتضي كونه فعلا مقيدا او غير مقيد او اسما
منكرا او معرفا كذلك ورد بعد جملية المسند ما يقتضي كونها فعلية او اسمية او شرطية
او ظرفية وفي الكلام دلالة على ان مثل زيد انطلق لافادة تجدد مدلول المسند وهو
الانطلاق وان كان الجملة اسمية فليست كل جملة اسمية لافادة الثبوت بل اذا لم يكن الخبر
فعلا وذلك للقطع بانه لا فرق بين قام زيد وزيد قام الا في التقوي وعدمه وكون الفعل
بخصوصه لافادة ما تضمنه من الحدث لا ينافي كون الغرض من وضع الالفاظ على الاطلاق
افادة المعاني التركيبية ووجه دخول الزمان في مفهوم الفعل وابانته عن كونه للتجدد
غني عن البيان وكذا عدم دلالة الاسم على التجدد الا بالعرض وذلك ان تعرض به ما يوجب
دلالته على الزمان مثل زيد ضارب عمرا فانه انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال وكما
اذا كان الاسم موضوعا للفعل مثل هيهات فانه بواسطة كل ذلك الفعل يدل على التجدد ولا
ينبغي ان يشتبه ان المراد بافادتها خلاف التجدد واما اذا لم يكن الخبر فيها فعلا نحو زيد
ابوه قائم او يقوم فانها للتجدد قطعا وكونها لافادة ثبوت تجدد الفعل مجرد عبارة لا
ينافي مثله في زيد قام ابوه مما المسند جملة فعلية بل في مثل قام زيد مما المسند مفرد فعلي
قوله وما تسمع من تفاوت الجملتين وبما علم من ان يكون مسندا او غيره فان الاسمية والفعلية
في الايات المذكورة ليستا مسندا واتى بضمير الفصل الذي هو يطعمني دلالة على الحصر اي هنا
هو المطعم لا غير من القواعد البيانية وقوله تجددا نصب على التمييز وعلى انه للشأن وحين
متعلق بيطبق وفيه تقديم ما في حيز الاستفهام وجائين حال من المنافقين او من ضمير قومهم
وضميره لقولهم وجملة فعلية حال منه وعلى معنى صفة جملة وكبروج متعلق بجائين
اي لو جاؤا بالجملة الاسمية الدالة على انهم ثابتون في الايمان لم يكن راجا عنهم متقبلا منهم
وفاعل يطبق قوله تعالى وما هم بمؤمنين وحيث متعلق بيطبق وضميره لقوله تعالى وجملة
اسمية حال منه ومع الباء عطف عليها وخبر انه كيف طبق بمعنى طبق غاية التطبيق انهم
لانا وان كنا نجوز كون خبر المبتدأ جملة انشائية لكن في ضمير الشأن ووجه التطبيق
انهم لما ادعوا احداث الايمان في الجملة كان المناسب في رد النفي بابلغ وجه واوكده اي
لبسوا في شوب الايمان وذلك لان اسمية الجملة كما يكون في الاثبات لتاكيد الاثبات فكذا في النفي

في النفي لتاكيد النفي على ما قد سبق الى الفهم واما الباء فليست الا لتاكيد النفي
قوله وعلى تفاوت عطف على قوله على انه فيما اي في القول الذي يحكيه الله تعالى
عنهم وهو ان يجعل حالا من كلام المنافقين فليس للظرفية كثير معنى الا ان يحمل على
التجريد وكذا ان يجعل متعلقا بيطلعك او بتفاوت وكذا ان اريد في الامر الذي
والمعنى الذي يحكيه اذ المحكي هو القول لا المعنى ثم لا بد من تمحل في ضمير هو اذ المقول اذ لا
يجوز عوده الى كلام المنافقين ولا الى ما يحكيه وهو ظاهر وقوله تفاوتا نصب على
المصدر من تفاوت كلام المنافقين اتى به لبعد العامل في الجملة فان الحق تعلقه
بتفاوت لا بتفاوتا وقوله ومع ان عطف على اسمية بتقدير موصوف اي وفي جملة
اسمية وكاسه مع ان والمشاكلة للخصر والرمي والسهم اذا اصاب شاكلة الرمي من الصيد
كان غاية في المقصود **قوله** وعلى ان بهم عطف على انه وعلى تفاوت وكيف كان خبر
وحين متعلق به والمعنى ان سلام بالرفع بالابتداء المحذوف الخبر اي عليكم يدل على
ثبوت السلام وهو احسن من تجدده المستفاد من سلاما بالنصب على المصدر بمعنى
سلم سلاما على ان الحق ان مثل هذه الاسمية التي اغني كون عدولا عن الفعلية يفيد الدوام
الذي هو كمال الثبوت في موضعها يعني الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط
المختلفة **قوله** فهي اذا كان المراد اختصار الفعلية يعني يحقق مقام الفعلية
لمناسبة التجدد ثم يتعلق به قصد الاختصار وكون حذف هنا الفعل لا ارضا لا ينافي
ذلك وقوله بدل استقر وعلى اقوى الاحتمالين وعلى الوجه يقدم حالا من داخله
اذ في بدل ضمير لكونه بمعنى مبدلا من استقر لا مرادفه يعرف بالتامل **قوله** ويظهر
لك من هنا يعني منهم وانه ذهب الى ان الجمل اربع اسمية وفعلية وشرطية وظرفية
بناء على انها ان كانت مصدرة بشيء من ادوات الشرط فشرطية والا فالمسند فيها اما
اسم فاسمية او فعل ففعلية او ظرف فظرفية لان المسند اذا كان صفة كاسم الفاعل
مثلا مع فاعله فهو مفرد لا جملة وان كان جملة كما في زيد قام وزيد ابوه قائم فالجملة
مركبة اي مشتملة على جملة والكلام في البسيط لكن يظهر بما ذكرنا من ان الظرفية اختصار
للفعلية وان الشرطية ليست الا خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط تحقيقه
الجملة مضمون الجزاء وهو اما اسمية او فعلية ان مرجع الجمل كلها الى الاسمية والفعلية

وهذا اولى مما يقال ان الشرطية فعلية لان الشرط ان سلم لزم كونه فعلا فهو قيد للجملة
هي الجزاء وهو كونها سمية مثل ان تجئني فانت مكرم **قوله** واما الحالة المقتضية لتاخير
المسند لربانه بالضمير لتخلل الفاصل بتفاصيل الجملة ولما لم يكن لتاخير نفسه ما يقتضيه
بالذات وكان تقديم المسند اليه يوجب تاخير المسند جعل المقتضي لتاخير المسند هو
ما يقتضي تقديم المسند اليه وهو كون ذكره اهم لكون تقديمه الاصل بلا مقتضي للعدول
او كونه ضمير الشان او للتشويق الى الخبر او غير ذلك مما ذكر في تقديم المسند اليه
ولما كان هنا مظنة ان يتوهم على ما نسب الى بعض الكوفيين ان كون الحكم على المسند اليه
مطلوبا يقتضي وجوب صدر الكلام للمسند اليه اي تقديمه على المسند لانه لا بد في
المحكوم عليه من عقليته ليكون الحكم على متحقق فيجب لذلك تاخير المسند ولا احتياج
الى شي من الاعتبارات المذكورة في تقديم المسند اليه نفاه بقوله واياك اي ابق نفسك
من ان تظن انت او نفسك بكون الحكم على المسند اليه مطلوبا استيجاب صدر الكلام
الذي هو المسند اليه والمسند للمسند اليه وليس هو اي كون الحكم على المسند اليه
مطلوبا اي بحيث يوجب صدر الكلام للمسند اليه او ليس الاستيجاب المذكور كما مثل
هناك اي عند كون الحكم على المسند اليه مطلوبا ومترتبا عليه لان غاية الامر ان يكون ذكر
هو الاصل والانسب لا انه يجب اذ ليس من لوازم التقدم في المعقولية التقديم في الذكر
على ان الحكم كما يتوقف على تعقل المسند اليه يتوقف على تعقل المسند ايضا ولا تغفل
عن حقيقة الامر ولا تغتر بظاهر الشبهة لئلا يلزمك وجوب تقديم الفاعل مع انه
واجب التاخير وامتناع تقديم المبتدا مع انه جائز شائع في الكلام والجار والمجرور
في قولهم ظننت بفلان خير الى موقع المفعول الثاني كما تقول به خير **قوله** واما الحالة
المقتضية لتقديمه اي تقديم المسند فلا بد من التعرض لها ولتفاصيلها لانه قد
احال وجه تاخير المسند اليه على وجوه تقديم المسند كما ذكرنا **قوله** كنحو كيف
زيد الخبر في الامثلة الثلثة جملة ظرفية استفهامية متقدمة على المبتداء ولا شبهة
في ان المتكلم بها مستفهم لا مخبر عن مقولية الاستفهام وهذا انما يقرر ما ذهب اليه من
جواز كون خبر المبتداء جملة انشائية وقانون الطلب موضع تقرر كون تضمين
الاستفهام مقتضيا للتقديم **قوله** او ان يكون المراد تخصيص المسند اي جعله

منفردا بالثبوت للمسند اليه وهو معنى قصر المسند اليه على المسند على ما هو الاستعمال العرفي فمعنى
لكم دينكم ولي دين دينكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتجاوزه الى الاتصاف بي وديني مقصور على
الاتصاف بي لا يتجاوزه الى الاتصاف بكم على ما ذكر في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي فمعناه حسابهم
مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى وهذا مع وضوحه قد خفي على من خفي حتى
قال ما قال ومنشاؤه توهم انه لا يصح ان ديني لا يتجاوز الى كم ولم يعرف انه منسوخ وكون اللام الجار
مفيدة للاختصاص كما في دينكم ولي دين على تقدير التسليم لا ينافي كون التقديم لذلك فانه لا امتناع
في اجتماع مثل هذه الاسباب كقوله وانما الذي ذكرناها بالتقديم واستعمال انما ومعنى قائم هو انه
مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود وفي قوله فيرده اشارة الى ما يسمى قصر التعيين اذ لا
يتصور في مثل قائم هو وتميمي انا قصر الافراد لابتنائه على اعتقاد السامع المشاركة ولا يعتقد
العاقل ان زيدا قائم وقاعد معا وانه قيسي وتميمي جميعا ثم يمكن جعله لمن قصر القلب بان يعتقد
السامع انه قاعد لا قائم وقيسي لا تميمي والى كون القصر تارة لقطع الشركة وتارة لنفي التردد و
تارة لقلب حكم السامع اشار بقوله وسيأتيك في هذا المعنى في فصل القصر كلام والظرف الاول حال
من الكلام والثاني متعلق بسيأتيك **قوله** التنبيه على انه اي المسند خبر كقولها اي قول ام تابط
شرا وجاز الاضمار لان المعنى كقول القائلة بدلالة لفظ القول وليس جواز الاضمار بناء على شهرة
ان الكلام لها بدليل انهم يقولون في جميع الكتب كقوله وكقولها بمعنى الشاعر والشاعرة وانه لم
يشتهر بل لم يعلم القائل بالتعيين سئلت عن موجب شجاعة تابط شرا اذ كانت بعد موته تبكيه
وتثني عليه فقالت ما حملته تضعا ولا وضعته يتنا ولا ارضعته غيلا ولا ابته مثقا
ولا سقيته هدبدا ولا اطعمته كبدا ولقد حملت به في ليلة مظلمة مشدودة خبك النطاق
راسي سرج وعلى ابيه درع تقولها تحت راسي سرج حال من حملت به يخبر وافقا لا ظهرانه
سرج فاعل الظرف لا مبتدا فلا يكون مما نحن فيه اعني تقديم الخبر وانما اورده منه والعرب
تزعم ان المراة اذا افزعت ثم وطئت تلد الولد الشجاع يقال وضعت المراة وضعا وتضعا
بالضم بابها الاثناء من الوا واذا حملت في آخر طهرها في مقبل الحيضة واليتن ان يخرج رجلا الولد
قبل راسه ويديه في الولادة وهو مذموم عندهم والغيل اللبن الذي ترضعه المراة وهي
حامل والمئق الذي يأخذ شبه الفواق عند البكاء وابته مفتوح الهمزة من الابانة من
البيتوتة يقال اباتك الله بخير وجعله من الابانات بمعنى قطع العمل والحكم والعزم اي ما قطعته

عن التثريد وذا الرتى انما يصح لو روى بضم الهمزة فيكون مصدرا رغثا بمعنى الغالبا في الافعال والهدبد
مقصور الهدابد وهو اللبن الخاثر والحبك الطرائق جمع الحباك وهي الطريقة في الرمل
والنطاق شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل والاسفل تجر على الارض
وليس لها حجزة ولا نيفق ولا ساقان **قوله** ولها اى للدرع حلق جمع حلقة ولربات في صفته
اعنى ضيق بمعنى ضيقه بالتاء لانه في الاصل مصدر الوضين المنسوج من وضنت النسج
بنجته الهاجس الخاطر يحسن بقلبه خطر فيه **قوله** اغر اى كريم شريف والاغر من الخيل الابيض
الجبهة وهو ممدوح في الفرس فاستعمل في كل شريف ابلج مضى من بلج الصبح اذا اضاء واشرق
بانه يقتدى الهداة جمع هاد علم جبل في راسه نار جملة من مبتداء وخبر واركا يحتمل ان يكون نار
فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف كما ذكروا في قوله تعالى فيه ظلمات قوله عن التحى استثناء
منقطع بمعنى لكنني **قوله** ولكم في الارض مستقر الظرف الاول خبر والثاني متعلق به مستقر
موضع استقرار ومتاع تمتع الى حين الى الموت والقيامة **قوله** فان النعت لا يتقدم بيان وتعليل
لكون التقديم منبها على ان المقدم خبر لا نعت وامتناع تقديم التوابع مما لم يخالف فيه احد ووصف
كون التابع ثانيا والمتبوع سابقا ماخوذ من تعريف التابع ووجوب جعل ما هو صفة في
المعنى حالا عند التقديم كما في جاءني راكبا رجل مع التزام كون ذى الحال نكرة دليل عليه **قوله**
يتأخر عن المنكر احتراز عن نحو زيد في الدار فان الظرف لا يحتمل الوصفية فضلا عن او كونه
لانه جملة والجملة انما يقع صفة للنكرة وضميره منه للظرف المتأخر واكبا بى بالحمل على الوصف
وبالحمل على الخبر متعلق باولى الا ان الاول باعتبار المفصل والثانى باعتبار المفصل عليه
كما تقول زيد بالاكرام احرى منه بالاهانة ولام تعليل للاولوية وذلك اشارة اليها
واستدعا مجرور بدل من امرين وما سبق اشارة الى ما ذكر في بحث تعريف المسند اليه من ان المسند
اليه والمسند كما ازداد اخصوصا ازداد الحكم بعدا فازداد فائدة **قوله** ولذلك اى
ولكون الاولوية مبنية على الامرين او ولكون المصير الى التسمية مبنيا على ما ذكر لا يجب
تقديم الظرف اذا كان المنكر موصوفا كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واجل مسمى عنده
انه جاز تقديم المبتداء النكرة على الخبر الظرف لانه تخصص بالصفة فقارب المعرفة
فانه وان كان الكلام السائر انما عندى ثوب جيد ولى عبد كيس الا انه لما كان المعنى
واى اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة وجب التقديم ومن هذا القبيل له تيم ولها حلق لكون

لكون المنكر موصوفا **قوله** وان هذا التقديم ابتداء كلام لدفع الوهم الناشى من تقييد
عدم وجوب التقديم بما اذا كان المنكر موصوفا وهو انه اذا لم يكن موصوفا يجب التقديم
فقال الان ذلك ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو ان المنكر الغير الموصوف ان كان
مختصا صالحا لان يقع مبتداء لا يلزم التقديم مثل ارجل في الدار وما احد في الدار
وسلام عليك والا يلزم لكن المصنف اقتصر على ما كان في الاصل مصدرا منصوبا عدل به
الى الرفع للدلالة على الثبات ومثل بما لبى لان المراد اعم من ان يكون له فعل كسلام
او لا كويل وعلل عدم لوجوب المصدر والوجوب في غيره بان الظرف الواقع خبرا عن المصدر
كان له في الاصل حق التاخير عن المصدر المجعول مبتداء لكونه ظرفا لغوا متعلقا به
او بفعله وحق المعمول التاخير فحين جعل ظرفا مستقرا واقعا خبرا عن المصدر لم يلزم
تقديمه عليه رعاية لحقه التقديم ولا كذلك الظرف الواقع خبرا عن غير المصدر
فقوله فالجواب اما اى فالا يلزم تقديمه وفرقا علة له وقبل صيرورته متعلق بالظرف
في له حق وذلك اى ما كان قبل الصيرورة مبتداء وقوله منزلا حال من سلام عليك
لا وصف لان اللفظ المحكى يكون معرفة وكذا مقيدا التجدد لذلك اى كونه منزلا منزلة الكلم
علة وفيه اشارة الى ان حذف الفعل لازم والمصدر قائم مقامه فيكون هو العامل
في علة على الاصح وقوله وبين ظرف اعاد لفظ بين لبعد العهد وطول الفصل
والا فحق الكلام بين ظرف له وظرف ليس له ذلك اى حق في التأخير مثل لها حلق
وفي راسه نار وهو ظاهر وقيد بقوله قبل صيرورته مبتداء لانه بعد الصيرورة
مبتداء المكمل حق في التأخير من حيث كونه خبرا واعلم ان في مثل ويل لك وان جاز قبل
الصيرورة مبتداء ان يقال ويلا لك باعمال ويلا في لك لكونه بمعنى هلاكا وعذابا لكن
لا استعمال الشائع ويلك بالاضافة **قوله** وان يكون عطف على ان يكون المراد قلب السامع
معقودا به اى بالمسند كهلاك الخصم وقوله اولانه صالح عطف على ان يكون اما اذا
كان على حذف اللام فظ واما اذا لم يكن فمن عطف الجملة على المفرد الواقع خبر المبتداء
كقوله للذين كرم وفي نعمه والضرب شديد وللتاديب وقوله كما اذا قلت امثلة
لتقديم المسند الذى هو اهم والمعنى كالتقديم الذى يتحقق اذا قلت عليه من الرحمن
ما يستحقه بتقديم عليه لان الوقوع عليه اهم عند السامع من ان يكون لك نوابا او عقابا

ومن الرحمان حال من المسكن في عليه وعطف الابيات بكلمة او على طريقة قوله او كصيب من
السماء فصل الى استواء الكل في صحة التمثيل بها الا انه نظم الابيات في سلك
واحد لاشتراكها في النظم قوله يا مطرا لستون شاذ وصوره والاهم بالنفي هو تعلق
السلام به فقدمه قوله وليس يعني في المودة قدم يعني وهو خبر ليس وبين الضلوع
وهو خبر لم يكن للاهمية والمعنى اذا لم يكن في المحبة شفيع وسل وعناية من الباطن
فلا نفع في شفيع من الخارج قوله او ان يكون عادا الى عطف المفرد على المفرد فقوله
ثلثة مسند موصوف بقوله تشرق الدنيا ببهجتها تلك الثلثة فقدم لتشويق
الى المسند اليه وكذا تقديم كالنار على الضحى وتقديم من رماد على واخرها يعني ان ضحى المرء
وزمان العمر بمنزلة النار لا خير في وقتها الذي هو الصبي لكونه زمان ظلمات الجهل والغواية
لا يهتدي الى نظام المعاش ونجاة المعاد بمنزلة الدخان ولا في آخرها لكونه ايام
الشيخوخة وضعف القوى وغلبة الهموم واستيلاء البرد واليبس المضاد لامر الحيوة
كالرماد وانما حاصلها الشباب الذي هو زمان كون القوى مشبوبة مشتعلة مهتدية الى
المطالب على ما ينبغي كالنار الصافية القوية الاشتعال وقبله • وعيش الشباب ليس
منها • ضياء ولا ذو اتي الهجاء • وجعل تشرق مسند الى ضمير ثلثة على ان الدنيا
مفعول فيه لتوهم المعنى على انها مفعول به على تضمين الاشراق معنى الانارة او كونه
متعديا بنفسه على ما في الكشاف عدول عن الظاهر القوي الى الاضعف الخفي وحق اعتبار
التشويق بتقديم المسند تطويل الكلام فيه ليتزايد فيتزايد الشوق فيكمل اللذة
عند النيل فيحسن الكلام بالتشويق غاية الحسن كما في ثلثة تشرق البيت وكالنار
الضحى ومن رماد اواخرها قوله او يكون من عطف الفعل على الفعل في ان يكون هنا و
عادة على اشتاته في الكلام والمعنى ان من الحالة المقتضية لتقديم المسند ان يكون المراد بالجملة افادة تجدد
الحكم الذي يتضمنه دون الثبوت فيجعل المسند فعلا لانه الموضوع لافادة التجدد ويقدم
البتة على ما يسند اليه ذلك الفعل في الدرجة الاولى مثل عرف زيد واذا تدبرت فهذا كرر
لما سبق من ان قصد التخصيص باحد الازمنة وافادة التجدد تقتضي كون المسند مفردا فعلا
واضاف افادة التجدد تارة الى جعل المسند فعلا وتارة الى تقديمه ثم قال وقوله في الدرجة
الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وهو عرف مما يكون الجملة اسمية مسندها جملة فعلية

فعلية المسند اليه فيها ضمير عائد الى المبتدا فان الفعل في مثل هذه الجملة يسند الى ما بعده من الضمير
ابتداء اي في الدرجة الاولى ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبل الفعل وهو المبتدا يسند
اليه في الدرجة الثانية لكونه بالوساطة و وجه الاحتراز ان المراد بمثل هذه الجملة ايضا
التجدد كما سبق من ان الحالة المقتضية لكون المسند جملة فعلية فهي اذا كان المراد افادة
التجدد ومع ذلك لم يتقدم المسند على المسند اليه في تلك الجملة مطلقا بل على ما اسند اليه
الفعل في الدرجة الاولى وهو الفاعل الاعلى ما يسند اليه في الدرجة الثانية وهو
المبتدا فما يتوهم من ان وجه الاحتراز هو ان مثل هذا لا يكون لافادة التجدد غلط صريح
والحاصل ان لافادة التجدد بالجملة طريقين احدهما جعل مسندها فعلا و يجب تقديمه
على المسند اليه والثاني جعله جملة فعلية ويجب تأخيره عنه قوله واذا سلكت هذه
الطريقة يعني طريقة اسناد الفعل الى ما بعده من الضمير ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبله
سلكت باعتبارين احدهما ان يجري الكلام على ظاهره من كون المرفوع قبل الفعل من اوله الا
مبتداء والفعل مع الضمير خبره ونظم الكلام بهذا الاعتبار لا يفيد الا تقوى الحكم و
ثانيهما ان يقدر المرفوع مؤخرا في الاصل على انه تابع للضمير بعد الفعل ثم يقال قدم
فجعل مبتدا ونظم الكلام بهذا الاعتبار يفيد التخصيص اي قصر المسند على المسند اليه
بناء على الاستعمال وهو كثير والمناسبة بان فيه تاكيدا والتخصيص تاكيد على تاكيد والا
بما حقه التاخير كالمفعول قوله كما اذا قلنا زيد عارف وزيد عرف مما المسند اليه
في الجملة اسم مظهر معرفة فانه لا يعتبر فيه تقديم ولا تأخير اذ لم يرد مثله للتخصيص ليطلب
له سبب وسيجي من كلامه ما يناقض هذا وقوله الا في التلفظ استثناء من قوله لا يقدر
تقديم وتاخير اي لا ان يقال ان التلفظ بما قبل التلفظ يعرف وكذا البواقي وكلمة الا
يستعمل عند القصد الى استثناء امر بعيد نادر لانه يدعو الله وينادي به استظهارا به
واستعانة في ذلك قوله وسبب تقويته ظاهر الا ان فيه بحثا وهو انه قد سبق ان الاسناد
الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتداء بواسطة عود الضمير في الدرجة الثانية وههنا
قد عكس وزعم ان الفعل مسند الى المبتداء اولا ثم بواسطة تضمنه الضمير العائد الى
المبتداء يسند ويصرف اليه ثانيا وقد كثر كلام الفضلاء في هذا المقام فذهب بعضهم
الى انه هنا ثلثة اسانيد الاول اسناد الفعل بنفسه الى المبتداء وهو المراد بقوله

صرفه المبتداء الى نفسه فينعقد بينهما حكم الخ اسناده الى الفاعل الذى هو الضمير
بعدم وهو المعنى بقوله فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء وهذا
هو الاسناد فى الدرجة الاولى بالنسبة الى الثالث وهو اسناده بواسطة الضمير الى
المبتداء وهو المعنى بقوله ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه المبتداء ثانيا وهو الاسناد
فى الدرجة الثانية على ما قال ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبله يستند الفعل اليه
فى الدرجة الثانية وهذا لا ينافى كون اسناد مجرد الفعل الى المبتداء سابقا على
جميعا ولم يتعرض فى بيان سبب التقوى لاسناد الفعل الى ما بعده من الضمير لانه بصدد
بيان تكرر الاسناد الى المبتداء ليحصل التقوى وفيه نظر من وجوه الاول ان اسناد
مجرد الفعل الى المبتداء مما لا يقول به النحاة ولا يطابق اصولهم واضافة اسند على انه الى
المبتداء من حيث كونه مسندا لا يستقيم لانه لا يستدعى الاسناد للخبر وهو الجملة لا
الفعل الثانى ان المسند الى المبتداء بلا شبهة ولا نزاع هو الجملة اعنى الفعل والضمير وقد
اسقطه عن درجة الاعتبار وبعد اعتباره تصير الاسانيد اربعة ولم يقل به
احد ولم يلجئ اليه ضرورة الثالث انه ان اريد بحسب الاصطلاح فليس ههنا الا اسناد
الفعل الى الفاعل والجملة الى المبتداء وان اريد بحسب المعنى فليس الا اسناد واحد
وهو نسبة الحدث كالعرفان الى ما يقوم به كزيد نعم لو قلنا انه يلزم من اسناد الفعل
الى ضمير الفاعل اصطلاحا اسناده الى ما يعود اليه من جهة المعنى لكان صحيحا كما تقول فى
مررت بزيد فقام ان القيام مسند الى زيد والى هذا يميل كلام الشارح العلامة
حيث يقول ان التقوى يحصل بالاسناد المنعقد بين المبتداء والخبر المشار اليه بقوله
صرفه المبتداء الى نفسه وبالاسنادين الذين هما بمنزلة اسناد واحد احدهما اسناد
الفعل الى الضمير وهو الذى فى الدرجة الاولى وثانيهما اسناده الى المبتداء بواسطة
صرف الضمير وهو الذى فى الدرجة الثانية وبهذا يندفع الاشكال لان ما ذكره فى
تقرير التقوى من الاسناد الاول الذى يستدعيه المبتداء هو اسناد الخبر الى المبتداء مع
قطع النظر عن انه يتضمن الضمير او لا يتضمنه وهو غير ما ذكر وصفه بكونه فى الدرجة
الاولى او فى الدرجة الثانية والاسناد الثانى المشار اليه بقوله صرفه ذلك الضمير
ثانيا هو اسناد الفعل الى المبتداء بواسطة الضمير المعبر عنه بالاسناد فى الدرجة الثانية

الثانية ولم يتعرض فى بيان سبب التقوى للاسناد فى الدرجة الاولى اعنى اسناد الفعل الى
الضمير لانه ليس بسبب بل وسيلة الى السبب فان قلت اسناد الخبر الذى هو الجملة الى
المبتداء متاخر عن اسناد الفعل الى الضمير وعما يقارنه فى الوجود مغاير بحسب الاعتبار
اعنى الاسناد الى المبتداء بواسطة الضمير فما معنى قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير بلفظ ثم
قلت معناه تاخر هذا الاعتبار وملاحظة هذا المعنى عن اسناد الخبر الى المبتداء سواء
كان متضمنا للضمير او لم يكن فانما ملاحظة تفصيل الشئ يكون بعد ملاحظته على الاجمال
قوله او زيد عرف ذكره بلفظ او لانه وان شارك انا عرفت وانت عرفت فى افادة
التقوى لكنه قطعى فى ذلك لا يحتمل التخصيص بخلاف انا عرفت وانت عرفت قوله فاذا
هو يعطى الجزيل اى الاعطاء العظيم فالمراد تحقيق ذلك وتقويته لا تخصيصه بحسب
المقام وعدم القرينة على التخصيص واعتبار التقديم والتاخير الذى هو زائد على اصل
الكلام وعدول عن ظاهره ثم اورد امثلة من التنزيل يعلم قطعا انه ليس المعنى على التخصيص
لكن فى المثال الاول سهو قلم اذ فى القران واتخذوا من دونه الهة لا من دون الله
وفى المثال الثانى سهو شارح فى تقرير عدم كونه للتخصيص حيث قال ليس المراد انه لا يتولى غير
الصالحين والصواب انه ليس المراد ان غيره لا يتولى الصالحين لان المعنى على تقدير
التخصيص حصر المسند على المسند اليه كما ورد فى سائر الامثلة ومعنى يوزعون يحبس
ويسعون اى يحبس اولهم لان يلحق اواخرهم ويحل بالكفر وبه الحال من فاعل دخلوا
وخرجوا ويحل قد دخلوا وهم قد خرجوا الحال من فاعل قالوا امن فاعل امنا على ما يوهم
وهو ظاهر وظاهر انه ليس المعنى على قصر الخروج بالكفر على الداخلين المنافقين بل
على تحقيق ذلك قوله وكذلك اذا قلت يريد ان حكم النفى فى معنى التقوى حكم الاثبات
فانت لا تكذب او كذا من لا يكذب بلا شبهة ومن لا يكذب انت مع شبهة تزول بالنظر فى ان انت
لتاكيد المحكوم عليه وتقرير انه هو ذلك المذكور البتة لا لتاكيد الحكم وتقوية نفى
الكذب عن المذكور لانه لا يقع مبتداء ليتكرر الاسناد فيتقوى الحكم فتدبر وتفكر
فيما سبق من ان تاكيد المسند اليه يكون لتقريره ودفع توهم التجوز او السهو او النسيان
فى نسبة الفعل اليه وان تقوى الحكم انما يكون اذا وقع انت مبتداء يستدعى اسناد
اليه ثم يتكرر ذلك بالاسناد الى الضمير والكلام فى نفى الكذب متعلق بالمحكوم عليه وفى

بانه لتاكيده بمعنى ان المحكوم به انما وقع عليه لا على غيره لا بمعنى ان المحكوم به كنفي الكذب
انما اثبت له لا لغيره ليلزم التخصيص **قوله** وعليه اى على طريق انه لا كذب في كونه للتقوى
وردت الايات المذكورة لظهور ان ليس المعنى فيها على التخصيص ومعنى حق القول ثبت الحكم وسبق
العلم بانهم لا يؤمنون البتة ومعنى عميت عليهم الانباء استترت عليهم طرق الاخبار بلا اعتذار
فهم لا يتساءلون عما يحتجون به لسكوتهم وانقطاعا **قوله** ويقرب لما فيه من اسناد
الى المبتداء وآخر الى الضمير العائد اليه وضمير لانه للعارف ولذلك اشار الى شبه
عارف بالا ضمير فيه وقوله ولم يحكم على عارف يعني مع الضمير والا فمجرد عرف ايضا
ليس بجملة واما القول بان العارف لم يعامل معاملة الجملة فى البناء فاذا اريد مجرد عارف
بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا الجملة فلا جهة للبناء وان اريد عارف مع الضمير فلا
دلالة لقوله جاءنى رجل عارف ورايت رجلا عارفا ومررت برجل عارف على اعرابه بل
ظاهر ان الاعراب انما هو لعارف الذى هو اسم لا للمركب الذى هو عارف مع الضمير ويتضح
ذلك غاية الوضوح فى مررت برجل عارف ابوه فان المجرور بالوصفية هو عارف فقط
ولما كان لقائل ان يقول هب انه حكم بافراد عارف المسند الى المضمر بناء على شبهه بالخالى عن
الضمير من جهة عدم تغيره فى الاحوال فما بال عارف المسند الى المظهر فى مثل زيد عارف
ابوه وليس فيه هذا الشبه اجاب بانه حكم بافراده تبعا للمسند الى الضمير فالمنصوب فى
اتبعه لرجل عارف وفاعله نحو زيد عارف ابوه اى جعل عارف ابوه تابعا لرجل عارف
فى حكم الافراد والتحقيق ان اثبات اسم الفاعل ونحوه الى الفاعل ليس بحكم واسناد معتبر
فى تفسير الكلام لانتفاء صحة السكوت وتحقق الاحتياج الى الضمير وانما هو اسناد
بالمعنى الاعم على ما هو المعتبر فى تفسير الفاعل وابتناء كونه ليس بجملة على مجرد شبهه بالخالى
عن الضمير من غير ان يبين معنى يخرجه من حد الكلام خارج عن القانون **قوله** وبالاعتبار
الثانى عطف على بالاعتبار الاول لم يقل لا يفيد الا التخصيص اذ ربما ينافى فى عدم افادته
التقوى كيف وقد تكرر الاسناد وتقرر ان ليس التخصيص الا تاكيدا على التاكيد نعم لا
يكون المراد هو التقوى لان ثبوت اصل الفعل مقرر عند السامع مسلم فلا معنى للقصد
الى التاكيد لانه انما يحسن اذا خالج قلب السامع شبهة ولقد صرح صاحب الكشاف
بدلالته على الامرين جميعا حيث قال فى قوله تعالى نزل احسن الحديث فى ايقاع اسم الله مبتداء

مبتداء وبناء نزل عليه تاكيد لاسناد احسن الحديث الى الله تعالى وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان
يصدر الا عنه **قوله** ومن اهل المدينة عطف على ممن حولكم او خبر مبتداء هو في موصوف مردوا اى
من اهل المدينة قوم مردوا على النفاق اى تمهروا فيه وعتوا واستمروا عليه السويداوات
جمع سويداء وهى حبة القلب **قوله** ونظير قولنا ما ذكر قبل من الاسم الواقع بعده جملة فعلية
ما يحتمل اعتبار الابتداء فيفيد التقوى واعتبار التقديم فيفيد التخصيص او ردما هو قطعى
فى اعتبار الابتداء لا يحتمل التقديم وما هو قطعى فى اعتبار التقديم لا يحتمل الابتداء فقولك
زيد عرفت او عرفته لا يحتمل ان يعتبر زيد مؤخرا ثم قدم لانه حينئذ لا يكون لرفعه
جهة وقولك زيدا عرفت لا يحتمل الابتداء لانه ح لا يكون لنصبه جهة بل يجب ان يعتبر
مؤخرا على انه مفعول لعرفت فقوله وفى اعتبار التقديم اى على سبيل القطع وقوله
الرفع يفيد الخ بيان لما ذكر من كون المثال الاول للابتداء قطعا والثانى للتخصيص قطعا
ووجه افادة زيدا عرفت بالنصب لتخصيص زيد بالعرفان اى قصر العرفان عليه ظاهر واما
وجه افادة زيد عرفت او عرفته بالرفع للتحقيق فلانه اذ ليس فيه تكرر ايقاع عرفانك على
زيد الا ان يقال ان المبتداء يستدعى الخبر له فاذا ذكر بعده ما يصلح للخبر انعقد بينهما
حكم هو كون زيد قد وقع العرفان عليه ثم لما كان الخبر متضمنا لايقاع العرفان على ضمير
زيد تحقيقا او تقديرا تكرر ذلك الايقاع واما على تقرير الشيخ عبد القاهر وجه
التقوى كما سبق فالامر ظاهر **قوله** واما زيدا عرفته يعنى اذا جعل الاسم منصوبا والفعل
مشتغلا عنه بضميره فان قدر الفعل المحذوف المفسر بالمذكور بعد الاسم فهو للتخصيص
لما فيه من تقديم المفعول وان قدر قبله فلمجرد التاكيد بالتكرير وفى هذا بحث لان ذكر
الفعل فى مثل هذا يكون لمجرد التفسير للمحذوف دون التاكيد والتقرير ولهذا لا يجوز
الجمع بينهما **قوله** واما نحو قوله تعالى واما ثمود فهديناهم يعنى اذا كان المنصوب الذى قبل
الفعل المشتغل عنه بالضمير واقعا بعد كلمة اما فالمحذوف المفسر بالمذكور لا بد ان يقدر
بعد الاسم اى اما ثمود فهديناهم ويمتنع ان يقدر قبله واما فهدينا ثمود لاستكراههم توالى
حرفى الشرط والجزاء والتزامهم وقوع شئ بينهما ويكون كالعوض عن الخبر لما التزموا حذفه من فعل
الشرط اعنى يكن من شئ لان قولك اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شئ فزيد منطلق واذا كان
تقدير الفعل بعد الاسم فهو للتخصيص قطعا هنا والحق ان ليس المعنى فى مثل هذا على التخصيص

ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل اثبات الهداية لهم على وجه التحقيق والتاكيد
على ما هو مدلول اما ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ونسئلك
ما فعلت بهما تقول اما زيدا فضربت واما عمرا فاكرمت من غير قصد الى التخصيص لعدم معرفة
السامع باصل الفعل وقد اوردنا تمام تحقيق هذا في شرح التلخيص قوله في احتمال الاعتبارين
اى تقوى الحكم والتخصيص وقوله على السواء ربما يشعر بان نحو زيد عرف يحتمل التخصيص مرجوحا
على ما سيجيء ونحو رجل عرف يحتمل التقوى كذلك فيما اذا كان المنكر موصوفا مثل اجل مسمى
عنده بتقدير حصل وثبت فهذا في الحق المعرف وحق المنكر اى المناسب له اللائق بحاله وافتراق
الحكم بين الصور الثلث اعنى هو عرف وزيد عرف ورجل عرف هو ان الاول يحتمل الاعتبارين
على السواء ونحو زيد عرف الحمل على التقوى ورجل عرف على التخصيص ووجه الافتراق انا
اذا قلنا عرف هو لم يكن هو فاعل عرف لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل واذا
لم يكن فاعلا جاز تقديمه اذ لا مانع ههنا يتصور سوى كونه فاعلا او اجزاء الجملة يجوز تقديم
بعضها على البعض اذا لم يمنع مانع واذا جاز تقديمه فقولنا هو عرف يكون له احتمال التقديم
لعدم المانع واحتمال الابتداء اى كونه مبتدأ غير اصله من غير اعتبار تقديم وتاخير لكونه
في موضعه الذي هو ما قبل المسند وعلى شرطه الذي هو حصول تمام الفائدة بالاخبار عنه
لكونه معرفة واذا قلنا عرف زيد كان زيد فاعل عرف لان اعتبار ضمير مبهم في الفعل ثم ابدال الاسم
المظهر منه قليل في كلام العرب جدا فلا وجه لحمل الكلام التابع الاستعمال الكثير النظائر
عليه فان قلت هو مع قلته ثابت في افصح الكلام مثل واسروا النجوى الذين ظلموا فلا يمتنع
الحمل عليه احتمالا قلت لان الواقع في فصيح الكلام انما هو مع ابراز الضمير ولا التباس فيه
مع احتمال ان لا يكون الواو ضميرا بل حرفا دالا على كون الفاعل جمعا على ما هو لغة اكلوني
البراغيث او يكون الذين ظلموا نصبا على الذم او رفعا او مبتدا متاخرا عن الخبر لعدم الالتباس
بالفاعل بخلاف عرف زيد واذا كان زيد فاعلا لم يجز تقديمه للاجماع والالتباس فلم يكن لزيد
عرف سوى احتمال الابتداء دون التقديم واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط
المبتدا وهو التعريف والتخصيص فيحمل على انه كان في الاصل مؤخرا بدلا من ضمير مستتر في
عرف كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا بدلا عن الواو في اسروا ثم قدم كما قدم التاكيد
في هو عرف فان قيل القول بان رجلا في عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف والله

وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال التابع فضلا عن كونه
قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل مقدر بعرف رجل على ان يكون رجل بدلا حتى يلزم
عرفا يكون مقدرا بعرفا رجلان فهو داخل في التقدير دون التحقيق ومن الاعتراضات القوية
لصاحب الايضاح انه كما امتنع تقديم الفاعل ما كان فاعلا فكذا البدل والتاكيد للاجماع
على امتناع تقديم التوابع ولهذا تعين النصب على الاستثناء في مثل ما جاءني الا زيدا احد
لئلا يلزم تقديم البدل وتعين كون الظرف في مثل في الدار رجل خبرا لا نعتا لامتناع تقديم
النعت كما صرح به فيما سبق وتعين النصب على الحال فيما اذا قدم صفة النكرة مثل سار
راكبا رجل وان اريد مع الفسخ والاخراج عن التابعية فليعتبر مثله في الفاعل ايضا بان
يجعل اعتبار اخراجه عن الفاعلية مقارنا لاعتبار الضمير في الفعل لئلا يلزم خلو الفعل
عن الفاعل فان جميع ذلك اعتبار محض من السامع لقولنا زيد عرف وهو عرف ورجل عرف
وبالجملة فتجويز التقديم في التابع منسوخا وغير منسوخ تحكم لم يتبين جهة الافتراق واجيب
بمنع الاستواء والتحكم فان الفسخ في التابع واقع كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب والمؤمن العائذات
الطير بخلاف الفاعل وايضا في فسخ الفاعل ابطال الجملة وتغيير مفهومها لان الفاعل جزء الجملة
مقوم لها فترتفع هي بارتفاعه بخلاف التاكيد فانه من العوارض واللواحق ولقائل ان يقول
يعود المحذور في تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل لان ما ذكر من الفرق ساقط اما الاول فلان
الفسخ ليس امرا محققا يمكن الحكم بوقوعه في جرد قطيفة دون زيد قائم واما الثاني فلما مر من جواز
ان يجعل اعتبار الفسخ مقارنا لاعتبار الضمير في الفعل ومنهم من ذهب الى ان المقدم في نحو
انا عرفت ورجل عرف تاكيد وبدل اصطلاحا وان الجملة فعلية لا اسمية بناء على تقديم التوابع
بدون الفسخ كما في قوله • بنيت بها قبل المحاق بليلة • فكان محاقا كله ذلك الشهر • فان كله تاكيد
لذلك الشهر وقوله • الا يا نخلة من ذات عرق • عليك ورحمة الله السلام • فيمن يجعل ورحمة الله
عطفا على السلام لا على المستكن في عليك وقول الحماسي • لو كان يشتكي الى الاموات ما لقي
الاحياء بعدهم من شدة الكمد • ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه • قبر بسنجار او قبر على قهد •
فان ساكنه عطف على قبر وهو مكابرة محضة ومخالفة لاجماع النحاة ورفض لكثير من
القواعد من غير حجة وبيت المحاق مع انه من شعر الاعاجم يحتمل ان يكون كله تاكيدا للمستكن في
كان بقرينة ذكر المحاق وذلك الشهر بدلا منه وتقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وعدم

التقدم على العامل وكون العاطف احد الخمسة اعني الواو والفاء وثم واو ولا صرح به
المحققون من النحاة **قوله** ان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل اى كان خبرا
او وصفا او حالا او صلة على غير ما هو له اى على غير الاسم الذى هو مدلوله فذلك الفعل صفة
لمدلوله وقائم به كما اذا قلت زيد عمرو يضربه هو فقد جرى على المبتدأ الثانى اعنى عمرا
وهو فى المعنى صفة لزيد لانه الضارب لعمرو **قوله** فى موضع الالباس احتراز
عن نحو هند زيد ضربته فانه لا ينفصل الضمير الذى هو فاعل ضربته مع ان الفعل
جرى على زيد وهو فى المعنى لهند لارتفاع الالتباس بلحوق تاء التانيث وكذا الزيدان
عمرو يضربانه وقيد بضمير الفاعل لان ضمير المفعول مثلا قد ينفصل بغير ما ذكر كالتقدم
نحو اياك نعبد وقال جرى الفعل لانه اذا جرى الصفة على غير من هى له ينفصل الضمير
من غير اشتراط الالباس نحو هند زيد ضاربته هى والزيدان عمرو ضارباه هما والتفرقة
فى كتب النحو وينبغى ان يحمل هذا على ما اذا كان الفعل مذكورا والا فرضرورة الانفصال
حذف الفعل كما فى قوله تعالى لو انتم تملكون فان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر
لان لو انما تدخل الفعل دون الاسم **قوله** واذا قلنا عرف زيد كان زيد مرفوعا بعرف
مبنى على الفاعلية وكان ينبغى ان يصرح بذلك اذ مجرد الارتفاع بعرف لا يوجب ان
لا يكون له احتمال التقدم ولا يناسب التعليل بقوله لقلة نظائر واسروا النجوى الذين
ظلموا فان كلا من التاكيد والبدل ايضا مرفوع بالفعل على الاصح **قوله** لقلة نظائر
واسروا النجوى الذين ظلموا يعنى على القول بابدال المظهر من المضمر الذى لا يعرف مدلوله الا
بذلك لبيل الخلاف فمررت بالقوم فاكرمونى رجال صلحاء والقوم لقيتهم رجالا صلحاء من غير
تفرقة بين المرفوع وغيره على ما وهم قوله الا بذلك الوجه البعيد وهو جعل زيد
بدلا من الضمير فى عرف كما فى اسروا النجوى الذين ظلموا **قوله** اذا لم يمنع متعلق بقوله انما
يرتكب **وقوله** كما اذا كان يعنى مثل التخصيص فى قولك رجل جاء فانه لا مانع منه **وقوله**
لصحة الابتداء علة لانتفاء المنع فيه كما ان قوله لامتناع متعلق بممنوع دون قولهم
تعليل لوجود المانع فى شر اهر ذا ناب **ووجه** امتناع الابتداء ان المراد شر لا خير انه قد اشتهر
عند العرب ان الكلب انما ينبح عند رؤية الشرور والقبائح لا الخيرات **وهذا** مما يناقش
فيه فقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذى اهره من جنس الشر لا من جنس الخير

الخير **قوله** اللهم الا اذا جعلت التخصيص مستثناء من قوله دون قولهم يعنى ان فيه مانعا
من التخصيص الا ان يحمل التخصيص على الفردى دون الجنسى فانه لا يتحقق فيه ما ذكر من المانع
لكن يكون قولهم شر اهر ذا ناب حال كونه ملتبسا ماخوذا بهذا الوجه من التخصيص نائيا عن موضع
استعماله لانه وان لم يمنع الابتداء ان المهر شر لا شران لكنهم لا يستعملون هذا الكلام فى هذا
المعنى **قوله** واذ قد صرح متعلق بمحذوف اى لزم طلب وجه له بتخصيصه اى كون هذا الكلام
لقصر المسند على المسند اليه فالوجه اى وجه الجمع بين ما ذكرنا من وجود المانع من التخصيص
الجنسى والفردى وما صرحوا به من كونه للتخصيص ان يحمل على التخصيص النوعى بان يجعل التنكير
على التهويل والتفظيع كما سبق من ان التنكير قد يأتى للتعظيم فيكون المعنى شر عظيم فظيع
اهر ذا ناب لا شر حقير فهو اى التفظيع بالتنكير موضع القطع لما اتى ولوم به من قولهم
اصاب المحز وطبق المفصل فان قيل فالمنكر حينئذ بمنزلة الموصوف فيصح حمله على الابتداء كالمعرف
المظهر ولا يحتاج الى اعتبار التقديم والتاخير فى ان يستفاد التخصيص قلنا من مفهوم
الصفة اذ يصير المعنى شر فظيع اهر لا شر غير فظيع كما يقول ضربت اكبر اخويك لا اصغرهما
قوله ولما عرفت متعلق بقوله تراهم اى الفصحاء والشرط اعنى اذا استعملوا لا يكاد دون
ثانى مفعولى ترى ولكونه اى تقديمهما متعلق بقوله لا يكاد دون بتركون تعليل لعدم كيرودة
الترك وعلى انسانين متعلق بالتعريض على تضمين معنى الاطلاق كراهة تكرار الباء المعاددة
المتعلقة بفعل واحد وان كانت كل بمعنى اخر واعون افعل من الاعانة واللام فى المعنى
متعلق باعون والاعانة له وعليه بمعنى والظرف اعنى اذ ذاك متعلق بالمراد اى المعنى
الذى اريد بلفظ مثل وغير حين ذاك الاستعمال وعدم ارادة التعريض محقق ومعنى
بناء الفعل على المبتدأ جعله خبرا عنه ومعنى اقوى للحكم اشد تقوية له فكانه من
المزيد بخلاف الزوائد اذ لا معنى لكون البناء على المبتدأ اشد قوة للحكم اللهم الا ان يراد
لاجل الحكم ولافادته ومن غير متعلق باستعملوا اى استعملوا انشاء من غير يعنى انه لم ينشأ
من ارادة التعريض بغال ضربه من غير ذنب اى لا من ذنب فليس القصد فى مثل هذا التركيب
الى امر صار ولما اضيف اليه لفظ غير بل الى نفيه وثم احتراز عن نحو لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك
تعريضا بان ذلك المماثل للمخاطب والمغاير له لا يبخل ولا يجود فانه لا يكون مما نحن فيه ولا
يلزم فيه التقديم ومقصود الكل واضح وفيه نظر واستشهاد لكون التقديم مفيدا للتقوى

في النفي ايضا ووجه الكناية انهم اذا نفوا البخل عمن يسد مسده وعمن هو على اخص صفاته
فقد نفوه عنه كما يقولون انفعت لذاته وبلغت اترابه يريدون بقاءه وبلوغه واذا
نفوا الجود عن غيره وهو موجود يقتضي محلا البتة فقد اثبتوه له وقوله وسيتحقق على
لفظ المبني للمفعول من تحققت الشيء علمته بحقيقته هنا اي كون التقديم اعون على المعنى المراد بأ
يتحقق ان الكناية ابلغ من التصريح به فتعلم ان التقديم لافادته تقوي الحكم يكون اعون على هذا
المراد من ترك التقديم وان كان فيه نوع اعانة من جهة افادته النسبة **قوله فصل**
هذا هو الفصل الموعود في بحث تقييد المسند الفعلي ان يذكره في اخر هذا الفن وقوله علم
ان الفعل تكرار لما سبق والمراد بما يتعلق به الفاعل وغيره وقوله على الخصوص حال
من القيود الشرطية تقديما على ذي الحال المجرور او في موقع المفعول المطلق اي تكلما كائنا
على الخصوص وفصلها عما سبق لكثرة مباحثها فلا يتوجه الى فاعله اي فاعل الفعل
احتراز عن فاعل المصدر فانه قد يحذف كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة
والمراد الفاعل بدون الفعل اذ مع الفعل قد يحذف مثل نعم في جواب هل قام زيد واما
ما جوزه الكسائي من حذف الفاعل في تنازع العاملين والجمهور في مثل ما ضرب واكرم الا انا
فلم يوجد في كلام العرب وانما خص عدم ترك الفاعل بالتعرض لما رتب عليه من الكلام والا
فلا يجري فيه التقديم ايضا ولا في الفعل التأخير ولا الاضمار فان الكناية بالضمير
من خواص الاسم وكذا لا يجري الاضمار في الحال والتمييز وبالجملة فالمراد ان هذه اعتبارات
ترجع الى الفعل ومتعلقاته اجمالا الا انها لا تجري في كل وانما جعل الاعتبارات راجعة
الى الست مع ان كثيرا من احوال المسند اليه والمسند يجري في متعلقات الفعل وان ما ذكر
من ترك الفعل واثباته واضمار الفاعل واظهاره انما هي من احوال المسند والمسند
اليه لان الغرض بيان اعتبارات لها زيادة تشعب وفروع ومزيد دقة وغموض ولم يتبين
حالها فيما سبق او يختص بالمسند والمسند اليه الفعل والفاعل اذ قد اشرنا الى ان عامة
المباحث السالفة انما هي في المسند اليه والمسند المبتداء والخبر **قوله** وانما يتوجه الى نفس
الفعل مثل زيد في جواب من قال وان زيد قام ولو زيد قام او الى غير الفاعل كالمفعول في
زيد يعطي والظرف في اليوم دخل في خرجت والمفعول له مثل للتاديب ضربت وشتمت
والحال مثل التزو الكره ستين فان المحذور اعني منه حال من المستكن في بستين والتمييز في

في خذ عشرين درهما وازدد عشرين لكنه اي الترك لا يتضح اتضاحا ظاهرا لتسابق الذهن
اليه بسهولة الا في المفعول به فانه مما يحتاج اليه الفعل المتعدي في التعقل والوجود
فيعلم عند عدم الذكر انه متروك ويطلب خصوصه بالنظر في القرائن **قوله** واما
الحالة المقتضية لترك الفعل يعني الجنس قل او كثر فلذا جمع قرائن الاحوال والا ففي
ترك الفعل في مثال واحد ربما لا يكون الا قرينة واحدة واراد بقرائن الاحوال الاعم من
اللفظية فان الاقتران بها حال من الاحوال كما في ان زيد قام والمعنوية كما في زيد
في جواب من قام وبقيام القرينة لا يحصل الا صلوح المقام فلا بد لترجيح الترك من مرجح
وقد اقتصر منه على ذكر الاختصار واتباع الاستعمال اما اعتمادا على ما ذكر في حذف
المسند اليه والمسند من تفاصيل المرجحات واما لاندراج الكل في ظل الاختصار بخلاف
اتباع الاستعمال فانه ليس له زمام الاختيار وقد عرفت في بحث المسند اليه معنى اتباع الاستعمال
الوارد على تركه او على نظائره وان الاول يكون في كلام شايع فيما بينهم بجملة من كلامك و
يكفيك قيام القرينة في الاصل وحاصله ضرب المثل بما هو مثل او بمنزلته وان الثاني يكون
فيما له ضابط كلي يعرف به وجوب الحذف وجوازه وان لم يسمع التركيب بخصوصه من
العرب ويعبر عن الاول بالحذف السماعي وعن الثاني بالقياسي كحظية في قولهم الا حظية فلا الية
فاعل لفعل محذوف اي ان لم يوجد لك حظية اي من يحظى عندك ويتمتع بك او ان لم تكن
لك حظية على ان يكون من كان الناقصة فانا لا الية اي غير مقصرة على ان لا بمعنى غير
كما في قولك رجع بلا شيء وفي التنزيل لا فارض ولا بكر لا بمعنى ليس ليحتاج الى تقدير الخبر
ولا لنفي الجنس ليحتاج مع الرفع الى التكرير بل صرح السخاوي بانها اسم في صورة الحرف
يظهر اعرابه فيما بعده وحظية فعيلة بمعنى فاعلة من حظيت المرأة عند زوجها صارت ذات
حظوة والية من الالو اي القصر واصل ذلك ان رجلا كان لا يحظى عنده امرأة فلما تزوج هذه
لم تال جهدا في ان تحظى عنده فلم ينفع وطلقها فقالت الا حظية فلا الية فصار مثلا في كل
نصيحة كان الانسان اهلا مجتهدا فيها ولكنها امتنعت عليه لعارض عرض من غير جهته و
في ان يجتهد في المداراة والتحبب لحصول غرض ثم لا يفيد ولا يحصل الغرض ويروى بنصب
الاسمين اي ان لم اكن حظية فاني لم اكن الية وقولهم لو ذات سوار لطمتني من كلام حاتم الطائي
أسر في بعض احياء العرب فامرته ام المنزل ان يفتصد ناقة لها وكان من عادة الجاهلية

اكل الفصيح في المخمصة فنحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا قرّدي انا فلطمته جارية فقال لو ذات
سوار لطمتني اي حرّة لان الاماء لا تلبس السوار وذات سوار فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر
لان لو انما يدخل الفعل وجواب لو محذوف اي لهان علي ويحتمل ان تكون للتمني فلا حاجة الى الجواب
وقوله او غير ذلك مجرور معطوف على قولهم اي كما اذا ضربنا المثل بغير ما ذكر من الامثال
الواردة على حذف الفعل وفي قوله كما اذا اردت ضرب المثل دون ان يقول كقوله اشارة الى انه انما
يكون من قبيل اتباع الاستعمال الوارد على تركه اذا ضرب به المثل فانه يترك به الفعل محافظة
على المثل عن التغيير سواء كان الحذف قياسيا او لا بجلاء في مورد المثل فانه ربما يكون لاتباع الاستعمال
الوارد على ترك نظائره كما في قولها برّ تشالا او لمعنى آخر كما في قول المرأة نفسها **قوله** وتلك
القرائن يعني المغنية عن ذكر الفعل المناسبة لحذفه وجوبا كما في المفسّر او جوازا كما في جواب
السؤال الكثيرة وانا اجمع لك منها في هذا الموضع على طريق الضبط وذكر القاعدة ما يستعين به
على ادراك القرائن التي يمكن ان تنتشر وتخرج عن الضبط اذ ذكرت لا على طريق الادراك في قاعدة
كلية ولفظ عسى في هذا الموضع كالمجمع لافادة الاحتمال وعدم القطع والا فالجملة الانشائية
لا تصلح صلة للموصول فكانه قيل ما يشتد وفي طريقه ومنها اشارة الى ان الضوابط لا ينحصر في الثلث
المذكورة **قوله** منها اي من القرائن ان يكون الفعل المحذوف مفسرا بفعل مذكور فيجب الحذف
حذرا لجمع بين المفسّر والمفسِّر وانما جعل الاسم المرفوع فاعلا لفعل محذوف والفعل المذكور مفسرا
دون ان يجعل الاسم مبتداء والفعل خبرا لان ان ولو وهلا انما تدخل الفعل دون الاسم
وكذا اذا على الاكثر سيما اذا كان في الجملة بعدها فعل وهمزة الاستفهام وان جاز دخولها على الجملة الاسمية
مثل ازيد قائم لكن الاستفهام بالفعل اولى فعند وجود الفعل في الجملة بعدها يجعل مفسرا
لفعل محذوف حذرا عن ترك الاولى بلا ضرورة بخلاف ازيد قائم وللتنبيه على كون هذا القسم
من الاولى دون الواجب اعاد لفظ نحو وذكر له ثلثة امثلة لان المحذوف اما ان يكون هو الفعل
المذكور مثل ازيد ذهب اي اذهب زيد ذهب او معناه مثل ازيد ذهب به اي اذهب زيدا او
مناسبه مثل ازيد ذهب اخوه اي اوفرق وانفرد زيد وفي المناسب ذكر مثال رابع يتقدد
فيه اعم الاحوال نحو ازيد حبس عليه بمعنى الو ليس زيد وكثير من النحاة على ان المرفوع في مثل هذا
مبتداء والفعل خبره ثم ذكر مثالا آخر اعاد فيه لفظ نحو هو واياي فارهبون لكونه حذفا
عن المفعول دون الفاعل وكون المحذوف الفعل مع الفاعل لا مجرد الفعل والتقدير اياي

اياي ارهبوا فارهبون وسيأتي الكلام في الفاء التي فيه وقوله • اذن ولو انه لانا من
بني الحماسة • اذن لقام بنصري معشر خشن • عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا • اي
لو استبيح ابلي اذن والله لقام بنصري جماعة فيهم خشونة وشدة عند الغضب ويقوى
لين وضعف فلذا استبيح ابلي **قوله** كما سبق التعرض له ان اراد لا اضمار الفعل كان المناسب
ذكره قبل الشروع في ضبط القرائن مع انه لم يسبق ثمه من هذا القبيل الا التمثيل
بنحو ان ذو لوثة لانا وان اراد تكون الفعل المضمر مفسرا فقد سبق منه ان دخول
الاستفهام واذا في الفعل اوقع وان حروف الشرط والتحضيض يمتنع من غير الافعال و
ان الفعل المضمر لوجود المفسر قد يكون لفظه وقد يكون معناه وقد يكون لازم معناه
قوله ومنها اي من القرائن ان يكون هناك اي في موضع حذف الفعل حرف جر فان حروف الجر
لا تنفك عن الافعال اي لا توجد بدونها او بدون ما فيه معناها لوضعها كائنة على ان
توصل معاني الافعال الى الاسماء المجرورة بها كزيد المنون في مررت بزيد و رجل المعرف
بمقارنة اللام في مررت بالرجل ولفظ قائم ومن الاسمين لقام الكائنة ومن الجارة في قولك
زيد مرفوع بقائم او مجرور بمن **قوله** فاذا اريد تغيير اي تقييد الفعل المطلق احتيج
الى دلالة اخرى لى قرينة زائدة لازمة سوى الدلالة على مطلق الفعل ثم هي اي تلك الدلالة
تتفاوت فتارة تكون الشروع والاخذ في الفعل الذي اضمر اللفظ الدال عليه وتارة
تكون غيره على ما فصله **قوله** ومعنى بسم الله اقرأ ملتبسا به ومتبركا كما في تنبت
بالدهن وبوسيلته والاستعانة كما في كتبت بالقلم وانما قدر اقرأ دون ابتداء القراءة
لان القرينة انما تدل عليه وليفيد تلبس الفعل كله بذلك وانما قدر مؤخرا لافادة
الاهتمام والاختصاص باسم الله **قوله** فانه اي بسم الله اقوم او اقعد او احل او
ارتحل ونحو ذلك **قوله** وتارة تكون الاقتران اي اقتران الفاعل بالفعل وتلبسه
به لا مجرد شروعه فيه كالمعرس اقترن بالاعراس والمفوض بالتفويض ومن البعيد ان يقال
المراد الاقتران بين الشيئين او اقتران الفعل الخاص بحرف الاضافة **قوله** بالرفاء
اي الالتئام والاتفاق اعرست بحرب العرس وهو على قصد الدعاء ذكر في الكشاف
قوله اليك يفوض الظاهر انه قصد ان الظرف لغو والاختيار فاعل يفوض ويحتمل
ان يكون اليك الاختيار مبتداء وخبرا ويقدر متعلق الظرف اللغو يفوض بقرينة

المقام **قوله** فانه لا يراد الا معنى الحصول لانه الذي يعم استعماله في جميع الظروف عند
انتفاء قرينة الخصوص وفيه دلالة على تقييد المطلق الذي يعم الحصول والقيام
والقعود وغيرها واشارة الى ما يقال في مثل هذا المقام من ان المراد كائن او كان فالمراد
كان التامة لا الناقصة اذ لو اريد في مثل زيد في البلد كان في البلد على ان كان الناقصة
كان الظرف مقدرا بكان آخر وهلم جرا الى ما لا يتناهى **قوله** غير ذلك من مقيدات الاحوال
اي من الاحوال المقيدة للفعل المطلق الدال عليه حرف الاضافة وقد عرفت ان المراد بالاحوال
ههنا ما يعم الاقوال ولهذا قال فان الحال يكون صفة عن ذكر يكتب مع ان المعنى عنه قول السائل
من يكتب وذلك كسبق ذكر الفعل في مثل مررت اليوم وبزيد صمت القوم وللتاديب وعليه قوله
تعالى ولتكملوا العدة الاية اي شرع ما ذكر من الامر بالعدة وتعليم كيفية القضاء والترخيص
في اباحة الفطر وليحق الحق اي فعل ما فعل وليدخل المؤمنين جنات اي قضى ذلك **و**قد يعلم
فيها سبق السؤال مثل بزيد في جواب بمن مررت **و**في المسجد في جواب اين صليت **و**معناه
على ان حرف الاضافة ايضا قرينة كوقوع الكلام جوابا السؤال ثم خصوص السؤال دلالة
على تقييد مطلق الفعل **قوله** وعليه قوله تعالى الاخفاء في ان الكلام مفروض التحقق لكن
عند التحقيق يكون الله جواب سؤال واقع لا مقدر والدليل على ان المرفوع في جواب من فعل
فاعل لا مبتدا بتقدير زيد فعل كما هو انه عند ترك الحذف في الجواب يقع فاعلا كقوله تعالى
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال من يحيي العظام وهي رميم
قل يحييها الذي انشاها اول مرة وان فيه تعليل الحذف وان كان القياس تقديم المسؤل عنه
فيكون التقدير زيد فعل **قوله** ليبك يزيد على لفظ المبني للمفعول ورفع يزيد **و**ضارع فاعل
فعل محذوف جوابا لسؤال من يبكيه ضارع ذليل لاجل الخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
اي سائل من اجل اطاحة المطيحات اي اهلاك الوقائع ماله لان يزيد كان عونا للاذلاء وغياثا
للسؤال والفقراء **و**في المفصل ان التقدير ليبك ضارع وهو اليق بالمعنى كما ان يبكيه ضارع
اوفق بسؤال من يبكيه **قوله** يسبح له فيها الوجه ان يكون القائم مقام الفاعل هو الظرف
الاول اعني له لان السابق في اللفظ والمفعول به في المعنى **قوله** وكذلك يوحي اليك
ربك وكذا وقع في قسم النحو واما في القرآن وكذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك
الله العزيز الحكيم **قوله** ومن البناء على السؤال يعني على القول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف

محذوف لكون الجملة في موقع الجواب للسؤال المقدر كانه لما قيل نعم الرجل او رجلا قيل من هو
فقيل هو زيد وبهذا يظهر ان جواب من المنطلق المنطلق زيد لا زيد المنطلق وان في جواب
من المطالب المطالب المشهد لا عكسه وقد سبق الكلام في ذلك **قوله** وان هذا التركيب
ابتداء كلام لبيان فضيلة هذا التركيب اعني بناء الفعل للمفعول ثم ذكر الفاعل مرفوعا
بمحذوف واشترط ان يكون عن بليغ عالم بمقتضيات الاحوال ليتحقق حصول مزاياه ولطائفه
فيصح حمل الكلام عليها ويصل الى بليغ كذلك ليطلع على دقائقه فيحمله عليها كالدرة اليتيمة
ينظر كمالها اذا كان كل من البائع والمشتري عالما بحالها المناطحة مضاربة الكبشين بقرنيهما
والسماك كوكب من الثوابت ليس على مراتب البواقي الا ان السموك معناه العلو والارتفاع فصار مثلا
في ذلك الاقتضاب الاقتطاع والارتجال الافانين جمع افنان جمع فن بمعنى النوع والاسلوب
حاق المعنى وسطه وحقيقته فص الشيء خياره مستعار من فص الخاتم **و**مستتبعا التركيب
ما يتضمنه من النكات وضمير فيها للمساومة **و**قوله عن علم اي عظيم كامل وبهذا يظهر فائدة التقييد
اذ ليس كل متعد عن ذلك **قوله** منزلة ما يليق به اي من كل المتكلم الذي ساء اعتقاده فيه حيث
اعتقد انه نازل الدرجة في البلاغة فينبغي ان يكون كلامه كذلك **قوله** وما يشهد لذلك
لما ذكره صاحب الكشاف من ان قراءة علي رضي يتوفون بلفظ المبني للفاعل سبب في تخطئة ما روي من
السائل القائل من المتوفى بلفظ اسم الفاعل وليس المراد ان للتوفي معنيين احدهما الامانة
وقبض الروح وعليه استعمال العامة **و**ثانيهما الاستيفاء واخذ الحق وعليه استعمال
البلغاء بل معناه الاستيفاء واخذ الحق لا غير لكن عند الاستعمال يقدر مفعوله النفس
فيكون الفاعل هو الله تعالى او الملك على ما قال تعالى قل يتوفيكم ملك الموت وهذا هو الاستعمال
الشايع وقد يقدر مدة العمر فيكون الفاعل هو الميت لانه الذي استوفى مدة عمره وحظه من
الحيوة وهذا من المعاني الدقيقة التي لا ينتبه لها الا الفحول الا فراد من البلغاء فخفي على
علي رضي من المسائل عدم تنبهه لذلك فلم يحمل كلامه عليه **قوله** الى استخراج علم النحو اي طلب خروجه
من القوة الى الفعل بتقرير قواعده وتحرير مقاصده والظاهر ان المراد باول ائمة النحو ابو الاسود
الدؤلي بدليل قوله فاخذ فيه اي شرع فيه بعد امر علي رضي قال ابو سعيد السيرافي في كتاب
اخبار النحويين اكثر الناس على ان اول من رسم النحو هو ابو الاسود الدؤلي واسمه ظالم بن عمرو بن
سفيان وكان من سكان البصرة وكان ممن صحب عليا رضي وسمع قارئا يقرأ ان الله بريء من المشركين

ورسوله بالجر فقال ما ظننت ان امر الناس رجع الى هذا فعمد الى استخراج علم النحو وعن ابي بكر بن عياش
عن عاصم قال اول من وضع العربية ابو الاسود الدؤلي وقد امر له زياد بذلك حين جاء
رجل اليه فقال توفي ابانا وترك بنونا فوضع باب الفاعل والمفعول ولم يزد عليه **قوله**
المدلول عليها بزيادة لانه الذي يقتضي تقدير السؤال وان كانت القرينة على خصوصية السؤال
هي قوله يكتب القرآن **قوله** والتقريب ظاهر وهو ان تسوق الكلام على وجه يكون كل ما يذكر فيه
عمدة وركنا من الكلام بحيث لا يتم الكلام بدونه وهو احسن وافضل من ان يكون بعض المذكورات فيه مستغنى
عنه في تمام الكلام وان كان محتاجا اليه في افادة المرام ومعنى التقريب في امثال هذه المقامات سوق
المقدمات على وجه يفيد المطلوب **قوله** بخلافه اي بخلاف الكلام في النظم الاخر الذي هو البناء
للفاعل ونصب القرآن وهو وان كان افضل من جهة ان الحصول بعد الشوق والطلب اعز واوقع
في النفس من المنساق بلا تعب لكن لا يخفى ان المرزوق من حيث لا يحتسب وحصول نعمة لا يترقب
يكون الذ فيكون هذا النظم بهذا الاعتبار افضل سيما وليس في الاخر طول يناسب الشوق والطلب
قوله ان الكلام على ذلك النظم اي النظم الاخر الذي هو البناء للفاعل يكون كالمتناقض من حيث
الظاهر انما قال كالمتناقض لظهور انه ليس مدلول احد الكلامين نفي ما اثبته الاخر بالشرائط المعتبرة
في التناقض وانما قال من حيث الظاهر لان تجعل الشيء مفعولا وفضلة انما يدل في الحقيقة على
عدم الحاجة اليه في تمام الكلام بحسب النحو لا في اداء المقصود والتقديم انما يدل على كونه اهم واعني
بشانه في الذكر واداء المعنى وهذا الانسب التناقض ومن الغرائب ما يقال انه احتراز عن النظم
المبني للمفعول فانه ايضا كالمتناقض لا من حيث اللفظ بل من حيث التفسير لان قولك زيد في تقدير يكتبه
زيد بتقديم المفعول ثم قال وفي هذا الوجه نظر يذكر في الحواشي يعني الحواشي الموعودة المذكورة
في صدر الكتاب بقوله وها انا احمل حواشي جارية مجرى الشرح للمواضع المشكلة ولم ينقل وكانها
لم تعمل والظاهر ان وجه النظر ان ايهام الجمع بين المتنافيين من جملة المحسنات والمرجحات على ما ذكره
في بحث الاطناب في وجه حسن نعم الرجل زيد فلا يصلح جهة للمرجوحية وقيل لان تقديم المفعول على
الفاعل حاصل في هذا الوجه ايضا اذ التقدير يكتبه زيد ورد بانه لضرورة اتصال الضمير
فلا يوجب ذلك الاعتناء وبهذا يندفع ما يقال في وجه النظر انه لو صح ما ذكر لكان تقديم الفاعل
احسن دائما مع انه ممتنع في بعض الصور كضرب زيد وما ضرب عمرا الا زيد وقيل لانه يوجب
ان يكون التشبيه احسن وابلغ من الاستعارة سيما المرشحة مثل رأيت في الحمام اسدا له لبد

لبد اظفاره لم يقلم لشبه التناقض بين دعوى الاسدية ونصب القرينة المانعة **قوله** ومن قبيل
ما نحن بصدده يعني حذف الفعل بقرينة كون الكلام جوابا لسؤال مقدر وان كان هذا حذفا وسؤالا
عن المفعول والامثلة السابقة عن الفاعل ولم يحمل على كون شركاء الجن مفعولي جعلوا ولله ظرفا
لغوا قدم للاهتمام في انكار اثبات الشركاء على معنى وجعلوا الجن شركاء لله على ما ذهب اليه
صاحب الكشاف لان المنكر هو اثبات الشركاء الجن كانوا ام غيرهم وجمع الشركاء لزيادة التقريع
حيث اثبتوا الشركاء لمن لا يصح له شريك ومعنى دلالة السؤال المقدر على الفعل المضمر انه
من القرائن التي يغني عن ذكر الفعل وهذا لان في كون المنشأ للسؤال والدال على خصوص الفعل
هو الكلام السابق **قوله** من جهات الاستدعاء له اي للفعل وجهات التلفظ به يعني من جهات
الذكر المقابل للحذف وذلك لكون الاصل هو الذكر وكزيادة التقرير وبسط الكلام والاستلذاذ
والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك مما ذكر في باب المسند اليه والمسند وبحسب كثرة الجهات
المذكورة فالنهت على امثالها غير مرة يعني بل مرارا وانتصابه على المصدر اي تنبيها كثيرة او
الظرف اي في حالات ولا يخفى ان المقتضي بالذات للاثبات هو تلك الجهات وانما اسند الى اشتمال المقام
عليها بالواسطة واما جعل الجهات مثل افادة التجدد وتقوي الحكم والتخصيص باحد الازمنة
على ما احصر ما يمكن فليس بمستقيم لانها جهات لكون المسند فعلا او جملة فعلية سواء كان ثابتا او
محذوفا **قوله** واما الحالة المقتضية لترك مفعوله اي مفعول الفعل فهي قصد المتكلم الى
تعميم المفعول وامتناع المتكلم في رواية الرفع او القصد الى امتناع الفعل في رواية الجر
عن ان يقتصر السامع على المفعول الذي يذكر معه متجاوزا عنه مما يصلح للمفعولية ولم يذكر
واشترط قصد الاختصار اذ لا يتحقق بدونه مقتضى حذف المفعول لجواز ان يعم بذكر جميع
ما يصلح ان يكون مفعولا اما تفصيلا ان امكن واما اجمالا مثل يعطي كل شيء ويدعو كل احد
واعترض بانه لا بد من قرينة يدل على المفعول العام لامتناع الحذف بدون القرينة وح يكون الغرض
من الحذف مجرد الاختصار اذ التعميم قد حصل من دلالة القرينة على عموم المقدر واجيب بانه
يجوز ان يدل القرينة على ان هناك محذوفا من غير دلالة على خصوص او عموم ويحمل على العموم حذرا
عن الترجيح بلا مرجح فيصح اسناد اقتضاء الحذف الى قصد التعميم والاختصار مثلا اذا قلت في مقام
المدح فلان يعطي ويمنع لا بمعنى انه يصدر عنه هذا الفعل من غير قصد الى مفعول بل مع قصد
الى مفعول ولم يقم قرينة على خصوصه او عمومه علم من الحذف انه للعموم لامتناع الترجيح والمعنى

يعطي ما يصلح ان يعطى ويمنع ما يجب ان يمنع وعلى هذا باقي الافعال **قوله** ذهابا مصدر في موقع
الحال واما مفعول له منه وتوحيد هذه الحقيقة اشارة الى ان اللام في يفعل الاعطاء للحقيقة
ويفهم منه في المقام الخطابي عموم الاعطاآت بعلة ايهام ان القصد الى فرد منها دون فرد
يعود الى ترجيح احد المتساويين على ما ذكر فيما اختاره من كون اللام لتعريف العهد ورجوع
الحقيقة الى المنزل منزلة المعهود وتفويض الاستغراق الى المقام وهذا معنى قوله بالطريق
المذكور في افادة اللام للاستغراق وهو مع وضوحه قد خفي على الشارح العلامة
حتى ذهب الى انه اشارة الى ما ذكر في آخر بحث تعريف المسند باللام من ان مثل حاتم الجواد
محمول على الانحصار ادعاء ومبالغة بتنزيل وجود غير حاتم منزلة العدم فكذا ههنا نزل
فعله الذي هو غير الاعطاء منزلة العدم ويكون المعنى انه لا غرض توحيد هذه الحقيقة
لا غيرها اذ هب ان تقديم المسند اليه المظهر ايضا يفيد القصر عليه فليت شعري ما الذي يفيد
القصر على المسند حتى يكون المعنى انه لا يفعل غير الاعطاء **قوله** وعليه اي على القصد
الى نفس الفعل قوله تعالى فلا تجعلوا فظاهر هذه العبارة القصر مع انه صرح بانه يجوز
ان يكون وانتم تعلمون من قبيل حذف المفعول المجرد الاختصار مع كونه مقدرا مرادا البتة من
هذا ان كل ما ذكره من فوايد التراكيب ليس مما يتعين بحيث يمتنع ان يكون لفائدة غيره **قوله**
او القصد الى مجرد الاختصار اشارة الى ان في الصور الباقية ايضا اختصارا وان كان
مع نكتة اخرى هي العمدة وقوله اولا لا لاستدعاء الموصول اشارة الى ان تقدير المفعول
المحذوف فيه لازم لا لصحة الكلام بدونه وثانيا لايضاح ان المراد اشارة الى ان تقدير
المفعول وان لم يكن لازما محتاجا اليه في صحة الكلام لكنه جلي لا يستريب به وثالثا
لانصباب الكلام اشارة الى انه يؤول الكلام الى التقدير وان كان الظاهر عدمه حتى ان هذا
بمنزلة الوسط من القصد الى نفس الفعل والقصد الى مجرد الاختصار مع ايضاح المفعول
وتحقيق ذلك ما ذكره الشيخ عبد القاهر ان الفعل المتعدي قد لا يكون له مفعول يمكن النص عليه
فيكون متروك المفعول بمنزلة غير المتعدي مثل فلان يامر وينهى بمعنى اليه الامر والنهي وانه
هو امات واحيى بمعنى منه الاماتة والاحياء فلا يذكر له مفعول ولا يقدر له لئلا
ينتقض الغرض فانك اذا قلت فلان يعطي الدنانير كان المقصود بيان جنس ما يتناوله الاعطاء
لا بيان كونه معطيا وكان كلاما مع من اثبت اعطاء لكن لغير الدنانير لا مع من نفى ان يكون منه

منه اعطاء بوجه من الوجوه ومنه ما يكون له مفعول معين يمكن النص عليه الا انه يحذف
لقرينة وينقسم الى جلي لا سترة به مثل اصغيت اليك اي اذني واغضيت عليك اي جفني والى
خفي يدخله السترة وهو متنوع فمنه ما يكون الغرض منه بيان حال الفاعل وان ذلك الفعل
دابه كقول طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب جزى الله عنا جعفرا حين ازلقت بنا نعلنا في
الواطئين وزلت ابوا ان يملونا ولو ان امنا تلاقي الذي لاقوه منا لملت والاصل لملتنا
فحذف المفعول وكانه قد ابهم امره ولم يقصد الى معين كما تقول قد مل فلان تريد قد دخله
الملال ولو قال لملتنا كان بمنزلة ان يقال لدخلها ما يملها منا فلم يصح لانه يراد به العموم وانه بحيث
تمل كل ام من كل ابن وعليه قوله تعالى ولما ورد ماء مدين الاية فانه حذف المفعول من اربعة
مواضع لان ذكره ربما يخل بالغرض فانه لو قيل مثلا تذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما انما
جاء من جهة ذودهما الغنم لا من مطلق الذود كما تقول لمالك تمنع الاخ فان الانكار من منع الاخ لا
من مطلق المنع وههنا زيادة كلام اوردناه في شرح التلخيص **قوله** من الاحتمالين احتمال القصد
الى نفس الفعل واحتمال القصد الى مجرد الاختصار وتقدير المحذوف بحسب دلالة القرينة
وانما قال الكثير لان بعضها مما يتعين فيه احد الاحتمالين مثل وتلك حدود الله يبينها لقوم
يعلمون فانه للقصد الى نفس الفعل ومثل فتمتعوا فسوف تعلمون اي مآل امركم وعاقبة
حالكم **قوله** اذا شاء فاعله ضمير الصدع الاعصم في البيت السابق فلو ان من حتفه ناجيا
لالفيته الصدع الاعصم الصدع بفتح الصاد والدال من الوعول الوسط بين العظيم
والصغير والاعصم الذي باحدى يديه بياض ممنوعة اي بركة او حياضا مملوة النبع شجر
يتخذ منه القسي والساسم شجر اسود قيل هو الابنوس **قوله** فان شئت لم ترقل البدن لطرفة
تصف ناقته بحسن الاطاعة والارقال ضرب من الخبب والاسراع مخافة ملوي اي سوط مفتول
من القد هو السير يقد من جلد غير مدبوغ محصد محكم مفتول عقيق وذرود موضعان
وبلاد بجد على حذف الجار اي الى بلاد وكان مقتضى المناسبة ان يذكر الابيات عقيب قوله تعالى
فلو شاء لهديكم لان الاية حذف مستمر لمفعول المشية اذا وقعت شرطا وكان المفعول مضمون الجزاء
ولم يكن تعلق المشية به غريبا فلم يحذف في قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت
ان ابكي بكيت تفكرا لان مفعول المشية البكاء الحقيقي ومضمون الجزاء البكاء التفكري
ولا في قوله فلو شئت ان ابكي دما لبكيته عليك ولكن ساحة الصبر اوسع لان تعلق المشية

بكاء الدم غريب **قوله** او الرعاية الاطراد على حذف المضاف اى قصد الرعاية ولاخفاء فى ان
ترك ما قلاك الى ما قلى ليس لمجرد الاختصار والمعنى ما ابغضك نفيا لما قال المشركون من ان محمدا
صلى الله عليه وسلم قد ودعه ربه وقلاه وذلك حين انقطع عنه الوحى بسبب انه سئل عن
اصحاب الكهف والروح فقال ساخبركم غدا من غير ان يقول ان شاء الله **قوله** من الاعتبارات
المناسبة للترك كخوف ذكره واخفاء امره وتطهير اللسان عنه او عكسه وتاتى الانكار
ونحو ذلك مما ذكرنا فى حذف المسند اليه والمسند **قوله** واما الحالة المقتضية لاثباته
اى اثبات المفعول فخلو محل الكلام ومورده عن موجبات الترك فيذكر على ما هو الاصل
لعدم الداعى الى الحذف او وجود المقتضى للاثبات مع المقتضى للحذف فيذكر عملا بالاصل
وجهات الاثبات كثيرة جدا كالتبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع والتسجيل
فى القضية والتعظيم والاهانة ونحو ذلك وكان لا تنسب كبسط الكلام بكلمة او لانه وجه
آخر غير زيادة التقرير مثال زيادة التقرير بينت الامر لك وفوضت الامر اليك ومثال بسط
الكلام والاستلذاذ ما اذا قال لك الحبيب هل تريد وصالى فتقول اريد وصالك واحب جمالك
واناجى خيالك والتمثيل بنحو نعبد اصناما فى جواب ما تعبدون ليس بمستقيم لانه من صور العراء
عن مقتضى الحذف بل عن صلوحه **قوله** واما الحالة المقتضية لاضمار فاعله ليس لتخصيص
اضمار الفاعل واظهاره بالذكر من بين احواله جهة ولا لتخصيص الفاعل بذلك من بين سائر
المتعلقات على ان فيما سبق من اضمار المسند اليه غنية عن ذلك ولا ضرورة الى تقييد المبتدأ
قوله زارت اى الحبيبة فان ذكرها فى حكم المسبوق لما ان المحب لا يخلو عن ذكرها ولجوانه
لما جاز استتار ضمير الفاعل جعلوا امثال هذا من باب الاضمار بتكلف فى مرجع الضمير ولم
يجوزوا حذف الفاعل ومثله حتى توارت بالحجاب اى الشمس وحتى اذا بلغت التراقى اى الروح
وفى كلامهم فلم خلقت اذا لم اخدع الرجال اى اللحية وهو كثير والرواق ستر يمد دون
السقف والقلادة ما تعلقه المراة فى العنق والنطاق شقة تلبسها المراة على ما مر والمنطقة
التى تشد على الخصر والاول انسب بالمراة والثانى بالمقام **قوله** فى الافتتاح اى ابتداء الكلام
واذا لم يكن مطلع القصيدة والقيل اسم كالقال منقول من قيل وقال الفعلين وفى الحديث
نهى عن القيل والقال الخنى الفحش وقد خنى بالكسر واخنى عليه فى منطقه افحش مهلا منقول
قال اى امهل امهالا فقد ابلغت من الابلاغ وهو الايصال والتبليغ اسماعا عى شى واصله

واصله اسماع ما نكره **قوله** يرسم امير المؤمنين كذا مبنى على ما ذهب اليه من ان لا لنفى لا يستدعى
سابقة التعبير بطريق آخر بل يكفى كون مقتضى الظاهر ذلك **قوله** واما اعتبار التقديم و
التاخير الاضافة بيانية اى الاعتبار الذى هو التقديم والتاخير لان المراد به الامر الذى
اعتبرته من اعتبرت الشئ نظرت اليه وراعيت حاله ولذا قال فى صدر الفصل ان الفصل
اعتبارات مجموعها راجع الى الترك والاثبات الى آخره فضمير انه يقع لاعتبار التقديم والتاخير
وقيد الفاعل بالمعنوى احترازا عن مثل عرف زيد للاتفاق على امتناع تقديم الفاعل اللفظى
وانه لا وجه فيه لارتكاب الوجه البعيد الذى هو الحمل على كونه بدلا من الضمير وكان ينبغى
ان يمثل بنحو رجل عرف ايضا ومثل للنوع الثانى ثلثة امثلة لان التعدية اما الى واحد
او الى اثنين متغايرين او غير متغايرين والمتعدى الى الثلث راجع الى القسمين اذ واحد
مغاير واثنان غير متغايرين ولا يخفى انه يجئ فى غير المتغايرين تقديم احدهما مثل زيدا علمت
منطلقا او منطلقا علمت زيدا وفى المتغايرين تقديمهما مثل زيدا درهما اعطيت ومثل
للنوع الثالث بتقديم الفاعل على المفعول وبالعكس وتقديم الاول على الثانى وبالعكس فى
المتغايرين وغير المتغايرين واقتصر ههنا من امثلة ما يتصل بالفعل على المفعول به لانه
اعم وسنشير اليه فى اثناء المباحث **قوله** لكنه اى العالم بالفعل مخطئ فى فاعل الفعل
بان حسبه غيرك مثلا وانما هو انت او فى تفصيله بان حسبه انت بمشاركة الغير وانما هو انت وحدك
بتقديم الفاعل المعنوى وتقول انا سعيت فى حاجتك رد الخطائه فى تعيين الغير او فى مشاركته
معك وتؤكد على الاول بنحو لا غيرى او لا عمرو واذا ظنه عمرو لانه الصريح فى نفى الغير وعلى الثانى
بنحو وحدى ومنفردا لانه الصريح فى قطع الشركة **قوله** شاهد صدق بالاضافة والمعنى على
الوصفية على ما ذكر من كون التقديم لنفى انفراد الغير او مشاركته لان انكار تعليم المخاطب
اياه انما يحسن ح اذ لو شاركه المخاطب او انفرد به لجاز ان يكون عالما بحال الضب فيحسن منه التعليم
وحرش الضب هو ان تحرك يدك على جحره ليظنها حية فيخرج ذنبه ليضربها فتاخذه **قوله**
وليس اذا قلت تحقيق وتوضيح لكون الحصر ورد الخطاء مستفادا من التقديم ببيان انتفائه
عند عدم التقديم بان لا يكون فى الكلام فاعل معنوى مثل سعيت فى حاجتك او يكون لكن
لم يقدم مثل سعيت انا فى حاجتك واسم ليس ضمير الشان وخبره الجملة الشرطية او قوله
يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب ان يكون وفاعل يكون وهو تامة ان يقع اسمه

وهو وجود سعي وخبره وهو عند السامع وضمير منه للسامع وضمير موجه للسعي وضمير
تفصيله للموجد و فقصد منصوب معطوف على المذكور وضمير بل اذا قلنا للمثال الثاني اعني سعيت
انا في حاجتك لانه الذي يفاد به وجود السعي من غير شائبة تجوز في الاسناد الى المتكلم او سهو
او نسيان على ما هو فائدة التاكيد بخلاف سعيت في حاجتك فانه لا دلالة فيه على عدم التجوز و
السهو والنسيان اذ لا تاكيد وانما خص هنا بالبيان لانه محل الالتباس بانا سعيت قلت تامل
فانه قد وقع في هذا المقام لبعض الاعاظم ما يقضي منه العجب واعجب منه انه لم ينبه احد
من فضلاء زمانه والناظرين في كلامه **قوله** ومنه اي مما قصد بتقديم الفاعل المعنوي افادة الحصر
والاختصاص وان لم يكن الخبر فعلا بل صفة قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب وما انت علينا
بعزيز قصدا الى اختصاص النفي بمعنى ان عدم العزة مقصور عليك لا يتجاوزك الى رهطك
لا بمعنى نفي الاختصاص بمعنى لست منفردا بالعزة وهو ظاهر واستدل على كونه للاختصاص بقول
شعيب صلعم في جواب هذا الكلام ارهطي اعز عليكم من الله اي من نبي الله فانه لو لم يكن قصدهم
اختصاصه بنفي العزة بل مجرد الاخبار بعدم عزته عليهم لم يستقم هذا الجواب ولم يكن مطابقا
لمقالهم اذ لا دلالة لنفي العزة عنه على ثبوتها للغير وانما يدل على ذلك اختصاصه بنفي العزة
واعترض صاحب الايضاح بان هذا من باب انا عارف وهو لا يفيد الاختصاص وفاقا وانما يفيده
التقديم على الفعل مثل انا عرفت وكون المشتقات من الافعال في القوى لا يقتضي كونها
كالافعال في الاختصاص والتمسك بالجواب ضعيف لجواز ان يكون جوابا لقولهم ولولا رهطك
لرجمناك فانه يدل على ان رهطه هم الاعزة حيث كان الامتناع عن رجمه بسببهم لا بسببه
ومعلوم بحسب الحال والمقام ان ذلك لعزتهم لا لخوفهم والاعتراض قوي ولا قائل بالحصر في
مثل انا عارف وانت عارف وهو عارف لكن ذهب صاحب الكشاف وغيره الى الحصر والاختصاص
في مثل وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا مما يلي الضمير
حرف النفي وان كان الخبر صفة لا فعلا ووجهه ان الضمير في مثل عارف انا مبتدأ لا غير كما في
انا عارف فلا تقديم فلا حصر واما في عارفا انا فهو فاعل واقع موقع الخبر والصفة في معنى الفعل
حتى كان نحو الفاعل كان انما تاما كصريح الفعل فكان انما انا عارف او يعاد بزيادة الباء من قبيل
انا عرفت في اعتبار التقديم وافادة الاختصاص بخلاف انا عارف وفي قوله من نبي الله اشارة
الى دفع الاشكال بان كلامهم انما وقع في شعيب صلعم في رهطه وانهم هم الاعزة دونه من غير دلالة على

على انهم اعز من الله تعالى وقد يجاب بان تهاونهم بنبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه كان
رهطه اعز عليهم من الله وبان المعنى ارهطي اعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم عن رجمي بسبب
انتسابي الى الله والى رسوله وقوله علينا متعلق بعزيز وجاز تقديم معمول الخبر ظرفا والباء مزيدة
ولك ان تجعله متعلقا بمحذوف يفسره الظاهر **قوله** ولذلك ولكون التقديم مفيدا
للاختصاص بمعنى ثبوت الحكم المثبت والمنفي للمسند اليه المذكور ونفيه عما سواه يمتنع ان يقال ما انا
سعيت في حاجتك ولا احد سواي لان مفهوم ما انا سعيت ان غيرك سعى لتخصيص النفي بك و
منطوق ولا احد سواي ان غيرك لم يسع متناقض وقوله في الموضعين لا انت لا دخل له
في النهي لزوم التناقض وانما هو بيان للواقع **قوله** وكذلك اذا اكدت لانه لا دلالة
على اختصاص النفي وثبوت اصل الفعل للغير فلا تناقض **قوله** ولذلك ايضا اي لكون
التقديم لاختصاص النفي وثبوت اصل الفعل للغير الفاعل المقدم وكونه في النفي للرد
على من اعتقد ثبوت الفعل المذكور المقدم يستقبح ان يقال ما انا رايت احدا من الناس
لاستلزامه ان يكون ردا على من اعتقد انك رايت كل احد واصاب في ثبوت اصل الفعل
وانما اخطا في الفاعل حيث زعم انه انت بالانفراد وبمشاركة الغير فيجب ان يكون انت
الفاعل مثبتا ان رؤية كل احد متحققة لكن الرائي غيرك لا انت ولا يستقبح ذلك بدون
التقديم سواء كان بدون تاكيد الفاعل مثل ما رايت احدا او معه مثل ما رايت
انا احدا لانتفاء موجب الاستقباح وانما علل الاستقباح بلزوم وجود معتقد لذلك
لا بلزوم الفساد في مدلول الكلام وهو وجود انسان قد راى كل احد لانه قد تعرض
في ما انا سعيت في حاجتك ولا احد سواي لفساد الكلام بحسب الدلالة على امر محال
في جانب المتكلم فتعرض ههنا للفساد من جهة الدلالة على امر محال في جانب المخاطب ليعلم
وجه الامتناع من وجهين باجراء كل فيما اجرى فيه الآخر فان قيل المنفي هو الرؤية الواقعة
على احد من الناس وانما عم لوقوعه في سياق النفي فلا عموم في جانب الاثبات فلا يلزم الا
وجود معتقد انك رايت احدا من الناس وان الدلالة على ان غيرك راى احدا من الناس
ولا استحالة في ذلك قلنا لما كان التقديم لرد خطاء السامع في الفاعل مع اصابته
في الفعل كان الفعل مثبتا للغير على الوجه الذي نفي عن المذكور والعموم والخصوص و
سائر القيود سوى الفاعل فلما نفي عن المذكور على وجه العموم في المفعول كان ثابتا لغيره

كذلك ومعتقد السامع ثبوته لك كذلك فيلزم ان يكون المخاطب قد اعتقد ان انسانا
قد رأى كل احد واصاب وان ذلك الانسان انت واخطأ وانت نفيت ان تكون انت ذلك
الانسان وقررت الرؤية على وجه العموم في المفعول لغيرك وبهذا يظهر ان هذا الاستهجان
جار في كل منفي عام مثل ما انا قلت شعرا ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رأيت رجلا على
ما صرح به الشيخ عبد القاهر معللا باقتضائه للمحال وهو ان يكون ههنا انسان قد قال كل
شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل رجل وكذا اذا اخرج منه البعض مثل ما انا
ضربت الا زيدا لاقتضائه ضرب كل احد سوى زيد لانه في معنى ما انا ضربت احدا الا زيدا
وبهذا يظهر فساد ما قيل انه قد سقط ههنا لفظ كل من قلم الناسخ وانما الصواب
ما انا رأيت كل احد وما قيل ان هذا مختص بلفظ احد لانه اذا لم يكن مبدل الهمزة من
الواو فهو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع
ولا يستعمل في غير النفي الا مع كل تقول ما جاءني احد ولا تقول جاءني احد بل كل احد نص عليه
جمهور ائمة اللغة فههنا جاز في ما انا رأيت احدا ان يكون بدون كل واما في الاثبات
للغير تحقيقا لمعنى الاختصاص فلا يكون الا مع كل فكان المعنى ان غيري قد رأى كل احد وهذا
بخلاف احد بمعنى واحد في العدد فانه كثير في الاثبات مثل قل هو الله احد وبه يندفع ايضا ما
يتوهم من ان اختصاص النفي العام بالمذكور لا يقتضي سوى ان لا يصدق على الغير انه لم ير
احدا ولا استحالة فيه اذ يكفي في ذلك ان يكون قد رأى واحدا من الناس لان الايجاب الجزئي
كاف في رفع السلب الكلي نعم لو وقع الخطاء في فاعل النفي العام لا الايجاب بان اعتقد
المخاطب ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب وان ذلك الانسان غيرك واخطأ وانت
تريد رد خطائه في فاعل ذلك النفي العام المفرد صح منك ان تقول انا ما رأيت احدا بتقديم
المسند اليه على حرف النفي بمعنى انا الذي لم ار احدا الا غيري كما تقول انت لا تكذب قصدا الى
الاختصاص دون التقوي واما في ما انا رأيت احدا فالخطاء انما هو في فاعل الرؤية لا نفيها قوله و
يحترز اي ولذلك يحترزوا التعبير عن عدم التجوز بالنهي والاستهجان والاحتراز على عادة افتنانه
في الكلام وترك تعليل امتناع ما انا ضربت الا زيدا بما ذكر في ما انا رأيت احدا الى التعليل
بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربته وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي
نفي ان تكون ضربته بيانا للامتناع بوجه آخر وتكثيرا للفائدة واتباعا للشيخ عبد القاهر و

وصاحب الكشاف وصرح بايلائه حرف النفي اي جعل الضمير يلي حرف النفي وتعقبه بلا فصل لا بتقديم
الضمير اشارة الى ان مجرد التقديم لا يقتضي ذلك كما اذا قلت انا ما ضربت الا زيدا الا انه في معنى
انا الذي لم يضرب الا زيدا وهو صحيح اما ان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربته فظاهر لان
الاستثناء من النفي اثبات واما ان تقديم الضمير يقتضي نفيه ذلك فلانه يكون لرد الخطاء
في فاعل فعل معين هو الضرب لغير زيد فيكون المعنى ان هذا الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم
مقرر لكن فاعله غيري لا انا فلا يكون زيد مضروبا لك الا يكون مضروبا لغيرك ثم المنتقض بالا
هو نفي هذا الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو واقعا على زيد ويلزم كون زيد
مضروبا به غير مضروب به هذا محال وبما اندفع منع صاحب الايضاح هذه المقدمة واما دفعه
بان المنفي عن المتكلم هو الضرب المطلق لانه لم يذكر له مفعول فنفيه يستلزم نفي ضرب زيد
وغيره لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فلا يكون زيد مضروبا له وانما لم يجعل المنفي هو
الضرب الواقع على من عدا زيدا لانه يستلزم ان يكون المخاطب قد اعتقد ان الضرب الواقع على
كل احد سوى زيد ثابت للمتكلم فنفى ان يكون هو الفاعل لذلك الضرب المحقق وهذا باطل فليس
بشيء لان الاستثناء المفرغ صريح في ان المنفي ليس هو الضرب المطلق بل المقيد بمن عدا زيدا
واستلزامه كون المخاطب معتقدا ان المتكلم قد ضرب جميع من عدا زيدا وكونه السبب في عدم
صحة التركيب هو عين دعوى الخصم فكيف يلزم به فان قيل اذا كانت المناظرة في فاعل ضرب
واقع على من عدا زيد كان الاستثناء من الاثبات ويمتنع الكلام لبطلان ذلك وبطلان
وح لا يكون من نقض النفي بالا في شيء قلت نعم في التقدير الا ان ظاهر الكلام على انه
استثناء مفرغ من النفي فيكون النفي منتقضا بالا ولعل هذا السؤال اقوى وعليك بالتأمل
والتدبر في بحث ما انا رأيت احدا وما انا ضربت الا زيدا والتصفح لكلام الشيخ فان الكلام
من مطارح الانظار ومسارح الافكار ومعارك الآراء ومصادم الاهواء قوله و
لحالة المقتضية للنوع الثاني اعني اعتبار التقديم والتأخير فيما بين الفعل وغير الفاعل
من المتعلقات هي ان يكون هناك من يعتقد وجود فعل وهو مصيب في ذلك لكنه مخطئ في
المفعول او غيره من متعلقات الفعل وانت تقصد رده الى الصواب وما ذكره المص من كون الحالة
جزئيا من جزئيات تقديم المفعول به انما يصح على قصد التمثيل وباقي الكلام واضح وفيه استشهاد
بان مثل ما زيدا ضربت لتخصيص النفي لا لنفي التخصيص على ما يسبق الى الوهم وانه لرد الخطأ

في مفعول الفعل المثبت لا المنفي كما في قولك زيدا لم اضرب بالتقديم على حرف النفي ايضا وقوله
والنفي الواقع اشارة الى دفع ما عسى يتوهم من الاعتراض على اطلاق المؤلف فيما سبق بامتناع
ما انا ضربت زيدا ولا احد غيري وههنا بامتناع ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس يعني ان ما
ذكرنا من النفي مختص بما اذا كان التقديم للاختصاص ورد الخطاء في الفاعل او المفعول واما
اذا كان التقديم لغرض آخر كما اذا كذبك القائل الذي يقدم المفعول والمسند اليه على الفعل ظنا
فاسدا انك تعتقد انه قد ضرب عمرا او انك تعتقد كون زيد مضروبا لغيره ثم قال لك قولا كاذبا
في صورة ظنه انك تعتقد انه قد ضرب عمرا زيدا ضربت اي لا عمرا ردا للخطاء بحسب ظنه وفي
صورة ظنه انك تعتقد كون زيد مضروبا لغيره انا ضربت زيدا اي لا غيري ردا للخطاء
بحسب ظنه فانه يصح منك ان تقول له رد المقالة الاولى ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس
او لمقالة الثانية ما انا ضربت زيدا ولا احد سواي فتقديم المفعول في الاول والمسند اليه
في الثاني ليكون على وفق كلامه لا للاختصاص الذي هو منشأ لزوم التناقض بناء على وجوب
ثبوت اصل الفعل لغير المذكور وهذا هو الفرق الواضح وبه يظهر انه حين يقول ان الحالة
المقتضية لكذا فهي اذا كان كذا لا يريد به الحصر والاختصاص بحيث لا يكون تلك الحالة في غير
ما ذكر فليتأمل حتى لا يتوهم بطلان قوله فالحالة المقتضية للنوع الاول هي ان يكون هناك
وجود فعل وعالم به الخ بناء على ان قصد موافقة كلام المخاطب حالة اخرى مقتضية للنوع الاول
ويظهر ايضا انه يريد بيان حالة يصح معها ان يلي المفعول او ضمير المسند اليه حرف النفي ثم تعطف عليه
ما ينفي الفعل عن اصله ولا يثبت لغير المذكور اصلا لا بيان ما يصحح المثال المبتنى الذي هو ما زيدا
ضربت ولا غيره وما انا ضربت زيدا ولا احد غيري ثم انه يرشدك الى تصحيحه بعينه فتأمل **قوله** وكذلك
اي مثل امتناعهم عن ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس امتنعوا عن ان يقال ما زيدا ضربت
ولكن اكرمته لان تقديم المفعول انما هو لرد الخطأ في المفعول وطريق الاستدراك فيه بلكن
ان يذكر المفعول الذي وقع عليه الفعل اي ولكن عمرا والاستدراك بالفعل انما يصح اذا
وقع الخطأ في الفعل فتقيسه وقلت ما ضربت زيدا ولكن اكرمته **قوله** وكذلك اي ومثل
ان قولك زيدا عرفت افادك ان سامعك قد اعتقد معرفتك لغير زيد وقصد رده عن
الخطاء الى الصواب كذلك الامر في المفعول بالواسطة مثل بزيد مررت اي لا بغيره كما هو
ثم عمم الحكم فقال والتخصيص لازم لتقديم ما حقه التأخير سواء كان فاعلا معنويا او

ومفعولا بلا واسطة او بواسطة او ظرفا او حالا او غير ذلك من متعلقات الفعل والتحقيق
ان هذا اللزوم جزئي اكثري لا كلي ولذا قال صاحب الايضاح انه لازم للتقديم غالبا الا
ان البلغاء يجعلون القليل بمنزلة المعدوم فلذا اطلق المص القول باللزوم مع ان المفهوم
من اطلاقه الكلي وما يقال ان المراد ان التخصيص لازم للتقديم الذي ينبئ عن الخطاء بمنزلة
ان يقال التخصيص لازم للتخصيص وبالجملة التقديم قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او
التبرك او الاستلذاذ او رعاية الفاصلة او نحو ذلك **قوله** نخصك بالعبادة اي
نقصر العبادة عليك بدخول الباء في المقصور على ما هو الاستعمال الشائع العرفي
قوله وفي معنى قوله وبالآخرة عطف على في معنى اياك نعبد فالتقدير ترى ائمة علم
المعاني تذهب الى كذا على طريقة متقلدا سيفا ورمحا لكن لا يستقيم لفظ تذهب على لفظ المبني
للمفعول الا بتكلف فالوجه ان يجعل جملة تذهب في معنى وبالآخرة عطفا على جملة تسمع
ائمة علم المعاني يقولون في معنى اياك نعبد اي ولذلك تذهب في معنى قوله وبالآخرة
وعدل الى هذا لانه كان لا يرتضي ما ذهب اليه صاحب الكشاف في الآية من التعريض وليس
قول الجماعة من الائمة يعني ان كلا من تقديم بالآخرة وتقديم هم للتخصيص يعني ان المؤمنين
بالآخرة يوقنون لا بغيرها كما هو حال اهل الكتاب وانهم هم الموقنون بالآخرة لا اهل
الكتاب لانهم يزعمون انه ايقان ليس في الحقيقة بايقان ففي الآية تعريض بهم من وجهين
هذا ولكن ما ذكر بعد هذا من قوله وفي قوله لتكونوا شهداء يقولون وفي قوله لا الى الله
تحشرون يقولون بان ذلك لكونه عطفا على قوله في معنى اياك نعبد يقولون ان اخلافي
حتى تسمع ائمة علم المعاني فهي الجملة لا يخ العبارة عن تعسف وضميرا انها في الموضعين
للقصة وضمير فيها في المواضع للآخرة ولزم في الاخير تعلق الظرفين اعني فيها وفي
الجنة بالتلذذون على ان الثاني بدل من الاول وقيد للمقيد بالاول والا فلا يصح
تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد وليست بالآخرة خبر بان الآخرة وايقانهم
عطف على الآخرة في بان الآخرة وفي شيء خبر ليس ومن الايقان حال منه قدم على المجرور
او من محذوف وتفسيره في شيء وعند الله في المعنى متعلق بقوله هي الآخرة ولا يظهر له
عامل في اللفظ وكانه ما يشعر به مضمون الجملة من معنى الاختصاص والا لكشاف قوله
وفي الاخراء الغرض في ويكون الرسول عليكم شهيدا اختصاصهم بكون الرسول شهيدا

عليهم اي معدلا لامزكيا لهم وعدي بعلى لان الشهيد كالرقيب والمهيمن كنت انت الرقيب عليهم واما في
شهادتهم على الامم بان الرسل قد بلغتهم فكلمة الاستعلاء على اصلها قوله وتراهم عطف على
تسمع والضمير لائمة علم المعاني يعني يحملون تعريف الناس في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
على الاستغراق ليكون المعنى ارسلناك رسولا لجميع الناس لا لبعضهم الذي هو العرب كما يزعم
طائفة ولا يحملونه على تعريف العهد او الجنس لفساد المعنى اذ معنى التخصيص الاثبات للمذكور
والنفي عن مقابله والمقابل للبعض المعهود هو الكل فيصير المعنى لهؤلاء الناس لا لكلهم و
المقابل لجنس الناس جنس الجن فيصير المعنى لجنس الناس لا لجنس الجن وكلا المعنيين فاسد
لانه رسول لكل الناس لا لبعضهم خاصة وللانس والجن لا للانس خاصة وهذا ظاهر وانما
الكلام في امرين احدهما جعل المقابل للمعهود هو الكل وانما يقابله البعض الآخر من الجنس
فالاولى ان يقال لو حمل على العهد لكان المعنى لهذه الحصة من الناس كالعرب مثلا لا للحصة
الاخرى كالعجم وثانيهما جعل للناس متعلقا برسولا قدم للتخصيص وانما هو متعلق بارسلناك
او حال من رسولا وقد كان وصفا له في الاصل فلا يكون من التقديم على العامل بل من تقديم
بعض المعمولات على البعض وهو ليس للتخصيص بل المراد ان التقييد بالحال ايضا تخصيص
بمنزلة الوصف فيدل بحكم مفهوم المخالفة على نفي المقابل ويتم الكلام ويشبه ان يكون تغيير
الاسلوب وترك عطفه على الايات السابقة الواقعة في خبر تسمع اشارة الى هذا وكذا
ارداف قوله ولافادة التقديم عندهم التخصيص اي الاثبات للمذكور والنفي عما يقابله
تراهم يفرعون على التقديم الذي يفيد التخصيص ما يفرعون على نفس التخصيص بالوصف
والشرط ونحوهما كما يفرعون على التخصيص بالوصف في مثل ما ضربت اكبر اخويك بمعنى
ما ضربت اخاك الاكبر انه ينبغي ان تكون ضاربا لاخيه الاصغر بحكم المفهوم المخالفة المسمى
بدليل الخطاب وفحوى الكلام ولحن الخطاب لئلا يكون التقييد لغوا كذلك يفرعون على التقديم
المفيد للتخصيص في ما زيدا ضربت انه ينبغي ان تكون ضاربا لانسان آخر سوى زيد لئلا يكون
التقديم الذي هو تصرف زائد في اصل الكلام خلوا عن الفائدة والحاصل ان التقديم يستلزم
ضرب انسان آخر بخلاف التاخير فلا يجوزون ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس لمناقضة منطوق
العطف لمفهوم التقديم ويجوزون ما ضربت زيدا ولا احدا من الناس لعدم المانع اذ لا دلالة
في ما ضربت زيدا على كونه ضاربا لانسان آخر الا عند من يقول بمفهوم اللقب وهو باطل عند الجمهور

ولو سلم فانما يكون عند الاطلاق وههنا قد قرن به ما ينفيه اعني ولا احدا من الناس
فان قيل فيجيء مثله في ما زيدا ضربت ولا احدا سواه وينبغي ان يجوز كما يجوز ما ضربت
اكبر اخويك ولا اصغرهما لاضمحلال المفهوم في معارضة المنطوق قلنا افادة التقديم
للتخصيص عندهم بمنزلة المنطوق فلذا امتنع ذلك اللهم الا فيما سبق من الظن الفاسد
وهو لغاية قلته ملحق بالعدم وقوله فتذهبون ليس محل الفاء لانه جواب اذا الا انه
اتى بالفاء ليتميز عن يذهبون الثاني الذي به يتعلق كما اذا قيل يتعلق المصدرية اي ذهابا
مثل ذهابهم هذا فالوجه ان يجعل عطفا على محذوف اعني يفرعون فيذهبون قوله
وتسمعهم عطف على تراهم وان المعنى بالكسر معطوف على فيم الظرف والقول الغائلة والصداع
او الاثم او اغتيال العقول اي اخذها من حيث لا تدري وينزفون بضم الياء وفتح الزاي بمعنى
لا يسكرون من نزف الرجل ينزف على بناء المجهول اذا ذهب عقله من السكر وقوله على الخصوص
في موقع الحال من ضمير لا تفنال والمعنى ان عدم الغول مقصور على خمور الجنة لا يتجاوزها
الى خمور الدنيا كما تقول ما بهذا امرت ولا لهذا خلقت ولو قدم في لا ريب فيه لصار المعنى
ان عدم الريب مقصور على القرآن لا يتجاوزه الى ما عداه من الكتب السماوية لانه المقابل
للقرآن فيفسد المعنى فمعنى تخصيص نفي الريب بالقرآن قصره عليه والباء داخلة في المقصور
عليه على عكس ما هو الاستعمال الشائع العرفي وقوله دليل الخطاب تفسير اي من جهة دليل
الخطاب ومفهوم المخالفة وتنكير رسا للتعليل لانه اللازم من التخصيص وفي ايراد الاشياء
تنبيه على ان المراد بالتقديم الذي يلزمه التخصيص اعم من تقديم معمولات الفعل عليه
فانه من تقديم المسند على المسند اليه واذا اعتبرت رد الخطاء كان ردا على من زعم
ثبوت الغول فيهما كما في خمور الدنيا لا من زعم انتفاء الغول عنهما جميعا فليتدبر قوله
وعلى هذا متعلق بافاد الواقع جوابا يعني اي وعلى قياس افادة ما سبق من تقديم معمولات
الفعل للاختصاص افاد تقديم الظرف الذي هو اذا خلوت على عامله الذي هو قرأت
قصر القراءة على الظرف يعني لا اقرأ الا اذا خلوت كما في بزيد مررت فان اذا معمول قرأ
وحق المعمول التاخر ليكون من قبيل تقديم ما حقه التاخير ولما كان في كون الحصر مستفادا
من التقديم لا من مجرد مفهوم الشرط كما في ان خلوت قرأت نوع خفاء قال فافهم قوله
لما عرفت ان حالة التقديم اي الحالة التي يتحقق فيها التقديم وانما عرف ذلك من قبيل

انه اورد المثال الجزئي من المفعول به على قصد التصوير والتمثيل وانما مراده الحكم الكلي
لكل معمول يتقدم على عامله فصرح ههنا بالمقصود لوضوحه بتكثير الامثلة وتحقيق
معانيها وقوله وغير ذلك من متعلقات الفعل كالمصدر في ضربا شديدا ضربت والظرف
في مثل في المسجد صليت والمفعول له في مثل للتاديب ضربت والحال في مثل راكبا
سرت ونحو ذلك وقوله فاذا نفيت من كان اعتقد اعتقادا خطاء من الفاعل في
ما انا ضربت والمفعول في ما زيدا ضربت وكذا باقي المتعلقات استدعى المقام غير ذلك
الفاعل والمفعول مما وقع الفعل عنه او عليه لان التقدير وقوع الفعل واذا
اثبت غير من كان عنده من الفاعل والمفعول مثل انا سعيت وزيدا ضربت استدعى
المقام نفي من اعتقده لكون اعتقاده خطاء وانما قال في الاول بجمع نفيك مع الاثبات
وفي الثاني اثباتك مع النفي لانه الذي تفرد و يحقق المنطوق وانما الاخر مستدعى المقام
بحكم المفهوم قوله ويفيد التقديم في المسند اليه والمفعول والظرف وغير ذلك
بعد التخصيص على الوجه المذكور نوع اهتمام من المتكلم بشان المقدم فان يتعلق به
الحكم مدحا كان او ذما او كراهة او استلذاذا او غير ذلك على حسب ما يقصد تخصيصه
بالمقدم واذا كان كذلك كان على المؤمن اذا اراد تقدير الفعل في بسم الله ان يقدره
مؤخرا ليفيد مع التخصيص الاهتمام بشان اسم الله تعالى تعظيما له وتبركا به وكان
ناطقا بلسان حاله كونك قائلا اذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا فما بال قوله تعالى
اقرأ باسم ربك عند الذكر دون الحذف كائنا مقدم الفعل في الحال ان كلام الله تعالى احق برعاية
ما يجب رعايته وكان الواجب فيه تاخير الفعل ليفيد التخصيص والاهتمام كما في قولك
باسم الله عند كل امر ذي بال حيث يجعل في تقدير باسم الله افعل لا افعل باسم الله فالوجه
المختار في الجواب عند المص ان يكون هذا ايضا مؤخر الفعل بان يجعل باسم ربك متعلقا
باقرأ الذي بعده ومعنى اقرأ الاول افعل القراءة واوجدها كما في فلان يعطي اذا حمل
على تنزيل الفعل منزلة اللازم بمعنى يفعل الاعطاء ويوجد حقيقته لا على حذف
المفعول لقصد التعميم كما في قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام اي كل احد و
انما اثر على ذكره صاحب الكشاف من انها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار
هذا العارض وان كان ذكر الله اهم في نفسه ترجيحا لما بالذات على ما بالعارض والحاقا

والحاقا للفرع بالاعم الاغلب وان يجعل باسم الله متعلقا باقرأ الاول وباسم ربك بالثاني
سقط السؤال عن اصله ثم في كلامه دلالة على ان تعلق اقرأ باسم ربك تعلق المفعولية
على زيادة الباء للتاكيد والثبات كما في اخذت الخطام واخذت بالخطام وفي الكشاف
انه تعلق الاستعانة كما في كتبت بالقلم او تعلق الملابسة كما في تنبت بالدهن على معنى
متبركا باسم ربك اقرأ قوله والحالة المقتضية للنوع الثالث وهو اعتبار التقديم
والتاخير فيما بين ما يتصل بالفعل هي كمال العناية والاهتمام بشان ما تقدم وقوله
واراده حقه الجر عطفا على العناية الا ان الرواية بالرفع عطفا على محل العناية لكونه
اسم الكون بتقدير ان يكون العناية وفي جعل ان يكون خبر احدهما وثانيهما تسامح ظاهر
وان حمل على حذف اللام اي احد النوعين العناية والاهتمام لان يكون اصل الكلام في
ذلك الشيء الذي تقدم هو التقديم وثانيهما العناية والاهتمام لاجل ان يكون العناية
بتقديم ما تقدم والاهتمام بشانه لكونه نصب عينيك لذاته او لامر عارض وينبغي ان
لا يذهب عليك ان كلامه وان كان لبيان جهة التقديم والتاخير فيما بين متعلقات الفعل
الا ان فاعل تنويع العناية والاهتمام الى النوعين اعم من ذلك ولفظ ما تقدم غير
مخصوص بمتعلق الفعل بدليل انه جعل تقديم المبتداء على الخبر والعامل فعلا كان
او حرفا او اسما على المعمول من هذا القبيل فعلى هذا سقط الاعتراض بانه جعل تقديم
المفعول على الفعل مثل وجه الحبيب اتمنى من هذا الباب وليس منه ولا يحتاج الى الجواب
بان الغرض التقديم على الفاعل الا انه لم يكن بدون التقديم على الفعل لكون الفاعل ضميرا
متصلا قوله كالمبتداء المعرف قد مر وجه تقدمه في تقديم المسند اليه وكذا وجه
تقدم ذي الحال على الحال وقيد المعرف احتراز عن مثل في الدار رجل وجاءني راكبا رجل
واما وجه تقدم العامل فهو انه بمنزلة المؤثر والمعمول بمنزلة الاثر ووجه تقدم
الفاعل على المفاعيل انه ركن من الكلام وبمنزلة الجزء من الفعل واما ترتيب المفاعيل
فكلام المص يشعر بان الاصل تقديم المفعول به بلا واسطة ثم بواسطة ثم ظرف الزمان
ثم ظرف المكان ثم المفعول المطلق ثم المفعول له وقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لكونه
جزء مدلول الفعل والباقي كما ذكر وكان المص نظر الى قلة الفائدة في المفعول المطلق
ولم يذكر المفعول معه لكونه عنده منصوبا بالواو وملحقا بالمفعول او افرد للتمييز مثلا

دونا انبقول لمتلثا غضبا ليكون متعلقا بصريح الفعل وقوله او في حكم فاعل
بالتنكير لئلا يتوهم بفاعلها با اعطيت فان المفعول الاول ليس في حكمه بل في حكم فاعل
مجردة مثل عطوت بمعنى تناولت او مزيدة مثل اكتسيت ولا يخفى ان باب اعطيت عبارة عن كل متعد
الى مفعولين متغايرين فلا حاجة الى عطف كسوت ووجه كون الاصل ذكر التابع مع المتبوع
انه متحد به من جهة كونهما باعراب واحد من جهة واحدة مع كونه نفس المتبوع في الغالب ولانتفاء
الاتحاد بالذات في المعطوف قال وكذلك عرفنا انا وفلان زيدا يعني انه مع مغايرته للمتبوع
كباقي التوابع في استحقاق ان يذكر مع المتبوع لما ذكرنا وعند اجتماع التوابع قبل الاصل تقديم
النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان وقوله وغير ذلك مجرور معطوف على التوابع وذلك
كالمفعول الاول من باب علمت والاسم المبهم على التمييز والمستثنى منه على المستثنى وقوله
بوصف الاصالة في موقع الصفة لموضع وبالاطلاق متعلق بالاصالة اي الا الاصالة التي
تعرضها اعتبار شرط وقيد كالخبر الذي يكون لمتعلقه ضمير في المبتداء مثل في الدار صاحبها
وكالمفعول الذي يكون للفاعل ضمير فيه مثل ضرب زيدا سيده **قوله** وتابعهما اي تابع في
النوعين وضمير تقديمه وشانه وكونه واليه لما تقدم وكما تجد في موقع الحال
او الخبر المحذوف وقوله وقيل عطف على واري اي سر واذا متعلق بتجد او بنقول وهو تنازع في
مفعول تجد وتقدم عطف عليه اما لكونه في معنى تريد ان تقول او على القلب مثل يكتب
فيعد والاوجه انه تفسير وحق التفسير ان يكون بعد المفسر في الذكر وان تقدمه
في الوجود **قوله** بعقب شغرا اي بقوم على الجلد فرعا وتقول لله شركا بتقدير الله عز شأنه
شركا على قصد الاستفهام للتوبيخ والانكار والتعجب وعليه وجعلوا لله شركاء بدل
جعلوا شركاء لله اي اثبتوا في زعمهم فلله في الآية والمثال مفعول بواسطة قدم على
الذي بلا واسطة واما لو جعلته في الآية المفعول الثاني فتقديمه على اصله كما في قولك
في الدار رجل **قوله** او لعارض عطف على لكونه في نفسه وهو خبر يكون والمستتر في
يورثه لعارض والبارز لما تقدم وذلك اشارة الى كونه نصب العين متوقعا للالتفات اليه
وحاصل الكلام انه ذكر من عنده اربعة امثلة للعارض الذي يورث الاهتمام بشان
ما تقدم والالتفات اليه وبين وجه ايراثها ذلك ثم ذكر اربعة امثلة من القرآن على وفقها
بالترتيب كما لا يخفى على الناظر وقوله ملتفت الخاطر ثاني مفعولي توهمت اي ظننت والاول



من انت وينتظر صفة معنى وفاعله ضمير من انت ومفعوله المالك وضميريه وله وتذكره
لمعنى فيهما متعلق بلا يتوقف والتكا للقران في الوقوع مثلها في قولك كما دخل زيد خرج عمرو
وضميرله لصاحبك وضمير يورده لكتابة الاخر وقتول عطف على فيحدث والواو في
واعجبني للعطف على اعجبني الاول وتقدم عطف على فيقول كما مر فيحدث المعنى المذكور
عارضا اورث لكتابة الاخر اي كون نصب عينيك وملتفت خاطرك هذا المثال يوافق قوله
تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة وفي يس وجاء من اقصى المدينة رجل
قوله او كما اذا وعدت هذا المثال يوافق قوله تعالى في سورة المؤمنين لقد وعدنا
نحن واباؤنا هذا وفي سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن واباؤنا وضمير وقوعه وتبعده
وتبعيده واياه وانكاره واليه وذكره للموعود الذي هو ما انت بمستبعد وقوعه وضمير
تفاوته للانكار وذاك اي ذلك التفاوت الذي هو في الضعف والقوة ومن جهة متعلق
بالتفاوت وفاعل يتعدد ضمير جهة وقوله يجد خبر انك وحال التفاوت ظرف متعلق به وفي الاول
متعلق بما وجبت او انكرت وجملة اذا انكرت او جبت خبر انت وشئ حالة كذا مبتداء
خبره اي يكون في الاول وعلى من يروح في الثاني وقوله فيذكر منصوب معطوف على يقول
وكذا فتقدم ووجه الفاء قد سبق والمرفوع الذي ذكر المنكر بعده هو الفاعل وتاكيده
وما عطف عليه والمرفوع الذي قدم المنكر عنه اعني هذا عليه هو التاكيد والمعطوف
لامتناع التقديم على الفاعل اذ لا يكون ضميرا متصلا فان قلت هلا قيل لقد وعد هذا
انا بانفصال الضمير بناء على الفصل لغرض كما في ما قطر الفارس الا انا وانما يدافع عن احسابهم
انا قلت يجوز في حكم القياس لكن لا ارى له مساغا في النحو واستعمالا في الكلام **قوله**
مثل الذي في قولك هذا يوافق قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا بتقديم من قومه
وقوله او مثل الذي يوافق قوله تعالى برب هارون وموسى بتقديم هارون يعني
انا ارى ان التاخير للاشتباه في ان الجماعة من مجلسك عارضا وجب تقديم من مجلسك وهو
حال من الجماعة قدم على التي ناتت ودنت وهو وصفها مع ان اصله ان يذكر معها بلا فاصل
والمحافظة على السجع عارضا اوجب الاهتمام بالمجرور حتى قدم على المفعول بلا واسطة
واغراض الايضاح بان التقديم لدفع الاشتباه او للرعاية على السجع والفاصلة ليس
من التقديم لعارض يورث الاهتمام مدفوع بالمنع قوله ولهذا العارض المورث للاهتمام



بشارتنا تقدم مع انحقه فى نفسه التاخر منا شيء جمع منشأ، موضع الحدوث والحصول لطيفا
صفه خفاء. المضمار الموضع الذى تضمر فيه الخيل والضليع القوى من الضلاعة القوة وشدة
الاضلاع وعن ابن السكيت الفرس الضليع التام الخلق المجفر الغليظ الالواح الكثير العصب و
الظالع من ظلع البعير اذا غمز فى مشيته وقوله هنالك اى فى مضمار المناسخ وقوله بمجرد الكد
يشير الى انه لا يتعين الكد وقولهم لله دره دعاء بالخير واصل الدر اللبن وهو الخير عندهم
فى الاطعمة والاصل فى التربية وتعدية الاحاطة بعلى لاعتبار معنى الاشتمال ومقتضيات
الاحوال بالفتح نسخة المص وبالكسر تصحيح الاكثرين اى الاحوال المقتضية وقوله لا نرى شيئا
منها اى من لطائف الاعتبارات ناسبنا فى البيان ما قبله وضمير عليه بشيء وفيه ومن يتعلق بيراعى
ومراعى على معنى ان كل اعتبار لطيف روعى فى كلام البلغاء على وجه لطيف وطريف بديع روعى
فى التنزيل على وجوه كثيرة هى الطف كل جمع جمع من الوجوه يعنى ان وجوه الرعاية فيه تزيد على وجوه
الرعاية فيما سواه بحسب الكمية والكيفية جدا وما نحن فيه هو التقديم لعارض يورث الاهتمام
واذا اجبت متعلق بتستضيء وضمير بها ونظائرها ونحوها للامثلة قوله رسل عيسى عم
هم يحيى ويونس وشمعون ورجل هو حبيب النجار يسعى يشتد عدوا ليعلم الرسل بما هم به اهل
انطاكية فى حقهم من الرجم وغيره والقرية انطاكية انهكوا جدوا ولجوا واستشرى فى الامر
لج ولج وضمير كان لاشتمال الكلام على سوء المعاملة والنكد قلة الخير وتربة ومنبتا تمييز
وتفسير للمضمر وقوله اكمل مفعول لمجيلا اى حال كون السامع يجيل فى فكره هذا المعنى وعبر
عن القرية بالمدرة بحقرها والحافات الاطراف والجوانب وهنالك ظرف لغو متعلق بكان
وضمير هل يلم المساق للحديث او للحديث والذى اخذ فى القصة وضمير بذكره وكان لفظ هو
منبت خير وضمير له لذكره قوله ومنها اى فى سورة المؤمنين قالوا ائذا متنا و
كنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون لقد وعدنا نحن واباؤنا هذا من قبل ان هذا الا اساطير
الاولين وفى سورة النمل وقال الذين كفروا ائذا كنا ترابا واباؤنا ائنا لمخرجون لقد وعدنا
هذا نحن واباؤنا من قبل ان هذا الا اساطير الاولين واذا الداخلة عليه همزة الاستفهام
متعلق بما يدل عليه الجملة الاسمية المصدرة بالاستفهام المؤكدة بان واللام للايذان بمبالغتهم
فى الكفر والاستهزاء من معنى الفعل اى نبعث ونخرج وهذا اشارة الى البعث والاخراج
من القبور وقوله هنالك اشارة الى الاية الاولى وههنا الى هذه الاية التى فى سورة النمل

النمل والبنى جمع بنية بالضم قوله ومنها اى من الامثلة ان قال فى موضع اخر من سورة المؤمنين
فقال الملأ الذين كفروا من قومه ما هذا الا بشر مثلكم يريد الاشراف من قوم نوح عم وفى موضع
آخر من سورة المؤمنين ايضا وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم
فى الحيوة الدنيا ما هذا الا بشر مثلكم وقوله وهو اى الذكر بعد الصفة موضع المجرور كانه
من نحو التابع ان يذكر بعد المتبوع ثم يؤتى بالحال وقوله وانت تعلم يعنى ان الوصف للملأ
هو الموصول بصلته فتمامه بتمام ما يدخل فى الصلة من الجمل الثلث المتعاطفة الى
ثالثها واترفناهم فى الحيوة الدنيا اى نعمناهم بكثرة الاموال والاولاد وما هو من ملاذ الحيوة
الدنيا وضمير يحتمل للمجرور والمراد به حينما ذكر الجار والمجرور فالمعنى انه يحتمل ان يكون من جملة
ما يقع صلة الدنيا وان لم يقع ههنا وقد يقال المراد ان المجرور بعض الصلة التى هى الجار
والمجرور وقد يروى صلة الدنيا بالنصب على انه اسم كان وهذا اللفظ وبالجملة لا يخفى
ان تعلق من قومه بالدنيا وانجاز من حيث انها اسم تفضيل من الدنو ثم يجعل اسما للدار كما
فى حيوة الدنيا بالاضافة لكنه بعيد من جهة المعنى ليس بحيث يورث الاشتباه قوله ومنها
ان قال فى سورة طه فالقى السحرة سجدا قالوا امنا برب هرون وموسى وفى سورة الشعراء
فالقى السحرة ساجدين قالوا آمنا برب العالمين رب موسى وهرون وكلامه يشعر بان التقديم
فى كلتا الايتين لعارض المحافظة على الفاصلة الالفية فى طه والنونية فى الشعراء
لكن لا يخفى انه ليس من قبيل تقديم ما حقه التاخير الا فى طه بناء على ان موسى اكبر سنا واعظم
قدرا وما يقال انه قدم هرون لانه لو قدم موسى لربما اوهم ان المراد برب موسى فرعون
لانه الذى رباه فى صغره وذكر هرون على سبيل التبعية فانما يصلح بيانا لعارض آخر فى
تقديم هرون من قبيل دفع خلل فى المقصود لا دليلا على كونه الاصل قوله فما كان الغرض اى من
ذكر الامثلة الا مجرد التنبيه على التقديم لعارض ونا التتبع لنظائر الامثلة وضمير فيها
للنظائر وخاتمتين حال من ضمير ولتقتصر والانواع الثلثة هى اعتبار التقديم والتاخير
فيما بين الفعل والفاعل المعنوى وما بين الفعل وغير الفاعل المعنوى وما بين متعلقات الفعل
يريد انما ذكر من الحالات المقتضية للانواع الثلثة قد يخالف مقتضياتها ويخرج الكلام
على خلافها بناء على حالات غير ظاهرة كما هو الحكم فى سائر مقتضيات الاحوال المثلة فقد يتحقق
المقتضى المذكور لتقديم الفاعل المعنوى او المفعول على الفعل ولتقديم الفاعل على المفعول

او بالعكس وبترك التقييد بناء على غرض آخر كما اذا نزل الخطاء في المفعول منزلة عدمه فيترك التقييد
او الاصابة فيه منزلة الخطاء فيقدم وذلك لاعتبارات خطابية لا يخفى على الفطن **قوله** و
اما الحالة شروع في ثاني الامرين اللذين عقد الفصل لهما وهما التكلم في الترك والاثبات والاظهار
والاضمار والتقديم والتأخير للفعل ولما يتعلق به والتكلم في تقييد الفعل بالقيود الشرطية
وعبر عنها هٰهنا بالشروط المختلفة وفصلها حروفا واسماء واعاد الكلام في لو لتفردها بعدم
عمل الجزم وعدم افادة معنى الاستقبال وذكر اذ وحيث مع ادهما بدونها لا يقعان في الشرط
بخلاف اذا ومتى واين لا ان اذا انما تجزم في الشعر مثل واذا تصبك خصاصة فتجمل واما
مهما ما على انضمام ما الابهامية بما الشرطية كما يتصل باذا ومتى واين لافادة زيادة
الابهام **قوله** اما ان فهي للشرط اي لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة في
الاستقبال والاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه ايضا بدلالة قوله وهو
لا يعلم اتكرمه ام لا وبدلالة انه جعل ان لم اكن لك ابا خارجا عن الاصل لنكتة مع ان الجزم فيه انما هو
بلا وقوع الشرط الذي هو عدم كونه ابا له لا بوقوعه على ما سبق الى بعض الاوهام وقد
اطبقوا على ان ان للمعاني المحتملة المشكوكة وانها تستعمل فيما يترجح اي يتردد بين ان يكون و
ان لا يكون وانما لم يتعرض المص للخلو عن الجزم باللاوقوع لانه مشترك بين ان واذا ومقصوده
هٰهنا ذكر ما به تمايز ان **قوله** واذا استعمل ان في مقام الجزم اي القطع بوقوع الشرط
او لا وقوعه في المستقبل لم يخل هي او استعمالها عن نكتة يناسب ذلك لامتناع مخالفة الاصل
في الكلام البليغ بدون نكتة اي لطيفة مبنية على تامل من نكت في الارض بالقضيب ونحوه
اذا ضربها واثر فيها على ما هو فعل المتامل وحصر النكتة في تجاهل المتكلم وعدم جزم المخاطب
حقيقة او تقديرا فقوله ان صدقت يحتمل ان يكون للتجاهل وان يكون لعدم جزم المخاطب بصدقه
وان لم اكن لك ابا مبني على تنزيل المخاطب منزلة الجاهل بلا وقوع الشرط الذي هو انتفاء ابوتك
له مع انه جازم بان لك ابا له عالم بتحققه الا انه لا يجري على موجب علمه من مراعاة حقك
فكانه غير عالم **قوله** ولامتناع متعلق بقلما يترك يريد ان الاصل في كل من جملتي الشرط والجزاء
ان يكون فعلية استقبالية لا اسمية ولا ماضوية اما الشرط فلانه مفروض الصدق فيما يستقبل
فلا يناسبه ما يدل على الثبوت او المضي واما الجزاء فلانه معلق بالشرط الذي هو محتمل مشكوك
لا متحقق مقطوع فيطرق الاولى ان لا يكون هو مقطوع التحقق فلا يناسبه الا لفظة المضارع

المضارع فلا يترك في الكلام البليغ الى الماضي الموذن بالتحقق نظرا الى لفظه وان انتقل بواسطة
اداة الشرط الى معنى الاستقبال الا لنكتة يناسبها ذلك لان العدول عن مقتضى الحال بلا نكتة خروج
عن البلاغة وانما لم يتعرض لهذا في جانب الشرط لظهوره بل اكتفى بما سنذكره من نكت استعمال ان
مع الشرط الماضي ومثل لنكتة العدول عن المضارع الى الماضي بما في قوله تعالى ان يثقفوكم الآية
فانه ذكر في معرض جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة كل منها مستقلة بالجزائية مضمون
الاولى كون المشركين اعداء للمؤمنين اي اظهارهم العداوة ومقتضياتها والا فنفس العداوة
متحققة غير معلقة بوجدانهم ومضمون الثانية بسط الايدي للقتل والضرب والالسن للاذى
والشتم وقد ذكرنا بلفظ المضارع كما هو الاصل ومضمون الثالثة ودادتهم كفر المؤمنين
ورجوعهم عن الاسلام بمعنى اظهارهم واجتهادهم في حصوله وارتدادهم وقد ذكرت
بلفظ الماضي للدلالة على ان لزوم هذا المعنى للشرط وحصوله على تقدير حصوله اوضح
واثبت من الاولين بحيث لا شبهة في تحققه اصلا اذ ربما يتركون الاولين لدى المصادقة
بتذكر ما بينهم من القرابة والصداقة ولما نشاوا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح اي احسن
العفو وهذا حاصل ما قال في الكشاف الماضي وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في
علم الاعراب فان فيه نكتة كانه قيل ودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم يعني انهم يريدون
ان يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعا واسبق مضاركم واولها عندهم زوال دينكم الذي
هو اعز عليكم من ارواحكم حيث تبذلونها دونه واما جعل ودوا لو تكفرون حالا او عطفا على
الشرطية لا الجزاء فترك للاقرب المشتمل على النكتة السرية بلا نكتة **قوله** واذا للشرط
قصد الى ذكر كلمات الشرط من الحروف والاسماء واحدا فواحدا والا كان المناسب تقديم
اما ان واذا للشرط في الاستقبال لم يفرق بينهما واكتفى في ذكر كلمة اما بان لانها الاصل
والمعرق والسابق في الذكر فكانها مذكورة في اللو في المعطوفة عليها وذكر لاذا الشرطية
مثالا هو نص في ذلك لا يحتمل مجرد الظرفية وذلك بدخول اذا المفاجاتية في جزائها
مثلها في جزاء ان لقرب معنى اذا الفجائية من معنى الفاء بخلاف اذا جئتني اكرمك فانه
يجوز ان يكون مجرد ظرف متعلق باكرمك واما في مثل اذا جئتني اكرمتك بلفظ الماضي
ومعنى الاستقبال فهي ايضا للشرط والا لم ينقلب الماضي الى المستقبل ولم يستقم
الكلام بمنزلة ان يقول اكرمتك اذا جئتني الا بتاويل ان يجعل تعبيرا عن المستقبل

بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه **قوله** والاصل فيها اى في كلمة اذا قطع المتكلم
بوقوع الشرط بحكم الوضع وشهادة الاستعمال وتنقسم الى القطع به بطريق التحقق كما
في اذا طلعت الشمس فاني افعل كذا او القطع به بسبب اعتبار من الاعتبارات الخطابية مثل
اذا جاء الحبيب فكذا اظهارا للشعف بذلك وانه بمنزلة القطعيات واذا انعم الامير
بالالوف اظهارا للوثوق بكمال كرمه قال الشاعر • على اذا لاقيت ليلى بخلوة • زيارة
بيت الله رجلاى حافيا • رجلاى فاعل زيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم لانه في معنى
زيارتي بيت الله حافيا • وقال ابو الطيب • اذا انت اكرمت الكريم ملكته • وان انت
اكرمت اللئيم تمردا • فقوله قطعا نصب على المصدر من القطع او من فعل في معناه
او نصب على التمييز اعني وتحقيقا بمعنى محققا او باعتبار بمعنى قطعا مقرونا باعتبار
او كائنا بسبب اعتبار والاعتبارات التي يناسبها القطع بوقوع الشرط كثيرة جدا
قوله وهو النكتة اى كون الاصل فيها القطع بالوقوع هو السبب في تغليب لفظ
الماضي مع لفظة اذا على لفظ المستقبل في الاستعمال بمعنى ان استعمال اذا افعلت
اغلب واكثر من استعمال اذا افعل لان الماضي وان انقلب معناه الى المستقبل لكنه من جهة
كون لفظه موضوعا للحصول في الزمان الماضي ودلالته انسب بالقطع والجزم
بالوقوع من المضارع الذي لا دلالة فيه على التحقق والظرف اعني في تغليب متعلق
بالنكتة لما فيها من معنى التأثير وكذا اللام في لكونه وقوله في الاستعمال متعلق بتغليب
وفي الجملة باقرب ونظرا حال من المستكن في اقرب اى منظورا الى لفظه او مصدر لفعل
في موقع الحال او مفعول له اى ينظر نظرا او لاجل المنظورية ثم اورد قوله تعالى
فاذا جاءتهم الحسنة الآية تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا في المقطوع وان في المحتمل
والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه وفرض الكلام مقولا على لسان
من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا القطع بالوقوع او
اللاوقوع والمراد بالحسنة الحسنة على الاطلاق اذ لا دلالة على التقييد بنوع دون
نوع ولا بنوع ما بحيث لا يجوز التحقق في ضمن نوعين واكثر بخلاف قوله تعالى وان تصبهم حسنة
فان المراد بها نوع مخصوص منها هو الخصب والرخاء لان الآية نزلت في اليهود ولعنوا
حين تشاءموا برسول الله صلعم فقالوا منذ دخل المدينة نقصت غلدها وغلت اسعارها

نور الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبخلاف قوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله الآية فان
المراد فضل مخصوص هو الفتح والغنيمة لوقوعه في مقابلة فان اصابتكم مصيبة اى قتل و
هزيمة بدليل ما قبله يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان
منكم لمن ليبطئن وليس النوع المخصوص قطعي الوقوع فيه فلم يستعمل فيه اذا بل ان وانما استعمل
في الفضل فعل الماضي اما لفظا فلا لتزامهم ذلك في الشرط الداخل عليه اللام الموطئة
للقسم واما معنى فلان الله ذو الفضل العظيم ففيه شائبة التحقق ولما كان المراد بالحسنة
في قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة الحسنة المطلقة ناسب ان يستعمل في جانبها اذا لكون
حصولها مقطوعا به من جهة كثرة وقوعها واتساع مجالها وهذا ما قال في الكشاف ان جنس
الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة
فانه لا يكثر كثرة جنسها ولذلك اى لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة وقوع
واتساعا عرفت بتعريف العهد للذهاب الى انها معهودة معينة لكثرة خطورها بالبال
وكثرة ورود انواعها على الحس او تعريف الجنس بمعنى الاشارة الى هذا الجنس وهو الحسنة
فقوله لكون حصول الحسنة متعلق بقال لفظ اذا في جانب الحسنة وكثرة وقوع نصب على
التمييز وذهابا حال او مفعول له وتعريف جنس عطف على محذوف كما قدرنا والاولى
تعريفها ذهابا الى انها معهودة اقضى لحق البلاغة من تعريف الجنس لكونه ادل على فضل الله
وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة الكلية الى حقها ان يشك في وقوعها كثيرة الوقوع
قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول او لما فيه من الاشارة الى
ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط
الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم او لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام حيث
اشير الى حاضر معهود او لانه ادل على سوء معاملتهم حيث ادعوا انهم احقاء باختصاص
الحسنات العظائم التي هي الخصب والرخاء الدائرة فيما بينهم الصائرة بمنزلة الحاضر المعهود
ولا يشكرون الله عليها ولا كذلك تعريف الجنس فانه قد يسلم دعوى استحقاق القليل و
يعتذر في ترك الشكر عليه او لان المعهود المحقق اوفق بلفظي اذا وجاء وفي الكل نظر على
ما بينا في شرح التلخيص وقيل لانه اوفق بقوله هذه اشارة الى ما جاءتهم وانما سيقت
له الآية هذه اشارة الى ما جاءتهم وذلك انهم كانوا كلما سلبوا حسنة اى نوع كان رجعوا

الى موسى ومن معه فاذا جاءتهم الحسنة من اى نوع كانت بدعائه قالوا لنا هذه
اى هذه مخصوصة بنا ونحن مستحقوها ولم نزل في النعمة والرفاهية فهذه معهودة مطلقة
فليتدبر ولا كذلك السيئة فانها وان عادت بعد زوالها لا يكون مالوفة معهودة
متلفتا اليها **قوله** وبلفظ ان عطف على قوله بلفظ اذا اى قال وان تصبهم سيئة بلفظ
ان في جانب السيئة مع تنكير السيئة اما لفظ ان فلان وقوع السيئة نادر بالنسبة الى
وقوع الحسنة المطلقة التي لا يخلو عنها العبد لحظة فلا يكون قطعيا مناسبا لاذا و
اما تنكير السيئة فلانه ينبئ عن القلة ولا شك انما تصيب الانسان من السيئة اقل قليل
بالنسبة الى ما يصيبه من الحسنة **قوله** ومنه اى من استعمال اذا والماضي في جانب الحسنة
لكونها قطعية الوقوع وان والمضارع في جانب السيئة قوله تعالى واذا اذقنا الناس رحمة
الاية الا انه نكر ههنا الحسنة اعني الرحمة كالسيئة فاعتذر عن ذلك بانه للنظر الى لفظ
الاذاقة المنبئ بحسب اصل وضعه عما فيه معنى القلة المناسبة للتنكير وان كان ههنا مستعارا
للايصال يعني لما عبر عن الايصال بلفظ الاذاقة ناسب ان يعبر عن الموصل بما يدل على قلته
بمنزلة القدر الذي يذاق من الطعام وهذا معنى قوله فهو اى التنكير للنظر الى لفظ الاذاقة
هو المطابق للبلاغة فان قيل هذا يشعر بان التنكير للتقليل وقد صرح بانه للنوعية قلنا
لا منافاة فان النوع من الجنس قليل بالنسبة اليه **قوله** واما قوله تعالى وان كنتم بيان الوجه
في ايات وردت ظاهرا على خلاف ما ذكر من قاعدتي ان واذا حيث استعملت ان فيما هو محقق
الوقوع فضلا عن كونه قطعي الوقوع واذا مع الماضي في الشرط الذي هو نادر الوقوع بعين اذا
قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا مع المرتابين في حقية القرآن وكونه من عند الله
وقوله وان كنتم في ريب من البعث مع المرتابين في المعاد وحشر الاجساد لقصد توبيخ
المخاطبين على الارتياب في امر يشتمل المقام على ما يدل على حقيته وزوال الارتياب فيه
بالكلية وهو الاعجاز المشار اليه بقوله فاتوا بسورة من مثله وابتداء الخلق المشار
اليه بقوله فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة وايضا لتصوير ان الارتياب
في مثل هذا المقام لا ينبغي ان ينسب الى العاقل الا على سبيل الفرض والتقدير كما يفرض المحال
لاغراض يتعلق به كالتبكيت ونحوه كقوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم فالواو وان
كان بضمير العقلاء فهو ههنا للاصنام التي هي جمادات لا يتصور منها السمع الا على سبيل فرض

فرض المحال وانما عبر عنها بضمير العقلاء ابتناء على اعتقاد المخاطبين فيهم الالهية التي هي اعلى
مراتب ذوي العلم تبكيتا لهم والزاما وفي التشبيه بهذه الاية اشارة الى ان الاصل في فرض المحال
كلمة لو دون ان لانها لما لا جزم بوقوعه ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه الا انه ههنا نزل
منزلة ما لا قطع بلا وقوعه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت ومثله قوله تعالى
فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا وقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين
وهو كثير قوله وينافي اى المقام ان يقال واذا ارتبتم لانه لما الحق بالمحالات كان استعمال اذا فيه
من المحالات **قوله** ومثله اى مثل وان كنتم في ريب ان كنتم قوما مسرفين مع تحقق اسرافهم واشراكهم
لقصد التوبيخ والتنبيه على ان الاسراف ينبغي ان لا ينسب الى العاقل الا على سبيل الفرض و
التقدير والمعنى انهملكم فنضرب عنكم القران اعراضا او للاعراض ومعرضين لان كنتم متجاوزين
الحد في الكفر والطغيان واما في قراءة من قرأ بفتح ان فالمعنى لان كنتم **قوله** ومنه اى مما
استعمل فيه كلمة ان في مقام القطع لقصد التوبيخ والتجهيل الا ان القطع في الامثلة السابقة
كان بوقوع الشرط وههنا بلا وقوعه لان الشرط هو كونه لم يعمل والمحقق انه عمل ولذا قال
ومنه دون ان يقول ومثله فحمل الضمير لما جئ فيه ان للمقطوع بالحصول سهو قال في الصحاح
العملة بالضم والعمالة والعمال والعملى بوزن الذكرى وهذه عن الفراء اجرة العامل والتسويف
التأخير واصله من سوف افعل والترجمة التعبير والتفسير واقطع الطمع بفتح الهمزة مضارع
مجزوم على جواب الامر اعني قولوا حرك بالكسر لالتقاء الساكنين ومفعول قولوا محذوف
اى انك لم تعمل وقوله ويكم دعاء من العامل على المخاطبين على قصد الزجر والسامة وان
كنت مقول العامل ونزلهم اى العامل المخاطبين جملة مثبتة للمقصود وكان قياس تنزيلهم
منزلة من لا يعتقد انه عمل ان يقول ان لم يعتقدوا اني عملت الا انه يكون مستعملا في المقطوع
فعدل الى ان اعتقدتم اني لم اعمل ليكون في المحتمل المشكوك تقديرا ويحسن التجهيل فليتدبر
قوله واما التغليب عطف على اما لقصد التوبيخ يعني يجوز ان يكون استعمال ان مع المرتابين
بتغليب غير المرتابين من المخاطبين اذ كان فيهم من لا يرتاب على المرتابين وجعل الكل بمنزلة غير
المرتاب ويرد على هذا انه ح يكون استعمال ان في قطعي الانتفاء ويعود المحذور ولا محيص
سوى ان يقال المراد تغليب غير المقطوع بارتيابهم على المقطوع بارتيابهم لا يقال الشرط ووقوع
الارتياب في المستقبل وهو يحتمل الوجود والعدم لانا نقول الظاهر ان ليس الشرط هو الارتياب

فى المستقبل وهو يحتمل الوجود والعدم لانا نقول الظاهر انه ليس الشرط هو الارتباط المستقبل
ولذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وذهب المبرد والزجاج الى ان ان لا انقلب كان الى معنى
الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى المضى مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو
ان كنت قلته فقد علمته اذ كان فيه قصد قدر قبل وذلك لقوة دلالة كان على معنى المضى
لتمحضه له لان الحدث المطلق الذى هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان
الماضى واما ما يقال ان البعض مرتاب قطعا والبعض غير مرتاب قطعا فجعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم
فيصلح نكتة فى استعمال ان فى هذا المقام وليس من التغليب فى شىء **قوله** وباب التغليب باب
واسع يجرى فى كل فن يتحقق فيه متعدد لبعضه حكم ليس للآخر فيرجح ذلك البعض بجهة من
الجهات ويعطى الآخر حكمه وتلك الجهة كثرته او قوته او خفة لفظه او ذكورته او نحو ذلك
ومن تغليب الكثير على القليل اسناد العود فى ملة الكفرة الى شعيب وقومه مع ان العود فى الشىء
يقتضى سابقة الكون فيه ولم يكن شعيب قط من الكفرة لان الانبياء عليهم السلام معصومون
من الكفر والكبائر ومن الصغيرة المنفرة كسرقة لقمة والتطفيف بحبة لاخلالها بغرض البعثة
بخلاف الصغائر التى لا ينفر فيها والمسئلة خلافية كلامية ولا دلالة فى قوله بعد اذ نجانا الله
منها على كونهم داخلين فيها فى الجملة حتى يكون هذا ايضا من التغليب ومن تغليب الذكور على الاناث
قوله تعالى فنجيناه واهله الا امرأته كانت من الغابرين اى الباقين فى القرية والعذاب الى الهلاك
وفى آخر سورة التحريم فى حق مريم وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين اى المطيعين و
القياس الغابرات والقانتات لان صيغة الجمع بالواو والنون انما هى للذكور خاصة بحكم الوضع فاطلاقها
على الاناث تغليب للذكر على الانثى وتحقيقه ان صيغة القانتين بمعنى كانت من الجماعة الموصوفة
بالقنوت من الذكور خاصة جعل الجماعة الموصوفة بذلك على ما يعم الذكور والاناث ليصح عد
الانثى منها واما عد ابليس من الملائكة حتى تناوله امرهم بالسجود وصح استثناؤه من ضميرهم
فى الاخبار بالسجود فمن تغليب الكثير على القليل والجماعة على الواحد فى اطلاق الاسم مثل
تغليب الذكور فى اسناد الفعل الا انه ليس بعد الانثى من الذكور من جهة انه اطلق الاسم
الموضوع بجوهر حروفه للملائكة خاصة على الملائكة وابليس من غير اشتراك له فى
مدلول الاسم اصلا كما انه اطلق الاسم الموضوع بهيئته للذكور خاصة على الذكور والاناث بالمشاركة
لهم فى مدلول جوهر الحروف اعنى القنوت ولذا قال بعد الانثى من الذكور مع لطيفة اخرى

الى المعنى ...

اخرى لا يخفى **قوله** ومن هذا الباب اى باب التغليب تغليب الخطاب على الغيبة بان يعبر
عن الغائب الذى له جهة خطاب بطريق الخطاب مع ان مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق الغيبة
او بان يعبر به عن المخاطب والغائب جميعا بطريق الخطاب تغليبا لجانب الخطاب لكونه اشرف
واعرف فالاول كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فان تجهلون صفة قوم وهو اسم ظاهر
والاسماء الظاهرة غيب فمقتضى الظاهر ان يقال يجهلون بياء الغيبة الا انه جىء بتاء الخطاب
نظرا الى ان قوم عبارة عن انتم ومحمول عليه وهذا معنى قوله غلب جانب انتم على جانب قوم
والثانى كقوله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب اى انت يا محمد المذكور
بطريق الخطاب وجميع المكلفين الغائبين وغير المكلفين لا يقال لم لا يجوز ان يكون صدر
الكلام خطابا للنبى عم وآخره خطابا له ولغيره من غير اعتبار التغليب وانما يلزم اعتباره
لو اجرى فى اول الكلام ذكرهم بطريق الغيبة لانا نقول ذكر النحاة انه لا يجوز فى كلام
واحد ان يخاطب اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع واما فيمن قرأ يعملون بياء الغيبة
فلا تغليب لان الضمير لمن سواه من المكلفين وغيرهم لا له ولهم ليكون المعنى انت وهم لانه لم
يعهد مثل ذلك فى الكلام وان كان له جهة باعتبار تغليب الاكثر نعم لا يبعد ان يكون المعنى
يعمل العقلاء وغيرهم فعبر عن الكل بضمير العقلاء تغليبا لكنه خلاف الظاهر ومن
هذا الباب تغليب ذوى العقول على غيرهم بان يعبر عن العاقل وغيره بطريق يختص العقلاء
كما يقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم واورد لهذا مثالا يشير فيه الى انه يجوز
ان يجتمع فى لفظ واحد نوعان من التغليب وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض جعل لكم
من انفسكم ازواجا يذرؤكم فيه اى جعل لكم من جنسكم حلائل ومن الانعام ذكرا وانثى
منكم ويكثركم فى هذا المحل حيث يكون فيه التوالد والتناسل فهو كالمنبع للبث والتكثير
ولفظه كم يختص خطاب العقلاء وقد وردت فى يذرؤكم خطابا للعقلاء المذكورين بطريق
الخطاب والانعام المذكورة بطريق الغيبة ففيها تغليب المخاطبين على الغيب حيث لم يقل يذرؤكم
واياهن وتغليب العقلاء على غيرهم حيث لم يقل يذرؤكم واياكن ونعم ما قال من قال التغليب
المخاطبين على الغيب جىء بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء على غيرهم جىء بالميم لا بالنون
وقد يغلب الحكاية على الغيبة مثل انا وزيد فعلنا وعلى الخطاب مثل انا وانت فعلنا
وهذه الاقسام متغايرة جدا بخلاف الاولين فلذا قال ومنه اى من هذا الباب تغليب احد

المشاركين في خصوصية بان يثني اسمه للخاص ويقصد اليه والى الاخر جميعا بان
يجعل مسمى باسمه حتى يكون بمعنى الابوين المسميين بالاب كما يقال الزيدان بتاويل المسميين
بزيد ولهذا لا يكون تعريف العمرين لابي بكر وعمر الا باللام كالزيدين لا كابانين وعمايتين
فان لفظ المثنى هكذا موضوع بازاء الجبليين واما مثل الابوين والعمرين فليس من قبيل الاعلام
بل من قبيل اسماء الاجناس فتارة يعرف باللام وتارة ينكر فالمغلب هو الذي لفظه اخف كالعمرين
او يذكر كالقمرين واما الخافقان فمنهم من يجعل الخافق حقيقة في المغرب من خفقت النجوم
اذا غابت وبعضهم في المشرق من اخفق الرجل بثوبه اذا لمع به قال ابن السكيت الخافقان
افقا المشرق والمغرب لان الليل والنهار يخفقان فيهما اي يضطربان وعلى هذا لا يكون
من التغليب في شيء واما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اي نوع فمما لم ار احدا حام
حوله قوله واذا مس الناس ضر اي سوء حال من مرض او جدب او فقر او نحوها وانما جاء اذا
والفعل الماضي مع ان الضر قليل بالنسبة الى حسن الحال كالسيئة بالنسبة الى الحسنة لاجل
امور اقتضت كون الشرط في حكم المقطوع به وهي التعبير عن الاصابة بلفظ المس المنبئ عن القلة
وذكر الضر بطريق التنكير المناسب في هذا المقام ان يحمل على التقليل وجعل مفعول المس هو الناس
الاحقاء بان يلحقهم كل ضر وهذا تقرير المصنف بناء على ان الشرط واذا مس الناس ضر على ما في سورة الروم
لكن جزاءه ليس دعانا على ما وقع في بعض النسخ بل دعوا ربهم منيبين اليه واما الذي جزاؤه دعانا فهو
واذا مس الانسان ضر على ما في سورة الزمر فعلى كل تقدير نقل الاية على ما في الكتاب سهو لانها في
سورة الروم واذا مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين اليه وفي سورة الزمر واذا مس الانسان
ضر دعانا فان استشعر انه قد ورد مثل هذا الشرط بلفظ اذا والماضي مع تعريف الشر والتعليق مطلق
الانسان لكون الضمير في واذا مسه الشر عائدا الى الانسان في قوله واذا انعمنا على الانسان فاجاب
بان ظاهر الكلام وان كان على ما ذكرتم لكن الذي يقتضيه البلاغة ان يكون الضمير للانسان المقيد
بما يدل عليه الجزاء من قوله اعرض ونأى بجانبه اي اعرض عن الشكر وذهب بنفسه اي ابعدها عن رتبة
ساير الناس تكبرا وتعظما كما يقال ذهب به الخيلاء والجانب في حكم المقحم كما في قولهم كتبت الى جانب فلان
ويريد بنفسه وذاته وفرطت في جنب الله اي ذاته وابتلاء المعرض المتكبر بمطلق الشر يجوز ان يكون
في حكم المقطوع به وعريض الدعاء عبارة عن كثرته مجازا عن عرض الجسم فانه اذا طال امتداده في الموضع
فالطول اكثر قوله وعند النحويين كان مقتضى ترتيب ما سبق من الاجمال ان يذكر ادنا بعد اذا اما

الا انه اشتد اهتمامه ببيان كيفية جعل ادنا من كلمات الشرط مع كونها للماضي خاصة وكون الشرط
امرا يتعلق به حصول امر في الاستقبال ووجه التفصي ان اذ وان كان دالا على المضي لكنا للشرطية
الا انه بعد اتصال ما الابهامية به يسلب عنه الدلالة على المضي ويجعل دالا على الاستقبال
فيصلح للمجازاة مثل اذا واذاما وذلك لانه باتصال ما الابهامية به ينقطع عنه التخصيص بالمضاف
اليه ويناسب الشرطية بما فيه من الابهام بمنزلة حيثما وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر ان اذ
يضاف الى الجمل ويكون لوقت مخصوص والجزاء ينافي الخصوص فالتزم ما الكافة ليصير عاما و
انما اعتبروا الاتصال بما الابهامية دون ان يجعلوا اذما كلمة براسها للشرط جريا على قضية
المناسبة والمقايسة باذاما وحيثما واينما ومهما قوله ولا فرق بمعنى ليس حال اذا واذاما
كحال اذ واذما في انه يكون مع ما للشرط وبدونها لا بل اذا واذاما كلاهما للشرط لا فرق بينهما من
حيث المعنى لان في اذما ابهاما في الاستقبال ليس في اذا بمعنى انك اذا قلت آتيك اذا طلع الشمس
فانه ربما يكون لطلوع الغد حتى يستحق العتاب بترك الاتيان في الغد بخلاف اذا ما طلعت فانه
لا يختص بذلك ولا يستحق العتاب وانما قال من حيث المعنى اذ من حيث اللفظ يكون اذا ما جازما في
السعة مثل اذا ما تخرج اخرج قال • اذا ما حبت نيرانهم نقد • بخلاف اذا فانه لا يجزم الا في
الضرورة كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل • وذلك لان المناسب للمجازاة هو ان يكون الشيء
بحيث يجوز ان يقع وان لا يقع والخالي عن ما الابهامية يكون لوقت معلوم بانى الاثمان دل على وقوع
الجزاء عند مجي وقته كما تقع في ان عند وجود الشرط حكم بانه للشرط وايضا الفعل بعد اذ واذا
الخاليتين عن ما الابهامية الكافة لهما عن الاضافة يكون في موضع المفرد ويخرج عن الخبرية كالواقع
بعد ان المصدرية والمجازاة يستدعي الخبرية وفي هذا نظر لان الواقع بعد ان الشرطية ايضا
خارج عن الخبرية وكذا في الاول لان جزم اذا ما ايضا يكون في الضرورة قوله ومتى للتعميم
الاوقات في الاستقبال بمعنى ان الحكم المعلق به يعم كل وقت من اوقات وقوع مضمون الجملة كما
ان الحكم على كل رجل باتيني فله كذا يعم كل فرد ومهما اعم من ذلك واشمل حتى ربما يجري في
متى من التخصيص ما لا يجري في مهما واما انه يفيد التكرار حتى يقع في متى ما دخلت الدار فانت
طالق لكل دخول طلاق فليس بشيء بل يفيد انها في اي وقت دخلت من الليل والنهار طلقت
بخلاف متى فانه ربما يختص ببعض الاحيان ومثل متى ومهما في الازمنة اين وايما في الامكنة و
عطف الاحيان على الامكنة لان المكان ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير والحيز الفراغ

المتوهم الذي لو لم يشغله المتحيز لكان فارغا وعند الحكماء المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من المحوي وكذا الحيز قوله وحيثما نظير اينما بمعنى انه لتعميم الامكنة ويعمل
الجزم ولم يقع حيث بدون ما اداة شرط ومعنى حيثما كنتم في اي مكان كنتم من الامكنة فولوا
وجوهكم يلي شطر المسجد الحرام قوله وما لتعميم الاشياء من اولي العلم وغيرهم ولهذا يقولون
من لما يعقل نعم اذا علم الحال بان هذا من اولي العلم وذاك من غيرهم فرق لما ومن ومهما اعم من ما
بمعنى اي شيء من الاشياء حقيرا او كبيرا او قليلا او كثيرا بحيث لا يخرج عنه البعض ولا
يستثنى واختلفوا فيه فقيل كلمة براسها موضوعة لزيادة التعميم فوجه كونها اعم هو الوضع
والمناسبة على ما قيل ان الزيادة في البناء للزيادة في المعنى وقيل مه بمعنى اكفف وما هي الشرطية
والمعنى اكفف عن كل شيء ما يفعل افعل فيفيد انه ما من شيء تفعله الا وانا افعله عموما فوق
الخالي عن الامر باكفف عن كل شيء فالشرطية هي ما الثانية وقال الخليل اصلها ماما على ان الاولى
هي الشرطية والثانية ابهامية متصلة بها لزيادة التعميم كما في متيما وايما وغير ذلك ووجه
الزيادة ح ظاهر وقد شاع عند اهل المنطق استعمال مهما للتعميم في الاوقات بمنزلة متيما حتى
جعلوه سور الايجاب الكلي في المتصلة وليس من اللغة ولا يوجد في استعمال الفصحاء الا
ما ذكر صاحب لباب الاعراب انه قد يستعمل ظرفا نحو مهما تصب افقا من بارق تشم ثم الاسماء الشرطية
ما كان منها ظرفا مثل اذا واذاما ومتى ومتيما واين وايما وحيثما فمحلها النصب بالفعل بعدها
وما كان غير ظرف فكمن وما ومهما فقد يكون محلها النصب بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء والخبر
هو الجزاء او الشرط مع الجزاء فيه خلاف والاكتفاء بالضمير في الشرط مثل من يات فاني اتيك
ربما يرجح الثاني وقد يكون الجر مثل بمن تمرر امرر وعم تسأل اسأل واما اي فمعرب يقع مبتدأ مثل
ايهم ياتني اكرمه ومفعولا مثل ايهم تضرب اضرب ومصدرا مثل اي ضرب تضرب اضرب و
ظرفا مثل اي يوم تخرج اخرج ومجرورا مثل بايهم تمرر امرر واما انى فالنصب على الحال
قوله والمطلوب بهذه المعميات يشير الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر من ان هذه الاسماء انما جعلت
نائبة عن حرف الشرط لاجل الاختصار والتقريب لان في تفصيل مدلولاتها اطالة مفوتة لحصول
المطلوب لعدم امكان ضبط جميع ذلك في مقام الحديث والاخبار والتعداد والتكرار
وهذه الفاظ مضبوطة مختصرة حاوية لجملة التفاصيل على وجه بها يقع الغنية مع تحصيل
المنية يعني ان الغرض من هذه الكلمات المبهمة لهذه الازمان والامكنة او الافراد او الاحوال المراد

امران ترك التفصيل الى الاجمال والاحتراز عن الاطالة والاملال فقوله او يحمل عطف على غرض
عطف العام على الخاص ومقيدا بكونه وافيا بالحصر كما في قولك اي سورة تقرأ بحرك وما ترم مستقيما
يكتب ومن تلق من اصحابك تكرمه ونحو ذلك وقوله الى عدد حال من مفعول قولك اعني ان ياتني زيد
الى اخر الامثلة اي ذاهبا الى عدد ومنتهيا اليه وقوله مع قيام الاملال يشعر بان الاملال
حاصل البتة لا يتوقف على تيسر الاستيفاء وانما تعرض لتفسير الاية لانه كان تفرد بما ذكره من
حسن التطبيق وقوله فقد حاز اي جميع الفوز بتمامه وحذافير الشيء اعاليه ونواحيه جمع
حذفار بيان لما دل عليه اسم الاشارة البعيد وضمير الفصل وتعريف الخبر اي الفائزون هم
وقوله فاولئك بلفظ الجمع ناظر الى ما يفيده عموم الافراد من شمول الحكم للجميع والا فمقتضى الظاهر
ان يقال فذلك هو الفائز قوله واعلم ان الجزاء والشرط يريد الدلالة على ان الاصل في
الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعتين ولا يخفى ما في العبارة من المبالغة حيث جعلهما
نفس التعليق ويريد بهما التعليق والاوجه ان المراد مضمونهما ومدلولهما تعليق وقدم الجزاء
لانه المعلق والعمدة في الكلام واما الشرط فقيد له واراد بحصول امر ما يعم تحقق النسبة
الايجابية او السلبية بل الانشائية ايضا والامر المعلق مضمون الجزاء والمعلق به مضمون
الشرط وذلك اشارة الى التعليق بل كونهما التعليق وقوله في جملتيهما دون ان يقول فيهما
ترجح ما ذكرنا من الاوجه وقوله او احدهما عطف على ضمير ان يكونا لوقوع الفصل وقوله وكذا
اي ومثل استلزام امتناع المضي فهو عطف على امتناع الثبوت وان يكون بدلا من المضي او فاعل
لفعل محذوف اي فامتنع ان يكون وفي بعض النسخ هو غير محذوف وقوله ان يكون الفعلان ماضيين
اخر بما يتضمن المقصود والا فالانسب لما سبق ان يقول ان يكونا اي الجملتان ماضويتين وقيد بغير لو
لما سيجيء من ان الاصل في جملتيها المضي وقوله فظهر تفريع على الكلام اي ظهر من امتناع كون جملتيهما
اسميتين او ماضويتين ان مثل ما ذكر من الامثلة لا يصار اليه في الكلام البليغ الا لنكتة لامتناع
المصير الى خلاف مقتضى الظاهر بدون نكتة في الحال الغير الظاهر والا لم يكن الكلام بليغا واما في
غير البليغ فربما يصار اليه لا لنكتة ويظهر مما ذكر ان المراد الامتناع في الاصل وفيما هو الظاهر
لا الامتناع عن اصله بحيث لا يجوز خلافه اصلا واشار باعادة لفظ نحو الى ان اقسام خلاف
الظاهر ثلثة الاول ما صير فيه الى الماضوية في كلتا الجملتين او في الشرط فقط او في الجزاء
فقط الثاني ما صير فيه الى الاسمية ولا يتأتى الا في الجزاء وحده ولذا قدم ذكر الماضوية

مع ان الاوفق بما سبق تأخيره الثالث لما صير فيه الى الماضوية لفظا ومعنى من غير انقلاب الى
المستقبل كما في امثلة القسم الاول والظاهر ان الشرط فيه حال فكان الانسب ذكره بلفظ
المضارع وقوله مما لا موجب بيان لقوله نحو في المواضع الثلثة وضمير معه لما وضمير
كونه للفعل اي من الصور والامثلة التي لا موجب معها لكون الفعل مضارعا ككون التاكيد
فانها انما يلحق المضارع لا غير بحيث يكون لا يجوز المصير الى غير المضارع ولو مع الفذلكة ولا
ارى لجعل الضميرين لما وجها الا ان يكون عبارة عن الفعل وح لا يستقيم البيان الا بتكلف وما
في قوله فاما يأتينكم ان الشرطية اتصلت بها ما المؤكدة ولزمها تاكيد الفعل بالنون لئلا ينحط
رتبته عن رتبة الحرف والفعل المؤكد بالنون لا يكون الا مضارعا وجواب الشرط الجملة الشرطية
بعده اعني فمن تبع هداي فلا خوف وقوله فاما تثقفنهم اي تصادفهم وتظفر بهم ففرق عن محاربتك
ومناصبتك بقتلهم والنكاية فيهم من وراءهم من الكفرة حتى لا يجسر عليك احد اعتبارا بهم واتعاظا
بحالهم ومن صور وجوب المضارع ما اذا كان الجزاء مع لن او السين او سوف ولا يخفى ان المراد ما اذا
حوفظ على تاكيد الجزاء بها وتصدير الفعل بالسين ونحوها والا فلا امتناع في العدول الى الماضي
لنكتة **قوله** مثل التوخي جعل النكتة امرين احدهما طلب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل والثاني
ابراز المقدر في معرض المذكور وذكر لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اسبابا خمسة ثم عممها
بقوله وما شاكل ذلك **قوله** وعليه اي على المصير الى الماضي لكون ما هو للوقوع كالواقع واذ لم يكن
من الشرط والجزاء وذلك لان ما علم الله وقوعه او اخبر به فهو كالواقع لعدم الشبهة في وقوعه كنداء
اصحاب الجنة اصحاب النار ونداء اصحاب الاعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم وفتح مكة اذا حمل قوله
تعالى انا فتحنا لك عليه وقد نزل قبله والمراد بالاعراف سور ضرب بين الجنة والنار على ما قال تعالى
وبينهما حجاب اي بين الجنة والنار او بين الفريقين واصل الاعراف جمع العرف بالضم استعير من عرف
الفرس وعرف الديك لارتفاعه واختلف اقوال المفسرين في المراد بالفتح المذكور بقوله انا فتحنا لك
فقيل فتح مكة وقيل فتح خيبر وقيل فتح الروم وقيل فتح الله له بالاسلام والنبوة والدعوة بالحجة و
السيف فان كل الفتوح تحته وقيل صلح الحديبية لانه كان سبب الفتح بان غفر له ما تقدم من ذنبه
وما تأخر وبويع بيعة الرضوان وقيل معناه قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان تدخلها انت
واصحابك من قابل لتطوفوا بالبيت من الفتاحة وهي الحكومة **قوله** واما التعريض اي ابراز ما ليس
بحاصل ممن اسند اليه الفعل في الشرط في معرض الحاصل فيورد بلفظ الماضي تعريضا بمن حصل منه ذلك

الفعل كما في قوله تعالى ولئن اتبعت اهواءهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذا لمن الظالمين ولئن
اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير وقوله ولقد اوحي اليك والى
الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين فان زللتم من بعد ما جاءتكم
البينات فاعلموا ان الله عزيز حكيم ذكر الشرط المبني على الفرض والتقدير في الايات المذكورة مع القطع
بعدم وقوعه من المخاطب بلفظ الماضي تعريضا بالغير وانه قد صدر عنهم اتباع اهواء اليهود و
النصارى والشرك والزلل وانهم من الظالمين ولا ولي لهم ولا نصير وقد حبطت اعمالهم وانهم في
معرض وعيد عظيم فان الافعال الواقعة في الشرط لما ذكرت بلفظ الماضي مع القطع بانها لا تقع
ممن اسند اليه طلب له وجه وناسب ان يكون هو التعريض بحاله فيما اذا ذكرت بلفظ المضارع
على ما هو الاصل في الشرط لانقلاب الشرط الواقع بعد اللام الموطئة للقسم يلزمه المضي على ما
تقرر في النحو لانا نقول قد تقرر انه لا تنافي بين الاغراض والمقتضيات على انا نقول ان الاتيان
باللام والتزام الماضي لغرض التعريض **قوله** ونظيره اي نظير ما ذكر من الايات في كونه اي في مجرد كونه
التنظير تعريضا لا في كونه شرطا وتعبيرا عن غير الواقع بلفظ الماضي قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني
والمنبه على انه للتعريض وان المراد ما لكم لا تعبدون قوله واليه ترجعون دون ارجع وكذا قوله
تعالى في قصة رسل عيسى عم حكاية عن حبيب النجار حين اسلم أأتخذ من دونه آلهة تعريضا بالمخاطبين
الذين اتخذوا من دون الله آلهة ولكونه للتعريض قيل اني آمنت بربكم مع انه كان لولا قصد التعريض
ان يقال آمنت بربي واتبعه اي ذكر بعد قوله آمنت بربكم قوله فاسمعون ولولا التعريض لم يكن له
معنى وقوله وهو اي مقام هذا التعريض والامر المقتضي له من حيث كونه محلا له هو تطلب اسماع
الحق اي اسماعه قومه الطالبين لدمه القاصدين لقتله الحق الذي هو وجوب عبادة الله وقبح
عبادة الاصنام وكونها ضلالا مبينا فقوله اسماع الحق من اضافة المصدر الى مفعوله الثاني
وضمير هو للوجه والتصريح عطف على المواجهة **قوله** ومن هذا الاسلوب يعني اسلوب اسماع الحق
على وجه لا يورث مزيد غضب قوله قل لا تسألون عما اجرمنا ولا نسأل عما تعملون بدل لا تسألون
عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون وقوله وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين بدل انا لعلى
هدى وانكم لفي ضلال مبين لكن ترك التصريح اوصل بالمجادل الى الغرض واهجم به على الغلبة
مع قلة شغب الخصم وفل شوكته بالهوينا فقوله لعلى هدى او في ضلال يحتمل ان يكون خبرا لاسم
ان وما عطف عليه على طريق اللف والنشر وان يكون خبرا لاحدهما وقد حذف خبر الآخر اي انا لعلى هدى

او في ضلال مبين وايا كم لعلى هدى او في ضلال او في كلمتي على وفي اشعار بان صاحب الحق كانه على فرس
جواد يركضه حيث يشاء وصاحب الباطل كانه منغمس في ظلام لا يدري اين يتوجه وكما لم يورد الآيتين
على ترتيب النزول لان آية قل لا تسألون اظهر في التعريض والانصاف حيث اسند الاجرام الى نفسه خاصة وكما
لم يذكر الآيتين قبل فهو من حسن التعريض لانهما في الانصاف واسماع الحق على الوجه اللائق اظهر منهما في التعريض
قوله وهذا النوع من الكلام اي المشتمل على اسماع الحق على الوجه لا يورث مزيد الغضب يسمى المنصف وصفاه
بوصف صاحبه حيث نصف من نفسه ولم يجعل له مزية على مخاطبه ولا انكل من يسمعه من موافق و
مخالف قال المخوطب به قد انصفك صاحب الكلام وحقيقة الانصاف في كانه التسوية واعطاء النصف
وقد يسمى الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم ويقولون انه من مخادعات الاقوال
التي تقوم مقام مخادعات الافعال قوله ان الظرف يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة وقوله تعالى
ان اردن تحصنا وارد على اظهار الرغبة في ارادتهن التحصن اذ لا معنى للتفاؤل ههنا ولذا لم يقل
وكقوله تعالى والآية مما استدل به القائلون بنفي مفهوم المخالفة والا لزم جواز الاكراه على تقدير
عدم ارادتهن التحصن واجيب بوجوه الاول ان مفهوم المخالفة انما يكون اذا لم يظهر للتقييد بالشرط
فائدة اخرى سوى انتفاء الحكم عند انتفائه وههنا الفائدة اظهار الرغبة في الوقوع والمبالغة
في النهي بمعنى انهن مع قصور عقولهن اذا اردن التحصن وترك الزنا فالمولى احق بذلك وكون الآية نزلت
فيمن كن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا وفي مثله لا يثبت المفهوم الثاني ان الاكراه انما يكون على
فعل يريد الفاعل خلافه فعند انتفاء ارادتهن ترك الزنا لا يتصور الاكراه على الزنا لكونه
اكراها على ما لا يريد الفاعل خلافه وتحقيق الكلام ان القيد الوارد بعد النهي قد يكون قيدا
للفعل مثل لا تصل اذا كنت محدثا وقد يكون قيدا للترك مثل لا تبالغ في الاختصار لتحاول
سهولة الفهم وقد يكون قيدا للطلب مثل لا تشرب الخمر ان كنت مؤمنا والظاهر ان الآية من هذا
القبيل فلا بد ان يحكم المفهوم الا على انتفاء طلب ترك الاكراه عند عدم ارادتهن التحصن بمعنى
لا طلب ترك الاكراه على الزنا اذا لم يردن ترك الزنا لانه لا يتصور الاكراه ح فلا معنى لطلب تركه
الثالث ان مفهوم المخالفة ظاهر لا قطعي فلا يعتد به في معارضة الاجماع القاطع والنصوص
القاطعة في حرمة الامر بالمنكر فضلا عن الاكراه عليه قوله وما شاكل ذلك المذكور من سبب
ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل كالانباء عن التوق بوقوع الفعل مثل ان اعطاني الله
الوفا فكذا وكالاستلذاذ مثل ان تقدم الحبيب ومثل زيادة الترغيب مثل ان اكرمك فلا تقصر

فلا تقصر في الشكر او الترهيب مثل ان ضربتك لم اقتصر على القليل وكان مقتضى سوق الكلام
ان يقول واما ما شاكل ذلك قوله وقولهم رحمه الله بلفظ الماضي في الدعاء ان مقتضى الظاهر
ليرحمه الله من قبيل ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل المعني من النكت كالتفاؤل واظهار الرغبة
والانباء على استحقاق الرحمة قوله ومن هذا اي من مقام ذكر نكت ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل تنبيه للنكتة في مجيء الحسنة بلفظ الماضي واصابة السيئة بالمستقبل غير معدول به
وهي اظهار الرغبة في وقوع الحسنة وكمال رأفة الله بالعباد ولو كان قوله هنا اشارة الى
العدول الى الماضي لاظهار الرغبة لكان المناسب ان يذكر ذلك عقيبه فان قيل قد سبق صريحا
ان كون الاصل في اذا القطع بوقوع الشرط هو النكتة في تغليب الماضي معه كما في هذه الآية
فما معنى التنبيه ههنا للنكتة قلنا تلك النكتة العامة وهذه هي الخاصة كما ذكر في
الانتقال ان له وجه حسن عاما ولكل انتقال وجه حسن خاصا قوله وابراز المقدر عطف على
ابراز غير الحاصل وهذه هي النكتة الثانية في المصير في الشرط والجزاء الى غير المستقبل وهي مختصة
بالمثال الخامس من الامثلة المذكورة وهو ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس فهذا هو الملفوظ
به الذي ابرز في صورته الكلام المقدر الذي هو ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي
اياك امس لانصباب الكلام الى معنى هذا المقدر وبه يظهر ان الجزاء قد يكون جملة انشائية
من غير احتياج الى تأويل الجزاء اذ لا ضرورة اليه لان الامر والنهي وغيرهما يجوز تقييدها بالشرط
كما يجوز بالظرف والحال وغيرهما فان قيل قد سبق ان مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول
مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فما معنى ذلك في الانشاء وكيف امتنع في الشرط دون الجزاء
قلنا الحصول قد يكون لثبوت شيء لشيء او نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه
الطلب والتمني او نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فيتعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض
الصدق فمن ههنا يمتنع كونه انشاء فحاصل ان جاءك زيد فاكرمه اي على تقدير صدق انه جاءك
اطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشائه قوله واما كلمة لو فتجيء كانت اي لما
كانت ولذا اجيب بقوله امتنعت والمعنى انها لتعليق ما امتنع من حيث امتنع لما عرف من ان
تعليق الحكم بالوصف يشعر بالحيثية فيصير المعنى انها لتعليق امتناع الشيء وهو الجزاء
بامتناع الغير وهو الشرط وعلى هذا يكون معنى قوله معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع اي بامتناع
الشيء الذي هو مجيء مخاطبك فيتم الحكم وينطبق عليه المثال من غير احتياج الى تقدير المضاف اي بتعليق

امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتناع والمراد بما امتنع ونحوه اعم من
ان يكون مضمونه اثباتا او نفيا فيشتمل اقساما اربعة هي ان يكون الشرط والجزاء مثبتين مثل لو جئتني
لاكرمتك ويكون امتناع الاثبات نفيا او منفيين مثل لو لم تجئني لم اكرمك ويكون امتناع النفي
اثباتا او يكون الشرط مثبتا والجزاء منفيا مثل لو جئتني لم اشتمك او بالعكس مثل لو لم تجئني
لشتمتك وقوله على سبيل القطع متعلق بامتنع لانك تعلق امتناع الاكرام قطعا بامتناع المجيء
فعلى هذا كان الانسب ان يقال التعليق ما امتنع على سبيل القطع بامتناع غيره والاظهر انه
متعلق بامتناع غيره لانك تعلق امتناع الاكرام بالامتناع القطعي للمجيء بمعنى جعله مسببا عنه على ان التعليق
مجاز عن التسبب لانك اذا قلت ان جئتني اكرمتك وعلقت الاكرام بالمجيء فقد جعلته مسببا و
المجيء سببا والا فالظاهر انه ليس بمستقيم اذ ليست كلمة لو لتعليق الامتناع بالامتناع بل لتعليق
مضمون الجزاء بمضمون الشرط القطعي الانتفاء ليثبت انتفاء الجزاء لظهور انك اذا قلت لو جئتني
لاكرمتك كان المعنى ان الاكرام يثبت لو ثبت المجيء وانما لم يثبت لعدم ثبوت المجيء قطعا ولهذا
اطبق ائمة العربية على انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول كما ان لولا لانتفاء الثاني لثبوت الاول
وبهذا صرح في علم النحو حيث قال ولو للشرط في الماضي على امتناع الثاني لامتناع الاول و
بهذا يشهد الاستعمال المقطع بان معنى قوله تعالى ولو شاء لهديكم اجمعين ان انتفاء هداية الجميع
بسبب انتفاء المشية لا بالعكس وقد صرح بذلك الحماسي حيث قال لو طار ذو حافر قبلها لطارت
ولكنه لم يطر ذو حافر قبلها فلهذا لم تطر تلك الدابة وابو العلاء حيث قال ولو دامت الدولات كانوا
كغيرهم رعايا ولكنها لم تدم اي فلهذا لم يكونوا رعايا وذهب الشيخ ابن الحاجب ومن تبعه الى انها
يجب ان يكون لانتفاء الاول لانتفاء الثاني لان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب الواحد
لا يوجب انتفاء المسبب لجواز ان يثبت لسبب آخر بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء
جميع الاسباب او ان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم دون
العكس لجواز ان يكون اللازم اعم وما كان ينبغي ان يخفى على مثله ان ليس معنى كلام القوم ان
انتفاء الاول يدل على انتفاء الثاني ويفيد العلم به بل ان سبب انتفاء الثاني في الخارج هو
انتفاء الاول بمعنى انه قد حصل جميع الشروط والاسباب لوجود الثاني كالاكرام سوى
مضمون الاول كالمجيء مثلا فلم ينتف الاكرام الا لانتفاء المجيء الا ترى انك تقول في الماء البارد
المحسوس لو اصابته نار لسخن يعني ان عدم سخونته بسبب عدم اصابة النار ومعنى قوله تعالى

لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله ان انتفاء رؤية
الجبل خاشعا بسبب انتفاء انزال القرآن عليه لا ان يستدل بانتفاء احدهما على انتفاء الآخر
وانما غلطوا من جهة ان اهل المعقول جعلوا لو اداة للزوم والاتصال واستعملوها في القياسات
لاكتساب العلوم والتصديقات لا لبيان ان سبب الثبوت والانتفاء في الخارج ما هو ولا
خفاء في ان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم بمعنى ان العلم به يستلزم العلم به من غير عكس
وعلى هذه القاعدة ورد قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا استدلالا بعدم
الفساد على عدم تعدد الآلهة ولهذا الكلام زيادة بسط يطلب في شرح التلخيص **قوله**
امتنعت جوابين كانت لتنزيلهما منزلة لما اي لكونهما للتعليق بما امتنع بما امتنع قطعا
امتنعت جملتاها يعني الشرط والجزاء عن الثبوت المدلول عليه بالجملة الاسمية ولزم ان يكون
جملتاها فعليتين والحال ان الفعل ماض فهذا ايضا داخل تحت اللزوم وانما لزم
فعليتهما ليصح التعليق وعدم الثبوت ولزم ماضوية الفعل ليصح انه لتعليق ما امتنع
على لفظ الماضي واستلزم لزوم كونهما فعليتين ماضويتين ان ينزل المستقبل الداخل
عليه كلمة لو في مثل ولو ترى اذ وقفوا على النار منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في
اخباره وان يحمل المستقبل في مثل قولك لو تحسن الي لشكرت على ان القصد منه الى الاستمرار
فيما مضى من الزمان وقتا فوقتا فيكون المعنى على المضي او ان يحمل في الصورتين على قصد
استحضار الصورة على ما يناسب نقل الحال الحاضر وان كان المعنى على المضي فان قيل عطف
استلزم في الموضعين على لزم يوجب ان يكون التقدير ان كلمة لو حين كانت لتعليق ما امتنع
بامتناع غيره استلزم التنزيل والقصد المذكورين فما وجهه قلنا قد ذكر الشيخ عبد
القاهر انه اذا عطف الشيء على الجزاء فهو على وجهين احدهما ان يستقل كل بالجزائية مثل
اذا جئتني قمت لك وخلعت عليك وثانيهما ان يكون ترتب المعطوف بواسطة المعطوف عليه
مثل اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي واذا استأذنت خرجت فالمعنى ههنا انها
لما كانت للتعليق المذكور وامتنعت الجملتان عن الثبوت ولزم فعليتهما الماضوية ولما
لزم استلزام التنزيل والقصد على انا لما جعلنا ضمير استلزم للزوم كونهما فعليتين
ماضويتين تم المقصود ومعنى وقفوا على النار اروها حتى يعاينوها واطلعوا عليها
اطلاعا هي تحتهم او دخلوها فعرفوا مقدار عذابها من وقفته على كذا عرفته وفهمته وجواب لو

فى الايات الثلث محذوف اى لرايت امرا عجيبا والخطاب عام كما مر والمعنى على انهن لحالة
كانها فى تحقق وانقضت وانك لو رايتها لرايت العجيب وقوله تنزيل المستقبل مفعول يستلزم
ومنزلة الماضى ظرف لتنزيل كما فى قولك نزلنا منزلة كذا ونظماله اى المستقبل مفعول له
لتنزيل ولصدوره اى لصدور المستقبل متعلق بنظما ولا ارى لوصف الماضى بالمعلوم كثيرة
فائدة وعلى نحو متعلق بتنزيل ووجه تاويل يود بود ان الفعل الداخل عليه رب لا يكون
الا ماضيا لانه الذى يحقق فيه التقليل والتكثير واما المستقبل ففى الغيب وعند الكوفيين
هو بتقدير كان اى ربما كان يود وعند بعض البصريين ما ليست بكافة بل نكرة بمعنى شئ موصوفة
بيود كما فى رب رجل بسا فى غدا وح يكون متعلق رب محذوفا اى يحقق وعلى الوجهين لا يحتاج
الى تاويل يود بود فلذا قال فى احد قولى اصحابنا البصريين ومعنى التقليل هو ان اهوال
القيمة تدهشهم فيبقون مبهوتين فان كانت لهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هو على طريقة
قولهم لعلك ستندم على ما فعلته وربما ندم الانسان على ما فعل لا يريدون الشك والتقليل
بل يريدون الندم وان كان مشكوكا او قليلا لا يحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العاقل لا يتعرض
لما يورث الندم وان كان مشكوكا او قليلا وقوله لو كانوا مسلمين حكاية لودادتهم على
طريق الاخبار عنهم كما فى قولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لافعلن بطريق الحكاية
لكان حكاية لكلامهم بلفظه قوله مستمر الامتناع وقوله فى لو يطيعكم باستمرار امتناعه
على انه كما يكون المضارع الخالى عن حرف الامتناع لاستمرار الثبوت كذلك الداخل عليه لو يكون
لاستمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار كما يكون المنفى لاستمرار النفى لا لنفى الاستمرار والجملة
الاسمية الموكدة المنفية مثل ما انتم بمؤمنين يكون لتاكيد النفى لا لنفى التاكيد على ما مر من
ان نحو ما زيدا ضربت لاختصاص النفى لا لنفى الاختصاص وله نظائر جمة تعنى لو تحسن الى
لشكرت ان انتفاء الشكر بسبب استمرار انتفاء الاحسان ومعنى لو يطيعكم فى كثير من الامر
لعنتم ان انتفاء وقوعكم فى العنت اى الجهد والمشقة بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم
لكن الظاهر ان المراد باستمرار الامتناع دوامه وعدم انقطاعه لا تحققه ساعة فساعة
على التجدد كما يشعر به قوله وقتا فوقتا وقوله القصد مفعول استلزم وعلى نحو حال منه
ويكسبون عطف على يستهزئ وقوله بعد قوله قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن يعنى انهم
ذكروا استهزاءهم بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت فالله سبحانه لم يترك الاستهزاء بهم

بهم الى المؤمنين بل تولاه بذاته وذكره بلفظ المضارع المنبئ على الاستمرار وقتا فوقتا لانه اشد و
اقطع ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم والبلايا والنكبات بهم على تجدد الاوقات وتعدد الحالات
قوله وقوله لو يطيعكم مبتدأ خبره وارد على هذا اى على قصد الاستمرار وفسره باستمرار
امتناعه عن الطاعة كما بينا لكن الاظهر وبه يشعر كلام الكشاف انه لاستمرار الفعل اعنى الاطاعة
ودخول لو يفيد امتناع الاستمرار وذلك انه كان فى ارادتهم استمرار عمل النبى عم على ما يستصوبون
وانه كلما عن لهم راى فى امر كان معمولا به فذكر الله انه لو استمر على اطاعتكم كما تريدون لوقعتم فى
الجهد والهلاك لكن لم يستمر فما وقعتم فيكون لامتناع الاستمرار وانتفاء ما كانوا يريدونه ولم
يعطف هذا المثال على امثلة لو ترى ولو تحسن لانها تشمل القصد الى الاستحضار بخلافه ثم
انه رجح الاستحضار فى لو تحسن الى صورة منع الاحسان على قياس استمرار الامتناع وفى ربما يود الى صورة
الودادة وهو ظاهر وفى لو ترى فى المواضع الى صورة حال المجرمين والظالمين وغايته ان يرجع
الى صورة رؤيتهم بتلك الحال وهو صورة الفعل الا منعه كما ذكر فى لو تحسن واجيب بانه اشارة الى
اختيار ان لو فى لو ترى للتمنى دون الامتناع بخلافه لو تحسن فانها امتناعية وانت خبير بان لو لو كانت
للتمنى لم يحتج الى التاويل لان لو التمنى لا يختص بالماضى وكان المناسب ان يتعرض لصورة حال الموقوفين
على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب لظهور ان قوله صورة الظالمين موقوفين عند ربهم و
متقاولين بتلك المقالات مختص بقوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم يرجع بعضهم الى
بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين وهذا هو المراد
بتقاولهم بتلك المقالات ووجه اختيار المضارع للاستحضار انه الذى يكون للحال وهو الحاضر
وهذا ظاهر وما يقال لان المكابر لا على ان صفات الفعل امور قد انقضت فلا يكون للنفس رغبة
تامة فى استحضارها لعدم امكان مشاهدتها بخلاف المستقبل فانه يدل على ان الفعل سيوجد مع
صفاته فيحصل للنفس رغبة فى ان ترى انه كيف يوجد فيستحضر مع صفاته ففى غاية الركاكة
لان الصورة العجيبة والاحوال المختلفة اذا شوهدت مرة فاستحضارها اسهل وانسب والنفس
اليها ارغب **قوله** اذ قال فتثير مكان فاثارت اسناد الى السبب وهو الرياح لانه ادل على الحكمة
المقدرة اذ يفصل بعض ما ارسله هذه الافعال العجيبة والاحوال المختلفة ثم قال فسقناه
مكان ساقه التفاتا الى الحكاية دلالة على زيادة الاختصاص وان الكل منه والوسائط اسباب
والا فقوله من اثارة السحاب اضافة المصدر الى المفعول والفاعل محذوف وهو الله نظرا الى التحقيق

والرباح نظرا الى ظاهر الكلام قوله قزع بفتحتين قطع رقيقة من السحاب واحدها قزعة والقطع بكسر القاف
وفتح الطاء جمع قطعة مندوف مضروب بالمندفة تتضام على لفظ تتفاعل والضمير لقزع و
كذا ضمير تعرّف اي تصير وخولف بين الضميرين لما في تتضام من بعض الثقل ركاما سحابا متراكما
متراكب بعضه على بعض وهو اعني تتضام عطف على تبدو قائم مقام تارة اخرى قوله وانه
اي العدول بالماضي الى المضارع لاستحضار طريق مسلوك للبلغاء فان قيل عدم عدول البلغاء
عن سلوك الطريق الذي يقتضيه المقام معلوم لا يحتاج الى ان يذكر قلنا المعنى انهم لا يعدلون عنه
الى طريق مقتضى الظاهر وان كان ايضا بليغا وذلك لكمال حسنه وفرط اهتمامهم به قوله بانى
قد لقيت بدل من قوله بما لاقيت في البيت السابق الا من مبلغ فتيان فهم بما لاقيت عند رحى بطان
الغول بالضم من السعالي والجمع اغوال وغيلان وكل ما اغتال الانسان واهلكه فهو غول تهوى
تنزل يقال هوى بالفتح يهوى هويا اي سقط الى اسفل الصحصحان الفلاة وكل ما يستوي من الارض و
والصحيفة الورقة من القرطاس والصحصحان المكان المستوي وكذا الصحصح والصحصاح والدهش
الحيرة خرت سقطت الصريع الهالك فعيل بمعنى مفعول من صرعه اهلكه ولذا استوى فيه
المذكر والمؤنث ولم يقل صريعة والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره وبين البيتين فقلت
لها كلانا نضو ارض اخو سفر فخلي لي مكاني فشدت شدة نحوي فاهوت لها كفي بمصقول يمان
النضو المهزول خلي تا ينخل بكسر اللام صيغة امر من خليته الشدة الحملة اهوت كفي بالسيف
اومت ومقتضى الظاهر في فاضربها فضربتها عطفا على شدت واهوت قوله خلقه من
تراب جملة مفسرة للمثل لا محل لها من الاعراب وهذا من تشبيه الغريب بالاغرب وهو المخلوق بلا اب
وام ليكون اقطع بالخصم واحسم لمادة شبهة ويكفي في صحة التشبيه اشتراكهما في الخلق بلا اب
ولا يضر اختصاص المشبه به بخصوصية على ان القصد هو التشبيه في كون وجودهما خارجا
عن العادة المستمرة وهما في ذلك سواء وثم في قوله ثم قال له فيه للترتيب اللفظ وقيل للترتيب المعنى
اي تصوره طينا ثم قال له كن لحما ودما ونحو ذلك قوله واستلزم عطف على لزم او استلزم و
الضمير للزوم كون جملتيهما فعليتين اي استلزم في مثل لو انتم تملكون ان يحمل على كون انتم فاعل
فعل محذوف يفسره الظاهر ليكون الجملة بعد لو فعلية لا مبتدأ خبره تملكون فيكون اسمية ولا
تأكيدا للفاعل تملكون على ان كون الاصل لو تملكون انتم تملكون فحذف تملكون لان تقليل الحذف
وهو حذف الفعل وحده اولى من تكثيره وهو حذف الجملة مع انه لا دليل عليه ولا ضرورة اليه وما

وما ذكر من كون التقدير تملكون تملكون بالتكرير للتاكيد وكون الدال على المحذوف هو ضمير المحذوف
مخالف لما عليه الجمهور من كون الثاني للتفسير لا جمع بينهما فقط لا للتاكيد وان الدال عليه كلمة الشرط المقتضية
للفعل مع قيام المذكور مقامه على ما سبق في لو ذات سوار لطمتني وان ذو لوثة لانا فقوله المبدل
صفة ضمير ومنفصلا حال من الضمير في المبدل ومفعولا ثانيا على تضمين معنى الجعل ولا يخفى ان في
لو انتم تملكون بعد تقدير الفعل فيه جهة اخرى من مخالفة الظاهر وهو كون الفعل مضارعا
وكانه لقصد استحضار الصورة ومذهب المبرد ان لو يستعمل في المستقبل استعمال ان مثل
اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وفي شعر ابي العلاء
المعري ولو وضعت في دجلة الهام لم تغض من الجرع الا من القلوب خوالي يصف بها اسفه على
مفارقة بغداد وشوق ركائبه الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت ويشبه ان يكون المعنى ههنا
ان تملكوا تمسكوا وتخلو الخشية الفاقة ومن لطايف هذا التركيب ان المرفوع وان كان فاعل
فعل محذوف لكنه لما برز مع الفعل المذكور في صورة المبتدأ والخبر افاد الاختصاص
مثلها بمنزلة صريح المبتدأ والخبر مثل انا سعيت في حاجتك والمعنى ان الناس هم
المختصون بالشح المتبالغ قوله وامثال هذه اللطائف يعني المذكورة في مباحث الشرط
تغلغل الماء في الشجر تخلله الراضة جمع رايض اصلها روضة كفاسق وفسقة من راض
المهر روضه رياضا ورياضة يريد ان هذه اللطايف وامثالها مما استنبطها هو وامثاله
من علماء المعاني ولم يتعرض لها القدماء من اهل التفسير ولو قلت ان هذا بناء اسسه
عبد القاهر وكمله جار الله ورتبه لان رتبة المصنف سعد ثم بين علو رتبة علم المعاني وصعوبة
المهارة فيه والصيرورة من راضه بانه مبني على التتبع للتراكيب وخواصها مفصلة كما يرى
من ايراد الامثلة وبيان ما فيها من اللطائف حتى لو اقتصر على مجرد تمهيد القواعد كما في كثير من
العلوم لم يحظ الطالب بطائل فالكلام في قوله لمبنى متعلق بالايتم وذلك لانه لا سبيل للبشر
الى الاحاطة بالتراكيب واحدا فواحدا وانما ذلك لعلام الغيوب لكن علمه تعالى بذلك
لا يسمى علم المعاني لعدم ابتنائه على تتبع التراكيب ثم لا ابتناء معرفة اعجاز القرآن بكيفيه على
الاحاطة بعلم المعاني لم يدخل الا تحت علمه الشامل قوله هذا الفن يعني الفن الثالث والا
طلب الوري وهو خروج النار من الزند والزناد جمع الزند كما سبق وضمير جواهرها ولا تضع
وازمتها جمع زمام وحليتها واستنباتها للمسودات والركض المستحث من ركض الفرس برجله

استخشنته للعدو والحلية قد سبقت لى اناى مرّة اى ابعد غاية متعلق براكض وكذا باستفراغ
بذل المجهود والطوق الطاقة وتفوق الفصيل شرب اللبن فواقا فواقا وهو ما بين الحلبتين
من الوقت لان الناقة تحلب ثم تترك سويعة يرضعها الفصيل لتدرّ والافاويق جمع افواق
جمع فيق جمع فيقة بالكسر وابدال الياء من الواو وهى اللبن الذى يجتمع بين الحلبتين بقوة
متعلق بتفوق مولع صفة راكض وكذا متوسل وطامع وحبات القلوب سويداواتها
من لطائف نفحات الجرود فى بما يؤثرها وهو متعلق بمولع والضمير لما وكذا ضمير عليها لان تنثر
عطف على يؤثرها والصفايا المختار جمع صفية والخبايا المخبيات جمع خبية وضمير مخبياتها
للاشتر بذلك بما ذكر من الركض والاستفراغ والتفوق ونحو ذلك اذ بنا نؤى الى ان يتامل بالمتفقها
او يسرح النظر فيه محجابه من نابتى فى الروضة رتع فيها محجابها متقلا حال من ضمير يتانق
اى متدرجا فى الانتقال من العلم الاجمالى الحاصل بسبب عجز المتحدين بالتنزيل ومعارضته
الى العلم التفصيلى الحاصل بعلم المعانى والبيان اذا احاط به على وجهه وقوله والفوز
روى بالنصب عطفا على الحسنى على انها مفعول لطامع لا صفة المثوبة والاظهر انها صفة
والفوز مجرور معطوف عليها ولو نصب لعطف على محل المثوبة وذلك لان طمع لا يتعدى بنفسه بل
بالحرف والغرض وان مهّدنا القواعد واوردنا الامثلة لكنها اودعناه فصول هذا الفن
لا ينفع بمجرد معرفتها وحفظها بل لا بد من انضمام الامور المذكورة اليها ووجه اشتراط الطمع فى
المثوبة والنجاة يوم النشور انه به كمال الاجتهاد وفيضان النور ومن لم يجعل الله له نورا فما له من
نور والحمد لله على التوفيق لشرح الفن الثالث وهو المسؤول فى سلوك الطريق الى الباقى والباعث
وصلى الله على النبى واله **قوله** الفن الرابع هو فى تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز
والاطناب كون خبر مبتداء هو ان ليس ولا بجد حالا او خبر بعد خبر وان هى المخففة من المثقلة
وفى ليس ضمير الشان او هو مع يمتنع فى الفاعل تنازعا والمعنى ان عدم امتناع الاتحاد و
التباين بين مفهومى جملتين ثابت فى ذهنك مقرر عندك والتآخى تفاعل من الاخوة يقال تآخيا
اذا اخذ كل واحد منهما صاحبه اخا له والارتباط مصدر من المبنى للمفعول يقول ارتبطت الشئ بالشئ
وربطته واستحكم الشئ صار محكما قويا والاواخى جمع آخية بالمد وكسر الخاء وتشديد الياء
وهو ان يدفن طرف قطعة من الحبل فى الارض فيظهر منه مثل عروة تشد اليه الدابة والمراد ههنا
العلائق والوشايح الوسائل والآصرة ما عطفك على الرجل من رحم او قرابة او صهر او معروف يقال ما

ما ناصرنى على فلان آصرة اى ما يعطفنى عليه قرابة ولا منة وقوله ولا ان يتباين عطف على اتحاد وان يتباطا
وكذا ولا ان يكونا اى مفهوما جملتين بين بين اى بين الاتحاد والمباينة فيتوسط حالهما اى حال مفهومى
الجملتين بين الحالة الاولى التى هى الاتحاد والحالة الثانية التى هى المباينة والانقطاع لذلك
اى لما بينهما من القرابة والاتصال فى الجملة والحاصل ان بين الجملتين اما كمال الاتصال وكمال
الانقطاع او التوسط بينهما ومدار الفصل والوصل على هذه الجهات الثلث فعلى الاوليين
الفصل وعلى الثالثة الوصل وانما قال مدارهما عليها اذ فى كل من الجهات شرائط وتفاصيل و
موانع كما فى العطف لدفع الايهام مع كمال الانقطاع مثل لا وايدك الله وترك العطف مع التوسط
لايهام خلاف المقصود فى على ما سيجىء وبالجملة فليس كل كمال اتصال او انقطاع للفصل وكل توسط
للوصل وكذا الكلام فى كون مدار الايجاز وترك الايجاز على الجهات الثلث اذ ليس كل اتصال يكون
فيه طى احد الجملتين وكل انقطاع لا يكون وكل توسط يستوى الامران بل ليس كل ايجاز بطى الجملة بل قد
يكون بحذف المفردات كما سيجىء لكن المدار على ذلك بمعنى انه الاصل والعمدة هنالك وقوله وهو
ترك العاطف وذكره جملة معترضة بين المبتداء والخبر وافراد الضمير لجرى الفصل والوصل
مجرى اسم مفرد بمنزلة هذا الباب والفصل كما قال وهذا فصل وجعل الضمير لاحدهما انما يستقيم
اذا جعل ذكره خبر مبتداء محذوف اى احدهما ترك العاطف والآخر ذكره **قوله** وانها اى هذه
الجهات التى هى اعتبارات الاتصال والانقطاع والتوسط لمحك البلاغة اى الامر الذى به يعرف
بلاغة المتكلم بان يطبق فيها المفصل فيعرف كمال بلاغته واصله الحجر الذى يحك عليه الذهب
فيعرف حاله والمنتقد والمتناضل بالنون اى موضع الانتقاد والتناضل والمعيار ما يعرف
به العيار والمسبار ما يعرف به غور الجرح وقدر عمقه والمنجم المظهر من نجم النبت ينجم بالضم ظهر
وطلع والمعجم موضع العجم من عجمت العود عضضته لتعلم صلابته ورخاوته والجلاء بالكسر
مصدر جلوت السيف صقلته والصداء مصدر صدئ الحديد بالكسر اذا وسخ وصداء الحديد
وسخه والقدح السهم قبل ان يراش وقداح الميسر سهامه والمعلى هو السابع منها وهو الذى
يكون لصاحبه كمال الغلبة ومن البلاغة حال من القدح اى شهروا بان لك فى اختراع نقش البلاغة
واحداث رقمها اليد الواصلة ايما يد والمعلى من قداح الميسر الذى له سبعة اسهم من فاز به
اخذ سبعة اعشار لحم الجزور وان خاب اخذ منه سبعة اعشار غرمه **قوله** اعلم ان بيان فى
هذا الفن الرابع بحث الايجاز والاطناب وبحث الجملة الحالية وبحث اللواحق والمتممات والمقدمات

المتعلقة بالفصل والوصل وكل هذه بمنزلة التبع واما الاصل هو تمييز موضع عطف الجمل عن
غير موضعه فان هذا هو المختص بالخفاء والاشكال والاحتياج الى زيادة البيان فلهذا اشتغل
به اولا وبسط الكلام وبنى على المباحث عليه فقال وانه اى عطف الجمل نوعان القريب المتعاطى
والبعيد لان عطف الجملة اما ان يكون بالواو او بغيرها وعلى التقديرين اما ان يكون للمعطوف
عليها محل من الاعراب اولا فما كان بغير الواو او بالواو وللمعطوف عليها محل من الاعراب وهو قريب
التناول سهل الماخذ وما سواه فبعيد ولما كان العطف تارة وتركه اخرى ان التمييز ونتيجته
مثله به فقال كحو ان يذكر وضمير يذكر للجمل ومعطوف حال منه مسند الى بعضها او متروكا
عطف عليه مسند الى العطف وقوله ونوع بعيد ذلك اى المتعاطى فيه اى في ذلك النوع وقوله
لكن بشرط استدراك عن قوله بالواو وفقط فيفيد ان العطف بغير الواو مطلقا وبالواو وشرط
ان يكون للجملة الاولى محل من الاعراب من القريب وما سواه بعيد فالقريب صنفان ولما في قوله
ان يقصد مع ان القريب والبعيد هو العطف المذكور لا القصد اليه من التسامح جعل بعضهم
ضمير انه نوعان لتمييز موضع العطف لا للعطف لكنه اشارة الى ان المراد بنوعي العطف المعنى
المصدري المبني للفاعل اعني ان عطفت بدليل انه قال يعتمد معرفة اصول ولم يقل يعتمد
اصولا قوله والسبب في ان قرب القريب اى النوع الذي سميناه القريب المتعاطى وبعد
النوع الذي سميناه البعيد المتعاطى هو ان العطف لا في مجرد صحة التركيب وتادية اصل
المعنى اذ لا دخل لوجه كونه مقبولا في ذلك بل في حكم كونه بليغا يتوقف على معرفة اصول
ثلثة هي ممهدة في العطف بغير الواو مطلقا وفي العطف بالواو واذا كان للجملة المعطوف عليها
محل من الاعراب غير ممهدة في العطف بالواو واذا لم يكن للجملة محل من الاعراب وقد بسط المص الكلام
في ذلك غاية البسط واوضحه غاية الايضاح واول الاصول التي لا بد من معرفتها في
العطف المطابق لمقتضى الحال هو الموضع الذي يصلح للعطف من جهة الوضع يعني وضع
الحرف العاطف لمعناه بان يكون الثاني عقيب الاول في العطف بالفاء لان الفاء موضوعة
لذلك ومتراخيا عنه في العطف بثم وعلى هذا قياس سائر الحروف وحاصله ان يتحقق فيما بين
المعطوف والمعطوف عليه المعنى الذي وضع له الحرف زائده اذ لا مدخل في ذلك لغير الوضع واياك
ان تتوهم ان المراد بالوضع ههنا الرتبة التي يليق بها العاطف بالنسبة الى سائر حروف العطف
على ما يناسب معنى قوله الوضع اعني الهيئة الحاصلة للشي بالقياس الى غيره وان تفسير الموضع

الموضع الصالح من حيث الوضع بان يتقدم متبوع غير متروك حكما مغاير لما بعد الواو فان ذلك
ليس معناه بل غايته ان يصدق هو عليه وثانيها فائدة العطف وهو لعلم بكون الثاني من الاول وعلى النسبة
التي يدل عليها الحرف على ما سبق من تفصيل المسند اليه او المسند مثلا وثالثها وجه كونه مقبولا
بان يكون على ما ينبغي في نظر البلغاء اى على شي مخصوص يليق بكل حرف بان يكون في الواو بين
الامرين جهة جامعة وفي البواقي نسبة مخصوصة تقتضيها العاطف واما تفسير الفائدة
بمشاركة الامرين في المعنى الذي اخذ عليه الاعراب والمقبولية بوجود الجهة الجامعة فليس
على ما ينبغي لاختصاصها ببعض الصور **قوله** وانت اذا اتقنت بعد تمهيد المقدمة العا
النافعة في بيان قرب القريب وبعد البعيد اخذ في تفصيل الدليل على قرب الصنف الاول
ثم الصنف الثاني ثم بيان السبب في بعد البعيد ثم بيان تحصله قريبا فقوله وانت اذا اتقنت
اخذ في بيان الاول وقوله وكذلك اذا اتقنت في الامر الثاني وقوله واما توسط الواو في الثالث
وقوله واعلم انك في الرابع والشرطية اعني اذا اتقنت اى علمت على وجه الاتقان والاحكام معا
ما سوى الواو من حروف العطف حصل لك معرفة الاصول الثلثة لدلالة كل من الحروف
العشرة التي هي غير الواو على معنى محصل محقق يستدعي من الجمل وسطا مخصوصا مشتملا على فائدة العطف
وعلى كونه مقبولا في ذلك لبين بخلاف الواو فانها انما تدل على مطلق الجمع الذي هو امر مبهم
لا يتحصل الا بان يكون على وجه المقارنة او التعقيب او التراخي وهذا كما يقال ان الانواع امور
محصلة بانفسها او بما دخل فيها من الفصول والجنس امر مبهم لا يتحصل الا بما ينضاف اليه فيجعله
احد الانواع وبهذا يندفع ما يقال ان الواو ايضا تدل على معنى معين هي الجمعية والمشاركة
فينبغي ان يكون الاصول الثلثة معها ايضا ممهدة كسائر حروف العطف من غير فرق وذلك لان
الفرق ظاهر وهو انها لما دلت على معان محصلة فاينما تحققت صلح موضعا للعطف بها
وحصلت فائدة العطف وكان مقبولا لعدم توقف القبول فيها على امر غير محصل معانيها بخلاف
الواو وحيث لا محل لها من الاعراب فانها لا تدل الا على تحقق مضمون الجملتين وعدم احتمال كون الثاني
اضرابا عن الاول كما في زيد قائم عمرو قاعد نص عليه الشيخ عبد القاهر والجمل المشاركة في
التحقق مما لا يكاد يحصى واكثرها غير متناسبة بحيث اذا تعاطفت عدت من قبيل الهزل والمجون
واودعت كتب المضاحك فلا بد بين المتعاطفين من خصوصية جامعة **قوله** وكذلك
اذا اتقنت يريد ان العطف بالواو على الجملة التي لها محل من الاعراب قريب المتعاطى وبني ذلك على العلم

مقدمات الاولى ان الاعراب صنفان اصل وتبع الثانية ان التبع منحصر في الخمس الثالثة ان المتبوع
في البدل في حكم العدم من جهة المعنى بمعنى ان المقصود بالنسبة هو التابع الرابعة ان المتبوع
والتابع في الوصف والبيان والتاكيد واحد بالذات لا تغاير بينهما الخامسة ان معنى الواو يستدعي
مغايرة التابع للمتبوع فيحصل لك من هذه المقدمات ان الموضع الصالح للعطف بالواو وليس الا
البين المخصوص الذي يقصد فيه اتباع الثاني للاول في الاعراب بتوسط حرف وهو النوع
الخامس من الصنف الثاني لانه ان لم يكن هناك اول وثان بقصد جعل احدهما تابعا للآخر وهو
معنى الصنف الاول فهو ليس بمحل للعطف بحرف ما من الحروف فضلا عن خصوص الواو ولفوات
شرط العطف حقيقة وان كان فان كان الثاني هو البدل فهو ايضا ليس بموضع للعطف
بشيء من الحروف لفوات شرط العطف حكما لان الاول بمنزلة العدم فليتحقق هذا بالصنف الاول
وان كان هو الوصف او البيان او التاكيد فليس موضعا للعطف بالواو لفوات شرط معنى العطف
بالواو وهو التغاير على ما تحقق من ان الواو يستدعي معناه ان لا يكون معطوفه هو المعطوف
عليه فظهر لك ان موضع العطف بالواو هو النوع الخامس من الصنف الثاني ثم اذا اضممت الى المقدمات
السابقة مقدمة سادسة هي ان كل واحد من وجوه الاعراب الدال على معنى كما عرف في علم النحو
اما اجمالا فالفاعلية والمفعولية والاضافة واما تفصيلا فخصوصية كل من الفاعل و
المفعول والملحقات بها والاضافة باقسامها حصل لك معرفة فائدة العطف بالواو وهي مشاركة
المعطوف للمعطوف عليه في ذلك المعنى الذي يدل عليه ذلك الوجه الذي ثبت في المتبوع من
الاعراب فبالنظر الى مجموع هذه المقدمات المعلومة من علم النحو حصل لك في العطف بالواو فيما
له محل من الاعراب اصلان من الاصول الثلثة التي يعتمدها العطف في باب البلاغة وهما معرفة
موضعه ومعرفة فائدته ولم يبق الا الاصل الثالث الذي هو معرفة وجه كونه مقبولا
فاذا عرفت في علم المعاني ان شرط كون العطف بالواو مقبولا ان يكون بين التابع والمتبوع جهة
جامعة على ما سيأتي تفصيلها حصل لك الاصول الثلثة من غير رجوع الى امر آخر او زيادة
تأمل فيما ذكر وهذا معنى قرب التعاطي هذا ضبط الكلام في بيان سبب قرب المرتب بصنفيه
ولنرجع الى شرح الكتاب فقوله الاعراب صنفان ان اول بمعنى الاعراب فقط وان حمل على حقيقته
فالمعنى ان ذا الصنف الثاني اي المعرب بالاعراب التبع منحصر في الانواع الخمسة والصنف
الثاني منحصر في اعراب الانواع الخمسة والاول وفق ما ذكر في علم النحو ان المعرب في قوله هو

فقوله للاعراب على وجهين احدهما ان يكون بحيث لا يقبله الا بعد ان يكون غيره قد قبله وهو خمسة ضرب
تسمى التوابع وصرح بان التاكيد في عرف اصحابنا ينصرف الى المؤكد لكن تعبيره ههنا عن المعطوف بالحرف
بقوله اتباع الثاني الاول في الاعراب بتوسط حرف انما يصدق على المعنى المصدري للعطف لا على
التابع الذي هو المعطوف ولا على اعرابه وبالجملة انما عبر عنه بهذه العبارة دون العطف والمعطوف
لانه لا يحسن ح ما ذكره من ان الموضع للعطف هو النوع الخامس دون الانواع الاربعة الاول اذ
يصير بمنزلة قولك الموضع للعطف هو العطف دون غيره من التوابع وقوله علم عطف على تيقنت
ذكر الصور السابقة بالاتقان لانها امور محكمة مقررة في علم النحو بلا اشتباه او احتياج الى
زيادة بيان بخلاف كون المتبوع في البدل في حكم العدم فانه انما يعلم بما يقع في عبارة بعض النحاة
ان البدل في حكم تنحية المبدل منه اي تبعيده والاعراض عنه مع اتفاقهم على ان هذا ليس على ظاهره
لصحة قولنا زيد لقيته رجلا صالحا مع انه لو اسقط المبدل منه لم يصح الكلام بخلوه عن العائد
الى المبتداء وقوله توصون عطف على يقولون ودلالة على كون المبدل منه في حكم المنحى ان كلمة
بل للاضراب عن المتبوع فيكون في حكم المضرب عنه حيث لم يصرح ببل يحصل بالتصريح حسن
الكلام وخروجه عما يقع لا عن روية لكن في دلالته هذا على كون الامر كذلك في بدل الكل والبعض
والاشتمال محل نظر والقول بان البدل نوع واحد من التابع فاقسامه متماثلة وحكم الامثال واحد
مزخرف بل الاقرب ما قيل ان لفظ البدل بحسب اصل اللغة ينبئ عن القائم مقام الشيء وانما يكون
ذلك اذا كان الشيء مطروحا او في حكم المطروح فاذا انضم الى هذا المعنى توصيتهم بالتصريح بكلمة
الاضراب في القسم الذي طرح المتبوع فيه في غاية الظهور علم بان باقي الاقسام في حكم طرح المبدل
منه ولو في تقدير بل وكذا الحكم بان التابع في الوصف والبيان والتاكيد هو نفس المتبوع بالذات
بل بالمفهوم ايضا في بعض صور البيان والتاكيد ليس مما يقرر ويحقق في علم النحو وعلم بالاتقان
لكنه حكم يعلم بالنظر والتامل في هذه التوابع وقوله ثم رجعت فحققت عطف على تيقنت وعلمت
وانما احتيج الى هذه المقدمة ليحصل العلم بان ليس الوصف والبيان والتاكيد موضعا للعطف
كما احتيج الى المقدمة القائلة بان المبدل منه في حكم المنحى ليعلم ان البدل ليس موضعا للعطف
والمعنى انك بعدما علمت بادي التفات ان التابع في هذه الثلثة نفس المتبوع اذا رجعت الى التامل
والنظر في معنى الواو وان الجمع لا يتصور بين الشيء ونفسه فعلمت بلا شبهة ان الواو يستدعي مغايرة
المعطوف للمعطوف عليه حصل لك العلم بان شيئا من الثلثة ليس موضع العطف بالواو قوله بالحرف

خبر كان تقدم للاستفهام واسمه ضمير العطف ومن حروف العطف صفة اى حرفا اخرت الى موضع
الخبر لانتفاء الاستفهام فيه وضمير فيه للصنف الاول ولم يذهب عليك عطف على حصل لك
اى لم يشتبه عليك ولم تغفل انت عن ذلك اذ لا معنى للعطف حيث لا معطوف عليه تحقيقا ولا تقديرا
لتاديه الى اجتماع المتنافيين وهو ان يكون اعرابه تبعا وليس بتبع ومن ههنا قيل فى قوله تعالى
لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين انه من عطف الجمل اى ونصركم يوم حنين لان كلا من
ظرف الزمان والمكان مستقل بالاعراب فلا يصح عطفه عليه قوله وان نحو قوله عليك ورحمة الله
السلام اشارة الى ان انتفاء تقدم المتبوع قد يكون لانتفاء المتبوع اصلا كما فى جاء وزيدا اذا
جعل زيد فاعلا مستقلا لا عطفا على مستكن فى جاء على الشذوذ وعرفت فمر واتانى خالد و
راكبا وقد يكون لانتفاء تقدمه كما فى عليك ورحمة الله السلام حيث تأخر المتبوع الذى هو السلام
ولهذا حكم بانه لا يسوغه الائمة تقديم المتبوع وتاخير التابع واما حكمه بانه عديم النظير فمعناه
قلة النظائر وانتفاء الاطراد وكان الاولى ان يمثل بقول الحماسى لا اشكانى وساكنه قبر سنجاوز بعطف
وساكنه على قبر اذ ربما يناقش فى كون ورحمة الله عطفا على السلام لجواز ان يكون عطفا على المستكن
فى الظرف اعنى عليك لكونه خبر المبتدا وفى مثله يتحول الضمير الى الظرف غايته انه يكون فى شذوذ
قوله ثلاث اذا اقبلت وزهر تهادى حيث عطف على المستكن لا فصل ولا تاكيد قوله واما نحو
قوله عز سلطانه يريد ان ما هو عديم النظير وعلى نية التقديم والتاخير ومختص بالضرورة انما
هو تاخير المعطوف عليه واما حذفه بقرينة لاحقة كالمفسر فى واياى فارهبون او سابقة
كالاستفهام فى اوكلما عاهدوا فسائغ شايع من غير نكير لان المقدر كالملفوظ به من فطن بالكلية
تكلم بها والمفسر هو فارهبون والفاء للعطف على المفسر المحذوف اى ارهبوا والذى تعرض له فى علم
النحو وجوب الاضمار على شريطة التفسير واما عطف واياى ارهبوا بالواو فعلى مذكور متقدم هو
اذكروا نعمتى واوفوا بعهدى وسيجئ فى باب الايجاز بيان مغايرة المعطوف والمعطوف عليه وزيادة كلام
فى هذه الفاء واما الواو والفاء وثم فى نحو اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم وافنضرب عنكم
الذكر واثم اذا ما وقع آمنتم ونحو ذلك مما يقع بعد الاستفهام فقد يجعل من قبيل حذف المعطوف
عليه وقد يجعل من قبيل العطف على ما قبله من الكلام وتوسيط الهمزة للتوبيخ ونحوه على ما يذكر فى
الكشاف وقوله مدلولا على معناه يشير الى ان حذف الفعل فى الجملة بقرينة الاستفهام واما خصوصه
ومحصول معناه فبالقرائن الاخر وكان الانسب ان يقول وهو كفروا لان ذلك الفعل هو كفروا

كفروا الا كفروا ولا يخفى ان المعطوف هو الفعل العامل فى كلما وهو نبذ وكلما مفعول فيه
اى كل وقت معاهدتهم قوله موضعا للعطف بالواو وقيد بذلك لكون البعض موضعا
للعطف باى مثل جاءنى اخوك اى زيد واعجبنى زيد اى حسنه وببل مثل جاءنى زيد بل حمار
واعجبنى زيد بل حسنه ونحو ذلك قوله حكما سيلقى بقوله وضمير معناه للعطف
بالواو قوله واما نحو قوله عز اسمه وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم جواب
نقض يرد على ما ذكر ان الوصف ليس موضعا للعطف بان جملة ولها كتاب معلوم صفة لقرية
على ما صرح به صاحب الكشاف وقد عطفت عليها بالواو والجملة ظرفية ان جعل كتاب
فاعل الظرف واسمية ان جعل مبتدا وتقرير الجواب لا نسلم انه وصف بل حال من قرية
وانما جاز الحال عن النكرة بدون التقديم عليها لكونها فى حكم الموصوفة اى قرية من القرى
وما يقال ان هذا لكونها مستغرقة كالمبتدا فى ما رجل الا قائم عائدا الى هذا وعند
لصاحب الكشاف بان ما ذكر سهو منه لا خطاء والسهو لا عيب فيه للانسان لكونه ذهولا
وغفلة لا اصرار عليه والانسان مجبول على ذلك حتى قيل على سبيل السهو ان الانسان
مشتق من النسيان وهو اشد من السهو لانه زوال الصورة لا بالكلية بحيث لا يحتاج
الى اكتساب جديد بل بحيث يتنبه بادنى توجه والتفات والنسيان زوالها بالكلية
بحيث يحتاج الى كسب جديد والخطاء ثبوت الصورة المضادة للحق بحيث لا يزول بسرعة
فان قيل من جعل الجملة وصفا لم يجعل الواو للعطف ليلزم عطف الصفة على الموصوف
فيكون خطاء بل للتاكيد لصوق الصفة بالموصوف حتى ان الواو المتخللة فى الكلام عنده
اربعة العاطفة والحالية والاعتراضية والموكدة للصوق الصفة قلنا الخطاء
ح من جهة انه لم يعهد فى العربية صفة مصدرة بالواو ولم يقل بها احد ولم يعضده
حجة وسيزداد ما ذكرت وضوحا حيث ذكر انه يجوز الحال عن النكرة بدون التقديم
اذا كان مع الواو نحو جاءنى رجل على كتفه سيف لعدم الالتباس بالصفة فكيف اذا كانت
النكرة مستغرقة كما فى هذه الآية فانه اجوز وانه اذا اريد فى مثل جاءنى على كتفه سيف
الحال يجب الواو واذا اريد الصفة يجب ترك الواو لامتناع عطف الصفة على موصوفها
البتة قوله معرفة موصوف معرفة فائدته بدل الاشتمال من صلة ع بمنزلة اعجبنى زيد حسنه
لان الاصلين على ما سبق هما الموضع والفائدة قوله واذا عرفت تمهيد لمعرفة جهة

القبول وليس بعرف ذلك بحسب النحو وبادى نظرها بقرينة في علم المعاني فلهذا قال عرفت دون
انقنت او علمت تمييزا بين الاعتبارات وافتنانا في الكلام وفي ما ذكر من المثالين لوجود الجهة
الجامعة وعدمها اشارة الى اشتراط ذلك في عطف المفردات ايضا اذا كان بالواو وحتى
انها في الجمل ايضا يكون باعتبار المسند اليه والمسند وقيد من قيود على ما يجيء وانما قال
في الاول محدث لانكل ذلك مبتدا وفي الثاني محدثة لان كلها تاكيد على الاظهر وهو المبتدا
هو المذكورات السابقة **قوله** واما توسط الواو شروع في بيان سبب بعد البعيد
التعاطي بعد بيان سبب قرب المرتبة وذلك لان الاصول الثلثة التي هي الموضع والفائدة ووجه
القبول غير ممهدة في توسط الواو بين الجمل التي لا محل لها من الاعراب كما كانت ممهدة في توسط
غير الواو او في توسط الواو بين الجمل التي لها محل من الاعراب وعدم تمهيد الاصول هو
السر في دقة مسلك هذا التوسط وبلوغه من الغموض الى حيث قصر بعض علماء المعاني البلاغة
على معرفة الفصل والوصل وما قصر البلاغة عليه اي على معرفة الفصل والوصل وتذكير
الضمير باعتبار ان المعرفة في معنى العرفان او في معنى ان تعرف لاجل انها مقصورة عليه
في نفس الامر بل لاجل التنبيه على زيادة غموض فن الفصل والوصل وعلى ان احدا من البلغاء لا يتجاوز
هذا الفن الغامض من البلاغة الا بعد تخليف سائر غوامضها خلفه بمعنى انه لا يمكنه الاطلاع على
حقيقة هذا الفن الا بعد الاطلاع على سائر الفنون السابقة واللاحقة اما السابقة فلتعلقها
باجزاء الجملة وهذا بانتظام الجملتين الواردتين على قانون البلاغة واما اللاحقة فلتعلق بعض
احوال هذا الفن باتفاق الجملتين واختلافهما في الخبرية والانشائية وتعلق بعض المناسبات
بما فيهما من التشبيهات والاستعارات والكنايات **قوله** واعلم يريد بيان الطريق الى تقريب هذا النوع
الذي هو بعيد التعاطي وصير قريب للتأمل وهذا التكلف اشارة الى البعيد التعاطي وهو مفعول
قرب والباء في بحيث متعلقة به وفي باذن الله بالايجاز وفي بادني تقريب وجاز الاحتلاف اي في الثاني
بمعنى ان الاولى للظرفية وهذه للسببية مع ان متعلقهما هو المقيد بالاولى وضمير هو ان الجملة
لادنى التنبيه والمراد بالجملة الجملة الثانية التي لها سابقة وضمير عليها للاثم في المعطوف
كما في المعطوف عليه ولم يقل الواو بدلها البدل عنه اي عما قبلها لان القطع يكون عما قبلها من الكلام
مطلقا والابدال عن جملة واحدة معينة فظاهر هذا الكلام ظاهر وانما الدقة في كيفية حصول
التنبيه بهذا الكلام على تقريب البعيد وكيفية تطبيقه على ما حصله في التقريب ايضا فنقول

فنقول نزول الجملة الثانية منزلة الجملة العادية عما يعطف هي عليها اشارة الى فوات شرط
العطف باي حرف كان اعني تقدم متبوع اما تحقيقا فكما في الجملة التي اريد قطعها عما قبلها واما
حكما فكما في الجملة التي اريد ابدالها عن الجملة الاولى فان الاولى تكون بمنزلة العدم فينتفي تقدم
المتبوع حكما ولذا انظمهما في سلك واحد ونزول الثانية من الاولى منزلة نفس الاولى لكمال الاتصال
اشارة الى فوات شرط العطف بالواو وهو المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه كما في الصفة
والبيان والتاكيد واقتصر هاهنا على البيان والتاكيد اذ لا يعقل كون الجملة الثانية بمنزلة
الوصف للاولى وقد يتوهم ان كونها موضحة للاولى اشارة الى كونها بمنزلة الوصف لها ولا
يخفى فساده على الناظر في الكتاب ولذا قال واما الحالة المقتضية للايضاح والتبيين و
اما الحالة المقتضية للتاكيد والتقرير وانتفاء الجهة الجامعة بين الجملتين اشارة الى انتفاء
شرط كون العطف بالواو مقبولا في باب البلاغة على ما هو الاصل الثالث فبالنظر الى ما ذكرنا كرر
لفظ كذا وكذا ثم قال وانما يكون اي الثانية موضعا لدخول الواو واذا توسطت بين كمال الاتصال
والانقطاع ناظر الى ما قال فيما سبق وانما موضعه النوع الخامس بقي هاهنا بحثان الاول انه جعل
فيما سبق وجه القبول اصلا ثالثا وهاهنا ادرجه في الاصل الثالث اعني الموضع الصالح والجواب
انه قيد الموضع الصالح ثمة بكونه من حيث الوضع فلم يتناول وجه القبول لكونه من حيث البلاغة
وهاهنا اطلقه فتناوله قصدا الى الاختصار واعتمادا على سبق التفصيل الثاني انه لا تعرض
هاهنا للاصل الثاني اعني فائدة العطف والجواب ان ذلك لظهور مقايسة بالمشاركة في المعنى
الذي يدل عليه الاعراب فيما له محل من الاعراب فهي هاهنا المشاركة في التحقق اذ بدون الواو يحتمل
الاضراب عن الاولى الثالث ان كمال الانقطاع قد يكون للاختلاف خبرا او طلبا ولا تعرض له والجواب
ان انتفاء الجهة الجامعة يتناوله بناء على ان احدها اعم من الجامع العقلي والوهمي والخيالي الرابع
ان قوله لكمال انقطاعها علة لانتفاء الجهة الجامعة فيتعلق بلم يكن بينها والامر بالعكس اذ كمال
الانقطاع معلل بانتفاء الجهة الجامعة والجواب انه متعلق بما بعده اعني لم يكن ابدنا موضعا
لدخول الواو **قوله** ولكل من هذه الانواع يعني القطع والابدال وكمال الاتصال بناء على الايضاح
والتبيين او التاكيد والتقرير وكمال الانقطاع والتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
حالة تقتضيه وضمير ورودها للانواع وضمير طبق وفي لورودها ومن البلاغة حال من
درجه وضمير ساطع للكلام وهناك اشارة الى تلك الحالة المقتضية او الى المقام المدلول عليه

بسوق الكلام **قوله** واما الحالة المقتضية للقطع اى قطع الجملة عما قبلها ففي نوعان احدهما ان
يكون للكلام السابق حكم وانت لا تريد ان يجعل الكلام اللاحق شريكا له في ذلك الحكم فتترك عطفه
لئلا يشاركه في ذلك الحكم فان كان قبل الكلام السابق كلام آخر لا مانع من عطف اللاحق عليه كان
ترك العطف للاحتياط لئلا يتوهم عطفها على الاقرب المشتمل على المانع كما في قوله وتظن سلمى انني ابغي
لم يعطف اراها في الضلال تهيم على تظن مع عدم المانع لئلا يتوهم عطفه على الاقرب المشتمل
على المانع اى عطفه على ابغي فيشاركه في كونه مظنون سلمى وان لم يكن قبل الكلام كلام خال عن
المانع من العطف عليه بان لا يكون قبله كلام آخر مثل اذا جئتني اكرمتك انا احبك او كان
وفيه ايضا مانع مثل واذا خلوا الى شياطينهم الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم
انما نحن مستهزؤن لئلا يشاركه في كونه مقول قول المنافقين ولا على قالوا لئلا يشاركه
في الاختصاص بالظرف اعني اذا خلوا كان ترك العطف على سبيل الوجوب وثاني النوعين ان
يكون الكلام السابق بفحواه كالمنشأ لسؤال يصلح الكلام الثاني جوابا له فيجعل ذلك السؤال
بمنزلة المحقق ويترك عطف الثاني قصدا الى انه جواب لذلك السؤال كما في قوله زعم العواذل
انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي لم يعطف صدقوا على زعم قصدا الى كونه جوابا صدقوا
في ذلك الزعم ام كذبوا فقوله فيقطع مرفوع معطوف على لا تريد لا على يريد والمنصوب في تشركه
للكلام السابق هو اول مفعولي تشرك والثاني الحا تقول اشركت زيدا عمرا في المال اذا جعلت
عمرا شريكا له فيه لا بالعكس كما قد يتوهم وقوله كالمورد على لفظ اسم الفاعل من اوردته كان
هذا الكلام لكونه منشأ السؤال هو الذي يورد السؤال وقوله فينزل ويطلب ويقطع
منصوبات عطفا على يكون اى يترك عطف الكلام الثاني على الكلام السابق لقصد وقوعه جوابا
للسؤال المنزل منزلة الواقع **قوله** وتنزيل السؤال لكونه مدلولا عليه بالفحوى منزلة الواقع
لكونه خلاف مقتضى الظاهر لا يصار اليه الا لنكتة مثل تنبيه السامع على موقع السؤال وعلى ان
الكلام السابق كالمورد له ومثل اغناء السامع عن ان يسأل اكراما له ومثل ان لا يسمع منه شيء
بفضاله وقلة التفات اليه ومثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه حرصا منك على الكلام وحظا له
من ان يتكلم حال تكلمك لا يقال هذه المعاني الثلثة حاصلة على تقدير ذكر العاطف لانا نقول نحن
لا نجعلها مقتضية لترك العاطف بل لتنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق بعد تحقق قصد جعل
الكلام جوابا عن سؤال ومثل القصد الى تكثير المعنى مع تقليل اللفظ او بواسطته فان تكثير

تكثير المعنى اعني تقدير السؤال انما حصل بتقليل اللفظ اعني ترك العاطف لكن قوله وهواء
تكثير المعنى بتقليل اللفظ بتقدير السؤال وترك العاطف بمعنى المعية انسب في مثل غير ما ذكر
مما ينخرط في سلكه كبسط الكلام مع السامع وطلب ايناسه بالكلام معه وادعاء كون السؤال
ظاهرا غير محتاج الى ذكره وامتحان السامع هل يتنبه للسؤال **قوله** ويسمى النوع ظاهر ان
القطع والاستئناف اسمان لنوعي المقتضي اسم فاعل لكن المحقق انهما اسمان لنوعي المقتضي اسم
مفعول فيكون الاولى تسمية الخاص باسم العام **قوله** واما الحالة المقتضية للابدال
اى ابدال الجملة عن جملة سابقة عليها ففي ان يكون الكلام غير واف بتمام المراد وبايراد المراد
او شبيها بغير الوافي لنوع خفاء فيه وضمير شانه وكونه ويعين للمراد وضمير منه للكلام
السابق واليه للمراد والغرض مما يقل وقوعه والفظيع الشنيع الهائل والعجيب القليل النظير
واللطيف الدقيق الخفي وغير ذلك مثل العظيم والكبير وفي قوله فيعين الخ اشارة الى ما به
تميز الجملة البدلية عن الجملة البيانية اذ ليس فيها نية استئناف القصد ومزيد الاعتناء
بالشان بل مجرد القصد الى ازالة الخفاء واما المقتضي للتاكيد والتقرير فكون الجملة السابقة
بحيث توهم تجوزا او سهوا او قصورا في الشمول او عروض شبهة او غفلة للسامع او نحو ذلك
مما يحتاج الى زيادة تقرير وتثبيت وكلامه في بيان الحالة والامثلة مما لا يشتبه على احد
دلالته على كون الايضاح والتبيين واحدا مشيرا الى كون الجملة بمنزلة عطف البيان وكذا
التاكيد والتقرير ولم يسمع احدا سمو لكون بعض الجمل منزلة الصفة للبعض على ما توهمه
من قال ان كون الجملة للايضاح اشارة الى كونها بمنزلة الوصف **قوله** مع تفصيل يعرف
هو ان لا يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الطلب والطلب معنى
الخبر اذ لو لم يكن هذا لم يتحقق كمال الانقطاع فالمقتضي لكمال الانقطاع هو الاختلاف
مع هذا القيد **قوله** او ان اتفقتا فان لا يكون لا يظهر لهذا التركيب وجه سوى ان يكون
قوله فان لا يكون جواب الشرط بتقدير مبتداء اى ففي ان لا يكون والشرطية عطفا على الاسمية
الواقعة بعد الفاء الواقعة جواب اما او يكون الشرط في نية التاخير وفان لا يكون عطفا
على ففي ان تختلفا اى وففي ان لا يكون بينهما جامع ان اتفقتا خبرا او يكون الشرط عطفا
على شرط محذوف والفاء جواب اما اى اما الحالة المقتضية لكمال الانقطاع ان لم تتفقا
فان يكونا وان اتفقتا فان لا يكون فالحق انه تركيب مشوش وبالجملة ففي كمال الانقطاع

ان لا يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل بان يكون هو المقتضى لذلك
ومن جهة الوهم او من جهة الخيال والمراد بالعقل قوة للنفس بها ادراك الكليات وبالوهم قوة بها
ادراك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان يتادى اليه تلك القوة من جهة الحواس كادراك
العداوة والصداقة من زيد وادراك الشاة معنى في الذئب وبالخيال قوة يجتمع فيها صور
المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك اعني القوة التي يتادى اليها صور المحسوسات من طريق
الحواس الظاهرة فيدركها وبالمفكرة القوة التي بها التصرف بالتفصيل والتركيب بين الصور
الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة
وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس يستعملها على اي نظام تريد فاذا استعملتها بواسطة
القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية
فهي المفكرة والمراد بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن والكلام في
شرح هذه القوى والدلالة على وجودها ومحالها الجسمانية سيما في الدماغ مذكور في كتب الحكمة
قوله فالجامع العقلي من المهم في هذا المقام والظاهر من هذا الكتاب ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون
مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال ليعترض بان التضاد
وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم والتقارن في الخيال ليس من الصور التي يجتمع في
الخيال بل جميع ذلك معان معقولة فيجاب عن الاول بان الجامع الوهمي هو كون كل واحد من السواد
والبياض مضادا للاخر وهو معنى جزئي لا يدرك الا بالوهم ويرد بان الجزئي انما هو تضاد هذا
السواد وهذا البياض وح لا فرق بينه وبين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضايف
في انها ان اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات او الى الكليات فكليات ولا وجه لاطلاق القول بان البعض عقلي
والبعض وهمي بل المراد بالعقلي الامر الذي بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة
وبالوهمي الامر الذي بسببه يقتضي الوهم ذلك وبالخيالي الامر الذي بسببه يقتضي الخيال ذلك
وح لا اشكال في الجامع العقلي بين الجملتين هو ان يكون بينهما اتحاد وتماثل او تضايف في تصور
اي مفرد من المفردات الواقعة فيهما مسندا اليه او مسندا او قيدا من قيودهما صفة او حال
او مفعولا او غير ذلك اما في الاتحاد فظاهر واما في التماثل فلان معناه اشتراك الافراد في الحقيقة
والعقل لكونه بالذات مدركا للكليات لا غير يجرد المثلين المتماثلين عن العوارض المشخصة في الخارج
فيرفع تعددهما ويصير الامر بينهما الى الاتحاد واما في التضايف فلان معناه كون الشيئين بحيث يكون

بحيث يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الاخر فعند وجود احدهما في العقل يمتنع ان لا يوجد الاخر
فقوله في تصور هو ادراك غير الحكم الذي معناه الاذعان والقبول لوقوع النسبة او لا وقوعها
وكثيرا ما يطلق على المتصور وهو المناسب ههنا وقوله المخبر عنه وبه مقام المسند اليه
والمسند مبني على انه في قانون الخبر كما قال اذا اتفقتا خبرا مع انهما اذا اتفقتا طلبا فالامر كذلك
وقوله هناك اي في المخبر عنه او المخبر به او قيد من قيودهما وقوله في الخارج لان ما حصل
في العقل فهو من حيث انه في نفس جزئية يكون متشخصا بتشخص لا يرفعه العقل وكل من العلة
والسبب قد يفسر بما يحتاج اليه الشيء فلا تغاير وقد يراد بالعلة المؤثر الموجد وبالسبب
ما يفضي الى الشيء في الجملة او ما يكون باعثا عليه فيفترقان فكذا المعلول والمسبب ومثل
هذا يقال له التضايف المشهوري واما الحقيقي فالذي بين العارضين كوصفي العلية والمعلولية
ووصفي السببية والمسببية ولا خفاء في ان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول
لا ما يصدقان عليه كالصانع والعالم وعلى هذا فقس واما العلو والسفل فانما يتضايفان
اذا اريد بهما الاعلى والاسفل فيكونان كالاقل والاكثر لا جهة العلو والسفل بمعنى القرب
من المحيط والبعد عن المركز وبالعكس فانه يمكن تعقل كل منهما بدون الاخر وقد يقال في الفرق
بين الامثلة ان العلة والمعلول من المعقولات والعلو والسفل من المحسوسات والاقل والاكثر
بينهما ورد بان التضايف انما هو بين مفهوماتها وهي صور عقلية وان اريد ما يصدق عليه
الاقل والاكثر فقد يكون محسوسا وقد يكون معقولا فكذا ما يصدق عليه العلة والمعلول وقوله
وان العقل سلطان مطاع يعني ان احكامه صادقة مطابقة تقبلها النفس ويكون مطيعة
له في ذلك فيطيعها المفكرة في اتحاد الامرين واجتماعهما البتة **قوله** والوهمي اي الامر الذي
بسببه يقتضي الوهم اجتماع الجملتين في المفكرة ان يكون بين تصوراتهما اي تصورات المحكوم
عليه والمحكوم به وقيودهما من هذه وتصوراتهما من تلك شبه تماثل كما بين لوني البياض والصفرة
فانهما نوعان مختلفان لكن الوهم يبرزهما في معرض المثلين حتى كان الصفرة بياض زيد فيه
شيء وحيل الوهم مما يروج عند المفكرة فيجتمع الشيئان في المفكرة بهذه الحيلة كما يجتمع
المثلان بحكم العقل او تضاد كما بين السواد والبياض او شبه تضاد كما بين السماء والارض
فان الوهم ينزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايفين في عدم انفكاك خطور
احدهما بالبال عن خطور الاخر فيجمع بينهما في المفكرة كالمتضايفين فقوله والا اي وان لم

فى ان الوهم يبرز المتشابهين للمثلين فى معرض المثلين ويجمع بينهما فالوهم وحده قوله ثلثة
تشرق الدنيا البيت وقل لى اى شئ الامر الذى حسّن الجمع بين الشمس والممدوح والقمر
سوى احتيال الوهم فى ابرازها فى معرض المماثلات حتى كانها افراد متعددة من نوع واحد
وكذا بين ذى التاج اعنى الملك والسقاء الذى يسقى الناس ويبيع الماء والذرّاء
صغار النمل ومعنى البيت الاول تماثل الشمس والقمر والممدوح فى اشراق الدنيا ببطرائها وبهائها
الاشراق الحسى بالشمس والقمر والمعنوى بالممدوح لافاضة انوار العدل والاحسان وتشرق
مسندا الى الدنيا والجملة صفة لما قبلها اعنى ثلثة والعائد الى الموصوف هو الضمير فى بهجتها
والتكلف فى جعله متعديا مسندا الى ضمير الثلثة والدنيا مفعولا تعسف وخروج عن
اللغة ثم الجمهور على ان ثلثة خبر مقدم على المبتداء والا لبق بالمعنى والاعلق بالقلب
انها مبتداء خبره محذوف اى لنا او فى الوجود ثلثة تشرق الدنيا بها وشمس الضحى بدل
او عطف بيان او خبر مبتداء محذوف ومعنى الثانى انك اذا قطعت الطمع عن الخلق وتوجهت
الى جناب الحق فهذه الاشياء المتباينة المتباعدة جدا سواء عندك استغناء عنها
وعدم التفات اليها وقوله وقد عرفت حال من قوله يبرزهما فى معرض المثلين يعنى
قد عرفت حال المثلين فى شان الجمع وان العقل بتجريدها عن التشخص يرفع التعدد عن البين
ويجعلها واحدا فيوله الى القسم الاول من الجامع العقلى اعنى الاتحاد وتوسيط قوله
سواء بين الموصول والصلة للاهتمام والا فموضعه بعد الصلة لكونه فى اللفظ
ظرفا متعلقا بحسن وان كان فى المعنى استثناء من الاستفهامية الواقعة مبتداء خبره
الذى وهذا المحسن يضبط على المصدر من حسن **قوله** او تضاد هو تقابل وجود بين
لا يكون تعقل احدهما بالقياس الى الآخر فان كان فهو التضايف ومعنى التقابل امتناع
اجتماع الشيئين الواردين على موضوع واحد فى زمان واحد من جهة واحدة واورد للتضاد
خمسة امثلة حسب المحسوسات الاولية اعنى المبصرات والمسموعات والمشمومات والمذوقات
والملموسات ثم اعاد الكلام وذكر خمسة اخرى من غيرها من الاعراض الجسمانية وهى التحرك و
السكون من ان ينفصل ذهابا الى السكون وجود ى لا عدم ملكة والقيام والقعود من
الاوضاع والذهاب والمجئ من الحركات المختلفة بالاضافة فان الحركة منك الى موضع ذهاب
ومن موضع اليك مجئ وواحد من الاعراض النفسانية وهو الايمان والكفر فان الايمان

الايمان اذعان وقبول والكفر اباء وجحود بالقلب وانما يحمل بعض الافعال والاقوال ايمانا
او كفرا باعتبار انبائه عن ذلك واحدها يحتمل الجسمانية والنفسانية وهو الاقرار والانكار
اى باللسان او القلب ثم اعاد الكلام وذكر ما هو متضاد باعتبار الوصف العارض المدلول عليه
تضمنا وذكر مثالا من المحسوسات هو الاسود والابيض واخر من المعقولات هو المؤمن والكافر
وفى اخذ المثالين من اول الامثلة وآخرها رمز الى الامثلة من الكل فليتدبر **قوله** او شبه
تضاد كالذى بين نحو السماء والارض اما عدم التضاد بينهما حقيقة كما فى السواد والبياض
فظاهر لعدم توارده على الموضوع لكونهما من ذوات دون الصفات واما تضمنا كما فى الاسود
والابيض فلان الوصفين المتضادين الذين هما غاية الارتفاع والانخفاض ليسا داخلين
فى مفهومهما بل غايته اللزوم واما شبه التضاد فلاستلزامهما واشعارهما بالوصفين
المتضادين وهما فى السماء والارض الارتفاع والانخفاض وفى السهل والجبل السهولة
والصعوبة او اللين والصلابة وفى الاول والثانى السابقية والمسبوقية فان
الاول هو السابق الغير المسبوق والثانى هو المسبوق بواحد فقط وقيل لكونهما وجوديين بينهما غاية الخلاف ولا خفاء فى انه لا يجرى فى الاول والثانى اذ الثانوية
مبداء المخالفة لا منتهاها **قوله** ولذلك اى ولكون المتضادين والشبيهين بهما منزلة
المتضايفين تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من غير الضد من المتغايرات فانه
قلما يخطر البياض بالبال الا ويخطر السواد بخلاف الخلاوة **قوله** والخيالى هو ان يكون
بين تصوراتهما اى الجملتين تقارن فى الخيال سابق لاسباب مختلفة متادية الى ذلك
التقارن فانه ليس فى الخياليات علاقة لزومية كما فى العقلى او شبيهة بها كما فى الوهمى
بل جميع ما يثبت فى الخيال من الامور الواصلة اليه من الخارج فى طريق الحواس انما يثبت فيه
على الوجه الذى يتادى اليه ويتكرر لديه من الاجتماع والافتراق والمقارنة لهذا دون
ذاك او ذاك دون هذا وقلة الممارسة وكثرة الممارسة ونحو ذلك من الاسباب الاتفاقية
ولذلك اى ولاجل ان السبب فى الجامع الخيالى ليس امرا ثابتا لزوميا او شبيها به بل بسبب
اسباب خارجية اتفاقية لما لم يكن الاسباب على وتيرة اى طريقة واحدة ونسق منتظم مقرر
فيما بين معشر البشر اختلف الحال فى ثبوت الصور فى الخيالات من جهة ترتب البعض على البعض
واجتماعه معه ومن جهة الوضوح لديه والورود عليه فكم صور تتقارن آخذا بعضها

يعني البعض في خيال وهي بعينها في خيال آخر ليست بمجتمع ولا يرى بعضها بعضا كصور القرطاس و
والمحبرة والقلم والسكين في خيال الكتاب دون القصاب وكم صورة لا تكاد تظهر في خيال ولا ترتسم
فيه وهي في خيال آخر من الحضور والوضوح بمنزلة نار تشتعل على جبل مرتفع كصورة محبوب
زيد لا تظهر في خيال عمرو فالتفريع الاول ناظر الى الترتيب والثاني الى الوضوح قوله ان
اجبت زيادة بيان وتوضيح لما ذكرنا بالتمثيل والتصوير في الصور الجزئية بلوح بشار بالاء
والاستيضاح طلب الوضوح ضمير به واليه لما فحدقنا جوابا للشرط امر من التحديق تقليب
الحدقة قصد الى الشيء النظر اي فانظر نظرا يكون من جانب الاختبار ولاجل الامتحان تلق
امر من تلقاه استقبله في موقع البدل من حدقة لا من فحدق لئلا يلزم الفاء وجعله من تلقاه
اذا اخذه على معنى تلق كلام كاتب تعسف والقول بان المعنى انما يساعد على هذا دون الاول
تحكم والعتلة الحديدة المركبة على خشبة التي ينقر بها النجار الخشب يقال لها بالفارسية كنه
ولما انه قد يراد المثقب بخشبها توهم انها اسم للخشبة التي يراد بها المثقب وقوله واخر و آخر
عطفا على كاتبا ونجارا والقصد به الى الكثرة دون اثنين فلذا جمع الضمير في يبالا يسبون
وذلك كتلقي الحداد سعيد بالقطيس والكلوب والعلاة والفحم والنار وتلقي الصائغ بذكر
البوتقة والمنفاخ ونحو ذلك وتلقي الصيرفي بذكر المعيار والمثاقيل وما يناسبها من الاوزان
وهذه كلها صناعات مخصوصة بمنزلة العرف الخاص فاشار الى اهل العرف العام واصحاب
الرسم المعهود فيما بين العامة فقال وكائنا من كان ومن كان في موضع الجر لكائنا واعاد ذكر
العامل بالفاء على طريق زيدا فاضربه وظاهره العطف على المنصوبات قبله لكنه يفضي الى الجمع
بين المفسر والمفسر فالوجه انه من عطف الجمل باضمار الفعل على شريطة التفسير اي تلق كائنا
من كان بذكر مسجد ومحراب وقنديل او بذكر حمام وازار وسطل او بذكر البستان والماء والنهر
والشجر او بذكر الدار والاواني والفرش ونحوها فانهم كالكاتب والنجار وغيرهما من المذكورين
وجميعا في موقع الحال واللام في لمصادفتهم متعلق بجزارة اعني لا يستبعدون اي لا يعدون
عند تلك الاشياء بديعا خارجا عن القانون ولا يقفون لعدتها في موقف الانكار بمعنى
ما كان ينبغي ان تقع وان غيرت لعدة الى خلاف ما ثبت في خيالهم مثل المحبرة والمنشار والقلم
والقدوم بالنسبة الى الكاتب او النجار او الى نحو المسجد والسطل ونحو القنديل والحمام بالنسبة
الى اصحاب العرف والرسم استبعدوه وانكروه لفوات الملائمة ومن الغريب ما يقال ان المراد بالعرف

بالعرف المعروف من الخير والطاعة والامور الدينية واصحابه الزهاد والعباد ومن يجري
مجريهم وبالرسم ما عرف واشتهر بين الناس **قوله** وهل يشتبهان تصوير اثر تصوير وتوضيح
عقب توضيح والتركيب من قبيل هل زيد يخرج على ان المرفوع فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر
على الاصح لا مبتدأ يتلو من التلاوة بمعنى القراءة ويجلو من جلوت العروس وسلك الطريق
من قبيل لجين الماء اعني اضافة المشبه به الى المشبه وكذا مركب الجد ومن ههنا حسن
الانتظام للجمع والحمل للثبات على الجد والمحجة الطريق الواضح جعل الظلمة بمنزلة نقاب يستر
وجه سوى الاغراء في موقع ثاني مفعولي اورث اي امرا سوى الاغراء على الجد في المسير
وما احسن التعبير عن ذلك بلطم خدود المحجة بايدي الرواقص جمع راقصة وهي الناقة
التي تسير بنشاط كانها ترقص ونشر جناح الظلام ومد رواقه وهو ستر يمد دون
البيت عبارة عن انتشاره في الهواء وستره وجه الطريق وافتراء المعبوس عن مزيد تخبطهم
اي ظهرهم وبين ظرف متعلق بآنسهم البيد واضيف الى الجملة الاسمية اعني هم في وحشة الظلماء
وقد بلغ حال من الضمير في الظرف ومقاساة عطف على وحشة وقد جاوز حال من الضمير فيه
وكلا المثلين يضرب لشدة الشر وفظاعة الامر والزبى جمع زبية الاسد وهي حفرة تحفر له
في مكان مرتفع ليصطاد فاذا بلغها الماء كان الغاية في الاجحاف وروي بالراء المهملة جمع
ربوة والطبيان للفرس كالثديين للمرأة واذا اضطرب الحزام حتى بلغهما سقط السرج و
ذلك عند الهرب وعند عدم التمكن من شد الحزام والتخبط السير لا على وجه بصيرة مظلم
بهيم خالص الظلام لا يخالطه شيء من النور فرس بهيم مصمت لا يخالط لونه شيء مما لكوا
مما سكوا السنا بالقصر الضوء وبالمد الرفعة وخزانة الصور هي الخيال فانه خزانة للحس
المشترك يودعه الصور المدركة من طرق الحواس كالحافظة للوهم يودعها المعاني الجزئية
قوله او التفاوت عطف على يشتبهان والمعنى هل التفاوت في الايراد يتلو عليك سورة او يجلو
صورة غير ما ذكرنا فيما يتعلق بالايراد ومن ذوي حال من الاذكياء وقوله احسن الكلام في
آخره بتقدير القول وكذا في البواقي والسمط الخيط ما دام فيه الخرز الزايف الفاسد المردود
من الدرهم والبهرج الرديء الباطل منه احميته جعلته حارة الكير منفاخ الحداد من زق
او جلد غليظ ذي حافات واما المبني من الطين فهو الكور سبكته اذبته الابريز الخالص
الذي نفي عنه الغش وما لا يكون ومعنى مركبا في معنى وحيث انه ركب لذلك كما يقال لهذا الكلام

فی معنی المدح او الذم الفخم والفخم بالفتح والسکون الضخم وجدته مفخما ای اخرجت الکلام
من غیب ان یوجد مفخما ای قاصرا عن البیان بمنزلة الانسان المفخم القطیس بوزن المسبق
المطرقة العظیمة وقطیس الاوهام قریب من ماء الملام المرجل القدر من نحاس والدنان جمع دن
والرؤوق المصفاه فتمشت فی المفاصل ای اثر حسن الکلام ودقة معناه فی نفس السامعین
والرقم النقش والوسم بالسین المهملة یعنی اثر معانیه واثرها وقد یتوهم بالشین المعجمة
وهو تصویر النقش اولا بلون خفی استعجم الامر استبهم واستغلق اللکنة عجمة فی اللسان
وعقدة والرمض بالتحریک وسخ یجتمع فی موقع العین جامدا فان سال فهو غمص البرود
ما یبرد به الشیء وهو کحل **قوله** وسلوک عطف علی تشبیهات وکذا او اخبار نداء البعیر نفر
وذهب علی وجهه وشذ انفرد عن الجمهور وندر وقوله فانه تصریح بما هو مقدر فی البواقی
قوله ولصاحب علم المعانی زیادة احتیاج فی فن الفصل والوصل الی التنبه والتیقظ
لانواع الجامع من العقلی والوهمی والخیالی لا مثل الاحتیاج الی النوع الخیالی فانه لیس علی
طریق الضبط وحکم العقل او الوهم بل یجری علی طریق الالف والعادة المختلف بحسب
الاشخاص والاوقات والادیان والمذاهب والصناعات والولایات وغیر ذلک الصومعة
موضع العبادة والدسکرة موضع الفسق ودکاکین الخمارین وقوله اذا لم یوفه ضمیر
المرفوع لصاحب علم المعانی والمنصوب للنوع الخیالی وحقه ثانی مفعولی یوفه یقال وفاه
اعطاه تاما وافیا وانه فی موقع الحال والضمیر لصاحب علم المعانی ای انی یستحلی کیف ومن این یجد
حلو امع متعلق بکلام لکونه بمعنی المصدر وفاعل یبصر ضمیر کلام ونسقا حال منه تمامًا
نسقت الکلام ای عطفت بعضه علی بعض ویجوز ان یکون الضمیر لرب العزة وذلک النسق فی
موضع المصدر ومفعول نسقا افلا ینظرون الخ واللام فی لبعد البعیر متعلق بما یدل علیه
انی یستحلی من نفی الاستحلاء ای لا یستحیله لبعد البعیر فی خیال اهل المدر عن السماء وقوله
وذلک ای التیقظ یحصل اذا نظر وقوله لا محالة اعتراض وهی مفعلة من حال یحول ای لا تحول
ولا انقلاب وقوله لنا جبل من ابیات الحماسی لعبد الله بن عبد الرحیم الحارثی وقیل للسموأل
عادیا الیهودی یحتله یحله ویترله من نجیره من نزل فی جوارنا منیع علی طالبیه یرد الانسان
وسموم طرف الناظر الیه وهو کلیل حسیر ویدل علی ان المراد بالجبل حقیقیه لا جبل
العز والسمو علی ما ذکره المرزوقی قوله بعد ذلک وانه لم یوجد فی الحماسة. هو الابلق الفرد

الفرد الذی سار ذکره • یعز علی من رامه ویطول • قوله ومن لا اصحابه ای من یکفل لهم بدیک
بطول المکث فی منزل وقوله من عزم الامور ای من معزوماتها وواجباتها والظرف اعنی عنده
نظر ای نظر اهل المدر هذا النظر المذکور ینبغی ان یتعلق بمحذوف یدل علیه الاستفهام
الانکاری بعده ای لا یکون ذلک ویری مبنی للمفعول ای عنادری یری مسند الی ضمیر المخاطب
والمعنی تظن واول مفعولیه المنصوبین البدوی وثانیهما الجملة الشرطیة اعنی اذا اخذ
لا یجدوان نشئت قلت لا یجدوا والظرف متعلق به هنالک ای فی خزانة الصور للبدوی وضمیر
لا یجدو نعوزه للبدوی ولها للصورة الابل وبعدها الابل والسماء تنضنض الشیء رفعته
التلیل العنق بعدهن ای بعد الابل والسماء والجبال وقوله لا ای لا یری ذلک لم یتأخذ لم یجتمع ولم
یأخذ بعضها ببعض انظر النسق ای عطف الجار والمجرور فی المواضع الثلثة علی الجار والمجرور
قبلها وکذا تعاطف الاحوال اعنی کیف خلقت الی الاخر فان قیل الکلام فی عطف الجمل الاسیما
التی لا محل لها من الاعراب ولزوم الجامع فیها قلنا نعم الا انه قد اشیر فی اثناء الکلام الی
لزوم ذلک فی المفردات ایضا بل الی ان الجامع فی الجمل یعود الی ذلک **قوله** واما الحالة المقتضیة
للتوسط اخرها عن حالة کمال الاتصال وکمال الانقطاع لانه اضافة بینهما فلا یتحقق الا
باعتبار تحققهما وقدم صورة الاختلاف فی الخبریة والانشائیة لعموم مباحثها وعموضها
ولم یتعرض لخالص الطلبیتین مراعاة لحق القانون بخلاف المختلفتین وان کان اشتمال المقام علی
تضمین الخبر معنی الطلب فانه لیس خارجا عن قانون الخبر کل الخروج وتوسط الشرط اعنی
ان اختلفتا خبرا وطلبا بین المبتدا والخبر لتوقف مضمون الخبر اعنی ازالة الاختلاف علی تحقق
الاختلاف وجزاء الشرط مضمون الجزاء المتأخر عنه وقدم ذکر تضمین الخبر معنی الطلب علی
عکسه مع انه ادخل فی قانون الخبر لانه اکثر وقوعا واوفر غموضا والمراد بالتضمین اعم من
ان یکون احدهما فی معنی الاخر او مستلزما له اعتبار تقدیر وقوله ومشترکا عطف علی مشتملا
روی مخففا ومشددا من التشریک والاشتراک ای یکون المقام مشترکا بین الجملتین فی جهة
جامعة من انواع الجامع المذکورة واشتراط الجمع من الجهة مبنی علی ما فی کل من الجملتین من التصورات
ومن فی مما تلیت تبعیضیة لا بیانیة فان قیل ازالة الاختلاف واثبات الجامع لا ینفی کمال
الاتصال لیثبت التوسط قلنا معنی الکلام علی تقدیر انتفاء کمال الاتصال **قوله** علی نحو
فی موقع الحال من تضمین ای حال کون التضمین واقعا علی طریق الایة او فی موضع المصدر للتضمین

لقوله مشتملا واى متضمنا واشتمالا كائنا على هذا الوجه وبيانا لا يعبدون خبر فى معنى النهى
اى لا تعبدوا والانسياق المقام اليه كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا مقام اذهب والمعنى
قائلين لا تعبدوا ولا خفاء فى ان هذا اقرب من جعل لا تعبدون فى معنى ان لا تعبدوا برفع الفعل
بعد حذف الناصب او نصب الفعل فى موقع البدل من ميثاق بنى اسرائيل وقولوا فى معنى ان قولوا
على جعل ان مصدرية اذا وفى معنى ان لا تعبدون على ان ان مفسرة ومبنى الكلام على ما تقرر عندهم
من ان بين المختلفين خبرا وطلبا كمال الانقطاع ما لم يوجد الجامع ومزيل الاختلاف واما قوله
تعالى ان اصحاب الجنة اليوم فى شغل فاكهون فيتضمن طلبا عطف عليه وامتازوا اليوم ايها
المجرمون وهو امر غائب فاعله اهل الجنة منكم اى ليمتازوا عنكم الى الجنة لا بمعنى ان
ههنا خبرا الى معنى الطلب كما فى الاية السابقة بل بمعنى انه ههنا خبر ابدى بحسب المقام
وبحسب ما انضم اليه من الاحوال على طلب يصلح معطوفا عليه لهذا الطلب المعطوف وبنى ذلك
على مقدمات منها ان ما قبل قوله ان اصحاب الجنة اليوم يعنى الى قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا كلام فى
الحشر وعام لجميع الخلق لدلالة الفاء على كونه بعد الصيحة واحضار الخلق ولدلالة تنكير نفس
فى سياق النفى على العموم لا يقال لا خفاء فى ان اليوم اشارة الى يوم الحشر فاى حاجة الى الاستدلال
على الاول لانا نقول ذلك لا يدل الا على ان الحكم اعنى نفى الظلم يكون فى ذلك اليوم واما ان الاخبار
به يكون فى ذلك اليوم فيحتاج الى الدليل بل ربما يمنع دلالة الدليل المذكور عليه فان العطف
بالفاء على الكلام الدال على وقوع الصيحة والاحضار لا يدل الا على كون مضمون المعطوف
واقعا بعد ذلك واما الاخبار به فلا ولا مخلص سوى دعوى الضرورة والاحالة على الذوق
ثم الغرض من اثبات العموم شموله السعداء الذين هم اهل الجنة والاشقياء المجرمين ومنها ان
الخطاب الوارد بعد قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا على سبيل الالتفات من الغيبة الى الخطاب
فى قوله ولا تجزون الا ما كنتم تعملون يعم جميع اهل المحشر وهم جميع الخلق ليكون الالتفات وتعبيرا
عن معنى واحد بطريقين ومنها ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون متقيد بهذا
الخطاب بمعنى ان اصحاب الجنة منكم كانه قيل وانكم يا اصحاب الجنة كما قيل وامتازوا اليوم
ايها المجرمون لما ان بيان حال اصحاب الجنة بما ذكر من النعيم وبيان حال المجرمين لما انهم من
الامتياز تفصيل لما اجمل قوله لا تجزون الا ما كنتم تعملون من جزاء اعمال الفريقين ومن
حكم المجمل والمفصل ان لا يفترقا الا بالاجمال والتفصيل بقيت مقدمة اخرى ليتم انتظام المقام

المقام على امر اهل الجنة بالامتياز عن المخاطبين الذين هم اهل المحشر وهى ان لا يكون مقوليه
قوله تعالى ان اصحاب الجنة اليوم فى شغل فاكهون حال كونهم فى الجنة على ما هو مقتضى لفظ
بل حال كونهم فى الموقف وحين يسار بهم الى الجنة ليكون حال الامر بالامتياز فاثبتها
بالنقل عن ائمة التفسير واشار بقوله تنزيلا ما هو للكون منزلة الكائن المحقق لتحققه
البتة الى دفع السؤال بانه كيف يصح حال كونهم فى الموقف الاخبار عنهم بانهم فى شغل
فاكهون وفى ظلل متكئون الى اخر الحالات والتنكير فى شغل للتفخيم والابهام اى شغل
لا يحيط به الافهام ويثبت كنهه الكلام وهو خبر ان ومتعلق بفاكهون اى متلذذون
فى النعمة والظلال جمع ظل او ظلة كشعاب فى شعب وقباب فى قبة واما ظلل فجمع
ظلة كسدد فى سدة والاريكة السرير المزين فى قبة او بيت يدعون يتمنون من ادعيت
بالتشديد تمنية سلام بدل مما يدعون او مبتدا اى لهم سلام او سلاما نصب على المصدر
والاختصاص **قوله** واما كونه اى كون المقام فى العطف الذى نحن بصدده فى الايتين
مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه فى جهة جامعة تغيرها فعلى المتامل اما فى الاية الاولى
فاتحاد المسند اليه فى لا تعبدون وقوله وتماثل المسند اعنى عدم عبادة غير الله وقول
الحسنى للناس واشتراكهما فى قيد اخذ الميثاق واما فى الثانية فاتحاد المسند اعنى الامتياز
وشبه التضاد بين المسند اليهما اعنى اهل الجنة والمجرمين والاتحاد فى قيد الظرف
وهو اليوم **قوله** ونحو قوله اعاد لفظ نحو لان هذا امر تضمن الطلب معنى الخبر على عكس
ما سبق وذلك انه ضمن الامر الذى هو الق معنى الخبر الذى هو قيل الق ليحسن عطفه على قيل
بورك على ما هو مضمون ان المفسرة فالمعنى فلما جاء موسى النار نودى موسى ان بورك
اى قدس وجعل فيه الخير والبركة من فى النار فاعل بورك قيل هو الله ومن حولها موسى
وقيل من فيها موسى ومن حولها الملائكة الحاضرون وقيل بورك من فى مكان النار وهو
البقعة المباركة ومن حول مكانها والظاهر انه عام فى كل من فى تلك الوادى وحواليها
من ارض الشام وانه الهاء ضمير الشان او للمتكلم وانا خبره والله بدل او بيان وما يقع فى
بعض النسخ انى انا الله سهو فى هذا المقام **قوله** واما قوله تعالى وبشر الذين امنوا الخ
ورد بعد قوله اعدت للكافرين فقد يتوهم انه عطف عليه بتضمين احدهما ما يوافق الاخر
وليس كذلك بل هو عطف على صريح الامر فى قوله فان لم تفعلوا اى فاذا لم تاتوا بسورة

من مثله ولن تفعلوا فاتقوا النار على طريقة قولك يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم
وبشر يا فلان بني اسد باحساني اليهم ذكره صاحب الكشاف في احد الوجهين ولم يرضه المص
لانه وان اشتمل على نوع جامع باعتبار التقابل في المسند اليه والمسند لكنه بعيد من جهة
انه ورد امرين لمخاطبين مختلفين من غير التصريح بالنداء مثل قم يا زيد واقعد يا عمرو
مستقبح عندهم بل صرح بعض النحاة بعدم جوازه ومن جهة انه جعل بشر الذين امنوا
في معرض جزاء اذا لم تعارضوا القران ليس على ما ينبغي مع ما فيه من اختلاف المخاطب في
الشرط والجزاء واختار انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس وهو ملائم لانه لا فوت فيه
اصلا ولا اختلاف في الخبرية والطلبية ولا ذهاب الى ما يقل وجوده في الكلام لان تقدير
القول بواسطة انصباب الكلام الى معناه كثير في القرآن وكان ينبغي ان يتعرض لدفع ما فيه
من مانع قوي وهو ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الى آخره ان لم يكن داخلا في
حيز القول المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان النبي عم مامورا بان يقول ان كنتم في
ريب مما نزلنا على عبدنا وهو ظاهر الفساد ووجه الدفع انه داخل فيه بمعنى انه
مامور بتادية هذا المعنى بعبارة يليق به كما في قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا
يغفر لهم اي اد اليهم معنى هذا الكلام فكما انه هنا يعدل عند التادية عن طريقة
الغيبة الى الخطاب كذلك ههنا يعدل عن طريق التكلم الى الغيبة وطريق الغيبة الى التكلم
فيقال وان كنتم في ريب مما نزل الله على واما انصبابه الى معنى القول فلا نرى له في الاية
وجه سوى عطف وبشر الذين آمنوا كما في قوله تعالى واذ جعلنا البيت مثابة للناس
وامنا واتخذوا وقد يوجه بان جميع خطابات الله تعالى للناس واردة بلسان النبي عم
واما في قوله تعالى ووصى بها ابرهيم بنيه فالتقييد بقول اصحابنا مبني على ان الكوفيين
يجعلون وصى في معنى القول فلا يحتاج الى تقدير القول **قوله** اي وقلنا او قائلين يعني
يجوز ان يكون القول المقدر في موضع العطف على انزلنا او الحال منه وكذا في كلوا واشربوا
الا ان في جهة الحال ههنا نوع خفاء لان العامل اضرب كما هو الظاهر وفيه من لزوم الفصل
وتنافر النظم ما لا يخفى واقتصر في واتخذوا وذوقوا على العطف وان كان في نحو المعطوف
وابقاء العاطف لمكان الواو فلا مجال لتقدير قائلين وفي ربنا على تقدير يقولان لمكان
قراءة عبد الله واما تقدير الحكاية او المضارع فمبناه على المناسبة للمعطوف عليه ووجه انصباب

انصباب الكلام الى معنى القول في فسيحوا هو ان عاهدتم خطاب للمؤمنين والكلام معهم وسيحوا خطاب للمشركين
فلا ينتظم سيما مع الفاء الا اذا امر المسلمون بان يقولوا لهم ذلك والمعنى هذه براءة كائنة من الله ورسوله
واصلة او هو مبتدا خبره الى الذين والمعنى انه يجب عليكم ان تنبذوا الى المشركين وان كان صادرا
باذن الله واتفاق رسوله فانهما بريئان منها **قوله** وكذلك اي مثل عطف بشر على قل مرادا قبل يا ايها
الناس عطف وبشر الصابرين على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا وعطف وبشر المؤمنين
في سورة الصف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا ورجحه على العطف على يؤمنون مذكورا قبل
وبشر لكونه في معنى آمنوا بيانا للكيفية التجارة المنجية بناء على ان تقدير القول اكثر من جعل
الخبر في معنى الامر وان تعاطف الامرين مع تغاير المخاطبين من غير تصريح بالنداء قليل جدا
بل ربما يمنع صحته وانما لم يتعرض صاحب الكشاف لعطف وبشر الصابرين لظهور كونه عطفا
على استعينوا اي يا ايها الذين استعينوا ويا محمد بشرهم **قوله** وان تتفق عطف على ان يكون
المقام مشتملا وهذه هي الحالة الثانية من الحالتين المقتضيتين للتوسط وهي الاتفاق في
الخبرية مع وجود الجامع وعدم كمال الاتصال وقد عرفت معنى جمع الجوامع **قوله** بهذا القدر
متعلق بقوله لنحكم وهو اشارة الى القدر الذي ذكر من تفصيل الحالات وايماء الى ان للزيادة عليه
مجالا والنسخة الصحيحة ان عسى بكسر الهمزة وعسى مقحم لتاكيد معنى الفرض والتقدير المستفاد
من ان والا فهو انشاء لا يصلح شرطا وفي بعض النسخ بفتح الهمزة اي لان عسى وفي بعضها عسى ان
بالفتح وليس لهما كثير معنى ولا وجه صحة يعتد به لفظا ولا يخفى حسن تناسب جذب الضبع و
المداحض وسلوك الطرقات وقد راعى في ترتيب الامثلة ترتيب الحالات في الذكر **قوله** لم
يعطف يعني انه كان يحسن عطف اراها على نظن للاتحاد في المسند والتناسب في المسند اليه اعني
المحب والمحبوب الا انه لم يعطف لئلا يتوهم عطفه على ابغي فيفسد المعنى المراد ولا يبعد
ان يكون ترك العطف لقصد الاستئناف جوابا عن كيف تراها في ذلك الظن وهذا معنى قوله و
ليس يستبعد الى آخره واسم ليس ان يكون ولا انصباب تعليل مقدم على تمام المعلل اعني عدم استبعاد
ان يكون القطع لقصد جواب السؤال واضافة فدا براد الى فدا قولك من اضافة المصدر الى المفعول
وكذا الكلام في قطع لهم الفعل زعمتم فانه جملة اسمية خبرها مقدر بالفعل على الاصح فيصح
عطفها على الفعلية ويظهر الجامع لان الحاصل ان حالكم دعوى الاخوة وحالهم نفي ذلك
والانكار لكن لم يعطف لئلا يتوهم عطفها على مفعول زعمتم بتاويل القول كانه قيل قلتم اخوتكم

قريش او العطف على محل اسم ان اي وان لم الفا فيفيد ان هذا ايضا مما زعمه المخاطبون وهو قائل
ويحتمل الاستئناف وهو ظاهر والظرف اعني حين متعلق بمصل وهو جوابه والضمير للشاعر واسم كان
ضمير انكار زعمهم وضميرهم للمخاطبين وكذا مفعول تحركا اي هذا الانكار يحركهم لان يسألوا وقوله
بنجوى الحال مبني على ان لسان الحال اصدق من لسان المقال اذ ليس معه للمناقشة مجال والا فنجوى
المقال ايضا يدل على الانكار ولان اكثر ما يستعمل الزعم في الكذب قال في الكشاف الزعم ادعاء العلم
ومنه قوله عليه السلام زعموا مطية الكذب وعن شريح لكل شيء كنية وكنية الكذب زعموا والالف
مصدر الفا المكان اي سكن اليه واحبه والايلاف مصدر آلفه على فاعله مؤالفة والافا وايلافا
مصدر آلفه على افعله وبعده اولئك امنوا جوعا وخوفا وقد جاءت بنو اسد وحافوا والمعنى
على تكذيب المخاطبين وهم بنو اسد في دعوى الانتماء الى قريش بالقرابة لان لقريش ايلافا في
الرحلتين المعروفتين لهم للتجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام و
ليس لكم وقد آمنهم الله من الجوع والخوف وانتم جائعون خائفون قوله وايا كان ترى تركت عطف
اراها لاجل المحافظة على وزن الشعر وانه لو قيل واراها لم يكن موزونا فليس هو اي الفصل
هنا كما في موضع المحافظة على الوزن بل على ما ذكرنا من المعنى وان كان رعاية السجع والقافية
قد يعتبر في باب البلاغة قوله لكن لو عطف على انما نحن مستهزؤن لبني على انه بيان ونفرد بجملة انا معكم
فهي هي والعطف عليها عطف عليها قوله يشاركه في الاختصاص بالظرف المقدم اشارة الى ان اذا
سواء جعلت شرطية او ظرفا مجردا فهو متعلق بالجواب مفيد لاختصاص الحكم به اما بحكم افادة التقديم
الاختصاص واما بحكم دلالة التقييد بالشرط على انتفاء الحكم عند انتفائه لكن ميل المص الى اعتبار
التقديم وعليه التعويل وقوله ما سولت مفعول معه ومستدرجا حال من ضمير خلاهم ومتصل
خبر ان يستهزئ الله وبكلاحا المتعلق بنفي الانقطاع لا ينقطع والامكان لو اجيب بنقال بحال النعم
ما سبق فليتأمل وقد اورد على ما ذكر في الايات الثلث ان من جملة المحسنات العطف على الجملة المصدرة
بالظرف سواء سميت جملة شرطية او فعلية مقيدة بظرف مثل خرجت يوم الجمعة ودخلت يوم السبت
فان اذا الشرطية ليست الا الظرفية استعملت استعمال الشرط والقول بانه ليس في الكلام عطف
غير الشرطية على الشرطية فاسد الا ترى ان قوله ولا يستقدمون في قوله تعالى فاذا جاء اجلهم
لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون عطف على مجموع اذا مع الجزاء لا على الجزاء اذ لا معنى لقولك
اذا جاء اجلهم لا يستقدمون وكذا يجوز العكس فان قوله تعالى ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف على

على قالوا لولا انزل عليه ملك بل وفي هذه الايات الشرطيات المصدرة بالواو عطف على كانوا او يكذبون
في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وبهذا يمكن دفع ما اورد من الاعتراض لظهور انه لا وجه لعطف
الله يستهزئ بهم والا انهم هم المفسدون والا انهم هم السفهاء على بما كانوا يكذبون قوله لشمل ما تقدم
يعني لئلا يستلزم عطفه على انؤمن كونه من قولهم وعلى قالوا كونه مختصا بالظرف فان قيل انؤمن
استفهام فلا يتوهم عطف الخبر عليه قلنا هو على سبيل الحكاية فيجوز كما تقول قال اكرمني واكرمته وانما
لم يتعرض لامتناع العطف على لا تفسدوا وآمنوا وقيل وخلوا الظهور تخلل الجزاء واما بيان
الاستئناف في الايات فظاهر واما الخفاء في انه لم يورد الايات في الطريقين على ترتيبها قوله عن جماعات
العذال اشارة الى ان العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا بمعنى امرأة عاذلة بدليل قوله
صدقوا والقول بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان التاء للمبالغة مما لا يلتفت
اليه لان ذلك ليس بقياس وقوله فبنى اي الشاعر الكلام على السؤال المقدر وقوله على ما عليه اي على
الوجه الذي يكون عليه ايراد الجواب فانه يكون بلا عاطف وقوله عن النساء العاذلات اشارة الى
ان العواذل في البيت الاخر جمع عاذلة بمعنى امرأة عاذلة بدليل دار وقلبي جندب بضم الدال الجنوب
جمع جنب بمعنى جانب وناحية جنب اسم موضع عريت حط عنها رحلها من عري من ثيابه واعريته و
عريته تعرية وأجمت اريحت وازيل كلالها من الاجمام مناخها موضع اناختنا القادسية منزل
بينه وبين الكوفة خمسة عشر فرسخا لج اي جد بمعنى بالغ في السير وذلك اي الناقة من السير
لبعد المنزل وطول السفر قوله كم امر من بكيته بالتشديد بمعنى بكيته العذاب بالكسر اسم موضع
وكذا برام بالكسر والمعنى اكثر البكاء على المقتولين بهذا المكان المدفونين ببطن برام فقد اكلت
غيبتهم وحصل الياس من رجعتهم ثم وصفهم دلالة على استحقاقهم البكاء عليهم بطريق الاستئناف
والجواب عن سؤال لم ابكيهم وكيف كانوا اصفهم لي فقال كانوا على الاعداء نارا محرقة وللاولياء ابني
مأمن واحصنه ومحرق هو عمرو بن هند وكان نذر ان يحرق مائة نفس ففعل فضرب المثل بناره
عفا اندرس وعفاه درسه يتعدى ولا يتعدى احوال جمع حول وهو العام سحاب حنان مصوت
عسوف الوبل ظلوم القطر هطال كثير الهطل وهو تتابع المطر اي عفاه من يحدو بالابل ويسوقها
اليهم من السائلين والمادحين وفي جعل عفاه كل حنان وعفاه من حدا جوابا دلالة على ما تقرر عندهم
من ان جواب من قام قام زيد لا زيد قام وعليه قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها قوله وقد

اى صخرت وملت لغز اى من لم يجرب الامور وزنا فى مفعولى معط واللام للتقوية بعد مبنى على الضم بحذف
المضاف اليه منويا متعلق بما عرضا جاز توسعا فى الظرف طوى عنه كشحه اعرض وجانب قوله وكذلك
قوله عز من قائل ذكر فى الآية وجوها ثلثة الاول ان الموصول الاول اعنى الذين يؤمنون متصل
بالمتقين مجرور على الوصفية او منصوب على الاختصاص والموصول الثانى اعنى والذين يؤمنون بما
انزل اليك عطف عليه واولئك على هدى استيناف الثانى ان الموصول الاول مبتدأ والثانى عطف عليه
واولئك على هدى خبر له والجملة استيناف الثالث ان الموصول الاول صفة المتقين ونصب على
الاختصاص والثانى مبتدأ خبره اولئك على هدى وعلى هذا يكون الآية خارجة من الاستيناف
وقوله مراد به اى بهذا المحمل او بالموصول الثانى مع خبره التعريض فيكون حالا منه بيانا لغاية
الاخبار بهذا بعد الاخبار بان الكتاب هدى للمتقين الموصوفين بما ذكر يعنى انه تعريض بمن لم يؤمن
من اهل الكتاب بنبوة محمد صلعم وطمع وتوهم انه على هدى وله فلاح اى الهدى والفلاح انما يكون لمن
آمن بالكتب جميعا لا بالتورية وحدها ولمن يقن بالآخرة على وجهها كما يزعم اليهود من ان النار لا تمسهم
الا اياما معدودة وان اهل الجنة لا يتلذذون الا بالنسيم والارواح العبقة ونحو ذلك مما
هو معتقدهم فى الآخرة وقوله جاعلا او الجملة حال من فاعل يحتمل الموصول الثانى اى جاعلا جملة
والذين يؤمنون بما انزل اليك مع خبره بتمامها من متعلقات هدى للمتقين بحسب المعنى ولوازمه
لان نفى الهدى والفلاح من اضدادهم من لوازم اختصاصهم بذلك وتوابعه والغرض من هذا
الكلام الارشاد الى وجه ترك عطف ان الذين كفروا فى هذا الوجه ايضا كما فى الوجهين الاخرين فيتضح
امتناع عطفه على ما قبله على الوجوه الثلثة اما على الوجه الاول فلما سبق من انه كلام فى شان
القرآن وهذا فى شان الكفار واما على الثانى فلانه استيناف مبنى على تقدير سؤال فيكون داخلا فى
حكم المتقين وتابع له فى المعنى وان كان مبتدأ فى اللفظ فهو فى الحقيقة كالجارى عليه واما على
الثالث فلان هذه الجملة اعنى الموصول الثانى مع خبره ايضا من توابع المتقين فيؤول الى الوجه الثانى
فان قيل ولم لا عطف جملة والذين يؤمنون قلنا الاشبه ان يجعل الواو للحال فان قيل ما معنى
قوله الجامعين بين كذا فى كذا او بين كذا فى ضمن كذا ولم يقل اما المتقين الموصوفين بتلك الصفات
او الجامعين بينها قلنا هو اشارة الى معنى عطف الموصول الثانى على الاول بالواو الجامعة وعطف
ما عطف على كل من الصلتين فليتدبر وقوله اختصوا لموضع الحال من المتقين ولا يكتنه كنهه
اى يبلغ نهايته صفة هدى وهو من كلام المولدين ولا يغادر قدره لا يغلب عليه فى القدر من

من قادره فقدره غلبه فى القدر مفعولا حال من ضمير اختصوا الذين يعنى الموصول الاول بصلته والذين يعنى
الموصول الثانى بصلته تنكير هدى الدال على التفخيم قوله اولئك الموصوفين بتبين الحال ان اسم الاشارة ليس
اشارة الى مجرد ذوات المتقين بل بما ذكر من الصفات والحصر المشار اليه بقوله ونفى عداهم فى الفلاح
ظاهر حيث قيل هم المفلحون بضمير الفصل وتعريف الخبر واما فى الهدى فمن المقام ومقارنته الفلاح سابقه
الكلام آخره يعنى هم المفلحون وانه اى استيناف الذين يؤمنون ادخل فى البلاغة من استيناف اولئك على هدى
لاشتماله على بيان سبب اختصاصهم بالهدى المذكور وهو اتصافهم بالصفات المذكورة وقوله
مجرورا او منصوبا لم يلتفت الى الرفع على المدح لقلة استبعاده من الوصفية وقوله اولئك خبره
يعنى جملة اولئك على هدى من ربهم وقوله ستعرف التعريض تكرير للوعد فقد ذكر فى تقديم المفعول
قوله والفصل من هذه الوجوه الثلثة لاستيناف الذين يؤمنون بالغيب لجهات عمدتها الانطواء
على بيان الموجب ومنها اتحاد محال الصلات من غير فرق وعدم وقوع الواو بين صفتى موصوف
واحد وعدم الفصل بين المسؤل عن حالهم وبين جواب السؤال عنهم بذكر الصفات وعدم اختلاف
الموصولين فى الاعراب المفضى الى عدم الانتظام وما فى السؤال المقدر من تكثير المعنى بتقليل اللفظ
وما يقبله عطف المفرد من الاشتراك فى الحكم وايضا لهم فى كون القرآن هدى للمتقين مع ان المتقى
هاد وجهان احدهما ان المراد بالهدى زيادة الهدى والثبات عليه وثانيهما ان المراد بالمتقين الضالون
الصائرون الى التقوى على ما هو قاعدة المشارفة واستيناف الذين يؤمنون يحسن على الوجهين
من غير تكلف بخلاف استيناف اولئك على هدى او ابتداء والذين يؤمنون بما انزل فانه على تقدير
المشارفة يحتاج الى تكلف فى وصف الضالين بقوله الذين يؤمنون بالغيب الى الآخر وايضا
على تقدير كون الموصول صفة المتقين فهو بيان للموجب فلا وجه للسؤال عنه وعلى تقدير توجه
السؤال ليس فى الجواب عنه اولئك على هدى ما يغنى غناء لانه مجرد اعادة الدعوى بلا تكلف
قوله تنزل على كل افاك اى كذاب كثير الكذب اثيم اى فاجر كثير الاثم فان قيل لا مجال ههنا للكون
لكون الفصل للاستيناف فان الجملتين مختلفتان خبرا وطلبا قلنا لا يبعد ان يكون ترك العطف
للاختلاف وللاستيناف جميعا والامر كذلك ههنا للقطع بان تنزلها على كل افاك ليس الا فى معرض الجواب
قوله ومن الآيات اشارة الى ما صرح به آخرا ان سلوك طريق الاستيناف فى القرآن كثير ما رب العالمين
اى اى شئ حقيقته ردا على موسى عم قوله انا رسول رب العالمين وسيجئ الكلام فى هذا قوله الكرسى
صفة ضيف لان المراد به الكثرة وجاز لانه فى الاصل المصدر كالزور والصوم وكانوا اثنى عشر

ملكا وقيل تسعة عاشرهم جبريل وقيل جبريل وميكائيل واسرافيل وملك معهم جعلهم ضيفا
لكونهم في صورة الضيف وضيفا في حسبان ابرهيم عليه السلام والمعنى مكرمين على الله او على
ابرهيم حيث خدمهم بنفسه واخدمهم امراته اذ دخلوا متعلق بمكرمين او بما في الضيف
من معنى الفعل او باضمار اذكر قوم منكرون ليسوا من معارفه او من جنس الناس الذين
عهدهم او لانه راى لهم حالا وشكلا خلاف حال الناس وشكلهم فراغ الى اهله ذهب اليهم
خفية من ضيوفه على ما هو اداب المضيف الا تاكلون انكار عليهم ترك الاكل وحث عليه
فاوجس فاضمر وانما خافهم لظنه انهم يريدون به سوءا حين لم يتعرضوا لطعامه وعن ابن
عباس رضي وقع في نفسه انهم ملائكة ارسلوا للعذاب **قوله** في القرآن كثير تقديم الظرف
لمجرد الاهتمام دون الحصر كقوله تعالى ثم استوى الى السماء الى قوله قالتا اتينا طائعين
وهل اتاك نبؤ الخصم الى قوله قالوا لا تخف وقال استضعفوا الى قوله فان استكبروا
قوله ومن امثلة البدل اورد اربعة امثلة تشبه ان يكون الاولان بدل الاشتمال والثالث
بدل البعض والرابع بدل الكل وكون المقصود من ارحل كمال اظهار كراهية اقامته مما لا
يشتبه على من له ادنى معرفة بالكلام واما دلالته على ذلك بالتضمن المقابل للمطابقة اعني
دلالة اللفظ على جزء الموضوع له او جزء المعنى فكانه مبني على ما يقال ان الامر بالشيء يتضمن
النهي عن ضده واما كونه دلالة لا بقيمن عندنا عليه بالمطابقة فبحكم العرف اذ لا يقال
لا تقم عندي الا لذلك ودلالة القصد الى النهي عن الاقامة وكون الثاني اولى بتادية المراد في
باقي الامثلة وعدم احتمال الرابع للاشتمال احتمالا يعتد به مما لا يخفى **قوله** ومن الامثلة
الايضاح والتبيين قد بسط المصنف الكلام في هذا المقام بحيث يستغني عن الشرح فلنقتصر على
التنبيه على بعض ما يحتاج الى التنبيه وليكن على ذكر منك ما ذكرنا في اول الفن من ان
الحكم بان هذا الفصل مثلا لغرض كذا مبني على اعتبار المناسبة والاخذ بالاولى والاخلق
بحكم الوضع او استعمال ارباب الفصاحة او فهم اصحاب الذوق وانه لا يقدح فيه الاحتمال
الاخر وان كان مساويا فكيف اذا كان اخفى وادنى **قوله** وباليوم الاخر هو يوم القيمة لكونه
آخر الايام وتوحيد الضمير في يقول وجمعه في هم بالنظر الى لفظ من ومعناه والكلام في
المراد بالمخادعة وكونه من الجانبين وما يتعلق بذلك مذكور في حواشي الكشاف وما ذكر في
المتن من كونهم في حكم المخادعين انما هو للخدع من جانبهم **قوله** فوسوس اليه اي انهى الى آدم

وسوسته ومعنى اضافة الشجرة الى الخلد انها سببه بزعمه يعني ان من اكل منه لم يمت ابدا او ملك
لا يبلى اي لا يزول ولا يضعف **قوله** على ذلك الكتاب كانه يشير الى ان ذلك مبتدا والكتاب
خبره وقولهم وزان هذا وزان ذلك اي قياسه ونسبته وهو في الاصل مصدر وازن ولكن ابتني
المعنى على ان يعتبر لذلك الشيء موازنة مع شيء وان كان في بعض المواضع محتملا **قوله** يدلك
على ذلك انه الضمير للشان وبولغ مسند الى الجار والمجرور بعده وضمير شانه للكمال او الكتاب
وتلك المبالغة مصدر بولغ ولفظ حين قد يستعمل استعمال لما وجوابه كان اي وصف
الكتاب وحين المبالغة او المبالغة بناويل ان بولغ وكذا ضمير بنظمه والشرطية خبر ان
وشهادة الاصول اي القواعد البيانية من ان ذلك للبعيد فيفيد في القريب التعظيم
وان تعريف الخبر يفيد الحصر كانه قيل هذا الكتاب البالغ اعلى درجات الكمال هو الكتاب لا غير
كان ما عداه لا يستحق ان يسمى كتابا والجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اخذ بغير تقدير
ومعرفة بالكمية فاتبعه مسندا الى لا ريب فيه وضمير المفعول لذلك الكتاب اي جعل لا ريب
فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب وذكر بعده لنفي وهم انه مما رمي به على سبيل الجزاف اتباعا
مثل اتباع نفسه للخليفة في قولك جاني الخليفة نفسه لازالة ما عسى ان يتوهم السامع
من التجوز او السهو في نسبة مجيء الخليفة اليك وتقرير لازالة الاعجاز انه بمنزلة التاكيد
اللفظي حيث قال لا ريب فيه مبالغة في التاكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له
وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته **قوله** الذي
قبله متعلق بالتقرير والضمير لهدى للمتقين وان معناه بكسر الهمزة والجملة حال او عطف على
جملة تقديره هو هدى وكونه هداية محضة مستفاد من حمل المصدر ومبالغة اقصى
درجات الكمال من التنكير مسوق لما ذكر اي للوصف بكمال كونه هاديا وضمير احرازه
وهو تعقيبه للنظم قال الصغاني في المراهن اذا سبق قيل احرز قصبة السبق لان الغاية التي
يستبق اليها تذرع بالقصبة وتركز تلك القصبة عند منتهى الغاية فمن سبق اخذها واما
ضمير له وشانه فقيل كلاهما لما ذكر اعني الوصف بكونه هاديا وقيل الاول للنظم ومن تامل
حق التامل ونظر في قوله وانك لتعلم الى اخره لم يشتبه عليه ان كليهما للتنزيل اي للكتاب وان اللام
في له بمعنى لاجله وفي الاحراز صلة للشهادة اي النظم الشاهد للكتاب باحراز قصب السبق في
شانه اي علو رتبته ورفعة منزلته ولا مثل ان شان الكتب السماوية وما هو المقصود الاعظم

منها هو الهداية لا غير وبحسبها يتفاوت حال الهدى في درجات الكمال فما يشهد القرآن بكمال شانه وعلو مكانه
ورفعة منزلته يشهد له بكمال هدايته فيثبت انه في اقصى درجات الهدى للمتقين سيما ولو وصف التنزيل اعني القرآن
بكمال كونه هاديا وهو المط ومبنى كلامه على ان ذلك الكتاب جملة ولا ريب فيه جملة اخرى بتقدير المبتدأ
اي هو هدى **قوله** وكذلك قوله ان الذين كفروا اما قطع ان الذين كفروا عما قبله فلكمال الانقطاع على
ما سيجيء واما قطع لا يؤمنون وختم الله فلكمال الاتصال لان الاول كالتقرير لما يدل عليه قوله سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم من ترك اجابتهم الى الايمان والثاني لما يدل هو عليه من انه ليس لهم قلب
مستذكر وسمع يدرك به حجة وبصر يثبت به عبرة فقوله وعلى ابصارهم غشاوة من عطف الاسمية
على الفعلية فان قيل فيجب ان يكون قوله ولهم عذاب عظيم ايضا داخلا في التقرير قلنا نعم اذا جعل
عطفا على لا يؤمنون او ختم الله ووجهه ان اثبات خاصة الشيء وهو العذاب العظيم لعدم الاجابة
الى الايمان تاكيد وتقرير لثبوته وان عطف على جملة ان الذين كفروا فلا **قوله** هو انا معكم قلوبنا صح
بفتح الهمزة لان المراد هو المعنى **قوله** ولكان تقول ان كلا من جملتي ما هذا بشرا ان هذا الا ملك منطوقا
ومفهوما مفهوم الثانية وهو نفي البشرية يؤكد منطوق الاولى ومنطوقها مفهومها وهو اثبات
الملكية وانما قال في حال التعظيم اذ المفهوم من نفي الانسانية في مقام التحقير اثبات الشيطانية
والسبعية او النفسانية والبهيمية **قوله** كان لم يسمعها الا خفاء فان كان في اذنيه وقرا فتقرير
له واما هو ففيل في موقع الحال اي مشابها حاله حال من لم يسمع والاشبه انه تقرير لقوله ولى مستكبرا
قوله وقال رائدهم هو الذي يتقدم الرفقة لطلب الماء والكلاء ارسوا من ارسيت السفينة
اثبتها مرساتها الثقيف نزاولها اي نعالج تلك الحرب ونصبر عليها ولكن تتقف الهلاك يجري بمقدار
اي بقدر وقيل الضمير للسفينة والبيت للاخطل وبعده اما نموت كراما او نفوز بها فواحد
الدهر من كدوا ستفاد والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوها اي السفينة ولا تجروها لكي
نعالجها ونأخذ ما فيها من الاموال ولم يوجد البيت في ديوان الاخطل **قوله** ملكته حبلي
يريد حبل المواصلة والمصاهرة لكنه بنت على كاهلي لقلة رغبته فيه وزعم اني كاذب في هواه
ومحبته والمراد انه قال بمعنى هذا القول ومؤداه بعبارة لائقة وهي انك كاذب بطريق الخطاب
قوله بالرفع فيهما اذ الجزم يخرجهما عما نحن فيه لكونه جزاء شرط محذوف اي ان تدن يا كلك
على راي الكسائي وان تصلح لدفع الشك الاحرى ولا يخفى انه لا وجه للحال عند الرفع بخلاف مثل ذرهم
في خوضهم يلعبون فانه يحتمل الحال **قوله** ومن امثلته اي امثلة الانقطاع لغير الاختلاف

الاختلاف خبرا او طلبا يعني لعدم التناسب وانتفاء الجامع بعد الاتفاق في الخبرية او الطلبية
قوله فلا تقول وخفي ضيق صريح في انه لا يكفي في العطف اتحاد الجملتين في المسند بل لا بد من
الجامع بين المسندين اليهما ايضا **قوله** او يكون في حديث عطف على وجدنا اهل مجلسك ليكون
مثالا آخر للثاني اعني وجود جامع غير ملتفت اليه لا على كان نعم وجعل مثل هذا خبر المبتدأ الذي
هو مثال الثاني بتاويل هذه القصة وكذا جعل كنت في حديث خبر مثال الاول وجعل كان مع
فلان مضافا اليه لمثل بتاويل القصة وتقدير الحكاية وقوله انت كما قلت الحكاية في القرآن في
الوقوع كقوله تعالى كما دخل زيد خرج عمرو وقوله دنوت ردة عطف على زيد وقطع قوله قطع عما قبله لكونه
بيانا له **قوله** لا والذي هو عالم الا نفي لما ادعت عليه الحبيبة من اندراس هواه المشار اليه بقوله
في البيت السابق زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم وخطاب هواك
للنفس وجواب القسم في البيت الذي بعده ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت • نفسي على الف
سواك بحوم • وهذا اوفق بما روى ان النوى بكسر الهمزة على انه جواب القسم وقوله نعم الجمع بين
النوى وكرم ابي الحسين اشارة الى ان هذا من عطف المفرد كما هو الظاهر وقد عرفت ان وجود الجامع
شرط فيه ايضا وبيان الجامع بانعراف نوى الحبيبة داء وكرم ابي الحسين دواء مما لا يلتفت
اليه **قوله** ومن امثلة التوسط لا كلام في ان الغرض الاصلي بيان الاتصال والانقطاع والتوسط
بين الجمل الا انه قد انجر كلامه الى لزوم الجامع في عطف المفرد ايضا فلذا اورد مثالا من كل من القسمين
مع ان في عطف المفرد مثالا ايضا يشتمل على جملة هي الصلة فيها يتحقق الجامع من التضاد وشبهه
ثم المراد بالتوسط توسط المعطوف والمعطوف عليه بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع ولم يتعرض لمثال
القسم الاول من التوسط اعني اختلاف الجملتين مع ما يزيل الاختلاف لانها قد سبقت مستوفاة **قوله**
واعلم ان الوصل قد تقرر انه يصح الوصل بتوسط الجملتين بين كمال الاتصال والانقطاع على التفصيل
المذكور فلا بد نشير الى ان له مع ذلك محسنات اذا تحققت كان الوصل حسنا واذا فقدت كان قبيحا
وان صح فمنها تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية والشرطية والفعليتين في المضي والمضارعة
ما لم يعرض امر يقتضي اختلافهما في ذلك بان يكون المقصود من احديهما افادة التجدد ومن الاخرى
الثبوت كما في قام زيد وعمرو قاعد او من احديهما المضي ومن الاخرى المضارعة مثل ففريقا
كذبتم وفريقا يقتلون فانه لا يحسن بل لا يجوز ح الا ترك تناسبهما في الاسمية والفعلية
او المضي والمضارعة وهذا معنى قوله فاذا كان المراد من الاخبار الى آخره وقوله اما اذا اريد

التجدد في احديهما الى الاخر وقوله فتقول عطف على تراعي وكان الانسب ان يكون تراعي ايضا على لفظ
المبني للفاعل المخاطب لكن الرواية على المبني للمفعول الغايب وان يكون تقول وان لا تقول بدون ان لتكون
عطفا على تقول لكنه مع ان الظاهر عطفه على ان تراعي وليس بذلك الحسن وفي قوله من غير التعرض لقيد
زايد كالتجدد والثبوت نظر في التمثيل بقام زيد وقعد عمرو او زيد قائم وعمرو قاعد بحث لان في
الاول تعرضا للتجدد لا محالة ان نوقش في التعرض للثبوت في الثاني اذا اريد به معنى زايد على مجرد
حصول المسند للمسند اليه على ما قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات
المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان مع اشعار بزمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال
ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشي للشي من غير اقتضا انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا
تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا صفة له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل
فلانه يقصد فيه التجدد والحدوث فيراد بزيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا
وهو يزاوله ويزجيه والجواب ان المراد التعرض في القصد والارادة لا بمجرد دلالة اللفظ فيجوز ان
يكون قصده مجرد نسبة المسند الى المسند اليه فيورد الجملة اسمية او فعلية ثم يجب رعاية
المناسبة ليكون حسنا الا ان الكلام في ان مثل هذا هل يدخل في حد البلاغة ام لا **قوله** وكذا
زيد قام وعمرو قعد يعني ان الاسمية اذا كان خبرها فعلية فمن المحسنات ان يراعى ذلك في الجملتين
فيقال زيد قام وعمرو قعد ولا يقال زيد قائم وعمرو قعد وان كان كلتاهما لافادة التجدد لا بفرق ما
الا بالقوة وعدمه وكذا في باب الاضمار على شريطة التفسير عند تساوي الرفع والنصب
لا يختار في احديهما النصب وفي الاخرى الرفع بان يقال زيدا لقيته وعمرو مررت به وزيدا اكرمت
اباه وعمرو ضربت غلامه بل يؤتى بهما اسميتين او فعليتين قضاء لحق المناسبة ولا يخفى وجه
التفرقة بين ما ذكر من الامثلة لا سيما بعد ملاحظة ما سبق في بحث الاضمار على شريطة التفسير
والمراد بامثال ذلك ما ذكر بعد من الامثلة ومن بديع الكلام ما قيل في قوله وكذا زيد قام وعمرو قعد
انه زيد لفظ كذا لان في هاتين الجملتين يحتمل ان يكونا اسميتين بان يكون زيد وعمرو مسندا اليه و
قام وقعد خبريهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما
بمعنى يجب ان تعدا اسميتين او فعليتين لا مختلفتين **قوله** وعليه اي على كون المراد باحديهما
التجدد وبالاخرى الثبوت ورد قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم اي الاصنام ام انتم صامتون
عن دعائهم يعني ان الاختلاف بالاسمية والفعلية عند اختلاف القصد الى التجدد والثبوت

والثبوت يجري في العطف بغير الواو ايضا قوله اجددت روي بالتشديد من التجديد المناسب
للاحداث وبالتخفيف من الجد المناسب لان يقابل باللعب والاول هو الوجه والمستوي بان اللذان بحث
ان على احدهما ام والاخر الهمزة هما مضمون الجملتين كانه قيل هذا واقع ام ذاك فيكون السؤال عن
تعيين ما علم ثبوته على الابهام **قوله** استبعادا مفعول له لما يتضمنه الكلام من قولهم ذاك المقال
واراد تم هذا المعنى **قوله** وما اعظم كيد الشيطان يشير الى ما هو المذهب عند من بطلان التقليد
في الايمان وما يتعلق به من الاحكام المتعلقة بالاعتقادات وان فتح بابه قد يفضي الى التقليد
في الامور الظاهرة البطلان وحقيقة التقليد الاخذ بقول الغير من غير دليل وبالتقليد الاخير
يخرج الاخذ بقول النبي الثابت صدقه بالمعجزة وبقول اهل الاجماع **قوله** لجيئها متعلق بالجري
ان تجعل مبتدا بزيادة الباء وبالظرف اعني بالجري ان تجعل خبر المبتدا وتارة مصدرا او ظرفا
ومع الواو حال وكذا الامرها اي غير مقارن للواو والاتي الواقع بعد الا هنا يجب ان يصلح مضافا
اليه لغير ومع ليس كذلك فالوجه ان يجعل الا عاطفة اي مجردة عنها الا مرها فبالجملة كون الجملة
الحالية مع الواو يشبه الوصل ولا مرها يشبه الفصل لانها واو العطف في الاصل **قوله** حال
بالاطلاق يعني اذا اطلق الحال يراد غير المؤكدة فبهذا الاعتبار يكون قسيما للمؤكدة **قوله** وهما
معا نهي واحد في الاستعمال ولولا ذكرهما معا لتوهم ان لكل منهما نهيا فيتعدد النهي كما اذا قيل لهما
درهم بخلاف لهما معا درهم فانه لا يوهم ذلك **قوله** فاصل النوع الثاني يعني المؤكدة جعله ثانيا
نظرا الى كونه في الكلام اقل وكونه الثاني على بيان الهيئة وعلى ما ينبئ عنه لفظ الحال من معنى الحدوث
ادل وقدمه في البيان لان الثابت وجودي والانتفاء عدمي لا يعقل الا بالقياس اليه واشار
في التمثيل بقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا الى ان الحال التي تسمى موطئة لا تخرج من النوعين غايتها
انها اختصت بذكر ما هو ذو الحال في الحقيقة واجراء الحال عليه بطريق الوصفية والحال
المؤكدة لا يجب ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية وان يكون عاملها محذوفا لانه قد كثر في القران
وقوعها بعد الجملة الفعلية مثل قائما بالقسط ومنهم من يجعل مثل هذا نوعا ثالثا يسميه
بالثابتة ومعنى الاصل ههنا الراجح في المناسبة السابق في الاعتبار فان قيل الاسمية انما
تدل على الثبوت اذا لم يكن خبرها فعلية مثل زيد قام فكيف اطلق القول بدلالتها على الثبوت
ويكون الوجه فيها الواو قلنا كانه بنى بناء الكلام على الاعم الاغلب والحاق زيد يسرع زيد مسرع
في وجوب الواو ومعنى الوصف ما يدل على معنى قائم بالغير سواء كان من الصفات المشتقة كما هو

الشرط فى المنتقلة اولا مثل قرانا عربيا وخص اسم الفاعل والمفعول بالتمثيل لان الصفة المشبهة انما
تدل على معنى ثابت فلا يصلح بيانا لهيئة الفاعل والمفعول من حيث كونه فاعلا او مفعولا ولا
ينبئ عن معنى العروض والحدوث فلا يصح جاء زيد طويلا ونحو الاب وبل انه يجدث ذلك منه
بنمو او ذبول او مرض او عرض اخر او اظهار بطريق من الطرف **قوله** ونجيهما فى الاستعمال لانها
عاريتين عن حرف النفى لان المقرون بحرف النفى لا يدل على ما هو الاصل فى النوعين من معنى ثابت غير
زائل او لا ثابت هو هيئة الفاعل والمفعول وان دل فى بعض الصور كالازوج الدال على
الفرد واللامتحرك الدال على السكون فبطريق الالتزام دون ما هو الاصل فى الدلالة على المقاصد
اعنى المطابقة ولهذا لم يرد فى الاستعمال جاء زيد لا راكبا وان دل على كونه ماشيا **قوله** و
حق النوعين اى المناسب لهما واللائق بحالهما ان لا يدخلهما الواو اما اولا فلان هذه الواو
فى الاصل للعطف بحكم الضبط والمناسبة والنقل عن ائمة اللغة ولهذا لم يعد فى اصناف
الحرف واو الحال وقد عرفت من قواعد النحو ان الحال اصل فى الاعراب جملة الملحقات بالمفعول
لا تبع لمنصوب اخر كالتوابع وما ليس بتبع ليس بمحل للعطف فليس بمحل لما هو حرف العطف فى
الاصل واما ثانيا فلان فى الاصل الظهور وانها فى الحال ليست بعاطفة وهذا ما قال فى الكشاف
ان واو الحال هى واو العطف استعيرت للوصل واما ثالثا فلان حكم الحال مع ذى الحال فى التركيب
حكم الخبر مع المخبر عنه ولا مجال للعطف بينهما لما سبق من وجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف
عليه فان قلت كلامه يشعر بان ذا الحال فى قولك هو الحق بينا هو الحق وليس كذلك بل هو ضمير
المفعول فى العامل اى احقه واثبته على ما ذكره القوم وضمير الفاعل فى يبدو على ما ذكره المص
فى قسم النحو حيث قال اخو المقدرات فى زيد ابوك عطوفا وهو الحق بينا يحى عطوفا ويبدو
بينا قلت نعم الا ان الضمير لما كان عبارة عن الحق صح ان يقال ان الحكم للحق بينا **قوله** والتحقيق فيه
اى فى حق النوعين ان لا يدخلهما الواو هو ان الاعراب لا ينتظم الكلمات ولا يجمعها كقولك ضرب
زيد اللص مكتوفا الا ان يكون فيما بينها فى الحكم تعلق ينتظم معانيها لان الاعراب عبارة عن هيئات
تطراء على الكلم بعد تركيب بعضها مع البعض وضعت للدلالة على معان تطراء على مدلولات
الكلم عند ضم بعضها الى البعض وايقاع تعلقا فيما بينها بجعل البعض محكوما عليه والبعض
محكوما به والبعض ما يقع عليه الحكم والبعض كيفية الوقوع الى غير ذلك بوجود الاعراب
الاستقلالى اودونا الشئ فى الكلمة الواقعة فى التركيب يدل على ان لمدلولها تعلقا معنويا

معنويا بمدلولات الكلم الاخر بان يكون هيئة له او زمانا او نحو ذلك فلا يحتاج الى لفظ اخر
يفيد تعلقه به كالواو مثلا والحال من هذا القبيل لما له اعراب بالاصالة فى التركيب فيكون
حقه الخلو عن الواو مفردا كان او جملة لكنها اذا كانت جملة فبالنظر الى كونها جملة مفيدة
للنسبة التامة بين طرفيها مستقلة بتلك الفائدة وان كانت غير مستقلة بالنظر الى ما عرض
لها من كونها قيدا للفعل وبيانا لكيفية وقوعه والى كونها غير متحدة بالاولى كاتحادهما
فيما اذا كانت موكدة وغير منقطعة عن الاولى بالكلية كما اذا لم يكن بينهما ربط اصلا وجهة
جامعة قطعا نزلت منزلة الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع فلا يبعد
ان يدخلها واو يجمعها بالاولى ولو نظر الى استقلالها كالجمع الذى فيما بين الجمل المتناسبة غير
المتحدة مثل قام زيد وقعد عمرو ولكن الجمل متفاوتة فى شدة دخول هذه الواو فقد يجب وقد
يمتنع وقد يجوز على التساوى او الرجحان فاشار بعد تمهيد المقدمات الى الضابط فى ذلك
وقال اذا تمهد هذا فنقول الضابط فى دخول الواو فى الجملة الحالية وجوبا وامتناعا او
جوازا انها ان كانت موكدة فلا واو لكمال الاتصال وان كانت غيرها فاما ان يكون على اصل
الحال اولا فالاول اما ان يكون على نهجها اولا فهذه اقسام ثلثة الاول ما يكون على اصل الحال
ونهجها فالوجه فيه ترك الواو جريا على موجب الحال فقد عرفت ان تعلقها بالعامل من
جهة اعرابها الاصلى يوجب استغنائها عن تكلف رابطين خارج الثانى ما لا يكون على اصل
الحال سواء كان على نهجها اولا والوجه فيه الواو لانه لبعده عن الحالية وخروجها عن
اصلها يحتاج الى رابط لفظى الثالث ما يكون على اصل الحال دون نهجها وحكمه جواز
الامرين اما الواو فلجهة البعد عن الحالية بكونه لا على نهجها واما تركها فلقربها من الحالية
بحسب الاصل **قوله** او يعدو فرسه يشير الى ان الحال كالمسند والصفة قد يكون فعليا
وقد يكون سببيا واقتصر فى الامثلة على المضارع لما سيجئ من ان الماضى وان كان مثبتا يجوز
فيه الواو **قوله** لا نكاد نسمع نحو جائنى ويسرع لبس على ما ينبغى اذ كثيرا ما يسمع ذلك
غايته انه يكون على حذف المبتداء وفى التنزيل لم تؤذوننى وقد تعلمون وفى كلامهم قمت
واصك وجهه وفى الشعر فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا ومثله كثير **قوله**
ماجاء بخلاف هذا الاصول معدودة الجملة فى موقع البدل من قوله الوجه الواو وقد جوز
ترك الواو وبعضهم مطلقا وبعضهم اذا كان الضمير فى صدر الجملة مثل جائنى زيد غلامه يسرع

بين يديه وبعضهم اذا كان بعقب حال المفرد كقوله والله يسقيك لنا سالما بُرداك تبجيل
وتعظيم او معه حرف ينبئ عن التشبيه كقوله فقلت عسى ان تبصريني كانما بنيّ حواليّ
الاسود الحوارد وقيل اذا كان في تأويل مفرد كقوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو اي
متعادين بخلاف جاءني وهو مسرع او يسرع اذ لو اريد المفرد لقيل مسرعا وفي هذا المقام مباحث
نفيسة تطلب في شرح التلخيص فيما اورد من الصور المتعددة الضمير في صدر الجملة وقد يرد
فاه الى في وعوده على بدئه بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة الحالية تنبيها من اول الامر على
انه حال وهو في التحقيق من نصب المبتدأ للقطع بان الحال هي الجملة وذكر ابن الانباري انه
من المصادر التي اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وفعلته جهدك وطاقتك ومعنى
فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه رجوعه الى ما ابتداه على ان البدء مصدر بمعنى
المفعول والحاصل انه رجع في الطريق الذي جاء منه وهذا التركيب شائع سواء اسند
رجع الى مظهر مثل جاء زيد عوده على بدئه او مضمر مثل جاء زيد عوده على بدئه فنحو تركوا
الفعل مسند الى عود مجاز اوهم اصلاح المنطق كتاب لابن السكيت في تصحيح اللغات
واستعمالاتها والاغفال كتاب في النحو لابي علي الفارسي نصف النهار اي انتصف يعني بلغ
نصفه غمره الماء شره وتمامه رفيقه بالغيب لا يدري يصف غواصا وقع في بعض الكتب انه
في صفة الغائص فصحفه بعضهم الى القانص بالقاف والنون ففسره بالصياد وظاهر
انه لا معنى لوصف الصياد بذلك ولو في صيد البحر وفي الصحاح والديوان ان البيت للمسيب
بن علس يذكر غائصا ولولا جنان الليل ظلامه وستره آب رجع قوله مضوا لا يريدون البيت لحكيمة
الضبي من بني ضبة وقبله سقى الله اجداثا ورائي تركتها بحاضر قنسرين من سبل القطر وبعده ولو
يستطيعون الرواح تروحوا معي وغدوا في المصبحين على ظهر الرواح النزول لمن السير للتروح
وراح دخل وقت العشي غال اهلكهم القدر ما قدره الله تعالى من القضاء لا ارتفاع متعلق
بتخلو الا انجلي لا امنع الورق بكسر الراء الدرهم المضروب واقتنا القاتل بالمقتول به والمعنى
طلبوا القود مني وتهددوني بالقتل فهنهته كففته وزجرته قال الشيخ عبد القاهر
كان في البيت تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موقع الحال والمعنى وجدت غير منهنهة
بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا الكلام في ولقد
كان ولا يدعى لام قوله الا ان ترك الواو ارجح لكونه من جهة بقاء اصل الحالية والاثبات

من جهة انتفاء نفيها الذي هو بمنزلة العارض لها قيل ان الاصل مدلول الدليل والنفي الطارئ
المتغاير فسواء كان بدليل او بغير دليل وعن الخص انه مدلول استعمال العرف على انه لو تساوي
الجهتان فترك الواو عمل بالاصل قوله والفعل الماضي بدلالته ملحق بالمضارع المنفي في جواز الواو
وتركها مع رجحان الترك بناء على كونه على اصل الحال من حيث الدلالة على التجدد لا على نفيها
من حيث وجود الحرف اما حرف النفي فلما مر واما قد فللشبه بالنفي من جهة تخلل حرف بين الحال
وذي الحال ولا نظر الى استعمال الحال في الاصل اعني المفرد هو العراء عن قد ولا تقدر رابطة في
الاتصال بالحال والنهج فيما يشتمل على الرابطة في صدر الكلام انه لا يؤتى برابط آخر ولان قد
بتقريبه الماضي الى الحال كانه يسلب عنه معنى المضي فيصير كالمنفي وكانه يخرج سائر اجزاء
الماضي غير الجزء القريب من الحال عن صلوح اقتران الحدث به فيشبه المنفي الخارج جميع اجزائه
عن صلاحية الاقتران واقتصر في المثال على ما لا اثر ولما من قبيل المضارع المنفي وهو ظاهر ولا وان جاز
ان يقع في الماضي المذكور حالا لكنه لم يوجد في الاستعمال فتعين ثم وناسب ذلك من جهة انها لنفي الحال
فيكون بمنزلة الماضي المثبت مع قد في الاشتمال على ما يزيل البعد عن الحال اعني المضي ولهذا لم يجي
في الماضي المنفي بلا قد وايضا المنافي للحالية هو المضي لا سلب المضي قوله لتقريبه يقبل اللزوم
قد ظاهرا او مقدرا في الماضي المثبت الواقع حالا وقوله من زمانك اي زمان تكلمك وهو حق
من جهة ان قد انما يقرب الماضي الى الحال المقابل للماضي والمستقبل وقد عرفت ان حقيقته اجزاء متعاقبة
من اواخر الماضي واوائل المستقبل لكن في قوله فيصلح للحال نظر لان الصلوح للحال الذي نحن بصدده
اعني بيان كيفية وقوع العامل لا يتوقف على كونه حالا بالمعنى المذكور لظهور تباين الحالين
ولهذا صح جاءني زيد في السنة الماضية راكبا وسيدخلون جهنم داخرين والحاصل ان
المعتبر في هذا الحال هو المقارنة للعامل ماضيا كان او حالا او استقبالا لا المقارنة لزمان
التكلم الذي يقرب قد الماضي منه وغاية ما قيل في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى
العامل ولفظ قد انما يقربه من حال التكلم فقط لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية في
الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لتظاهر الحالية فقالوا جاءني زيد في السنة الماضية
وقد ركب فرسه وبهذا يظهر بطلان ما ذكر السخاوي من انه لا يجوز جئت وقد كتب زيد الا وهو
متلبس بالكتابة مستديم لها لم ينقض كتابته وانما جيء بالماضي لاقتضاء خرمها وصح وقوعه حالا
لتلبسه ببعض الاجزاء قوله جهد السير اتعبه واوقعه في المشقة الا ان ترك الواو ارجح

بمثل ما مر فى المضارع المنفى **قوله** واما الظرف فقد جاء فى مثل رايته على كتفه سيف بالواو وتركها
بناء على جواز تقديره الظرف بالفعل اى حصل فيصح الواو وباسم الفاعل فلا يصح وهذا معنى
قوله بحسب التقديرين وهو وان كان صحيحا من جهة انه اذا قدر باسم الفاعل صح انه ليس بجملة
فعلية بناء على انه مفرد لا جملة لكون المرفوع بعد الظرف فاعلا لا مبتدا لان اسم الفاعل يكون
منصوبا على الحالية كما صرح به فى المفصل الجاتى عليه جبة وشئ اى مستقر لكن لا يخفى انه
على كلا التقديرين يكون على اصل الحال بل على تقدير اسم الفاعل اولى بذلك فلا يصح قوله وتردد
لذلك بين ان يكون واردا على اصل الحال او غير وارد فالوجه ان يحمل التقديران على ان يكون
المرفوع اعنى سيف فاعل الظرف المقدر بالفعل فيكون الجملة فعلية جائزة ترك الواو وان
يكون مبتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية غير واردة على اصل الحال ولا يكون فى كلامه اعتداد
بما ذهب اليه صاحب المفصل من كون الظرف مقدرا باسم فاعل منصوب على الحالية وقال الشيخ
عبد القاهر ان جعل نحو على كتفه سيف حالا اكثر فيها ترك الواو كقول بشار اذا انكرتنى بلدة
او نكرتها خرجت مع البازى على سواد فالوجه ان يكون الاسم فى مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده
على ذى الحال لا مبتداء وينبغى ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف فى تقدير اسم الفاعل دون الفعل
اللهم الا ان يقدر فعل ماضيا مع قد وتمام الكلام فى هذا المقام يطلب من شرح التلخيص **قوله** جاء
الامران اما الترك فكثير فخرج على قومه فى زينته خرجت مع البازى على سواد واما الواو فكقوله
وانا امرؤ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق **قوله** هنا لمن عرف ان الغرض من السبب
فى تقديم الحال على ذى الحال هو دفع الالتباس بالصفة فانها لا يتقدم على الموصوف فمن ذلك تنبه
لامور الاول انه اذا كان الحال مع الواو يجوز بدون التقديم مثل جاءنى رجل وعلى كتفه سيف
لحصول الفرق بوجود الواو اذ كما يمتنع تقديم الصفة يمتنع كونها مع الواو وعلى ما مر فى صدد
الفن فالواجب عند قصد ايقاع الحال عن النكرة المحضة اما التقديم على ذى الحال واما التقييد
بالواو والثانى ان ايقاع الحال بالواو عن النكرة التى فى حكم الموصوفة بوقوعها فى سياق النفى
كما فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم اولى بالجواز لان فيه مع دفع الالتباس
زيادة صلوح النكرة لذى الحال كما فى المبتداء واما بيان جهة الاولوية بان فيه الا الذى
لا يتوسط بين الصفة والموصوف كالواو فسهو ظاهر اذ لا خلاف فى جريان الاستثناء المفرغ فى
الصفة مثل ما جاءنى رجل الا كريم الثالث ان مثل على كتفه سيف اذا ورد بعد نكرة مثل جاء رجل

رجل على كتفه سيف فان قصد كونه حالا ودالا على هيئة الفاعل وكيفية وقوع الفعل يجب فيه
الواو لئلا يلتبس بالصفة وان قصد كونه صفة ودالا على بعض احوال الذات من غير نظر الى تلبس
الفعل يجب فيه ترك الواو لان الواو لا يكون الا عاطفة ولا مجال للعطف فيما بين الصفة والموصوف
وجعلها غير عاطفة بل مجتلبة لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف سهو على ما عرفت فلذا امر بالتامل
والتدبر لما سبق لا يقال لم لا يجوز ان يعطف لا على الموصوف بل على الجملة المشتملة عليه لانا نقول
لا يكون صفة بل حكما مستقلا ولا يقال فالحال ايضا لا يعطف على ذى الحال قلنا نعم الا انه قد سبق
بيان ما يبسط العذر فى ذلك فمن ادعى مثل ذلك فى الجملة الواقعة صفة كان له ذلك لو ساعده الاستعمال
كما فى الحال بان يقع صورة تتعين للوصفية ولا يحتمل الحال **قوله** واما ليس فربما يزاد ذكر حكم الفعل
المنفى بالحرف ماضيا كان او مضارعا واما الفعل الموضوع بنفسه للنفى بحيث يقوم مقام لا يكون
وهو ليس فقد جاء فيه الواو وتركه لكونه مقام الفعل المنفى الا ان ذكر الواو ههنا ارجح بحسب
الدليل واشهر وفى الاستعمال اكثر على عكس الفعل المنفى لان النفى الذى هو سبب جواز الواو ههنا غير له
الذاتى لا العارضى كما لفعل المنفى والمقصود انه ليس من قبيل الافعال المتصرفة التى فيها معنى النفى
كالاباء والامتناع ونحو ذلك مما يلزم فى ماضيه قد ويكون دخول الواو فيه لوجود قد ويمتنع ذلك
فيما يدل على الحال ولا من قبيل الافعال المنفية مثل ما كان ولا يكون حتى يكون ترك الواو ارجح وفى
الكلام اشارة الى ان كلا من ذكر الواو وتركه كثير فى نفسه لا ان يكون الكثير ذكر الواو والترك فى صور
معدودة بناء على ان ليس بمنزلة حرف والجملة اسمية فى الحقيقة **قوله** واما الحال المقتضية لطى الجمل
جميعا نظرا الى كثرة اقسام الايجاز والاطناب واجملها لانه لم يبينها بل احالها على علم اخر معنى للتفصيل
وخص طى الجمل ولا طيها بالذكر مع ان الايجاز والاطناب قد يرجحان لى غير الجمل نظرا الى ان وضع الباب لذكر
على ما سبق بيانه وقوله ايجازا واطنابا فى موضع الحال لا المفعول له لانه فسرهما فى صدد القسم بالطى و
اللاطى وجعل اللاطى اطنابا لانه اراد به ترك الايجاز ولم يعتبر بالمساواة وقوله ههنا قائم مقام
العائد الى المبتداء كانه قال فيها وما قد سبق اشارة الى ما ذكر من طى المسند اليه والمسند المفرد و
الجملة وطى السؤال فى مثل يكتب القرآن لى زيد وذكر المسند اليه والمسند وغيرهما عند قيام القرينة
لاغراض تتعلق بذلك والتاكيد والتقييد على خلاف مقتضى الظاهر وبسط الكلام حيث الاصغاء
مطلوب ووضع المظهر موضع المضمر وامثال ذلك **قوله** اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين
لا يكون تعقل احدهما ولا تحققه الا بالقياس الى شئ اخر اذ ليس لنا كلام هو موجز او مطنب على

الاطلاق من غير ملاحظة مقايسة الى كلام آخر محقق او مقدر لا يتيسر الكلام فيهما وفي بيان معناهما
الا بترك التحقيق والبناء على امر منسوب الى عرف الناس دون الثابت في نفس الامر على ما هو المعتبر في
معرفة حقائق الاشياء واعترض صاحب الايضاح بان كون الشيء نسبيا لا يقتضي انه لا يتيسر الكلام
فيه الا بترك التحقيق والبناء على الشيء العرفي اذ كثيرا ما تحقق الامور الاضافية ويتبين معانيها
على التحقيق غاية الامر انه يتعرض لما اليه الاضافة ولحيثية الاضافة بضرب من التلطف كما
يقال الاب حيوان تولد من نطفته شخص آخر من نوعه من حيث هو كذلك واجيب بانه لا يريد بذلك
تعسر تفسيرهما وبيان معناهما لانه ما ذكر بيان لذلك بل عدم تيسر بيانهما على وجه التعيين
والتحديد والتثبيت بحيث لا يختلف ولا يكون ما ايجازا بالنسبة الى شيء اطنابا بالنسبة الى
آخر او عدم تيسر تعريفهما بدون اعتبار كلام يكون اصلا في البنا ومقيسا عليه للايجاز و
الاطناب على ما هو شان سائر الامور النسبية وحاصله انه لا يتيسر تعريفهما على طريق الامور
الحقيقية دون الاضافية ومن الخارج عن القانون وما يقال ليس المراد ان كل ما يكون
نسبيا لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق بل ان الايجاز والاطناب من بين النسبيات
كذلك لان شرط معرفتهما على التحقيق كلام لا ايجاز فيه ولا اطناب اصلا ليقاس عليه كل
كلام فيعرف ايجازه واطنابه اذ لو كان المقيس عليه ايضا مشتملا على ايجاز او اطناب
لاحتاج الى مقيس عليه آخر ويتسلسل لكن الكلام الخالي عن الايجاز والاطناب غير
موجود بالتحقيق لان كل كلام يفرض يمكن ان يوجد كلام ازيد منه او انقص فتعين المصير
الى غير التحقيق وهو ان يؤخذ كلام اهل العرف ويجعل مقيسا عليه ولا يلتفت الى
ايجازه واطنابه بل يقال على طريق التساهل لا ايجاز فيه ولا اطناب **قوله** بل لا بد
من البناء على الشيء العرفي هو كلام الاوساط الذين لا يوصفون بالبلاغة والفصاحة ولا بالعي
والفهاهة من الوسط بمعنى المتوسط بين الجيد والرديء وقوله مقيسا ثاني مفعولي جعل
وقوله ولا بد من الاعتراف بذلك اعتراض دافع للاعتراض بان البناء على متعارف الاوساط
رد الى جهالة لانه غير معلوم يعني ان من ترك طريق الفساد وسلك جادة الانصاف اعترف
بوجود كلام لهم في مجرى عرفهم وعادتهم في تادية المعاني فيما بينهم عند الحوادث اليومية
والمعاملات الدنيوية معلوم بالنوع عند العوام والخواص كما ان القدر الذي من الكلام
يقتضيه المقام ويليق به معلوم عند الخواص وارباب البلاغة فيصح جعله مقيسا عليه

عليه بالنسبة اليهم والحكم بان ما يكون اقل منه بناء على حالة خفية لا يظهر الا لافراد البلغاء
ايجاز وما يكون اكثر اطناب فلا يكون البناء عليه ولا على كلام الاوساط ردا الى جهالة **قوله**
والنسبة متعارف الاوساط ليتميز عن كلامهم الغير المتعارف عند تكلف تقليل او تكثير **قوله** وانه اي
كلامهم المتعارف لا يحمد منهم في باب البلاغة ولا يذم لان غرضهم مجرد تادية المعاني بعبارات
متعارفة فيما بينهم لا يعتبر فيها الخواص والمزايا التي بها التفاضل حتى يحمد بمصادفتها
او يذم بمزايلتها فلا عبرة في كلامهم بالاحوال ومقتضياتها التي بها يرتقي الكلام سواء وجدت
او فقدت بل بما يؤدى به اصل المعنى بعبارات تليق به **قوله** فالايجاز لما جعل متعارف
الاوساط هو الميزان وفسره وبين وجوده وسماته ووصفه رجع الى المقصود فقال
الايجاز هو اداء المعنى الذي يقصد من الكلام بعبارة اقل من عبارات متعارف الاوساط و
الاطناب اداؤه بعبارة اكثر منها ولما كان ما سبق من الكلام موهما بل موديا ان المرجع في
الايجاز والاطناب الى طي الجمل والاطناب دون المفردات دفع ذلك وعمم الامر بقوله سواء كانت
القلة والكثرة في العبارة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل من اجزاء الجملة المسند اليه والمسند
وغيرهما ولقد تلي عليك وقررت لديك فيما سبق من فن الاسناد والمسند اليه والمسند و
الفصل الموعود وبعض مباحث الفصل والوصل طرق الاختصار بترك التاكيد او المسند
اليه او المسند او المفعول او الجمل وطرق التطويل بذكرها مع دلالة القرائن لاغراض يتعلق
بذلك كزيادة التقرير وبسط الكلام لطلب الاصغاء او فرط الابتهاج او رعاية الفاصلة
او غير ذلك فان كنت فهمتها اي تلك الطرق حق الفهم فلا بد ولا محالة تعرف ان وجازة
الكلام وطوله متفاوتان في الزيادة والنقصان تفاوتا لا حد له في نظر البلغاء فيأتون تارة بالكلام
البالغ في الاطناب وتارة بالكلام الموجز غاية الايجاز بمنزلة وحي من يلاحظ المحبوب وينظر اليه
بمؤخر عينيه خوفا من الرقباء يعني يرمزون الى المقصود رمزا خفيا لا يدركه الا الاذكياء بل كل
ذلك بحسب مقتضى المقام وكما تلي عليك طرق الاختصار والتطويل اذكرت لك ايضا مقاماتهما
التي قد ارشدت بها الى مقامات اخر تناسبها في اقتضاء الاختصار والتطويل فليس حالك
كحال الاوساط الذين لا يحمد منهم الكلام بل ما صادف من اختصارك وتطويلك مقامه اللائق
به بان يكون على وفق ما ذكر ومناسبا له حمد في باب البلاغة وما لم يصادفه ذم وسمي باسم آخر
تميز عما يحمد فيسمى الايجاز عيا وتقصيرا لانه كانه عي في الكلام وقصر والاطناب اكثارا

وتطويلا لانه اكثر من الكلام وطوله بلا طائل فقوله فيما سبق طرف الاختصار والتطويل
ربينهما المعنى اللغوي واللام في لئن فهمتها لام توطئة القسم وفي لم تعرض جواب القسم القائم
مقام الشرط ووجه الملاحظة نصب على المصدر اي بوجوب وجه الملاحظة وتارة نصب
على الظرف اي في بعض الاحيان **قوله** واصابته المحز مبتدأ وخبر مفضلة اي اصابة قوله
في القصاص محز البلاغة يظهر بانه زاد على اوجز كلام لهم في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بوجوه
من الحسن اقله حروفه لانها عشرة وحروف قولهم اربعة عشر ٢ انه مطرد اذ في كل قصاص حيوة و
ليس كل قتل انفى للقتل بل القتل قصاصا واما القتل ظلما فادعى للقتل ٣ استغناؤه عن الحذف
بخلاف قولهم فانه بتقدير القتل انفى للقتل من تركه ٤ ان المقصود بالذات من القصاص هو الحيوة
منصوص فيه بخلاف قولهم ٥ انه خال عما في قولهم من تكرار اللفظ الذي هو عيب في نفسه وان
كان حسنا من جهة ما فيه من شبه رد العجز على الصدر ٦ انه يشتمل على صنعة الطباق حيث جمع
بين القصاص والحيوة الذين هما بمنزلة الضدين ٧ انه يشتمل على ما يفيد تنكير حيوة من معنى
النوعية او التعظيم على ما سبق في تنكير المسند اليه ٨ انه يشتمل على ما يفيده كلمة في على القصاص
من جعله ما هو اهلاك وتفويت للحيوة ظرفا لها ومعدنا ٩ ان القتل انما ينفي القتل من حيث انه
قصاص لا من حيث انه قتل وقد نص فيه على الجهة فيه لا في قولهم ١٠ انه افصح لفظا اعني من جهة
سلاسة اللفظ وعذوبته حيث لم يشتمل على ما يشتمل عليه قولهم من توالي الاسباب الخفيفة بحيث لا يتوالى
فيه حرفان متحركان الا في موضع واحد وذلك ينقص من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان **قوله**
ذهابا الى موقع الحال اي يكون قوله هدى للمتقين من الايجاز اذا كنت تذهب الى ان المراد بالمتقين
الضالون الصائرون الى التقوى ليصح ان الكتاب هداية لهم واما اذا حمل المتقين على حقيقته
وجعل اثبات الهدى لهم من قبيل قولهم للعزيز المكرم اعزك الله واكرمك قصدا الى الزيادة والثبات
فلا ايجاز من هذه الجهة ووجه حسن هذا الايجاز امران احدهما قصد المجاز المستفيض اي المشهود
نوعه وهو وصف الشيء بما يؤول اليه كما في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وقوله عم من قتل قتيلا
فله سلبه فان هذا النوع من المجاز شايع كثير في الكلام وان لم يستفض ولم يكثر خصوص هذا
الفرد اعني التعبير عن الضال الصائر الى التقوى بالمتقي وقيل المراد انه مجاز مستفيض النوع مجاز
ان يقصد في بخلاف ما ليس كذلك مما يحتاج الى السماع كنخلة لانسان طويل فانه لا يجري في كل مورد ولا
يسمى كل طويل انسانا وفيه نظر لانه يكون لا محالة لعلاقة كالمشابهة في المثال المذكور وكل

علاقة يتنوعها مستفيض في انهما التوصل الى تصدير سورة البقرة وهي اول الزهراوين اعني البقرة
وال عمران تسميتا بذلك لاضاءتهما واشراقهما من زهرت النار اضاءت ولتشبيههما بالشمس والقمر المسميين
بالازهرين مذكرا اولياء الله والمرتضين من عباده وهم المتقون يعني باللفظ الذي هو قوله للمتقين ذكر
والا فالضالون الصائرون الى التقوى ليسوا اولياء الله ما لم يحصل لهم التقوى بالفعل **قوله**
فغشيهم اي فرعون وجنوده من اليم اي البحر ما غشيهم اي ما لا يدخل تحت العبارة ولا يحيط به
الا علم الله من العذاب والهلاك والغضب والانتقام ونحو ذلك فناب عن ذلك كلمة ما في قوله ما
غشيهم **قوله** وكذا قوله تعالى ولا ينبئك مثل خبير اظهر من ان يخفى حاله في الوجازة نظرا الى ما ناب
عنه وذلك انه ورد بعد قوله والذين يدعون من دونه ما يملكون من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا
دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيمة يكفرون بشرككم فناب مناب ان يقال ولا ينبئك
بمضمون ما ذكر على التفصيل مثل خبير كامل في العلم والاحاطة بالامور الماضية منها والاتية
والله لا مثل له في ذلك اذ لو كان له مثل لانبأك اي بحكم العادة لكن اللازم منتف فينتفي وجود المثل
قوله وانظر الى الفاء ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واذ قال موسى لقومه يا قوم انكم ظلمتم
انفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم انه
الفاء في فتاب عليكم هي الفاء الفصيحة يحتمل ان يكون جزاء شرط محذوف يدل عليه الكلام اي ان
تبتم وقتلتم انفسكم فقد تاب عليكم ويكون من مقول موسى عم والخطاب على ظاهره وان يكون عطفا
على فعل محذوف يدل عليه سياق الكلام اي فامتثلتم فتاب عليكم فيكون من كلام الله تعالى غير داخل في
مقول موسى ويكون التفاتا من الغيبة الى الخطاب اذ مقتضى الظاهر فتاب عليهم لان ذكر القوم في
كلام الله تعالى انما هو بطريق الغيبة حيث قال واذ قال موسى لقومه وانما خطابهم في مقول موسى
نعم يكون فيه التفات اخر حيث قال فتاب مع ان مقتضى الظاهر فتبنا بطريق التكلم وبالجملة فقد جعل
الفاء فصيحة على الوجهين لافصاحها عن المحذوف او وصفها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم
او لكونها فصيحة في نفسها باعتبار ما يفيد من المعنى والمص لما اقتصر على الوجه الثاني لما فيه من
تقليل الحذف توهم بعضهم ان تسميتها بالفصيحة انما هي على هذا التقدير اذ على تقدير الشرط تكون
جزائية لا فصيحة وذهب عليه ان كونها فصيحة بناء على افادة المعنى البديع والوقوع ذلك
الموقع الحسن لا ينافي كونها جزائية في اصطلاحهم كما لا ينافي كونها عاطفة وان المشهور فيما بينهم في
الفاء الفصيحة ما يقع هذا الموقع من الجزائية جعلوا العلم في ذلك قول الشاعر • قالوا خراسان

اقصى ما يراد بنا * ثم القفول فقد جئنا خراسانا * اى ان كان اقصى المراد بنا خراسان فقد جئناها
فلو ادعى ان الفصيحة انما هي هذه لم يبعد والفاء في قوله فتوبوا للسببية لان الظلم سبب للتوبة
والتي في فاقتلوا للتعقيب على معنى اعزموا التوبة فاقتلوا انفسكم او فتوبوا ثم اقتلوا انفسكم تماما للتوبة
واوثر في هذا الموضع ذكر البارى قصدا الى زيادة التقريع لهم بان تركوا عبادة العالم الحكيم الذى
براهم بلطف حكمته على الاشكال المختلفة بريا من التفاوت والتنافر الى عبادة البقر الذى هو مثل في
الغباوة والبلادة وكذا الفاء في فانفجرت بعد قوله واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب
بعصاك الحجر فصيحة مفيدة معنى فضرب بها فانفجرت او فان ضربت بها فقد انفجرت ثم ذكر مثالا
آخر للفاء الفصيحة المنبئة عن فعل محذوف لكنها انما كانت مقدرة غير ملفوظة وكانت مفتقرة الى
تامل ليظهر موقعها قال وتامل ولم يكتف بمجرد انظر وذلك في قوله كذلك يحيى الله الموتى بعد قوله
واذ قتلتم نفسا فادارءتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون فقلنا اضربوه ببعضها يعنى ان المعنى
فضربوه ببعضها فحيى فقلنا كذلك يحيى الله الموتى فالفاء في فقلنا المقدر فصيحة مثلها في فانفجرت
واما الفاء في فادارءتم فعطف على قتلتم والتي في فقلنا اضربوه على ادارءتم اى اختصمتم في شان
النفس التي قتلتموها وما بينهما اعتراض وضمير اضربوه للقتيل وضمير بعضها للبقرة والقصة
مشهورة مذكورة في كتب التفسير **قوله** وقد رد صاحب الكشاف ورد انه جعل الآية من قبيل الايجاز
حيث اقتضت الواو معطوفا عليه يكون سببا عن ايتائهما العلم مترتبا عليه وليس بمذكور بل
مقدر اى فعملا به وعلماه غيرهما وعرفا حق النعمة فيه وحق الفضيلة اذ لو كان المترتب على ايتاء
العلم هو قولهما الحمد لله لذكر بالفاء دون الواو وجوز المص ان يكون قالا عطفا على آتينا من غير تقدير
فعل آخر مصدر بالفاء الدالة على التسبيب بل يفوض استفادة الترتيب والتسبيب الى فهم
السامع بدلالة المقام كما في قولك قم يدعوك زيد فان المعنى على السببية اى قم فانه يدعوك
لكن اكتفى بدلالة المقام وعول على فهم السامع وشهادة العقل الذى هو اقوى ولم يوت بالفاء
بل اقتصر على الاستيناف كما لم يوت في الآية بالفاء واقتصر على العطف بالواو ولا يخفى ان المعنى
في الآية على سببية الاول ومسببية الثاني وفي المثال بالعكس لان الدعاء سبب للقيام وقوله
تفويضا نصب على المصدر او الحال او المفعول له واستفادة مفعول لتفويضا ومثله صفة له
اى تفويضا مثل تفويض استفادة الترتيب على فهم السامع في قم يدعوك حاكون قم يدعوك بدل
قم فانه يدعوك **قوله** ومن امثلة الاختصار لا يظهر من كلامه فرق بين الايجاز والاختصار سوى

سوى انه ذكر ان المرجع في الايجاز الى متعارف الاوساط وفي الاختصار قد يكون اليه وقد يكون الى
كون المقام خليقا بابسط من الكلام الذى ذكره على ما سيجيء وانه كثيرا ما يطلق الاختصار على ما يشمل
الاطناب وان كان على قدر متعارف الاوساط وانه لا يطلقه الا حيث يكون في الكلام حذف فبالنظر
الى هذه الاعتبارات يظهر ان بينهما عموما من وجه ثم انه ميز هذه الامثلة عما سبق لانها ليست في حيز
النظر الى الفاء ولانه قد تخلل وطال الكلام بنقل كلام الكشاف ورده وزاد لفظ الامثلة ههنا لا
الذى اورده ههنا آيات كثيرة فكانه قال للاختصار امثلة كثيرة وهذه جملة منها وقد ذكر منها
ما سماه القوم بالفاء الفصيحة اعنى جزاء شرط محذوف مدلول عليه بسياق الكلام فلو كان عنده ايضا
من قبيل الفاء الفصيحة لكان المناسب ذكرها في جملتها فيما سبق فالفاء في قوله فكلوا يدل على انه
مسبب عما سبق وليس في قوله لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم ما يصلح هذا مسببا عنه
فظهر ان التقدير اتحت لكم الغنائم فبسبب ذلك كلوا مما غنمتم في الحرب ومن نفسه الفدية الماخوذة من
الاسارى المتوعد عليها فيما سبق من الكلام حالا لا حال مما غنمتم او صفة مصدر اى اكلا حلالا **قوله**
فلم تقتلوهم جواب اذا افتخرتم لكن الجواب في الحقيقة فعدوا عن الافتخار وهذا سبب له اقيم مقامه
اى اذا افتخرتم فعدوا عن الافتخار لانكم ما قتلتموهم انتم انفسكم ولكن الله قتلهم ولا يخفى حسن ما اورده من
تاكيد ضمير المخاطب حيث قدر فلم تقتلوهم انتم وبه يظهر حسن قوله ولكن الله قتلهم لدلالته على
ان لبس الكلام في القتل بل في القاتل فان قيل معنى الكلام على القصر ولا اداة قلنا ادانه حرف
الاستدراك الواقع موقع لكن العاطفة في ما جاءنى زيد لكن عمرو **قوله** وكذا قوله فانما هى زجرة
واحدة يعنى انه ايضا من قبيل حذف الشرط لدلالة الفاء وكذا ما يعقبه من الامثلة المقدرة
بلفظ كذا والمعنى اذا كان وقت البعث فانما هى اى الرادفة التي تعقب البعث وهى النفخة الثانية
زجرة اى صيحة واحدة لا ينكر لشدتها فاذا نفخت فاذا هم اى الخلائق كلهم ينظرون اى احياء يبصرون
او ينظرون ما يفعل بهم **قوله** لا اولى سواه لان تعريف الخبر وتوسيط الفصل يفيد القصر فان قيل
فهلا جعلته مترتبا على ام اتخذوا من دونه اولياء من غير تقدير شرط فان معنى الهمزة التي يتضمنه
ام المنقطعة في ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ بمعنى ما كان ينبغى ان يتخذ من دونه اولياء فالله
هو الولى وحده قلنا انما يحسن ذلك في صريح النفى والانكار لا في الاستفهام المتضمن لهما فانه
لا يحسن في البلاغة ولا يوجد له نظير في الاستعمال **قوله** اصله فان لم يتاتت هذه الفاء ايضا
جزاء شرط محذوف اى اذا كانت ارضى واسعة فان لم يتاتت والثانية اعنى فاياى جواب هذا

الشرط والثالثة اعني فاعبدون تكرير لما قبله ليكون المفسر على وفق المفسر وذكر صاحب
الكشاف في واياي فارهبون انها للعطف على المحذوف اي اياي ارهبوا فارهبون وبهذا
صرح المص ايضا في اول بحث الفصل والوصل واعترض بانه لا بد في العطف من المغايرة ولا مغايرة
واجيب بان في الاول الاختصاص دون الثاني فتغايرا وانما لم يعتبر في الثاني التخصيص لان الغرض منه
مجرد تفسير الفعل من غير قصد الى كيفية تعلقه بالمفعول واعترض بانه لا بد من التعقيب ولا تعقيب
واجيب بانه باعتبار التفسير فان مرتبة المفسر ان يقع عقيب المفسر واما ان تقديم المفعول مع افادته
الاختصاص انه معوض عن الشرط المحذوف وقد ذكره صاحب الكشاف ايضا ومعناه انه لما قدم المفعول على
الفعل الذي هو جواب الشرط وقع موقع الشرط فالحقيقة يكون العوض هو المفعول المتقدم
تحصل من تقديمه فائدتان التعويض والتخصيص **قوله** وقوله كلا ام لم يقل وكذا الا ان هنا ليس من
حذف الشرط بل من حذف المعطوف عليه بقرينة كلا اي ارتدع يا موسى عن خوف ان يقتلك قوم
فرعون لما صدر عنك من قتل القبطي الذي هو ذنب بزعمهم فاذهب انت يا موسى واخوك هرون فالخطاب
لموسى وقد ادرج فيه هرون بطريق التغليب لا ان يكون امر لهما والخطاب معهما جميعا بالاستقلال
وذلك لان قوله قال كلا انما وقع جوابا لقول موسى اني اخاف ان يكذبون الخ فمعناه لا ارتدعا وانما
يجعل المعطوف عليه هو كلا لانه ليس اسم فعل بمعنى ارتدع بل حرف يفهم منه معنى الردع باجماع
من ائمة اللغة **قوله** بواسطة علم النحو فانه يدل على ان ايهم يكفل مريم مبتدا وخبر واقع على سبيل
التعليق لكونه متعلقا بما قبله والتعليق من خواص افعال القلوب فلا بد من تقدير العلم وهو
لا يحصل من مجرد القاء الاقلام في الماء ما لم يكن لقصد النظر المطلوب به العلم **قوله** ليحق الحق اللام
من حيث انها حرف جر لا بد لها من متعلق ومن حيث انها للتعليل لا بد لها من معلل فاذا لم يكن مذكور
كان محذوفا مدلولا عليه بسوق الكلام او قرينة المقام مقرونا بحرف العطف او غير مقرون وقد جاز
في مثل هذا الموضع حذف المعطوف وابقاء حرف العطف لقيام المتعلق المذكور مقام المعطوف
المحذوف ولهذا يقدر المحذوف متاخرا ليبقى الحرف مع معطوفه الظاهر وليشعر بان الاهم هو المذكور
دون المحذوف وما قبل الاية الاولى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم وتودون ان
غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ليحق الحق والثانية
قالت انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر ولم اك بغيا قال كذلك قال ربك هو علي هين ولنجعله اية
والثالثة ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم ان تطؤهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم

علم ليدخل الله في رحمته من يشاء وذلك انه كان بمكة قوم من المسلمين مختلطون بالمشركين غير متميزين منهم
ولا معروفي الاماكن فقيل لولا كراهة ان تهلكوا اناسا من المؤمنين بين المشركين من غير علم بحالهم فيصيبكم
باهلاكهم مكروه ومشقة من الدية او الكفارة والاسف وتعيير الكفار واثم التقصير في البحث
عنهم لما كف ايديكم عنهم ولعذبهم بايديكم وانما قدر هنا كان الكف ومنع التعذيب دون فعلنا
ما فعلنا من الكف والمنع لان اطلاق الفعل على عدم التعذيب ليس بذلك الحسن المتداول وليبنه على
جواز مثل هذا التقدير فيكون الجار والمجرور ظرفا مستقرا ان جعل كان المقدرة ناقصة
لا يقال في بعض الايات المذكورة احتمال لا يفتقر الى ما ذكرتم من التقديرات لانا نقول كثرة الاحتمالات
لا يقدح في صحة التمثيل بالايات على بعض الوجوه المنقولة من ائمة التفسير **قوله** اذا لم يفسر الحمل
بمنع الامانة ● يريد ان الحمل المذكور في الاية قد يفسر بمنع الامانة والامتناع عن ادائها من قولك
فلان حامل للامانة ومحتمل لها بمعنى انه لا يؤديها الى صاحبها حتى تزول عن ذمته ويخرج هو عن
عهدته بحمل الامانة كانها راكبة عليه يقال ركبته الديون والمعنى انا عرضنا الامانة اي الطاعة
اللازمة الوجود بمنزلة الامانة اللازمة الاداء على هذه الاجرام العظام من السموات والارض
والجبال فانقادت لامر الله تعالى انقيادا يصح من الجماد واطاعت طاعة تليق بها حيث لم تمتنع
على مشيته وارادته ايجادا وتكوينا وتسوية على هيئات مختلفة واشكال متنوعة والانسان
مع حيوته وكمال عقله وصلوحه للتكليف لم يكن حاله فيما يصح منه من الطاعة وتليق به من
الانقياد لاوامر الله ونواهيه مثل حال تلك الجمادات بل ابى الا ان يكون محتملا لتلك الامانة
غير مؤد اياها ثم وصفه بالظلم لكونه تاركا لاداء الامانة والجهل لاخطائه طريق سعادته
وهو اداء الامانة وقد يفسر الحمل بتحمل التكليف من حمل الشيء على ظهره والمعنى ان ما كلفه الانسان
بلغ في عظمه وثقل محمله بحيث لو عرض على اعظم ما خلق الله من الاجرام واقواه واشد تحملا او استقلالا
لابى حمله والاستقلال به واشفق منها وقد حملها الانسان على ضعفه ورخاوة قوته ثم خاس
بالحمل اي غدر به ولم يف بالامانة انه كان ظلوما جهولا حيث حمل الامانة ثم لم يف بها وضمنها ثم
خاس بضمانه فيها ففي الكلام اختصار حيث حذف المعطوف مع حرف العطف اعني ثم خاس
او ثم لم يف ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى والمنبه على المحذوف هو قوله انه كان ظلوما
جهولا على قصد التوبيخ وليس في التفسير الاول هذا الحذف فلا اختصار فيه من هذا الوجه
واذا احتمل الوجهان على طي عرضناها على الانسان وكيف ما كان فالعرض والاباء والاشفاق تمثيل

وتصوير وتخييل فقوله منبها على لفظ اسم المفعول حال من فرخاس بتأويل هذا الكلام وضمير عليه عائد
اليه والذي صفة لقوله انه كان وفي الغالب متعلق بالظرف الواقع صلة اعني عليه وفيه احتراز
عمن ليس على الظلم والجهل كالانبياء ونحوهم وان كان يصح منه الظلم والجهل في الجملة ففرق بين الظالم
والظلوم وكذا الجاهل والجهول ولذا قال لما عليه بكلمة الاستعلاء المنبئة على كمال الاستيلاء
ومن كلام الحكماء ان المراد بالامانة العقل والتكليف في معرفة الاشياء كما هي عليه والعمل بالامور
على ما ينبغي ونحو ذلك وبعرضها عليهن اعتبارها بالاضافة الى استعدادهن وبابائهن الاباء
الطبيعي الذي هو عدم القابلية والاستعداد او الحصول بالفعل للسموات وعدم القابلية
للجمادات وبحمل الانسان قابليته واستعداده مع عدم الحصول بالفعل وبكونه ظلوما جهولا غلبة
القوة الغضبية والشهوية عليه ومعنى التعليل بذلك انه حمل العقل وقبله ليكون مهيمنا على قوتين
حافظا لهما من التعدي والافراط **قوله** افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء ويهدي
من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ان الله عليم بما يصنعون لا خفاء في ان قوله فرآه حسنا عطف على
زين داخل تحت حكم الصلة لا جزاء للشرط اما لفظا فلوجود الفاء في الكما بدون قد واما معنى فلانه
لا وجه للاستفهام الانكاري لان رؤية سوء العمل حسنا على تقدير التزيين متحقق اللهم الا ان يحمل الانكار
على معنى لا ينبغي ان يكون كذلك وفيه ايضا بعد لا يخفى واذا كان هو من حكم الصلة لزم المصير الى
تقدير جزاء او خبر حسب ما يدل عليه الكلام ويقتضيه المقام فقدر ذهبت نفسك عليهم
حسرة بقرينة فلا تذهب نفسك عليهم حسرات او كمن هداه الله بقرينة فان الله يضل من يشاء ويهدي
من يشاء والمحذوف على هذا خبر وعلى الاول يحتمل الجزاء فاطلق لفظ التتمة ليشملها وتقديم
الوجه الاول مع تأخير قرينته ربما يشعر بكونه الراجح عنده نظرا الى زيادة الافادة وههنا
وجه ثالث ظاهر وهو ان يكون التتمة كمن لم يزين له لم يذكره لما في سببية الفاء بعده من نوع
خفاء وعليهم متعلق بتذهب وحسرات مفعول له جمع لتضاعف اهتمامه على احوالهم وكثرة مساوي
افعالهم اي لا تهلك نفسك عليهم للحسرات على غيهم واصرارهم على التكذيب كما يقال هلك عليه
حبا ومات عليه حزنا **قوله** بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة الصغيرة والخطة الكبيرة
التي من شانها كيت وكيت فحذف الصلة ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بها والمصحح
في موضوع اللتيا هو المحنة وموضوع التي الشدائد لكثرتها وبهت على لفظ المبني للمفعول بهت
الرجل فهو مبهوت وانما انتصب معهما مع انه عائد الى ما قبلها لكون الجملة صفة له لانه عبارة عن

عن غاية الشر والفظاعة وحتى غاية لبهت وما احادث شفقة ما تكلم بكلمة **قوله** ومن الايجاز ما
هو نوع مخصوص يدخل تحت ضابط وهو نفي الملزوم وما هو بمنزلته مع القصد الى نفيه ونفي
لازمه فان نفي علم الله تعالى بالمنبأ به وهو ان يكون له شريك او يكون معبوداتهم الباطلة شفعاء
عنده يستلزم نفي ثبوته لان ثبوته ملزوم لتعلق علم الله تعالى به فاذا نفي اللازم وهو
تعلق علمه تعالى به انتفى الملزوم وهو ثبوته فقوله ولا علم الله متعلق به جملة من مبتدأ وخبر
معطوفة على الجملة من اسم لا وخبره الذي هو له وقوله نفيا في موقع الحال اي فسر ما لا علم له
بما لا ثبوت له ولا علم به حال كونه نفيا وقوله للعالم الذات اشارة الى مذهبهم في نفي الصفات
وقوله لو كان له اي للمنبأ به ثبوت باي اعتبار كان نفي الاعتبار زيادة في البيان وكذا لفظ
لان اللازم هو كونه معلوما له فليتأمل **قوله** فلن يكون اي فلن يقع ويتحقق وذكر نفي اللازم
ههنا بالفاء فيما سبق بالواو على عادة افتنانه مع الاشارة الى ان اللزوم في الاول مقرر متفق
عليه بين الكل اذ لا نزاع في ان كل ما يثبت يعلمه الله تعالى البتة ولا حاجة في التعبير عنه الى الحرف
المنبئ عن اللزوم بخلاف لزوم قبول التوبة للتوبة فان ذلك انما هو عند المعتزلة وعندنا
لا وجوب ولا لزوم بالنسبة الى الله تعالى وقوله الواجب في حكمته اشارة الى ان وجوبه
انما هو من جهة انه لا يحسن من الحكيم في مجاري العقول والعادات ان لا يقبل التوبة لا من جهة
انه لا يقدر على ترك القبول **قوله** بما اشركوا اي سنلقي في قلوب الذين كفروا بسبب اشراكهم
بالله شركاء لم ينزل الله بها حجة وبرهانا ومما يجب التنبيه له ان في الاية وجهين من هذا
الاسلوب اعني اسلوب القصد الى نفي الاصل والفرع جميعا مع ان ظاهر الكلام يوهم ان المراد نفي
الفرع مع ثبوت الاصل وذلك ان انزال الحجة بالشركاء فرع ثبوتها وقد اقتصر على نفي الفرع
مع ان المراد نفي الاصل والفرع جميعا اي لا شركاء ولا انزال الحجة بها وكذا انزال الحجة فرع ثبوتها
وقد اقتصر على نفي انزالها والمراد نفي الحجة والانزال جميعا والمص قد اقتصر على تقدير الاول
وصاحب الكشاف على الثاني قوله على اسلوب حال من الضمير في منتف او من الضمير في الظرف الواقع
خبرا اي ومن الايجاز قوله تعالى بما اشركوا الخ حال كونه واردا على اسلوب قول الشاعر
سدا بيديه فراخ يبيض • على لاحب لا يهتدى بمناره • وقوله • لا يفزع الارنب اهوالها •
ولا ترى الضب بها ينجحر • لكنه يؤل الى ان يقول زيد وعمرو وبكر في الدار جالسا بمعنى استقروا
وحصلوا فيها حال كون بكر جالسا وفي استقامته نظر السد ومد اليد نحو الشيء وسدى

لناقة تذرعها في المشي واتساع خطوها وآج الظليم يئج اجا عدا وله حفيف في عدوه اللاحب
الطريق الواضح المنار العلم في الطريق وانجحر دخل في الجحر وفي قوله اي لا ضب ولا انجحار اخذ
بالحاصل واشارة الى ان في البيت وجهين من الاسلوب كما في الاية فانه نفي انجحار الضب فرع
ثبوت الضب في ثبوت الانجحار وقد نفي الرؤية مع ان المقصود نفي الرؤية والاصلين جميعا وقوله
نفيا للاصل والفرع يعني في الاية والبيتين وهو في موقع الحال وفيه اشارة الى ان هذا ليس
من قبيل اللازم والملزوم بل شبيه بهما نظرا الى اللزوم العادي **قوله** ومنه اي من الوارد
على اسلوب البيتين وهو نفي الاصل والفرع بما ظاهره نفي الفرع فان ظاهر قوله ليس لك به علم نفي
العلم بالشريك والمراد نفي ثبوت الشريك والعلم وكذا ظاهر لا شفيع يطاع نفي طاعة الشفيع لان النفي في
المقيد راجع الى القيد لكن المراد نفي الشفاعة والطاعة جميعا وانما فصل الآيتين عما سبق
لخلو الاصالة والفرعية فيهما عن اللزوم العادي ايضا **قوله** ومن الايجاز نوع آخر هو حذف
المفعول بالواسطة او بدونها بناء على اقتضاء الفصل ذلك فان الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا به
فاذا ذكر المخلوط وحده كان المخلوط به مقدرا والامر للمخاطب بالقول لقوم ذكروا في
المقول بلفظ الغيبة يستدعي ان يكون مفعول قل محذوفا هو قول مضافا الى المتكلم اذ لا
يصح في المقول ذكر القول بلفظ الغيبة اذ لو كان ذلك المقول متعلقا بامر قل خطابا بان
القائل الواجب ان يكون ذكرهم بطريق الخطاب مثلا يصح قل يا زيد لعمرو ان تنصر تظفر بمطلوبك
بطريق الخطاب ولا يصح ان ينصر هو يظفر بمطلوبه الا بتقدير قل له قولي هذا فيمن قرأ قل للذين
كفروا اي لابي سفيان واصحابه ان ينتهوا عن معاداة الرسول بالدخول في الاسلام يغفر
لهم بياء الغيبة في ينتهوا ولهم بالهاء دون تنتهوا بتاء الخطاب ولكم بالكاف كما في مصحف
ابن مسعود وقراءة قل للذين كفروا يعني مشركي مكة او اليهود سيغلبون يعني يوم بدر
بياء الغيبة دون تاء الخطاب لزم ان يكون التقدير قل لهم قولي لك هذا بمعنى اد اليهم هذا
القول واما فيمن قرأ الآيتين بطريق الخطاب فلا حاجة الى التقدير لانه امر محمد عم بان
يخاطبهم بهذا الخطاب فان قيل لم لا يجوز ان يكون معنى قل للذين كفروا قل لاجلهم وفي حقهم
كما في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وح يستقيم الكلام
بدون التقدير وان يكون خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا من عطف المفرد من غير اعتبار فعل
آخر كما يقول خلطت الحنطة والشعير ولا يكون من قبيل خلطت الماء باللبن وح يستقيم الكلام

الكلام بدون التقدير قلنا استقامتهما لا ينافي التمثيل على التقدير كما مر غير مرة وقوله اي
تارة اطاعوا الخ تفسير للآية على مذهبهم وفيه دفع لما يقال ان خلط العمل الصالح بالسيء يفيد
خلط السيء بالصالح فيكون قوله وآخر سيئا خاليا عن الفائدة كما يقال خلط الماء باللبن
واللبن بالماء واما عندنا فالمعنى انهم خلطوا عملا صالحا هو اظهار الندم والاعتراف بالذنب
وآخر سيئا هو التخلف عن الجهاد وموافقة اهل الفساد نزلت في طائفة من المتخلفين الذين
اوثقوا انفسهم على سواري المسجد لما بلغهم ما نزل في المتخلفين فقدم رسول الله عم و
فدخل المسجد على عادته فصلى ركعتين فرآهم فسأل عنهم فذكر انهم اقسموا ان لا يحلوا انفسهم
حتى يحلهم فقال وانا اقسم ان لا احلهم حتى اومر فيهم فنزلت فاطلقهم ومن امثلة الاطناب
قد اطنب المص في تقرير هذه الامثلة واطاب واصاب شاكلة الصواب فلم يتول لنا الا قليل تعرض
لحل بعض الالفاظ او تنبيه على نكت رمز اليها بالالحاظ فقوله بترك ايجازه اي ايجاز
قوله ان في خلق السموات الخ وذلك الايجاز هو ان يقال ان في ترجح وقوع كل ممكن على لا وقوعه
لآيات للعقلاء اي علامات دالة على وجود الصانع ووحدانيته وسائر صفات كماله
لان وجود الممكن لما لم يكن من ذاته كان من فاعل واجب لذاته او منتهٍ اليه قطعا للدور و
التسلسل ثم وجوب الوجود يدل على الوحدة والعلم والقدرة وغير ذلك على ما بين في علم
الكلام وينساق اليه ثواقب الافهام وانما ترك ايجازه لكونه كلاما مع كل من مع الانس فقط
بل مع الانس والجن ولا مع اهل زمان واحد بل مع اهالي الازمنة الى انقراض الدنيا والحال
ان فيهم من تعرفه ان كل الماضين والباقين او تفرضه وتقدره كالاتي من المقصرين في
باب النظر والاستدلال وتحصيل العلم بالصانع وصفاته فلا يتصور مقام ادعى له
الاطناب من هذا المقام فقوله ان وان في الموضعين بكسر الهمزة وقرئا فتحها في موضع الحال
اي عند رجا والى متعلق به لما فيه من معنى التدرج والامتداد وقيل الى متقام معناه قيل
لي جوابه هذا السؤال او قيل لي قولا اعلم به اي مقام ادعى واما في الآية فالفلك السفن
والاختلاف في الاعتقاب وما في فيما ينفع الناس مصدرية او موصولة وبث عطف على انزل
بحذف العائد او على احيى وتصريف الرياح في مهابها واحوالها **قوله** قالوا آمنا الخطاب
للمؤمنين والاسباط جمع سبط وكانوا اثني عشر سبطا من اولاد يعقوب عم وفيهم انبياء
وجاز دخول بين في احد لكونه في معنى الجماعة لا من حيث انه نكرة في سياق النفي بل من جهة انه

اسم لمن يخاطب به يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع وكينبهج عطف على
تفريجا وهو مفعول له لاوثر الاطناب ووقع عطف على اوثر قوله واتقوا يوما اي يوم القيمة
لا تجزي لا تقضي شيئا اي من الحقوق او قليلا من الجزاء على انه مفعول به او مصدر والعائد الى
الموصول محذوف اي لا تجزي فيه عدل اي فدية لانها تعادل المفدي وقوله اذا كان كلاما متعلق
بلم يؤثر ايجاز وكذا لئلا يختص المطمئنهم اي من الامة وهو انتقاش صورة اليوم في ضمائرهم
او يخلص عطف على يناسب يريد ان الناس يختلفون في الاستعداد للادراك وحصول
الاسباب في ارتفاع الموانع فربما ينتقش صورة المط في ضمير البعض ببعض خواصه ومعانيه
وفي ضمير البعض الآخر بخواص ومعان اخر فلا بد من الاطناب في ذلك فان قيل لا اثر له بالنسبة
الى الجاحد والمعاند فلا معنى لذكرهما في هذا المقام قلنا ممنوع بل ربما يكون في الاطناب
ما يردعهما ويفيد بالنسبة اليهما لكونه مما لا يبقى معه الى العناد سبيل قوله يؤمنون به
ايدتهم فان قيل ما معنى ذكره بلفظ المضارع قلنا المواظبة عليه والاستمرار والدوام
والثبات كما في حمل العرش والتسبيح وفيه مع اظهار شرف الايمان التنبيه على ان المشاركة
في الايمان من اقوى المناسبات بين المتصفين به حيث يوجب النصح والشفقة فيما بينهم وان تخالف
اجناسهم ولذا عطف على يؤمنون به يستغفرون للذين آمنوا قوله لترك جواب لو اوثر والضمير
لقوله والله يعلم انك لرسوله وما بين لو اوثر وجوابه اعتراض بالفاء في موقع التعليل
لو جوزكه على تقدير اختيار الاختصار وقوله ولكن ايهام رد التكذيب الى نفس الشهادة
بمعنى المشهود به وهو قولهم انك لرسول الله بيان لفائدة الاطناب اذ لو لم يكن لفائدة لكان
تطويلا او اكثارا فاذا اخبر الله تعالى بانه يعلم انك لرسول الله تعين كون التكذيب راجعا الى
دعوى اخلاص المنافقين في الشهادة كما ينبئ عنه ان واللام واسمية الجملة وما نقل ان
المص قد ضرب بخطه على هذا الفصل محافظة على التاديب والتحرز عن اطلاق الفصل على شيء
من القرآن فمع عدم اشتهاره في النسخ ليس بمفيد بل تبقيه فضل في البين قوله مآرب
اخرى قيل كان يحمل عليه زاده وسقاءه ويماشيه ويحدثه ويضرب بها الارض فيخرج
ما ياكل يومه ويركزها فيخرج ماء فاذا رفعها غاد ويركزها فتورق وتحمل ايه ثمرة احب واذا
اراد الاستقاء ادلاها فتصل الى الماء ويصير شعبتاها كالدلو فيستقي ويضيء له
شعبتاها في الليل كشمعتين وتحارب عنه فيها وتطرد الهوام وكانه عم فهم ان المقصود

من السؤال ان يذكر حقيقتها وما يرى من منافعها حتى اذا رآها بعد ذلك على خلاف تلك
الحقيقة ووجد خصائص اخرى خارقة للعادة علم ان ذلك آيات باهرة ومعجزات قاهرة احدثها
الله تعالى لاجله وليست من خواصها فذكر حقيقتها ومنافعها مفصلة ومجملة على معنى
انها من جنس العصا تنفع منافع امثالها ليطابق جوابه الغرض الذي فهمه قوله من باب
الاطناب خبر ما يحكيه وكذا ما يحكيه اعتراض بينهما وانما يصح جملة خبرا عنهما لو لم يكن
لفظ كذا قوله لكفي عصاي او العصا فالاولى ايجاز بالنسبة الى المذكور والثاني على الا
قوله وقد يسوق وجه حسن الاطناب فيهما ففي الاولى بسط الكلام افتراصا لان اصغاء
السامع مطلوب وفي الثانية بسط الكلام ابتهاجا منهم بعبادة الاصنام وافتخارا
لمواظبتها ومما يجب التنبيه له انه يريد بالايجاز والاختصار حيث يقول او اريد الاختصار
او الايجاز لكان كذا خلاف الاطناب وان كان على حد متعارف الاوساط فلذا يثبت بينهما
الاطناب قوله ومما يعد من الاطناب بزيادة ما ليس بجملة وهو الجار والمجرور بخلاف
ما سبق فلذا افصله وذلك في قول الخضر لموسى عم الم اقل لك لن تستطيع معي صبرا بعد
ما قال له في الكرة الاولى الم اقل انك لن تستطيع معي صبرا وذلك لاقتضاء المقام مزيد
تقرير وتذكير وتثبيت لما قد كان الخضر عم قدم لموسى عم من قوله انك لن تستطيع معي صبرا
حيث قال له موسى هل اتبعك على ان تعلمن مما علمت رشدا ففي الكرة الاولى وذلك حين اعترض
وانكر عليه خرق السفينة اقتضى المقام تقريرا لما قد قدم اليه من عدم استطاعته الصبر
معه وفي الكرة الثانية وذلك حين اعترض وانكر عليه قتل الغلام اقتضى المقام مزيد تقرير لذلك
لتكرر الاعتراض وترك الصبر والثبات فقوله وهو في موقعه اعتراض بين الخبر والمبتدا
ولاقتضاء المقام متعلق بالظرف اعني في موقعه او زيادة لك ولما قد كان متعلق بتقرير
صلة له لا باقتضاء المقام مزيد تقرير بعلة لا له والا فوقا لنحوان نقول لما كان قد قدم
لان وقوع الماضي بدون قد خبر كان مما يأباه كثير من النحاة ويحمل مثل ان كان قميصه قد من
قبل بتقدير قد وفي سياق قصة موسى عم مع الخضر نكتة هي انه جعل في قصة السفينة
خرقها جوابا لاذا واعتراض موسى مستأنفا حيث قال حتى اذا ركبا في السفينة خرقها قال
اخرقتها وفي قصة قتل الغلام عطف القتل على الشرط بالفاء وجعل اعتراض موسى
جواب الشرط حيث قال حتى اذا لقيا غلاما فقتله قال اقتلت وذلك لان القتل اقبح وبلا

احدر فناسب ان يجعل في عمره ولذا قال فيه لقد جئت شيئا نكرا وفي الخرق شيئا امرا ولان خرق
السفينة لم يكن عقيب ركوبها وقتل الغلام كان عقيب لقائه وفي قصة الجدار يحتمل ان يكون قول موسى
مستأنفا والجزاء استطعما وان يكون جزاء واستطعما صفة قرية ومنها ان الخضر عم قال في تأويل
خرق السفينة فاردت ان اعيبها بالاسناد الى نفسه لظاهر القبح وفي تأويل قتل الغلام فخشينا
بلفظ الخشية والاسناد اليه لان الكفر مما يجب ان يخشاه كل احد وفي تأويل اقامة الجدار فاراد
ربك ان يبلغا اشدهما بالاسناد الى الرب لان بلوغ الاشد وتكامل السن بمحض مشية الرب
من غير اثر لمشية العبد **قوله** وكذا يعد من الاطناب وهو في موقعه قول موسى عم رب اشرح لي
زيادة لي وكان الاصل رب اشرح صدري اي وسعه لتحمل اعباء الرسالة ومشاق التكليف والتبليغ
وردي اخلاق فرعون والنكتة في هذا الاطناب انه يفيد زيادة تاكيد الطلب لانشراح الصدر
مع ان المقام مقام مزيد احتياج الى ذلك اما الاول فلما في الاجمال ثم التفصيل من زيادة التاكيد
والتقرير واما الثاني فلان هذا الدعاء كان وقت ارساله الى الكفرة معاندين وفيه من تلقي المكاره
وضروب الشدائد ما لا يخفى فقوله معها اي مع زيادة لي ومن تاكيد بانها لا يكون وهو مفعول
الكنساء وقوله بدونه اي بدون لي وكان الاظهر بدونها اي زيادة لي وجعل الضمير للتاكيد
او لاكتساء الكلام مما لا معنى له وان كان بفتح الهمزة اي لان كان عطفا على لاكتساء وليس القصد
الى ان كلا من الامرين نكتة بل المجموع ولما يوذن بتعلق بمزيد احتياج وقوله وقول البلغاء مبتدا
خبره في موقع ومن الاطناب حال من موقع وهذا اولى من العكس ومثل منصوب مفعول لقوله
في موقع الحال من لا واصلحك الله والواو عاطفة للدعاء على الخبر المدلول عليه بكلمة لا اي ليس
الامر كذا وجاز مع كمال الانقطاع لدفع ايهام كون النفي عائدا الى الدعاء فيصير الدعاء له دعاء
عليه ولذا كان في موقع اي موقع **قوله** ولكن نعقد باب نعم وبئس يعني افعال المدح والذم
موضوعا على الاطناب لا خفاء في ان اصل معنى نعم الرجل او رجلا زيد وبئس الرجل او رجلا
عمرو على الوجه اللائق بالاوساط كان يتادى بان يقال نعم زيد وبئس عمرو ولكن لم يجر في حكم
الوضع مثل هذه العبارة ولم يرد الاستعمال به والاطناب انما كان يطلق حيث يكون هناك عبارة
اخصر هي متعارف الاوساط وحيث لا فلا فبالنظر الى ذلك الكلام المختصر المفروض المقدر
اعني نعم زيد وبئس عمرو كان المذكور المحقق اعني نعم الرجل او رجلا زيد وبئس الرجل او رجلا
عمرو اطنابا لكن وضعا من الواضع لا استعمالا من المتكلم كما في سائر الاطنابات اذ لم يوضع الا

الاكد لك ولم يرد الاستعمال الا بذلك فلاجل هذا فوض عنه من الاطناب الى الباب وقبح
بالوضع على الاطناب فقال ولذا نعقد موضوعا على الاطناب وما بعده وابرد ما قيل ان المعنى
يجب لكذا ان نعقد من الاطناب **قوله** وان يجعل الحكمة في ذلك اي ولكن ان يجعل الحكمة للواضع في
وضع الباب على الاطناب طلب تقرير المدح او الذم واثر لفظ الحكمة اذ يقال الحكمة الواضع في
وضع ذلك الا يقال وجه حسنه او النكتة او نحو ذلك وضمير لاقتضائهما ولكونهما لنعم و
بئس واللام الاولى متعلقة بنوجي والثانية باقتضاء وضمير بتحققهما للمدح والذم وضمير
خلافهما لخصال الحمد ومعنى كونهما للمدح والذم العامين ان نعم مثلا موضوع للمدح باي
خصلة تكون من الخصال الحميدة وبئس للذم باي خصلة تكون من الخصال الذميمة بخلاف
مثل شرف ولوم وحسن وقبح ومعنى الشيوع ان الاطلاق ينصرف الى العموم حذرا من ترجيح احد
المتساويات وظاهر هذا الكلام ان مثل نعم الرجل زيد يفيد مدحه بكل خصال المدح وليس
كذلك اذ لا يفيد الا المدح بكمال الرجولية وما يتعلق بها ونعم الشاعر بالشعر ونعم الشجاع
بالشجاعة بل المراد ان كلمة نعم مثلا لا يدل في باب المدح على خصلة معينة بل يعم الخصال
حتى يصح الرجل ونعم الفاضل ونعم الفارس وغير ذلك والاقرب ان المراد ان مثل نعم الرجل
يعم لجميع خصال الرجال ونعم الامير لجميع خصال الامراء ونعم الفارس لجميع خصال الفوارس
الى غير ذلك قوله ويجعل منصوب معطوف على بعقد ويجعل الحكمة يعني لكن ان يجعل وجه تقرير
المدح العام والذم العام انك توجه المدح العام الى المخصوص بالمدح اجمالا اولا بالاسناد
الى اسم الجنس الصادق عليه او الى ضميره المبهم المفسر باسم جنسه وتفصيلا ثانيا بذكر المخصوص
خبر المبتدا اي هو زيد ولا خفاء في ان الاثبات مرتين اوكد والاجمال ثم التفصيل في النفس
اوقع والضمير المنصوب في اضربه وفسرته لزيد وكذا المجرور في اليه واما المنصوب في توجهه
فللمدح وجواب اذا نعم رجلا محذوف لدلالة ما تقدم عليه اي كيف توجه المدح الى زيد
اولا على سبيل الاجمال وههنا بحثان الاول ان توجه المدح الى زيد اجمالا لا يتوقف على كون
اللام للجنس دون العهد لانه لو اريد به العهد الخارجي المشار به الى معين بل العهد الذهني
المشار به الى البعض من الجنس باعتبار عهديته في الذهن وهو ايضا يصدق على زيد ويحتمله
فيحصل توجيه المدح اليه اجمالا كما في لام الجنس بل اذا تاملت فالفرق قليل جدا اذ ليس
المراد بالجنس الطبيعة التي لا يصدق على الافراد ولا الجنس من حيث الوجود في ضمن جميع الافراد

على ما هو معنى الاستغراق بل من حيث الوجود مع قطع النظر عن الكلية والبعضية على ما مرّ في
تعريف المسند اليه باللام ولقد صرح ثمة بانه قريب من النكرة وان مثل اللئيم يستبين من هذا
القبيل والجواب انه احتراز عن جعل اللام للعهد الخارجي مشارا به الى زيد فانه وان افاد التكرير
لم يفد الاجمال ثم التفصيل الثاني ان جعل الضمير في نعم رجلاً لزيد مما لا وجه له اصلاً سيما
على القول المختار وهو ان المخصوص خبر مبتداء محذوف اما اولا فلانه لا معنى لتفسيره بالنكرة
واما ثانياً فلانه لا وجه لافراده في مثل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون والجواب
انه يجوز ان يفسر بالنكرة من جهة انه وان كان زيد لكنه ما لم يفسر لم يعلم جنسه وما لم يذكر زيد
لم يعلم عينه وبهذا الاعتبار يحصل الاجمال ثم التفصيل والابهام ثم التفسير وان يكون التزام
استتار الضمير وعدم ابرازه في المثنى والمجموع من خواص الباب لمشابهته الاسم الجامد في
عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم هذا والاقرب ان الضمير عائد الى متعقل معهود في
الذهن مبهم باعتبار الوجود ملتزم تفسيره بالنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في
اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ويصير بعد
التفسير بمنزلة نعم الرجل وتخصيص الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير وعلى هذا
ينبغي ان يحمل كلام المص بان يجعل معنى اضمرته وضعت موضعه ضميرا غير مذكور المرجع سابقا
وفسرت ذلك الضمير باسم جنس هو من افراده والدليل على هذا انه صرح في اخراج المسند اليه
على خلاف مقتضى الظاهر بان هذا المضمر موضوع موضع المظهر وان نعم رجلاً مكان نعم الرجل
قوله وان هذا الباب بكسر الهمزة ابتداء كلام معطوف على ما سبق يعني ان باب نعم وبئس
متضمن للطائف منها الاطناب الواقع موقعه لاشتماله على التقرير المناسب للمقام على ما ذكرنا
ومنها اشتماله على تقدير السؤال وبناء الجملة المحذوفة المبتداء عليه فانك اذا قلت نعم
الرجل او نعم رجلاً كان سائلاً سئل من هو اي من الممدوح بهذا الكلام فقيل في جوابه زيد
اي هو زيد وقد عرفت لطف البناء على السؤال المقدر وتنزيله منزلة الواقع فيما سبق حيث
قال في بحث الفصل والوصل في الحالة المقتضية للقطع ان تنزيل السؤال بالفحوى منزلة
الواقع لا يصار اليه الا لجهات لطيفة اما تنبيه السامع على موقعه او لاغنائه ان
يسأل او لئلا يسمع منه شيء او لئلا ينقطع كلامك بكلامه او للقصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ
ونحو ذلك لا في فصل يتعلق بالفصل حيث قال ومن البناء على السؤال المقدر ارتفاع المخصوص في

في باب نعم فانه ليس فيه بيان للطفه ولا بحث بين جهات حسن كتب القراءة لي زيد فانه ليس فيها
ما يناسب هنا سوى نيابة الكلام مناب جمل ثلاث ومنها اشتماله على الاختصار بترك المبتداء
في جواب السؤال المقدر ولا يخفى حسن موقع الاختصار بترك المبتداء لما فيه من الاحتراز عن
العبث بناء على الظاهر واتباع الاستعمال الوارد على ترك النظائر كما مر ولو لم يكن في الاختصار
بترك المبتداء سوى انه يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى اطنابه اي اطناب الكلام
من جهة الاتيان بالفاعل المبهم ثم التفسير بالمخصوص والى اختصاره من جهة حذف المبتداء في الجواب
او سوى ايهام هذا الاختصار الجمع بين المتنافيين الاطناب والاختصار ايهاما مثل الايهام
في جمع الكلام بين الاجمال والتفصيل المتنافيين لكفى في الحسن والغرابة لان تسمية السحر الكلامي
الذي هو الندرة والغرابة والدقة الشبيهة بالسحر الحقيقي في تاخيذ القلوب والتاثير في
النفوس انما هو على امثال تلك اللطائف والغرائب التي من جملتها ايهام الجمع بين المتنافيين فانه
مع عدم تحقق جمع المتنافيين حقيقة لما اشير اليه من اختلاف الجهة يورث الكلام لطفا
وغرابة فان قلت كيف يستقيم اسناد الابراز في معرض الاعتدال وايهام الجمع بين المتنافيين
الى الاختصار بترك المبتداء وما الذي دعاك اليه والجمهور على ان ضمير فيه ويبرز وايهامه
وجمعه للباب اعني باب نعم وبئس قلت اما الاستقامة فهي ان الاطناب لما كان حاصلاً اولا
فاذا لحقه هذا الاختصار ابرز الكلام في معرض الاعتدال واوهم الجمع بين المتنافيين الا ترى
ان الجمع بين الاجمال والتفصيل لما لم يكن للاختصار فيه مدخل بل الذكر التفصيل سواء كان
على طريق حذف المبتداء او ذكره لم يذكره على هذا الاسلوب بل على طريقة التشبيه به واما
الداعي فلانه لا يجيء ان هذا الباب يبرز الكلام في معرض الاعتدال وان كان على سبيل
المجاز بل هو نفسه يبرز في هذا المعرض قوله وقد اطلعناك في موقع الحال من قوله كفى
او من قوله متضمن للطائف يعني قد علمت من الكلام في الفنون الاربعة كيفية تحصيل جهات
حسن الكلام فتتبعها وتامل فانك ان فعلت ذلك ترى باب نعم وبئس مملوا بجهات من الحسن
ككون المسند فعلاً يجيء عن المدح العام والمسند اليه معرفا باللام او مضمرا مبهما مفسرا
بالنكرة ثم تعيين ذلك المسند اليه بطريق الجواب عن السؤال المقدر وما في ذلك من التشويق
وزيادة التقرير ونكت الاظهار والاضمار وتقدير السؤال وما في الجواب من الاختصار ونكت
حذف المسند اليه ولطافة احداث الاعتدال وغرابة ايهام الجمع بين المتنافيين ففوله ترى الباب

مجزوم على جواب الامر وكنت المرجوع اليه عطف عليه او ورد بلفظ الماضي قصدا الى تحقق وقوعه
ومعنى اختيار المختار اختيارك ما هو المختار في نفس الامر من اقوال النحويين في هذا الباب
حيث اختلفوا في موضعين احدهما ان المخصوص مبتدا والفعل مع فاعله المظهر او المضمر
المفسر خبر له مقدم عليه او هو خبر لمبتدا محذوف على ما درايته وقد ردت من كونه في تقدير
جملة اسمية محذوفة المبتدا واقعة جواب سوال مقدر مبنيا على ذلك كثير من النكت واللطائف
ولهذا كان المختار عند المحققين مع ما في الوجه الاخر من جهات المرجوحية مثل كون خبر
المبتدا جملة انشائية فانا وان جوزناه فلا كلام في قلته بل في احتياجه الى التاويل
عند البعض ومثل التكلف في اعتبار العائد الى المبتدا بجعل اسم الجنس او الضمير بمنزلة
العائد وفي اعتبار الابهام ثم التفسير الذي عليه وضع الباب بجعل التزام تقديم هذا الخبر في
الغالب ابهاما وذكر المبتدا في الاخر تفسيرا ومثل جعل الضمير المعبر به عن المبتدا المقدم
تقديرا غير مطابق له وغير عائد اليه عند التحقيق مع الاحتياج الى العائد وثانيهما ان اللام
في الفاعل او فيما اضيف اليه الفاعل هل يجوز ان يكون للعهد او يتعين كونه للجنس والحق
انه ان اريد بالجنس ما يعم كل الافراد حذرا الترجيح بلا مرجح حتى يكون معنى نعم الرجل زيد نعم
الرجال او كل رجل وانه زيد على طريقة هم القوم كل القوم فلا خفاء في انه ليس المعنى عليه
ولا يسبق الفهم اليه وان اريد نفس الحقيقة لا من حيث الوجود والنظر الى التعدد فلا خفاء
في ان الحكم بالجودة وغيرها والممدوحية والمذمومية وبانه زيد او عمرو ولا يصح فيه التثنية
والجمع وقد صح نعم الرجلان اخواك ونعم الرجال اخوتك وان اريد الجنس من حيث الوجود والتعدد
واحتمال الكلية والبعضية وصحة التثنية والجمع فلا كلام في صحته وفي كون المعنى عليه
وانما الكلام في تميزه عن العهد الذهني واما نفي ان يكون للعهد فاذا اريد العهد الخارجي بان يكون
الرجل اشارة الى الذي بقرينة الذكر لاحقا كما في الذكر سابقا فلا خفاء في انه بعيد خارج عن
قانون العهد مفوت لما عليه وضع الباب من الابهام والتفسير وان اريد العهد الذهني بان يراد
بالرجل البعض من الحقيقة باعتبار عهديته في الذهن من غير تعيين لبعض الافراد فهو خلاف الوجه
لمنعه بل الوجه هو لا غير **قوله** واعلم ان باب التمييز لما جعل الاجمال والتفصيل من جهات الحسن
في باب نعم وبئس بل معظمها وعمدتها اورد زيادة بيان لذلك وتتميم فقال ان باب التمييز
وهو مما لا يحصى افراده باب عز الحسن اصله لطلب الاجمال والتفصيل فلولا انه من جهات الحسن

بالنسبة اليه وانه لا يعم

الحسن ومزايا الكلام لما عد هذا الباب العظيم القدر الكثير المورد في الكلام عن اصله لاجله
والمراد بالتمييز عن المفرد ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة باسم تام بالتنوين او بنون التثنية
او الجمع او بالاضافة وبالتمييز عن الجملة ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة مدلول عليها بالنسبة في
جملة او ما يشبهها فان قولك طاب زيد يدل على نسبة الطيب الى شيء مبهم من اشياء زيد بنسبته
في كل نفسا او جعل الاصل في طاب عمرو فرحا وامتلأ الاناء ماء طيب الفرح عمرا على الاسناد
المجازي وملأ الماء الاناء تنبيها على ان الفعل الذي يكون هو المسند الى التمييز في الاصل
قد يكون الفعل المذكور بعينه كما في طاب زيد نفسا وقد يكون غيره مما يلاقيه في الاشتقاق
اما متعديه كما في المثالين واما لازمه كما في فجرنا الارض عيونا فان اصله تفجرت عيون الارض
وكان الانسب ان يمثل بهذا قوله والمصادفة متعلق بقوله نوعا ترى يريد زيادة تقرير
لحسن الاجمال والتفصيل في صورة جزئية من التمييز واخرى من غيره ولما ان كلامه كان في التمييز
وفيما اشتمل عليه اعني اشتعل الراس شيبا قال وفي هذه الجملة وفيما قبلها لطائف ونكات
تقول وفي رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا لطائف والمبالغة اظهار الشكوى
وانه كلمة مبتدا خبره لا تحتوي والمعنى على انكار ان لا يحتوي شيء من كلمات القران على لطائف
واستبعاده اي ليس لا يحتوي شيء من كلماته فضلا ان لا يحتوي شيء من جملة والمعنى انتفى بالكلية
عدم احتواء الجملة على اللطائف ونفي عنه انكار ان لا يحتوي الكلمة عليها والغرض استبعاد عدم
احتواء الكلمة واستحالة عدم احتواء الجملة وعلى هذه الطريقة معنى فضلا عما يجاوز الجملة
زيادة استحالة عدم احتواء ما فوق الجملة على اللطائف **قوله** ولام ما في التنكير للتعظيم وما
ابهامية واللام متعلق بالفعل او مصدرية وهي مع الفعل وما عطف عليه اعني فما احادوا
مبتدا والجار والمجرور خبر مقدم واهل الوبر سكان الخيام واهل المدر سكان الابنية
وضمير منهم للبشر نظرا الى المعنى وان كنتم في ريب فاعل يلحي وما احاروا ببنت شفة ما اجابوا
وما تكلموا بكلمة ولا اصدروا ولا رجعوا هنالك الراي في مقام تلاوة الاية عليهم عن موصوف
كالسورة ولا صفة كالفصاحة والبلاغة المشار اليهما بقوله من مثله على انه صفة سورة
والضمير لما نزلنا اي بسورة كائنة من مثل القران على ما هو الاوجه لا اوجه مذكور في موضعها
واما اذا جعل الضمير لعبدنا اي ممن هو على حاله من كونه بشرا اميا لم يقرأ الكتب ولم يتعلم
العلوم او جعل من مثله متعلقا بفاتوا او حال لا يكون الضمير الا لعبدنا لما ذكرنا في حواشي الكشاف

فالمعنى ما رجعوا عن ادنى شى من الكلام اى مجرد موصوف او صفة فضلا عن جملة فضلا عن سورة
ولكان يحتمل المراد هذا على كل تقدير **قوله** على انهم حال من فاعل احار وا او صدد وا والضمير
لمن كانوا النهاية الخواص جمع حريص الرهان المراهنة والمفاخر الاولى بالفتح موضع الفخر والثانى
والثالث بالضم اسم فاعل فاخرته غالبته فى الفخر والامتهان الابتذال اى لهم بيان لما قبله عضب
مفاخرهم اى من يفاخرهم والعضب السيف القاطع والكهام الكليل والضيب فعل من صاب المطر
نزل والجهام سحاب لاماء فيه وضمير مطراته لمفاخرهم واضافة صيب الى المطرات بيانية
قوله والكلام فى تلك اللطائف التى فى جملة واشتعل الراس شيبا وفيما قبلها اى انى وهن
العظم منى مفتقر من جهة المعنى الى اخذ اصل معنى الكلام ومن جهة اللفظ الى اخذ المرتبة الاولى
للكلام يعنى متعارف الاوساط ثم الى النظر فى التفاوت بين الماخوذ من اصل المعنى والمرتبة
الاولى وبين ما عليه نظم القران من العبارة والمعانى التوالى فان قلت الظرف اعنى فى كم متعلق
بالفعل بعده اعنى يتصل فيكون المعطوف جملة ولا معنى لعطفه على التفاوت واعتبار حرف الجر
فيه فعلام يعطف وهذا كما تقول نظرت فى الكتاب وفى كم فن يختصر وعلى كم فن يشتمل ليس لك
ان تجعل فى كم فن عطفا على فى الكتاب قلت لا محيص سوى ان يقال هو بتقدير والنظر ليعلم فى كم
درجة يتصل الطرف الادنى الماخوذ بالطرف الاعلى المذكور فى القران وكذا فى المثال المذكور
بتقدير نظرت فى الكتاب ونظرت لاعلم فى كم فن يختصر وهذا كما مر فى قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم
يكفل مريم واما حمله على النظر فى التفاوت وانه فى كم درجة يتصل بحذف ان مع الاسم وابقاء
الخبر فسديد من جهة المعنى لكنه لم يعهد مثله فى الاستعمال ولا هو موافق للقياس لكونه بمنزلة
حذف بعض الكلمة **قوله** ومرتبته بالنصب عطف على اصل والشيخوخة فى مصدر شاخ كالشيبوبة
فى كان المتعرض لها صفة ضعف البدن وشيب الراس اى الذين تعرض لهما **قوله** انا وهنت
عظام بدنى كونه ابلغ فى التقدير من جهة اشتماله على تقوى الحكم اما على راى الشيخ عبد القاهر
فظاهر كما مر واما على راى المص فلانه فى المعنى انا وهنت بتكرير الاسناد **قوله** ثم لطلب تقرير
الواهن هى عظام بدنه ليرد الاعتراض بانه حاصل فى انى وهنت عظام بدنى فيدفع بان المراد
زيادة التقرير بل المراد انه يفيد تقرير نسبة العظام الى بدنه فان عظام بدنى لا يفيد الا نفس
نسبة العظام الى بدنه من غير دلالة على تقرير وتثبيت لذلك بخلاف وهنت العظام من بدنى فانه
يفيد تلك النسبة اجمالا اولا ثم احتمل ان يكون العظام من بدنه كما احتمل ان يكون من بدن ولده

ولده او والده وغلامه وتفصيلا ثانيا حين قال من بدنى كما ان اشرح لى يفيد طلب الشرح لشئ ما
اما يحتمل ان يكون الصدر وان يكون غيره وصدرى يفيد تفصيل ذلك فالذى سبق فى معنى الاجمال
والتفصيل فى رب اشرح لى صدرى بينه عليه اى على معنى الاجمال والتفصيل ههنا اى فى انى
وهنت العظام من بدنى فقوله ان الواهن هى عظام بدنه للاشعار بان القصد الى الفاعل بصفة
الاشتمال على النسبة الاضافية **قوله** لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعنى
ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن كل جمع جمع لا كل فرد فرد لان وزانه فى تناول الجمعية فى
الجنس وزان المفرد فى تناول الجنسية والجمعية فى جمل الجنس لا فى وحدانه ولهذا قيل فى قراءة
وكتابه ورسله ان الكتاب اكثر من الكتب وفى قوله تعالى والملك على ارجائها انه ابلغ واكثر
من الملائكة واطبقوا على ان استغراق المفرد اشمل لكن عرفت فيما سبق ضعف ذلك وانه انما يصح
فى مثل لا رجل ولا رجال ونجانى الرجل والرجال وسجد الملك وسجدت الملائكة فعلى صحة حصول
وهن المجموع بوهن البعض منع لا دفع له وكذا على صحة وهن العظام اذا وهنت ثلاثة من اربعة
عظام عند قصد الاستغراق فالوجه فى افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان القصد
الى هذا الجنس الذى هو قوام البدن واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع
لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها الا ان المتبادر فى الكلام
بنفى ما يقابله والمقابل للكلية والشمول هو البعضية مثلا انما يقال جاءنى القوم كلهم
لمن توهم ان الجائى بعضهم لا كلهم فكذا وهنت العظام بصيغة الجمع وقصد اصابة الوهن
كل عظم انما يقال لمن توهم ان الواهن بعض العظام لا كلها وهذا لا يناسب المقام **قوله** وهكذا
عطف على تركت هذه المرتبة الثانية واشتعل شيب راسى استعارة تصريحية تبعية شبه
انتشار الشيب وبياضه فى الراس باشتعال النار ويجوز ان يكون مكنية شبه الشيب بالنار
فاثبت له الاشتعال تخييلا ولما كان القصد ههنا الى ان اشتعل شيب راسى وهو استعارة
ابلغ من شاب راسى وهو حقيقة قال فسيأتيك ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة مع ان
الذى يأتى فى علم البيان هو ان المجاز ابلغ من الحقيقة والاستعارة ابلغ من التصريح بالتشبيه
ثم تركت اى تلك المرتبة التى هى ابلغ منها وهى اشتعل الراس شيبا وكونها ابلغ مبتداء خبره من
جهات لانها تكرر شيبا وكونه لازما بناء على ان التمييز لا يكون الا نكرة لا ينافى ان يكون للتفخيم و
افادة المبالغة **قوله** على نحو وهن العظم منى يعنى على سلوك طريقى الاجمال والتفصيل فان

في اشتعل الراس من حيث انه يصدق على راسه يفيد نسبته اليه اجمالا ومني تفصيلا فيحصل تقرير
ان المشتعل راسه كما مر قوله لمزيد مزيد التقرير اذ مزيد التقرير كان حاصلا في اثبات مني ففي حذفه
مزيد لمزيد لما فيه من تخييل العدول الى اقوى الدليلين اعني شهادة العقل وقد سبق ان هذا
يكون على سبيل التخييل والايهام دون التحقيق لان المحذوف كالمذكور فلا يكون التعويل بالكلية
عند الحذف على العقل فلذا قال وهي اي زيادة مزيد التقرير ايهام حواله تادية مفهوم مني
على العقل دون اللفظ بمعنى انه ليس في الكلام لفظ تؤدي مفهوم مني بل عطف اشتعل الراس على
وهن العظم الواقع خبرا اني يقتضي عائدا هو مني فيحكم بذلك وهذا عند من لا يرى تعويل
اللام عن الاضافة فيكون اللام لفظا دالا عليه اي على راسي فان قيل الصالح للتقرير هو
تحقق الحواله وامر ايهامها لا تخييلها وايهامها قلنا معناه الايقاع في الوهم وهو نوع ايهام
قوله واعلم ان الذي فتق اي فتح وشق والاكمام جمع كم بالكسر وهو وعاء الطلع وغطاء النور
والازاهير جمع ازهار جمع زهر وهو نور الشجر وهذه الجهات اشارة الى جميع ما ذكر في الجملتين
من اللطائف والنكت لا الجهات الثلث المذكورة لا بلغية اشتعل راسي شيبا من اشتعل
شيب راسي والمعنى ان الذي يدل على ان ما ذكرنا من اشتمال الجملتين على النكت واللطائف المذكورة
حق وحقيق بان يقبلها القلوب ويذعنها النفوس هو ان مقدمتها وسداهما اعني رب
قد اختصرت ذلك الاختصار البليغ بحذف حرف النداء والمضاف اليه فدلت مع قلة اللفظ على
كثرة المعنى فينبغي ان يكون ما هو المقصود لتلك المقدمة والمقصد لذلك المبداء والبناء على
الاساس ايضا كذلك مشتملا مع غاية الاختصار وقلة اللفظ على كثرة المعاني والجهات وتعدد
اللطائف والاعتبارات لما تقرر في المعقول والعادات من ان وضع القاعدة والاساس يكون
بقدر ما يقصد ويراد من البناء عليه وعلى وفقه فكما ان مقدمة الجملتين واساسهما على
اختصار في اللفظ مع كثرة في المعنى فكذلك ينبغي ان يكون الجملتان تحقيقا لذلك اللزوم العادي
ولما كان من الظاهر المكشوف ان يكون وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا بالنسبة الى متعارف
الاوساط وهو قد تخالطنا بالايجاز واختصارا اشار الى الجواب بان الاختصار امر
نسبي يعتبر تارة اضافية الى متعارف الاوساط وتارة الى كون المقام خليقا بعبارة ابسط
من العبارة التي ذكرت فيما نحن فيه وان كان اطنابا بالنسبة الى المتعارف لكنه اختصار بالنسبة
الى مقتضى المقام سيما وقد اشتمل على حذف البدن ومني وترك العظام الى العظم ثم بين وجه

وجه كون المقام خليقا بابسط من المذكور اعني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فيثبت انه
اختصار في الغاية لا يقال اذا كان مقتضى المقام هو الابسط كان المذكور البسيط على خلاف
مقتضى المقام فلا يكون بليغا لانا نقول اذا كان مقتضى ظاهر الكلام وربما يكون العدول عنه او في
بحقيقة المقام والحال كما في هذا المقام فان التنبيه على كون المقصود منه انقراض الشباب والمام المشيب
فوق ما يحيط به العبارة ويكون به الاشارة نكتة في الاختصار شعر يفنى الكلام ولا يحيط
بوصفه • ايحيط ما يفنى بما لا ينفد • الافاويق جمع افواق جمع فوق جمع فيقة والفيقة
اللبن الذي يجتمع بين الحلبتين والامتراء الحلب والاستدرار وما اصدق نحو وقع صفة لايام
بتقدير القول ومن يقول بلفظ المضارع استحضار وايماء الى ان القول لما كان باقيا على
وجه الزمان فكان القائل وهو ابو العلاء حاضر في قصيدته **قوله** المراد الطلوع من اضافة
الصفة المشبهة الى الفاعل وكذا الامر المعيب كالحسن الوجه والاحسن الوجه وليست
الاضافة الى المفضل عليه لمنع الجمع بين اللام والاضافة كالخير منه ومن اي من تكلف
يعني ان المشيب مع انه معيب المتمني ان يبقى زمانا وامتع به ولا يغيب لان غيبته الموت
وهو امر منه ومن كلام مر والقران الكريم وصف للشيء بوصف صاحبه او بانه عز ومكرم
وغاص على السد زهم واستولى لا يكون الا ما لنا، وبيدك اي بقدرتك الامر كله رجوع
الى الحق في ان الكائنات كلها بمشية الله تعالى وقدرته وهو خير من التمادي في باطل
ان الشرور والقبائح ليست بمشيته ووقوعها بل وقوع جميع افعال الحيوانات ليست الا بقدرته
اللهم بصرنا بنور هدايتك وبشرنا للنفوس الى ظل عنايتك فان الامر كله بقدرتك و
مفوض الى مشيتك **قوله فصل** اعلم ان القصر في اللغة الحبس تقول قصرت اللقحة
على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وحور مقصورات في الخيام محبوسات وفي الاصطلاح
جعل بعض اجزاء الكلام مخصوصا بالبعض بحيث لا يتجاوزه ولا يكون انتسابه الا اليه فكانه
محبوس عليه وقد عد فيما سبق من احوال المسند اليه ثم اشير الى انه قد يكون حالا للمسند
ثم الى انه لا يختص بما بين المسند اليه والمسند فحاول ههنا تفصيل عدم الاختصاص ببيان
جريانه بين الفعل والفاعل مثل ما قام الا زيد وما قام زيد بل قعد او لكن قعد وبين
الفاعل والمفعول مثل ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب عمرا الا زيد وبين المفعولين مثل ما اعطيت
زيدا الا درهما وما علمت زيدا الا فاضلا وما اعطيت درهما الا زيدا او ما علمت فاضلا الا زيدا وبين

الحال وذي الحال مثل ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وبين كل طرفين اي جزئين من اجزاء
الكلام ومتعلقين من متعلقات الفعل مثل ما مررت الا بزيد وما جزعت عليه بل صبرت وما
جلست الا امامك وما قعدت امامك او يوم الجمعة بل فيها او لكرمك وما ضربت الا تاديبا وما
ضربته تاديبا بل لشتمه وما طاب زيد الا نفسا وما طاب نفسا الا زيد فان قلت قد صرح فيما سبق
بان القصر يجري فيما بين المسند اليه والمسند ويكون للمسند على المسند اليه كما يكون للمسند اليه
على المسند وهو شامل لما بين الفعل والفاعل ثم اجمل ما عدا المسند اليه والمسند فقال ثم ليس
هو مختصا بهذا البين فكان ينبغي ان يقول لم هنا القصر كما يجري بين المسند اليه والمسند يجري
بين الفاعل والمفعول وبين المفعولين قلت قد مر فيما سبق انه يريد بالمسند اليه والمسند المبتدا
والخبر دون الفاعل والفعل ونبهت على مواضع من كلامه يشير الى هذا ثم ينبغي ان يعلم انه لا يريد
بجريانه فيما بين الفاعل والمفعول ونحو ذلك قصر نفس الفاعل على المفعول مثلا او بالعكس
اذ لا معنى لذلك بل قصر فاعليته اي نسبة الفعل المنسوب الى الفاعل وعلى هذا القياس
وقد صرح بهذا فيما سياتي قال الصفة المقصورة على عمرو في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا
هي ضرب زيد والمقصورة على زيد في قولنا ما ضرب عمرا الا زيد هي الضرب لعمرو فقولهم قصر
الفاعل على المفعول او نحوه عبارة عن هذا المعنى من غير اشتباه **قوله** وانت اذا اتقنته اعتبرت
عما نفعله من تخصيص اكثر الامثلة والبيانات بما بين المبتداء والخبر حتى قال في الاخر واذ قد ذكرنا
القصر فيما بين المبتداء والخبر بالطرق التي سمعت فقد حان ان نذكره فيما بين غيرهما **قوله** وحاصل
معنى القصر تفسير لمعنى القصر في تقسيم له الى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
ثم تقسيم كل منهما الى الحصر الافراد وقصر القلب مع التنبيه على انه يريد بقصر الافراد ما يعم القسم
الذي يسميه بعضهم قصر التعيين فقوله تخصيص الموصوف بوصف اي جعله خاصا به غير شامل له و
لغيره وحال الباء في المقصور عليه على ما هو الاستعمال العرفي العامي واما الاستعمال الشائع
العرفي فمعنى تخصيص الموصوف بوصف جعله منفردا به غير مشارك لموصوف آخر في موصوفيته
فيكون الباء في المقصور ويكون هذا قصر الصفة على الموصوف لا الموصوف على الصفة وقوله دون
ثان اي متجاوزا وصفا آخر يكون ثانيا بالنسبة الى الاول سواء كان واحدا او اكثر فيتناول
القصر الحقيقي والاضافي بالنسبة الى وصفين واكثر وبهذا يندفع ما ذكره صاحب الايضاح
من ان السكاكي اهمل القصر الحقيقي وقوله لمن يعتقد شاعرا ومنجما اشارة الى القسم الاول

من قصر الافراد وهو ان يكون معتقد السامع شركة الوصفين على التحقيق وهذا الذي يخصه صاحب
الايضاح باسم قصر الافراد وقوله لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين اشارة الى القسم الثاني منه
وهو ما يكون معتقده شركة الوصفين على الاحتمال وهذا الذي يسميه قصر التعيين وسمى ازالة
الشركة في الاول ظاهر وفي الثاني قطع الشركة الاحتمالية وقوله او بوصف مكان آخر عطف على بوصف
دون ثان ومكان نصب على الظرف اي بوصف واقع مجعول في مكان وصف آخر واحدا كان او اكثر
الى ما لا يحصى فيتناول القصر الحقيقي وان لم يصح في الوجود قصر موصوف على صفة دون جميع ما عداها
او مكان جميع ما عداها على الاطلاق وفي التمثيل بالشعر والتنجيم اشارة الى انه لا يشترط في قصر القلب
تنافي الوصفين وفي الخروج مثل زيد شاعر لا منجم او ما زيد منجم بل شاعر لمن اعتقد منجما لا شاعرا
عن اقسام القصر كما ان التمثيل في قصر الافراد بالقيام والقعود اشارة الى انه لا يشترط عدم تنافي
الوصفين لان قصر التعيين مندرج فيه فلو اشترط فيه عدم التنافي لخرج مثل زيد قائم لا قاعد
لمن تردد بينهما عن الاقسام واتى فيما زيد منجم بل شاعر اللغة التميمية على الحجازية حذرا اختلاف
المعطوف والمعطوف عليه في الاعراب لفظا وقوله او الى تخصيص الوصف عطف على الى تخصيص الموصوف
وقوله قصر افراد قائم مقام دون موصوف ثان وقوله او قصر قلب عطف عليه قائم مقام مكان موصوف
آخر وقولك ما شاعر الا زيد كلام من مبتداء وخبر مقدم لانتقاض عمل ما بالا وبتقديم الخبر والمستثنى
منه مقدر عام اي ما شاعر او ما قائم احد الا زيد نعم يحتمل ان يكون زيد في ما قائم الا زيد فاعل قائم
لاعتماده على النفي ويكون قائم مبتداء من قبيل الصفة الواقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر ومن الغريب
ما ذكره الشارح العلامة ان التقدير ما احد شاعر الا زيد لا ما شاعر احد الا زيد لان تقدم الخبر
على اسمه وان لم يعمل اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغة العاملة وهم يجرون الفرع على الاصل
يريد انه لا مساغ في اللغة العاملة لتقديم الخبر مع بقاء العمل والا فقد اطبقوا على انه يتقدم
الخبر فيبطل العمل لضعفها في باب العمل فكانه جعل هذا من اللغة الغير العاملة ليكون على وفق
ما زيد منجم برفع الاسمين ومع هذا كله فلا الحكم منقول من احد من النحويين ولا الاستدلال مقبول
عند القائسين لظهور انه قياس مع القطع بانتفاء الجامع في الفرع واغرب من ذلك تنوين بانهم
قدروا في قوله انها لك كل من يحفى ونشعل ضمير الشان لئلا يلزم تقديم الخبر على الاسم في باب
ان وان كان العمل باطلا بالتخفيف ولم يعرف انهم انما قدروا ضمير الشان في ان المخففة المفتوحة
لبقى عاملة لانهم وجدوا المكسورة مع انها ادنى شبها بالفعل عاملة وقوله في جهة من الجهات

مثل بلدة اوقرية او دارا وسوق او نحو ذلك فيرى في المثالين جميعا ليصح حقيقة ويوافق الاستعمال
الشايع على ما قال الشيخ عبد القاهر انا اذا قلنا ما قائم الا زيد لم نرد انه ليس في الدنيا قائم سواه
لاستحالته وانما نعني به ما قائم حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك ولا فرق في هذا بين الشاعر والعالم
ولهذا قال في مثال القلب لمن يعتقد ان شاعرا في قبيلة معينة او طرف معين **قوله** وللقصر طرق اربعة
لم يعد فيها ضمير الفصل وتعريف الخبر لانه يريد بالطرق ما يسلك للقصر فيما بين كل طرفين كالفاعل و
المفعول او كالمفعولين ونحو ذلك وهذان يختصان ما بين المسند والمسند اليه وفي قوله بحسب مقام
السامع اشارة الى ان الامثلة لا يتعين للافراد او للقلب الا بالنظر الى حال السامع واعتقاده و
المذكور في دلايل الاعجاز ان لا انما يستعمل لقصر القلب دون الافراد وليس معنى جائني زيد لا عمرو انه
لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد واقتصر من حروف العطف على بل ولا لظهور ان لا مدخل في ذلك لغيرها
سوى لكن فقد اشار في بحث عطف المسند اليه انه يصلح طريقا لقصر القلب ولم يذكرها هنا الا ان المراد بالطرق
ما يسلك لاقسام القصر فيما بين كل متعلقين **قوله** ويبنى غير بالضم لكون المضاف اليه منويا كما في الغايات
من قبل وبعد مع ما له من الشبه بالظروف في البناء ولكون حركته بنائية لا يتغير بتغير المعطوف
عليه تقول رايت زيدا لا غير ومررت بزيد لا غير وذهب بعض النحويين الى ان لا هذه لنفي الجنس دون
العطف والمعنى لا غير زيد شاعر فيعود الى النفي والاستثناء واما عد ليس غير وليس الا في هذا المقام
فعلى سبيل المشابهة والمناسبة لظهور انه ليس من العطف في شيء وان القصر المستفاد منه راجع
الى النفي والاستثناء ولهذا قد اسم ليس نكرة تعم بالنفي ليفيد اخراج المذكور منه المقصور عليه
كما تقول ابتداء ليس شاعر غير زيد او الا زيدا وفي هذا تنكير للمسند اليه وتعريف للمسند الا انه
ان يقول المسند بالحقيقة هو المستثنى منه المحذوف اي ليس شاعر احد الا زيد لا يقال لم لا يجوز
ان يكون الاستثناء من النفي العام المذكور ويكون الخبر محذوفا كما في لا اله الا الله لانا نقول ويكون
المختار هو الرفع والكلام في النصب **قوله** وثانيها اي ثاني الطرق النفي بليس او ما او لا او ان والاستثنا
بالا او غير او سوى والامثلة المذكورة يحمل على الافراد والقلب بحسب حال السامع واورد من التنزيل
اربعة امثلة لقصر الافراد ومثالا لقصر القلب ففي قوله تعالى وما محمد الا رسول نزل المخاطبون منزلة
المتعدين لهلاكه بناء على استعظامهم عدم بقائه لهم فصاروا بمنزلة المعتقدين فيه وصفين
الرسالة والبعد عن الهلاك فقيل هو مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى البعد عن الهلاك
فنزلهم منزلة المتعدين مع انهم لم يكونوا متعدين بل مستعظمين اخراج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر ولما

وانما جعل الوصف الآخر هو البعد عن الهلاك دون البرءة ونزلهم منزلة المتعدين دون المنكرين لان
هذا اقرب الى الحق وانسب بان ينسب الى الصحابة رض **قوله** حسابهم مقصور على الاتصاف على ربي
لما كانت الوصفية في جانب المقصور عليه غير ظاهرة وكان مظنة ان يتوهم ان المعنى على ان وصف
الحساب مقصور على ربي لا يتجاوزه الى غيره بالغ في التوضيح والتصريح بوصفية الخبر المقصور عليه و
موصوفية الحساب المقصور وادخل حرف الجر على ربي وعلى بطريق الحكاية لكن لا يخفى ان ليس الحساب
متصفا بلفظ على ربي بل بمعناه اي الكائن على ربي فالمراد ان حسابهم مقصور على الاتصاف بالكون
على ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بالكون علي **قوله** على النذارة بكسر النون مصدر بمعنى الانذار والقوم
كانهم اعتقدوا في نوح وصفين الانذار وطرد المؤمنين فقال انا مقصور على الاول لا اتجاوزه
الى الثاني **قوله** ان انتم الا تكذبون من كلام اهل انطاكية لرسل عيسى عم حين قالوا انا اليكم مرسلون
والظاهر ان قصدهم انهم صادقون البتة فينبغي ان يحمل قول الكفرة ان انتم الا تكذبون على قصر
القلب وقد حمله على قصر الافراد يعني القسم الذي يكون المخاطب فيه مترددا مدعيا ثبوت احد
الوصفين من غير تعيين ليكون ابلغ في رد دعوى الرسل يعني ان ما انتم عليه من الجزم بالصدق
مما لا ينبغي ان يخطر ببال العاقل بل غاية امركم التردد بين الصدق والكذب وادعاء انكم على احد
الوصفين كما هو ظاهر حال المدعي عند الدعوى لكنكم لستم كذلك بل انتم مقصورون على الكذب
لا تتجاوزون الى الصدق والحق هكذا يقال في دفع الاشكال وتحقيق حمله من قصر الافراد دون
القلب لكن لا يخفى ان في قوله انتم عندنا مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى الحق كما تدعونه
بعض نبوة من هذا المعنى لدلالته على ان المراد انهم يدعون تجاوزهم الى الحق لا ترددهم بين
الحق والباطل الا ان يحمل على لا تتجاوزونه الى احتمال الحق كما تدعون **قوله** الا برى الى ما قبله
اي ما قبل قوله ما قلت لهم الا ما امرتني به وهو أانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون
الله فانه استفهام تقرير يدل على ان الله تعالى كانه حمل عيسى عم منزلة من قال للناس
قولا غير ما امر الله به وهو دعاؤهم الى عبادته وامه دون عبادة الله فيكون قول عيسى عم
ما قلت لهم الا ما امرتني به قصر قلب لا افراد ولم يجعله الله بمنزلة القائل للامرين جميعا او لاحدهما
من غير تعيين **قوله** وفي قصر الصفة عطف على قوله في قصر الموصوف وآثر ههنا بعض التطويل
والتفصيل مع انه كان يكفي ان يقول افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد او ما جاء الا زيد كما في
قصر الموصوف وزاد ههنا مثال الفعل تنبيها على انه يجري في قصر الصفة دون قصر الموصوف

والقصر من امثلة قصر الافراد على القسم الاول منه دون ما يسمى قصر التعيين مثل ما شاعر الا زيد
وما جاء الا زيد لمن يتوهم ان الشاعر او الجائي زيد او عمرو **قوله** وتحقيق وجه القصر لما كان وجه
القصر في العطف ظاهرا جدا لاشتماله على التصريح باثبات شيء ثم نفي مقابله كما في كلمة لا او بالعكس
كما في كلمة بل ولم يحتج فيه الى تحقيق وتفصيل بخلاف طريق النفي والاستثناء اذ لا تنصيص فيه
على نفي المقابل بل على اثبات الشيء ايضا عند الحنفية من ائمة الاصول حيث لا يجعلون الاستثناء
من النفي اثباتا ولا يقولون بدلالة ما شاعر الا زيد على شاعرية زيد ولا بدلالة لا اله الا الله على
وجود الله والوهيته الا بطريق الاشارة احتيج الى تحقيق وجه القصر فيه تحقيقه في الاول
اي قصر الموصوف على الصفة بانك متى قلت ما زيد مثلا بادخال حرف النفي في ذات جوهرا او
عرضي بعد علمك بان نفس الذوات ممتنع نفيها وانما يمكن نفي صفاتها توجه النفي الى نفي
اوصاف تلك الذوات المذكورة كزيد مثلا ضرورة ان النفي انما يتوجه الى ما يمكن نفيه ولما لم
يكن النزاع بينك وبين مخاطبك الذي تقصد بكلامك رده عن الخطاء الى الصواب في طول زيد
او قصره ولا في سواده او بياضه او غير ذلك من الاوصاف التي علم بالضرورة او الحس او الدليل
او قرائن الاحوال والاتفاق منكما ثبوتها او انتفاؤها وانما كان النزاع في كون زيد شاعرا
او منجما تناولهما النفي اي كونه شاعرا وكونه منجما وتوجه اليهما فاذا اخرجت احدهما
عن حكم النفي وقلت الا شاعر جاء القصر اي اقتصرت الثبوت على كونه شاعرا ونفي كونه منجما
على حكم النفي ومبناه على ان كون الاستثناء من النفي اثباتا سيما في الاستثناء المفرغ مما لا ينبغي
ان يشك فيه وفي دلالة اللفظ عليه وقوله تناولهما النفي وتوجه اليهما دون ان يقول
انتفيا دفع لما يتوهم من لزوم التناقض بناء على ان الاثبات بعد النفي تناقض وذلك ان تناول النفي
اياهما انما هو بحسب دلالة اللفظ دون الارادة والحكم وانما يتحقق الحكم ويتم بعد تمام الكلام
ولحوق الاستثناء فقوله بعد علمك متعلق بمعنى قلت والشرطية خبر ان لك وتحقيق ذلك
مطلب من علوم اخر اعتراض بينهما وحين لا نزاع بمنزلة الشرطية وتناولهما جواب له وهو العامل
في الظرف والمراد بالعلوم الاخر ما ليس من جنس العربية وسائر العلوم النقلية بل من العلوم
العقلية كالكلام والاقسام الحكمية من الالهية والطبيعية وليس بلازم ان يكون ذلك
مطلبا ومسئلة من كل منها بل يكفي ان يكون مسئلة من احدها او يكون مما يفتقر اليه في تحقيقه
مبينا فيها كلها او بعضها مجتمعا او متفرقا فمعنى الكلام في المراد بقوله ان نفس الذوات ممتنع

نفيها فنقل عن المص ان المراد بها الاجسام وقد ذكر في العلوم الحكمية وبعض كتب الكلام ان
الجسم يمتنع فناؤه بل في بعضها ان الضرورة قاضية ببقاء الاجسام وانما يعرض لها التفريق
وهو ليس باعدام وقيل المراد بالذوات الواجب والجواهر من العقل والنفس والهيولى والصورة
والجسم فان الذات ما يقوم بنفسه دون موضوع يقومه وقد تقرر في العلوم انها يمتنع فناؤها
وان ما يشاهد من التبدلات والتغيرات في عالم الكون والفساد انما هو بسبب الزوال
والحدوث للصور النوعية والاعراض واعترض بان ما يدخله النفي ويقصد قصره على
صفة ربما لا يكون جسما ولا شيئا من الجواهر بل عرضا مثل ان حسابهم الا على ربي فلا يتم
الدليل اللهم الا بطريق المقايسة وعدم القائل بالفصل وقيل هو اشارة الى ما يقول الحكماء
من ان الماهيات ليست بجعل الجاعل بمعنى ان ذوات الجواهر والاعراض ذوات سواء وجد
الغير او لم يوجد فلا يمكن توجه النفي اليها اصلا بمعنى ان الذات ليست بذات بل الى
صفاتها بمعنى انها ليست بموجودة او متحركة او ساكنة او غير ذلك وهذا يوافق ما ذكر
في بحث الاستفهام من ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا لانفس الذوات
لان الذوات من حيث هي هي ذوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال واما تحقيق وجه
القصر في الثاني اي قصر الصفة على الموصوف فهو انك متى ادخلت النفي على الوصف المسلم عند
السامع ثبوته كوصف الشعر المقرر عندك وعند مخاطبك انه ثابت وانما النزاع في
الموصوف به انه زيد او عمرو مثلا او واحد منهما لا على التعيين او عمرو دون زيد وقلت
ما شاعر توجه النفي بحكم العقل ومعونة القرائن الى ثبوت ذلك الوصف للموصوف الذي
ادعى السامع ان الوصف المذكور ثابت له بصفة اعم العموم مثل ان يدعي ان في الدنيا
شعراء او نوع عموم مثل ان يدعي ان في قبيلة كذا شعراء بصفة الخصوص بان يدعي ان زيدا
وعمرا شاعران فيتناول النفي ثبوت ذلك الوصف لذلك الموصوف المدعى له على الوجه الذي
ادعى حتى كانك قلت لا شاعر في الدنيا او في قبيلة كذا او فيما بين زيد وعمرو فمتى قلت
الا زيد افاد القصر اي اختصاص وصف الشعر بزيد وبقيت الموصوفات الاخر على النفي فضمير
ثبوته للوصف المسلم وضمير له للموصول اعني اللام في المدعى والمستكن في المدعى يعود الى
ثبوته قوله ادعاء تاما اي ان كان المدعى له عاما يتوجه النفي اليه عاما وان كان خاصا
فخاصا وقوله فيتناول عطف على توجه وذلك اشارة الى المدعى له وفي قوله ادعاء

كقولك في الدنيا شعراء إشارة الى القصر الحقيقي فانه ممكن واقع في قصر الصفة مثل ما الامير الهمام
والسلطان العادل والبحر الفاضل الا فلان بخلاف قصر الموصوف فلم يشر فيه اليه **قوله** وثالثها
اي ثالث الطرق استعمال انما لم يقل انما لان الطريق هو ما يسلك ويشتغل به الموصول الى غاية
وذلك في التحقيق استعمال انما لا كلمة انما بخلاف باقي الطرق فانها معان مصدرية يتصف بها المتكلم
ويشتغل به لغرض وما يقال ان ذلك اشارة الى ان دلالة انما ليست بحسب الوضع ليس بشيء ثم لا
يظهر لسكوته عن القسم الاول من قصر الافراد مثل انما زيد شاعر لمن يجعله شاعرا ومنجما معا وجه
فان قيل ذلك لما ذكره الشيخ عبد القاهر من انك اذا قلت انما جاءني زيد لم يكن ينبغي ان يكون قد
جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو ولا مع من
زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف
والكلام هو الاول قلنا ح لا يصح ما ذكر في قصر الصفة على الموصوف من ان مثل انما جاءني
زيد لمن يرى المجيء من زيد وعمرو بل لا يصح استعماله للقسم الثاني ايضا من قصر الافراد اللهم
الا ان يقال انه حافظ هنا على جهة الاولوية ومنه على مخرج الجواز ولو بتكلف **قوله** والسبب
في افادة انما معنى القصر هو تضمنه معنى النفي والاستثناء وهذا لا ينافي كون دلالته على القصر
بواسطة الوضع لان الواضع هو الذي جعله متضمنا معنى ما والا ولما كان في افادته القصر
خفاء وتردد للبعض بين له السبب والنقل عن ائمة التفسير وائمة النحو والمناسبة بحيث
يكاد يجري مجرى القول بالتركيب في الاشتقاق والتنبيه من اجواء الفصحاء عليه بعض خواص ما والا
قوله وهو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة مع بناء حرم على لفظ المبني للفاعل وهذه القراءة
مذكورة في تفسير الكواشي وما على هذه القراءة موصولة لا غير على ما لا يخفى ولو كان مراده القراءة الاخرى
التي هي رفع الميتة وحرم على لفظ المبني للمفعول لما سكت عنه لكونه سكوتا عن البيان في موضع الحاجة
ولما تعين كونها موصولة لا كافة وان كان لها رجحان من جهة بقاء ان عاملة على ما هو الاصل
ولا ينبغي ان يفهم من قوله ان المحرم عليكم الميتة ان حرم على لفظ البناء للمفعول لانه بيان للمعنى
لا للتقدير ولا خفاء في ان المحرم عليكم والذي حرمه الله عليكم سواء في المعنى وان المنطلق زيد
والذي ينطلق زيد سواء في افادة الحصر ولهذا صحح رواية الكتاب بصلة حرم عليكم على لفظ المبني
للفاعل **قوله** وترى ائمة النحو عطف على يسمع المفسرين وانما جعل هذا مرئيا وذاك مسموعا لان ائمة
النحو احق بان يتلبس بهم ارباب المعاني ويتثبت ويشاهد احوالهم لان ارباب المعاني من ائمة النحو آخذون

آخذون مستفيضون محكومون وعلى المفسرين مفيضون باذلون حاكمون وقوله يقولون ثاني مفعولي
ترى او حال اي يعني يقولون كلمة انما في الكلام لاثبات الحكم الذي يذكر بعدها ونفي ما سوى ذلك من
المقابلات مثلا انما زيد جاء لاثبات مجيء زيد ونفي ذهابه وانما جاء زيد لاثبات مجيء زيد ونفي
مجيء عمرو فلا بد في عموم ما سواه من ادنى تخصيص **قوله** ويذكرون عطف على يقولون والضمير لائمة
النحو وذلك اشارة الى كونها لاثبات ما بعدها ونفي ما سواه او على قوله والسبب هو تضمنه معنى
ما والا والضمير للعلماء والرواة وذلك اشارة الى تضمنه معنى ما والا والربعي منسوب الى ربيعة
وعلي بن عيسى كان من اكابر ائمة النحو في بغداد وقوله وهو ان كلمة ان يعني كلمة ان لتاكيد الحكم
وما المتصلة بالشيء للتاكيد يؤكد المعنى الذي فيه كانما وحيثما ونحو ذلك فيكون تاكيدا على التاكيد
على تاكيد للحكم ومعنى قصر الصفة على الموصوف مثلا وقصر الموصوف على الصفة ليس الا تاكيدا للحكم
على تاكيد فناسب ان يتضمن كلمة انما هذا المعنى وهو معنى تضمنه معنى ما والا وكونه لاثبات ما
بعدها ونفي ما سواه وهذا كله ظاهر وانما الخفاء في كون الاثبات الاول الصريح تاكيدا ليكون
النفي الضمني تاكيدا على تاكيد ووجهه فيما اذا اعتقد المخاطب الشركة من غير ترديد وتردد
ظاهر لان الاثبات بعد اعتقاد الثبوت تاكيد وتكرير وفيما اذا تردد الامر بينهما من غير تعيين مبني
على ان في الترديد ويجوز ان يكون الواقع هذا اعني مع ملاحظة ذلك واللا التفات اليه ايضا
نوع اثبات فصريح الاثبات يكون تاكيدا واما في قصر القلب فلا وجه سوى ان يقال انه تاكيد
لاثبات المجيء واعتقاد وقوعه في الجملة او يقال لا حاجة في وجه المناسبة الى الجريان في كل صورة
من صور القصر وقد يقال انه تاكيد لكونه تكريرا للنفي والكل بعيد ومراده بمن لا وقوف له
اي لا علم ولا احاطة بصناعة النحو للامام فخر الدين الرازي رح فانه ذكر في المحصول في وجه
افادة انما معنى القصر ان كلمة ان للاثبات وكلمة ما للنفي ولا يمكن توجههما الى حكم واحد للزوم
التناقض فتعين توجه احدهما الى الحكم المذكور والاخرى الى ما سواه وتعين كلمة ان للتوجه
الى المذكور لكونها اسبق وبالمحافظة عليها احق لكون الاثبات اشرف لكن معلوم من قواعد
النحو ان لكل من ان وما صدر الكلام وانها لا تدخل حرف النفي وان ما هذه كافة لا نافية وانه
لا معنى لتوالي حرف الاثبات والنفي بل تعقيبهما بما هو المثبت فهذا السبب القائل به الا عدم
الاطلاع على علم النحو لكن مراده ان كلمتي ان وما في الاصل كذلك فناسب ان يعتبر فيهما هذا
المعنى فقوله على ما يظنه في موقع الحال من المعطوف بالواو اعني النافية اي حال كونها واقعة

على الوجه الذي نظمته وفاعل ضاعف ضمير يعود الى المصدر انفصلت وضمير نا سب الى مصدر ضاعف
بتاويل ان تضاعف وضمير تاكيدها لكلمة انت وقوله وبالعكس اي والقصر الكائن بالعكس وعلى
تاكيد صفة تاكيدا وصريحا صفة اثباتا وكذا ضمنا بمعنى ضمنيا **قوله** ومما بينته قد تقرر
في علم النحو انه لا يسوغ الضمير المنفصل الا حيث يتعذر المتصل وذلك بالتقدم على العامل او
بحذفه او بكونه معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بالفصل بينهما لغرض او بكون المسند الى الضمير
صفة جارية على غير ما هي له ولا شيء منها في مثل ان يدافع انا سوى الفصل لغرض بان يكون انما
يدافع انا في معنى لا يدافع الا انا فوقوع انما يدافع انا في استعمال الفصحاء ينبه على كون انما متضمنا
معنى ما والا فان قيل الياء في المضارع للغايبة فكيف يصح في المتكلم والمخاطب في مثل انما يدافع
انا وانما يدافع انت قلنا من جهة انه في الاصل مسند الى المستثنى منه العام الغائب اي لا يدافع
احد الا انا وانت فان قيل هل هذا الانفصال واجب قلنا يحتمل الوجوب نظرا الى الفصل المقدر
كالمحقق وح يكون الصحة بمعنى عدم الامتناع على ما يعم الوجوب ويحتمل ان لا يجب بل يجوز الانفصال
نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا فصل لفظا والاول هو الوجه فان قيل ذكر في
دلائل الاعجاز انه فصل الضمير واخره لان غرضه ان يخص المدافع عنه لا المدافع ولو قال انما ادافع
عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وليس ذلك معناه وهذا
صريح في جواز اتصال الضمير قلنا لا كلام في جواز اتصال الضمير بل وجوبه اذا لم يكن هو المقصور
عليه وانما الكلام فيما اذا كان هو المقصور عليه ولا يبعد ان يقال كلامه مشعر بوجوب الانفصال
ح وبالجملة فالكلام فيما اذا قيل انما يقوم انا هل يصح انما اقوم بمعناه الظاهر انه ليس كذلك بل معنى
انما اقوم ما انا الا اقوم الذائد الطارد الدافع وفلان حامي الذمار اي يحمي ما لو لم يحمه ليم وعنف
من حماه وحريمه الحسب ما يعد المرء من مفاخر نفسه وابائه قطر الفارس القاه على احد قطريه
اي جانبيه ومما بينته على تضمن انما معنى ما والا ان النكرة الواقعة في سياق انما تعم كالواقعة
في حيز النفي مثل انما الامر اي ليس لاحد من الرجال الا ما نوى سوى ما يكون الجزء الاخير مثل انما جاءني
رجل فانه لا يعم لكونه كالواقع بعد الا وهو اثبات **قوله** ورابعها التقديم لما حقه التاخير
سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت ولا كما في انا كفيت مهمك واكتفى ههنا من مثال
قصر الافراد في قصر الموصوف بقسم الاحتمال وفي قصر الصفة بقسم الاشتراك مع تكرير المثال وترك
مثال شاعر زيد لمن يعتقد شاعرا او منجما وانا كفيت مهمك لمن يردد كفاية المهم بينك وبين زيد مع برا

ابراد مثال الافراد والقلب للقصر فيما بين المفعول والفاعل مع انه تسوق كلامه في الطرق كلها
في قصر ما بين المسند اليه والمسند ولهذا قال اخرا واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند اليه و
المسند بالطرق التي تقدمت فقد حان ان نذكره فيما بين غيرهما وقوله وكذا قائم هو او قاعد هو بالاعتبار
بحسب المقام اي باعتبار قصر الافراد في مقام تردد السامع اياه بين القيام والقعود وقصر القلب
في اعتقاد القيام دون القعود او بالعكس وكذا زيدا ضربت باعتبار قصر الافراد لمن يعتقد
ضربت زيدا وعمرا والقلب لمن يعتقد انك ضربت عمرا دون زيد وما زيدا ضربت قصر افراد اذا قلته
لمن اصاب في اعتقاد الضرب منك واخطا في المضروب فاعتقد زيدا وعمرا او احدهما على التردد
وقصر قلب اذا قلت لمن اعتقد زيدا دون عمرو فتامل وارجع بحث اعتبار التقديم والتاخير مع
سيما النوعين الاولين منه لئلا يتوهم ان هذا من قبيل الخطاء في مفعول عدم الضرب بعد
الاصابة في نفي الضرب **قوله** وهذه الطرق الاربعة تتفق من وجه اي يشترك في امر واحد
هو لزوم كون المخاطب حال مقارنتها والمخاطبة بالكلام المشتمل عليها حاكما حكما مشوبا بصواب
وخطاء وكون المتكلم طالبا بها تحقيق صواب المخاطب ونفي خطائه وقدم البيان في قصر القلب
لان الصواب فيه اخفى وبالبيان احرى وحاصله ان حكم المخاطب في قصر القلب مشوب باطلاق لازم
هو صواب وبتعيين صريح هو خطا والمتكلم يقرر اطلاقه الصواب لكن في ضمن معين وينفي
خطاءه الصريح الى معين آخر وحكمه في قصر الافراد مشوب بتعيين صريح في القسم الاول منه
واطلاق صريح في القسم الثاني وهو صواب يقرره المتكلم في ضمن ذلك المعين من الصفتين
او الموصوفين وبخطاء صريح في القسم الاول هو اثبات المعين الآخر من الصفة او الموصوف
ولازم في القسم الثاني هو تجويز كل من الصفتين او الموصوفين والمتكلم ينفيه بنفي ذلك
المعين الذي اثبته او ذلك التجويز الذي لزمه ثم هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق
الفرض والتقدير بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطاء لكان كذلك لا بطريق التحقيق
لامتناعه في مثل اياك نعبد واياك نستعين **قوله** ويختلف من وجوه عطف على يتفق من وجه
الوجه الاول انه دلالة طريق العطف وطريق النفي والاستثناء وطريق استعمال انما بواسطة
وضعها المعاني تقتضي الاختصاص وجزم العقل عند ملاحظة معانيها بذلك ودلالة التقديم
على التخصيص بواسطة مدلول الكلام ومفهومه للخطاب وحكم الذوق اي القوة المدركة خواص
التراكيب ولطائف اعتبارات البلغاء بافادته التخصيص من غير وضع لذلك وجزم عقل بذلك

حتى ان من لم يكن له هذا مع كمال قوته الادراكية والتسابق الى العلوم العقلية انما يناقش في ذلك
ولهذا قال ابن الحاجب ان التقديم في الله احمد للاهتمام وما يقال انه للحصر لا دليل عليه قوله والطريق
الاول الاصل فيه يعني ان الوجه الثاني من وجوه الاختلاف هو ان الاصل في طريق العطف التنصيص
على المثبت والمنفي بجعل المثبت معطوفا عليه والمنفي معطوفا في لا وبالعكس في بل والاصل في
الثلاثة الباقية التنصيص على المثبت دون المنفي والاصل الاول قد يترك كراهة الاطناب كما ذكر في
الكتاب وقد يستوجه ذكر ليس غير وليس الا في طريق العطف واما الاصل الثاني فلا يترك الا في
مثل ما زيدا ضربت وما انا قمت فانه في التحقيق لقصر الفعل على غير المذكور لا لقصر نفي الفعل
على المذكور فالمثبت المقصور عليه غير مذكور قوله والطريق الاول لا يجامع يعني ان الوجه الثالث
من وجوه الاختلاف هو ان العطف بلا لا يجامع طريق النفي والاستثناء ويجامع طريق انما والتقديم
فلا يصح في قصر الموصوف ما زيد الا قائم لا قاعد وفي قصر الصفة ما يقوم الا زيد لا عمرو ويصح
انما زيد قاعد لا قائم وزيدا ضربت لا عمرا وذلك لان شرط المنفي بلا العاطفة ان لا يكون منفيا
قبلها بغيرها من ادوات النفي مثل ليس وما ولا وان ولم وقيد بذلك لانه يجوز ان يكون منفيا بحكم
العقل او الذوق او لفظ يدل على النفي وليس من كلماته مثل انما وابى ومنع ونفى ونحو ذلك واورد
لتحقق هذا الشرط مثالا من قصر الموصوف وثلاثة امثلة من قصر الصفة يتحقق فيها كونه منفيا
بحكم العقل للتضاد كما في القيام والقعود او الملكة والعدم كما في الحركة والسكون او التناقض
كما في الوجود والعدم ولم يبين وجه اشتراط هذا الشرط لانه بحكم الوضع والنقل عن ائمة
اللغة اذ لا العاطفة لنفي ما وجب للاول وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر ان لا وضعت للنفي
ولا نفاد اذ لم تستعمل الالة ولا العاطفة وضعت ايضا لنفي ما يدل عليه ما قبلها صريحا
فلهذا اشترط في منفيها ان لا يكون منفيا قبلها بشيء موضوع للنفي وعلى هذا لا يتوجه ان يقال
لم لا يجوز ان يصح ما جاء الا زيد لا عمرو لافادة التاكيد واشار الى وجه انتفاء هذا الشرط
في صورة النفي والاستثناء بما سبق في تحقيق معنى القصر في النفي والاستثناء وهو ان النفي
في قصر الموصوف على الصفة يتوجه الى الوجه المتنازع وفي قصر الصفة على الموصوف
الى ثبوتها للموصوف المتنازع فينتفي بتلك الاداة للنفي ذلك المتنازع الذي هو المنفي بلا
العاطفة فلا يصح ولهذا لم يوجد في استعمال الفصحاء وانما يقع في كلام المصنفين وقد كثر في
الكتب مثل ما هي الا شهوة لا غير وما كان ذلك الا تعنتا وعنادا لا شبهة في الاسلام ثم قوله بغيرها

بغيرها يعني بغير لا العاطفة التي وقع بها العطف اي به ليقع موصوفا لقوله من ادوات النفي
كانه قال بشيء اخر من ادوات النفي احترازا عما ذكرنا من دلالة العقل والذوق او اللفظ الغير
الموضوع للنفي وليس كما يتوهم انه اشارة الى جواز كونها منفيا بلا العاطفة للتاكيد مثل جاء
زيد لا عمرو ولا عمرو او للبدل مثل جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها او للاخراج
عن العطف مثل جاءني الرجال لا النساء لا هند يعني انها جاءت ثم اورد امثلة تجامعها انما
والتقديم في قصر الموصوف وفي قصر الصفة وكان الاولى ان يمثل للتقديم بما شاع في الاختصاص مثل
زيدا ضربت بخلاف هو ما يا تميمي فان احتمال التخصيص والتقوي فيه على السواء ولما كان
انما بمنزلة ما والا وكان في وجه صحة المجامعة والتفرقة بينه وبين ما والا نوع خفاء
بينه بان النفي فيه ضمني لا صريح فليس هو بمنزلة ادوات النفي بل بمنزلة الافعال التي
فيها معنى النفي مثل ابى وامتنع ونفى ونحو ذلك وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر انهم وان
قالوا ان فيه معنى ما والا لم يريدوا انهما بمعنى واحد بمنزلة المترادفين وفرق بين ان
يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء في انما الشيء ولهذا لا يصلح انما في مثل قوله تعالى
وما من اله الا الله وقولنا ما احد الا وهو يقول ذلك وان كان من جهة ان من المزيدة ولفظ
احد لا يقعان الا في النفي او ما يجري مجراه ووجه الجمع بين امتنع وانما مجردة كون النفي فيهما
ضمنا لا صريحا حتى انه يصح انما جاء زيد لا عمرو كما يصح امتنع عن المجيء زيد لا عمرو ومع ان في
كل منهما معنى عدم المجيء ولا يصح ما جاء الا زيد لا عمرو لكونه صريحا وان لم يكن المنفي صريحا منصوصا
عليه لان المنفي بلا منفي قبلها بغيرها كما في ما جاءني الا زيد اذ ليس في امتنع عن المجيء زيد نفي مجيء عمرو
ولان المعطوف عليه منفي كما في جاء زيد وامتنع عن المجيء زيد اذ المعطوف عليه في انما جاء زيد
لا عمرو مثبت لا منفي فان قلت عند اجتماع طريقين او اكثر الى ايهما تنسب افادة القصر
قلت الى الاسبق والاقوى ففي مثل انما جاءني زيد لا عمرو الى انما وفي مثل زيدا ضربت
لا عمرا الى التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت وانما تميمي انا الى التقديم حتى يكون المقصور عليه
زيدا وتميمي والدليل عليه قوله • اساميا لم تزده معرفة • وانما لذة ذكرناها • لان التقديم
اقوى قوله لكن اذا جامعت لا العاطفة هي فاعل جامعت والمفعول انما وجامعتها جواب
اذا لكن استدراك من قوله ويجامع الطريقين الاخيرين ولولا تصريحه بعدم صحة استعمالها
لكنا نحمل كلامه على ان هذا شرط حسن المجامعة كما صرح به الشيخ عبد القاهر حتى يصح ما جاء

الا زيد لا عمرو ولقصد التوكيد والتوضيح كما شاع في عبارة المصنفين ولم يشترطوا ذلك في
مجامعته التقديم لان دلالته على الاختصاص اضعف اذ ليست بالوضع وحكم العقل والانذار
تخويف مع تبليغ ودعوة ولا يتم حقيقته ما لم يكن له تاثير وتحصيل الخوف والخشية فلا انذار
بالقيمة واهوالها الا اذا كان مع من يؤمن بالله وبالبعث ويخشى الساعة اى عقابها ولما كان
في هذا نوع خفاء بالنسبة الى عدم استجابة من لا يسمع جعله مما يعلمه كل عاقل لكونه من
الضروريات الواضحة وهذا مما لا يخفى على من له مسكة اى قدر ما يتمسك به من العقل يقال
فلان ذو مسكة وتماسك اى عقل وفيه مسكة من الخير اى بقية ولما كان عدم العجلة خوف لا يخفى
الفوت اخفى من ذلك اذ قد يعجل من لا يخاف الفوت جعله مركوزا في العقول لا ثابتا فيها بحكم
العادة وان جاز خلافه فهذا مع ما في ذلك من حسن الافتنان قوله وطريق النفي والاستثناء
هذا هو الرابع من وجوه الاختلاف وهو ان طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب يعتقد
ان فيه اعتقادا مطابقا او غير مطابق انه مخطئ مصر على خطائه وطريق انما مع مخاطب
لا يصر على خطائه او يجب ان لا يصر عليه فاذا رفع لك ولصاحبك شبح اى شخص من بعيد
لم يقل الصاحب وما ذاك الشبح الا زيد الا في حال توهم صاحبك ان ذلك الشبح غير زيد
واصراره على انكار ان يكون الشبح زيدا فيكون اعتقادك فيه انه مخطئ مصر مطابقا وفي الاية
اعني قوله تعالى قالوا ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا
بسلطان مبين طريق قول الكفار للرسل ان انتم الا بشر مثلنا الا والرسل باعتقادهم الباطل د
في صورة من انتفى عن البشرية وانسلخ عنه حكم البشرية بناء على جهلهم واعتقادهم ان الرسول
يمتنع ان يكون بشرا فمن ادعى الرسالة كان في معرض من يدعي انتفاءه عن البشرية وانتزاع صفة
البشرية عنه فقوله بناء مفعول له لما يتضمنه الكلام السابق وحالا اى يجعلون الرسل
في هذا المعرض للبناء او بانين بناء على جهلهم وقوله ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا في موقع
البدل من جهلهم لا متعلق به لان جهلهم ليس بذلك بل بنقيضه وهو ان الرسل يجوز ان يكون
بشرا والواو في او ما تسمعهم للعطف على محذوف مثل تغفل ولا تنبه وكيف يجد في موقع
الحال وبرزخ ثاني مفعولي يجد والضمير لما حكى وهناك اشارة الى الموضع الاخر ومن تقرير ما
لما يتلوه اى من تقرير جهلهم الذي هو ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا وهو اى ما حكى عنهم هو قوله
تعالى ما انتم الا بشر الاية واستشهد بهم لان انكارهم للرسالة ولانزال الكتاب وتكذيبهم للرسل

للرسل صريح فيه بخلاف ما تقدم من قوله بشريته او بجريته من قبيل اشرح لي صدري ويسر لي
امري قوله واما قول الرسل جواب سؤال يقرره ان الكفار لما ادعوا منافاة الرسالة للبشرية وادعوا
كون الرسل مقصورين على البشرية لا يتجاوزونها الى الرسالة فالرسل لما سلموا ذلك لزمهم تسليم
انتفاء الرسالة لان ثبوت احد المتنافيين لا سيما بطريق القصر يستلزم انتفاء الاخر فاجاب بانه
من مجاراة الخصم والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته حيث يراد افحامه بمنع مقدمة اخرى
كانه قيل سلمنا ثبوت بشريتنا لكن لا نسلم انها تنافي الرسالة ليلزم انتفاؤها فان قلت فما وجه
تسليمه بطريق القصر قلت ليكون على وفق كلام الخصم حتى كانه تسليم لمقدمته بعينها نظرا الى الصورة
وان لم يكن القصد في جانب النفي الى ما قصده الخصم ولتوجه هذا السؤال قرر بعضهم اصل
السؤال بانه كيف صح من الرسل ان نحن الا بشر مثلكم بالنفي والاستثناء مع ان المخاطبين وهم
الكفار لا ينكرون ذلك بل يدعونه مصرين فقوله ليعثر من العثار والعثرة وهو الزلة والضمير
للخصم وحيث متعلق بالمجاراة وهي المشاركة في الجري وبكته بالحجة غلبه قوله على مقتضى الظاهر
كما في مثال الشبح المرفوع من بعيد قوله ان انت الا نذير اى لا مسمع من في القبور يعني المصرين على
الكفر تشبيها لهم بالاموات وضمير منها وتداخله للنبي وضمير يرجعوا وراءهم للخلق لكونه في معنى
الجمع ومن الوجد اى الحزن والكآبة اى سوء الحال والانكسار من الحزن بيان لما كاد وهو فاعل تداخله
وضمير بخع للنبي عم وله لما كاد اى الوجد الذي كاد النبي عم يهلك نفسه من الحزن ويقتلها لاجله
وقد يجعل ضمير بخع لما وله للنبي وليس بذلك وفي الصحاح بخع نفسه بخعا قتلها غما وهما ومنه
لعلك باخع نفسك وفي الكشاف اصل البخع ان يبلغ بالذبح البخاع وهو عرق مستبطن الفقار وذلك
اقصى حد الذبح وفي تفسير الكواشي انه لم يوجد في اللغة البخاع بالباء انما هو النخاع بالنون ورد
بان العرق هو البخاع بالباء واما النخاع بالنون فخيط ابيض في جوف عظم الرقبة يمتد الى الصلب
ويتساقط اى النبي عم عطف على تداخله جيء بالمضارع لقصد الاستمرار لا على بخع وحسرات تمييز
اى يلقي نفسه من جهة الحسرة على اعراضهم وضمير شفقته وتدعه ويلقى للنبي عم وهام في الارض
اى ذهب متحيرا بل كانت اى شفقة النبي عم تدعوه اى النبي الى ان يرجع الى تزيين الايمان والكفار
مرة بعد اخرى وضمير عوده للنبي وقدم في بحث الحال تفسير عوده على بدئه راكبا حال من ضمير
يرجع في ذلك اى في تزيين الايمان لهم المواظبة على ذلك وتكرير المراجعة فيه والصعب من الابل
ما لم يذلل ابو جواب لما والضمير للنبي ولذلك اشارة الى ما ذكر من شدة الحرص على هداية الخلق و

قصر التمني على رجوعهم وما يجري مجرى هذه الاعتبارات هناك اي في محل ان تمكن غرس الايمان في قلوبهم
وبالجملة فقد ظهر بالتقرير المذكور ان قوله ان انت الا نذير من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر قال
الشيخ عبد القاهر لما قال تعالى وما انت بمسمع من في القبور وكان المعنى ان يقال للنبي عم انك لا
تستطيع ان تحول قلوبهم عما هي عليه من الاباء ولا ان توقع الايمان في قلوبهم مع اصرارهم على الكفر
كان اللائق بهذا ان يجعل حال النبي عم حال من قد ظن انه يملك ذلك ومن لا يعلم يقينا انه ليس في وسعه
شيء اكثر من ان ينذر ويحذر فاخرج اللفظ مخرجه اذا كان الخطاب مع من يشك فقيل ان انت
الا نذير وجملة الامر انك متى رايت شيئا هو من المعلوم الذي لا يشك فيه وقد جاء بالنفي والاستثناء
فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه **قوله** وقوله تعالى قل لا املك مبتدأ خبره منصوب
في هذا القاليه وارد على نهج قوله تعالى وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير في كونه بالنفي
والاستثناء بناء على مثل المعنى الذي ذكر فيه حيث اعتقد القوم فيه لاصابته في الامور ودلالته
على المنافع والمضار كانه يملك النفع والضر ويعلم الغيب فامر بان يقول لست هناك وما انا
الا نذير وبشير لقوم يؤمنون لانهم الذين ينتفعون بتبشير وانذار والمراد نذير للكافرين
بشير للمؤمنين فحذف للعلم به وليس المراد مجرد كونه من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وقوله
مع مخاطب في مقام الانسب ان يجعل في مقام صفة مخاطب ولا يصر صفة مقام بحذف
العائد اي فيه ويجعل ضمير خطائه للمقام اي مخاطب كائن في مقام لا يصر المخاطب على خطائه مثل
انما زيد يجيء في قصر الموصوف على الصفة وانما يجيء زيد في قصر الصفة على الموصوف ويجب على
المخاطب ان لا يصر على خطائه كقولك انما الله اله واحد وانما الخالق هو الله **قوله** والاصل في
انما يشبه ان يكون هذا وجها خامسا من وجوه الاختلاف فانه في الطرق ليس بهذه المثابة ويحتمل
ان يكون تتميما وتحقيقا لما ذكر من سلوك طريق انما اي انما يستعمل في حكم يتيسر لك بسهولة تحقيقه
لوضوح حقيقته او ادعاء بقا لا عوزه الشيء اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه ومعنى رقته
بحمله رحيما رقيق القلب والتحفي التعطف والمبالغة في الاكرام وقوله انما مصعب لابن قيس الرقيات
يمدح مصعب بن الزبير وبعده • ملكه ملك رافة ليس فيه • جبروت منه ولا كبرياء • يتقي الله
في الامور وقد • افلح من كان همه الاتقاء • روي انه امر مصعب بقتل رجل من اصحاب المختار فقال
ما اقبح لي اذا قوم يوم القيمة الى صورتك هذه الحسنة ووجهك هذا يستضاء به فاتعلق
باطرافك واقول يا رب سل مصعبا فيم قتلني قال اطلقوه قال يا ايها الامير اجعل ما وهبت لي من

من حيوتي في خفض قال قد امرت لك بمائة الف درهم فقال فاني اشهد الله واشهد الامير ان لابن الرقيات
نصفها قال ولم قال لقوله انما مصعب شهاب الابيات فضحك وقال ارى فيك موضعا لصنيعه
وامر بلزومه **قوله** يدعون الجلاء هو بالفتح الوضوح وضد الخفاء والافناء الاخلاط
والاوباش يقال هو من افناء الناس اذا لم يعلم ممن هو وضمير عليهم للممدوحين وما قلت في موضع
الحال اي لم احكم في خصهم الا بالفضائل والكمالات التي علمت قبيله سعدها وصدقت واطلق في
الادعاء في فضيلة ابي العلاء من باب المجارات وارخاء العنان ولمناسبة التسليم وقوله
له نظير جملة اسمية او ظرفية خبر ان وهي مع الاسم والخبر فاعل لديه لاعتماده على الموصول
او مبتدأ خبره لديه والجملة صلة من وهل له استفهام تقرير وانكار اي ظاهر جلي ان ليس
للممدوح نظير في فضائله وكمالاته والابيات الثلثة امثلة وشواهد في ادعاء الظهور لما
مدحوا به ممدوحيهم **قوله** وما حكي عطف على قول الشاعر اي ومن الثاني ما حكي عنهم في هذه الاية
وهو انما نحن مصلحون وادعوا الحسبان لكون المحكي عن الثاني وعلى مجرى في موقع الوصف
للمصدر او الحال اي ادعاء كائنا على مجرى عادتهم او جاريا على ذلك قوله ولذلك اي ولادعائهم
المذكور اكده الله جل وعلا بالامر والشان كائنا في تكذيبهم ومعرفة الخبر من اضافة اسم المفعول
الى فاعله اي معرفها خبره والتانيث باعتبار العائد الى ذي الحال اعني الجملة وكذا موسطه الفصل
اي موسطا الفصل بمعنى مجعولا في الوسط **قوله** ونحن نذكره اي القصر حال كونه في ذلك اي
فيما بين غير المسند والمسند اليه بطريق النفي والاستثناء وطريق انما دون طريق العطف والتقديم
لان طريق النفي والاستثناء وطريق انما في باب القصر اعتبارات تحافظ فلا بد من تلاوتها عليك
لتعلمها فتراعيها **قوله** على معنى لم يضرب غير عمرو وجعل كلمة لم اظهر في معنى النفي من كلمة ما لعدم اشتراك
فيها ولفظ غير اظهر في معنى الاستثناء من جهة انه لا لبس بالاستقلال لكونه اسما **قوله** ولكان
تقول في الاول اي في قصر الفاعل على المفعول ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم المفعول مع كلمة الا على
الفاعل وفي الثاني اي قصر المفعول على الفاعل ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الفاعل مع كلمة الا
على المفعول لان ذلك لا يخل الدلالة على المقصود ولا يفضي الى التباس قصر الفاعل على المفعول
بقصر المفعول على الفاعل لان ما يلي كلمة الا هو المقصور عليه سواء قدم او اخر لكن قل استعماله
في الكلام لانا وان قلنا انه قصر الفاعل على المفعول او قصر المفعول على الفاعل لكنه في التحقيق
قصر للفعل من حيث تعلقه بالفاعل على المفعول او من حيث تعلقه بالمفعول على الفاعل فيعود

الى قصر الصفة على الموصوف ويلزم في صورة التقديم والتاخير قصر الصفة قبل تمامها كما يلزم في باب التنازع على تقدير اعمال الاول العطف على الجملة قبل تمامها فان اكرمت في قولك ضربني و اكرمت زيد عطف على ضربني ومن ههنا ذهب بعض النحاة الى امتناع هذا التقديم والتاخير وجعلوا الظرف في قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب بفعل مضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا باب الامير في قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اي اشتهي باب الامير والنوائح في قوله كانه لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح مرفوعا بمضمر اي قامت النوائح وقال ابن الحاجب لا يستقيم ما ضرب الا عمرا زيد ولا ما ضرب الا زيد عمرا لانه ان جوز تعدد الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد وما ضرب احد احدا الا زيد عمرا كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط وان لم يجوز لزم في ما ضرب الا عمرا زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا مرفوع بمضمر وفي ما ضرب الا زيد عمرا ان يكون عمرا منصوبا بمضمر وتصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء والجواب ان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال الثاني او ضمير عائد الى مصدر الفعل والمفعول في نية التقديم فلا تصير الكلام جملتين واعترض على انتصابه بمضمر بمعنى ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا بانه يقتضي القصر في الفاعل والمفعول جميعا ورد بالمنع اذ المضمر ليس مع اداة القصر ولو سلم فليكن كذلك اي القصر فيهما جميعا والجواب ان من ضرب سؤال عن جميع من وقع عليه الفعل حتى لو ضربت زيدا وعمروا وبكرا فقيل من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى يذكرهم جميعا فاذا قلت عمرا في جواب من ضرب لم يكن غير عمرو مضروبا له وقد قلت ان الضرب لم يقع الا من زيد فلزم القصر في الفاعل والمفعول فيما اذا قصد القصر في الفاعل فقط هذا والاوفق بالاستعمال ما ذهب اليه المص من جواز التقديم والتاخير على قلة وقد اشار اليه في المفعولين بما كسوت الا جبة زيدا وما كسوت الا زيدا جبة وما ظننت الا منطلقا زيدا وما ظننت الا زيدا منطلقا وفي الحال وذي الحال ما جاء الا راكبا زيد وما جاء الا زيد راكبا **قوله** والاصل اي المبني والمستند في جميع ما ذكر ههنا من صور القصر بالنفي والاستثناء بل وفيما سبق ايضا اعني القصر فيما بين المسند والمسند اليه هو ان كلمة الا في الكلام الناقص اعني الذي يكون المستثنى منه غير مذكور يستلزم تقدير مستثنى منه عام

عام مناسب للمستثنى في جنسه وصفته من الشيئية والجسمية او الحيوانية او الانسانية او النوعية او نحو ذلك بحسب دلالة المقام لا يجري صدقه على المستثنى لانه ح يشمل ما هو اعم من الجنس كالشيء للكل والجسم للجبة مع انه لا يعد جنسه فليتدبر بل يعد جنس زيد احدا وجنس الانسان حيوانا وجنس الجبة كسوة وجنس المسجد مكانا الى غير ذلك وفي صفته التي عرضت له في الكلام من كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او ذا حال وحالا بل مبتدا او خبرا او غير ذلك فاذا نفي الجنس بتلك الصفة ثم اخرج فرد من حكم النفي جاء القصر بالضرورة كائنا من كان وخص البيان بالكلام الناقص لانه الشائع في طريق القصر ولان الامر في الكلام التام مثل ما جاءني احد الا زيد بين وعلل لزوم عموم المستثنى منه بعدم المخصص وامتناع التخصيص بلا مخصص ويورد عليه انه لا يكون ح مما يستلزمه كلمة الا ويجاب بان الاستلزام لا يوجب الاستقلال وبه يعلم انه تعلق المخصصة من العموم بقدر دلالة القرينة المخصصة فيقدر في ما جاءني الا زيد احد وما كسوت الا جبة ملبوس ونحو ذلك مما يعد جنسا للمذكور **قوله** و لذلك اي ولاستلزام كلمة الا عموم المستثنى منه يقول ان تانيث الفعل في القرائتين وفي البيت انما هو للنظر الى ظاهر لفظ المستثنى اعني صيحة ومساكنهم والضلوع حيث يعد فاعلا والفعل اليه مسندا والا فعند التحقيق الفعل للعام المقدر الذي يعم فيما بعده بما يتم الكل ويصدق في جميع الصور وهو شيء من الاشياء او يختص بالجسم والحيوان او الانسان او غير ذلك بحسب قرائن الاحوال وخصوص المستثنى منه وفي قوله تانيث الضمير تسامح اذ ليس في علم النحو يجعل الفاعل في الاستثناء المفرغ ضميرا يعود الى العام المقدر من جهة المعنى والمذكور بعد الا بدلا منه كما في حال الذكر وتمام الكلام بل يقطع بانه لا ضمير في الفعل فالاولى تانيث الفعل كما ذكر في الكشاف والمص لما راى المعنى على نسبة الفعل الى ذلك العام ولم يجوز حذف الفاعل اعتبر ضميرا يعود اليه كما في قولك اذا كان غدا فاتني اي ما نحن عليه وفي قوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرا يحسبن بياء الغيبة فان فاعله ضمير عائد الى حاسب وقيل سمى علامة التانيث ضميرا مجازا وقيد بقراءة الرفع اذ في قراءة نصب صيحة لفظ كانت مسند الى ضمير العقوبة او الاخذة وفي قراءة نصب مساكنهم لا يرى على لفظ المبني للفاعل والاسناد الى ضمير المخاطب **قوله** في بيت ذي الرمة هو طوى النحز والاجراز ما في غروضها وما بقيت الا الضلوع

الجواشع النخز بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب والاستحثاث والاجواز
بالجيم والزاء المعجمة الدخول في الارض الجرز وهي التي لا نبات لها كانه انقطع عنها او
انقطع عنها المطر والعرض بالعين والضاد المعجمتين حزام الرحل والضلوع الاضلاع
والجواشع جمع جرشع وهو من الابل العظيم ويقال العظيم الصدر المنتفخ الجنبين وبالجملة
هو صفة ضلوع والمعنى اضمرهن هزال الركض والجذب النوق بحيث لم يبق منها الا عظام
الجنب في قد يتوهم الاجواز بفتح الهمزة جمع جوز **قوله** وهذه المستلزمات بفتح الزاء اي الامور
الثلاثة التي استلزمتها كلمة الا في الكلام الناقص توجب جميع تلك الاحكام المذكورة في
القصر بالنفي والاثبات للفاعل على المفعول واحد المفعولين على الاخر وذي الحال
على الحال الى غير ذلك **قوله** وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمرا زيد يعني ان صورة تقديم المقصود
عليه مع الاداة على المقصور كذلك في النفي والاثبات **قوله** فيكون الجبة مقصورة على
زيد قد اشرنا الى ان المراد في امثال هذه المواضع قصر الفعل من حيث التعلق بذلك الذي
بعد مقصورا والمعنى لا يتعدى الجبة زيدا الى من عدا زيد ان كسوة الجبة لا يتعداه **قوله**
واذا قلت ما اخترت يشير الى ان القصر فيما بين المفعول بلا واسطة والمفعول بواسطة
وفي قوله وكذا اذا قلت ما اخترت الا رفيقا منكم اشارة الى ان تاخير المقصور عن المقصود
عليه مع الاداة جاز هنا ايضا فكما ان في صورة الاصل الشايع اعني تقديم المقصور اذا قلت
ما اخترت منكم الا رفيقا بدل ما اخترت رفيقا الا منكم كان بينهما فرق ظاهر كذلك على تقدير
الفرع القليل اعني تاخير المقصور اذا قلت ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ما اخترت الا منكم
رفيقا لم يخل عن فرق وهو ان القصر في الاول على الرفيق حتى يمتنع ان يختار منهم غير الرفيق
ولا يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم وفي الثاني على منكم حتى يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم ولا
يمتنع ان يختار منهم غير الرفيق فظهر معنى قوله بدل كذا فانه لو لم يقل هذا بدل ذاك ولم يعتبر
في مقابلته لم يكن للفرق بينهما معنى وما يقال ان هذا الفرق لا يتوقف على ان يقال الاول
بدل الثاني بل هو ثابت سواء قيل احدهما بدل الآخر ولم يقل كلام خال عن التحصيل وكذا
ما يقال ان المراد انك لو قلت بدل ما اخترت الا منكم رفيقا ما اخترت الا رفيقا منكم على
ان يكون منكم صفة رفيقا لا مفعولا بلا واسطة لاخترت لم يخل ايضا عن فرق فان هذا ايضا
يفيد قصر اختيار الرفيق عليهم كما في اخترت الا منكم رفيقا اذ لو اختار من غيرهم رفيقا لم

لم يصدق انه لم يختر الا رفيقا كائنا منهم والفرق ان القصر في الا منكم رفيقا قصدي وفي الا
رفيقا منكم ضمني لازم من ضرورة وصف الرفيق بكونه منهم وانت خبير بان هذا الكلام مع
خروجه عن الانتظام وبعده عن مقصود المقام غير واف بما قصده اذ الفرق بحسب المعنى
ايضا ظاهر بين الكلامين وهو ان في الا رفيقا منكم يمتنع ان يختار غير الرفيق منهم وفي الا منكم
رفيقا لا يمتنع وانما يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم **قوله** وهذا الفرق بين الا منكم رفيقا والا
رفيقا منكم يطلعك على الفرق بين ما قال الشاعر وهو لسيد الحميري في مدح ابي العباس
السفاح • لو خير المنبر فرسانه • ما اختار الا منكم فارسا • وبين ما اذا قلت ما اختار الا
فارسا منكم فان معنى الاول ان المنبر لا يختار الفارس الا منكم ويقصر رضاه واختياره
الخليفة عليكم ومعنى الثاني انه لا يختار منكم الا فارسا اي خليفة ولا يمتنع ان يختاره من غيرهم
ايضا فيختل المقصود ويبطل المدح **قوله** واذا عرفت هذا اي القصر فيما بين غير المسند و
المسند اليه من متعلقات الفعل في النفي والاستثناء فاعرفه في انما والضابط ان تنزل
القيد الاخير من الكلام منزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا تجوز هاهنا
ما جوزته فيهما والا من تاخير المقصور وتقديم المقصور عليه فلا تقل في انما ضرب زيد
عمرا انما ضرب عمرا زيد كما كنت تقول ما ضرب الا عمرا زيد ولا في انما ضرب عمرا زيد انما ضرب
زيد عمرو كما تقول ما ضرب الا زيد عمرا وذلك لان انما والا اصل في القصر لكونه موضوعا
له بالاصالة من غير اعتبار تضمين بشيء او ابتناء على مناسبة ومفيدا له قطعا من
غير احتمال واختلاف وانما كالفرع عليه لكون القصر فيه بتضمين ما والا وبمعونة اقامة
الدليل ومرتبة الفرع ينبغي ان ينحط عن رتبة الاصل ولان تقديم المقصور عليه وتاخير
المقصور في ما والا غير ملبس لان ما بعد الا متعين لكونه المقصور عليه كيف ما كان وفي انما
ملبس لانه لا دلالة فيه على تعيين المقصور عليه سوى كونه الجزء الاخير فاذا قدم ذلك التبس
فقوله لا تصنع فهي بيان لاعرفه وامض عطف عليه وغير مدافع على لفظ اسم المفعول حال من
فاعل امض ونزل امر بيان لما اذكره لك والمراد بالقيد الاخير ما يكون من متعلقات ذلك
الكلام بالذات حتى لو كان من جملة قيود الكلام موصول صلته يشتمل على قيود او موصوف
بصفة هي جملة تشتمل على قيود فالمنزل منزلة المستثنى هو ذلك الموصول او الموصوف
لا القيد الاخير من قيود الصلة او الصفة مثلا في انما جاءني الرجل الذي اكرمته يوم الجمعة

المقصور عليه هو الرجل قوله ولا نفسه اى انما عليه اى على ما والا و وجه افراد الضمير
لا يخفى قوله وكذلك قدر اى مثل ما عرفت وقررت فى غير المبتداء والخبر فاعرفه وقد
فيهما فيكون المتاخر من المبتداء والخبر بمنزلة الواقع بعد الا حتى اذا اردت الجمع بين انما
وطريق العطف بلا اجعل المعطوف عليه هو الجزء الاخير فى المعنى الذى سبق حتى ان المقصور عليه
فى قوله تعالى انما السبيل على الذين يستاذنونك هو الخبر لا شئ من اجزاء الصلة والمعنى
لا على الذين لا يستاذنونك وفى قوله زيد يأخذ لا يعطى دلالة على ان لا العاطفة تقع فى
عطف الافعال فيصح زيد جاء لا ذهب ويقوم لا يقعد ولى فيه النظر قوله ومن هذا
اى من كون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا نطلع على الفرق بين انما يخشى الله من عباده
العلماء على ما فى التنزيل وبين ان تقول انما يخشى العلماء من عباده الله ومن عباده حال
من العلماء قدم او اخر وكانه جوز عود الضمير فى قولك من عباده الى الله لما ارتبة المفعول
المقدم على الحال وان كان من الفاعل ومما يجب التنبه له ان ما ذكر من كون القيد الاخير
هو المقصور عليه انما هو فيما اذا كان القصر مستفادا من انما واما اذا حصل من غيره
كالتقديم وجمع بينه وبين انما للتاكيد فالعبرة بالتقديم مثل انما انا قلت هذا وفى
شعر ابى الطيب ۰ اسامينا لم تزده معرفة ۰ وانما لذة ذكرناها فان قيل المقصور عليه فى
لذة هو القيد الاخير من الكلام وان تقدم فى الذكر قلنا فيلزم ان يكون المقصور عليه
فى مثل انما كرهنا هو الخبر وليس كذلك على ما قال لانه فى تقدير انما كرهنا الا ذاك قوله
ولا تقول ما جائنى غير زيد لا عمرو وكما لا يقول ما جائنى الا زيد لا عمرو وهذا يوضح لعدم صحة
لا العاطفة والرواية لا عمرو بالرفع عطفا على غير وقياس ما جائنى الا زيد لا عمرو والجر عطفا
على زيد لانه الواقع موقع ما بعد الا وقد يقال ان موقعه الرفع لانه البدل بمنزلة ما
بعد الا وانما الجر لضرورة الاضافة اليه وانتقل اعرابه الى المضاف قوله واعلم انى مهدت
يروى بالتشديد من مهدت الامر سويته واصلحته وبالتخفيف من مهدت الفراش بسطته
ووطاته كل شاهد اى حاضر معانى مبانؤها اى مبانى القواعد بمعنى البناء عليها اضافة بادنى ملابسة
والحذق بالكسر مصدر حذق الصبى القران والعمل حذقا وحذقا وحذاقة وحذاقا اذا مهر فيه
نهج الطريق بينته واوضحته اخذت بك اى اخذتك المناهج والباء للتاكيد مثل اخذ بيده و
اخذ بالخطام والمجهل المفازة لا اعلام فيها والمتعسف موضع التعسف وهو الاخذ على غير

غير الطريق اى ابعدتك عن المجهل متوجها او واصلا او مائلا الى الطريق المستقيم الاجن الماء المتغير
اللون والطعم والمطر وماء السماء الذى طرقته الدواب وخاضته وبالت وماء نمير ناجع عذبا
كان او غير عذب الغليل حرارة العطش اعلاما علامات انتجعها قصدتها واعتمدتها الضالة ما
ضل اى ضاع من البهيمة يقال للذكر والانثى منشودة مطلوبة وحشرت اى جمعت الاعلام وحشروا
اجمعوا حذو النعل بالنعل اذا قدرت
كل واحدة على صاحبتها العثار العثرة اى الزلة وهى اسم من زل فى طين او منطق زللا وابت
عطف على امنت اى ابت يد الخطل ان يتصرف فيما تصرف اليه عنانك فالعائد الى الموصول فى امثاله
فى الشرط اعنى مخذوفة عليها والاظهر انها على ان ضمير الامثلة اى منعت الامثلة نصرف
يد الخطل وهو المنطق الفاسد المضطرب قد خطل فى كلامه بالكسر واخطل اى افحش كقوله تعالى
ويابى الله الا ان يتم نوره وفى كلامهم ابى الله ورسوله الا ابا بكر قوله ثم اذا كنت اى بعد ما مهدت
لك ونهجت ومثلت اذا كنت من اهل الذوق والطبع جميعا وقد عرفت فيما سبق معناهما والفرق بينهما
وتصفحت القران عن علم وتاملت فى تراكيبه ومعانيه اطلعتك تلك القواعد والمناهج والامثلة
مع الذوق والطبع على ما يوردك فى كلام رب العزة موارد النشاط وعلى كشف القناع عن
وجه الاعجاز فى نظم كلام رب العزة وعلمت بالتفصيل ما علمته اجمالا من اختيار بلغاء ذلك
العصر المقارعة بالسيوف على المعارضة بالحروف وهو انه من البلاغة بحيث لا يناتى للبشر الاتيان
بما يوازيه او يدانيه وانما اشترط مع تلك القواعد والمناهج والامثلة الذوق والطبع فانهما
ملاك الامر فى علم المعانى بخلاف سائر العلوم فانه يكفى فيه الفهم والادراك وملاك الامر ما يملك به
الامر ويقتدر عليه وحظى بالشئ صار ذا حظ منه والطائل الفائدة والمزية يقال هذا
امر لا طائل فيه اذا لم يكن فيه غناء ومزية قوله ما تقدم وما تاخر من المسائل الماضية والاتية
او لم يحظ بطائل من شعبه وكرة اولا واخرا لا غرو ولا عجب وغروت عجبت والصبح مسفر
مضئ قوله هذا وان الخبر ربما انه قد سبق تفاصيل الاحوال المتعلقة باجراء الخبر وانظاره
الجملتين وما فى ذلك من الاخراج لا على مقتضى الظاهر ثم ان الخبر نفسه على الاطلاق قد يخرج لا على
مقتضى الظاهر بان يراد به معنى الطلب وهذا وان سبق اليه اشارة ما فى بحث الفصل والوصل لكن
لا على التفصيل وعلى وجه بيان النكت فيه فاخره الى اخر قانون الطلب ليكون الى الفهم اقرب ۰ وهذا
اخر الكلام فى شرح قانون الخبر ۰ وحضا سار من فنونه الوطر ۰ والله الموفق والمعين واياه اسال

التوفيق لشرح الباقي وبه استعين **قوله القانون الثاني** قد جعل القانون الاول
مبتدا وخبر فيما يتعلق بالخبر وههنا قد ذكر المتعلق بالطلب بقوله وهو قانون الطلب فكانه
جعل الخبر المحذوف واسم اشارة اى هذا ومن علم المعنى احال الامنه وقوله ومن تنوعه عطف على
من بيان واتى بلفظ من لئلا يتوهم عطفه على الطلب والمعنى من بيان تنوعه اى انقسامه الى اقسام
مختلفة الحقيقة ولم يحتج فى عطف التنبيه الى اعادة من ولا الى تقدير بيان وقوله وكيفية عطف
على ابوابه اى التنبيه على كيفية توليد الابواب لما سوى اصلها اى اصل كل باب يعنى ان لكل
باب اصلا يتولد منها فروع ونتايج فلو قال لما سوى اصولها لكان اولى الا انه احترز عن ان
يتوهم ان لكل باب اصولا وهى المقدمة التى يستدعى المقام ذكرها امور اربعة ١ بيان انه لا بد
للطلب منه ٢ بيان كيفية انقسامه الى اقسامه ٣ التنبيه على ابوابه ٤ بيان كيفية توليد
كل باب لنتايج امتناع اجزائه على اصله فنتكلم فى اربع مقامات اما المقام الاول فهو انه
لا بد للطلب من تصور اجمالا كتصور شىء ما او تفصيلا كتصور قيام او قعود او حركة
او سكون نوعى او شخصى لامتناع طلب المجهول المطلق ومن مطلوب اذ لا يعقل طلب بدون
مطلوب لكونه نسبة بين الطالب والمطلوب ومن كون المط غير حاصل وقت الطلب اذ لا معنى
لطلب ما هو حاصل ولكن هذا المعنى وهو افتقار الطلب الى الامور الثلثة مقررا عندك
حاصلا فى عقلك فانه يتفرع عليه عن قريب بعض الاحكام سيما كيفية توليد النتايج **قوله**
والطلب اذا تاملت نوعان اشارة الى المقام الثانى يعنى ان الطلب بالذات تنقسم الى قسمين
لانه اما ان يقتضى امكان حصول المطلوب او لا يستدعى امكانه سواء استدعى امتناعه
او لا فيكون اعم من استدعاء اللاامكان وانما اعتبر المفهوم الاعم ليتم الانحصار ولان النوع
الاول هو التمنى وهو اعم من ان يكون المتمنى محالا او ممكنا مستبعدا وانما قدم القسم السلبى
اعنى الذى لا يستدعى الامكان وجعله النوع الاول لانه باب واحد والاخر ابواب اربعة
فهو منه بمنزلة البسيط من المركب وانما اشترط التامل لانه فى بادى النظر ربما يذهل
فيتوهم ان الطلب لا يكون الا لما هو ممكن الحصول والطلب باعتبار متعلقه اعنى المط ينقسم
الى ستة اقسام لان المط بعد ما علم بالضرورة انه لا يكون الا حصول امر ما من ثبوت او انتفاء
وانه لا بد فيه من تصور ما اما ان يكون حصول ثبوت امر متصور او حصول انتفاء امر متصور
ضرورة انه لا واسطة بين الثبوت والانتفاء باتفاق العقلاء وانما الواسطة عند

البعض بين الوجود والعدم بناء على ان الوجود اخص من الثبوت لا مساوله ولا مرادف
وان الحال ثابت ليس بموجود ولا معدوم ثم الحصول اما ذهنى او خارجى بناء على راى الحكماء
فى ان الادراك بحصول الصورة عند العقل لا ارتسامها فيه كما فى ادراك الكليات او فى بعض الا
كما فى ادراك الجزئيات وتمام تحقيقه فى الكتب الحكمية فالمط بهذا الاعتبار ينحصر فى اربعة
اقسام لانه اما ان يكون حصول ثبوت او حصول انتفاء وكل منهما اما فى الخارج او فى الذهن
وهذا معنى قوله حصولين فى الذهن وحصولين فى الخارج ثم الحصول فى الذهن وهو
معنى الادراك والعلم اما ان يكون تصورا او تصديقا لانه ان كان ادراكا لوقوع نسبة
تامة لا من حيث تصور هذا المفهوم بل من حيث الاذعان والقبول لها فتصديق والا فتصور
على ما بين فى موضعه بتفاصيله ومباحثه فيصير الاقسام ستة ١ حصول تصور فى
الذهن ٢ حصول تصديق فى الذهن ٣ حصول انتفاء تصور فى الذهن ٤ حصول
انتفاء تصديق فى الذهن ٥ حصول ثبوت تصور فى الخارج ٦ حصول انتفاء تصور
فى الخارج وانما لم يصر ثمانية لان التصور والتصديق من اقسام العلم الذى هو حصول فى
الذهن لا من اقسام حصول فى الخارج وههنا ابحاث ١ انه اذا انقسم الحصول فى الذهن
الى التصور والتصديق كانت الاقسام المطلوبة تصورا او تصديقا بثبوت متصور
او انتفائه لا حصول ثبوت تصور او تصديق وحصول انتفاء تصور او تصديق ٢ ان
حصول انتفاء التصور او التصديق فقط لا يكون مطلوبا ولا هو شىء من ابواب الطلب
ومعلوم ان هذا اشارة الى الاستفهام والى ان المطلوب فيه قد يكون حصول التصور لشىء
وقد يكون حصول التصديق بثبوت او انتفاء فلا معنى لكون المط حصول انتفاء تصور
او تصديق فى الذهن ٣ انه جعل احد قسمى المط حصول انتفاء متصور والحصول هو
الثبوت فيكون للانتفا ثبوت وهو باطل بالاتفاق وانما الكلام فى صحة ان يكون لثبوت
المتصور ثبوت ٤ انه جعل احد اقسام المط حصول ثبوت تصور فى الخارج والثبوت
انما يثبت فى الذهن لا فى الخارج وان اريد بالتصور المتصور اعنى الشىء الذى يحصل التصور
ويكون له الصورة الذهنية وهو ما يثبت فى الخارج فينبغى ان يكون التصديق ايضا
كذلك وتنقسم الحصول الخارجى ايضا الى التصور والتصديق بهذا المعنى ويصير
الاقسام ثمانية ولا ينحصر فى الستة والجواب عن الكل ان المراد بالتصور والتصديق

عند تعداد الاقسام هو المتصور والمصدق به فالمط بالاستفهام يكون تحصول الثبوت او الانتفاء
لا بالحقيقة التصور او التصديق بمعنى فهم ذلك والعلم به وتصحيح حصول الانتفاء في الذهن بمعنى فهمه في
الخارج بمعنى اتصاف الذات بانه انتفى عنه الشيء وذلك في النهي حيث يقال لا تقم والمط ان يحصل
للمخاطب الاتصاف بعدم القيام ولو بمعنى كف النفس عن القيام ثم المتصور كالقيام والقعود
قد يطلب حصوله في الخارج كما في قم واقعد ولا يتصور ذلك في المصدق به ولا شيء من ابواب المنطوق الطلب
بحصول مضمون القضية من حيث انه قضية في الخارج وهذا القدر كاف في هذا الكتاب وله
زيادة تحقيق في موضعه **قوله** وطلب حصول التصور في الذهن جواب سؤال تقريره ان المتصور
حاصل في الذهن وطلب حصوله فيه طلب لحصول الحاصل وتقرير الجواب ان تصور الشيء قد يكون
بكنهه بحيث يتميز عن جميع ما عداه وهو غاية التفصيل وقد يكون بوجه ما مترقيا في العموم
الى شيء ما وهو غاية الاجمال وما بينهما اجمال بالنسبة الى ما تحته من الخصوص وتفصيل بالنسبة الى
ما فوقه من العموم ومعنى طلب حصول المتصور في الذهن طلب حصول تصور آخر له مشتمل على نوع
تفصيل بالنسبة الى التصور الحاصل حال الطلب ولا يكون ذلك طلبا لحصول الحاصل بل لحصول
ما ليس بحاصل فيكون مرجع الطلب الى تفصيل مجمل على الاطلاق كشيء او تفصيل مفصل بالنسبة
الى ذلك المجمل كالجسمية او الحيوانية او الانسانية او غير ذلك ووجه رجوع الطلب الى ذلك ان الانسان
اذا صح منه الطلب بحصول شرطه الذي هو الادراك والتصور بطريق اجمالي على الاطلاق كشيئية
او بطريق تفصيلي بالنسبة الى ذلك المجمل وان كان اجمالا بالنسبة الى ما يطلب ثم طلب حصوله في
الذهن لذلك الذي ادركه اجمالا او تفصيلا بالنسبة ومعلوم ان طلب حصول الحاصل ممتنع
فبالضرورة يتوجه طلبه الى حصول امر غير حاصل وهو تفصيل المجمل او تفصيل المفصل بالنسبة
اذ تصوره نفسه حاصل وكذا تصور ما هو اجمل منه **قوله** اما النوع الاول شروع في المقام
الثالث وهو التنبيه على ابواب الطلب بعد البيان لانواعه والتمهيد لهذا التنبيه وقد سبق ان
معنى التمني معلوم بالضرورة مستغن عن التحديد فاقتصر هنا على التمثيل مشيرا الى قسميه
المحال والمستبعد لما تقدم من ان عدم استدعاء الامكان يشملهما وجعل الاستفهام والامر والنهي
والنداء من النوع الثاني ضرورة استدعائها امكان المط وكان مقتضى سوق كلامه ان يقول
واما النوع الثاني فالاستفهام والامر والنهي والنداء الا انه عدل عنه لانه لا دليل على انحصاره
في الاربعة سوى الاستقراء الذي لا يفيد الا الظن فاجرى الكلام على وجه لا سبيل فيه الى المنع

ولم يحسن مثله في التمني **قوله** والاستفهام لطلب حصول اي حصول امر ما في الذهن والامر الذي
يطلب حصوله في الذهن اما ان يكون حكما بشيء على شيء بالايجاب او السلب والاتصال او الانفصال
كما في الشرطيات او لا يكون كذلك والاول اي ما يكون حكما بشيء على شيء هو التصديق والثاني
اي ما لا يكون كذلك هو التصور وهذا يوافق ما يقوله ارباب التحقيق من ان العلم ان كان اذعانا وقبولا
للنسبة التامة بالمعنى الذي يقال له بالفارسية كرويدن فتصديق والا فتصور واذا اريد
بالحكم ذلك الاذعان الذي يحصل في النفس بعينه بحيث يتصف به النفس لا تصورته الادراكية
بحيث لا يوجب الاتصاف كما في تصور الحرارة الا ترى ان الكافر يتصف بالكفر الذي في نفسه ولا
يتصوره ولا يتصور الايمان لحصول صورته في نفسه ولا يتصف به وان اريد بالحكم تلك
النسبة التي تتعقل ويصدق بها فالمراد ان حصولها في الذهن هو التصديق وحصول غيرها
هو التصور وان اريد بالتصور المتصور وبالتصديق المصدق به فيصح من غير تقدير الحصول
اي تلك النسبة الحاصلة في الذهن من حيث الاذعان لها هو المصدق به وغيرها من حيث الحصول في
الذهن هو المتصور واما قوله ويمتنع انفكاك التصديق عن التصور اي وجوده بدونه لامتناع
وجود النسبة بدون المنتسبين وتعقلها بدون تعقلهما ولا يمتنع انفكاك التصور عن التصديق
اي وجوده بدونه لعدم علاقة اللزوم لان المنتسبين قد يوجدان بدون النسبة والشرط بدون
المشروط فتنبيه على من غير ان يكون لها تعلق بمقصود المقام وباقي الكلام واضح **قوله** كيف
شئت كانه يشير الى ان الثبوت والتحقق والوجود الفاظ مترادفة لا كما يزعم عامة المعتزلة
من كون الوجود اخص وان الحال والمعدوم الممكن ثابت قيل جعل المحكوم به في قولنا ليس الانطلاق
ثابتا هو الانتفاء نظرا الى انه في قوة الانطلاق منتف فالانتفاء محكوم به والذي يلوح من
قوله او ثبوت كذا له عطفا على نفس الثبوت او انتفاء كذا عنه ومن قوله فيحكم بثبوت
القرب للانطلاق او انتفاء القرب عنه ان ليس المراد بالحكم بالثبوت والانتفاء ان يجعله
المحكوم به بمعنى المسند في عرف النحو والمحمول في عرف المنطق بل ان يجعله متعلق الحكم كما في
قولك حكمت بهذا الحكم وهذه النسبة وتلك القضية وبان زيدا منطلق وبكون زيد منطلقا
وعلى هذا ففي قولنا ليس الانطلاق ثابتا الانتفاء محكوم به صريحا من غير ان يأول فيجعل الانتفاء
محمولا لكن قوله والنوع الاول اي التصديق الذي يكون الحكم فيه بالثبوت او الانتفاء مطلقا
لا يحتمل الطلب الا في التصديق بان يقال هل الانطلاق ثابت او هل الانطلاق منتف والمسند اليه

بان يقال اما الانطلاق اولا فى المسند وهو نفس الثبوت والانتفاء لكونه ضرورة وربما مستغنيا عن طلب تصوره
على ما تقرر من ان تصور الوجود والعدم بديهى يشعر بان المحكوم به هو المسند المحمول لا نفس
القضية والحكم فالكلام لا يخلو عن اضطراب وبالجملة فيه اشارة الى ما يقال من ان كلا من الوجود
قد يجعل محمولا كقولنا زيد موجود او معدوم وقد يجعل رابطة نحو زيد يوجد له الكتابة
او يعدم والكلمة هل قد يكون بسيطة يطلب بها ثبوت الشىء او نفيه مطلقا اى من غير تقييد
ثبوت شىء او انتفائه كما يقال هل الحركة موجودة او ليست بموجودة وقد يكون مركبة يطلب بها
ثبوت الشىء للشىء او انتفاؤه عنه كما يقال هل الحركة دائمة او ليست بدائمة ثم ان احتمال النوع
الثانى للطلب فى التصديق وطرفيه لا يستلزم جريانه فى كل فرد حتى يرد مثل قولنا الواحد نصف
الاثنين والوجود غير العدم **قوله** اما حصول انتفاء امر متصور قدمه مع انه قدم فى الذكر الا
على النهى لما فيه من الخفاء والاختلاف فكان بالبيان والاهتمام بالشان احرى وذلك ان حصول
الانتفاء فى الخارج يرى فى الظاهر كالمحال الا ان معناه ان يتصف الفاعل بعدم ذلك الفعل
ووجود ضد من اضداده وانهم اختلفوا فى ان معنى النهى طلب ترك الفعل ونفيه او كف النفس عن الفعل
وكونه لطلب حصول انتفاء المتصور فى الخارج انما هو على الاول واما على الثانى فهو لطلب حصول
ثبوت المتصور اعنى الكف كما فى الامر وانما قال كقولك للمتحرك لا تتحرك لان كلا من الامر والنهى وان
جاء لقطع الواقع كما فى قولك للساكن تحرك وللمتحرك اسكن ولاتصال الواقع كما فى قولك للمتحرك
تحرك وللساكن لا تتحرك لكن الاصل السابق الى الفهم الشائع فى الاستعمال هو الاول **قوله** فانك
فى الاستفهام تطلب ما هو فى الخارج اشارة الى ان الحاصل من الشىء فى الخارج عينه وفى الذهن
نقش له وصورة ومثال والاول وجود متأصل والثانى وجود غير متأصل بمنزلة الظل للشىء فقد يستفهم
بطلب ماله وجود عينى فى غير النفس كالقيام او فى النفس كالعلم ووجود غير متأصل فى ذهنك كما تقول
ما القيام وما العلم وذلك ان المعانى القائمة بالنفس كالعلم والحلم والبخل والكرم قد تحصل فى
النفس باعيانها بحيث تتصف النفس بها وقد تحصل بصورها فلا تتصف كمن تصور معانيها
من غير اتصاف بها كالمؤمن يتصور الكفر والكريم يتصور البخل فقول القائل ما العلم طلب ان يحصل
فى ذهنه صورة العلم الموجود فى العقول المتصفة به وما سواه من الامر والنهى والنداء يطلب
ماله انتقاش فى ذهنه ووجود غير متأصل ان يحصل وجود متأصل فى الاجسام كما فى قم واقعد
او فى النفس كما فى اعلم وافهم فقوله فى الاستفهام تطلب ما هو فى الخارج معناه حصول ما فى الخارج

فى الخارج والاظهار حمل الكلام على القلب اى تطلب ما هو فى الخارج وحصول نقش فى ذهنك **قوله** و
توفية هذه المعانى من بحث التصور والتصديق وانقسام الحصول الى العينى والذهنى والاتفاق
على نفى الواسطة بين الثبوت والانتفاء مع الاختلاف فيما بين الوجود والعدم وانه هل معنى التحقق
والثبوت والوجود واحد وانه هل الادراك بالانتقاش وحصول الصورة وغير ذلك يستدعى
مجالا اى وضع جولان كالعلوم المنطقية والطبيعية والالهية غير مجالنا هذا وهو علم المعانى
ومعنى توفيتنا اياها حقها ان نبين تفاصيلها واحكامها وشروطها ونقيم الادلة على ما يحتاج
منها الى الدليل وندفع الشبه **قوله** واذ قد عرفت شروع فى المقام الرابع اى واذ قد اطلعت
على بيان ما لابد منه للطلب وعلى بيان نوعه وعلى التنبيه على ابوابه فتبين كيفية تفرع فروع
الابواب الخمسة عليها على طريق الاجمال هو الحرى بان نتكلم فيه والجدير بان نطلعك عليه فاذ
يتعلق بمضمون جملة الجزاء اعنى فبالحرى ان نبين وكيف فى موقع الحال والمعنى نبين جواب
هذا السؤال وما يتفرع فاعل يتفرع وعلى سبيل متعلق بنبين واذ لابد منه اى من تبيين
كيفية التفرع عليه فبالحرى ان نبين ثم الفصول مبتدأ خبره ضمناء واللام فى لتلاوتها
اى لتلاوة الفصول اضافة المصدر الى فاعله متعلق بضمناء وما يرد مفعول تلاوتها
وهنالك اشارة الى علم البيان متعلق بتلاوتها او الى باب الفرع متعلق بالتفصيل ومعنى
ضمان تلك الفصول لهذه التفاصيل انا نقتصر ههنا على انه اذا امتنع اجراء هذه الابواب
على معانيها الحقيقية على معان تناسب معانيها بحسب قرائن المقام ونضرب لذلك امثلة يشتمل
كل منها على بيان معنى مناسب للمقام واما ان ذلك كناية او مجاز ومن اى اقسام المجاز وما وجه
العلاقة فيه وكيف تقرير الاستعارة والتشبيه ففى فصول المجاز والاستعارة من علم
البيان وذلك كما قرر فى بحث الاستعارة التبعية بكيفية استعارة لعل للمعنى التمنى **قوله**
كما اذا قلت لمن همك همه اى حزنك حزنه او قصدك قصده والحال ما ذكر من كون الخطاب مع من همه
همك قصدا الى المباينة والمحادثة واصل التمنى هو ان يكون المتمنى غير مطموع فى حصوله لكونه
محالا او بمنزلته فى البعد عن الوقوع وقوله فتطلب بالنصب جواب للنفى المدلول عليه بقوله
امتنع كانه قال لا يمكن اجراء التمنى على اصله فتطلب الحديث من صاحبك حال كون الحديث
غير مطموع فى حصوله كما فى التمنى بل تطلبه مطموعا فى حصوله بمنزلة قولك حدثنى او هلا
تحدثنى الا انه عبر عنه بلفظ التمنى قصدا الى تشبيه حاله بحال من لم يتوقع من صاحبه

الحديث ولاله طماعية في حديثه قصدا الى اظهار الشكوى وان صاحبه قليل الالتفات اليه
والاهتمام بحاله وبالمحادثة معه او الى ان صاحبه عظيم القدر رفيع المرتبة لا يتوقع منه المحادثة
بل يتمنى كسائر الامور المستبعدة الملحقة بالمحال **قوله** وكذا اذا قلت لو يقبل او كما اذا قلت لان لو ليست
من الابواب الخمسة وانما هو شرط ولد بمعونة القرينة معنى التمني فان لو في الاصل لتقدير غير الواقع
واقعا فيما مضى من الزمان وهذا بالنظر الى المستقبل يناسب معنى التمني فحينئذ دخلت على المضارع
وانتصب في جوابها المضارع كما في جواب الاشياء التي من جملتها التمني ودل ذلك على انها ليست
على حقيقته بل على معنى آخر يناسبها وهو هنا التمني ثم ذكر على سبيل الاستطراد ومناسبة
آخر بسبب توليد لعل معنى التمني تشبيها له بليت بقرينة نصب المضارع في جوابه والا فهو ايضا
ليس من الابواب ولذا لم يقل او كما اذا قلت وقوله في مقام لا يسع امكان التصديق اي لا يحيط به
ولا يشتمل عليه للقطع بعدم التشفيع ح فيمتنع ان يكون قولك هل لي من شفيع لطلب تصديقك
بوجود الشفيع ويتعين بمعونة القرينة كونه للتمني واظهار محبة التشفيع مع عدم التوقع و
قوله من شفيع مبتدأ بزيادة من ولي خبره او فاعل للظرف لاعتماده على الاستفهام وقوله
فيما يفيد متعلق بالوقوع اي حال كونك طالبا لحصول الوقوع في الامر الذي يفيده لو وهو فرض
ما ليس بواقع واقعا **قوله** امتنع ان يكون مطلوبك بالاستفهام في قولك لا تنزل لتصديقك بحال نزول
صاحبك من انه نزل او لم ينزل ويفهم عدم نزوله لانك تعلم ذلك وتقطع به وهذا معنى قوله لكونه
اي التصديق بعدم النزول حاصلا حينئذ لا ينزل فلا يمكن حمله على حقيقة الاستفهام ويتولد
منه معنى العرض اي عرض النزول عليه واظهار انك تحب ان ينزل عندك ان نحن نحبه افلا تحب
انت ومن الغريب ما قيل ان المعنى تصديق صاحبك اياك في قولك لا تنزل بان يصدقك بحال نزول
صاحبك وهو انه لا ينزل ويقول بلى لا انزل **قوله** لعلمك بحاله اي حال الايذاء وهو انه واقع البتة
فلا معنى للاستفهام عنه وطلب العلم به **قوله** او غير نفسك اي او اذا قلت بل اهل تهجو الا نفسك هل تهجو
غير نفسك فانه بمعناه وظاهرها طلب التصديق بان تهجو لا غير هجو نفس الابن وليس المراد ان اهل
تهجو الا نفسك او غير نفسك مثال واحد معناه التردد في ان تهجو ابيه هجو نفسه ام لا على ما قيل وكانه
جعل غير نفسك عطفا على نفسك اي الا غير نفسك **قوله** او كما اذا قلت لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا
امتنع ان تطلب العلم بتاديبك فلانا فيه نظر لان الاستفهام لو كان على حقيقته لم يكن لطلب العلم
والتصديق بالتاديب بل بعدمه لان مدخله الاستفهام هو نفي التاديب لا ثبوته فالوجه ان يقال

بقال امتنع ان تطلب العلم بانتفاء التاديب ولا يرد هذا على قوله في اما ذهبت امتنع الذهاب عن توجه
الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال لان المعنى ان الذهاب يمتنع ان يستفهم عنه اثباتا او نفيا لانه
معلوم الانتفاء قطعا فلا وجه لطلب التصديق بانتفائه كما لا وجه لطلب التصديق بثبوته
وكذا الكلام في الا اعرفك امتنعت معرفتك عن الاستفهام اي عن ان يستفهم انها هل وقعت ام لا
للقطع بوقوعها كما امتنع الذهاب عن الاستفهام للقطع بلا وقوعه وكانه اراد انه يمتنع ان تطلب
العلم بالتاديب وقوعا او لا وقوعا وثبوتا او انتفاء والحال ان العلم به حاصل وقوعا وثبوتا
وح لا اشكال واما الكلام في اجئتني وافادته التقرير بمعنى التحقيق فظاهر اذ لا يظهر معنى
المقام وسوق الكلام للعارفين بخواص التراكيب الواقفين على الطرق والاساليب وكذا
الكلام في سائر المولدات فالقول بانا لا نم ذلك لا يجوز ان يكون كذا مما لا يلتفت اليه ولا يعرج
عليه لكونه خارجا عن قانون هذا الفن من الابتناء على المناسبات والاستناد الى الاعتبارات
لا التحكمات **قوله** او كما اذا قلت لمن تسدى على امر بعد ما ذكر من مولدات التمني السؤال ومن مولدات
الاستفهام التمني والعرض والزجر والتوبيخ والوعيد والاستبطاء والتحضيض والتعجب و
التعجيب والتقرير اخذ في الثلاثة الباقية فذكر من مولدات الامر التعجيز والتهديد ومن مولدات
النهي التهديد ومن مولدات النداء الاغراء واحال ما سوى ذلك الى الاذهان السليمة و
الطباع المستقيمة والتتبع لتراكيب البلغاء والنظر في كتب الاصول واشار الى كثرة المولدات
بان جعل ما ذكره بالنسبة الى ما لم يذكره بمنزلة المصباح الى الاصباح في افاضته الضوء وحاصل
الامر انه اذا تعذر اجراء شيء من الابواب على معناه الحقيقي كان ذلك بمنزلة قرينة مانعة
عن ارادة الحقيقة ولزم المصير في تعيين المعنى المجازي الى قرائن اخر تختلف باختلاف الاحوال
والمقامات فيوجب فضله الذي هو المصير الى ذلك المعنى المجازي فعلا له اخر كالانكار والتوبيخ
على ما هو مذهبهم في التوليد فالمولدات هي محصولات المعاني المجازية وغاياتها وقد صرح
في بعض الامثلة بالمعنى المجازي مثل الا تحب النزول استحسن الايذاء اما تشكر الذهاب
اتظنني لا اعرفك اعرفك لازم الشتم لا تكونن لامري اي لا تبال به وعدم الامتثال لا يستلزم عدم
المبالاة لتمنع حقيقة النهي بل ربما يكون لامر آخر وسكت في البعض لخفائه او لانسياق الذهن
اليه ولم يتعرض هو ولا غيره للعلاقة في ذلك وبنى الكثير على السببية واللزوم **قوله**
الباب الاول يريد ان الكلمة ليست موضوعة لان تستعمل في تمني الاشياء وعند قصدها

بخلاف لفظ التمني فانه موضوع لمفهومه المصدري وبخلاف مثل تمنيت والتمني فانه للاخبار
بذلك ومن فانه للاخبار فليس شيء منها للتمني وكيف يتصور ذلك وهي اسماء او افعال وليت
حرف قوله في افادتهما الوجه ان يكون من خبر المبتدأ اي الوجه في افادتهما ما سبق من انهما لما امتنع
حملهما على معناهما الحقيقي تولد معنى التمني فلا يرد ان اشكالا على قولنا ان الكلمة الموضوعة
للتمني هي ليت بقي اشكال حروف التنديم والتحضيض حيث تفيد معنى التمني واجاب بان ذلك
ليس بحسب الوضع بل بالتولد من هل ولو لكن بطريق اللزوم عند التركيب مع لا وما المزيدتين
بخلاف ما اذا كانتا مفردتين فانه ليس بطريق الجواز وهذا معنى قوله مطلوبا بالتزام التركيب
التنبيه على التزام هل ولو معنى التمني وهو حال من ضمير منهما والعائد مصرح او من ضمير مركبة
والعائد محذوف اي بالتزام التركيب فيهما وفرق احرا ان المقصود من تضمينهما معنى التمني
كونه عند الانفراد الى افادة معنى التمني وعند التركيب الى ان يتولد منه في الماضي التنديم على
الترك وفي المستقبل التحضيض على الفعل لتراكيبه اشار بقوله متولدا منه معنى التنديم متولدا منه
معنى السؤال والتحضيض وانما اعتبر توسط التمني في ذلك لكونه ادخل في المناسبة وانما
قال بهذا الاخذ والتركيب لكونه اقرب الى الضبط وانسب بقواعد الوضع وانما ذكره بلفظ
كان لكونه قولا بالراي وميلا الى الاشبه من غير دليل قاطع او ظن غالب فهم يستعملون لفظ
كان في مثل هذا الموضع كما يقولون الاشبه ان يكون كذا ويشبه ان يكون كذا وفي قوله مركبة
مع لا وما تسامح لا يخفى والاحسن مركبتين مع ما ولا او مركبة منهما ومن لا وما قوله الباب
الثاني فقد عرفت ان معنى الوضع للاستفهام الوضع للاستفهام لا الوضع بازاء معنى الاستفهام
حتى كانهما لفظان مترادفان كيف وبعض كلماته حرف كالهمزة وهل وبعضها اسم كالبواقي قوله
وهذه اللغة ذهب بعضهم الى ان ايان ليس من الاسماء الاصلية في الاستفهام بل مركبة من اي واو
ان والاصل اي اوان حذفت الهمزة من اوان والياء من اي فصار ايوان فقلبت الواو ياء وادغمت
فصار ايان والاكثرون ابوا هذا التركيب لما فيه من كثرة التصرف من كون الاسم غير متمكن ولم يثبت
فيه التركيب والاشتقاق وقد جاء فيه كسر الهمزة فجعله المص مقويا لهذا الاباء لانه لا وجه لكسر
الهمزة ح ولم يجعله قاطعا فيه لاحتمال ان يقال الكسر والهمزة عوضا عن الياء المحذوفة
ودلالة عليه واما عدام في كلمات الاستفهام فنظر في المنقطعة سيما بعد الخبر مثل انها لابل
ام شاء للقطع بان المعنى بل هي شاء والدال على هذا هو ام لا غير ومن لم يعده نظر الى انه عائد

عائد الى الهمزة وكثيرا ما يقول صاحب الكشاف ان معنى الهمزة التي تضمنها ام هو الانكار او التقرير
او نحو ذلك ولهذا لم يذكره المص عند تفصيل كلمات الاستفهام قوله وثانيهما لا يختص اي ثانيا
من طلب حصول التصور او التصديق بل يعمهما فيطلب منه تارة التصور وتارة التصديق وجعله
النوع الاخير لان الاختصاص ملكة وعدم الاختصاص عدم ملكة فيتأخر عن الملكة ولان
ما يشمل القسمين بالنسبة الى ما يختص بواحد بمنزلة المركب من المفرد وقدمه في التفصيل
حيث قال والهمزة من النوع الاخير نظرا الى اصالة الهمزة في باب الاستفهام وعموم تصرفها
وكثرة فائدتها واعاد التنبيه على ان مرجع طلب التصور الى تفصيل المجمل مطلقا او بالاضافة
ليفرع عليه ان مرجع طلب التصديق ايضا الى تفصيل المجمل واشترط التامل لعدم ظهوره
في بادي النظر وانما يظهر بالتامل في ان السائل يعلم قطعا ان بين الطرفين نسبة اما بالثبوت
او الانتفاء اجمالا وليس طلب التصديق الا طلب احدهما على التعيين ولم يذكر هذا فيما سبق
بل اخره الى هنا لانه انما ذكره جوابا عن اشكال يتوهم على طلب التصور بناء على ما قررنا ولا من
ان الطلب مطلقا لا يصح من غير تصور اجمالا او تفصيلا ولم يقل من غير تصديق كذلك ليتوهم
الاشكال فيحتاج الى الجواب قوله يقول في طلب التصديق قدمه في التمثيل مع تاخره عن
التصور لبناء له في جانب التصور ذكر طرفي المسند اليه وطرف المسند فان ذلك لا يكون
الا بعد التصديق والاسناد ومثل بمثالين اما لفظا فللجملة الفعلية والاسمية واما
معنى فلطلب التصديق بثبوت الشيء على ما هو مطلب هل البسيطة وثبوت الشيء للشيء
على ما هو مطلب هل المركبة وكذا الكلام في مثالي هل وفي جعل المسند الظرف للدبس كالخابية
والزق تسامح لا يخفى وانما هو في الحقيقة الكائن في الخابية او الزق قوله ولاختصاصه
اي كون هل مقصورة على طلب التصديق لا يصح ان يقال بام المتصلة فيقال هل عندك
عمرو او بشر لانها لتعيين احد الامرين بمنزلة اي وذلك لا يكون الا بعد التصديق باصل
الحكم والتردد في تعيين شيء من الاجزاء فيجب ان يكون معادلها ام المتصلة الطالبة للتصور
دون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة ويصح ان يقال
بام المنقطعة فيقال هل عندك عمرو ام عندك بشر لانها اضراب عن حكم وطلب لحكم اخر فلا ينافي
هل الطالبة للتصديق فان قلت شرط المتصلة ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة
ففي مثل هل عندك عمرو ام بشر لا سبيل الى اتصال ام وان كان الواقع موقع هل هي الهمزة

مثل اعندك عمرو او بشر بل الواجب اعمرو عندك ام بشر او اعندك عمرو ام عندك غيرك والمنقطعة
قد يقع بعدها المفرد اذا لم يلتبس بالمتصلة وذلك اذا لم يكن معادل لذلك المفرد واقعا بعد الهمزة قبلها
مثل انها لابل ام شاء فيصح هل عندك عمرو ام بشر على الانقطاع من غير احتياج الى اعادة الخبر اعني
عندك اجيب بان ذلك الشرط انما هو حيث يكون بعد المتصلة مفرد له معادل فيما قبلها فيشترط
ان يكون ذلك المعادل بعد الهمزة او ما يقوم مقامها واما فيما سوى ذلك فالشرط ان يكون الواقع
بعد المتصلة مفردا وهذا موجود في هل عندك عمرو ام بشر لكن لم يصح الاتصال لدلالة ام المتصلة
على حصول التصديق وان السؤال انما هو عن تعيين احد الامرين بمنزلة اي وهل لا يصلح لذلك
واما المنقطعة فشرطها عند كونها بعد الاستفهام ان يكون الواقع بعدها جملة فلذلك اعاد
الخبر **قوله** وقبح هل رجل عرف اي ولاختصاص هل بطلب التصديق قبح هل رجل عرف لما سبق
من ان البناء على المنكر المحض يكون للتخصيص والدلالة على حصول التصديق باصل الفعل وانما
الكلام في الفاعل ارجل هو ام امراة او رجل ام رجلان فيكون الاستفهام فيه لطلب
تعيين الفاعل وهل لا يصلح لذلك وكذا قبح هل زيدا عرفت لان تقديم المفعول للتخصيص بعد التصديق
لصدور الفعل عن الفاعل والسؤال انما هو عن تعيين المفعول ولم يقبح هل زيدا عرفته بالا ضمار
على شريطة التفسير لانه لا يتعين تقدير المفسر مؤخرا لتفيد التخصيص بل يجوز ان يقدر
قبل المفعول على ما هو الاصل من تقديم العامل فلا يكون للتخصيص ويكون هل للتصديق من غير
مدافع وانما لم يمتنع هل رجل عرف وهل زيدا عرفت لاحتمال ان لا يكون الكلام للتخصيص بل
يجعل رجل فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل عرف رجل عرف فلا يكون من التقديم في شيء
فلا يستدعي حصول التصديق بفعل الفاعل وكذا زيدا يحتمل ان يكون مفعولا لمحذوف مقدم
وان لم يكن الفعل مشغولا عنه بضميره او يكون مفعولا للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض آخر
لكن ذلك بعيد قليل فقبح ولم يمتنع واما نحو ارجل عرف وازيدا عرفت فلم يقبح لكون الهمزة لطلب
التصور والتعيين في الفاعل والمفعول بعد التصديق باصل الفعل فليس بين التقديم
والهمزة ما بينه وبين هل من التدافع **قوله** واذا استحضرت ما سبق من التفاصيل وهو ان
تقديم المسند اليه المنكر للتخصيص والمعرف المظهر لمجرد التقوي والمضمر يحتمل التخصيص والتقوي
والمفعول بالواسطة وبدونها وسائر المتعلقات من الظرف والحال ونحوهما يكون للتخصيص
من غير تقييد بالغالب او مع تقييد به لا يبعد بل يتحقق ان تهتدي وتعرف ما لم نذكر ههنا من قبح هل

هل بزيد مررت وهل في المسجد صليت وهل يوم الجمعة سرت وهل راكبا جئت ولم يقبح هل
زيد عرف وهل انا عرفت وانت عرفت من جهة اقتضاء حصول التصديق بالفعل لما عرفت
من ان نحو زيد عرف لا يحتمل التقديم والتخصيص وان نحو انا عرفت وانت عرفت وهو عرف لا يلزم
ان يحمل على التقديم والتخصيص بل يحتملهما على السواء فلا يلزم في شيء من ذلك حصول التصديق
بالفعل وكون الطلب عائدا الى تعيين الفاعل ليقبح استعمال هل لكن هذا لا يستلزم عدم
قبحها من جهة اخرى مثل كون هل في الاصل بمعنى قد فلا تفارق الفعل اعني الفعل اذا وجد
في الكلام بخلاف ما اذا لم يوجد مثل هل زيد عارف واما الهمزة فلا يقبح في شيء من الصور لصلوحها
لطلب التصور **قوله** ولا بد لهل من ان تخصص الفعل بالاستقبال لا شك ان هذا ليس بحسب
الوضع كالسين وسوف فذكره بلفظ لا بد ليس لذلك الحسن اذ يوهم ان ذلك مبني على كونه
التصديق فان المحتاج الى الطلب انما هو الاستقبالي منه دون الحالي وليس كذلك اذ طلب
التصديق يصح في الكل ولهذا صح بالهمزة ثم فرع على تخصيصه المضارع بالاستقبال انه
لا يصح ان يقال هل تضرب زيدا وهو اخوك على تقدير ان يكون الضرب واقعا في الحال بقرينة الجملة
الحالية الواقعة في الحال لا الحادثة في الاستقبال وبقرينة المقام ايضا حتى لا يصح ان يقال
هل يشتم السلطان بمعنى في الحال بخلاف اتضرب زيدا وهو اخوك واتشتم السلطان فانه يصح لان الهمزة
لا يخص الاستقبال بل يجري في الاستفهام عن الواقع في الحال ويصلح للانكار عليه واياك ان
يتوهم عدم الصحة مبنيا على ان الفعل المصدر بحرف الاستقبال لا يصلح عاملا في الحال فانه
غلط صريح سيدخلون جهنم داخرين • ساغسل عني العار بالسيف جالبا • على قضاء الله
ما كان جالبا **قوله** ولكون هل لزيد ان في هل صفتين تستلزمان وتستدعيان ان يكون له
بالفعل مزيد اختصاص اي تعلق وارتباط واستدعاء لا يكون للهمزة وان كان لها ايضا نوع
اختصاص من جهة ان الاستفهام بالفعل اولى ولا يريد بالاختصاص القصر لظهور انه ليس لهما بل
لهل اختصاص بالفعل بمعنى القصر عليه فضلا عن مزيد الاختصاص والصفتان احديهما
كونه لطلب التصديق الذي هو الحكم بالثبوت والانتفاء والاخرى تخصيصه بالاستقبال
فيما يحتمل الاستقبال كالمضارع ووجه استلزام الاولى لهذا المعنى هو ان الاثبات والنفي
انما يتوجهان الى الصفات دون الذوات كما سبق ووجه استلزام الثانية لذلك ان التخصيص بالاستقبال
انما يتصور فيما يحتمل الاستقبال وهو الصفات دون الذوات لان الذوات ذوات فيما مضى

وفي الحال وفي الاستقبال وانما الصفات هي التي لها التجدد والتغير والثبوت في زمان دون
زمان ولا شك ان الوصفية بالفعل اليق وهو بها الصق لكونها موضوعا للحدث الذي
هو الصفة والزمان الذي شانه التغير والتجدد المناسب للثبوت والانتفاء والتعرض
للمضي والحالية والاستقبالية فقوله ولاستدعائه اي استدعاء هل عطف على لكون هل
واللام متعلق باستلزم ذلك اي كونه لطلب الحكم واستدعاؤه التخصيص وزمانيا خبر كونه
واظهر خبر يكون وانما كان الفعل اظهر زمانيا لكون الزمان ماخوذا في وضعه مدلولا عليه
بلفظه تضمنا غير مفارق اياه بخلاف الاسم فانه لا دلالة له في نفسه على الزمان ولا تعرض
له الا في بعض المشتقات مع انه بطريق العروض لا الوضع واللزوم فان قلت بعد تعليل الاستلزام
بالامرين لا معنى لاسناده الى اسم الاشارة المشار به اليهما فانه بمنزلة قولك لفضله استوجب
الفضل لزيد الاكرام وهو خارج عن الانتظام وانما الصواب لفضله استوجب زيد الاكرام
قلت هو شبه اعادة للتعليل لبعد العهد وطول الفصل الا انه اعادة بطريق الاسناد اليه
فليتدبر **قوله** ولذلك اي ولان لهل مزيد اختصاص بالفعل كان قوله تعالى فهل انتم شاكرون
بعد قوله وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من باسكم ادل على طلب الشكر من قولنا فهل تشكرون
وفهل انتم تشكرون لان كلا منهما يفيد التجدد دون الثبات والاستمرار غايته ان في الثاني
زيادة تاكيد من جهة تقوى الحكم بتكرر الاسناد ان جعل انتم مبتدا وخبره تشكرون ومن جهة
التكرير ان جعل انتم فاعل فعل محذوف يفسره تشكرون فيكون الجملة فعلية وكان هذا هو المختار
وعليه المعول وكذا من قولنا افانتم شاكرون بالجملة الاسمية مع الهمزة وان كان يدل على الثبوت
كما في فهل انتم شاكرون دون التجدد كما في فهل انتم تشكرون او فهل انتم تشكرون وذلك لان
من ان هل اشد اختصاصا وارتباطا بالفعل من الهمزة فيكون ادعى للفعل من الهمزة فيكون
ترك الفعل معها ادل على كمال العناية بثبوت ذلك الفعل حيث ترك لاجله ما هو بمنزلة مقتضى
الذات بخلاف تركه مع الهمزة فانه ليس بمنزلة ترك مقتضى الذات فلا يدل على كون كمال العناية
بالمعدول اليه في تلك العناية وقوله عن طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج كما هو شان الامر
لاستحالة حقيقة الاستفهام في حق علام الغيوب **قوله** لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ
لانه الذي يعرف النكتة في العدول من الفعل الى الاسم وان الاصل اللائق بهل هو الفعل ما لم يعرض
داع قوي الى الاسم كما ان بناء الفعل للمفعول واسناده اليه ثم رفع الفاعل بفعل محذوف واقع

واقع جواب سؤال عن الفاعل كما في ليبك يزيد ضارع لا يحسن الا ممن يعرف النكت في ذلك على ما مر في
موضعه بخلاف افزيد منطلق فانه لو صدر عن غير البليغ لا ينقص حسنه ذلك النقصان لان
استدعاء الهمزة للفعل ليس بذلك القوي فكانه لا عدول في ذكر الاسمية معها بل هو قريب
من الجري على الاصل وهذا معنى كون الخطب في ايراد غير البليغ الاسم مع الهمزة اهون منه
في ايراده مع هل وفيه ايماء الى ان الاولى مع الهمزة ايضا هو الفعل فان قيل سبب العدول
الى الاسمية فيما اذا قصد بالاستفهام السؤال والطلب يكون للدلالة على كمال العناية
بحصول الفعل وفيما اذا قصد الانكار لزيادة التقريع والتوبيخ بان ما كان ينبغي ان
لا يقع على سبيل الحدوث والتجدد قد وقع على سبيل الثبوت والاستمرار فما وجهه اذا كان
الاستفهام على حقيقته نحو هل زيد منطلق قلنا قد يكون وجهه ان يكون المستفهم عنه مجرد
ثبوت الانطلاق لزيد على ما هو مدلول الجملة الاسمية دون التعرض للتجدد والاقتران وقد
يكون افادة كمال الاعتناء بحصول التصديق المط وسيقع في هذا الشرح بعد هذا الكلام
باربعة اوراق مثل هذا السؤال واجاب عنه الشارح وهذه عبارته قلت هو جار على
الاصل من كون الاستفهام عائدا الى التحقيق والتاكيد حتى ان اصل الحكم كانه معلوم وانما
السؤال عن تاكده وتقرره هذه الغاية من التاكيد والتقرير **قوله** فمن النوع الاول من الانواع
الثلثة لكلمات الاستفهام وهو الذي يختص طلب حصول التصور ففي بيانه بقوله من طلب
حصول التصور حذف واختصار اي من المختص بطلب حصول التصور وجمع الضمير
العائد الى المذكورات تارة فقال بينهن لكونها كلمات وافردها اخرى فقال التصحيح منه
تطبيقها لكونها جماعة وضمير يستوجب للكلام والعائد الى الموصول محذوف اي تطبيق الكلمات
في الكلام على ما يستوجبه الكلام ويقتضيه بالنظر الى الحال اي على مقتضى الحال ومن عكس
فقد عكس **قوله** وكذلك يقول لما الكلمة يشير الى انما التي لطلب الحقيقة وان جعلوها
قسما على حدة فهي داخلة تحت السؤال عن الجنس فانك اذا قلت ما الانسان فكانك قلت
اي جنس من اجناس الموجودات او الحقائق او الاجسام او الحيوانات هو وكذا التي لطلب
شرح الاسم فانك اذا قلت ما الغضنفر فكانك تقول ما معنى هذا اللفظ بمعنى اي جنس من
اجناس المعاني معناه والا فاللغة لا يثبته قسما على حدة واما التي لطلب الوصف فانها
ائمة اللغة وكثر استعمالها في الكلام كقوله عليه السلام سيروا فقد سبق المفردون قيل

وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات قوله اجاب عن الوصف
اى عن سؤال الوصف للتنبيه على النظر المؤدى الى ان تحقيقته ممتازة عن حقايق الممكنات
لانه وصفه بكونه رب السموات والارض وما بينهما والربوبية المطلقة يقتضى الاستغنا
عن الغير بالكلية اذ لو احتاج لكان له رب آخر احتاج اليه ولم يكن ربا على الاطلاق و
المستغنى عن الكل لا يكون ممكنا والا لكان محتاجا الى المرجح فبعود المحذور واذا لم يكن ممكنا
لم يمكن تعريفه بالذاتيات لامتناع تركيبه بل بالخواص والاوصاف قوله ثم استهزأ موسى
بقوله ان رسولكم الذى ارسل اليكم وجننه بقوله لمجنون والمسئلة للخفاء والجواب
الكريم مجاز ووصف للشئ بوصف صاحبه قوله لكون رب العالمين عنده مشركا اما لانه
واذا ادعى الربوبية لم يشكر فى نفسه ربوبية الله تعالى واما بناء على زعم الخصم وعلى تقدير
التسليم العتو غاية الظلم والاستكبار والتسويل التزيين وفى نفخ الشيطان فى خيشومه وهو
اقصى الانف القاء الباطل الى دماغه وتصويره فى خياله بتسليم اولئك البهائم يعنى قوم
فرعون له اى لفرعون اياها اى الربوبية وادعائهم الضمير لاولئك البهائم نظر الى المعنى
الحقيقى لكونهم من ذوى العقول الى ان يعقبوه اى دعت السحرة الى انا اوردوا عقيب قولهم
آمنا برب العالمين قولهم رب موسى وهرون نفيا لان يتهم احد بانهم يعنون برب العالمين
فرعون قوله وان يكون عطفا على ان يكون فى قوله ويحتمل ان يكون فرعون الطاغية بالتخفيف
الطمع وضمير جوابه وحاضريه ووجهه لفرعون وضمير بدله لموسى وهو فى موقع البدل
من المسؤلين لا الحال لكونه معرفة لانه وان جعل صفة مشبهة بمعنى البدل فاضافته
ليست الى الفاعل بل كحسن البلد فيجعله منصوبا معطوفا على يجرى وضمير المستكن عائدا الى فرعون
والبارز الى جواب موسى اى يجعل فرعون جواب موسى اذا جرى على نهج حاضريه مخلصا له
عن طعن الطاعنين وقيل بالعكس اى يجعل موسى المخلص والمنتهى بجوابه فيقول ان رب
العالمين هو فرعون لجهله اى جهل فرعون متعلق بطاعية واذ كان متعلق بجهله و
المعنى انه كان اول اجتماعه بموسى بعد ما غاب عنه موسى وهرب حين قتل الواحد من قومه
وضمير فيه لذلك المقام والموقوع فى لم يكنه للمخلص والمنصوب لجوابه على نهج الحاضرين او للجرى
فى الجواب على نهجهم وقيل هو ايضا للمخلص اى لم يكن المخلص المخلص وقيل لفرعون اى لم يكن المخلص
فرعون كما كان فى طاعيته نفيهق فى الكلام توسع وتنطع اى تعمق والفهق الامتلاء كانه

كانه ملا به فمه واللام فى المسجونين للعهد اى لاجعلنك واحدا ممن عرفت حالهم فى سجنى وكان يطرحهم
فى حفرة لا يرى فيها نور ولا يسمع فيها صوت الى ان يموتوا قوله واما من فللسوال عن الجنس من ذوى
العلم اعترض عليه بالمنع بل هو سؤال عن العارض المشخص لذى العلم وجواب من زيد ذكرا وصفاته
تفيد تشخصه فى الخارج لا ملك ام بشر او جنى قوله اعطى كل شئ خلقه اى كل نوع من الانواع صورته
وشكله الذى يطابق كماله الممكن فيجوز ان يجعل خلقه مفعولا اولا بمعنى اعطى خليقته كل شئ
يحتاجون اليه ويرتفقون به قدم المفعول الثانى لانه المقصود ثم هدى اى عرفه كيف يرتفق
بما اعطى وكيف يتوصل به الى بقائه وكماله قوله بين اى بينه الصانع بايجاده لما اوجد
على الوجه الذى قدر وابتغى عطف على سلكت وضمير فيه للسلوك او للطريق والخريت الدليل
الماهر اى الحاذق قوله لم يك جواب اذا وضمير كونه لذلك الصانع الموصوف ووجه لزوم الاعراض
بما ذكر ان سلوك طريق النظر والاستدلال دون تقليد اهل الضلال واتباع العقل دون الهوى
يفضى الى العلم بكون الصانع قديما موصوفا بصفات الكمال منزها عن شوائب النقص ومكان
واحدا فى ذاته كاملا فى صفاته فبالضرورة يكون العبادة حقا له لا لغيره قوله احد
المتشاركين باعتبار الاقل والمراد احد المتشاركين او المتشاركات فى امر هو مضمون ما اضيف
اليه اى ووصفه بانه يعم المتشاركين لزيادة الايضاح والبيان والاقالام الذى يتشارك
فيه شيئان لا يكون الا بعمهما فيطلب منه اى من القائل وذلك كالربوبية فى اى الانبيا والحطاب
فى ايكم والمرتقبة فى اى الفريقين فان قيل لا شبهة فى ان المسئول عنه باى وقد ذكر المص
ان معنى من جبرئيل البشر هو ام ملك ام جنى ومعنى ايكم ابشرى الانسى ام الجنى قلنا ذلك
ليس من جهة ان المسئول عنه فيهما واحد بل من جهة ان كلا من البشر والملك والجنى جنس من
ذوى العلم ولذا ذكر وفى اى من جهة ان خصوصية هذه الاجناس هى التى تميز احد المتشاركين
فى الخطاب والحضور ولذا عرف والحاصل ان الاعتبار ثمة بالمفهومات وههنا بالذوات
قوله فكانك قلت اعشرون ام ثلاثون اشارة الى ان مميز كم للاستفهامية يكون منصوبا مفردا
اعتبارا باوسط حال العدد فان مميز ثلثة الى عشرة مجرور مجموع وعشرين الى تسعين منصوب
مفرد وما بعد ذلك مجرور مفرد قوله وبقولكم درهما يعنى ان مميز كم كثيرا ما يحذف بقرينة
المقام ويكون من اجناس الاشياء او المقادير او الازمنة او الامكنة او المرات او غير ذلك
مما يدخل تحت العدد باعتبار كونه اجزاء مما ذكر فى الكلام او جزئيات له قوله قال قائل منهم

كم لبثتم في قصة اصحاب الكهف بعد قوله فضربنا على اذانهم في الكهف سنين عددا ثم بعثناهم
وقوله كم لبثتم في الارض عدد سنين في سورة المومنين في حق اهل النار بعد قوله ومن خفت
موازينه فاولئك الذين خسروا انفسهم في جهنم خالدون وفى الابهام لا يخفى فان الاية
في مصاحف الكوفة قال كم لبثتم والضمير لله او للمامور بسؤالهم من الملائكة وفى مصاحف اهل
الحرمين والشام قل كم لبثتم والخطاب للملك او لبعض رؤساء اهل النار وعدد سنين
مميز كم **قوله** وقوله تعالى سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة سؤال تقريع والاستفهام
استفهام تقرير ومن اية مميز كم بزيادة من قالوا اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد
وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول ولم يسمع زيادة في غير ما يكون كذلك **قوله** فيمن روى
بنصب المميز اى عمة لتكون استفهامية في موقع المبتدا والخبر قد حلبت وفدعاء صفة
عمة او خالة رجل افدع اى معوج الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلب الكف والقدم وامرأة
فدعاء والعشار جمع عشراء وهى الناقة التى اتى عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر
واما على رواية جر عمة فكم خبرية اى كثير من العمات وعلى رفعها يحتمل الاستفهامية والخبرية
اى كم مرة او مرات فيكون في موقع الظرف او كم حلبة او حلبات ففى موقع المصدر وعمة مبتداء
لكونها مختصة بالوصف اعنى لك والظرف او المصدر قد قدم على فعله والمبتدا جميعا
ومثل هذا لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبى كما تقول عمرا ويوم الجمعة او ضربا
شديدا ضرب او زيد ضارب **قوله** واما كيف فللسؤال عن الحال اى عن كيفية الشئ وصفته
التى يكون هو عليها سواء كان في موقع الخبر مثل كيف زيد او الحال مثل كيف جئت اى ا راكبا ام
ماشيا وكيف ما كان فهو ظرف بمعنى في اى حال وعلى اى صفة والتحى الحزن من ترحى بالكسر
حزن كالفرح من فرح واما ويل للتحى من الخلى والجذلان الفرح **قوله** فاتوا حرثكم انى شئتم
اى كيف شئتم وعلى اى وضع اردتم من الاستلقاء وغيره بعد ان يكون المانى موضع الحرث
وهو القبل دون الدبر وتفسيره بمن اى جهة شئتم رد لما كانت اليهود يزعمون ان من جامع
امرأته من دبرها في قبلها كان ولدها احول فميل الى الاستعمال لانها اعنى من اين ولهم
خلاف في ان انى ح بمعنى من اين وبمعنى اين ومن محذوف وانى عبارة تستعمل بمعنى من
اين ليصح على القولين وقوله هذا مبتداء خبره احد الظرفين المتقدمين اعنى انى ولك
والاخر متعلق به وقول الكفار ايان يوم الدين استهزاء بالمومنين وباعتقادهم البعث و

والمعنى ايان وقوع يوم الدين لان الظرف لا يقع خبرا الا عن الحدث **قوله** واعلم ان هذه الكلمات يعنى ان
الاسماء الموضوعة للاستفهام قد يتولد منها معان غير الاستفهام امثال ما سبق في حرفى الاستفهام وهما
هل والهمزة وذلك حيث يدل القرينة على انه ليس القصد الى حقيقة الاستفهام وعلى ان هذا المعنى هو
المناسب للمقام **قوله** مالى لا ارى الهدهد قد يقال انه لا مانع من حمله على حقيقة الاستفهام بمعنى اى
امر وقع لى وتلبس بى في حال عدم رؤية الهدهد احايل ومانع ام هو غائب **قوله** وعليه اى على معنى
الانكار والتعجب والتوبيخ ورد قوله تعالى كيف تكفرون بالله الاية بمعنى التعجب متعلق بقوله او مال
مقوله خصه بالذكر لكونه التمهيد ولكونه احوج الى الذكر من جهة ظهور استحالته على الله تعالى
وانما المراد حالة تشبهه بالتعجب او حقيقته على فرض الكلام ممن يصح منه التعجب كما في كثير من القرآن
المقول على السنة العباد وصرح بالتعجب في اخر الكلام لكونه من توابع التعجب وحاصل كلامه ان
مثل هذا الكلام وان فرض كونه صادرا من البشر فمعلوم انه ليس لقصد الاستفهام عن الاحوال كيف
وقد بين الحال وهو حال العلم بالاطوار المختلفة المذكورة وبالنظر الى الظاهر ليس استفهاما عن
جميع الاحوال على ما هو مدلول كيف بل عما له نوع اختصاص بالكفر وهو العلم والجهل كما اذا قلت
كيف جئت كان سؤالا عما له تعلق بالمجئ من المشى والركوب لا الطول والقصر والسواد والبياض ثم
اذا قيد بقوله وكنتم امواتا الخ يعنى وانتم عالمون بذلك انتفى حال الجهل ايضا وصار المعنى
في اى حال تكفرون في حال العلم بالصارف القوى للعاقل عن الكفر فلم يبق الا ان يكون للانكار بمعنى ينبغى
ان لا يكون الكفر وللتعجب بمعنى ان كل عاقل ناظر في هذه القصة يتعجب منها وللتعجب بمعنى اسمعوا ايها
السامعون وانظروا ايها الناظرون وتعجبوا من كفرهم الجلى مع هذا الصارف القوى وللتوبيخ بمعنى
اليس لكم حياء ايها الكفرة من ارتكاب هذا الامر الشنيع القبيح في نفسه المقرون بصارف قوى من الخارج
وما ذكره حاصل تقرير الكشاف تركه لما فيه من بعض التطويل وان اشتمل على زيادة تفصيل والظرف
اعنى في حين متعلق بمعنى النفى في لا بد وانسان جواب اذا قيل اى تادى السؤال الى كون الكافرين على
احدى الحالتين واما عالمين منصوب بدل من خبر ان يكونوا اعنى على احدى الحالتين لا من المجرور
وصير الكفر جواب اذا قيد والضمير فيه عائد الى مصدر قيد وضمير وجوده وبعده للكفر عن سوء
عن غيره اجراء له مجرى الاسماء دون الظروف **قوله** حال تنبيل المخاطب اى اهانته متعلق بيقال
والانكار ههنا بمعنى النفى اى لا معنى لك وقوله لكونه اى لكون هذا الكلام اى لما كان للتوبيخ والتقريع
لكونه سؤالا عن تدعى كونه معينا اين هو بمعنى انه ليس لا مكانه ليس تو فكون تمنعون وتصرفون

من افكه يا فكه **قوله** وقد عرفت بما ذكرنا من اول الباب الى ههنا طريق استعمال كلمات الاستفهام في
معانيها والصرف بمعونة القرائن عن معانيها والحمل على ما يناسب المقام من المتولدات وقد يتيسر
الطريق بحملها على غير معانيها بمعونة قرائن الاحوال وياباه قوله واذا سلكتها اى الطريق الذى
عرفتها فاسلكها عن كمال التيقظ لما عرفته وفهمته لانه لا يختص الصرف عن معانيها وان كان
ينساق اليه ومع هذا هو اليق بالمقام واسبق الى الافهام **قوله** وقوعا او عدم وقوع تمييز
من حال نفس الفعل فلا يجوز انت حال كونك سائلا عن الضرب هل وقع ام لا ازيدا ضربت لان
التقديم يستدعى العلم بوقوع الضرب من المخاطب والسؤال عن الوقوع يستدعى الشك فيه فيتناقض
وكذا انت ضربت زيدا اذا قصد به ان المسند اليه كان في الاصل مؤخرا فقدم للاختصاص
يستدعى العلم بوقوع الضرب على زيد فجعله سؤالا عن وقوع الضرب يناقضه بخلاف ما اذا لم
ينو التقديم وجعل انت اول الامر مبتدا وحمل الكلام على التقوى دون التخصيص فانه
يجوز ولم يعتبر هذا الشرط في المفعول وان كان يحتمل ان يكون التقديم لا للحصر والاختصاص
لانه قليل جدا لم يعتبره المصنف بخلاف المسند اليه فان كونه مبتدا من اول الامر غير مفيد
للتخصيص مسا ولاعتبار التقديم بل ربما يكون ارجح بحكم الاصل وكذا لا يرض ان يقول ازيدا
ضربت ام لا وانت ضربت زيدا ام لا سواء جعلت ام لا بمعنى ام لم تضرب احدا او لم يضرب
احد او بمعنى لم تضرب زيدا ولم تضرب انت لان ام سوال عن تعيين احد المتساويين
فاذا اوليها نفى الفعل كان مقابلها اثبات الفعل كيف ما كان لا خصوص المفعولية او
الفاعلية على ما يعطيه التقديم وانما قال لا يرض دون لا يجوز لانه لا يحتمل احتمالا بعيدا
ان يقال معناه ام لا زيدا ضربت بل عمرا وام لا انت ضربت بل غيرك فيكون التردد في التعيين
لكنه بعيد عن الفهم سحيق في الاستعمال **قوله** وانا اردت بالاستفهام التقرير لما ذكر في
حقيقة الاستفهام السؤال عن الفعل وعن الفاعل وعن المفعول والفرق بينهما في صورة
التركيب وما يصح وما لا يصح حاول اجراء ذلك فيما هو بمنزلة الاصل من فروع الاستفهام
وكالحقيقة في كثرة الاستعمال وهما التقرير والانكار والتقرير عندهم يقال بمعنى التحقيق
والتثبيت وبمعنى الحمل على الاقرار والالجاء اليه وهذا هو الشائع فيما بينهم والاول
هو المراد ههنا بدليل قوله حال التقرير الفعل دون ان يقول التقرير بالفعل وامر بقياس التقرير
على مثال الاثبات ونسخ الكلام على منوال النفى فقوله فاخذ امر من حذوت النعل بالنعل

بالنعل عداه بعلى لتضمينه معنى القياس واورد لتقرير الفعل مثالين تنبيها على جريانه في الماضي و
المضارع ولانكار الفعل مثالين احدهما ظاهر صريح وهو اضربت زيدا والآخر خفى مكنى وهو
ازيدا ضربت ام عمرا لمن تردد الضرب بينهما ويدعى انه ضرب احدهما فانك اذا انكرت ما اعتقده
المخاطب محلا للفعل لزم انكار الفعل ضرورة ان الفعل لا يوجد بدون المحل ويا فى المحال منتفيا
في اعتقاد المخاطب فاذا نفيت ذلك المحل ايضا كان نفيا للازم وهو دليل على نفى الملزوم و
برهان عليه ونظيره من التنزيل قل آلذكرين حرم ام الانثيين اى لو وجد التحريم لكان اما هذا
واما ذاك وكلاهما منتف والمعنى انكار ان يحرم الله تعالى من جنسى الغنم ضانها ومعزها شيئا
من نوعى ذكورها واناثها ولا مما تحمل اناث الجنسين وكذا في جنسى الابل والبقر وذلك انهم كانوا
يحرمون ذكور الانعام تارة واناثها تارة واولادها كيف ما كانت ذكورا او اناثا او مختلطة
اخرى وكانوا يقولون قد حرمها الله تعالى واورد من امثلة تقرير الفاعل قوله تعالى ءانت
فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وتقرير دلائل الاعجاز ان التقرير فيه بمعنى الحمل على الاقرار قال لم
يقولوا ذلك له عم وهم يريدون ان يقر بان كسر الاصنام قد كان ولكن ان يقر بانه منه كان
كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم ءانت فعلت بآلهتنا يا ابراهيم وقال بل فعله كبيرهم
ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل وما يقع في بعض النسخ من التمثيل بقوله
ءانت قلت للناس اتخذونى وامى الهين من دون الله تعالى فهذا الظهور ان التقرير فيه بمعنى
الحمل على الاقرار لا بمعنى التثبيت فان قيل لا دلالة في السياق على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام
هو الذى كسر الاصنام حتى يحمل الهمزة على التقرير دون حقيقة الاستفهام قلنا بل عليه انه
خاطبهم بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين وانه لما قيل من فعل هذا بآلهتنا
انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم وظاهره الاستدلال من ذمه الاصنام
على انه الكاسر لها وذكر في تفسير قوله تعالى فراغ عليهم ضربا باليمين فاقبلوا اليه يزفون ان
البعض منهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام فاقبلوا اليه يسرعون ليكفوه **قوله** اغير الله
اتخذ وليا اغير الله تدعون تقديم المفعول واولاه همزة الانكار ظاهر فيهما والمعنى على انكار ان
يتخذ غير الله وليا لا على انكار اتخاذ الولى وكذا المعنى اتخصون آلهتكم بالدعوة اذا اصابكم ضر
ام لا بل تخصون الله بالدعاء دون آلهتكم فيكشف ما تدعونه الى كشفه واما في قوله تعالى
ابشرا منا واحدا نتبعه فتقديم المفعول ليس بظاهر لانه من باب الاضمار على شريطة التفسير

يحتمل ان يقدر الفعل المحذوف مقدما على المفعول وان يقدر مؤخرا عنه ولذا قال ومنه ايضا ولم ينظمه في سلك الايتين المذكورين ووجهه ان سياق الكلام يدل على انهم لم ينكروا مطلق الاتباع وانما انكروا ان يتبعوا بشرا مثلهم في الجنسية وطلبوا ان يكون من جنس آخر وهم الملائكة وقالوا مثلا انه اذا كان منهم كانت المماثلة اقوى قالوا واحدا انكارا لان يتبع الامة رجلا واحدا او ارادوا واحدا من افنائهم ليس باشرفهم وافضلهم فوجب ان يقدر الفعل بعد المنصوب ليكون ما يلي الهمزة هو المفعول فيعود الانكار الى كونه المفعول لا الى الفعل نفسه **قوله** فذكر لما لم يكن الانكار في الامثلة التي جعلها للانكار بمعنى واحد بل في بعض بمعنى ما كان ينبغي ان يقع ما وقع في الماضي او لا ينبغي ان يقع ما وقع في المستقبل وفي البعض بمعنى لم يكن ذلك في الماضي او لا يكون ذلك في الحال او الاستقبال حاول التنبيه عليه وعلى ما بينهما من التفاوت فمعنى اعصيت لم عصيت وما كان ينبغي ان يكون ذلك العصيان الذي كان ومعنى اتعصى لم تعصى ولا ينبغي ان يكون منك العصيان ومعنى افاصفاكم ربكم بالبنين واصفى البنات على البنين لم يقع ذلك الاصفاء والاصطفاء وذلك انهم قالوا الملائكة بنات الله فانكر ذلك عليهم وقال افخصكم ربكم على وجه الخلوص والصفاء بافضل الاولاد وهم البنون واتخذ لنفسه دونهم وهي البنات لم يكن ذلك ولم يصطف البنات ولا ينبغي ذلك ومعنى انلزمكموها لا نكرهكم على قبول البينة ولا نقسركم على الاهتداء بها وانتم تكرهونها ولا تختارونها فقد جمع بضميري المفعول متصلين وفي مثله يجوز انفصال الثاني مثل انلزمكم اياها **قوله** واياك ان يزيد قد سبق في بحث تقديم المسند اليه ان مثل انا عرفت وانت عرفت وهو عرف يكون تارة للتقوي بان يعتبر الضمير من اول الامر مبتدأ وتارة للتخصيص بان يعتبر في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوي قدم للاختصاص واما المظهر المعرف مثل زيد عرف فللتقوي لا غير والمنكر مثل رجل عرف فللتخصيص لا غير فاشار ههنا الى انه ينبغي ان يكون خاطرا لديك عند ادخال الهمزة للاستفهام او للتقرير او للانكار حتى يحمل كل من التراكيب على ما يليق من التقوي او التخصيص قطعا او احتمالا فيحمل ارجل ضرب على انكار كونه فاعلا لا على انكار الفعل البتة وانت ضربت تارة على انكار فاعلية زيد وتارة على انكار الفعل بحسب قرينة المقام وازيد ضرب على انكار الفعل البتة دون انكار الفاعلية وتسليم الفعل لما سبق من ان المظهر المعرف يحمل على الابتداء البتة دون التقديم فمن ههنا نعترض على قوله فلا يحمل نحو قوله تعالى آالله اذن لكم على التقديم

بناء على انه ليس القصد الى التخصيص وارادة ان الاذن يكون من الله لا من غيره ولكن حمله على ان الله مبتدأ من اول الامر والمراد تقوية حكم الانكار بانه يوهم ان مثله يحتمل التقديم والقصد الى التخصيص اذا كان مناسبا للمقام وقد سبق انه ليس كذلك والجواب ان المذكور فيما سبق هو ان زيد عرف ورجل عرف ليسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين على السواء بل حق المعرف حمله على وجه تقوي الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص وانه ليسا لقولنا زيد عرف غير احتمال الابتداء اللهم الا ان يقدر بذلك الوجه البعيد وهو كونه في الاصل مؤخرا على انه بدل كما في واسروا النجوى الذين ظلموا فقدم للتخصيص فلا يرتكب عند المعرف لكونه على شرط الابتداء فذكر ههنا ان ذلك الاحتمال لا يرتكب في الاية لمانع آخر هو عدم مناسبة المقام او نقول مراده انه على تقدير صحة اعتبار التقديم وافادة التخصيص في المظهر المعرف ايضا على ما يراه الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف على ما صرح به في مواضع فلا سبيل اليه في هذه الآية لان المعنى على نفي الاذن من الله تعالى الا على تسليم ثبوت الاذن وانكار ان يكون الفاعل هو الله تعالى فتعين حمله على الابتداء وافادة التقوي على رايهما ايضا فيكون ذلك اعتراضا على صاحب الكشاف حيث عد الآية من قبيل اغير الله اتخذ ولنا في كون الانكار راجعا الى ما يلي الهمزة لا الى الفعل **قوله** مرادا منه تقوية حكم الانكار حال من ضمير حمله والضمير لنحو قوله تعالى وفيه اشارة الى ان حرف الانكار اذا دخل على كلام يفيد التقوي كان لتاكيد الانكار لا انكار التاكيد كما انه اذا دخل على ما يفيد الاختصاص مثل اغير الله اتخذ ولما كان لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص كالنفي بعينه على ما سبق من ان مثل ما هم بمؤمنين لتاكيد النفي وما انا قلت وما زيدا ضربت لاختصاص النفي فقول الابيوردي • لا انت يعجبنا يا بخل بعدهم • ولا لنا بالحمى عيش كما كانا • لما لم يناسبه الاختصاص كان لتاكيد النفي فان قلت هذا يستقيم في مثل التقرير والانكار فما وجهه في حقيقة الاستفهام كما اذا قيل انت ضربت زيدا او ازيد قائم عند نية الابتداء دون التقديم بل ما وجه كثرة التاكيد بعد حرف الاستفهام مثل ائنك لانت يوسف قلت هو جار على الاصل من كون الاستفهام عائدا الى التحقيق والتاكيد حتى ان اصل الحكم كانه معلوم وانما السؤال عن تاكده وتقرره هذه الغاية من التاكيد والتقرير **قوله** وانتظم في هذا السلك قوله تعالى آالله اذن لكم في الحمل على الابتداء للتقوي دون التقديم

للاختصاص قبل المص في الابيات الثلث وامثالها الى ان الانكار على اصل الحكم دون فاعلية الفاعل
مع تفرد الحكم من فاعل آخر لتكون التقديم للاختصاص على ما ذهب اليه الاكثرون وهذا كما ذكر في
الابيات ان قوله تعالى لا يخلقون شيئا وهم يخلقون وهو يتولى الصالحين فهم يوزعون وهم قد
خرجوا به للتقوى دون التخصيص وهذا ظاهر في افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم
اذ المعنى على انكار صدور الفعل عن المخاطب لا على انكار ان يكون هو الفاعل واثبات ان الفعل
متقرر وفاعله غيرك واما في اهم يقسمون فالظاهر اعتبار التقديم وقصد التخصيص ردا
لاعتراضهم وتحكمهم بقولهم لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم وان يكونوا هم
المدبرين لامر النبوة والمتولين لقسمة رحمة الله ولهذا عقبه بقوله نحن قسمنا والحق ان مثال
هذه مفوضة الى قرينة الحال واقتضاء المقام وهي تختلف باختلاف الطباع والافهام
فمن ادعى احد الطرفين بمقتضى ذوقه وموجب فهمه فليس بحجة على من ادعى الطرف الآخر
كذلك ولا منع احدهما عن الآخر بصائرهما لم يظهر جهة امتناع هنالك واما مجرد انا
لا نم ان المعنى على هذا ولم لا يجوز ان يكون على ذاك مثل ان يقال لا نم ان الابيات الثلث على التقوي
دون الاختصاص او بالعكس فخارج عن قانون هذا الفن وانما يصح في البرهانيات **قوله** واذا
عرفت ان هذه الكلمات للاستفهام قد وعد في بحث تقديم المسند انه تقرر في قانون الطلب وجه تضمن
الاستفهام صدر الكلام فهذا تقريره وحاصله انه طلب والطلب لا يكون الا لما فيه فرط اهتمام
يجب تقديمه في الكلام ولا يرد عليه ان الاخبار ايضا لا يكون الا لما فيه فرط الاهتمام لان
الانسان كثيرا ما يخبر بما لا يعنيه لكن يرد ان كلا من الامر والنهي طلب وتقديم معموله عليه
جائز مثل زيدا اضرب وعمرا لا تضرب لا يقال النهي طلب الانتفاء وهو دليل عدم الاهتمام
لانا نقول فيكون اهتماما بالانتفاء والترك وكف النفس وفيه المطلوب ويمكن ان يقال
المراد انه طلب لحصول في الذهن واشتغال اشرف اجزائك وخلاصة حقيقتك به والا
بصورته وهذا لا يكون الا لما به غاية الاهتمام بخلاف طلب الحصول في الخارج فانه قد
لا يكون بهذه المثابة لا يقال المطلوب لزوم تقديم الطلب بل ما به الطلب كاداة الاستفهام
واللازم من الدليل لزوم تقديم المط لانا نقول المط بالطلب والطلب بالاداة وبهذا
يتم المط فقوله لا يجب نفي عائد الى التجب فاعله لزوم وهو مصدر مضاف الى الفاعل
مفعوله صدر الكلام فان قيل لبس الاستفهام لازم صدر الكلام بل ملزومه فالوجه

وكلاهما ظاهر

ان يروى صدر الكلام بالرفع ويجعل المصدر مضافا الى المفعول قلنا اراد باللزوم
اللصوق وعدم المفارقة بمعنى انها لا توجد بدون تصدر الكلام وقد يقال في صدارة
الاستفهام انه نوع من الكلام وكل ما هو نوع من الكلام فله صدارة الكلام ليعلم من اول
الامر انه ذلك النوع ورد بانه ما من كلام الا وهو نوع من الكلام **قوله** ووجوب التقديم
عطف على اللزوم وخص كيف واين ومتى بالذكر مع دخولها فيما سبق من كلمات الاستفهام لانها
ظروف اي على اي حال وفي اي مكان وفي اي زمان ولا محالة لها متعلق كسائر الظروف
مثل حصل ويحصل فربما يتوهم ان وجوب تقديم هذه الكلمات انما يكون بالنسبة الى
جملتها حتى يكون التقدير كيف حصل لا حصل كيف ولا يجب التقديم على المبتدأ الذي
وقعت هذه الجملة خبرا له فازال هذا الوهم وصرح بوجوب تقديمها على المبتدأ لما انها
في الظاهر الفاظ مفردة اخبار للمبتدأ وسكت عن انى وايان لانهما في معناها وحكمهما
حكمها واما باقي الاسماء مثل ما ومن واي وكم فمفردات محضة يعلم وجوب تقديمها من لزوم
كلمات الاستفهام صدر الكلام من غير اشتباه واحتياج الى التنبيه لانها اعم من حرف
الاستفهام ومما يتضمن معناها كاسماء الاستفهام سواء في ذلك كونها مبتدأت مثل
ما عندك ومن في الدار وايهم ابني وكم درهما في الكيس او اخبارا مثل ما هذا ومن ابوك
واي رجل اخوك وكم درهما مالك فمن يجعلها عند كون المرفوع بعدها معرفة اخبارا او
مفاعيل مثل ما تصنع ومن تضرب وايهم تكرم وكم تاخذ ومثل عم يتساءلون ولمن يتق
الانسان وفي ايها ترغب وعلى كم تصول وعلى هذا القياس فان قيل ليست تبطل صدارتها
بدخول الجار عليها قلنا لا اذ المعنى الذي له الصدارة بعد دخول الجار اي اعن هذا يسال
ام ذاك وقس عليه وكذا اذا اضيف اليها اسم مثل غلام من تضرب وفي ذلك لشدة الاتصال بين
الجار والمجرور واما ما يروى في كلام بعض النحاة من نحو يكون ماذا وتصنع ماذا وفعل ماذا
فالوجه ان يكون ماذا متعلقا بمحذوف مدلول عليه بما تقدمه اي ماذا يكون على طريق
التفسير بعد الابهام **قوله** الباب الثالث في الامر قد سبق ان الامر طلب مخصوص معلوم
لمن لم يمارس الحدود وطرق الاكتساب فيكون تصورا فالآن يذكر انما يستعمل لتادية
هذا المعنى في لغة العرب اي شيء هو وان لفظ ام ولاي معنى وضع وان الالفاظ المستعملة
في الامر حقيقة في طلب الاستعلاء فقط وانها للايجاب والوجوب قد يلزمه وقد لا يلزمه

وانما سوى ذلك يتولد منها بمعونة القرائن فقوله سنو الكلام في ضبط الصيغ في علم الصرف
اشارة الى ما قال فيه اعلم ان طريق اشتقاق الامر ان يحذف من المضارع الزايد في اوله و
يبنى على السكون ان كان متحركا والا فان كنت في باب افعل رددت الهمزة الساقطة والا
جلبت همزة وصل مضمومة في باب يفعل مضموم العين مكسورة فيما عداه ثم يحذف الآخر
ان كان معتلا او يسكنه ان لم يكنه ولا مشددا ويحركه في المشدد باي حركة شئت
اذا كان ما قبله مضموما والا فبغير الضم وقوله وعدة اسماء ذكرت في علم النحو اشارة
الى ما عد في اسماء الافعال من نحو رويد وهلم وهات ودونك وعندك وحذرك
وحيهل وبله وعليك الامر وايه وصه ومه وهيت وهيل وهيك وهيا وقدك وقطك
والبك وآمين وما كان على فعال الامر نحو حذار وتراك ونزال وكانه مال الى مذهب غير
سيبويه والا فهو عنده من الصيغ المضبوطة لكونه عنده قياسا في جميع الثلاثيات المجردة
وقوله الامر اي لفظ امر في لغة العرب عبارة عن استعمال الفعل المقرون باللام الجازم و
الصيغ المخصوصة والاسماء المعدودة على سبيل الاستعلاء اي طلب العلو وعد نفسه
عاليا سواء كان له العلو حقيقة كما في امر الاعلى للادنى ولا كما في امر الادنى للاعلى ولهذا
ينسب الى سوء الادب لان ذلك معناه الحقيقي المصدري بحسب اللغة لانه اذا استعمل ذلك يقال
امر فهو آمر واما بحسب عرف النحاة فالامر حقيقة في المقرون باللام والصيغ المخصوصة و
بحسب عرف الاصوليين في الطلب على سبيل الاستعلاء قوله واما الذهن الصور اي لينزل
وانزل ونزال وصه والالفاظ التي هي من قبيلها بمعنى جميع الافعال المقرونة باللام والصيغ
المخصوصة والاسماء المعدودة المختلف في بعضها انه قياسي وسماعي كنزال والمتفق في
بعضها انه سماعي كصه هل هي موضوعة في اللغة بوضع شخصي كالاسماء المعدودة
او نوعي كالبواقي لغرض الاستعمال على سبيل الاستعلاء ام لا ففيه خلاف فقيل نعم هو
للطلب على سبيل الاستعلاء وقيل للوجوب خاصة وقيل للندب خاصة وقيل لهما
بالاشتراك اللفظي وقيل لهما وللاباحة بالاشتراك اللفظي وقيل للقدر المشترك بين
الثلثة وهو الاذن والاظهر الاول وهو انها موضوعة للاستعمال على سبيل الاستعلاء
لانه المتبادر الى الفهم فقد ذكروا ان ذلك من اقوى امارات الحقيقة ثم ايده بوجه آخر ليس
في افادة الظن كالاول الا انه تقويه وهو اطباق ائمة اللغة على اضافة هذه اللام وهذه

الصيغ الى الامر بقولهم لام الامر وصيغة الامر ونعني من المعاني التي يستعمل فيها
اللام والصيغ بان يقولوا صيغة الاباحة او الدعاء او الالتماس او الندب ونحو ذلك
او لامها ووجه التاييد ان الاصل والشايع في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى ما
هو المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وكلمات الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات
وافعال المقاربة وغير ذلك والامر اذا احتمل ان يكون المراد به ههنا المعنى العرفي النحوي والاضافة
بيانية كمثال الماضي والمستقبل لكنه بحسب اللغة حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء
وهذا القدر كاف في التاييد وبه يندفع نظر صاحب الايضاح لان الظاهر ان وجهه
ما ذكرنا من كون الامر على معناه العرفي فقوله هل هي موضوعة جملة استفهامية وقعت
خبرا لان واسم الاسم والخبر مبتدا خبره الجملة الواقعة جوابا اما اعني فالاظهر كونها
موضوعة لذلك والعائد محذوف اي فيه وقوله ويتوقف ما سواه عطف على يتبادر
الفهم والضمير للامر بمعنى استعمال الصيغ على سبيل الاستعلاء وعلى اعتبار تعلقه بيتوقف
والدعاء هو الطلب على سبيل التضرع مثل اللهم اغفر لي والالتماس الطلب على سبيل التساوي
كقولك لصاحبك اعطني الكتاب والندب الطلب على قصد كون الفعل افضل من الترك
والترك جائز في الجملة مثل فكاتبوهم والاباحة الطلب على قصد تساوي الفعل والترك مثل
اذا حللتم فاصطادوا والتهديد الطلب على قصد التخويف وتسخيط الاتيان بالمامور
به مثل اعملوا ما شئتم وتحقيق معنى الحقيقة ليس اليه كثير حاجة قوله ولا شبهة قد ذهب
كثير من الناس الى ان الطلب على الاستعلاء يعم الايجاب والندب وان القول بكون الامر
حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء معناه انه للقدر بين الوجوب والندب و
المص يدعي انه لا شبهة في ان ذلك يستدعي من الامر الايجاب الا انه لا يقتضي الوجوب
على المامور ما لم يكن الامر عاليا اذ قد سبق ان الاستعلاء اعم من العلو وهذا مذهب
غريب ان حقيقة الامر الايجاب لكن في الوجوب تفصيل فقوله لا شبهة في ان طلب المتصور
اشارة الى ما سبق من انك تطلب بالامر ان يحصل في الخارج شيء ما هو متصور اي حاصل
في ذهنك وقوله على سبيل الاستعلاء اشارة الى ان الطلب على سبيل التضرع او غيره
لا يورث الايجاب وقوله ايجاب الاتيان به اي بالمتصور وقوله على المطلوب منه اي على من
طلب منه المتصور وقوله بحسب جهات يتعلق بوجوب الفعل ومعناه انه يجب بحسب اعتبارات

مختلفة من الشرع والعقل والعرف يعني ان كان الايجاب من الشارع فيجب شرعا او من العقل فعقلا
او من العرف فعرفا وقوله والا اي وان لم يكن الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل
وقوله فاذا صادفت هذه اي صيغ الامر اصل الاستعمال وهو الطلب على سبيل الاستعلاء بالشرط
المذكور وهو كون الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة افادت الوجوب والا اي وان لم تصادف اصل
الاستعمال بالشرط بان لا يكون مع الاستعلاء من العالي لم تفد غير مجرد الطلب من غير ايجاب ووجوب
وقوله اذا استعملت بيان نوع لبدها ما يناسب المقام وفي الكلام دلالة على ان امر الاباحة ايضا لطلب
الفعل كامر الايجاب والندب لا ان يكون لطلب الفعل او الترك على التساوي بحيث لا يبقى فرق بين امر الاباحة
ونهي الاباحة بان كان الترك محظورا او ورد النهي للرخصة في الترك والى هذا نظر من قال ان امر الاباحة
كالجنس للايجاب والندب يعني انه ليس معناه الا مجرد طلب الفعل من غير دلالة على زيادة كمنع الترك
او مرجوحيته وانما ذلك بقرينة من خارج **قوله** الباب الرابع في النهي وهو طلب انتفاء الفعل
المتصور في الخارج او طلب كف النفس عنه وقولهم حذوت حذوه بمعنى اتبعت اثره وسرت على
طريقته عبارة شايعة فيما بينهم ومعنى صحيح ظاهر ومنه زيد محذو به حذو عمرو والنهي محذو به
حذو الامر الا انه عند التطبيق بالاصل مشكل لان حذوت في هذا المعنى متعد يقال حذوت النعل
بالنعل اي قسته به فالقياس ان يقال النهي محذو بالامر وكانه نزل منزلة اللازم ثم عدي بالباء و
انتصب حذو الامر على المصدر والوجه بعد غير ظاهر **قوله** بالشرط المذكور اي كون الاستعلاء ممن
هو اعلى رتبة فان قيل ليس هذا طريقة الامر بل الاستعلاء فيه اعم من ان يكون مع العلو اولى وانما
العلو شرط افادته الوجوب وكذا النهي قلت ما ذكرت هو حقيقة استعمال الامر ويجوز ان يكون هنا
اعني العلو اصل استعماله بمعنى الغالب الراجح فيصح الكلام فان قلت اي حاجة الى قوله لا على سبيل
الاستعلاء بعد قوله والا بمعنى وان لم تصادف استعماله على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور وكيف
احتيج اليه في الالتماس دون الدعاء قلت انتفاء الاستعلاء بالشرط المذكور اعم من ان يكون بانتفاء
الاستعلاء اصلا او بانتفاء العلو مع بقاء الاستعلاء فلا جرم احتاج الى التعرض لانتفاء
الاستعلاء ليتحقق الالتماس والدعاء الا ان لفظ المبتهل اغنى عن ذكره **قوله** والامر والنهي حقهما
الفور اي وجوب الفعل والترك عقيب ورود الامر والنهي والتراخي اي جواز التاخير مفوض
الى القراين وهذا مذهب بعض الاصوليين وامثال هذا ظنيات يكتفى فيه بالاقناعات والتنبيهات
والاخذ بالاولى والاخلق والاظهر في الفهم والاسبق والانسب بالمشاركات والالبق ولا خلاف في

في ان الاستفهام والنداء على الفور ولا يظهر لذلك سبب سوى كونهما للطلب مع اشتراط امكان المط
والامر والنهي يشاركانهما في ذلك فكذا في الفور وهذا هو المراد بقوله والنظر الى انهما يطلب باحوى
الامر والنهي منبه على ان حقهما الفور صالح للتنبيه ثم اورد منبهين اخرين ويرد على الكل انه
الكلام في مطلق الامر والنهي وهذا مع القراين فقوله والتراخي مبتدأ خبره توقف من التوقيف
وقوله الى ان المولى متعلق بتبادر الفهم وقوله دون تقدير الجمع في موقع الحال من الفهم او من
مجرور الى اي لتبادر الفهم الى التغير متجاوزا التقدير والفاعل المحذوف للمصدر اعني تقدير
واراده هو المولى وارادة عطف على الجمع اي يتبادر الفهم الى ان المولى غير الامر لا الى انه قدر الجمع
بين القيام والاضطجاع في الطلب لكن لا مجتمعين ليستحيل بل مع ارادة تراخي القيام واياك
ان يحمل ارادة عطفا على تقدير وقوله ذمه مفعول استحسانا والضمير للعبد **قوله** واما الكلام
اشارة الى خلافية اخرى في الامر والنهي وهي انهما للمرة او التكرار والجمهور على انه لا دلالة
لمطلقهما على شيء من الامرين واختار المص التفصيل اخذا بالاشبه وتفصيل المذاهب في
المسئلتين وتقرير الاسولة والاجوبة مذكورة في كتب الاصول لا سيما مختصر ابن الحاجب فلا
نطول بذكرها فقوله ولا تظنن اعتراض بين المعطوف عليه والمعطوف اعني قولك في الامر وقولك
في النهي وقوله فالاشبه جزاء الشرط اعني وان كان للطلب وقوله كما نبهت عليه في صدر القانون
يعني قوله ان الطلب يستدعي فيما هو مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب فانه اذا استدعى
مطلوبا غير حاصل وقت الطلب يتعين ان يكون حصول المط الذي يستدعيه في المستقبل وهذا
معنى توجهه الى الاستقبال وضمير وقوعه للحاصل وضمير صيرورته للاستقبال والمراد بقبل
صيرورته حالا هو زمان الحال لان زمان الحال هو قبل صيرورة المستقبل حالا والمعنى
لا وجود للشيء في الاستقبال عند زمان الحال فلا يكون لوجود المط في الاستقبال حاصلا
وقت الطلب فلا يلزم في قولك للمتحرك تحرك طلب الحاصل **قوله** واعلم ان هذه الابواب الاربعة
التمني والاستفهام والامر والنهي يشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها اي في انها تصلح
قراين على ذلك وتوهم ابن الحاجب ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب
حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج فان العلة الغائية
وان كانت بماهيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل لكنها بوجودها معلولة لها ولهذا
يقال ان العلة الغائية تتقدم في الذهن وتتأخر في الخارج ولما كان ذلك اعني كون وجود

والسبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح
سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والتسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا
سببية الاول ومسببية الثاني فانجزم السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء واما الاخبار
فلا يلزم ان يكون لتحصيل مسبب عنه وانما هو لافادة علم المخاطب بمضمونه او بانك عالم به فلذلك
لم يقع الجزم في جواب النفي قوله واما العرض اعترض بين الامثلة لدفع الاعتراض بان النحاة قد جعلوا
انجزام المضارع في جواب الاشياء الخمسة التي من جملتها العرض وانما اقتصرت على الاربعة التي
سواه وقوله على حدة اي على انفراد مصدر وحد يحد اصلها وحدة قوله فالثاني حكاية عن زكريا
واني خفت الموالي من ورائي وكانت امرأتي عاقرا فهب لي من لدنك وليا يرثني اشارة الى ان الامر الذي
يقدر بعده الشرط لا يجب ان يكون على حقيقته بل لو كان للدعاء او غيره جاز والى انه انما يقدر
الشرط وينجزم المضارع اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد فيبقى المضارع على رفعه حالا
مثل فذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا مثل اكرم رجلا يحبك واستينافا مثل قم يدعوك
فقوله يرثني في قراءة ابي عمرو والكسائي مجزوم على جواب الامر وفي قراءة الباقين مرفوع والجمهور
على الوصفية كما هو الظاهر والمص على الاستيناف اذ يلزم من الحمل على الوصفية انه طلب وليا
يرثه ولم يوهب له كذلك لان الموهوب هو يحيى ولم يرثه بل هلك قبله فان قيل في الاستيناف اخبار
جازم بانه يرثه وهو كذب والخطب في لزوم كون النبي غير مستجاب الدعوة اهون من كذبه قلنا
ليس هو في الحقيقة باخبار وانما هو تعليل كانه قيل لم تطلبه فقال يرثني غاية الامر انه
لا يترتب على طلبه ما كان غرضا له وكم مثله للانبياء وورث يتعدى بمن مثل يرث من آل
يعقوب وبنفسه الى مفعول مثل يرثني والى مفعولين مثل ورثه مالا والمراد ههنا بارثه
منه العلم والشريعة وقيل ارث الحبورة ومن آل يعقوب الملك قوله وقال تعالى اشارة الى
مثال اخر من التنزيل لانجزام جواب الامر اشعارا بان الامر لا يجب ان يكون مضمونه بحيث يستقل
بالسببية بل يكفي ان يكون له دخل في ذلك وافضاء اليه في الجملة ولو بوسايط فان التقدير
ان تقل لهم اقيموا الصلوة وانفقوا يقيموا الصلوة وينفقوا ومجرد الامر بالشيء لا يستقل
سببا لحصوله الا انه لما شرف العباد بالاضافة والوصف بالايمان زادهم شرفا بالاخبار
عنهم بكونهم بحيث يكفيهم في الامتثال مجرد الامر ولذهول البعض عن هذا المعنى جعلوا يقيموا
مجزوما باضمار اللام الجازمة اي قل لهم قولي لكي يقيموا بطريق امر الغائب بعبارة تليق وهي اقيموا

اقيموا ورده المص بان اضمار الجازم في الافعال كما في قول الشاعر • محمد تفد نفسك كل نفس • اذا
ما خفت من امر تبالا • نظير اضمار الجار في الاسماء كما في قول رؤبة خير في جواب كيف اصبحت اي بخير وكون
الجزم فيها بمنزلة الجر في الاسماء وقد اطبقوا على ان اضمار الجار ضعيف فانظر الى هذا خيرا ام ما ذكرنا
من كونه جواب الامر قوله وتقدير الشرط لما ذكر تقدير الشرط بعد الابواب الاربعة
اراد تعميم الحكم وانه جائز في غيرها ايضا تكثيرا للفائدة وتانيسا بتقديره وان كان فيه كثرة
حذف بالنسبة الى حذف اللام الجازم ثم حكم بكثرته في ابلغ كلام وافصحه ثم اشار الى تعميم
التقدير وجريانه في الجزء الاخر من الشرط اعني الجزاء الذي هو العمدة في الكلام والمقصود بالافادة
وقدر المبتدأ في فلم تقتلوهم لتصير الجملة اسمية فيحسن الفاء زيادة حسن ولم يجعل فالله هو
الولي مترتبا على ام اتخذوا من دونه اولياء مع انه انكار وتوبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من
دون الله اولياء كما يقال لا ينبغي ان تعبد غير الله فانه هو المستحق للعبادة لان الانكار وان كان
راجعا الى معنى النفي فليس كل ما فيه معنى النفي حكمه حكم ذلك الشيء فالذوق الصحيح شاهد
صدق على حسن قولنا لا تتخذوا من دون الله اولياء فالله هو الولي دون قولنا اتتخذ من دون
الله اولياء فهو الولي وحده وانما يحسن بعد الواو الحالية كما في قولك اتضرب زيدا وهو اخوك
دونه فهو ومن امثلة حذف الشرط في القرآن ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي وان لم يتيسر
لكم العبادة في ارض فخصوني بالعبادة في ارض سواها ومنها ما اتخذ الله من ولد وما كان معه
من اله اذا لذهب كل اله اي لو كان معه اله اذن لذهب ومنها فاياي فارهبون اي ان كنتم
ترهبون شيئا فاياي فارهبوا لا ترهبوا سواي وقوله وكذا تقدير الجزاء لها اي لاجل فوابن الاحوص
فقوله واستكبرتم عطف على فامن وهو على شهد والمعنى ان كان القران من عند الله وكفرتم به الستم
ظالمين بمعنى كنتم ظالمين قطعا لان الاستفهام لانكار النفي والتقرير لما دخله النفي ومن امثلة
تقدير الجزاء ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون ولو ترى الذين ظلموا اذ يرون
العذاب ان القوة لله جميعا الى غير ذلك قوله الباب الخامس في النداء مباحث النداء منها
ما لا تعلق له بعلم المعاني كبحث اعراب المنادى وبنائه وترخيمه وامثال ذلك ومنها ما له تعلق
به كتقسيم حروفه وتفصيل الكلام في معانيها الاصلية والمعدول بها عن الاصل
لنكتة ونحو ذلك مما يتعلق بتطبيق الكلام لمقتضى الحال وقد تعرض في علم النحو للقسمين جميعا
الا انه خص ههنا الثاني بالذكر لانه الذي يتعلق بغرض علم المعاني كانه قال بعض مباحث

النداء التي يناسب ان يتعرض لها في علم المعاني قد سبق التعرض له في علم النحو فلا نتكلم فيه وانما
نتكلم في البعض الذي لم يسبق التعرض له لقلة تعلقه بنظر النحوي بخلاف البعض الاول
اما تعيين الحروف فمن جهة نصبها الاسماء فلابد من ذكرها في بيان العوامل واما تفصيل
معانيها فلما جرت به عادة النحويين من بيان معاني حروف الجر والحروف المشبهة وغيرها
ومعاني الافعال الناقصة وافعال المقاربة وغيرهما على طريق تكميل الصناعة وتكثير
الافادة مع اعترافهم بان ذلك وظيفة لغوية **قوله** قد سبق التعرض لذلك حيث قال الضرب
الذي انما وقع من الحروف الناصبة للاسماء ستة يا وايا وهيا لنداء البعيد حقيقة
كيا عبد الله اذا كان بعيدا عنك او تقديرا لتبعيدك نفسك عنه هضما كنحو يا الله الخلق
او لما هو بمنزلة البعيد من نائم او ساه تخفيفا او بالنسبة الى جد الامر الذي ينادى له كندا
الله لبنيه ء م بيا وأي والهمزة لنداء القريب ووا للندبة خاصة فان قيل ما هو بمنزلة البعيد
داخل في البعيد تقديرا فكيف قال او لما هو اي لنداء ما هو بمنزلة البعيد وقسمه الى
التحقيقي وغيره قلنا من جهة انه اراد بالبعيد تقديرا ما يكون لتبعيدك نفسك عنه تقديرا
هضما فلم يتناول لما هو بمنزلة البعيد من نائم او ساه الذي قسم كونه بمنزلة البعيد الى
ما يكون كذلك بحسب التحقيق اي من غير اضافة الى خصوص امر والى ما يكون بالاضافة الى
خصوص امر **قوله** ولكن هنا نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء فيه
ملاحظة لعبارة سيبويه وفي قوله نوع من الكلام اشارة الى ان هذا باب على حدة نقل
عن معناه الاصلي الندائي له صور وجزئيات كباب التعجب نقل عن باب الامر مثل اسمع به
وابصر وعن الاخبار والاستفهام مثل ما احسن زيدا وكباب التسوية مثل لا ابالي اقمت
ام قعدت نقل عن معنى الاستفهام ولهذا التزم في هذا الباب ترك حرف النداء لانه لم
يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته وليس هذا من قبيل المولدات التي لم تصر
بابا على حدة كالاغراء في يا مظلوم والاستغاثة في يا لله من الم الفراق والتعجب في يا للماء و
يا للدواهي والتدلة والتضجر والتحسر ونحو ذلك مثل في قوله • ايا منازل سلمى اين سلماك
وقوله يا عين ما عدت تجبوني • على معنى القلب مكروب • وقوله • يا ليل ما اغفل عما بي
حبائبي فيك واحبابي وقوله • امنزلتي مي سلام عليكما • هل الازمن اللائي مضين رواجع
وقوله • الا انعم صباحا ايها الطلل البالي • وهل ينعمن من كان في العصر الخالي • وقوله

يا ربع لو كنت دمعا فيك منسكبا • قضيت نحبي ولم اقض الذي وجبا • وقوله • يا ناق جدي
فقد افنت اناتك في • صبري وعمري واحلاسي وانساعي • وقوله • يا عين بكي عند كل صباح
وقوله • فيا قبر معن كيف واريت جوده • وقد كان منه البر والبحر مترعا • ويا قبر معن انت
اول حفرة • من الارض خطت للسماحة مضجعا • وقوله ايها الباب لم علاك اكتئاب
اين ذاك الحجاب والحجاب **قوله** متخصصا من بين الرجال يشير الى ان اي في قولك ايها الرجل
وان كان مضموما والرجل مرفوع صفة له كما في النداء لكن المجموع في موضع الحال
مما قبله وتحقيق ذلك ان اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب
الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه كاكرام الضيف في انا اكرم
الضيف ايها الرجل والمسكنة في انا المسكين ايها الرجل وليس المراد باي ووصفه هو المخاطب
ليكون نداء بل هو عبارة عما دل عليه الضمير السابق ومما يجب التنبيه له ان هذا الباب
قد جرى فيه زيادة تعميم ولم يقتصر على ما نقل عن النداء وذلك انه قد يقوم مقام اي
اسم منصوب معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ولا يكون منقولا عن النداء لانه لا
لا يكون ذا لام او بالاضافة نحو انا معاشر الانبياء لا نورث فيحتمل ان يكون منصوبا بتقدير
يا مثل ايها الرجل قطعا وان يكون منصوبا بتقدير اعني او اخص مثل المعرف باللام قطعا
وربما يكون علما مثل بنا تميما يكشف الضباب وقد يجري فيه زيادة تعميم بان لا يكون بيانا للضمير
سابق بل انما يكون نوع انتصابه في صورة العطف على مرفوع مثل الذين امنوا والذين هادوا
والنصارى والصابئين او مجرور كقوله • ويأوي الى نسوة عطل • وشعثا مراضيع مثل
السعالي • اي واخص الصابئين واخص شعثا **قوله** واعلم ان الطلب جرى على عادته في
تعقيب الابواب بعد بيان المقتضيات ببيان خلاف مقتضى الظاهر فيها لنكتة لا يتفطن لها الا
السحرة من ارباب البلاغة والمهرة من علماء المعاني والدربة العادة والجراءة على الحرب ونحوها
والعض بضرس قاطع كناية عن الاخذ بجد والكمال في الامر وفيه اي في نوعنا هذا ظرف
بعض وصلته يكون على والكلام بذلك اي بواسطة ذكر كل واحد من الطلب والخبر مكان
الاخر وملتبسا بذلك وقيل اي التكلم بذلك مني وجد خطا من متممات البلاغة اي من
شرايطها ومكملاتها واسباب ظهورها والاعتداد بها اظهر لكماله شبهه بالسحر في
تاخيذ القلوب واماليها الى قبول الكلام واستحسانه والانقياد لمضمونه بقدر ما شئت

اى بغاية ما يمكن لان العاقل لا يرضى باليسير من امثال ذلك وتفسير المتممات بالمحسنات اللفظية
والمعنوية على ما هو فى البديع لا يناسب هذا المقام كيف وقد جعل من جملتها بل عمدتها كون كل من المتكلم
والسامع كامل المعرفة بجهات حسن الكلام ولطايف اعتباراته اما المتكلم فلانه لو لم يكن كامل
المعرفة بذلك فكلامه وان اشتمل على غرايب نكت وعجايب فقر فانه لا يعتد بها ولا يعد من محسناته بل
يلحق بالاتفاقيات وينزل منزلة اصوات الحيوانات واما السامع فلانه اذا لم يكن واقفا على
ما تضمنه الكلام من اللطائف ينزل منزلة ما لا جهة لاستحسانه ولا عبرة بشانه وقوله من
متممات البلاغة فى نسخة المقابلة بدون من **قوله** افتر عن كذا كشف عنه واظهره وافتر عن اسنانه
تبسم بما شئت متعلق بافتر ان نظم الكلام بيان لما سبق بحذف من او بدل عنه وجعل هذا من
متممات البلاغة بمعنى ان ما يتضمنه هذا الكلام من لزوم الانطباق على ما لاجله المساق و
من لزوم كمال المعرفة بجهات حسن الكلام لكل من المتكلم والسامع مما يتم به امر البلاغة ويظهر
فان قلت مضمون الكلام السابق انه يجوز ان يستحسن الكلام من متكلم لكونه بليغا ولا يستحسن
مثله من اخر لكونه غير بليغ وان كان المقام واحدا كما استحسن من على رضى الله عنه تسمية الميت
متوفيا بلفظ اسم الفاعل ولم يستحسن من غيره كما مر وظاهر ان صحة اختلاف النظم من جهة المقبولية
وعدمها عند اختلاف المقام مثل ان زيدا القائم يقبل فى مقام الانكار دون الابتداء لا يحتاج
الى هذا فما معنى تعليله بقوله اذ لا شبهة الخ قلت معناه انه كانه وقعت لك شبهة فى
صحة استحسان الكلام من متكلم دون متكلم مع انه لا شبهة لك فى صحة الكلام الواحد من المتكلم
الواحد فى مقام دون مقام فقال انه يصح الاول اذ لا شبهة لك فى صحة الثانى مع انه نظيره وكما ادعيت
لصحة ذاك فادع لصحة هذا كما يقال هذا المسكر حرام وان لم يكن خمرا لانه لا شبهة لك فى حرمة
الخمر ولما فى ذلك من بعض الخفاء قد سبق الى بعض الاوهام انه تعليل المقدر اى انما لم يتعرض لصحة
استحسان الكلام الواحد من المتكلم الواحد فى مقام دون مقام لانه لا شبهة لك فيها فقوله فلا بد
لحسن الكلام من انطباقه على ما لاجله يساق تفريع على صحة اختلاف النظم فى القبول وعدمه عند
اختلاف المقام وقوله ومن صاحبه عرافته بجهات الحسن تفريع على امكان استحسان النظم الواحد
فى المقام الواحد من متكلم دون متكلم ولما كان هذا مما فيه شبهة احتج عليه بقوله والا اى
وان لم يكن للكلام صاحب عرافة بجهات الحسن غير متخط اياها جاز حمل الكلام الصادر منه على
غير جهات الحسن بان يحمل كلامه المؤكد على غير نفى الشك ورد الانكار مثلا ويعرى عن الحسن لذهاب

لذهاب كسوته التى تحسنه وتزينه وهو الانطباق على مقتضى الحال فى علم السامع ثم لما كان
لظهور حسن الكلام شرط ثالث سوى الانطباق على مقتضى الحال وكون المتكلم عارفا بجهات الحسن
وهو كون السامع ايضا كذلك ولم يبق فى كلامه ما يصلح لانشاء هذا عليه ذكره بكلمة الواو
واعادة لفظ لا بد فقال ولا بد مع ذلك اى مع وجود الانطباق ووجود متكلم عارف من اسماع
مخلوقه لافتنانات البلاغة وما فيها من انواع اللطائف وضمير غيرها للافتنانات وقيل
للبلاغة وضمير دونها للاصمخة جمع صماخ والشرطية اعنى اذا اتصل مسخه فى موقع
البيان لكون الافة والبلية من الاصمخة ولا ترى به الدر صفة كلام البليغ المقابل للهذاء
لا ترى انت بدله ومقابله الدر او للمصاحبة اى لا تبصر معه الدر ولا تلتفت اليه
مسخه جواب اذا والضمير للكلام مسخا ثانى مفعولى مسخه على انه بمعنى الممسوخ وضمير فوقه
اى يعلوه عائد اليه وان جعلته مصدرا فالمراد بالضمير معنى الممسوخ ويجوز ان يكون
الضمير للكلام والعائد الى الموصوف محذوفا اى بسببه والمتخلب بسكون الشين وفتح الخاء
المعجمتين الخرزة التى لا اخس ولا اقل قيمة منها **قوله** ولا مر ما نجد ما مصدرية او ابهامية
والمعنى لبس ارتفاع قدر كلام الله تعالى فى نظر علم المعانى والبيان الى حد الاعجاز وفى
نظر الجهلة بهذا العلم الى حيث يسوون بينه وبين كلام الناس ويظنون ان لا مزية فيهما على استقامة
المعنى وصحة اللفظ افرادا او تركيبا بل ربما يطعن فيه الراسخون فى الجهل من جهة اللفظ والمعنى
كما ذكر فى خاتمة الكتاب مع الجواب **قوله** والجهات المستحسنة لاستعمال الكلام الذى فى صورة الخبر
بحيث اذا استعمل فى معناه الحقيقى كان خبرا وان كان عند استعماله فى معنى الطلب انشاء
وطلبا لا خبرا او بعضهم على انه بعد خبر وانما التصرف فى ان جعل ما هو متوقع الحصول
بمنزلة الحاصل فاخبر عنه واقعا وهذا انسب بقولهم انه استعمال الخبر فى موضع الطلب
دون ان يقولوا فى معنى الطلب لا انه قد سبق فى بحث الفصل والوصل ان مثل رحمه الله
انشاء وذكروا فى مثل لا وايدك الله انه عطف للانشاء على الاخبار الذى هو مضمون قولك
لا اى ليس الامر كذلك وجوز مع كمال الانقطاع لما فيه من دفع ايهام خلاف المقصود وهو ان
يصير الدعاء له دعاء عليه وعلى هذا يكون كل مجازا خارجا لا على مقتضى الظاهر مقتضى
ظاهر اللفظ ان يراد به معناه الحقيقى ومحصول كلامه ان الجهات المحسنة لاستعمال الخبر فى
موضع الطلب خمسة اربعة تفصيلية هى التفاؤل واظهار الحرص فى الوقوع وقصد

الكناية وحمل المخاطب على الفعل ابلغ حمل وخامسة اجمالية هي هنا مناسبات اخر ووجه حسن قصد
الكناية يجوز ان يكون للكناية نفسها لا انها لما فيها من المبالغة ولطف التعبير حسنة وان يكون لما
فيها من الاحتراز عن صورة الامر فمن جعل الرابعة هي الاحتراز عن صورة الامر ولم يجعل
الحمل على الفعل واحدا من الحسن فقد سها قوله وابعد وابعد ظاهر لانه يجب الاحتراز عنه هو
تصحيف بعض اسمائه التي ربما لا اطلاع عليه للمهدي ابيه قوله وهل خلع هارون الرشيد ابن
المهدي خامس الخلفاء العباسية بويع له بعد اخيه موسى الهادي في ربيع اخر سنة سبعين
ومائة وتوفي بطوس يوم السبت الثالث من جمادى الاخر سنة ثلث وتسعين ومائة وهو ابن
اربع واربعين سنه جعل الولاية بعده لولده محمد الامين وبعده للمأمون ثم قيل انه لما سال
المأمون عن جمع المسواك فقال ضد محاسنك يا امير المؤمنين تفاديا عن لفظ مساويك جعل
العهد له وقدمه على محمد الامين ليس على ما ينبغي ومن قبيل الاحتراز عن لفظ مساويك ولفظ
شجرة الخلاف ما روي ان الرشيد راى بيد رجل حزمة خيزران فقال للفضل بن الربيع ما ذلك
يا فضل فقال ذلك عروق الرماح يا امير المؤمنين تفاديا عن لفظ الخيزران لانه كان اسم والدة الرشيد
قوله افترى انفعل فتطفي ان تخلع هارون على كاتبه وغير هارون على صاحبه كان الامر غير
النقال قوله او هل حين غضب الداعي العلوي هو الحسن بن زيد بن محمد بن اسماعيل بن الحسن
بن زيد بن علي بن الحسين بن علي رض وكان مولده ومنشاؤه بمدينة الرسول ونسبه وقصته
من الشهرة بحيث لا ينبغي ان يظن انه ملك مصر وذلك انه خرج في خلافة المستعين بالله واستولى
على طبرستان وما يليها وانقادت له الديالمة في سنة خمسين ومائتين وتوفي في سنة سبعين
ومائتين وولي الامر اخوه محمد بن زيد الى ان قتل بجرجان في سنة سبع وثمانين ومائتين وشاعره ابو مقاتل
الرازي وقد انشد في يوم المهرجان • لا تقل بشرى ولكن بشريان • غرة الداعي ويوم المهرجان
فقال له الداعي اعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه وضربه خمسين عصا وقال
اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه وفي تاريخ السلامي ان الداعي قال له كان الواجب ان تفتتح القصيدة
بغير لا فانه حرف غير محبوب ولو قدمت المصراع الثاني لكان اصوب فقال ابو مقاتل ايها السيد
ما في الدنيا كلمة اجل من قول لا اله الا الله وابتداءها بها فقال الداعي اصبت واجدت واجزل
وروي ان المعتصم بالله لما بنى قصره بالميدان وجلس فيه انشد اسحق الموصلي • يا دار غيرك
البلى ومحاك • يا ليت شعري ما الذي ابلاك • فتطير المعتصم بهذا الابتداء وامر بهدم القصر

القصر قوله وهل تسمية العرب تشير الى ان هذا التجوز والتفاؤل ليس من المتكلم واهل الاستعمال
بل كان من المسمي واهل الوضع وقد يقال ان الفوز قد يجيء بمعنى الهلاك ايضا يقال فاز الرجل
اذا مات وان النهل هو اول الشرب فقد يروى وقد يقطع دون الري قوله وتارة لاظهار الحرص
الوجه ترك اللام لان الجهة المحسنة نفس اظهار الحرص وكذا الكلام في قوله وتارة لقصد الكناية
وتارة لحمل المخاطب والاعتذار بان المعنى وتارة القصد لاظهار الحرص مع بعده لا يستقيم في قصد
الكناية بل هو من باب الحمل مع المعنى لان قولك الجهة المحسنة تارة تكون كذا في معنى ان استعمال
الخبر في موضع الطلب يكون لكذا وضمير صورته وبه لما يطلب وضمير نفسه واليه وخلافه للطالب
وكذا المستكن في غلطه والمنصوب للحس والمجرور في له لحكم الحس وضمير عليه لانتقاش الصورة في
الخيال بحيث تغليط الحس في الحكم بخلافه تارة ويستخرج له محملا تارة اخرى وشيخ المعرة هو ابو العلاء
المعري واسمه احمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي ولد سنة ثلث وستين وثلثمائة وقال
الشعر وهو ابن احدى عشرة سنة او اثنتي عشرة ورحل الى بغداد سنة ثمان وتسعين وثلثمائة
ومات بمعرة النعمان يوم الجمعة الثاني من ربيع الاول سنة تسع واربعين واربعمائة في ايام القائم
بامر الله والسرى السير بالليل والتاويب بالنهار وهما في موقع الظرف بحذف المضاف اي يصحبني
في وقت السرى امامي وفي وقت التاويب خلفي وقد يقال في معنى البيت ان سيري ليس الا فيك
فعلى عادة المسير الى الحبائب اتوجه اليك في اول الليل فخيالك امامي وارجع عنك في وقت
الفجر فخيالك على اثري قوله وتارة لقصد الكناية وذلك ان صحة الاخبار بحصول النظر في
الاستقبال من لوازم طلب النظر المفضي الى الامتثال فعبر به عنه على ما هو طريق الكناية التي
هي في نفسها من المحسنات لكونها ابلغ من التصريح مع ما فيها هاهنا من رعاية الادب بترك صورة
الامر قوله وتارة لحمل المخاطب على المذكور اي على الفعل او الترك الذي اخبر به قصدا الى
ابلغ حمل بالطف وجه اما الابلغ فلما فيه من الدلالة على ان المخاطب كانه سارع الى الامتثال
بحيث صح الاخبار عن وقوعه ولو في الاستقبال واما الالطف فلما فيه من الاشارة الى ان
المخاطب في محبته بهذه المثابة قوله وتارة مناسبات اخر كان الاولى العطف على قصد التفاؤل
مناسبات بالنصب وبالعطف على لاظهار الحرص لمناسبا باللام الا ان الرواية بالرفع على معنى
وتارة للجهة مناسبات اخر ومثل هذا افتنان يفضي الى افتنان وتلك المناسبات مثل اظهار
تهيؤ الاسباب كقولك اشتريت لك عبدا مقام اشتر والدلالة على الكمال في بذل النوال كقولك

اعطيتني كذا مقام اعطني والاشعار بالاستغناء عن السؤال كقولك سعيت في حاجتي ورحمتني
ووافقتني والاحتراز عما يكره المخاطب من عدم التقوى لو قلت اللهم وفقه للتقوى بخلاف وفقك
الله نظرا الى ظاهر اللفظ وامثال ذلك **قوله** وما من اية هي مبتدا بزيادة من للاستغراق وكل من آي
القرآن وواردة صفتان لها والجملة بعد الا خبر المبتدا وهذا اشارة الى استعمال الخبر مقام
الطلب والاية في الاصل العلامة اصلها اوية لانها يرجع اليها في معرفة ذي العلامة نقلت الى
الطائفة المخصوصة من القرآن المبين اولها واخرها توقيفا والنكتة في لا تعبدون الا الله حمل
المخاطب على الكف عن عبادة غير الله بالطريق الابلغ والالطف واظهار الرغبة في وقوعه ووصف
المخاطبين بالمسارعة الى الامتثال وكذا في لا تسفكون ويؤمنون وتجاهدون ووجه كون
هذه الاخبار في موقع الطلب ان اخذ الميثاق على الشيء يكون بطريق الطلب دون الاخبار بوقوعه
والدلالة على التجارة المنجية من عذاب الله يكون بالامر والارشاد الى اسباب النجاة لا بطريق
الاخبار بذلك وقوله فانظر اشارة الى ان هذا وجه لفظا وفي معنى من حمل لا تعبدون
ولا تسفكون على حذف ان ورفع المضارع والمعنى ان لا تعبدوا وان لا تسفكوا وحمل يؤمنون
على الاستيناف بيانا لما كانوا يقولون نحن انا لو علمنا احب الاعمال الى الله تعالى لعملناه **قوله** ومن هذا
القبيل ما من نحو اعاذك الله وعصمك الله كان شيئا الا من عند نفسه وهذا استشهاد بقول البلغاء
كما بالاتى والنكتة في الماضي التفاؤل وفي المضارع الرغبة في الوقوع والانباء عن استحقاق الرحمة
كانها وقعت او نحو ذلك **قوله** ومن الجهات المحسنة ما مر كان نكتة ايراد الخبر في مقام الطلب فذكر
من نكت ايراد الطلب مقام الخبر اظهار معنى الرضاء لما دخل تحت الطلب فصله الى وجه بين
ثم اشار الى التعميم بقوله وما شاكل ذلك **قوله** اسيئي بنا او احسني لا ملومة • لدينا ولا مقلية
ان تقلت • اي لا ملومة انت ولا مقلية ان تقليت من قلاه ابغضه ومقتضى ظاهر الاخبار
لان المعنى انا راض بما تفعلين لا نلومك ولا نبغضك اسات او احسنت قالوا لو قال هذا
البيت في حق الدنيا لكان اشعر الناس وقوله فاعل الحال من ذكر لفظ الامر الخ وضمير اختارت
لعزة وفي حقه لكثير وضمير جواب الامر وضمير بعا وته لما اختارت ومبني ذلك على ان قوله او
توخي اظهار نفي ان تتفاوت عطف على توخي اظهار معنى الرضاء وقوله كما تقول صم او لا تصم
تمثيل للبيت على التقدير الثاني بهذا المثال وقد يتوهم انه مرفوع معطوف على اظهار معنى الرضاء
على ان يكون نكتة مستقلة مقابلة لاظهار معنى الرضاء وضمير جوابه وتفاوته للطلب و

وفساده بين وضمير عليه لتوخي اظهار نفي ان تتفاوت الجواب فقوله استغفر لهم او لا تستغفر لهم
معناه استغفرت لهم او لم تستغفر لا يتفاوت الجواب في هو ان الله لا يغفر لهم البتة وكذا انفقوا
طوعا او كرها معناه ان عدم تقبل انفاقهم لا يتفاوت بان يقع مطلوبه وهو الانفاق بالتطوع
او لا يقع **قوله** وما شاكل ذلك مرفوع معطوف على اظهار معنى الرضاء وذلك كالايماء الى
كونه بخبريه محبوبا ومرغوبا او غريبا وعجيبا يراد حصوله **قوله** والامر مبتدا خبره منخرط
والظرف بعده في موقع الحال او الصفة بزيادة اللام كمثل الحمار يحمل اسفارا ويريد
ان اكرم بزيد في معنى اكرم زيد اي صار ذا كرم والباء زائدة في الفاعل مثل كفى بالله و
النكتة اظهار ان هذا الفعل امر عجيب ينبغي ان يطلب ليحصل فيتعجب منه وهذا السلك
اشارة الى كون الجهة المحسنة فيه اعتبار الطيفا لا الى ايراد الطلب في مقام الخبر والا
لكان هذا مع التقييد بقول من يجعله امرا بمعنى الخبر من لغو الكلام ولهو الحديث واحترز
بهذا التقييد من قول من يجعله امرا من اكرمته والباء زائدة في المفعول او من اكرم صار
ذا كرم والباء للتعدية اي اجعله كريما وصيره ذا كرم واعتقد كرمه والامر على اصله
قوله ولهذا النوع يعني تطرق الكلام البليغ واساليبه منكثرة جدا بحيث لا يحصى وكل
مقتضى ظاهر الكلام فللخلاف مقتضى الظاهر مدخل فيه فبالضرورة يتكثر هذا والمص
ينبهك عليه ويرشدك اليه تارة بالتصريح كما صرح في آخر فن الاسناد والمسند اليه
والمسند بذلك وفي اثناء الحالات ايضا وتارات كثيرة بطريق التلويح اي المفهوم والدلالة
بان يورد في اثناء المباحث احكاما وامثلة من خلاف مقتضى الظاهر من غير تصريح بانها
كذلك وتلك الاساليب مع تكثرها واختلافها جدا مشتركة في رجوع اصلها الى البلاغة
وفي كون نشوها ونمائها ورونقها ومائها من طرق البلاغة وسعتها ومن خفيات
اسرارها وغرائب نكتها شبه اساليب الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر باشجار لها اصول
وعروق في قلوب العارفين تاخذ الماء شيئا فشيئا من موارد البلاغة وفروعها ومشارب
الفصاحة وصنوفها وجعل العروق متشربة من الاماكن اغرابا اذ المعهود عكسه و
لهذا يتوهم انه قلب وان كان قلبا وقوله ولا كالاسلوب اي والحال انه لا مثل الاسلوب
الحكيم في جملة تلك الاساليب وهو ان يلقي المتكلم المخاطب بغير ما يترقبه ويتوقعه او السائل
بغير ما ساله ويطلبه فالاول كقول الشاعر • ان تشتكي البيت • اي جاءت المراة مشتكية عند

معالجة امر الضيافة ومباشرة تهيئة الطباخ والاطعمة للضيوف مترقبة ان امرها
بالمساهلة في ذلك مكان المزاولة والتقاعد هنالك مقام المساعدة فاجبتها بخلاف مرادها
وامرتها بان تجري على معتادها وتزيد في ذلك على معهود جدها واجتهادها فقوله وقد رأت
حال من ضمير تشتكي وهو من ضمير انت وكان من ضمير قلت والضيفان جمع ضيف يجيئون يقصدون
والضيف للجنس يطلق على القليل والكثير وكانه في الاصل للمصدر كالزور ولذا قالوا هم الضيف
والضمير للضيفان القاصدين منزله وماواه النازلين ساحة ذراه والثاني كقوله تعالى
يسئلونك عن الاهلة الاية سالوا عن بيان السبب الفاعلي في بدو الهلال دقيقا ثم تزايده
على التدريج الى ان يصير بدرا ثم تناقصه على التدريج الى ان يصير كالهلال فامر النبي عليه السلام
بان يجيبهم ببيان السبب الغائي في ذلك تنبيها على ان السؤال عن هذا اليق بحالهم لانهم ليسوا
ممن يفهمون بسهولة امر استفادة القمر النور من الشمس واختلاف تشكلات ضوئه فيما يلي
ابصارنا باختلاف اوضاعه من الشمس على ما بين في علم الهيئة وكقوله تعالى يسالونك ماذا
ينفقون الاية سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان مصارف النفقات تنبيها على ان
السؤال عن ذلك اهم لهم لان النفقة لا تكون خيرا وصدقة ولا تخرج عن حد الاضاعة الا اذا
صرفت الى المصرف ووقعت في الموقع ان الصنيعة لا تكون صنيعة حتى يصاب بها طريق المصنع
واما انها ماذا تكون فغني عن السؤال اذ كل احد يعرف انه الذي يكون فيه خير ومنفعة ولذا
ادرج في الجواب لا بطريق ان يكون جوابا بل بطريق ان يكون بيانا لما ينفقون بقوله من خير فقوله
او السائل عطف على المخاطب والباء في بغير للتعدية او الملابسة تلقاه بكذا لقيه واستقبله به
وقوله بتنزيل سؤال السائل جملة مبينة لكيفية تلقي السائل بغير ما يتطلب في ضمن سؤاله وله
وتعديه وحاله للسائل وعن في عن موضع للتقوية كاللام في الضرب لزيد والا فالتعدي
متعد بنفسه وقوله ان يسال عنه بدل من هو او مبتدا خبره الى والجملة خبر هو والجملة
صفة سؤال وهو بمعنى المسؤول عنه وفي كون الاية الاولى اعني يسالونك عن الاهلة
من قبيل الاسلوب الحكيم نظر اذ لا دلالة لسؤالهم على انه سؤال عن السبب ولحكمة وفي
عبارة الكشاف ما يشعر بانه سؤال عن الحكمة وتمام بيانه ذكر في الحواشي قوله وانتهى الاسلوب
الحكيم اشارة الى الجنس كما يقال لهذا الحيوان الناطق اشارة الى الانسان وذلك الكتاب المنزل
على النبي عم اشارة الى القران فهو قليل في الاستعمال وقوله لرعاية ما صادف المقام اي احسن

احسن مصادفة واشد مطابقة لما يترتب عليه ما ذكر من تحريك نشاط السامع بحيث يصير
كالطائش المسحور الذي لا حلم له ولا وقار ومن في من نشاط السامع ليست مثلها في قولهم
هز من عطفه وحرك من نشاطه لانها تكون تبعيضية وهي ههنا بيانية اللهم الا ان
يجعل ما سلبه بدلا والمفعول من نشاطه والوقار الحلم والرزانة وفرس فهو وقور
والمسحور الذي اصابه السحر فصار كالهائم المتحير الطائش وضمير سلبه وابرزه للسامع والشكيمة
الحديدة المعترضة في فم الفرس يقال فلان شديد الشكيمة اذا كان قوي النفس انفا ابيا و
لين الشكيمة بخلافه وذلك الخارجي هو القبعثري من الخوارج الذين خرجوا على علي حين
رضي بالتحكيم وسل السيف نزعته من غمده والسجية الطبيعة والموجود في النفس
غير تحرج فاعل سل وفي الاول ضمير على ما هو مذهب البصريين في تنازع العاملين والمستتر
في تحرج للخارجي والبارز للحجاج والدهمة السواد فرس ادهم اسود والادهم القيد والشهبة
البياض الذي يغلب على السواد فرس اشهب وقوله متغابيا اي مظهرا من نفسه الغباوة من
غير ان يكون غباوة ومبرزا اي مخرجا وعيد الحجاج اياه بالحبس والقيد في معرض الوعد
بالحمل على الفرس الادهم حال الاخر فاعل قال وهو ضمير الخارجي قدم الاول على المفعول
لانه باعتبار ما تقدمه من كلام الحجاج واخر الثاني مع عدم العاطف لكونه باعتبار ما قبله من كلام
الخارجي من غير تشارك وشاركهما بالعطف حال ثالث هو قوله متوصلا اي متوصلا بذلك الى ان يؤدي
الحجاج بالعطف وجه ان من كان مثله فجدير بان يعطي لا ان يقيد والامرة بالكسر الامارة لا بالفتح
فانها المرة من امره او من امر بالضم صار اميرا اصفده اعطاه مالا والصفد بالتحريك العطاء و
شد واوثقه والصفاد ما يوثق به الاسير من قد وقيد وغل والجمع الاصفاد والوعد حين قوبل
بالايعاد المختص بالشر تعين كونه للخير قوله ولكن عطف على مقدر اي خذ هذا وفي علم متعلق
بكلامنا على ما ذكره في صدر الفصل انه لضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه ومتعلق بين حال
مقدرة من ضمير كلامنا وحتى غاية لما في الانتقال الى علم البيان من معنى مد الكلام فيه وبسطه
وضمير منه لعلم البيان وهو بيان لما نحن له اي متصدون او منتصبون لاجله وما نحن له مفعول
ايرادنا واللام للتقوية ومنه في موضع الحال من المجرور وقد كثر في هذا الكتاب مثل هذا التقديم
والمراد بما نحن له الكلام فيهما من غير تعرض لخصوص مقام الاستدلال والكلام فيما يتعلق بالمنظوم
بدليل انه جعل الكلام في الاستدلال والعروض استينافا للاخذ في التعرض لعلمي المعاني والبيان

وسماه في موضع آخر انتصابا له ثانيا وبهذا يظهر وجه صحة تقييد آخر كلامنا بالآن فكان له
آخرا بالنسبة الى ما تأخر له وهو الآن وآخرا بحسب التحقيق وهو حين يختم الكتاب ثم كون البيان
شعبة من المعاني باعتبار لا ينافي كون كل منهما علما على حدة تفرد بالتدوين وينتقل من احدهما
الى الآخر ولهذا سماهما علمين وعرفهما تعريفين وجعل لهما فصلين وهذا آخر كلامنا في شرح
الفصل الاول والله المسئول للتوفيق لشرح الثاني وان يفيض علينا في البيان ما افاض في المعاني
انه المفيض الاولى والاخرى وله الحمد في الاولى والاخرى **قوله** الفصل الثاني في علم البيان
اي في ضبط معاقده والكلام فيه اذ قد سبق في المقدمة بيان حده وغايته فاورد ههنا قاعدة
لضبط المعاقد اي مجملات تفاصيل المقاصد برجوعها الى التشبيه والمجاز والكناية وثلثة
اصول لبيان المقاصد الثلثة ولهذا قال الاصل الاول من علم البيان في الكلام في التشبيه اشارة
الى ان القاعدة لضبط المعاقد والاصول الثلثة لتقرير المقاصد كما اورد في فصل المعاني
مقدمة لضبط المعاقد وبيان ان مرجع تفاصيل المسائل الى قانون في الخبر يعنونه الاربعة
وآخر في الطلب باقسامه الخمسة والقانونين لبيان المقاصد وان جعلت ضبط المعاقد على بيان
الموضوع كما يقال فههنا القاعدة ايضا تشتمل على بيان موضوع البيان وهو الخبر والطلب
من حيث اشتمالها على الدلالات التي يتأتى بها ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح
والخفاء واياك ان تصغي الى من يجعل موضوع البيان نفس الدلالات التي يجري فيها الوضوح
والخفاء كيف وهو من اقسام العربية والفنون الادبية الباحثة عن احوال اللفظ وانما البيان
بالجنبات لمرجع الصرف الى هيئات المفردات وما في حكمها والنحو الى هيئات التراكيب من حيث
تأدية اصل المعنى والمعاني من حيث الانطباق على مقتضى الحال والبيان من حيث الاختلاف في
وضوح الدلالة وخفائها واذ قد تحققت فليس البحث في البيان الا عن احوال التشبيه والمجاز
والكناية **قوله** وهي ان تحاوله يعني ان تطلب ايراد المعنى الواحد بالعبارات المختلفة الدلالة
وضوحا وخفاء انما يمكن بالدلالات العقلية دون الوضعية فلا بد ههنا من التعرض لانواع
الدلالة وانها تنقسم الى الوضعية وغير الوضعية وان غير الوضعية كم هي وكيف هي والباء في
بالزيادة متعلق بمختلفة وفي بطرق بايراد المعنى الواحد وكذا في بالدلالات لكن من حيث
تعلقه بطرق فلا يكون هذا من تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد مثل مررت بزيد
بعمرو بل من قبيل اكلت من البستان من العنب لكن ان يجعله متعلقا بغير ممكن لانه في معنى لا ممكن

لا ممكن كما في قولك انا زيدا غير ضارب لكونه في معنى لا ضارب مع امتناع انا زيدا مثل ضارب بتقديم
معمول المضاف اليه على المضاف او يجعله حالا من ايراد المعنى وهو ظاهر وقوله غير ممكن خبر ان تحاوله
وترك الثاني لما ان تأنيث المصدر مما يتسامح فيه وقوله بالزيادة في وضوح الدلالة والنقصان
اشارة الى ان المعتبر في دلالة الكلام هو الوضوح لا الخفاء وانما الاختلاف في مراتب الوضوح
زيادة ونقصانا ثم بعد التنبيه على هذا صرح بذكر الوضوح والخفاء لحصول العلم بان
المراد بالخفاء هو الوضوح بالنسبة الى الاوضح **قوله** فانك اذا اردت تشبيه بالمثال
على مكان الصورة واشار بلفظ مثلا الى ان هذا جار في كل مثال وضمير منه لمفعول قلت
وهو خد يشبه الورد في الحمرة واراد بالكلام اعم من مصطلح النحاة لان الظاهر ان قولك
خد يشبه الورد تركيب وصفي لا اسنادي وضمير منها للكلمات التي في ذلك الكلام ومعنى
ترادفها ترادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس ههنا ما يرادف كل كلمة ولو اريد بكلمة ما عموم
الجميع لا كل فرد فهو انما يرادف مجموع الكلمات لا كل كلمة والى هذا يعود الضمير في بكونها فان
الموضوعة لتلك المفهومات مجموع المرادفات لا كل مرادف وضمير فهمه لهذا المعنى والمسامح
اضافة المصدر الى المفعول او الى الفاعل وضمير منها للمرادفات وتلك اشارة الى الكلمات
الاول المذكورة في قولك خد يشبه الورد وانما قال من غير تفاوت في الوضوح لوجود
التفاوت في خصوصيات الكلمات وتوقف دلالة البعض على قرينة نفي المزاحم بان يكون مشتركا
وفي سرعة انتقال الذهن الى المعنى بواسطة كثرة الالف باستعمال تلك الكلمة ونحو ذلك
مما هو زائد على العلم بالوضع فان المراد به لا تفاوت في الوضوح بالنسبة الى نفس الدلالة
الوضعية اذا روعيت الهيئة التركيبية واقتصر على ايراد الفاظ اخر مرادفة من غير زيادة
او نقصان **قوله** والا اي وان لم يكن السامع عالما بوضعها اي وضع المرادفات لتلك المفهومات
لم يفهم منها شيئا اصلا اي بالكلية وانتصابه على المصدر او الحال اي ذا اصل فان الشيء
اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا راسا فان قيل عدم العلم بوضع كل كلمة اعم من ان لا يكون
عالما بوضع شيء منها او يكون عالما بوضع البعض دون البعض وهذا لا يستلزم ان لا يفهم
شيئا بل انه لا يفهم الكل والحاصل ان رفع الايجاب الكلي في حكم العلم بالوضع سلب جزئي فيه
وهو لا يستلزم الا السلب الجزئي في الفهم قلنا المراد انه لا يفهم شيئا مما هو معنى الكلام لا
اوضح ولا واضحا الا مما هو معنى الكلمات وذلك لانه اذا جهل معنى بعض اجزاء الكلام جهل معنى

الكلام ضرورة انتفاء الكل بانتفاء الجزء وفي قوله والا لم يفهم شيئا بعد قوله كان يفهم منها
كفهمه من تلك اشارة الى ان المشروط بالعلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ وهو لا ينافي ان يعقل
المعنى في الجملة فيعلم الوضع الذي هو نسبة بين اللفظ والمعنى وبهذا يندفع ما يقال ان العلم
بالوضع موقوف على فهم المعنى فلو توقف فهم المعنى عليه لزم الدور **قوله** وانما يمكن ذلك اي التفاوت
في الوضوح في الدلالات العقلية ولو كان ذلك اشارة الى محاولة الايراد بالطرق المختلفة
في الوضوح على ما هو الانسب بسوق الكلام لكان الانسب ان يقول بالدلالات العقلية **وقوله**
مثل ان يكون في موضع المصدر لتمكن او الحال من الدلالة والممثل به لا يلزم ان يكون نفس ما اضيف
اليه لفظ مثل بل يكفي ان يكون في ضمنه **وقوله** لشيء خبر يكون قدم على اسمه وهو تعلق باخر
ويجوز ان يكون لغوا ويكون تامة **وقوله** ولثان وثالث عطف على لشيء اي ويكون لهما ايضا
تعلق بذلك الاخر فاذا اريد التوصل بواحد من المتعلقات الثلثة الى المتعلق به اي الى ذلك
الاخر الذي تعلقت به الثلثة فمتى تفاوتت الثلثة في وضوح التعلق وخفائه بان يكون تعلق
بعضها اوضح من البعض صح الوضوح والخفاء في طريق افادة ذلك الاخر المتعلق به لكن الملزوم
وهو صحة تفاوت الثلثة في وضوح التعلق وخفائه حق لجواز ان يكون تعلق البعض
مما ينتقل اليه الذهن بسهولة والبعض بعد نظر وتأمل لافتقاره الى وسط او وسائط
في العلم او يكون تعلق البعض بلا واسطة في الثبوت والبعض بواسطة او اكثر واكثر الى
ما لا يحصى فيكون اللازم وهو صحة التفاوت في طريق الافادة حقا فان قلت بل اللازم صحة
التفاوت في طرق الافادة لا في طريقها على ما هو المدعى قلت المراد ان يكون ذلك الطريق اوضح او
اخفى بالنسبة الى طريق آخر وهذا لازم قطعا فان قلت المطلوب صحة التفاوت في الدلالة لا في
طريقها قلت التفاوت في الطريق من حيث انه طريق ومتوصل به تفاوت في الدلالة اذ لا
التوصل بالمعنى للمتوصل سواها ولهذا قال في طريق افادته ولم يقل فيه اي في ذلك الواحد
على ما هو مقتضى ظاهر سوق الكلام هذا والاظهر انه لا يريد بطريق الافادة ذلك الواحد
المتوصل به بل الكلام المؤدي لذلك المعنى الذي يقصد ايراده بالطرق المختلفة فان الاختلاف
بالوضوح في بعض مفردات الكلام يوجب الاختلاف في نفس الكلام وسيجيء لهذا زيادة بيان
ثم لا يخفى ان عطف خفائه على وضوح التعلق انما هو لزيادة الوضوح والا فالتفاوت
في الوضوح كاف في المقصود **قوله** واذا عرفت هذا اي اذا امكان التفاوت في الوضوح انما

هو في الدلالة العقلية دون الوضعية عرفت ان لصاحب علم البيان زيادة احتياج الى التعرض
لانواع دلالات الكلم ليعرف ان العقلية من اي نوع من انواعها وانه كيف يجري فيها التفاوت
ليتأتى له معرفة ايراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة في الوضوح بخلاف صاحب علم المعاني
فان اكثر خواص التراكيب وان كانت بدلالات عقلية كنفي الشك ورد الانكار في ان لكن نظره فيها
ليس من تلك الجهة وبحسب تفاوتها فليست له تلك الحاجة الى التعرض لانواع الدلالة
والكلم وان كان بحسب الوضع جنسا للكلمة ككثر وتمرة ولذا صح الكلم الطيب بتذكير الوصف
لكن شاع استعمالها في الكثير لا يطلق على الواحد البتة حتى اشتهر انه جمع الكلمة كلمات في كلم فالمراد
الكلمات ولكل منها دلالة فتتعدد الدلالات وتتنوع الى مطابقية وتضمنية والتزامية
فلها انواع فيكون اضافة انواع دلالات الكلم لامية والدليل على هذا انه ذكر النوع الواحد
منها بلفظ الجمع حيث قال بالدلالات الوضعية وحين اعتبرها في الكلام الواحد قال
بالدلالة الوضعية **قوله** فنقول بيان لانواع الدلالات بعد التعويل في تفسير مطلق
دلالة اللفظ على ما اشتهر وتقرر من انها كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ولا كذلك
شهرة تفسير انواعها على انه يريد بيان ان ليس المراد بالفعلية هنا ما اشتهر من كون المدلول
جزء من المعنى الموضوع له او لازما عقليا له بل اعم واعم ولما كان دلالة اللفظ على المعنى
نسبة بينهما بل **قوله** وبين السامع ايضا فان اللفظ دال والمعنى مدلول عليه والسامع
مدلول له بل مدلول يعتبر اضافته تارة الى اللفظ فيقال كون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى وتارة الى المعنى فيقال فهم المعنى من اللفظ بمعنى مفهوميته وانفهامه وتارة الى
السامع فيقال فهم المعنى من اللفظ وانتقال الذهن منه الى المعنى وبهذا الاعتبار صح
ان الدلالة العقلية هي الانتقال من معنى الى معنى وفي قوله ان اللفظة متى كانت اشارة
الى ان المعتبر في انواع الدلالات وضع المفردات حتى اذا وصف دلالة المركب بالمطابقة
او التضمن والالتزام باعتبار وضع الاجزاء وفي قوله لمفهوم ايماء الى ان الغرض الاصلي من
الوضع هو فهم السامع لا قصد المتكلم فانه انما يقصد المعنى من اللفظة ليفهمه السامع
وذلك انهم يسمون الصور الحاصلة عند العقل من حيث يدل عليها بالالفاظ مدلولات
ومن حيث يعنى بها معان ومن حيث يحصل منها مفهومات **وقوله** من غير زيادة ولا نقصان
اشعار بانه لو اعتبر في الدلالة زيادة بعض اللوازم او نقصان بعض الاجزاء لم يكن مطابقة

لعدم تطابق اللفظ والمعنى بحسب الوضع وقوله بحكم الوضع متعلق بيدل بمعنى انه الذي
يحكم بهذه الدلالة والفهم لا العقل نفسه مع قطع النظر عن وساطة الوضع وفيه اشارة
الى فيد الحيثية وان المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع
له وبالنظر الى حكم الوضع حتى ان اللفظ المشترك بين الكل والجزء واللازم اذا اعتبر دلالته
على الجزء او اللازم بالتضمن او الالتزام لم يصدق عليه المطابقة وان كان الجزء او اللازم تمام
الموضوع له في احد الوضعين وذلك لانه ليس بحكم الوضع بل بحكم العقل ان الكل لا يوجد بدون
الجزء ولا الملزوم بدون اللازم وكذا الكلام في تقييد الدلالة التضمن والالتزام بوساطة
التعلق وحكم العقل فليتدبر وجعل الوضعية اسما للمطابقة خاصة لما انها بحكم الوضع
وبحسب الوضع المحض من غير اعتبار ربط عقلي والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية لما ان للوضع
مدخلا فيها ويجعلون العقلية اسما لما يكون بحسب العقل الصرف من غير دخل للوضع كدلالة اللفظ
على وجود اللافظ من غير ان يكون مقتضى الطبع كدلالة اح على اذى الصدر واخ على الوجع و
قوله لمفهومها ذلك اي لمفهوم اللفظ الذي وضعت اللفظة له وقوله ولنسميه اي ذلك المفهوم
اصليا اغراض بين خبر كان واسمه وانما سمي اصليا لان الاصل فيما للوضع دخل فيه ان يكون
بمحض الوضع وما سواه فرع عليه ومحتاج اليه وقوله في كل من التضمن والالتزام على الانفراد
وانها لا يسمى دلالة عقلية ايضا ربما يوهم ان ذلك بحسب اشتراك اللفظ بينهما لكن الاظهر انه اشتراك
معنوي كما يقال الانسان يسمى حيوانا بمعنى انه من افراد ما وضع له لفظ الحيوان فمعنى الدلالة
العقلية ما يكون بحسب تعلق بين المفهوم الاصلي وغيره وبحكم العقل **قوله** ولا يجب في ذلك
التعلق الذي يعتبر في دلالة الالتزام ان يكون لزوما عقليا على ما يعتبره المنطقيون بل يكفي
ان يكون اعتقاديا بان ينتقل ذهن المخاطب من المفهوم الاصلي اليه لعرف اي عام وهو متعارف
العامة فانه المتبادر من اطلاق العرف او لغيره في عام من عرف خاص كوضع واصطلاح
من قوم مخصوص كاهل الشرع او المتكلمين والفقهاء او الاصوليين او النحويين او غيرهم
او من غير عرف خاص كالانتقال من كثرة الرماد الى المضيافية فعلى هذا الا يبعد ان يجري العرف
على اطلاقه منا ولا للعام والخاص ويراد بغير العرف ما لا يتعلق بوضع واصطلاح كما
يتفق للبعض من اعتقاد التعلق بين الاشياء كالانتقال من المقدام الى الشجاع ومن
المغوال الى الجبان ومن البخيل الى الجواد وبالعكس فان امثال ذلك ليست باعتبار عرف عام او

او خاص وما قيل ما يقال ان التعلق بين جبان الكلب والجواد باعتبار عرف علماء علم المعاني
فقوله امكن جواب اذ كان يقال امكنه ان يفعل كذا اي جاز له ذلك وتيسر فمفعول امكن المتكلم
وفاعله ان يطع وذلك صفة مخاطبه اي مخاطبه الذي يعرف منه انه يعتقد ذلك التعلق
قوله واذا عرفت فان قلت الذي عرفنا هو ان يراد المعنى الواحد بالطرق والتراكيب المختلفة
لا بان تأتي الدلالات العقلية لا على الصور المختلفة قلت هو اشارة الى ما نقلنا عن الشيخ
عبد القاهر من ان اعتبار اللطائف والمزايا والخواص والكيفيات ونحو ذلك مما يدل
على فضيلة الكلام يجري في المعاني اولا وبالذات وفي الالفاظ ثانيا وبالعرض فيحصل
المعنى الواحد على صور مختلفة ثم يدل عليه تراكيب مختلفة وهذا ما يقولون ان للمعنى في
هذا البيت صورة غيرها في ذاك وقال الجاحظ انما الشعر صياغة وضرب من التصوير
فالمراد بالصور هي المعاني الاول التي يدل عليها بالالفاظ والمعنى الواحد من المعاني الثواني
وقد سبق لذلك بيان وفي قوله على صور في موقع الحال وكلمة على للاشعار بان المقصود
الاصلي هو ذلك المعنى الثاني وانما الصور بمنزلة المنصة له او المركب وضمير هي عائدا الى ما
يدل عليه الدلالات العقلية من الدلالة العقلية لظهور ان الانتقال من معنى الى معنى
هي الدلالة لا الدلالات الا بتكلف وصح تفسيرها بالانتقال لكونها ماخوذة باعتبار الاضافة
الى السامع وقوله كلزوم احدهما للآخر وان كان بصورة التمثيل لكن المراد ان العلاقة هي
اللزوم العقلي او العرفي او غيرهما اذ لو اريد بالعلاقة اعم من مطلق اللزوم لم يترتب الجزاء عليه
قوله ظهر لك ان علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني وفي قوله بوجه من الوجوه
اشارة الى ما سبق من ان ذلك التعلق بين المفهومين لا يجب ان يكون مما يثبته العقل بل ان
كان مما يثبته الاعتقاد لعرف او غيره كان كافيا وانما عدل عن معهود القوم هو اعتبار
اللزوم العقلي لان اكثر العلاقات المعتبرة في انواع المجازات والكنايات خارجة عن
اللزوم العقلي بل اذا اعتبر ما اعتبروه من اللزوم البين لم يكن الدلالة العقلية ايضا
مما يجري فيه الوضوح والخفاء ولما صح حصر الدلالة في الثلث لخروج اكثر الدلالات
المعتبرة عند علماء البيان مع صدق التعريف عليها والمنطقيون يعتبرون التعريف فيفسرون
الدلالة بكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى متى اطلق احترازا عن ذلك قوله مرجعه اي
اصله الذي يرجع اليه تفاصيله وما ينبغي ان يتحقق حتى يمكن تحققه وهو اعتبار الملازمات

بين المعاني اللزومات وصح التعبير عن اللزوم بالملازمة نظرا الى انه يكون لابد من الجانبين ولو كان
في البعض جزئيا في احد الجانبين مثلا بين العلم والحيوة ملازمة بان العلم يستلزم الحيوة كليا والحيوة
يستلزم العلم جزئيا ولهذا جوز كون اللازم اخص كالعالم بالنسبة الى الحي واما ما ذكر من تقسيم
اللزوم الى ما يكون من الجانبين كما بين الامام والخلف والى ما يكون من جانب كما بين العلم والحيوة
فباعتبار اللزوم الكلي وينبغي ان يعلم انه ليس معنى اللزوم بين الامام والخلف ان كل ما يكون
له امام يكون له خلف وبالعكس فان ذلك ليس بلازم بل بمعنى ان تعقل كون الشيء امام الاخر يستلزم
كون تعقل الاخر خلفه **قوله** بحكم الاعتقاد يعني قد جرت العادة بان طول القامة لا يكون بدون
طول النجاد لو فرض له النجاد اعني علاقة السيف وبالعكس وان الاسد لا يوجد بدون الجراءة ولا
عكس فيثبت لذلك في الاعتقاد وان سميت مثل هذا عرفيا عاما فلا نزاع لكن العرف العام انما يطلق بحيث
يكون وضع واصطلاح من العامة لا من طائفة مخصوصة **قوله** ولا يرتبك بمعنى غاب عن ادايه او فيه
في الريب فاعله الانتقال وضمير ظاهره يعود اليه يعني ان الانتقال من احد لازمي الشيء الى الاخر
كالانتقال من بياض الثلج الى البرودة لا يوقعك بالنظر الى ظاهره في شك في انحصار مرجع البيان
الى اعتبار الانتقال من ملزوم الى لازم والانتقال من لازم الى ملزوم لانك اذا تاملت ونظرت
الى الحقيقة علمت انه يرجع ذلك الى الانتقال من اللازم الى الملزوم ثم من الملزوم الى اللازم لانه
ينتقل من البياض الى الثلج ثم من الثلج الى البرودة فقوله مثل ما اذا انتقل في موقع المصدر وما
موصولة صلتها الظرف اي انتقالا مثل الانتقال الذي يكون اذا انتقل وقوله ثم رجعه تعليل
للنهي عن الارابة **قوله** وقد يستوي تنبيه على ان عدم لزوم النبت للغيث في حكم العقل لا يقدح
في كون المراد بالغيث لازمه الذي هو النبت وقوله واما نحو قولك امطرت السماء نباتا جواب سؤال
وهو ان من المجاز ما لا يكون الانتقال فيه من الملزوم الى اللازم بل بالعكس فان الغيث ملزوم
والنبت لازم فذكر النبات وارادة الغيث يكون تجوزا من باب اطلاق اللازم على الملزوم وانتقالا
منه اليه والجواب انه ايضا راجع الى الانتقال عن الملزوم الى اللازم لان الانتقال من اللازم الى
ملزوم معين يعتمد مساواة اللازم لذلك الملزوم اذ لا انتقال عن العام الى الخاص وحين كونا
متلازمين يصير الانتقال من اللازم الى الملزوم انتقالا من الملزوم الى اللازم فيصح امطرت
السماء نباتا في سلك رعينا الغيث وهذا تكلف قصد به الضبط بان كل مجاز انتقال من الملزوم
الى اللازم وكل كناية انتقال من اللازم الى الملزوم وقد امكنه بهذا الاعتبار رجع الكل الى الانتقال

من الملزوم الى اللازم لكنه حاول التفرقة بين ما يكون المفهوم الاصلي مرادا او جائز الارادة اعني
الكناية وبين ما لا يكون كذلك اعني المجاز فان قيل كثير من المجازات والكنايات مما لا يتصور بين المعنى
الاصلي والمعنى المراد لزوم اصلا لا عقلي ولا اعتقادي قلنا بعد ما اريد باللزوم تعلق ما بحيث
يستتبع الانتقال في الجملة لم يرد الاشكال والمص معترف بان هذا كله تكلف لقصد الضبط **قوله** و
ان الكناية عطف على قوله فان المجاز وقوله فلا يتصاد بيان لكون الانتقال في طويل النجاد من اللازم
الى الملزوم وقوله فلا علينا اي لا باس علينا ولا عتب تفريع على انحصار علم البيان في التعرض للمجاز
والكناية بناء على كونه مرجعه الى جهة الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز والى جهة الانتقال
من اللازم الى الملزوم كما في الكناية وضمير يتخذهما المجاز والكناية ومعنى اتخاذهما اصلين جعل
مباحث الفن راجعة اليهما وتفاصيل لمجملهما وقوله اذ لا يخفى شرط جزاؤه فلا عتب بالنبا في
الفوقانية اي لا عتاب ولا لوم والجملة بيان لجهة تقديم المجاز على الكناية وهي ان الكناية تجري
من المجاز مجرى المركب من المفرد نظرا الى الانتقال من الملزوم واضح بنفسه بمعنى عدم احتياجه
الى اعتبار امر زائد على اللزوم بخلاف الانتقال من اللازم الى الملزوم فانه مشروط بكون اللازم
مساويا للملزوم او اخص منه للقطع بانه لا دلالة للعام من حيث انه عام على الخاص وانما
يكون ذلك اذا اعتبر فيه ما يجعله بمنزلة الملزوم وجوز كون اللازم اخص اما بمعنى اللزوم الجزئي
او بالاصطلاح على ان ما يكون وجوده على سبيل التبعية لشيء آخر فهو لازم له وذلك الشيء ملزوم
فالمعروضات ملزومات والعوارض لوازم وان كانت اخص كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان
او باعتبار ان اللزوم في نظر علم البيان اعم من ان يكون عقليا او اعتقاديا وفي اللزوم الاعتقادي
لا يمتنع وجود الملزوم بدون اللازم فيجوز ان يكون اللازم اخص بمعنى ان له تعلقا ولزوما بالشيء
اعتقادا لكن ليس بحيث متى تحقق ذلك الشيء يتحقق هو وبالجملة فاللازم اذا كان مساويا للملزوم
او اخص منه صح الانتقال منه الى الملزوم ان عقلا فعقلا وان اعتقادا فاعتقادا بخلاف ما اذا كان
اعم لا يقال الانتقال من الملزوم الى اللازم ايضا يفتقر الى كون الملزوم بحيث متى حصل في
الذهن انتقل الذهن منه الى اللازم لانا نقول هذا معنى اللزوم في هذا الفن لا امر زائد عليه
والاظهر في كون الكناية من المجاز بمنزلة المركب من المفرد ما ذكره صاحب الايضاح وهو ان المعتبر
في المجاز هو غير الموضوع له فقط لوجود القرينة المانعة بخلاف الكناية فان الموضوع له
مراد ايضا او جائز الارادة **قوله** ثم ان المجاز يريد تمهيد اثبات اصل آخر للبيان هو التشبيه

وههنا يندفع ان الانتقال من الملزوم
ايضا يفتقر الى كونه اخص او مساويا

لما انه يبحث عن ذلك ويجعل من مقاصده ويشتغل في هذا الفن بتفاصيله واحكامه واقسامه فوق
ما يكون على سبيل الاستطراد او المبادئية كما في بحث الحقيقة بالنسبة الى المجاز ولما كان احد الاصلين فيما
ثبت من الكلام السابق هو المجاز لا الاستعارة وكان المبني على التشبيه هو نوع الاستعارة لا مطلق
المجاز صدّد الكلام بذكر المجاز وخصّ الاستعارة بالعناية فما لم ان المجاز اعني الاستعارة بعينه ان
التعرض بها والبحث عن احوالها يقتضي تقديم التعرض للتشبيه لان الاستعارة من فروعه ولا يتحقق
بدونه فلا بد ان يتخذ التشبيه اصلا ثالثا وان يقدمه على الاصلين المذكورين اعني المجاز والكناية
اما التقديم فظاهر من جهة ابتناء الاستعارة عليه واحتياجها اليه واما اخذه اصلا آخر من
علم البيان فلانه لكثرة مباحثه وعموم فروعه وتفاصيله واقسامه واحكامه تقدحا وزان
يجعل مقدمة او حكما استطراديا او نحو ذلك كيف ومباحثه اكثر من مباحث الكناية وفي لفظ
الفروع اشعار بهذا المعنى فبهذا الاعتبار انتظم ترتب قوله فلا بد على ما قبله من الكلام فقوله
تستدعي خبر ان المجاز وتانيث الضمير مع عوده الى المجاز مبني على انه عني به الاستعارة وكذا
ضمير انها متعلق بيستدعي في معرض التعليل له ومن فروع التشبيه خبر انها ولا يخفى خبر
او بيان كونها من فروع التشبيه يعني لا بد في الاستعارة من اعتبار تشبيه شيء بذلك الملزوم
الذي ينتقل منه الى اللازم في امر لازم لذلك الملزوم ففي رايت اسدا يرمي يعتبر تشبيه الرجل
الشجاع بالملزوم الذي هو الاسد في لازم له وهو الجرأة ثم يستعار لفظ الاسد له فينتقل
منه الى الشجاع وهٰهنا اشكال وهو ان علم البيان انما ينظر في الدلالات العقلية ودلالة التشبيهات
من حيث انها تشبيهات يكون بالدلالات الوضعية فكيف يكون التشبيه من مقاصد البيان حتى يشعر به
جعله اصلا ثالثا منه لا يقال التشبيهات البلغاء قلما يخلو من مجازات وكنايات لانا نقول
الكلام في نفس التشبيهات بل الجواب ان في كلامه اشارة الى ان اخذه اصلا من علم البيان انما هو لضرورة
ابتناء الاستعارة عليه على الوجه الذي ذكرنا فلا يكون من اصوله بالذات فلا يلزم ان يكون
البحث فيه من الدلالات العقلية وقد يجاب بانه لا يلزم ان يكون نظر البيان في الدلالات العقلية
فقط وانما اللازم ان لا يكون في الوضعية فقط بل في العقليات الصرفة وفي الوضعيات
والعقليات جميعا لان ايراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة بالوضوح ممكن لمجموع ذلك بان يكون
الطريق الاوضح غاية الوضوح من الوضعيات وما سواه من العقليات **قوله** فهو اي التشبيه
هو الاصل الذي اذا اخذ في تفننه صرفت ما لك زمام الحكم في الصيرورة ذا دربه وعادة

وعادة وجراءة ومناقة في طرق اللطائف والغرائب المتعلقة بالبيان لان معظمها وعمدتها
فنون الاستعارات ومبناها على انواع التشبيهات **قوله** الاصل الاول من علم البيان في الكلام في
التشبيه لا خفاء في ان الاصل الاول من الاصول الثلثة المبحوث عنها في علم البيان هو التشبيه
نفسه والتعرض للاصل الاول والبحث عنه هو الكلام في التشبيه فلا وجه لقوله الاصل الاول
في الكلام في التشبيه سوى ان يقال انه لما ذكر ان الاصول المحتاج الى تعرضها في علم البيان ثلثة فكانه
جعل فصل علم البيان بعد المقدمة اصولا ثلثة بمنزلة الفصول والابواب فذكر ان الاصل الاول
منه في الكلام في التشبيه اي التعرض له والبحث عنه واما ان المراد هو ان الاصل الكلي في ذلك الجزئي
او ان كلمة في للتجريد مثلها في قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فلا احتياج يفوه به المحصل **قوله** مشبها
بدل من طرفين واشتراكا عطف على طرفين او بالعكس اي يكون الامر بالعكس بان يشتركا في الصفة
ويختلفا في الحقيقة والاختلاف في الحقيقة اعم من ان لا يشتركا في ذاتي اصلا كطويلين جسم وخط
او يشتركا كطويلين انسان وفرس حيث اشتركا في الجنس واما الاختلاف في الفصل القريب وفي اقتصر
المثال على هذا لانه ابعد في ان يكون اختلافا بالحقيقة وقوله صفة وحقيقة تمييز وطولا و
انسانا صفة او حال او تمييز او نصب بتقدير اعني **قوله** والا اي وان لم يكن هناك اشتراك من وجه
وافتراق من وجه لم يصح التشبيه لان ذلك خبر بمقدمات تفيد ذلك وقدم ابطال عدم الافتراق
لانه اخفى بالنسبة الى بطلان عدم الاشتراك اذ مفهوم التشبيه ربما ينبئ عن لزوم الاشتراك فلا
ذكره بطريق المشبه به والمقيس عليه وبالجملة فتقرير لزوم الافتراق والاختلاف فيه انه لو ارتفع
الاختلاف من جميع الوجوه حتى من جهة التعين الذي لا اختلاف فيه غاية في اللزوم للتعدد بمعنى
انه لا بد للتعدد من الاختلاف في التعين البتة لارتفع التعدد قطعا ضرورة ارتفاع الملزوم
بارتفاع اللازم وح يبطل التشبيه لان معناه الوصف بالمشاركة للمشبه به في امر فيقتضي
ارتفاع التعدد وثبوت الوحدة يكون تشبيه الشيء وصفا له بنفسه ضرورة انتفاء
المشاركة ح لانه لا يعقل الا بين شيئين ووصف الشيء بنفسه محال بالضرورة وتقرير لزوم
الاشتراك انه لولاه لكان طلب التشبيه بين الشيئين طلبا لثبوت الوصف حيث لا وصف اصلا
وهو ايضا محال بالضرورة **قوله** وان التشبيه لا يصار اليه عطف على ان التشبيه يستدعي وكذا
وانها تتفاوت بين القرب والبعد فان من التشبيه ما هو قريب مبتذل ومنه ما هو بعيد
بديع وسيجيء اسباب القرب والبعد وبين القبول والرد فانه اذا كان صحيحا وافيا بما علق به

من الغرض سليما عن الابتذال كان مقبولا وان كان بخلافه كان مردودا **قوله** هذا القدر
المجمل لا يحوج الى دقيق النظر جملة استينافية كانها جواب سؤال عن الدليل على ما ذكره والمعنى ان
بعض ما ذكر غنى عن النظر معلوم بالضرورة كاستدعاء التشبيه طرفين وبعضها يحتاج
الى نظر ظاهر ربما ينساق اليه الذهن كالاحتياج الى الاشتراك والافتراق والغرض وكالتفاوت
الى القريب والبعيد والى المقبول والمردود وانما المحوج الى دقيق النظر تفاصيل هذا القدر
المجمل وهو اى هذا القدر المجمل بل مضمونه هو طرفا التشبيه ووجهه وغرضه واحواله ويحصل
النظر فى هذه المطالب انواعا اربعة **قوله** النوع الاول النظر فى طرفى التشبيه ووجه تقديمه
على الانواع الثلثة الباقية ظاهر فان طرفى التشبيه هما الاصل الذى يقوم به وجه الشبه ويعود
اليه الغرض منه وحصرهما فى ان يكونا حسيين او عقليين او المشبه عقليا والمشبه به حسيا
او بالعكس واراد بالحسى ما يدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة اعنى البصر والسمع والشم والذوق و
اللمس او يكون مجتمعا من امور كل منها محسوس وان لم يكن المجموع مدركا بالحس كاعلام من الياقوت منشورة
على رماح من زبرجد ويسمى خياليا واراد بالعقلى ما عدا ذلك مما هو مدرك بالقوة العاقلة
التى من شانها ادراك الكليات او بالوجدان كاللذة والالم ويسمى وجدانيا او هو من مخترعات
القوة المتخيلة ويسمى وهميا كانياب الاغوال ورؤس الشياطين واما المعانى الجزئية التى
يدرك بالوهم كصداقة زيد وعداوة عمرو فلا كلام فى كونه عقليا بهذا المعنى وانما الذى
يجب ان تنبه له هو ان ليس المراد بالخيالى الصورة المرتسمة فى الخيال المتادية اليه من طرف
الحواس ولا بالوهمى المعانى الجزئية المدركة لظهور ان ليس الاعلام الياقوتية مما تادت اليه من طرف
الحواس ولا انياب الاغوال ورؤس الشياطين من قبيل المعانى فان المراد بالصورة ما لو وجدت
كانت مدركة بالحس وبالمعنى خلاف ذلك بل التحقيق فى هذا المقام ان من القوى الادراكية قوة
شانها تركيب الصور والمعانى وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان
له جناحان او راسان او لا راس له وهى دائما فى الحركة والتصرف لا يسكن فى اليقظة ولا فى النوم
وليس عملها منتظما بل النفس هى التى تستعملها باى نظام تريد بواسطة القوة العقلية وبهذا
الاعتبار يسمى متخيلة فالمراد بالخيالى هو المعدوم الذى ركبتها المتخيلة من الامور التى ادركت
بالحواس الظاهرة وبالوهمى ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شىء يهلك
الناس كالسبع فاخذت المتخيلة فى تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وكذا

وكذا مخالب المنية ولسان الحال وغيرهما واياك ان تتوهم ان المراد بالوهمى ههنا المعنى الجزئى
المدرك بالوهم بناء على ان المنية او الحال من المعانى فيكون اجزاؤه كذلك فان الكلام فيما يتخيل
لها مثل الناب والمخلب وهى من الصور قطعا وقد يكون مما اضيف اليه الوهميات ايضا من الصور
كالغول والشيطان ونعم ما قال صاحب الايضاح ان الوهمى ما ليس مدركا بالحواس الظاهرة
مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها بمعنى انه من مخترعات القوة المتخيلة ومرتسم فيها من غير
وجود له فى الخارج مع انه لو وجد وادرك لم يكن ادراكه الا بالحواس لكونه من قبيل الصور
لا المعانى لان الكلام فى صورة شبيهة بالمخلب والناب واللسان مما هو آلة فى الاهلاك والنطق
فقوله مستند بها الى الحس اى قوة الادراك للجزئيات المادية بشرط الحضور بخلاف الخيال
فان ادراكه يكون حال الحضور والغيبة جميعا الاطيط صوت الفتب الفراريج جمع
فروج وجعل العنبر مشموما والريق والخمر مذوقا والجلد والحرير ملموسا مبنى على ما هو المتعارف
من شممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير وان كان المدرك حقيقة بالشم والذوق واللمس
هو الرائحة والطعم واللين والخيال قوة ترتسم فيها صور المحسوسات بعد غيبتها عن الحس
المشترك بمنزلة خزانة له والعقل قوة للنفس بها تدرك الكليات بالذات والجزئيات بالالات
وفى قوله الوهميات المحضة اشارة الى ان ليس المراد بالوهمى المعانى الجزئية المحققة المدركة
بالوهم كصداقة زيد وعداوة عمرو بل ما اخترعته المتخيلة العاملة بمعونة الوهم وقوله
صورة وهمية تحقيق لهذا المعنى وتاكيد والكلوز المسرود من لزة شد والصفه و شد
البعيرين فى قرن وقران اى حبل واما القرن بمعنى الجعبة الصغيرة يضم مع الكبيرة فغير
مناسب ههنا **قوله** فاعرفه اى كون كل من الوهميات والوجدانيات ملحقة بالعقليات كما عرفت
كون الخياليات ملحقة بالحسيات قصدا الى تقليل الاعتبار بتقليل الاقسام تسهيلا للامر
ليعرف صحة الحصر فى الحسى والعقلى **قوله** النوع الثانى فى النظر فى وجه الشبه وهو ما قصد
اشتراك الطرفين فيه ومحصل البحث ان له اقساما كثيرة بحسب اعتبارات له ومهد لذلك
مقدمة حاصلها ان وجه الشبه يتفاوت بالنسبة لانه اما ان يكون حقيقة الطرفين او داخلا
فيهما او وصفة فالصفة اما ان تكون من الحسيات احد الانواع الخمسة واما من العقليات والعقلى
اما ان يكون حقيقيا او اعتباريا والحقيقة اما ان يكون بسيطة او مركبة والصفة اما ان
يكون مرجعها امرا واحدا او اكثر فقوله لما انحصر التشبيه ظرف جرى مجرى الشرط جوابه

الاعتبار تسمى متفكرة او
باستعمال الوهم بواسطة القوة الوهمية

قوله ظهر لك مما ذكر وقوله والوصف حين انحصر والعقلي ايضا لما انحصر عطف على مضمون
الشرط وكان مقتضى الظاهر ان يقول وحين انحصر الوصف ولما انحصر العقلي ليكون عطفا
على الشرط او يقول والوصف بين كذا والعقلي بين كذا ليكون عطفا على فاعل انحصر واما
على ما ذكره فكل من المعطوفين يحتاج الى جواب على حدة ليكون الشرطية خبر المبتداء ولا يجوز
ان يكون محذوفا بقرينة المذكور لان قوله ظهر لك مما ذكر صريح في انه جواب للكل ففي التركيب
اختلال ولا محيص سوى ان يجعل والوصف والعقلي عطفا على فاعل انحصر على التشبيه
ويكون حين انحصر ولما انحصر تكريرا واعاده للشرط لبعد العهد وقوله انحصر بين كذا
بمنزلة انحصر في كذا كما يقال المحصور بين حاصرين وقوله مثل جسمين ابيض واسود يعني
مثل حجرين او فرسين او نحو ذلك والا فمطلق الجسمية لا يكون تمام الحقيقة ومثل نصب على
الحال من اسم يكون وليس يلزم ان يكون المثل به نفس ما اضيف اليه مثل بل ما يؤخذ من
مضمونه ومثل هذا كثير في كلامه فليكن على ذكر منك وفي كون الانف من الانسان والمرسن
من نحو الابل مثالا لاحقيقة واحدة نوع خفاء اذ ربما يتوهم كونهما حقيقتين مختلفتين كالانسان
والبعير فلذا ذكرهما بلفظ كذا وبين وجه اتحاد الحقيقة بانهما ذلك العضو المعلوم الذي
هو طريق الشم والافتراق بالصفة بانهما الاختصاص بالانسان والمرسون حيث يقال
الانف هو عضو الشم المختص بالانسان والمرسن هو عضو الشم المختص بالحيوان التي ترسن
اي يجعل في انفها الرسن والاحسن ان يجعل الوصف هو الاختصاص وعدم الاختصاص لما سيجيء
في فصل المجاز المرسل غير المقيد ان كلا من الانف والشفة والرجل اسم للمطلق من غير اختصاص
بالانسان وغيره والمرسن والجحفلة والحافر مختصة بما يكون للمرسون والدابة وكانه اراد
هنا انف الانسان وشفته ورجله ومثل ههنا الافتراق الحقيقة بالجسم والخط الذين
لا اشتراك لهما في شيء من الذاتيات لان الجسم من مقولة الجوهر والخط من مقولة الكم بخلاف
طويلين انسان وفرس تنبيها على ما ذكرنا من ان الافتراق بالحقيقة اعم وههنا بحث وهو انا
اذا قلنا زيد كعمرو في الحيوانية او الناطقية فهما وان اشتركا في الحقيقة واختلفا بالعوارض
المشخصة لكنه قادح فيما فصل ههنا من انحصار التشبيه في ان يكون الطرفان حقيقتين
يقصد اشتراكهما في صفة لهما او صفتين يقصد اشتراكهما في حقيقتهما قوله كالكيفيات
الجسمانية اي المختصة بالاجسام والكيفية عرض لا يقتضي نسبة ولا قسمة او لا قسمة بالذات

بالذات وقوله مثل الانصاف حال من الكيفيات ومن ضمير انحصر والمثل به في ضمنه والبصر
قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فيفترقان الى العينين يدرك بها الاضواء
والالوان ونحوهما والشكل هيئة احاطة نهاية او اكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة و
المثلث والمربع وغيرهما والمقدار كم متصل قار الذات والمراد بالكم عرض يقبل التجزي لذاته
وبالاتصال ان يكون لاجزائه عند الانقسام حد مشترك يتلاقى عنده كالنقطة التي
هي بداية لهذا ونهاية لذاك وهو احتراز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه
المفروضة مجتمعة في الوجود وهو احتراز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل
القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان
قبلها في الطول فقط والحركة المدركة بالبصر هي الاينية اعني انتقال الجسم من مكان الى
مكان وما يقال انها حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر معناه انه مجموع الحصولين
وكانه اراد بكون المقادير والحركات من الكيفيات ان اوصافها كالطول والقصر والتوسط
وكالسرعة والبطؤ والتوسط كذلك والا فالمقدار من الكم والحركة قيل من الاين و
قيل من ان ينفعل وقيل من الكيف وقوله وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن و
القبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون وكالضحك
والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة ونحو ذلك مما له اتصال بالمذكورات ونوع
علها والسمع قوة مرتبة في العصب المفروش على سطح باطن الصماخ يدرك بها الاصوات
وكان الصوت حقيقة واحدة لا يختلف الا بالعوارض كالقوة والضعف والحدة والثقل
والتوسط بين ذلك ولذلك لم يقل من انواع الاصوات واما الحروف وان كانت انواعا فهي
كيفيات للصوت لا اصوات ولتكتف في امثال هذه المباحث بهذا المقدار فان تمام
تحقيقها في فن آخر والذوق قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم
واصول انواعها الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة
والحلاوة والتفاهة والشم قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي
يدرك بها الروائح ولا اسماء لانواعها وانما يعرف بالصفة او الاضافة كرائحة طيبة
ومنتنة ورائحة المسك ورائحة الحلاوة واللمس قوة سارية في البدن يدرك بها مثل
الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ويقال لها اوائل الملموسات بها تتفاعل العناصر

وينفصل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية
من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة بالعكس والاخريان انفعاليتان
لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والاتصال والتفرق واليبوسة كيفية
تقتضي صعوبة ذلك والخشونة كيفية اختلاف اجزاء ارتفاعا وانخفاضا
والملاسة كيفية استوائها واللين كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء
بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة والصلابة تقابلها
والخفة كيفية بها يقتضي الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط والثقل الى صوب المركز وجعلهما
من الملموسات لكون كل منهما مدافعة الى فوق والى تحت كما في الزق المنفوخ اذا امسك
تحت الماء وكالحجر الموضوع على الكف اذا امسك في الهواء واعاد لفظ من لما انها ليست
كما قبلها في الظهور وكونها من الملموسات فان المحققين على ان الخفة والثقل هما مبدء تلك
المدافعة الصاعدة والهابطة واراد بما يتضايف الى المذكورات مثل البلة والجفاف
واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك من كيفيات الاجسام **قوله** و
العقلي ايضا يعني كما ان المطلق الوصف انحصارا في الحسي والعقلي كذلك للعقلي انحصار
في الحقيقي وهو ما يكون له تحقق في نفسه وتقرر في ذات الموصوف والاعتباري وهو ما
لا يكون كذلك بان لا يكون تقرره بالنظر الى نفسه بل يكون معنى يعتبر للشيء بالنسبة الى
الغير ككون الشيء مطلوب الوجود او العدم عند النفس فليس للشيء من هذا صفة محققة
وكذا كون الشيء مطموعا فيه او غير مطموع فيه بل بعيدا عن الطمع او لا يكون له تحقق اصلا
لا بالنظر الى نفسه ولا بالنسبة الى الغير كصورة وهمية محضة يخترعها المتخيلة كما في
السنة وكل ما هو علم وهداية بما يتخيل لها من بياض واشراق يشبهه ببياض الكواكب و
اشراقها **قوله** مثل الاتصاف مجرور بدلا من الكيفيات الا ان الكيفيات هي ما دخلته الباء
من الذكاء ونحوه والذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء يقال ذكي الرجل فهو
ذكي والتيقظ كمال التنبه والتحرز عما لا ينبغي والمعرفة يقال للادراك المسبوق بالعدم
ولثاني الادراكين اذا تخللهما عدم ولادراك الجزئي ولادراك البسيط والعلم يقال لحصول
صورة الشيء عند العقل وللاعتقاد الجازم المطابق الثابت ولادراك الكلي ولادراك
المركب والقدرة صفة بها يتمكن من الفعل والترك والكرم صفة هي مبدء ايثار الغير بالخير

بالخير اما ببذل المال واما بالعفو عما صدر عن الغير من شر وضرر والسخاء هو مبدء افادة
ما ينبغي لا لعوض ويسمى الجود ايضا والحلم كون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة
ولا يضطرب عند اصابة المكروه ولا يسرع الى الانتقام والغضب حركة للنفس مبدؤها
ارادة الانتقام وما جرى مجرى المذكورات كالعفة والشجاعة واللوم والبخل و
الفجور والجبن ونحو ذلك والغريزة ملكة يصدر عنها صفات ذاتية بمنزلة الطبيعة و
يقرب منه الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال من غير روية الا ان للاعتقاد مدخلا
في الخلق دون الغريزة **قوله** او بشيء تصوري عطف على بكونه اي كاتصاف الشيء بشيء تصوري
لا عيني وتصوري وهمي لا عقلي وتمحض ليس فيه شائبة تحقق وفي جعل هذا من امثلة الاعتباري
الذي هو احد قسمي العقلي تنبيه على ان المراد به ههنا ايضا ما يعم الوهمي كما في الطرفين **قوله**
اجزاء مختلفة اشارة الى انه لا يريد بالبسيط ما لا جزء له اصلا بل ما لا يتالف من اشياء
مختلفة وانما تعرض لهذا في وجه الشبه دون الطرفين لان القسمة الى الواحد والى ما هو
بمنزلة الواحد والى الملتئمة والى المتنوعة انما اعتبرت فيه لا فيهما وانما قال اظهر لكم مما
ذكر مع ان مجرد جعله جوابا لما ينبئ عن كونه يتسبب ذلك للاشارة الى ان ظهوره لكم لم يحصل
لمجرد كون الاختصاص محققا في نفس الامر بل من ذكره لكم واطلاعكم عليه فكانه قال اظهر لكم
من ذكر ما ذكر **قوله** وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا في نفسه بان يكون عينا من الاعيان
او معنى من المعاني بسيطا كان او مركبا واما ان يكون غير واحد بل امورا متكثرة وهو قسمان
احدهما ان يؤخذ منها حقيقة اعتبارية ملتئمة من الكثرة او هيئة واحدة منتزعة
منها يعتبر اشتراك الطرفين في تلك الحقيقة او الهيئة لا في كل واحد واحد من تلك الكثرة
وثانيهما ان لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على انه مشترك فيه مقصود بالنسبة
فهذه هي الاقسام الثلثة وقد قسم الاول منها الى خمسة اقسام والثاني الى اثنين والثالث
الى ثلثة تصير عشرة وذلك لان الاول اما حسي وطرفاه حسيان لا غير واما عقلي وطرفاه اما
حسيان او عقليان او المشبه به حسي والمشبه عقلي او بالعكس والثاني اما حسي او عقلي
والثالث اما حسي واما عقلي واما البعض منه حسي والبعض عقلي **قوله** لامتناع ادراك
الحس من غير المحسوس جهة اي معنى وصفة لان الحس لا يدرك الا ما هو في مادة وجهة وخاصة
عند الحس بخلاف العقلي فانه يجوز ان يكون معنى قائما بالمحسوس كالجوع فوجه الشبه العقلي

يعم الانواع الاربعة للطرفين اعني كونهما حسيين او عقليين او المشبه حسيا والمشبه به
عقليا او بالعكس وهذا معنى قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم والباء في بالوجه للملابسة
وهو في موقع الحال اي كائنا بالوجه العقلي بخلافها في قولك تشبيه الشيء بالشيء فانها هنا
صلة **قوله** وههنا النكتة التحقيق رجع الشيء الى محض التحقيق والثبوت في نفس الامر بحيث
لا يشوبه شيء من المساهلة والاخذ بالظاهر وبما يشبه الحقيقة وليس بمحض حقيقة وحاصل
النكتة ان وجه الشبه كلي لكونه مشتركا بين الطرفين ولا شيء من الكلي بمحسوس لان شرط الاحساس
بالشيء كونه جزئيا ماديا حاضرا عند الحس بحكم الضرورة فان قيل المراد بوجه الشبه الحسي
ما يكون جزئياته محسوسة كالحمرة وان لم يكن هو في نفسه مدركا بالحس قلنا هذا ترك التحقيق
الى التسامح واعتراف بان ما هو وجه الشبه في الحقيقة عقلي لا حسي وسنذكر جواب المصنف عن
هذا السوال قوله وقد عرفت انه اي وجه الشبه يجب ان يكون موجودا في الطرفين اشارة
الى ما سبق من ان تشبيه الشيء لا يكون الا وصفا له بمشاركة المشبه به في امر قوله وكل موجود
فله تعين حكم ضروري مبني على ان الكلي الطبيعي ليس جزءا خارجيا عن الاشخاص والا فهو موجود
ضرورة ان جزء الموجود موجود وليس بمتعين ضرورة كونه كليا مشتركا بين الافراد جزءا
من الاشخاص واذا كان وجه الشبه مع المشبه متعينا يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع
المشبه به لامتناع ان يحصل المحسوس المتعين في محل مع حصوله بعينه في محل اخر فان بديهة
العقل حاكمة بامتناع عرض تعينه في محلين كجسم بعينه في مكانين فمعنى ضرورة العقل
اضطراره الى الحكم بذلك بحيث لا يجد الى الانفكاك عنه سبيلا او الضرورة التي يجدها العقل
ويحكم بسببها وان شئت فحكم التنبيه فان الضروري قد ينبه عليه اذا كان فيه ادنى خفاء
وذلك ان الحمرة التي في الخد لو كانت بعينها الحمرة التي في الورد من انعدام حمرة احدهما وبقاء
حمرة الاخر كون الحمرة المعينة موجودة معدومة معا وهذا ظاهر لزوما واستحالة الا ان
لقائل ان يقول ان اريد بانعدام حمرة الخد انعدامها في نفسها فلا نسلم صحته ليلزم المحال اي كون
الحمرة موجودة معدومة معا وان اريد انعدامها عن المحل فلا يستلزم الا وجودها في محل و
عدمها عن محل ولا استحالة فيه **قوله** وهكذا في اخواتها اي اخوات الحمرة كما اذا شبه ثوب
بالثلج في البياض وشعر بحلك الغراب في السواد وغير ذلك قوله بل يكون مثله متعلق بقوله
يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به اي يكون مثل وجه الشبه موجودا مع المشبه

به وهذا ايضا باطل لان المثلين لا يكونان شيئا واحدا بعينه وكلما هو وجه الشبه فهو واحد بعينه
على ما هو المفروض فلا يكون المثلان الموجودان في الطرفين وجه الشبه فيلزم ان يكون وجه الشبه
هو المعنى الكلي الماخوذ من المثلين بتجريدهما عن التعين لانه المشترك بينهما ولا شيء من الكلي بحسي
فلا شيء من وجه الشبه بحسي بل الكل عقلي لا غير فوجه الشبه عقلي لا غير قوله ويمتنع اي لا يجوز ان
يقال اذا لم يتحقق في الطرفين من المحسوس الا المثلان فمعنى اشتراك وجه الشبه المحسوس بين
الطرفين هو حصول المثلين فيهما على ما قال صاحب الايضاح ان المراد بحسية وجه الشبه
كون افراده محسوسة **قوله** فان المثلين اي يمتنع هذا المقال ويبطل لان المثلين الموجودين
في الطرفين متشابهان لان هذا معنى المثلين ولا معنى للمتشابهين الا المتشاركان في وجه
الشبه فلا محالة يكون بينهما وجه شبه فان كان عقليا كان المرجع في وجه الشبه الذي فرض
حسيا هو العقلي في المال فلا يكون وجه الشبه في التحقيق الا عقليا وان كان حسيا لزم ان
يكون مع المثلين الاولين مثلان اخران في ذلك الوجه الذي لامتناع ان يكون الموجود في
الطرفين محسوسا فينتقل الكلام الى هذين المثلين الاخرين متشابهان فيتشاركان في وجه
شبه عقلي او حسي ويلزم اما التسلسل واما كون وجه الشبه في التحقيق عقليا والتسلسل
محال فتعين كونه عقليا وتمام تحقيق هذا الكلام في العلوم الحكمية والكلام بان تبيين
ان الكلي الطبيعي يمتنع ان يوجد بان يكون جزءا من الافراد وان المتعين يمتنع ان يكون جزءا من شيئين
وان العرض الواحد يمتنع قيامه بمحلين فقد نوزع في ذلك وان هذا التسلسل وان كان في الامور
الموجودة لكونها محسوسة لكن لا نظر انه في المبادي وفي الامور المترتبة الموجودة معا
فهل يمتنع مثل هذا ففي ههنا بحث وهو انه اذا اريد بكون وجه الشبه حسيا وجود
فردين في الطرفين من المعنى الكلي الذي افراده محسوسة فمعنى كونهما مثلين تساويهما في تمام
تلك الماهية الكلية بمعنى انها تمام حقيقة كل منهما وانها حسية بمعنى ان افرادها
يدرك بالحس وح لا نم لزوم ان يكون معهما مثلان اخران ليلزم التسلسل ولا جواب سوى ان هذا
تسامح لا تحقيق **قوله** والعقلي كوجود عطف على قوله فالحسي كالخد والمعنى ان العقلي كوجه
الشبه في التشبيه المذكور فالمشبه به ماخوذ مما يلي الكاف لا نفسه والمراد بالعلم
المشبه بالحيوة الملكة التي بها يدرك تفاصيل الشيء فبهذا الاعتبار كون جهة ادراك
وطريقا اليه على وجه المبادئة كما ان الحيوة طريق اليه على وجه الشرطية واما اذا اخذ

العلم بمعنى الادراك او بمعنى نوع منه كادراك الكلي فلا معنى لكونه جهة ادراك وقوله في مطلق الاهتداء
بذلك اي بالاصحاب والنجوم اشارة الى ان الاهتداء لو لم يؤخذ مطلقا بحيث يتناول الاهتداء الى الطريق
الشرعي والطريق الحسي لم يكن مشتركا بين الطرفين فان الموجود في كل منهما اهتداء آخر واذا تحققت
فاحدهما حقيقي والآخر مجازي لكن الحق عرفا بالحقايق **قوله** وكالعطر اشارة الى قول الصاحب
اهدى بعطر اشرك طيب ثنائه • فكانما اهدى له اخلاقه **قوله** وكالنجوم اشارة الى قول القاضي
التنوخي • وكان النجوم بين دجاه • سنن لاح بينهن ابتداع • ومنع بعضهم تشبيه المحسوس بالمعقول
لما يلزم من جعل الاصل فرعا والفرع اصلا لكون المعقول فرع المحسوس لكونه مستفادا منه ومنتهيا
اليه لكن وجه ما جاء منه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل في ذلك مبالغة **قوله** وفي اكثر
هذه الامثلة خبر مبتدأ وفيه تسامح وفي بمعنى وجد ثم بدل من الظرف او متعلق به او بتسامح والمراد
في معنى وجد وجه الشبه فيها فان في العراء عن الفائدة وكونهما جهتي ادراك وتحصيل ما بين
الزيادة والنقصان واستطابة النفس اياهما نوع تركيب في جعل العراء عن الفائدة وجه شبه بين
وجود الشيء وعدمه دفع لما ذكره الشيخ عبد القاهر ان التشبيه هو ان يثبت لهذا معنى من معاني
ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق و
الباطل كما يفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو والمعدوم
سواء لم تثبت له شبها من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى
تشبيها فقال الامر كذلك لكنا نظرنا الى الظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء او وجوده شبيه
بالعدم فانا لا نمل ان نحمل على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه **قوله** المتسم الثاني قد سبقت
الاشارة الى ان كون غير الواحد بمنزلة الواحد بان يعتبر الكثرة حقيقة ملتئمة من المجموع او يعمد
الى هيئة حاصلة من عدة اوصاف لها مدخل في التشبيه فلم يتبين ذلك فيما اورد من الامثلة تعويلا
على فهم الناظر وعلى انساق الذهن اليه بل جعل التقسيم هنا باعتبار ان الهيئة الحاصلة حسية
او عقلية واعتبر في اثناء التفريع الكثرة في جانب المشبه والمشبه به اذ به يظهر ما قصد من كون
وجه الشبه غير واحد بل بمنزلة الواحد وعول في اعتبار التركيب بالقصد الى الهيئة فيما اورد
من الامثلة دون ان يعتبر التشبيه فيما بين المفردات اما على انه ليس له كثير معنى واما على ان اعتبار
التركيب ابلغ وادخل في الحسن والقبول والاول كما في قول القاضي التنوخي كانما المريخ فانه لو قيل
المريخ كمضرف من الدعوى لم يكن شيئا والثاني كما في قول ابي طالب الرقي وكان اجرام النجوم فان تشبيه

تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء بالبساط الازرق تشبيه حسن لكن ان هو من التشبيه
الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء
زرقتها الصافية كذا في دلايل الاعجاز **قوله** وكالثريا اشارة الى قول احيحة بن الجلاح • وقد
لاح في الصبح الثريا كما ترى • كعنقود ملاحية حين نورا • الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه
طول وقد جاء في البيت بتشديد اللام والمنور على لفظ اسم الفاعل من نورت الشجرة وانارت
تفتح نورها وقوله في المرآة يعني ترى صغار المقادير وان كانت كبارا في نفسها وقوله على كيفية
متعلق بتقارن اي لا يكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق
قوله المقدار اي كيفية منضمة الى مقدار مخصوص من الطول والعرض **قوله** وكالشاة
الجبلي بترك التاء لما ان المراد الذكر منه على طريقة قولهم حمامة ذكر وحمامة انثى بتذكير
الوصف وتانيثه فيما يكون التاء فيه للفرق بين الواحد والجنس ابتر اي مقطوع الذنب
الاشل صفة مشبهة من شلت يده اختلت بنيتها وضعفت قوتها المراوحة المناوبة في
العمل يعمل هذا مرة وذاك اخرى يقال راوح بين رجليه اذا قام مرة على هذه واخرى
على الاخرى تلك الحركة مصدر بتحرك النعومة اللين يبدو له اي يندم ويظهر له راي آخر
يقال بدا له اذا ندم وضمير الفاعل عائد الى الراي المعلوم بدلالة الكلام **قوله** في ضمن
ذلك اشارة الى الانبساط والانقباض والتحرك الحركة البجيبة الهيئة المذكورة مفعول
مودية وقوله للهيئتين يعني هيئة المرآة في كف الاشل وهيئة البوتقة فيها ذهب
ذايب **قوله** وكوجه الشبه ظاهر العطف على كسقط النار الا ان الكاف ثمة داخلة على المشبه
ووجه الشبه ماخوذ من مضمون الكلام وههنا قد دخلت على وجه الشبه ولم يبينه بل
اقتصر على بيان المشبه والمشبه به ان كلا منهما هيئة حاصلة من عدة امور وذلك لانه ثمة
تشبيه مفرد بمفرد وهما امران معينان مذكوران بصريح الكلام وانما المحتاج الى البيان
وجه الشبه وههنا تشبيه مركب بمركب فاحتيج الى بيانهما وكون القصد فيهما الى الهيئة الحاصلة
من عدة امور وعلم ان وجه الشبه ما يشترك فيه الهيئتان من مطلق هيئة حصول معنى مضيء
في مظلم على الكيفية المخصوصة **قوله** كان مثار النقع اي الغبار الساطع المرتفع من ثار الغبار
يثور ارتفع واثاره غيره واسيافنا مفعول معه متعلق بمثار قال الشيخ عبد القاهر قد قصد
تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف

بالكواكب من خاب في لذلك وجب الحكم بان سيافنا في حكم الصلة للمصدر بمعنى المصدر المدلول عليه
بلفظ مثار لئلا يقع في التشبيه تفرق بمنزلة كان الغبار ليل وكان السيوف كواكب قال ونصب
الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال الا ان الواو فيها بمعنى مع كما في قولهم لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة واقعة صفة لليل فالكواكب مذكورة
على سبيل التبع لليل لا مستبدة بمنزلة ان يقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان يريك لمعان السيوف
في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي
تعلو وترسو وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا فان للسيوف في حال
احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة الى جهات
مختلفة مع اعوجاج واستقامة وارتفاع وانخفاض وتداخل وتصادم واستطالة اشكال
فنبه على هذه الدقائق بلفظ تهاوى اي تهاوى وتنحرف البادي فان للكواكب في حال التهاوي
اي التساقط اختلاف جهات حركات مع تلاحم وتداخل واستطالة اشكال لها اذا كانت في
اماكنها فانها على استدارتها **قوله** والمتلألئة اي اللامعة من تلألأ البرق لمع والمستطرفة
المستحدثة التي يعد طريفا جديدا قوله دون شيء آخر كلام قليل الجدوى جدا سواء جعل
صفة درر او تعلق بالمراد على معنى ان المراد هو هذا دون شيء آخر وسواء جعل مناسب
للدرر صفة بساط او صفة شيء آخر **قوله** قدامه خبر المبتدأ والجملة حال مما يدل عليه
كانما من معنى الفعل وفي شاخص متعلق بالظرف والمعنى يكون المشتري قدام المريخ كونه كذلك
في الطلوع بان يكون المريخ اقرب الى المشرق مع كونه في الارتفاع والعلو والشمعة واحد
الشمع وكلاهما بالتحريك واما بالتسكين فمن كلام المولدين **قوله** فالمراد ايضا يعني ان المراد في
هذا البيت ايضا تشبيه الهيئة بالهيئة كما في البيتين المتقدمين وقوله مسرج الشمع اسم
مفعول اضيف الى فاعله حال من المنصرف ومعنى من دونه قدامه وفي مكان قريب منه **قوله**
ويسمى مثال ما ذكر من الابيات يعني كان مثار النقع وكان اجرام النجوم وكانما المريخ تشبيه
المركب بالمركب لكون كل من طرفيه امورا متعددة اعتبر تركيبها وتحصيل هيئة منها وقصد التشبيه
فيها على ما صرح بذلك في كل منها وعبر عنه صاحب الكشاف بما قال ان العرب قد تشبه كيفية
حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ويسمى
المذكور قبل الابيات مثل تشبيه السقط والثريا والشاة الجبلي والشمس تشبيه المفرد بالمفرد

بالمفرد لكون كل من الطرفين شيئا واحدا مفردا وانما التركيب واعتبار الهيئة في وجه الشبه
ولذا كان التعرض له لوجه الشبه وههنا للطرفين يعم المفرد فقد يكون مقيدا كتقييد
العنقود بالمنور والشاة بالجبلي والحمار بكونه ابتر مشقوق الشفة والحافر والمرآة بكونها
في كف الاشل والبوتقة بكونها محماة جائلا فيها ذهب فيلتبس بالمركب ويعسر التمييز
بين تشبيه المفرد والمركب لخفاء الفرق ههنا بين المقيد والمجموع اذ القيود معتبرة في الهيئة
التي جعلت وجه الشبه فلذا قال وهذا اي تشبيه بالمفرد والمركب بالمركب فيه زيادة احتياج
الى سلامة الطبع وصفاء القريحة اذ لا حاكم سوى ذلك في تمييز احدهما عن الآخر عند التباسهما
ولا يخفى انه بقي ههنا قسمان آخران سكت عنهما المصنف تشبيه المفرد بالمركب والمركب بالمفرد **قوله**
ومن تشبيه المفرد بالمفرد قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة صيد الطيور والقاء قلوبها
لدى الوكر وقد سمعت ان العقاب لا يأكل من الطير قلوبها شبه الغض الطري من قلوب الطير
بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي وهو اردأ التمر وذلك ليس لانه لاجتماع الرطب
واليابس من القلوب هيئة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة
انه انما يستحق الفضيلة من جهة اختصار اللفظ وحسن الترتيب لا من حيث ان الجمع فائدة في
التشبيه وانما تعرض لذلك لانه قد جمع في موضع كل من المشبه والمشبه به شيئين فكان مظنة
ان يتوهم انه من تشبيه المركب ولينبه على ان تشبيه المفرد قد يكون ملفوفا بان يؤتى بمشبهين
ثم بالمشبه بهما **قوله** واما ان يكون مستندا الى العقل عطف على قوله واما ان يكون مستندا
الى الحس وهذا هو الثاني من نوعي ما يكون في حكم الواحد واورد ثلثة امثلة يشير الى قوله تعالى
والذين كفروا اعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء وقوله ايكم وخضراء الدمن
قيل يا رسول الله وما خضراء الدمن قال المرأة الحسناء في منبت السوء وقول من قال
هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها في الفائق انه قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين
سئلت عن بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس
اولاد زياد العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان
ثم قالت ثكلتهم لو كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول
من وصف بني المهلب للحجاج لما سأل عنهم **قوله** المنظر ما يقع عليه النظر من الظاهر والمخبر
ما يعلم ويختبر من الباطن والمطمع اسم فاعل من اطمعه اوقعه في طمع والمويس من آيسه اوقعه

فى البائس وكلمة مع للاشارة الى جعل الامرين فى حكم واحد بمعنى ان وجه الشبه هو المجموع لا
كل واحد وكذا لفظ المنضم فى المثال الثانى ومنبت السوء هو الاصل الردئ والنسب الفاسد
والاضافة فيه كما فى رجل صدق وحمار سوء تنبيها للاختصاص الوصفى بالاختصاص الاضافى و
خضراء الدمن ما نبت على اثار الدار والمنزل مما لا بقاء له ولا خير فيه ولا نفع منه واثمار خير
اضافة للمصدر الى المفعول من اثمرت الشجرة كذا والاشجار المثمرة التى تاتى بالفاكهة والاغصان
بان تحسن المنظر حتى لا عقلى ليس بشئ لانه لا ينافى كون المجموع المركب منه لك عقليا الا هيئة تدرك
بالحس كما فى هيئة الشمس والبوتقة او هيئة النقع والسيوف فى هيئة الليل ونجومه وى الكواكب
بل فى التمثيل اشارة الى ذلك بل المثال الاول كذلك لان كثيرا من اعمال الكفرة ومنظر السراب
محسوسات وانما عطف المثال الثالث باو تنبيها على التخيير بعد تمام التمثيل بمثالين بمنزلة شاهدين
ووجه الكثرة فى وجه الشبه فى المثال الثالث هو انه اعتبر التناسب فى الخصال مع الامتناع
عن تعيين البعض فاضلا والبعض مفضولا لكن لم يقصد الى الاشتراك فى كل منها بل فى المجموع
المأخوذ منها والى هذا اشار بقوله الممتنعة لذلك اى لاجل التناسب قوله ان تكون تلك الامور
اشارة الى ما لزم من الكلام السابق من كون وجه الشبه امورا كثيرة وقوله او عقلية باو
دون الواو ليشعر بان القسم الاول هو ان تكون الامور حسية والثانى ان تكون عقلية لا ان تكون
مجتمعة فانه على العموم محال وعلى التوزيع هو القسم الثالث بعينه فقوله ان تكون ينبغى
ان يحمل على البعض من اقسام قوله كما اذا اشبهت انسانا بالاخفاء فى ان حسن الطلعة حسى
ونباهة الشان اى شرف الامر واشتهاره حالة عقلية وكذا علو الرتبة قوله واعلم ختم
مباحث النظر فى وجه التشبيه بامرين احدهما انه قد يذكر مكان وجه الشبه ما يستتبع
وجه الشبه اى يستعقبه ويستلزمه اى يكون وجه الشبه بالحقيقة لازم ذلك
المذكور فيصح لان اقامة الملزوم مقام اللازم مجاز مستفيض وثانيهما ان الواجب فى وجه
التشبيه ان يكون شاملا للطرفين وقد يتوهم فى بعض التشبيهات وجه الشبه امرا لا يشملهما
فيفسد فقوله ان يتكلموا ظاهر فى ان الضمير لاصحاب علم البيان لكن الذى يقتضيه النظر الصائب
ان يكون الضمير للبلغاء وارباب الكلام والموردين للتشبيهات والمعنى انه ليس يلتزم عند علماء
البيان ان يكون البلغاء متكلفين فى التصريح بوجه التشبيه فليتامل وقوله على ما هو به فى
موقع الحال من وجه الشبه اى على الوجه الذى وجه الشبه متحقق به كائنا على حقيقته فلابد

فلابد من التنبيه عليه اى على ما يذكر مكان وجه التشبيه تسامحا مما لا يكون وجه الشبه حقيقة
ذكر امثلة له قوله اذا وجدوها الانفل يعنى اذا وجدوها فصيحة فعبر عن ذلك بالسلامة
عن اسباب الاخلال بالفصاحة وهى تنافر الحروف وتكرارها والغرابة واشتباه المعنى
بحيث يحتاج الى تفسير او تخريج فالتنافر مثل الهعخع ومستشزرات وكريم متى امدحه
امدحه والورى والتكرار كما فى قوله ٭ سلت وسلت ثم سل سليلها ٭ واتى سليل سليلها
مسلولا ٭ وكقوله ٭ وقد غدوت الى الحانوت يتبعنى ٭ شاو مشل شلول شلشل شلل ٭
وقوله فقلقلت بالهم الذى قلقل الحشا ٭ قلاقل عيس كلهن قلاقل ٭ وحاشا ان يعد
من هذا القبيل قول من قال ٭ وما انا الا المسك ضاع فعندكم ٭ يضيع وعند الآخرين يضوع ٭
والغرابة مثل الجحيش والدهاريس واطلخم وجحيش ونحو ذلك والاشتباه كالشرنبث
والمسرج ونحو ذلك وقوله فيصعب صح بالنصب على جواب النفى وكذا فتشتمل وضمير
عليها للمعانى وعنها للالفاظ قوله معلومة الاجزاء اى المقدمات بالضرورة او
بالدليل يقينية التأليف بان تكون تأليفا قياسيا لا استقرائيا او تمثيليا قطعية الاستلزام
بان تكون على شرائط الانتاج قوله فيذكرون قد عرفت ان الضمير فيه وفى قولهم ينبغى
ان يكون للبلغاء وارباب الكلام لا لاصحاب علم البيان وقوله فى المآل اى فى المرجع وما
عليه الحقيقة هناك اى فى تشبيههم الاول والثانى شئ غيرهما خبران والضمير للحلاوة
والسلاسة والرقة اى فى قولهم الاول والظهور اى فى قولهم الثانى وافادة النفس من اضافة
المصدر الى المفعول الاول بل لذ طعمه صح الرواية على لفظ المبنى للفاعل ورفع طعمه من
لذ الطعام صار لذيذا فى الاساس لذ الشئ لذاذة ولذ لذا الامر لذذت الطعام بالكسر
وجدته لذيذا وضمير كونهما وحالهما للبصير ومعهما للظلمة والشبهة وانقلاب عطف على
كونهما وذلك اشارة الى كونهما كالمحجوبين فان قلت ظاهر ان الحلاوة والسلاسة والرقة
من صفات الاجسام خاصة لا يتصف بها الالفاظ قطعا لكن لم زعمت ان الظهور لا يتصف
به الحجة واستعمال الظهور فى المعانى اشهر واظهر من استعماله فى ازالة الحجاب فكيف يصح كونها
مشتركة بين الشمس والحجة بخلاف الظهور قلت ليس ذلك من جهة عدم صحة الظهور فى
الحجة بل التمثيل بالمثالين تنبيه على ان المصير الى اللازم قد يكون لعدم صحة المذكور
فى احد الطرفين وقد يكون للعلم بانه غير مراد فانا قاطعون بان ليس المراد من تشبيه الحجة

بالشمس في الظهور وظهور نفسها بل ظهور المطر بها كظهور المحسوسات بطلوع الشمس وهذا معنى
ازالة الحجاب فلذا جعلت وجه الشبه في الحقيقة قوله كالذي يحز فيه فان قيل الطبع الى
شيء وازالة الحجاب عنه امر اعتباري له وان كان الميل في نفسه او الازالة صفة حقيقية
كيفية او اضافة قوله واقول يشبه ان يكون ترك اصحاب علم البيان التحقيق في وجه التشبيه
حيث قسموه الى الحسي والعقلي بطريق التسامح ولم يفسروه كما هو الحقيقة في المعنى المشترك
من قبيل تسامحهم هذا وهو جعل وجه الشبه ما هو من مستتبعات وجه الشبه وملزوماته
في الحقيقة فان المحسوس الذي هو الفرد من الحمرة مثلاً مستتبع لمعناه الكلي الذي هو وجه
الشبه بالحقيقة وجعلهم وجه التشبيه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المحسوسة
مع انه في الحقيقة لازمها اعني الحمرة الكلية المعقولة بمنزلة جعلهم الوجه في تشبيه الكلام
بالعسل هو الحلاوة مع انه في الحقيقة لازمها ونحن قد جارينا القوم وسرنا معهم حيث
قسمناه الى الحسي والعقلي وجعلنا ما هو بمنزلة الواحد نوعين مستندا الى الحس ومستندا
الى العقل وجعلنا المتعدد حسيا كله او عقليا او البعض حسيا والبعض عقليا ومن
العجب ما قيل ان المراد ان تركهم التحقيق ناش من هذا التسامح بمعنى انه لا حامل لهم على القول
بان وجه الشبه قد يكون حسيا سوى تسامحهم هذا وجعلهم مثل الحلاوة والظهور وجه
شبه مع القطع بانها امور محسوسة ووجه العجب انهم قد صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه
الخد بالورد هو الحمرة وفي تشبيه الشعر بالغراب هو السواد وكذا في سائر المحسوسات على سبيل
الحقيقة دون الاستتباع فكيف كان الحامل هو هذا الذي اعتقدوا انه على التسامح والتجوز
دون ذلك الذي اعتقدوه تحقيقا **قوله** واعلم ان نحو وجه التشبيه اي الواجب فيه
واللائق به شمول المشبه والمشبه به اذ لا معنى له سوى ما قصد اشتراك الطرفين فيه فاذا
صادف وجه التشبيه حقه صح التشبيه والا فسد ففي قولهم النحو في الكلام كالملح في
الطعام لابد ان يجعل امر يشترك فيه النحو والملح وهو مطلق الصلاح بالاستعمال والفساد
بالاهمال على ما بيناه والحسي كما في الملح والطعام والعقلي كما في النحو والكلام كما يراد مطلق
الاهتداء في تشبيه الاصحاب بالنجوم لا كون القليل مصلحا والكثير مفسدا كما يذهب
اليه اهل التعنت فانه لا اشتراك للنحو في ذلك اذ لا يتصور فيه التكثير والتقليل اذ
لا معنى لجعل رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا مضاعفا لا ان يرفع فاعل واحد بالحركة و

والحروف جميعا مثلا لا يكون تضعيفا للنحو بل ابطالا هذا وربما امكن تصحيح قول المتعنت
بان يقال المراد بتكثير النحو تجويز الوجوه البعيدة والاقوال الضعيفة وبناء الكلام عليها فان
الكلام به يخرج عما هو المقصود من تادية المعاني الصحيحة الظاهرة المقصودة بالعبارات
الدالة عليه عند العارفين بالاوضاع والقوانين المشهورة وقد يصحح بانه اذا كان في
الكلام وجوه كثيرة من الاعراب بعضها يؤدي الى المعنى المراد وبعضها الى غير المراد فالحمل على
الكل تكثير للنحو وافساد للكلام والحمل على ذلك البعض المناسب تقليل واصلاح او بان المراد
بالتكثير ان يزاد في قواعد النحو ما ليس منها وبالتقليل ان ينقص منها ما هو منها ولا خفاء
في فسادهما وينبغي ان يعلم ان الظرف متعلق بمضاف محذوف اي استعمال النحو في الكلام
كاستعمال الملح في الطعام او حال اي النحو مماثل حال كونه في الكلام للملح حال كونه في الطعام
والمراد رعاية قواعده في تركيب الكلام وابتنائه على مقتضياته **قوله** لكنه اي تصحيح
قولهم ليس مما يهمنا الآن لانا بصدد النظر في كليات مباحث التشبيه لا جزئيات التشبيهات
وتصحيح الاقاويل في وجوهها **قوله** ثم قد يعود اشارة الى بعد ما بين عود الغرض الى
المشبه به وعوده الى المشبه **قوله** فاذا كان اي الغرض عائدا الى المشبه فاما ان يكون
اي التشبيه لبيان حال المشبه من لونه او شكله او وزنه او غير ذلك واما ان يكون لبيان
مقدار حاله من كونه قليلا او كثيرا قويا او ضعيفا او نحو ذلك فان المقدار في عرفهم
لا يخص الكميات ولقد صرح بكون ضميره ان يكون عائدا الى التشبيه لا الى الغرض او عود
الغرض الى المشبه حيث قال فيتبعه التشبيه لبيان امكانه ولا يخفى ان في التمثيل
لبيان الحال بتشبيه لون هذه العمامة بلون تلك تسامحا والمقصود تشبيه العمامة بالعمامة
ليبين ان لونها البياض مثلا وكذا في قولك هو في السواد كحلك الغراب والمقصود انه
في سواده كالغراب ليبين شدة سواده كما قال الشاعر سواد مثل خافية الغراب على
ان المراد بالسواد المداد بقرينة قوله واقلام كرهفة الحراب ولو حمل على ان سواده
كسواد الغراب على ما هو الظاهر من مثل هذا الكلام لزم بيان ان للسواد حالا وللحالة
مقدارا كما لو حمل الاول على ظاهره لزم ان يقال التشبيه اللون باللون لبيان حاله وهو ان
حقيقته البياض فان قيل ما لون عمامتك سؤال عن حقيقته فكيف يقع كلونه هذه
جوابا عنه قلنا من جهة انه في قوة قولك البياض لان حقيقة كل من المثلين واحد هو

نفسه على ما هو احدى الروايتين صح

نفس الماهية قوله واما ان يكون التشبيه لبيان امكان وجود المشبه او وجود حاله
الذي يرى في الظاهر كالممتنع كما اذا حاولت تفضيل واحد من جنس على ذلك الجنس بتفضيله
الى حد يوهم اخراج ذلك الواحد عن حد ذلك الجنس كالبشرية فيما اذا كان ذلك الواحد انسانا
اخراجا الى نوع اشرف من ذلك الجنس والحال ان ذلك بحسب الظاهر كما لا يخفى عليك امر يشبه الممتنع
لان خروج الواحد من الجنس الى حيث يوهم خروجه من ذلك الجنس ودخوله في نوع من جنس
آخر مستبعد غاية الاستبعاد لكن ليس بمحال لان ذلك موهوم لا محقق فانت تتبع الامر
الذي هو كالممتنع التشبيه بشيء لاتم ذلك ليبين امكان ذلك الامر الذي هو في الظاهر
كالممتنع يقال اتبعته الشيء اذا جعلت الشيء تابعا له مذكورا او موجودا بعده قائلا
حال من فاعل يتبعه حاله اي حال ذلك الواحد مبتداء خبره كحال المسك والجملة مقول
قائلا وهو اشارة الى قول ابي الطيب • فان تفق الانام وانت منهم • فان المسك بعض دم الغزال
والتشبيه فيه مكني اي حالك وهو ان تكون من الانام وتفوقهم كلهم كحال المسك في انه بعض
من جنس الدم وقد فاقه بحيث يعد من نوع آخر وقد امكن ذلك ووقع وكذا حالك قوله و
اما ان يكون اي التشبيه ضمير شانه وله للمشبه وعلة للسامع قوله انك في سعيك بعين
ان سعيك هنا كرقمي على الماء وفيه من التقرير ما لا يخفى حيث ابرزت المعقول في صورة المحسوس
وابصرته في عدم العائدة في سعيه كسائر المشاهدات الا ترى انك تجد في قوله • ويوم
كظل الرمح قصر طوله • دم الزق عنا واصطكاك المزاهر • وقوله ظللنا عند دار ابي
نعيم • بيوم مثل سالفة الذبابه • وقوله ويوم كابهام القطاة مزين الى صباه غالب
لي باطله من التقرير بوصف اليوم بالطول والقصر ما لا يجده من قولك يوم في غاية الطول
او في غاية القصر بحيث لا مزيد عليه قوله وما شاكل ذلك كالتعظيم والاهانة والترغيب
والترهيب والتشويق ونحو ذلك قوله ابتغاء اي لطلب تزيين الوجه مفعول له لا وقاعا
او لتشوهت المقلة اقواعا ولذا لم يعطفه عليه المجرور الذي اصابته الجدري السمجة
الغدرة تنقرتها ضربتها بالمنقار الديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع الديك اظهارا له
اي للوجه علة شوهت وارادة علة اظهارا والرواية في صورة اشوه على التركيب الوصفي
على ان اشوه افعل تفضيل لكنه من العيوب او اشوه وشوهاء كاحمر وحمراء فالوجه صورة
شوهاء او جعله افعل التفضيل على الشذوذ كما في قولك فانت ابيضهم سربال طباخ

وقوله في امتناعه اي امتناع الوقوع من جهة العادة وفي حكمها وان كان ممكنا عقلا بان يكون شيء
من الارض مملوا مسكا يعلوه ذهب كانهار من لبن وانهار من خمر قوله كالذي يحز فيه وهو بحر
من المسك موجه الذهب وضمير حضر واستطرف واستلذ للمشبه به وضمير مشاهدتها
واستلذاذها وجدتها للنوادر فالاستطراف في التشبيه ببحر من المسك موجه الذهب
من وجهين من جهة الامتناع العادي ومن جهة ندرة الحضور في الذهن في نفس الامر فلذا قال مثل
به في الوجهين قوله واما مع حضور المشبه عطف على اما في نفس الامر وضمير فيه للذهن
وكلا الظرفين متعلق بحضور المشبه اولهما زمان وثانيهما مكان وقوله مثل حضور
مصدر لنادر الحضور في الذهن من حيث تعلقه بقوله مع حضور المشبه قوله ولازورديه
هي البنفسج منسوب الى الازورد وهو الحجر المعروف لكونه على لونه تزهو تفخر وسكره من
زها يزهو اذا تكبر وافتخر قوله فاذا احضر اي اتصال النار باطراف الكبريت وكان الاحسن
احضرت اي صورة الاتصال استطرف اي المشبه بل احضار المشبه به مع المشبه قال في
اسرار البلاغة ووجه آخر انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهب نار
في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه
كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر قوله الا لعين ما يحز فيه وهو
الاستطراف من جهة كون المشبه به نادر الحضور في الذهن مع حضور المشبه فان حضور
شق القلم اذا وجد مداد الدواة نادر عند حضور راس قرن ولد الظبية فالترحم و
التحير في انه اي شيء يورد في موقع المشبه به كان لكونه اعرابيا جلفا جافيا واما انفكاك
الرحمة حدادون انه يقتصر على زوال الترحم فلا يكون الا للاستطراف واحضار ما ليس من
شانه الاحضار ولذا ذكر كونه اعرابيا جلفا قبل الاتيان بالمشبه به قوله نوهما تمييز او
مصدر من غير فعله فاعادها اي ابحرها عادة تزجي اي تسوق الظبية ولدها الاغن
الذي في صوته غنة قد وقع اي عرى في المعضلة ما عساه اي اي شيء عسى عد بحان
يقول مشبها به لهذا المشبه الذي هو ابرة روق الاغن وهو اعرابي اي من سكان البادية
جلف غليظ الطبع جاف ينبو طبعه عن ادراك الدقائق وضمير عساه عائد الى عرى مرفوع
في صورة المنصوب او منصوب على تشبيه عسى بلعل وانما حير لاتيانه بمثل هذا التشبيه
النادر الحضور المشبه به مع المشبه مع كونه من اجلاف العرب قوله وبدا الصباح اي

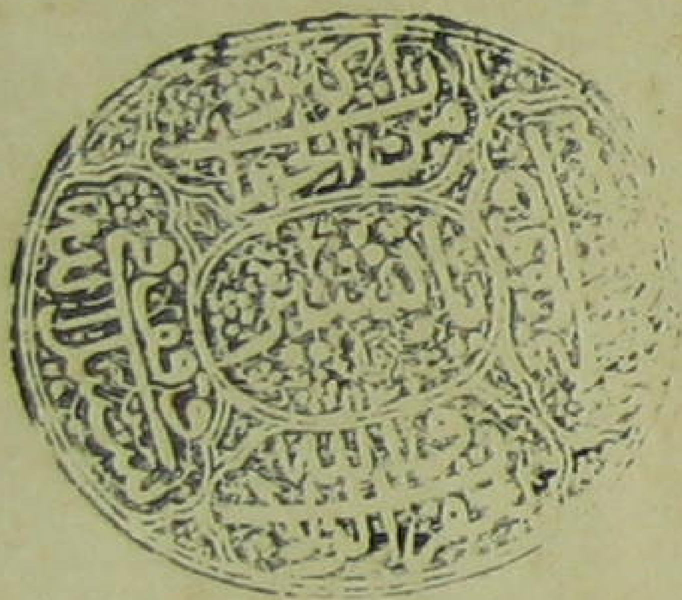
ظهر وغرته اوله ما يبدو من بياضه وهي في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم
قوله وكان النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير قيل للنجوم وقيل لليلة و
رواية ديوانه دجاه والضمير لليل في البيت السابق • ربّ ليل قطعته لصدود • او فراق
كان فيه وداع موحش كالثقيل تفتدي به العين وتاتى حديثه الاسماع وكان النجوم
البيت وكان الملائم للنجوم بين الدجى سنن لاحت بينه الابتداع اى احداث البدع
الا انه قلت اشارة الى كثرة السنن وقلة البدع الطريق المعبد المذلل فلا يتعسف فلا
ياخذ على غير الطريق فيعثر بالنصب جواب النفي والعثور السقوط على الوجه تردى في مهواة
سقط في موضع هوى ردى في البئر تردى سقط والمهوى والمهواة ما بين الجبلين و
الظلماء الظلمة وقد يوصف بها فيقال ليلة ظلماء واظلم دخل في الظلام وصار ذا ظلمة
وقد يتعدى مثل هما اظلما حالى قوله فشبه به اى شبه الشاعر الظلام بيوم النوى ثم عطف
عليه اى على يوم النوى تظرفا اى تكلفا بالظرف وهو الظرافة والكياسة والغزل بكسر
الزاى اى المايل الى النساء ومغازلة النساء محادثتهن ومراودتهن والاسم الغزل
بالفتح والقسوة غلظ القلب وصلابته فنظمه اى القلب القاسي في سلك يوم النوى
قوله كان انقضاء البدر انسلاله من نضوت السيف سللته ونضوت الثوب عليه
نزعته وخلعته عليه قال • نضوت على الايام ثوب جلاده • ولكنني لم انض ثوب
التجلد • النجاء الخلاص الباساء الشدة الانحسار الانكشاف فشبه هذه اى صورة
الانقضاء بتلك اى بصورة النجاء السماكان كوكبان نيران السماك الاعزل وهو من
منازل القمر والسماك الرامح وليس من المنازل وجعلوا لمعان الكوكب واضاءته في
الظلمة ابصارا كان الظلام صار كحلا له فابصرت عينه وصارت ذا نور وهذا
ما قال الانوري • كشت روشن چو چشمهٔ خورشید • ديدهٔ اختران بكحل ظلام •
قوله ومن الامثلة شروع في امثلة الغرض العائد الى المشبه به من الابيات بعد ما
اورد امثلة من الابيات تنبيها على انه ليس بمستبعد وان كان يرى مستبعدا ولذا
كرر لفظ من الامثلة وذكر الثالث بكونه مصبوبا في هذا القالب قوله من قولهم انما
البيع مثل الربوا اى مثل عقد الربوا وهو ان يزاد في الاجل بان يباع مطعوم بمطعوم
او نقد بنقد الى اجل او في العوض بان يباع احدهما باكثر من جنسه مقتضى ظاهر المقام

المقام انما الربوا مثل البيع لان الكلام فيه فالمناسب للاحتجاج والقياس ان يقال الربوا
حلال وليس بحرام لكونه مثل البيع كما يقال النبيذ حرام لكونه مثل الخمر وان كان يحتمل
ان يقال لو كان الربوا حراما لكان البيع حراما لكونه مثل الربوا لكنه بعيد في طريق العربية
والفقه جميعا وقوله واحل الله البيع ينبغي ان يكون في موقع الحال اى قالوا ذلك و
قاسوا الربوا بالبيع وقد فرق الله تعالى بينهما بان احل البيع وحرم الربوا لما علم من الحكمة
والمصلحة في ذلك قوله لمزيد التوبيخ متعلق بيقال اى لزيادة التقريع في افمن يخلق
كمن لا يخلق ورد افمن لا يخلق كمن يخلق مع اقتضاء المقام بظاهره ان يقال افمن لا يخلق
كمن يخلق لكون هذا الكلام تقريعا لمن جعلوا غير الخالق مثل الخالق حيث شبهوا الاوثان
بالله في الفعل حيث عبدوها والاسم حيث سموها آلهة فالمراد بمن لا يخلق هم الاصنام
اجراء لها مجرى اولى العلم لمشاكلة من يخلق او لانهم سموها آلهة ومن حق الاله ان يكون
من اولى العلم ولا خفاء في ان التقريع في افمن يخلق كمن لا يخلق لما فيه من الاشعار بانهم
جعلوا غير الخالق اقوى في الخالقية واحرى باسم الالوهية بمعنى استحقاق العبادة لظهور
ان تسميتهم الاصنام آلهة لم يكن بمعنى كونها معبودات في الجملة حقا او باطلا لانها بهذا
المعنى آلهة عند الكل قوله وعندي يريد ان الاوفق باللطائف القرانية ان يكون من
على حقيقته والمعنى على انكار ان يكون من لا يخلق من ذوى الحيوة والعلم والقدرة كمن
يخلق فضلا عن الاصنام التي هي جمادات لا حيوة لها ولا علم ولا قدرة فيكون من على حقيقته
والانكار ابلغ والتوبيخ اظهر مع ما فيه من لطف التعريض فقوله تعريضا علة لكون
الانكار موجها الى ما ذكر وضميره لتوجيه الانكار الى توهم التشبيه المذكور وعن متعلق
بتعريضا على تضمين معنى التعبير وعلى مكان متعلق بتنبيه اى يكون تنبيها على وجه التعريض
والقصد بهذا التنبيه الى التوبيخ قوله وقوله عز وعلا ارايت من اتخذ مبتدأ خبره
منصوب على انه عن طريقه الامثلة السابقة لكون التشبيه فيه على طريقة زيد اسد
مع فعل ينبئ عن التشبيه فان اتخذ من اخوات علم في الدخول على المبتدا والخبر ماخوذ
من تخذ يتخذ بالتاء لا من اخذ ياخذ والا لما صح الادغام ولهذا اتفقوا على ان اتخذ
عام في خطاء والمعنى جعل هواه مثل الهه بان اطاعه وبنى عليه امر دينه لا يسمع حجة
ولا يبصر دليلا فالهة في المعنى هو المفعول الثاني واذا تاملت وجدت تقديمه وجعله

مفعولا اول وهواه مفعولا ثانيا فقد اصاب موقعه لدلالته على انهم جعلوا وجه التشبيه
من الطاعة والانقياد في الهوى اتم واكمل فكان بالانكار والتعجب والتقرير والتوبيخ اجدر
فمعنى مصوب في هذا القالب انه من عود الغرض من التشبيه الى المشبه به لايهام كونه
في وجه الشبه اتم قصدا الى الانكار والتوبيخ وقوله ترم مجزوم جواب الامر والشاكلة
الخاصرة والرمي المرمي والسهم اذا اصاب الخاصرة كان الغاية في حسن الرمي ونيل الصيد
كالسيف اذا اصاب المحز وطبق المفصل **قوله** وانما جعلنا الغرض يريد بيان نكتة جعل
الغرض العائد الى المشبه به ما ذكر من ايهام كون المشبه به اتم من المشبه في وجه الشبه
وضمير اخص بها واقوى حالا معها للجهة التشبيه وفي بعض النسخ اخص به بتاويل الوجه
او عود الضمير الى اعرف وضمير وجوده وتقريره وابرازه للمشبه وقوله ارادة مفعول
له لتشهيته بسلحه وهو بازاء الحال من شهيته بمقلة الظبي اعني مجاولا ولما كان القصد
الى نقل الاستحسان البتي بالعقول واخلق بالقبول ذكره بطريق الحال ولفظ الطلب المشعر
عند المصير بالارادة مع الزيادة وذكر قصد نقل الاستقباح بطريق المفعول له ولفظ الارادة
وزيادة لفظ مزيد اشارة الى انه في نفسه زيادة وقوله لامتناع متعلق بقوله لم يصح
وقوله او معرض الاستطراف عطف على معرض التزيين ومعرض التشويه وقوله نقلا
مفعول له لتشبيه بحر بازاء ارادة نقل مزيد استقباحها ولقد احسن في تعليل التشبيه
الاستطرافي بنفس النقل دون ارادته ولا مساغ مفعول نقلا بزيادة اللام للتقوية وضمير
وقوعه للمشبه به وهو البحر الموصوف والواقع هو الفحم المذكور وليستطرف على نقل الامتناع
وقوله وللوجه الآخر عطف على الامتناع اي نقلا للوجه الاخر للاستطراف وهو ندرة حضور
المشبه به في الذهن وقوله لمثل ما ذكر متعلق بقوله او في معرض الاستطراف بمعنى انه علة
لعدم صحة ان يذكر المشبه به لابراز المشبه في معرض الاستطراف اي لا يصح ذلك لمثل ما مر
من امتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الابلغ يعني لامتناع بيان
استطراف الشيء بما لا يكون اعرف منه بالاستطراف واقوى منه واخص به بل مساويا
او اقل والشارح على انه متعلق بنقلا للوجه الآخر وعلة له بازاء ليستطرف
والمعنى ليستطرف استطراف النوادر كما ان نقل الامتناع ليستطرف استطراف الممتنعات العادية
على هذا ينبغي عدم صحة الذكر للابراز في معرض الاستطراف خاليا عن التعليل ولا يبقى شيء

شيء بازاء قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول على انه لا يخفى ان في التعبير عن استطرافا للنادر بمثل
ما ذكر عقيب قوله ليستطرف من غير تقييد سماجة واما جعل نقلا للامتناع وقوعه مفعولا له
لابرازه فبعيد جدا لا ينبغي ان يلتفت اليه وحاصل الكلام ان الغرض العائد الى المشبه به
هو ايهام كونه اتم من المشبه في وجه الشبه في صورة يكون الواقع بالعكس وذلك لا نحقق
المشبه به ان يكون اشد معرفة بجهة التشبيه واختصاصا والتصاقا بها واقوى حالا معها
اذ لو لم يكن كذلك لم يصح ان يذكر لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره
ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لانه اذا لم يكن اعرف واقوى فان كان مساويا كان
ذلك تعريفا للمجهول بالمجهول في القدر الذي يقصد تعريفه وقصدا الى التقرير الابلغ للشيء بما
يساويه في التقرير والتحقيق وهو ممتنع قطعا وان كان اضعف واخفى فبامتناع التقرير و
التعريف اولى واحرى ولا لابرازه في معرض الاستطراف لانه اذا لم يكن اعرف واقوى في
الامتناع او الندرة لم يحصل بنقل ذلك منه الى المشبه استطراف له لكونه مساويا له او
دونه وههنا نظر اما اولا فلانه لم يتعرض لبيان حال المشبه فلم يستوف تفاصيل الغرض
فلم ينطبق الدليل على الدعوى بل بقي قاصرا عنه اذ لم يلزم من عدم صحة ذكر المشبه به للاغراض
المخصوصة عدم صحة ذكره في التشبيه مطلقا واما ثانيا فلان تمام ما ذكر على تقدير تمامه انما
يفيد وجوب كون المشبه به اعرف في البعض واقوى في البعض وادخل في الامتناع والندرة
في البعض والمدعى وجوب كونه اعرف واخص واقوى في جهة التشبيه على الاطلاق واما ثالثا
فلانه سيجيء من كلامه انه يجب في بيان الحال ان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه فكان
ينبغي ان يتعرض ههنا لبيان الحال ايضا واما رابعا فلانه سيجيء ان المعتبر في بيان المقدار
كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص وفي بيان الامكان
والتزيين والتشويه كونه مسلم الحكم معروفه فغايته لزوم كونه اعرف لا كونه اقوى
واتم وفي الاستطراف كونه نادر الحضور مطلقا او مع المشبه لا كونه اعرف واتم في
وجه الشبه وبعض هذا يمكن التفصي عنه لكن الكلام بعد موضع نظر **قوله** عند المشبه
بكسر الباء اسم فاعل وهو الذي يأتي بذلك التشبيه وليس لما يقال لم لم يقل عند المتكلم
كثير معنى **قوله** يشبه ماذا لا يصح الا بتقدير فعل متأخر يتعلق به الاستفهام وفي ماذا
وجهان معروفان ولو لم يقدر بعده فعل لم يكن الا وجه واحد هو كونه بمعنى اي شيء

تسنى المط نسهله وندس **قوله** كما يحكى عن الصاحب هو اسمعيل بن عباد بن العباس صحب
ابن العميد فى وزارته وولى بعده وسمى بالصاحب وكان شمس الاقبال وكهف الامال
وبحر الفضل والافضال وفى الكلام اشارة الى كثرة الندماء الوزارة فى جنابه والشعراء
ببابه على ما قال من قصيدة فى مدح ابن العميد انخبر المداح من مدحته شعراء البلاد فى كل ناد
جمع بين الشعر والكتابة بحيث لم يسود ابه غير الصابى ولعل له التقدم فى الشعر والكلام
فى الكتابة والنحو كما قال الثعالبى كان الصاحب يكتب كما يريد والصابى كما يؤمر ويراد وبين
الحالين بون بعيد توفى الصاحب ليلة الجمعة الرابعة والعشرين من صفر سنه خمس و
ثمانين وثلثمائة **قوله** فالاحسن ترك التشبيه اى تعيين احدهما لكونه مشبها والاخر
لكونه مشبها به الى التشابه اى الى الحكم بانهما متشابهان من غير تعيين المشبه والمشبه به
ليكون بواسطة الحكم بالتشابه كل منهما مشبها بالاضافة الى الاخر والاخر مشبها به بالاضافة
اليه وانما كان الاحسن ذلك تحاميا واحترازا عن ترجيح احد المتساويين فى وجه الشبه
بل فى استحقاق ان يجعل المشبه والمشبه به فان قيل فكيف صح التشبيه ومعلوم ان ترجيح
احد المتساويين باطل قلنا التساوى فى وجه الشبه وفى استحقاق ان يجعل المشبه والمشبه
به لا ينافى عروض جهة ترجيح جعل احدهما المشبه بان يكون الكلام فيه والغرض بيان معانيه
كما اذا لقيت فرسا فقلت غرته كالصبح او طلع الصبح فقلت هو كغرة الفرس مع ان المعلوم
بطلانه قطعا هو ترجيح احد المتساويين لا ترجيحه **قوله** وكان حكم المشبه به اذ ذاك
اى الامر الذى او ذاك متحقق وهو اشارة الى الوقوع فى باب التشابه غير ما نحن عليك من
ان حقه ان يكون اعرف بجهة التشبيه واخص بها واقوى حالا معها يريد ان ذلك ليس فى
كل تشبيه بل اذا قصد الحاق ناقص فى الجملة بكامل **قوله** متى كان المراد متى كان القصد اشارة
الى انه لو قصد مع ذلك زيادة اشراق وعلو رتبة او نحو ذلك مما له مزيد اختصاص بالصبح
او الشمس لم يكن من باب التشابه وتعين كون الشمس والصبح المشبه به وقوله متضمن صفة
اخرى لمستدير وخصوص اللون هى الصفرة المخصوصة المشرقة المتلألئة لا كالتى فى الاجسام
الكثيفة ومعنى زيادة الاختصاص ان يكون لوجه الشبه زيادة تعلق وانتساب الى المشبه به
لا كون الى المشبه كالشجاعة الى الاسد والاشراق الى الشمس **قوله** واعلم ان التشبيه قد شاع
فى عبارة الكبراء اطلاق التمثيل على مطلق التشبيه كما يقال مثل العلم بالحيوة والقرآن بالنور



بالنور لكنه قد يوخذ اخص من التشبيه بان يجعل اسما للتشبيه الذى يكون وجهه وصفا
غير حقيقى بل اضافيا ونسبيا مثل كون الشى مطلوبا من شى وكان منتزعا من عدة امور كما
مر من تشبيه اعمال الكفرة بالسراب فى المنظر المطمع والمخبر المؤيس ومعنى خص باسم التمثيل
جعل منفردا به كذلك بحيث لا يطلق الاسم على غير هذا النوع من التشبيه المضض وجع المصيبة
وليس فى البيت تصريح بتشبيه وانما هو مكنى كما فى قوله فان تفق الانام كانه قبل فانك
اصبر فى ترك مقاولته ومنازعته كما ان حاله كحال النار اذا تركت امدادها بالحطب
فلذا جعل المشبه المحسود المتروك المقاولة والمشبه به النار المتروك الامداد لا
مطلق المحسود والنار وضمير له ومعه وتطلبه وقيامه وتمنعه وحبونه وفيه
للمحسود وضمير اباها وبها للمقاولة والمصدور هو الذى يشتكى صدره ويستشفى بالنفث
نقل الى من يشتكى قلبه بحسد او اذى او نحو ذلك فيستشفى بما يقل ذلك الذى فى قلبه
شكاية او حكاية وفى المثل لا بد للمصدور ان ينفث ومن قيامه بيان لما يتوهم اى من قيام
المحسود حين لم تاخذ معه فى المقاولة يعنى قيام ترك مقاولته مقام منعك المحسود
ما يمد حبوته فاعتبر فى جانب المشبه المحسود والمضض وتطلب منه المقاولة قصدا الى
نفثه مصدور وضمير منك على مضضه وترك مقاولته وعلم تطلبه المقاولة وفى
جانب المشبه به النار وعدم الامداد بالحطب واسراع الفساد فيها بسبب ذلك فالحالة
المتوهمة المشتركة بين الحالتين الحاصلتين لكل من المحسود والنار باعتبار تلك الامور
يكون منتزعة من عدة امور فقوله ليس التشبيه الا فى امر متوهم للمحسود وانه منتزع من عدة
امور تعرض لما هو المعتبر من وجه الشبه فى جانب المشبه لظهوره فى جانب المشبه به
وهو النار ليوخذ الامر المشترك الذى هو حقيقة وجه الشبه وهو كونهما بالحيثية
الماخوذة من ذلك وكذا الكلام فى البيت الثانى فان قيل المبال وصف حقيقى لا يرى فيه
انتزاع من امور قلنا ليس المراد ان المعتبر من وجه الشبه فى جانب المشبه هو المبال
بل كونه مبالا اليه من جهة كونه مهذب الاخلاق مرضى السيرة بسبب تاديبه الحاصل
من التاديب السابق فى اوانه وصالح زمانه والفعال بالفتح والفعل بالفتح ايضا
ليكون مصدرا اذ الفعال بالكسر اسم للامر والشان والفعال ايضا الكرم **قوله** وكالذى
اى كوجه التشبيه الذى فى قوله تعالى مثلهم اى حال المنافقين وقصتهم العجيبة

الشان كحال الجنس او الفوج الذي استوقد نارا عظيمة اي طلب وقودها وسعى في تحصيله
وهو سطوع النار وارتفاع لهبها واضاء يجيء لازما بمعنى صار ذا ضوء ومتعديا
بمعنى جعله مضيئا فعلى الاول ما حوله فاعل اضاءت بمعنى الاشياء والاماكن او الفعل
مسند الى ضمير النار وما حوله ظرف بزيادة ما او بكونها موصولة في معنى الامكنة
وعلى الثاني ما حوله مفعول وضمير اضاءت للنار ثم الظاهر بالنظر الى المعنى ان ذهب الله
بنورهم جواب لما وبالنظر الى اللفظ انه استيناف لاختلاف الضمير في حوله وبنورهم
ولكون الانسب ذهب الله بضوئهم وجواب لما محذوف اي خمدت النار وكان في
ظلام من حالهم ما كان وتركهم اي صيرهم في ظلمات هائلة منكرة ولا يبصرون حال
او استيناف ومفعول آخر بمنزلة الخبر بعد الخبر وميل المص الى انه ذهب الله جواب لما
ولذا اورده والا فلا دخل له في التمثيل اذا جعل استينافا وقال وجه تشبيه المنافقين
بالمستوقدين الذين شبهوا بهم هو رفع الطمع اي توجيههم وتعليقهم الطمع الى تيسر
مطلوب وتسهله بسبب مباشرة اسبابه القريبة التي جعلت المط في غاية القرب من الحصول
بدلالة قوله فلما اضاءت مع تعقب الحرمان والخيبة بسبب انقلاب الاسباب الى ما يوجب عدم
حصول المط كاذهاب الله بنورهم وتركهم في الظلمات قوله وكالذي في قوله تعالى
ايضا يعني ان هذا ايضا من قبيل التمثيل واو في الاصل للتساوي في الشك استعملت في
مطلق التساوي والمعنى ان القصتين سواء في صحة التشبيه بها فانت مخير بايتهما
شبهت اصبت والصيب فيعل من صاب المطر نزل يجوز ان يراد به المطر وفيه ظلمة تكاثفه
بتتابع القطر وظلمة غمامه مع ظلمة الليل والرعد والبرق في اعلاه ومصبه متلبسين
به وان يراد السحاب وفيه ظلمة سحمية وتطبيقه مع ظلمة الليل يجعلون اصابعهم
استيناف جواب كيف حالهم مع ذلك الصيب اي يجعلون انا ملهم في آذانهم من اجل الصواعق
خوفا من الموت والصاعقة صيحة رعدها ثم معها نار لا تمر بشيء الا اتت عليه واصل
النظم او كمثل ذوي صيب لما تقدر ذوي فلتكون مرجعا للضمائر في يجعلون اصابعهم
في آذانهم واما تقدير مثل فليكون على وفق المعطوف عليه اعني كمثل الذي استوقد نارا
والا فمجرد كون التشبيه مركبا وتشبيها للحال والقصة بالحال والقصة لا يوجبان
يقدر بعد الكاف ما يصلح ان يكون مشبها به ولهذا لا يقدر في قوله تعالى انما مثل الحيوة

الحيوة الدنيا كماء الآية كمثل ماء • وكذا في قول لبيد • وما الناس الا كالديار واهلها • بها
يوم حلوها وغدوا بلاقع • وكذا ههنا لولا طلب الضمائر مرجعا والعطف على كمثل الذي
استوقد نارا لم يحتج الى تقدير مثل ذوي وكان قوله او كصيب مفيدا تشبيه الحال بالحال
وبهذا يظهر فساد تعليل تقدير مثل بقوله اذ لا يخفى ان التشبيه اي تشبيه حال المنافقين
ليس كائنا ودائرا بكلمة او بين مثل المستوقدين اي صفتهم العجيبة الشان مستعارا من المثل
بمعنى الكلام السائر لغرابته وجزالته وعجيب شانه وغريب تبيانه وبين ذوات ذوي الصيب
كما يفهم اذا اقتصر على تقدير ذوي ولم يقدر مضاف آخر هو مثل فظهر ان ليست كلمة او تقع بين
بين المشبه والمشبه به كما في قولك ان زيدا كالاسد تشبيه بين زيد وبين الاسد بل بين
امرين ورد تشبيه شيء بهما كما اذا قيل زيد كالاسد او كالنمر فنقول هذا التشبيه بين الاسد والنمر
اي دائر بينهما فقوله اذ لا يخفى متعلق بقوله دل او بقوله اصل النظم او كمثل ذوي باعتبار
اشتماله على تقدير مثل ثم قال ونظيره او كصيب في ان المشبه به في الظاهر شيء وفي الحقيقة
غيره قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله اي ناصرين لله ولدينه على انها جمع
نصير كشريف واشراف اذ لم يثبت جمع فاعل على افعال حتى ذكروا ان اصحابا جمع صحب
لا اصحاب او جمع صحب بكسر الحاء مقصور صاحب والاطهار جمع طهر بمعنى طاهر كما قال عيسى بن
مريم للحواريين اي لاصفيائه اذ حواري الرجل صفيه وخلصائه من الحور وهو البياض
الخالص وقيل من التحوير وهو تبييض الثياب لانهم كانوا قصارين وهم اول جماعة
آمنوا به اثني عشر رجلا من انصاري الى الله اي من جندي متوجها الى نصرة الله وحقيقته
من الانصار الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة الله وانما كان نظيره لان الله اوقع
التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله دائرا بين كون الحواريين انصار الله على
ما يقتضيه حقيقة المعنى ويشعر به قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى للحواريين
من انصاري الى الله على ما هو ظاهر اللفظ وانما المراد هو الاول اذ العبرة بالمعنى اي كونوا
انصار الله مثل كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان لفظ
ما في كما قال مصدرية وما قال مصدر بتقدير الزمان اي كون الحواريين وقت قول عيسى
كما ان قولهم آتيك مقدم الحاج مصدر بتقدير الزمان اي زمن قدوم الحاج واعترض ابن الحاجب
بانه يجوز ان يكون اسم زمان مكان فلا يحتاج الى التقدير فالاولى التمثيل بآتيك خفوق

النجم ومنهم من توهم ان لفظ بين داخل بين المشبه والمشبه به فجزم بان الصواب وقع التشبيه
بين كون المؤمنين انصار الله فوقع لفظ الحواريين سهوا او عبّر عن المؤمنين بالحواريين
لانهم حواريو محمد عم اى اصفياؤه وخالصته ويكون نظير ما سبق من جهة انه اوقع
التشبيه بينهما مع انه ليس بمراد وانما المراد التشبيه بشئ آخر هو مفرد وفيما ذكرنا غنى لك
فقوله استعمال المصدر مستعمل اضيف الى المفعول اعنى مقدم الحاج بالجر على الاصل او النصب
على الحكاية وكلاهما رواية وقوله مستعمل مسند الى ما قال وارتفاعه بانه وصف
لمصدري والعائد معنوي اى مستعمل مصدره وما قال يراد او مستعمل هو مع لفظ قال
فعبّر عن ذلك بلفظ ما قال ثم نظير المذكور يعنى او كصيب على ما يلايم لفظ ثم ولم يات
بالضمير لئلا يكون عائدا الى الاقرب الذى هو كما قال عيسى فيرد بالعدول الى المظهر على ان
المراد غيره وذلك لان الكلام فى تقرير او كصيب وتحقيق ما قدر من كمثل ذوى صيب وايضا
مجرور الكاف فى كما قال عيسى بحسب الظاهر هو المصدر وبحسب التقدير هو الوقت ولا مجال
معه لتقدير المضاف والمضاف اليه لانه اذا قدر كون الحواريين انصارا لم يبق مجرور الكاف
بخلاف كمثل ذوى صيب فانه المناسب لما اورد من البيتين والبيت الاول • الا من راى لى
راى برق شريق • اسال البجار فانتحى للعقيق • وهو لابى داود وشريق فعيل بمعنى فاعل
من شرق بريقه اذا غص به من كثرته او بمعنى مفعول من شرقت الشاة شقفت اذنها وهو فى
المعنى صفة سحاب اى من ابصر لى جهة برق سحاب شرق بمائه لكثرته بحيث اسال البجار اسم
موضع بنجد وقد يروى بفتح الياء فانتحى اى اعتمد وقصد للعقيق وهو موضع يجرى
اليه مياه نجد والبيت الثانى • فادرك ابقاء العرادة ظلعها • وقد جعلتنى من خزيمة
اصبعا • وهو للاسود العبسى وقيل الكلحبة العرنى منسوب الى عرين يصف فرسه حين
كان يتبع عدوه وهو خزيمة بن طارق بفتح الخاء المهملة وكسر الزاء المعجمة وقد ادرك
فرسه الظلع على مسافة قريبة من خزيمة والعرادة اسم فرسه ومفعول ابقاء محذوف
اى خيرا عدوها فان الفرس المجرب لا يكاد يعطى ما عنده من العدو بل يبقى شيئا منه
بعد شئ لوقت الحاجة والظلع غمز فى المشى لوجع فى الرجل وفاعل جعلتنى ضمير العرادة
والمعنى اصاب فرسى ظلع من العدو عند ما صيرتنى قريبا من خزيمة ولولا ذلك لادركته
وقوله على ما قدر اى نظير المذكور البيتان فى حذف المضاف والمضاف اليه على الوجه الذى قدره

فدره الشيخ ابو على الفارسى فى البيت الاول من اسال سقيا سحابه لان البرق نفسه لا يسيل
البجار انما يسيله ماء سحابه والسقيا اسم من سقاه الغيث واسقاه فالاصل اسال سقيا
سحابه اى سحاب البرق فحذف فصار اسال سحابه فحذف سحاب واقيم الضمير المجرور مقامه
فصار مرفوعا فاستكن على ما هو الواجب وفى البيت الثانى من ذا مسافة اصبع على انه مفعول
ثانى جعل لان الفرس لم يجعله من خزيمة اصبعا بل على مسافة اصبع ومقدارها فيكون ذا مسافة
اصبع فلما حذف المضاف والمضاف اليه واقيم اصبع مقامه صار منصوبا واسند تقدير
المضاف الى الثقات من النحاة احترازا عما يحتمل اللفظ من التجوز فى اسناد الاسالة الى البرق
وحمل الشاعر نفس الاصبع او فى التعبير عن المسافة القريبة بالاصبع ثم ازداد فى
ازالة استبعاد حذف المضاف والمضاف اليه معا فقال وحذف المضاف من الكلام سائغ
اى جائز كقوله تعالى فكان قاب قوسين فان ضمير كان لجبرئيل وليس هو قاب قوسين
اى مقدارهما بل التقدير فكان مقدار مسافة قربه فحذف مقدار ومسافة وقرب
وجعل الضمير المجرور مرفوعا مستكنا وكذا حذف لفظ مثل من قاب قوسين **قوله** وان قوله
او كصيب بكسر ان عطفا على جملة واصل النظم كذا ويروى بالفتح عطفا على ان التشبيه
اى لا يخفى ان قوله او كصيب من التشبيه من باب التمثيل لان وجه الشبه فيه امر توهمى منتزع
من عدة امور لكن لا يخفى انه لا معنى لجعل هذا فى معرض التعليل لكون اصل النظم على حذف
المضاف فلا وجه لهذا العطف وضمير بينهم لذوى الصيب ولا يخطو خبر انهم ومن مجرد بيان
لضد المطموع فيه والاهوال الامور الهائلة **قوله** وكذا الذى اصل الكلام وكالذى
اى كوجه الشبه الذى فى هذه الآية عطفا على كالذى فيما سبق لكنه لما زاد لفظ كذا صار
الكلام جملة من مبتداء هو الذى فى قوله وخبر هو كذا ولا يصح ان يكون الجملة عطفا على جملة
انه كما ترى ولا على قوله وان قوله او كصيب تمثيل لما ان ذلك فى معرض التعليل والتبيين
للآية السابقة فالوجه ان يكون معطوفا على مقدر اى فتلك التشبيهات من باب التمثيل وكذا
الذى فى قوله مثل الذين حملوا التورية الآية والاسفار جمع سفر بالكسر وهو الكتاب
وقوله فان وجه التشبيه تعليل كون الآية من باب التمثيل وقوله الحامل الاسفار بنصب
الاسفار مفعولا للحامل هو الرواية وقوله هو حرمان خبر ان وجه التشبيه والباء فى
بما هو متعلق بالانتفاع وفى بالاستماع متعلق بابلغ على تضمين معنى اجدر وضمير به واستصحابه

لما هو ابلغ وضمير كونه للجريان الانتفاع مع الكد ووقع قوله مركبا من عدة معان موقع منتزعا
من عدة امور على ما هو المعتبر في تفسير التمثيل والمذكور في باقي الامثلة تنبيها على تلازم الامرين
وكون احدهما في قوة الآخر وقوله غير الحقيقي صفة الوصف بزيادة اللام كما في اللئيم يسبني
او لصيرورته غير معرف بالاضافة لاشتهار الوصف الذي نحن فيه بمغايرة الحقيقي او بدل
واما تعريفه باللام في مثل هذا الموقع فقد منعه النحاة ولا يوجد في كلام العرب وانما يقع في
كلام المصنفين وضمير فيه عائد الى الموصوف منظور اي شيء منظور فيه والرواية في بصيرة
نافذة بالفاء والذال المعجمة وفي بعض النسخ بالقاف والدال وضمير التباسه للذي نحن
بصدده او للوصف غير الحقيقي يعني انه يلتبس في كثير من الصور بالوصف العقلي الحقيقي
لصعوبة التمييز بين العقلي والوهمي لفرط مشاكلة احكام الوهم لاحكام العقل فاذا كان
لعدة امور وصف عقلي وآخر وهمي ينبغي ان يتأمل فيه ليظهر اذا القصد الى الاشتراك
في الوصف الوهمي ليكون تمثيلا او الحقيقي فيكون تشبيه مركب غير مركب بوجه عقلي وهذا
الاشتراط مما تفرد به المص قال الشيخ عبد القاهر التمثيل التشبيه المنتزع من امور فاذا
لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل
وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب
النور مثلا للقرآن والحياة للعلم واما صاحب الكشاف فيجري التمثيل مجرى التشبيه من غير
فرق فتشبيه اعمال الكفرة بالسراب في المنظر المطمع مع المخبر المؤيس وتشبيه الجماعة المتناسبة
بالحلقة المفرغة في عدم تعيين البعض للافضلية يكون تمثيلا عندهم لا عند المص ثم لا يظهر
من كلامه لقوله لا سيما المعاني التي ينتزع الوصف غير الحقيقي منها ما يصلح تعلقه به واستثناؤه
منه اذ المواضع عبارة عن الصور والمواد وليست المعاني من جملتها والحكم فيها الالتباس بالعقلي
الحقيقي ولم يوجد في المعاني زيادته والوجه ان يقال هو احوج شيء الى التأمل فيما يتعلق
بجميع جهاته واعتباراته لا سيما المعاني التي ينتزع هو منها فربما انتزع من ثلثة معان كما في
المصراع الاول من البيت المذكور حيث اشتمل على الابراق والعطش والغمام فاورث ذلك
الانتزاع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر من ثلثة بانضمام المصراع الثاني اليه وذلك
لان المقصود ان يتصل ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس وليس في المصراع الاول غير الابتداء
المطمع واما الانتهاء المؤيس ففي الثاني حيث انكشف الغمامة من غير مطر فحصل اليأس من نقع

من نقع العطش يقال ابرقت السماء صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت
لك وتعرضت فالمعنى صارت الغمامة ذات برق او تعرضت للقوم فحذف الجار واوصل
الفعل ومعنى اقشعت تفرقت وتجلت انكشفت ومغزى الشاعر مقصده **قوله** ثم ان
التشبيه التمثيلي اي الذي وجهه وصف اعتباري منتزع من عدة امور متى شاع واشتهر
استعماله على سبيل الاستعارة بان يذكر الصورة المأخوذة من الامور المتعددة في جانب
المشبه به ويراد الصورة المأخوذة من الامور المتعددة في جانب المشبه ومعنى لا غير
انه صار بحيث لا يستعمل على سبيل التشبيه قط وحاصله القول السائر الممثل مضربه
بمورده كقولهم كل الصيد في جوف الفرا وذلك خرط القتاد وبالصيف ضيعت اللبن
بخلاف التمثيلات التي لم يصر كذلك مثل سال به الوادي وطارت به العنقاء وقول
الشاعر ان الى تمني بنيك جعلتني • فلا تجعلني بعدها في شمالكا • وقوله اذا انت
لم تشرب مرارا على القذى • ظمئت واي الناس تصفو مشاربه • وقوله ولولا اشتعال
النار فيما جاورت • ما كان يعرف طيب عرف العود • وقوله ولو اختصرتم من الاحسان
زرتكم • والعذب يهجر للافراط في الخصر • وقوله وحيد من الخلان في كل بلدة • اذا عظم
المطلوب قل المساعد • وقوله من وجد البحر استقل السواقيا • مصائب قوم عند قوم
فوائد • وخير جليس في الزمان كتاب • ان المعارف في اهل النهى ذمم • ولا ارى في الحب
للعاقل فانها لا تسمى مثلا اللهم الا على سبيل التشبيه به في الاشتهار وحسن السبك
والاختصار كقوله ولو صورت نفسك لم تزدها • على ما فيك من كرم الطباع • وقول
ابي الطيب • واذا كانت النفوس كبارا • تعبت في مرادها الاجسام • قوله ولورود الامثال
على سبيل الاستعارة لا تغير عن لفظها الذي ورد في الاصل تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية
وجمعا وغير ذلك لان الاستعارة هو ان يذكر اللفظ الموضوع للمشبه به في المشبه
فلو غير لفظ المثل عما ورد عليه لم يكن لفظ المشبه به فلم يكن على الاستعارة فقولهم لو ذات
سوار لطمتني لا يغير عن طريق التأنيث وان استعمل في حق المذكر والحاصل انه يجب ان لا يغير
عن حال المورد المشبه به الى حال المضرب المشبه ليصح انه استعارة وهذا لا ينافي ما ذكره
صاحب الكشاف من انهم لم يضربوا امثالا ولا رأوه اهلا للتسيير ولا جديرا بالتداول والقبول
الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثمه حوفظ عليها وحمي من التغيير **قوله** هنا كاستعارة

الى النظر فى الاحوال او الى الكلام فى ذلك معدة احال من الضمير فى اذكر والعدة بالكسر الجماعة
وبالضم الاستعداد وضمير منها فى المواضع عائد الى الاصول وما فى فيما عسى موصوفة او موصولة
وعسى انشاء لا يصلح صفة او صلة الا بتاويل او يكون الصفة او الصلة هو ناخذ ولفظ عسى
مقحم لافادة عدم القطع **قوله** وقد سبق تقريرها هنا فى باب الفصل والوصل حيث بين الجامع
بين الجملتين لاسيما النوع الخيالى وما اورد فيه من الامثلة والحكايات وبانضمام هذا صار
حال الاصول الاربعة الاول المكسوفة **قوله** ومنها اى ميل النفس الى الحسيات اتم منه اى
من ميل النفس الى العقليات وظاهره على اعمال الضمير منه فى الجار والمجرور والنحويون يابون
ذلك فالوجه ان يجعل حالا منه وهذا الكلام انما يتضح بافادة تصور ما هو المراد بالحسيات
ثم الدلالة على كون ميل النفس اليها اتم واكمل فاشار الى الاول بقوله والمراد بالحسيات المعنى
الكلى الذى تجرده النفس عن الحسيات اى الجزئيات المدركة بالحس بحذف المشخصات من الاين
والوضع والكيف وغير ذلك وانما جعل المراد بالحسيات هذا دون ان يريد بها معناها الظاهر
اعنى المدركات بالحواس بناء على امتناع النفس من ادراك الجزئيات واباؤها ذلك على ما نبهت
عليه فى النكتة الموردة لبيان امتناع ان يكون وجه الشبه عند التحقيق حسيا لكنك خبير
بانه لم يزد فى ذلك على مجرد الدعوى من غير دليل ولا تنبيه وكان المراد انه نبه على ان هذا
مذهبه لدليل يذكر فى العلوم الحكمية واما المحققون من الحكماء فذهبوا الى ان مدرك
الكليات والجزئيات هو النفس لكن الكليات بالذات والجزئيات بالالات واما المصنف فلما
ذهب الى ان النفس لا تدرك الجزئيات وقد حكم بان ميل النفس الى الحسيات اتم منه الى العقليات
والحسيات بالمعنى المتعارف جزئيات وميل النفس الى الشئ لا يصح بدون ادراكه لزمه ان
يفسر الحسيات بما فسر من المعانى الكلية المنتزعة من الجزئيات المحسوسة ليخرج الجزئيات المحسوسة
التى لا تدركها النفس البتة واما الثانى اعنى الدلالة على ان ميل النفس الى الحسيات اتم فقد
ذكر له وجهين مقبولين احدهما زيادة تعلقها بالحسيات بسبب تجريدها الحسيات بواسطة قوتها
العاقلة من المشخصات ونظمها الحسيات فى سلك ما عداها وهى العقليات لصيرورتها كليات
ولا شك ان تعلق الشئ بما حصله اذيد فميله اليه اتم وثانيهما زيادة الفها بالحسيات ايضا
مع زيادة تعلقها بها وذلك اعنى زيادة الالف بها لكثرة تادى الحسيات الى النفس من اجل كثرة
طرق التادى وهى الحواس الخمس الظاهرة المختلفة المؤدية للحسيات بالوجه الذى ذكر لكل من الحواس على

على التفصيل فى موضعه ولا شك ان زيادة الالف يوجب كمال الميل واشار الى وجه آخر من تفوق هو ان
ادراك النفس للحس مقدم على ادراك العقل لان النفس فى مبداء الفطرة خالية عن العلوم
لكن لها حواس تدرك بها المحسوسات ثم تتنبه لامور مشتركة بينها ولامور بها تخالف بعضها
بعضا فيحصل لها علوم كلية هى العقليات ولا شك ان الالف الى الاقدم الاسبق اتم واكمل وكمال
الالف مستلزم لكمال الميل او نفسه وزيفه بانه تقرر فى موضعه ان ادراك النفس انما هو
للمعانى الكلية المجردة عن العوارض المشخصة وادراك الحس انما هو للمخلوطات المكتنفة بالعوارض
المشخصة فما تدركه النفس غير ما يدركه الحس فالمحسوسات التى ادراكها متقدم على ادراك
العقل ليست مدركة للنفس فكيف يميل اليها فضلا عن كمال الميل والمبنى ولا يخفى ان هذا
لا ينافى على الراى الحق وهو ان النفس تدرك الجزئيات ايضا لكن بالالات فقوله وزيادة ميلها
مبتداء خبره لزيادة تعلقها ولزيادة الفها عطف على قوله لزيادة تعلقها وقوله واما يقال
مبتداء خبره شئ وبمعزل صفة شئ وعن افادة متعلق بما فى معزل من معنى الفعل لانه اسم مكان من
عزله اى ازاله وعن تحقيق متعلق بما يتضمنه بالفعل من معنى البعد وكما ترى صفة شئ او حال
منه بعد اعتباره وصفه المذكور ومتعلق الروية كونه على ذلك الوصف وبعد تقرير متعلق
بالظرف المستقر الواقع صفة شئ اعنى بمعزل **قوله** ومنها ان النفس لما تعرف اى لما عرفته اذ هى بصدد
ان تعرفه اقبل اى اشد قبولا منها لما لا تعرفه ولا من شانه ان تعرفه لان شان النفس محبة العلم و
الميل الى الادراك من غير نظر الى سبب من خارج ولهذا يستنكف كل احد ويتأذى بان ينسب الى
الجهل باى شئ كان واذا عرض عليه ما يصل اليه فهمه كالروايات والحكايات اقبل عليه بمجامع
همته بخلاف الغوامض والعويصات فانه يشمئز عنها ويعرض **قوله** ومنها ان تجدد الصور عند
النفس احب اليها من تكررها وان هذا الاصل من القبول لدى العقلاء واذعانهم له بحيث
لا يحتاج الى ادنى تنبيه ولو بتلاوة المثل المشهور الدال على ذلك وهو قولهم اكرم من معاد
وقولهم لكل جديد لذة فان الاول يدل على كراهة التكرر والثانى على استلذاذ التجدد **قوله**
ولعمرى ان التوفيق يريد ان هذا الاصل وهو ان المتجدد المفاد احب والذ عند النفس
من المتكرر المعاد الذى يضرب به المثل فى الكراهة كالمناقض لما سبق فى الاصل الخامس من
ان زيادة الف النفس بالشئ توجب زيادة ميلها اليه مع ان الالف لا يحصل الا بالتكرر فيجب

ذكونا لتكرر سببا لزيادة الميل الى الشئ لا عنه كما هو معنى الكراهة وكالمنا الما عليه الوجدان
من الشوق الى المالوف لا النفرة عنه فلا تد من تامل صادق في دفع هذه المناقضة والمنافاة ليعلم
انه ليس شئ من الامرين على العموم بل تكرر ما يستلذ وينتفع يوجب الالفة وزيادة الميل وتكرر
ما ليس كذلك يوجب الكراهة وقلة الميل ولا تناقض بين الترتيب واذا تحققت ففي المالوف
الذي يمال اليه يحصل بالتكرر لذة جديدة كمعاودة الاطعمة الشهية والنغمات الطيبة والاوجه
الصور المليحة ونحو ذلك ومن هاهنا قيل اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره • هو المسك ما كررته
يتضوع • كرر حديثك يا مهيج لوعتي • ان الحديث عن الحبيب تلاقي فقوله اذ التوفيق بالكسر جواب
القسم والمراد بحكم الالف كونه موجبا للميل مع عدم حصوله الا بالتكرر وبحكم التكرر انه
يوجب الكراهة وعدم الميل وقوله فليفعل اي التامل وقوله لان الالف تعليل لكونه احوج
شئ وامتنع عطف على كان نزاعها اي شوق النفس وذاك اي في اذ ذاك خبر لمبتدأ محذوف
اي الامر ذاك وهو ان التكرار يورث الكراهة او مبتدأ محذوف الخبر اي ذاك ثابت قوله
في خزانة الصور هي الخيال وغلبة الحضور تكون لجهات كثيرة على ما ذكر في بحث الفصل والوصل
مثل طول المشاهدة لليل والبدر وفرط المخالطة للروح وغاية الجوع فيما مر من اشهى الى
النفس من الخبر قوله لكونه شيئا وهميا اي ليس بمتحقق في الخارج ولا ماخوذ منه كناب الغول
فان الانسان لما توهم ان من الحيوان نوعا يسمى الغول ويهلك الناس توهم ان له نابا قال امرؤ
القيس • يعط غطيط البكر شد خناقه • ليقتلني والمرء ليس بقتال • انقتلني والمشرفي مضاجعي
ومسنونة زرق كانياب اغوال • المشرفي هو السيف المنسوب الى مشارف اليمن قرى منها و
مسنونة اي سهام محددة مجلوة صافية قوله كان محمر الشقيق ورد احمر في وسطها سواد يقال
له شقائق النعمان تصوب مال الى السفل تصعد مال الى العلو الاعلام الرايات والرماح
الزبرجد نبات ما بها ويكون المفرد ان من الاعلام والياقوت والرماح والزبرجد محققة
تدرك بالحس شيئا مثل هذا مركبا خياليا لا شيئا وهميا بخلاف انياب الاغوال قوله انما مثل
الحيوة اي حالها العجيبة في سرعة تقضيها وانقراض نعيمها بعد اقبالها واغترار الناس بها
والمشبه به مضمون قوله كماء انزلناه الى قوله كان لم تغن بالامس وهو زوال الخضرة النبات
فجأة وذهابه حطاما بعدما غض والتف وزين الارض بحيث طمع فيه اهله وظنوا انه

انه سلم من الجوائح ومعنى اختلط به اشتبك بسببه والزخرف الذهب ثم يشبه به
كل مموه واصل ازينت تزينت فادغم وجئ بالهمزة وضمير اهلها للنبات الارض لكسائهم
النابت من المضاف اليه بدليل قوله قادرون عليها فانه للنبات لا للارض اي
متمكنون من حصدها ورفع غلتها ويجوز ان يكون على حذف المضاف والحصد المحصود
اي جعلنا زرعها شبيها بما حصد كان لم تغن بالامس لم تنبت فيما قبل ذلك من غني
بالمكان اقام به قوله من امور اكثر خبر كان التركيب في خياليا خبر كان والمعنى على
التسوية كانه قيل سواء كان التركيب خياليا او عقليا وفي مثله يقدم الخبر على
كان ويؤخر المعطوف وكان في موقع الحال وضمير حاله للتشبيه وفي البعد متعلق
بحاله لما فيه من معنى التغير قوله فالاصل فيه هو ان يكون الشبه اي التشبيه على ما في
بعض النسخ وقد يقدم معنى الصحة حيث قال اعلم ان من حق وجه الشبه شموله الطرفين
فاذا صادفه صح والا فسد وكلامه مشتمل بان هنا معنى صحة التشبيه او صحة
وجهه والابتذال الامتهان بكثرة الاستعمال وسرعة انتقال الذهن اليه مثل ان يكون مثال
لكونه كاملا في تحصيل الغرض قوله بيان مقداره اي مقدار المشبه على الوجه الذي
هو اي المشبه عليه وقوله فالنفس بيان لاشتراط الاعرف وضمير عندها وصادفت
والفها للنفس وله للاعرف وهو متعلق باقبل وهو عطف على اميل وفيما حال من ما
في لا سيما اي لا مثل القبول في الاعرف الذي الف النفس به اكمل قوله تكن يجب في الثاني
اي في التشبيه الذي يكون الغرض منه بيان مقدار المشبه كون المشبه به مع كونه
اعرف على قدر المشبه لا ازيد ولا انقص وضمير كلما كان المشبه به وكان ادخل للتشبيه
قوله انم محسوس اشترط ذلك لانه انما يظهر كماله وتمامه بحيث يصلح ان يلحق به الناقص
في نظر الجمهور هو المحسوسات لا سيما اذا قصد زيادة تقرير فانه ربما لا يكتفى بالتشبيه
بالمحسوس بل تصور ذلك بالفعل بان يرقم على الماء ثم يقال سعيك كرقمي على الماء قوله
لمثل ما تقدم من ان النفس الى الاعرف اميل فمثله هو ان النفس الى الاتم ظهورا اميل قوله
او مثل ان يكون المشبه به مسلم الحكم كما تقول حال الممدوح حال المسك الذي هو بعض
دم الغزال فان كون حال المسك هو انه فاق جنس الدماء بحيث لا يعد منها بل يعد
نوعا اشرف مما هو مسلم معروف ولولا ذلك لما كان كاملا في الغرض اعني بيان امكان

ان يكون بعض افراد النوع يفوقه بحيث يعد في نوع اشرف **قوله** ومحاولة التزيين
بالنصب عطف على بان امكان يعني يجب ان يكون في طلب تزيين المشبه او تشويهه كون المشبه
به مسلم الحكم معروفه في التزيين كمقلة الظبي والتشويه كالسلحة الجامدة التي تنفر بها الذ
لان النفس للاعرف اقبل **قوله** او نادر الحضور فيه اي في الذهن عطف على نادر الحضور
فان قيل كان ينبغي ان يقيد المعطوف عليه بقوله مطلقا ليكون هذا عطف مغاير على مغاير
لا عطف مقيد على مطلق قلنا هما متغايران نظرا الى التعليل فالمعطوف عليه نادر الحضور
لبعد المشبه به عن التصور والمعطوف هو النادر الحضور مع المشبه لبعد نسبة
المشبه الى المشبه به او بالعكس والسبب في اشتراط ذلك لحصول الاستطراف ان النفس
يتسارع الى قبول امر نادر تطلع على النفس ويظهر فيها لما جعل الله عليه النفوس من زيادة
التشعف لما يظهر من حيث لا يعهد ولا يتوقع لما يتصور النفس لدى النادر من لزوم التجدد
ولما يتمثل النفس ويتصور من توقي النادر عن كراهة معاداة اي يميل النفس اليه لا عنه
لكونه مفاد الاعتياد **قوله** هذا كما ذكر وانك متى عرفت اسباب قرب التشبيه واسباب
قبوله عرفت ان اضداد تلك الاسباب في مقابلتها اسباب لبعده واسباب لرده فلا
باس بعدم تعرضنا لاسباب الرد بعد التعرض لاسباب القبول بل كان يكفينا ان لا نتعرض
لاسباب البعد والغرابة بعد التعرض لاسباب القرب في انحطاط الدرجة لكنا تبرعنا
بذلك مع الجري على قضية المناسبة فان البعد والغرابة اهم واتم في باب التشبيه و
القرب ايضا لشبهه صحيح فتعرضنا للقبيلين بخلاف الرد والرداءة فانه ليس بمقصود
وانما التعرض للاحتراز عنه فحسن الالتفات باسباب القبول وتفويض الرد الى
اللزوم فقوله وكذا الاسباب انخراطه اي انخراط التشبيه في سلك القبول فقوله من
القبول صفة محذوف اي في شيء من القبول وفي سلكه اي سلك القبول بيان له والتركيب
قريب من الترشيح للصدر **قوله** ولن يذهب عليك اي لن يفوتك ولن يشتبه عليك
ان اسباب القرب والبعد متى كانت اقوى كان القرب والبعد اقوى لتفاوت المسببات
وكذا متى كان اسباب الرد او القبول اقوى كان القبول والرد اقوى وهذا معنى قوله
وجرى التشبيه لذلك اي لرجحان اسباب القبول والرد في بيان قبول التشبيه ورده
على نحو مجرى التشبيه في شأن قربه وبعده **قوله** واعلم انه ليس من الواجب في التشبيه ذكر

ذكر كلمة التشبيه يعني اداة التشبيه من الحرف مثل كان زيدا اسد والفعل مثل زيد يشبه الاسد
والاسم مثل زيد مثل الاسد وما يحتمل الاسمية والحرفية مثل زيد كالاسد وضمير عن لفظ ذلك
زيد اسد وضمير مثله للتشبيه وضمير كونه لزيد اسد ووجه كونه ابلغ ظاهر الاخبار
بانه اسد وان كان المحذوف بمنزلة الثابت فكم بين الثابت ومنزلة الثابت **قوله** ولا
ذكر المشبه لفظا اي في اللفظ او من جهة اللفظ قيد بذلك اشارة الى انه انما يحذف في
اللفظ واما في التقدير فثابت البتة لتوقف استقامة التركيب من جهة النحو عليه بخلاف
الاداة فانها انما يقدر لاستقامة المعنى واما التركيب فصحيح بدونها وانما لم يتعرض
لعدم وجوب ذكر وجه الشبه لانه في غاية الظهور والشيوع فلما يشتمل التشبيه على
ذكره **قوله** كفى جواب اذا كان وفاعله ضمير يعود الى كونه محذوفا او الى جعل المشبه له
خبرا مفتقرا الى المبتدا وقوله لقصر المسافة بكسر القاف وفتح الصاد هو الرواية
وعليه الدراية اي لقلة التفاوت بينهما بلفظه في الكلام وبين ما يحذف من الكلام
بشرايط الحذف من قيام القرائن الحالية او المقالية الموجبة او المجوزة على التساوي
او الترجيح والظاهر ان قوله في قوة الافادة متعلق بقصر المسافة لكن المسموع انه متعلق
بكفى وهو الوجه اذ المسافة في قوة الافادة عدمه لا قصيرة بخلاف المسافة بين الملفوظ
والمحذوف فانها ثابتة في الجملة وان قلت وقصرت وفي قوله واي اسد زيادة مبالغة
ودلالة على انه كامل في الاسدية بحيث يحمل الناظر على الاستفهام وهو عطف على
اسد عطف الخاص على العام اعني المقيد بالكمال على المطلق ولك ان تقدر له مبتدا
آخر اي واي اسد هو قصد الى التعجب والتعجيب **قوله** وانما الواجب اي ليس الواجب
في التشبيه ذكر المشبه وان لا يترك اصلا وانما الواجب فيه اذا ترك ان لا يترك
بالكلية بحيث لا يكون مقدرا كما ليس بملفوظ مثل عندي اسد في المرفوع ورايت اسدا
في المنصوب ونظرت الى اسد في المجرور فان مثله لا يعد في اصطلاحهم تشبيها بل استعارة
وسيأتيك بيان حاله وانما عد نحو زيد اسد بذكر المبتدا ونحو اسد واي اسد
بحذف المبتدا في مقام الاخبار عن زيد وهذا معنى قرينة المحذوف المبتدا اي نحو زيد
اسد المحذوف مبتداه تشبيها لا استعارة لانك حين اوقعت اسدا على زيد وجعلته
خبرا عنه بطريق الاثبات لزم ان يكون زيد اسدا كما اذا كان الخبر صفة مثل زيد

منطلق فان معناه ان الذات التي هي زيد بعينها المنطلق لا ان هذا حقيقة معنى القضية الموجبة
ولو لم يقصد هذا لكان زيد اسد مجرد تعديد للمفردات من غير اسناد كما اذا ذكرتها خالية
عن الاعراب لكن معلوم بالضرورة انما هو من افراد الانسان يمتنع ان يكون اسدا ومثل
هذا الكلام وارد في كلام الفصحاء بل في التنزيل فيلزم لتصحيحه المصير الى التشبيه بحذف
كلمة التشبيه اي زيد مثل الاسد فحذف مثل للقصد الى المبالغة في التشبيه نظرا الى ظاهر
اللفظ كانه قيل نفس الاسد لا شبيه به وان كان المعنى على اثبات التشبيه فان قيل لم لا
يجوز ان يجعل اسد بمعنى شجاع فيصح حمله على زيد اجيب بانه لا يجوز لان اسدا اسم لجنس
الاسد من غير دلالة على الوصف اعني المعنى الزائد على الذات فيمتنع ان يجعل وصفا اي ما يدل
على معنى زائد على الذات بحيث لا يعتبر الذات المبهمة التي هي اعم عام الا لضيق العبارة
عند التعبير وحاصله انه لا بد لتصحيح هذا الكلام من جعل الخبر بمعنى صفة يصح اسنادها
الى المبتداء او محمولا على حذف اداة التشبيه والاول ممتنع فتعين الثاني ولقائل ان يقول ان
اريد الامتناع حقيقة فغير مفيد لان المجاز احد طريقي التعبير وان اريد مجازا فممنوع
فان استعمال اسد استعمال شجاع مجازا مما لا خفاء في صحته والمجاز وان كان خلاف الاصل
فالحذف ايضا كذلك من غير ترجيح على ما ذكر في علم الاصول بل ربما يمكن ترجيح المجاز بانه اغلب
وابلغ وبانه كثيرا ما يقع الاسم الواقع هذا الموقع عاملا في ظرف او غيره بمنزلة الصفة
مثل اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ صائل علي وجبان ضعيف في الحروب وفي
شعر ابي العلاء والطير اغربة عليه اي باكية وقال الشاعر كان لنا منه بيوتا حصينة
مسوحا اعاليها وساجا كسورها فجعل اعاليها فاعل مسوحا لكونها في معنى سوداء
وكذا ساجا كسورها والحاصل انه انما يمتنع حمل اسد على زيد اذا كان في معناه الحقيقي واما
اذا كان مجازا عن الشجاع فصحة الحمل ظاهرة من غير احتياج الى تقدير اداة ليكون تشبيها
ويكون الحمل على زيد قرينة مجاز بمنزلة يرمي او في الحمام ولهذا زيادة بيان اورد في حواشي
الكشاف **قوله** واذا عرفت ينبغي ان يخص هذا الحكم بمثل زيد اسد ونظائره اذ لم يعرف
لزم المصير الى التشبيه بحذف الاداة الا فيها وقوله الا في الظاهر صلة يؤثر اي يؤثر في
ظاهر التشبيه ويبطله الى غير الظاهر والاحسن ان المراد انه لا يؤثر في ابطال التشبيه الا
بحسب الظاهر حيث يظن ان مثل زيد اسد ليس بتشبيه لخروجه عن صورة التشبيه واما في

في الحقيقة فلا اثر لانه تشبيه كما كان مع ذكر الاداة **قوله** وعرفت ان نحو رايت بفلان اسدا
فانما يتم انه لو ثبت ان ذكر الطرفين مطلقا يمنع حمل الكلام على غير التشبيه ولم يثبت الا فيما هو
على وجه الحمل نعم يمكن ان يقال ان ذكر الطرفين على وجه يشعر بان القصد الى اثبات المشابهة
بينهما يمنع حمل الكلام على الاستعارة لما فيه من الاخلال بالمبالغة الحاصلة بجعل
المشبه نفس المشبه به بالطريق الذي يذكر في بحث الاستعارة فيعلم ان ما ذكر من الامثلة
كلها تشبيهات لا استعارات فقوله نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد يعني ما اذا
ذكر المشبه به بعد ذكر المشبه بعد الباء التجريدية ومعنى التجريد عندهم ان ينتزع من امر
ذي صفة امر آخر مماثل له مبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك فقد انتزعت في المثالين
من فلان الشجاع شجاعا آخر هو الاسد وقوله وهو اسد في صورة انسان اشارة الى
ما اذا كان الاسم الواقع موقع المشبه به نكرة موصوفة بما لا يلائم المشبه به نحو فلان
بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال • شمس تالق والفراق غروبها • عنا وبدر والصدود
كسوفه • وقال قمر في جنبيه ثم ليس بغرب فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في هذه
الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه
لا يغيب قال الشيخ عبد القاهر وقد يكون في الصلات والصفات التي تجيء من هذا القبيل
ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة
قرب كقوله • اسد دم الاسد الهزبر خضابه • موت فريض الموت منه يرعد فانه
لا سبيل فيه الى التصريح باداة التشبيه لدلالة التشبيه على انه دون الاسد او
مثله ودلالة الوصف على انه فوقه واذا تاملت هذا الفن وتحققت سره وجدت
محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة
لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى وقوله واذا نظرت اليه لم تر الا
اسدا بمنزلة هو اسد لكن بطريق الحصر ولا خفاء في ان تقدير اداة التشبيه فيه
ابعد وفي اذ رايته عرفت جهة الاسد لزوم الاسدية وتقدير الاداة ابعد وابعد
وفي لئن لقيته ليلقينك منه الاسد لزوم الاسدية مع التجريد وفي ان اردت اسدا
فعليك بفلان لزوم المشبه للمشبه به كانه لا اسد سواه ويشبه ان يكون هذا
ابلغ وفي انما هو اسد ليس الا الحصر وكذا في ليس هو آدميا بل هو اسد لكن احدهما

بطريق انما والاخر بطريق العطف وهو ابلغ للتصريح بالنفي والاثبات وبان المنفي حقيقة المشبه
بخلاف انما هو اسد فانه يحتمل ان يكون شيا آخر من الحيوانات الموصوفة بالجراءة وفي توسيط
وليس هو آدميا بين انما هو اسد فانه يحتمل ان يكون شيا آخر وبل هو اسد لطيفة وايهام تعلقه
بالاول ايضا فيكون من قبيل انما زيد قائم وليس بقاعد وقد يقع مثل هذا في شعر الفرد وسي يذكر
بين اللفظين لفظا لابد من تعلقه بكل منهما ليتم المعنى كقوله في صفة من لقي القرن على الارض
وجلس فوقه ثم حز راسه وكقوله حكاية عمن يهدد من قيد رجله والقي في البئر بانه لو كان فعل
كذا وكذا لتركه بحاله وركب فرسه • وكرند ترا بسته در چاه پاى • برخش اندر آدم شوم
بازجاى • وقوله كل ذلك تشبيهات مختارات نحو ولا فرق الا في شان المبالغة اي بينها على ما يجيء
ان بعضها ابلغ من البعض او بينها وبين قولك هو كالاسد قوله فالخيط الابيض يعني اذا كان
ذكر الطرفين على وجه يشعر باثبات الشبه مانعا من الحمل على غير التشبيه كان الخيط الابيض و
الخيط الاسود في الاية من قبيل التشبيه شبه بالخيط الابيض اول ما يبدو من الفجر المعترض
في الافق وبالخيط الاسود ما يمتد معه من غبش الليل لبيان الخيطين بقوله من الفجر صريحا في الابيض
وضمنا للاسود لدلالته على انه اذا كان الابيض هو الفجر لم يكن الاسود الا ما اتصل به من الغبش
اولان الفجر هو البياض المختلط بالسواد فيدل عليه التزاما ولولا البيان بقوله من الفجر لكان
الخيط الابيض والخيط الاسود من باب الاستعارة حيث ذكر المشبه به واريد المشبه للقطع
بانه ليس المراد حقيقتهما وان فهما بعض من عرض النبي ع م وساده كناية عن قلة فطانته
على ما روي ان عدي بن حاتم قال عمدت الى عقال ابيض واسود فجعلتهما تحت وسادي
فكنت اقوم من الليل فانظر اليهما فلا يتبين لي الابيض من الاسود فلما اصبحت غدوت الى
رسول الله صلعم فاخبرته فضحك وقال ان كان وسادك لعريضا انما ذلك بياض النهار
وسواد الليل وقيل كان ذلك مع البيان الا انه غفل عنه وانما اخرجا لهذا البيان من ان يكون من
الاستعارة مع انها ابلغ لما فيها من بعض الخفاء في مقام الحاجة الى البيان الواضح لكونه من الاحكام
التي يفتقر اليها الكل من الذكي وغيره فعدل عن الاستعارة الخفية التي ربما يخل بالغرض
الى التشبيه البليغ الوافي به قوله والحاصل من مراتب التشبيه قد اشار في صدر الباب
الى انه لابد للتشبيه من الطرفين ووجه وغرض وحال وقد اسلف في النظر في الامور الاربعة
وعقبه بالتنبيه على انه لا يجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه بل قد يحذف فدل ذلك

على ان من جملة ما لابد منه للتشبيه هو الاداة وان لم يشعر كلامه في صدر الباب بذلك ولما ذكر
ان في حذف كلمة التشبيه مبالغة ليست مع ذكرها حاول الآن بيان درجات التشبيه في
القوة والضعف بالنظر الى اركانه ذكرا وحذفا وجعل اركانه اربعة لظهور ان الغرض والحال
في القرب والبعد والقبول والرد خارج عنه وانه اذا عرف يقال هو الدلالة على مشاركة
امر لامر في امر بالكاف ونحوه واذا صور يقال زيد كالاسد في الشجاعة وذهب الى ان ذكر المشبه
لازم البتة فالمشبه به اما ان يكون مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين اما ان يكون الاداة مذكورة
او محذوفة تصير اربعة وعلى التقادير اما ان يكون الوجه مذكورا او غير مذكور تصير
ثمانية والضابط في بيان القوة والضعف بالنظر الى الاركان الاربعة ان القوة تكون اما
بجعل المشبه كانه نفس المشبه به لعدم ذكر ما يشعر بالمشابهة المبنية على المغايرة
واما بعموم وجه الشبه بان لا يتعرض لذكره فالتشبيه المشتمل عليهما جميعا بان لا يذكر الاداة
ولا الوجه في غاية القوة والخالي عنهما بان يذكر الوجه والاداة جميعا لا قوة له والمشتمل على
على احدهما فقط بان يترك الاداة فقط او الوجه فقط متوسط وفي كلامه ايماء الى ان
متروك الوجه اقوى من متروك الاداة حيث ذكر في الاول نوع قوة وان الثاني قوي وههنا
بحث وهو انه يجوز ترك المشبه به كما في قولك زيد في جواب قولك من يشبه الاسد فانه
تشبيه لكونه فاعل فعل محذوف اي يشبه الاسد زيد وقد حذف المشبه به والوجه و
الاداة فلا ينحصر المراتب في الثمانية المذكورة ويمكن دفعه بانه ليس بتشبيه اذ ليس القصد
الى بيان اشتراك الشيئين في امر بل جواب السائل وبيان الفاعل ولو سلم فليس مما يرد في
تشبيهات البلغاء والكلام فيها قوله واعلم ان الشبه اي التماثل والتشابه يقال بينهما شبه
بالتحريك وقد يقال بمعنى الشبه اي المثل والمعنى انه قد يؤخذ تشابه الشيئين من نفس التضاد اي تنافي
الوصفين وكونهما بحيث يمتنع اجتماعهما وانما ينتزع منه نظرا الى اشتراك الضدين في التضاد
فان كلا منهما مضاد للاخر والمراد بالضدين ههنا ما يعم النقيضين ايضا على ما سيجيء في بحث الاستعارة
وبعد انتزاع الشبه من التضاد ينزل التضاد فكل من الامرين بمضادة الاخر او تضادهما او شبه
التضاد منزلة شبه التناسب والتماثل بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال
ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فهو يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف
التمليح فكل من قولك للجبان ما اشبهه بالاسد وقولك للبخيل انه حاتم صالح للتمليح والتهكم فان

قصد الاستهزاء بالجبان والبخيل فتهكم وان اريد مجرد التمليح والتظرف فتمليح وقد يقصدان جميعا
قال الامام المرزوقي في قول الحماسي • اتاني من ابي انس وعيد • فسل لغيظ الضحاك جسمي •
ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح واما ما سيجيء في اخر البديع من الاشارة الى
قصة او شعر او مثل فانما هو التلميح بتقديم اللام على الميم وكثيرا ما يقال قد لمح فلان هذا البيت
او هذا المثل واراده في مقابلة التهكم وتفسير التمليح به غلط فاحش فان قلت قد يتوهم
من كلامه ان وجه الشبه في مثل هذا هو التضاد لانه الوصف المشترك بين الضدين ولا شك
انا اذا قلنا للجبان انه اسد وللبخيل انه حاتم لم يتأت لنا ان نقول في التضاد اذ لا تمليح ههنا
ولا تهكم بل في الشجاعة وفي الجود بتنزيل جبنه منزلة الشجاعة وتسميته بها وجعل بخله
بمنزلة الجود وتسميته به بناء على التمليح والتهكم وبهذا يحصل اشتراك الطرفين قلنا هذا
الوهم يضمحل بقوله ثم ينزل منزلة التناسب فانه تحقيق وجه الشبه واما ذكر اشتراك
الضدين في التضاد فتوطئة لذلك وتمهيد ودلالة على ان اخذ الشبه من التضاد ليس
بمستنكر بل له جهة مناسبة ونوع ملائمة وكان الاليق بهذا البحث ان يذكر في النوع الثاني
اعني النظر في وجه التشبيه وفي التمثيل بالمثالين تنبيه على انه قد يكون مع التصريح بكلمة التشبيه
وقد يكون بدونه بل بحيث لا يحس ذكر كلمة التشبيه فانه لا سبيل الى قولك انه كحاتم ثاني لانك
انما تشبهه بحاتم المعروف وتجعله حاتما ثانيا اي واحدا اخر مسمى بحاتم او مشاركا له في الجود
وهذا معنى حاتم ثان بتنكير الوصف **قوله** الاصل الثاني من علم البيان في المجاز وقد سبق وجه
كلمة في وان الذي من مقاصد البيان هو المجاز دون الحقيقة الا انها تذكر في هذا الاصل ضمنا
وتبعا لكونها مقابلة للمجاز وبمنزلة الملكة من العدم نظرا الى ان استعمال اللفظ في غير الموضوع
له فرع ان يكون له موضوع له يمكن الدلالة عليه والاستعمال فيه لولا عروض مانع فبهذا الاعتبار
يكون للحقيقة جهة اصالة واستحقاق ان يتعرض لنا في بحث المجاز ونقدم عليه وان كان لا يتوقف
وجود المجاز على وجود الحقيقة ولا تعقله على تعقلها **قوله** والكلام في ذلك الاصل او في المجاز
محتاج الى ان نتعرض قبل الشروع في تعريف المجاز ومباحثه لطريقة دلالات الكلم على مفهوماتها
انه الوضع دون الطبع والذات ولمعنى الوضع ما هو وللواضع من هو لا لمعنى الواضع لان في معرفة
الوضع معرفة معنى الوضع من غير افتقار الى تعرض له على حدة ووجه الافتقار الى الامور المذكورة
يظهر من تعريف الحقيقة والمجاز وتقسيمهما الى اللغوي والشرعي وغيرهما **قوله** مع استواء نسبته

اي نسبة اللفظ الى المسميين بحكم التقسيم اي الترديد العقلي اما الذات اي ذات اللفظ او
غيرها اما الله او غيره والمحكي عن عباد بن سليمان ان المخصص ذات اللفظ بمعنى ان الكلمة بنفسها
موجبة للاختصاص بان يفهم منها معناها دون غيرها وذكر ذلك بلفظ يحكي لانه لبعده بحيث
لا ينبغي ان يختاره العاقل واختار الشيخ الاشعري وكثير من المحققين ان الواضع هو الله وطريق توقيف
العباد عليه الالهام وخلق العلوم الضرورية ومذهب الهاشمية من المعتزلة وجمع من الحكماء
ان الواضع غير الله وادلة الفريقين مع تفاصيل اخر مذكورة في كتب الاصول ولا قاطع فيها
ولذا اختار بعضهم التوقف لكن اتفقوا على فساد ان يكون دلالة اللفظ لذاته اما اولا فلانه
يستلزم امتناع نقل اللفظ الى ان يكون دالا على معنى اخر دون الاول اما بنصب قرينة
كما في المجاز واما بوضع على حدة كما في العلم لان ما بالذات لا يزول بالعارض واللازم منتف
قطعا واما ثانيا فلانه يستلزم ان نتدلنا على معاني اللغة الهندية كما انها لا نفهم بذواتها
دالة على معانيها وانفكاك الدليل عن المدلول محال لانه الذي يلزم من العلم به العلم بثبوت المدلول
وان توقف على شرط اخر لم يكن الدال بالحقيقة نفس اللفظ وذاته واما ثالثا فلانه يستلزم امتناع
اشتراك اللفظ بين معنيين متنافيين من الضدين او النقيضين وغيرهما لاستلزام ذلك
عند الاخبار بهذا اللفظ بثبوت احدهما ثبوته وانتفاءه جميعا مثلا اذا قلت هذا
جون بمعنى اسود يلزم ان يكون اسود لكونه مقتضى ذات اللفظ وان لا يكون اسود لان ذات
اللفظ يقتضي ان يكون ابيض والابيض لا يكون اسود واللازم منتف وفاقا وبين
بعضهم وجه الملازمة بان الشيء الواحد لا يكون بذاته مناسبا للمتنافيين ودالا عليهما
وعدل المص عنه لظهور المنع عليه واعاد لفظ المقدم في الدليل الثاني لئلا يتوهم انه من
تتمة الدليل الاول بناء على تعدد التالي فيه اعني امتناع النقل الى المجاز والى العلم ولا كذلك
تالي الدليل الثاني فلم يحتج الى اعادة المقدم في الدليل الثالث واما التعبير عن وجوب
الدلالة على معاني الهندية بوجوب امتناع ان لا يدل فتطويل قليل الجدوى **قوله** لما تقدم في
اشارة الى ما ذكر من ان الناهل اسم للريان فقط واطلاقه على العطشان من باب التفاؤل كاطلاق
السليم على اللديغ **قوله** ووجوه فساده اي فساد الراي الاول اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى
مثل هذا التركيب وهو ان يدخل من التفضيلية على غير المفضل عليه شايع في كلام المولدين ومنه
قول الشاعر الناس اكيس من ان يمدحوا رجلا حتى يروا عنده اثار احسان اي متباعدون منها

في الظهور من الخفاء لي الكثرة من الاحصاء وفي الكياسة من مدح من لا احساس فيه وقد
نا ولم يحذف المضاف اي من ذي ان يخفى يعني من امر ذي خفاء وقوله ما دام ظرف لفسد او لاظهر
واكثر علم الاشتقاق هو علم يعرف به كيفية رد احد اللفظين المتناسبين في التركيب
والاصل المعنى الى الاخر وعلم التصريف هو تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة
المناسبات والاقيسة وكان الاشتقاق جزء منه قوله كالجهر هو انحصار النفس في مخرج
الحرف والهمس جريه في ذلك فيه وتجمع المجهورة قولك خذكا ترجم ونطايب والمهموسة ما عداها
والشدة هو ان يتم الانحصار كما في قولك اجدك قطبت والرخاوة ان يتم الجري كما في
الباقية من ذلك والتوسط بين الشدة والرخاوة وهو ان لا يتم الجري ولا الانحصار كما في
قولك لم يروعنا وسميت الحروف المعدلة وما بين الشدة والرخوة وغير ذلك كالاستعلاء
وهو ان يتصعد في الحنك الاعلى كالصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء
والانخفاض بخلاف ذلك كما في البواقي وكذا المطبقة والمنفتحة وحروف القلقلة
والصفير بها الخواص وبينها ومنها الحروف والتناسب بينهما اي بين الحروف والمعنى
الذي يوضع تلك الحروف بازائه وقوله حر فما بين اي بين الشدة والرخاوة والنزوان
هو ضراب الفحل وحماد حمدي اي يحمد ويميل عن طلبه النشاطه فاعتبر ما بين الاسم
والمسمى من الحركة واعتبر في فعل بالحركة التي تحصل من ضم الشفتين لانفعال الطبايع
اللازمة وكذا فعل بالتشديد للتكثير قوله والحق بعد اي بعد ما ثبت ان لا نفس الكلم من
جهة الحروف والهيئات تاثيرا في اختصاصها بالمعاني فالحق احد المذهبين الاخيرين لا الراي
الاول وان كان نا ولا بما ذكرنا الا بمجرد ما ذكر من التاويل لا يثبت المخصص لدلالة اللفظ
على بعض المعاني دون البعض بل لا بد من القول باحد المذهبين الاخيرين وهنا ميل منه
الى التوقف لعدم الرجحان في الادلة ولما ذكر من المذهب الاول طريق الاعلام طريق التوقيف
والالهام لا طريق التعيين اعني الوضع لظهوره ومن المذهب الثاني طريق التعيين لما فيه
من الاشارة الى انه لا يختص بواحد بل يكون باصطلاح وتوافق من جماعة دون طريق
الاعلام لما فيه من التفصيل والاختلاف المفضي الى الاطناب فقيل بالترديد والقرائن كما لا يخفى
وقيل بان القدر الذي يحتاج اليه في الاعلام يكون توقيفيا فلم يقع قوله اما التوقيف والالهام
واما الوضع والاصطلاح ترديدا بين المتقابلين في الظاهر يرجع الى المقصود وكرر الاشارة

الاشارة فقال والمرجح بالاخرة في التوقيف والاصطلاح امر واحد هو الوضع فكان الحق
ان يقال الحق بعد ذلك هو الوضع وانما سمي الخلاف في ان الواضع هو الله تمسكا بقوله تعالى
وعلم آدم الاسماء ومن اياته اختلاف السنتكم او غيره واحد من البشر او جماعة تمسكا بقوله
تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه والجواب عن كل منهما مذكور في موضعه قوله
اذا عين بازاء ما اراد به تنبيه على ان المراد بالمعنى ما يعني ويراد فيتناول المعنى الحقيقي
والمجازي فيجب الاحتراز ويرد الاعتراض على من اقتصر في تفسير الوضع على تعيين اللفظ
بازاء المعنى من غير تقييد بقوله بنفسها اي بلا قرينة بل لمجرد العلم بالتعيين فلا يكون
هذا من دلالة اللفظ على المعنى بنفسه في شيء ولا يخرج المجاز عن حد الكلمة بناء على انتفاء
الوضع لانه ليس بموضوع بالنسبة الى المعنى المجازي ولا يلزم منه انه ليس بموضوع لظهور
انه موضوع بالنسبة الى المعنى الاصلي ثم لا يخفى ان المراد بالوضع وضع اللفظ بقرينة
ما سبق من الكلام فلا يرد ان الموضوع قد يكون خطا او عقدا فلا يكون التعريف بتعيين
اللفظة او الكلمة جامعا وانما قال وعرفت ان الوضع تعيين الكلمة مع ان الذي عرف هو
ان الوضع تعيين اللفظة لانها بهذا التعيين تصير كلمة والمذكور في تعريف الحقيقة
والمجاز هو الكلمة دون اللفظة وهذا تمهيد لذلك وههنا سؤال قوي وهو انه قد
اطبق ائمة الاصول على ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى انه لا بد ان يثبت من واضع اللغة
وائمة العربية الموثوق بهم من اهل الاستعمال اعتبار نوع العلاقة كاستعمال المسبب
في السبب مثلا وانما الكلام في احاد المجازات فقد اشترط بعضهم فيها ايضا السماع
فالتعريف ان كان للوضع الشخصي فقد دخل فيه كثير من الاوضاع النوعية اعني ما يكون
من قبيل تعيين الكلمة بنفسها لكن لا بتنصيص على جزئي بل بقاعدة كلية كجميع ما يتعلق
بالهيئات مثل اسم الفاعل والمصغر والامر والمبني للمفعول ونحو ذلك وايضا اذا اريد
بالوضع ههنا الشخصي لم يكن تعريف الحقيقة جامعا لخروج الحقائق التي وضعها نوعي
ولا تعريف المجاز مانعا لدخولها فيه من جهة كونها مستعملة في غير الموضوع له بالشخص
وان كان التعريف لمطلق الوضع لم يصح اخراج المجاز لكونه موضوعا بالنوع قلنا المراد
مطلق الوضع المتعارف اعم من الشخصي والنوعي اعني ما يكون بالتنصيص على الجزئي كرجل
وفرس او بالقاعدة الكلية كجميع ما يتعلق بالهيئات لكن بشرط ان يكون ذلك التعيين

من غير اشتراط قرينة كما في المجاز فانهم قد اطبقوا على انه استعمال في غير الموضوع له
والحقيقة في الموضوع له ولم يثبت ممن يوثق به القول بكون المجاز موضوعا وانما
قالوا انه لابد فيه من اعتبار نوع العلاقة ففهم منه البعض ان هذا معنى الوضع الحقيقي
ولم يتنبه لاشتراط عدم اشتراط القرينة والحاصل ان الوضع اعم من التعيين الشخصي
واخص من مطلق التعيين ومعنى كون الكلمة حقيقة والمجاز اعلى ذا ان يراد
بها تارة المعنى الموضوع له فيكون حقيقة وتارة معنى المعنى فيكون مجازا واما الكناية
فداخلة في الحقيقة على ما سيأتي ومبنى ذلك على ان المراد بارادة المعنى اعم من ان يكون على
الانفراد كما في الصريح او مع معنى المعنى كما في الكناية وبارادة معنى المعنى ان يكون ذلك
على الانفراد لينحصر في المجاز قوله فالحقيقة بدأ بها لكونها الاصل وان كان المقصود
الاصلي في الفن هو المجاز هي الكلمة المستعملة فيما اى في المعنى الذى هى اى الكلمة موضوعة
له من غير تأويل في الوضع اى من غير صرف للوضع عن الظاهر وبيانه يرجع له يؤول اليه
من اولته وتأولته تطلبت له ما يؤول اليه وآل الامر الى كذا انتهى اليه والمآل
المرجع وبهذا القيد يخرج الاستعارة لكونها بتأويل في الوضع وهو جعله اعم من
الحقيقي كما في الحقيقة والادعائي كما في الاستعارة كما سيجيء من انه يجعل افراد الاسد
مثلا قسمين متعارفا وهو الذى له غاية الجرأة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف
وهو الذى له تلك الجرأة لكن لا في ذلك الهيكل ومع تلك الصورة وهذا معنى قوله
لبناء دعوى المستعار كلفظ الاسد موضوعا للمستعار له كالرجل الشجاع على ضرب من
التأويل اى نوع منه والاعتراض بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول
الوضع بالتأويل لانه ليس بوضع حقيقة واللفظ عند الاطلاق انما ينصرف الى
معناه الحقيقي سديد والدفع بانه يتناوله اذ قد يقسم اليه فيقال ان الوضع على قسمين
حقيقي وادعائي ليس بشيء لان معناه ان لفظ الوضع يطلق تارة بطريق الحقيقة وتارة بطريق
المجاز فليس هذا من اطلاق الوضع في شيء نعم لو قيل انه لدفع التوهم وتأكيد ان المراد
حقيقة الوضع لا مجازه لكان شيئا ثم الظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله
بعد الكلمة مستعملة فيما هي موضوعة له وليس بمستقيم لان اصح القولين على ما سيجيء
هو ان الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز عقلي بان يكون اللفظ مستعملا في معناه الموضوع

له وانما التصرف في امر عقلي بان يجعل ما ليس باسد اسدا فكيف يستقيم ان الاستعارة على اصح
القولين مستعملة في الموضوع له فالوجه ان يجعل متعلقا بقوله ليحترز اى انما يحترز
عن الاستعارة على القول بانه مجاز لغوي خارج عن حد الحقيقة اللغوية واما على القول
بانها مجاز عقلي بمعنى انه جعل غير الاسد اسدا ثم استعمل لفظ الاسد في معناه الموضوع
له على انه حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنه ولكون هذا التعلق خلاف ظاهر اللفظ
ذهب بعضهم الى ان المراد باصح المذهبين هو ان المتكلم لا يقر بان الاستعارة مستعملة في غير
الموضوع له بل يدعي انها مستعملة في الموضوع له وفساده بين لمن ينظر في الكتاب واما الاعتراض
بانه يدخل في تعريف الحقيقة المجاز المستعمل فيما هو موضوع له بحسب اصطلاح آخر كلفظ
الصلوة اذا استعمله اللغوي في الاركان المخصوصة لاشتمالها على الدعاء او بحركة الصلوين
او استعمله الشارع في الدعاء لكونه من اجزاء الصلوة او كلفظ الدابة اذا استعمله اللغوي
في خصوص ذوات الاربع او صاحب العرف في غيرها مجازا فلا بد من التقييد باصطلاح
التخاطب او ما يؤدي مؤدى ذلك على ما ذكر في تعريف المجاز والجواب ان تعليق الحكم بالوصف
مشعر بالحيثية فالمراد انه كلمة مستعملة في الموضوع له من حيث انه موضوع له والاستعمال
فيما ذكر ليس من حيث انه موضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له نعم ان ذكر القيد
للتصريح والاحتياط دون الاحتراز والاحتياج كان حسنا وقد يجاب بانه يخرج من قوله
من غير تأويل في الوضع لان استعمال اللفظ فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب انما يكون بتأويل
في وضعه لان معناه صرفه عن ذلك الوضع الذى يستعمل فيه الكلمة الى ما يعم الحقيقي والادعائي
كما في الاستعارة او الى وضع آخر للكلمة كما في الصور المذكورة فانه يعدل عن الوضع
اللغوي الذى وقع به التخاطب الى الوضع الشرعي او العرفي مثلا ومن احاط علما بما في
المفتاح علم ان هذا من سقط المتاع فان معناه ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما يكون
موضوعا له بالتحقيق لا موضوعا له بالتأويل والمعنى في الاستعارة موضوع له بالتأويل
لا بالتحقيق واما في الصور المذكورة فالمعنى موضوع له بالتحقيق لكن بغير الوضع الذى
به التخاطب ولا تأويل في الوضع الذى استعمل الكلمة فيه والمراد بالوضع بالتحقيق وبالتأويل هو
الوضع الذى به يكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له ولهذا اقتصر المصنف على الاستعارة
في احد القولين اذ لا يجعل شيء من معاني المجازات موضوعا له بالتأويل الا فيها ولو كان

المراد بالتأويل في الوضع الذي نحن نتكلم فيه ونخاطب به بمعنى صرفه الى امر اخر لزم ان يكون
جميع المجازات كذلك لانا صرفنا الوضع لا اعتبار العلاقة قوله وكذا ان نقول يعني ان تلك
ان نضع ما تدل عليه الكلمة بنفسها موضع ما وضعت الكلمة له لانه ذلك بالحقيقة معنى الوضع
الا ان قولنا بنفسها معه في تفسير الوضع متعلقا بالتعيين وههنا بالدلالة وذلك من
لوازم الاول على ما سنشير اليه ومعناه ان الكلمة لا يحتاج في دلالتها على المعنى الى قرينة
بخلاف المجاز ونضع قولك دلالة ظاهرة مقام قولك من غير تاويل في الوضع احترازا عن الا
فانها وان كانت مستعملة فيما تدل عليه بنفسها لكن ليست دلالتها عليه ظاهرة لابتنائها
على تاويل لجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وغير متعارف ليكون المعنى المستعار له
من الافراد غير المتعارفة فان قيل الاستعارة مجاز ولا شيء من المجاز يدل على معناه بنفسه
ضرورة افتقاره الى القرينة فالاستعارة لا تدخل فيما يدل على المعنى بنفسه ليخرج بقولنا
دلالة ظاهرة وهذا بخلاف التعريف الاول فان من جعل الوضع اعم من التحقيقي والتاويلي
ربما يدعي دخول هذا النوع من المجاز فيما استعمل في الموضوع له قلنا الكلام في قوة الكلام
وكان من يجعلها مستعملة في الموضوع له يجعلها مستعملة فيما تدل عليه بنفسها بناء على ان ليس
الوضع الا تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسها وجعلها بحيث يدل عليه بنفسها لكن سيجيء
في بحث الاستعارة عند ذكر التاويل ان الدلالة على كون المراد هو الفرد الغير المتعارف تكون بمعونة
القرينة وان نصب القرينة انما يكون لذلك وهذا ينافي التوفيق بين ادعاء الاسدية ونصب
القرينة المانعة قوله كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص هذا تكرار للمثال السابق تنبيها على عدم
التفاوت بين التعريفين وليس اليه كثير حاجة وانما المحتاج اليه هو المثال من المشترك
على ما قال او القرء اي كاستعمال القرء في المعنى الدائر بين الطهر والحيض بان يكون احدهما
البتة لا غيرهما ولا مجموعهما والمصدر المأخوذ من قوله ان لا يتجاوز بمعنى الفاعل اي غير المتجاوز
او على حذف المضاف اي ذي ان لا يتجاوز وزعم ان هذا معنى المشترك والذي يدل عليه هو بنفسه
ما دام منتسبا الى الوضعين من غير تخصيص باحدهما وحاصله ان المشترك بالنسبة الى كل من
المعنيين له وضعا خاصا قصديا ودلالة عليه بنفسه ثم يلزمه من حيث الانتساب
الى مجموع الوضعين وضع اخر ضمني بملاحظة الوضعين ومجموع المعنيين وهو التعيين
للاحد الدائر فان التعيين لكل واحد على الخصوص تعيين للاحد المطلق لا لمجموع المعنيين فانه

فانه ليس بلازم ولذا قال غير مجموع بينهما قصدا والحاصل ان له وضعا لهذا خاصة ولذاك خاصة
ويلزم الوضع لاحدهما مطلقا وكلما يكون اللفظ موضوعا له يكون دالا عليه ضرورة ان
قصدا فقصدا وان ضمنا فضمنا ولهذا يندفع منع كون مدلول المشترك هو ان لا يتجاوز المعنيين
غير مجموع بينهما واما اذا خصصت المشترك بواحد من الوضعين او المعنيين كما اذا خصصت
القرء بواحد من الحيض والطهر بان ذكرت معه ما يدل على ان المراد به الطهر دون الحيض اما صريحا
بان تقول القرء بمعنى الطهر واستلزاما بان تقول القرء لا بمعنى الحيض فانه يستلزم كونه بمعنى الطهر
اذ لا ثالث فان لفظ القرء حينئذ خصصته صريحا او التزاما يتنصب ويكون دليلا دالا بنفسه على
الطهر بالتعيين كما ان الواضع عينه بازاء معنى الطهر بنفسه اي من غير قرينة كما في المجاز و
اذا كان التعيين كذلك فالدلالة كذلك لكونها من لوازم الوضع عند العلم بالوضع اما اذا
اريد بالدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فظاهر لانه وضع لفظ القرء للطهر بالتعيين
بمعنى تعيينه بحيث يدل عليه بنفسه جعله بحيث يفهم منه ذلك بنفسه واما اذا اريد الفهم
بالفعل فلان القرينة المخصصة اعني بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض ليست لحصول الفهم بالفعل
بل لدفع مزاحمة الغير اذ العلم بالوضع كاف في الفهم وهذا ما يقال ان القرينة ههنا للتعيين
الدلالة اذ للقرء دلالة اجمالية على الطهر وبالقرينة يزول الاجمال ويتبين المراد او يقال
ان دلالة اللفظ انما هي بسبب الوضع فاللفظ الموضوع لمعنيين بوضعين اذا لم يكن معه
قرينة احد المعنيين على الخصوص كان منسوبا الى الوضعين لعدم الترجيح واذا انتسب الى
الوضعين دل بنفسه على احد المعنيين لا على التعيين وهو معنى الاحد الدائر ومعنى كلوا
على البدل ومعنى ما لا يتجاوزهما غير مجموع بينهما وان كانت معه قرينة النسبة الى وضع واحد
على التعيين كان دالا بنفسه على ذلك المعنى المعين ولا يكون القرينة منافية لذلك لانها انما هي
قرينة كون النسبة الى احد الوضعين لا قرينة دلالة اللفظ على المعنى كما في المجاز لئلا ينافي دلالة
اللفظ بنفسه وذلك لان الدلالة بسبب الوضع والواضع لم يشترط في شيء من وضعه القرينة
كيف والواضع ربما لا يكون واحدا وعلى تقدير كونه واحدا ربما كان الوضع الاول قبل الثاني
بزمن فالقرينة لا يكون الا لتخصيص الوضع وتعيين المراد ولهذا قال المص ان هذا المقام محل زيادة
تامل منك فاحتط اي افعل الاحتياط واكثر التأمل لئلا يتوهم ان المشترك لا يدل بنفسه بل
بمعونة القرينة وان مثل قولنا القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة الدلالة فلا يكون الدلالة

على المعين بنفسه كما زعم صاحب الايضاح وجزم بان ما ذكره المص سهو منه قوله المستعملة في معناها
بالتحقيق يخرج المجاز بالكلية اما غير الاستعارة فلان المعنى المجازي ليس معنى الكلمة بالاطلاق لان المراد
ما وضع اللفظ بازائه واما الاستعارة فلان معناها معنى الكلمة بالتاويل لا بالتحقيق ويدخل
الكناية لانها مستعملة في معناها لكن مع معنى معناها قوله وهذا الماخذ يعني ان المعنى لا ينحصر
في واضع اللغة والشارع فلا يمتنع ان يكون هناك حقيقة نحوية وبيانية وكلامية ومنطقية و
وغير ذلك وقد يعبر عن جميع ما عدا اللغوية والشرعية والعرفية بالاصطلاحية والعرفية الخاصة قوله
واما المجاز ذكر تعريفه بكلمة اما تنبيها على مكان الاهتمام بشانه لكونه مقصودا في علم البيان
والباء في بالتحقيق متعلق بموضوعه يعني يجب ان يكون المعنى المجازي غير الموضوع له التحقيقي وان كان
نفس الموضوع له التاويلي كما في الاستعارة فلا ضير والباء في بالنسبة متعلق بالغير يعني
يجب ان يكون المعنى المستعمل فيه غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان حقيقتها
لغويا يكون الكلمة قد استعمل في غير معناها اللغوي ولا يضر ح ان يكون نفس معناها الشرعي
او العرفي فلفظ الصلوة مثلا انما يكون مجازا لغويا اذا استعملت في غير معنى الدعاء وانما يكون مجازا
شرعيا اذا استعمل في غير الاركان المخصوصة ولفظ الدابة انما يكون مجازا عرفيا اذا استعمل في غير
ذوات الاربع ولا يضر ان يكون هذه المجازات حقايق باعتبار آخر بان يكون المعنى المستعمل فيه نفس
الموضوع له بالنسبة الى نوع آخر فاللفظ الواحد في المعنى الواحد يجوز ان يكون حقيقة
ومجازا باعتبار الوضعين كالصلوة في الدعاء بحسب اللغة والشرع بل اللفظ الواحد
في المعنى الواحد بحسب الواضع الواحد يجوز ان يكون حقيقة ومجازا باعتبار حيثيتين
كلفظ الدابة في ذوات الاربع بحسب اللغة حقيقة ان كان استعماله فيها من حيث انها من
افراد ما يدب على الارض ومجازا ان كان من حيث خصوصية كونها من ذوات الاربع بعلاقة
الاطلاق والتقييد وفيما ذكر من ان صاحب العرف اذا استعار الدابة للحمار يكون ذلك
مجازا عرفيا اشعار بانها في العرف للفرس والبغل دون الحمار وفي قوله احترازا ان لا يخرج
الاستعارة واحترازا عما اذا اتفق تسامح ظاهر لان القيدين احتراز عن خروج الاستعمال
لا عن عدم خروجها وعن خروج ما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما يكون موضوعه له لكن
لا بالنسبة الى نوعها فانها مجاز فالاحتراز في تعريف المجاز يجب ان يكون عن خروجه
فكان هذا على حذف المضاف والاول على زيادة لا في ان لا يخرج كما في لئلا يعلم او اراد انه

انه احتراز وتقييد لئلا يخرج على ان حرف الجر المحذوف هو اللام دون عن وقوله في ذلك النوع
متعلق بمعناها اي عن ارادة ما هو معنى لتلك الكلمة في ذلك النوع من الحقيقة وقوله نظرا
متعلق بيخرج اي لئلا يتحقق خروج الاستعارة من جهة النظر الى دعوى كونها مستعملة في المعنى الذي
هي موضوعة له بالتاويل وقوله لا بالنسبة عطف على محذوف اي فيما يكون الكلمة موضوعة
له بالنسبة الى غير نوع حقيقتها لا بالنسبة الى نوع حقيقتها وقوله فيقع اي الكناية مستعملة في
غير ما هي موضوعة له لانها للازم المكنى عنه لا له نفسه فحيث اريد المكنى عنه كان ذلك استعمالا
فيه لا في الموضوع له لما ذكر من انا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما تدل عليه او في غير
ما يدل عليه حتى يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها عليه فظاهر ان الغرض الاصلي في الكناية هو
المعنى المكنى عنه لا المعنى الموضوع له وان كان هو ايضا مرادا من وجه كما يقال انه يراد في الكناية
المعنى الموضوع له لكن لا ليكون مناط الاثبات في النفي والصدق والكذب بل لينتقل منه الى
المعنى المكنى عنه ويكون هو المقصود الاصلي وسيجي في آخر بحث الكناية انه يراد بالكلمة في
الحقيقة معناها فقط وفي المجاز معنى معناها فقط وفي الكناية معناها ومعنى معناها وبهذا يظهر انه
ليس معنى استعمال الكلمة في الموضوع له او غير الموضوع له ان يكون تمام ما استعملت فيه الكلمة
واريد بها ما هو الموضوع له او غير الموضوع له وبهذا الاعتبار يدخل الكناية في تعريف
الحقيقة ويحتاج في خروجه عن تعريف المجاز الى التقييد بقرينة عدم ارادة الموضوع له
ومما يجب التنبيه له ان ليس المراد بغير الموضوع له باصطلاح التخاطب مجرد ان يصدق عليه
انه مغاير للموضوع له في ذلك الاصطلاح والا لصدق تعريف المجاز على المشترك المستعمل في احد
معنييه مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الآخر كقولنا القرء بمعنى الطهر لا بمعنى الحيض لان كلا
من مفهوميه موضوع له ومغاير للآخر فيكون مغايرا للموضوع له فيصدق على القرء انه مستعمل
في الطهر الذي هو غير الحيض الموضوع له مع قرينة عدم ارادته بل المراد الشيء الذي لا يكون موضوعا
له في ذلك الاصطلاح وهذا لا يصدق على شيء من مفهوميه والحاصل ان المراد المغايرة بحسب الوصف
لا بحسب الذات قوله ولك ان تقول اورد في تعريف المجاز ثلث عبارات متقابلة للعبارات الثلث
في تعريف الحقيقة عبر عن غير الموضوع له في الاولى بصريح لفظه وفي الثانية بما يرجع الى تفسير غير
الموضوع له وفي الثالثة بما يلزمه من كونه معنى المعنى وخرج بقوله في معنى معناها بعض انواع
الحقيقة اعني ما لا يكون كناية وبقوله مع قرينة مانعة الكناية وقوله بالتحقيق متعلق بمعناها

حال منه لئلا يخرج الاستعارة فانها بالنظر الى التأويل ليست مستعملة في غير معنى الكلمة بل في
نفس معناها وانما استعمالها في غير المعنى بالنظر الى التحقيق وعدم التأويل في الوضع وقوله
استعمالا في ذلك اي في غير المعنى واعاد هذه العبارة في العبارات الثلث ليظهر ان قوله بالنسبة
الى نوع حقيقتها متعلق بالغير المعبر عنه في الثالث بغير المعنى وقوله في ذلك النوع متعلق
بقوله معناها اي المعنى الذي يكون معنى الكلمة في ذلك النوع من الحقيقة وان كان غير المعنى
في نوع آخر والاولى ان يعبر عن المعنى في هذه العبارات الثلث باصطلاح التخاطب اذ على ما ذكر
يتوقف معرفة المجاز على معرفة الحقيقة ولو صرح بهذا القيد في تعريف الحقيقة ايضا لكان
ما هو المراد بان يقال بالنسبة الى نوع حقيقتها او بالنسبة الى نوع مجازها لكان ورا قوله
واعلم انا لا نقول اشارة الى بيان معنى قولنا استعملت الكلمة في كذا لوقوعه في جميع عبارات
تفسيري الحقيقة والمجاز قيل وفيه دفع لما يتوهم من دخول الغلط في تعريف المجاز كقولك
خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك بقرينة الاشارة الدالة على انه ليس المراد بالفرس معناه
فلا بد من زيادة قيد يخرج الغلط مثل قولهم على وجه يصح ولعلاقة بين المعنيين وقد يقال
انه لا يخرج لان الغرض الاصلي هو طلب دلالة لفظ الفرس على معنى الكتاب ويجاب بان العبارة
مشعرة بان يكون ذكر الكلمة عن قصد اليه ولا كذلك في الغلط هنا والاولى ترك قيد الاصلي
لظهور انه ليس الغرض الاصلي في الكتابة طلب دلالتها على المعنى الموضوع له فلا يدخل في
تعريف الحقيقة مع انها حقيقة على ما ذكر في مواضع من الكتاب قوله ومن حق الكلمة قيد فان
بعدما اعتبر في الحقيقة الاستعمال في الموضوع له وفي المجاز الاستعمال في غير الموضوع له وفسر
الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه بل اعتبر في عبارة بعض في الحقيقة الدلالة على المراد
بنفس الكلمة وفي المجاز خلاف ذلك لا يظهر لهذا الكلام كثير فائدة قلنا فيه فوائد مثل التنبيه
على بيان السبب في ذلك والتفرقة فيما بين الكناية وغيرها والاشارة الى كيفية جريان الاستغناء
في المشترك والتصريح بكون الاستغناء عن الغير بنفسها اذ لم يعلم فيما سبق الا كون التعيين
والدلالة بنفسها فاد الباء في قوله بنفسها متعلق بان تستغني ان يجب في الحقيقة التي
ليست بكناية ان تستغني الكلمة بنفسها عن القرينة في الدلالة على ما يراد من تلك الكلمة وانما
تستغني لكون الكلمة متعينة للمراد بها بجهة وضعها اي تعيينها له بنفسها وانما قيد بغير الكناية
اذ في الكناية تفتقر في الدلالة على المعنى المكنى عنه اي غير المعنى الى القرينة وهو لا يقدح في كونها حقيقة

حقيقة لوجود الاستغناء في الدلالة على المعنى الاصلي ولما كان ههنا مظنة ان يتوهم ان المشترك
من الحقيقة التي ليست بكناية يحتاج في الدلالة على معناه الى القرينة اشار الى دفعه بتذكير ما سبق
من ان معنى المشترك ما دام منتسبا الى الوضعين هو احد المفهومين من غير تجاوز عنهما او الجمع
بينهما والمشترك يدل على هذا بنفسه من غير احتياج الى قرينة فان قيل هو حقيقة في كل من المعنيين
على التعيين ولا يحصل بدون القرينة قلنا انما يحتاج اليها في تعيين المراد بدفع المزاحم لا
في الدلالة على المراد بل انما يدل عليه بنفسه لوضعه له وتعيينه بنفسه على ما مر واما
المجاز فحق الكلمة فيه عدم استغنائها عن الغير في الدلالة على ما يراد من الكلمة وانما لا تستغني
لتحصيل ذلك الغير الذي هو القرينة الكلمة متعينة لما يراد منها فقوله ليعينها علة لا تستغني
ويحتمل على لفظ المضارع وضمير المفعول للكلمة وفاعله ذلك الغير قوله وسميت الحقيقة
يريد بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي اي سميت الكلمة المستعملة في الموضوع له حقيقة
لمكان التناسب بين المعنيين اي لوجوده على ان المكان مفعل بمعنى الكون وللتناسب على انه مفخم
وقوله وهو الثابت تفسير للواجب لئلا يظن ان المراد به اللزوم العقلي او الشرعي وقوله
واجبها اي الكلمة ذلك اي الكون في الموضع الاصلي اشارة الى ان وصفه بالواجب يجوز
ان يكون على الاسناد الحقيقي وان يكون على الاسناد المجازي وصفا للشيء بوصف ما هو من
عوارضه قوله في الوجهين يعني سواء كان فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء ثبت او بمعنى مفعول
من حققته اثبته اما على الاول فظاهر لانها في الاصل صفة كلمة فلا بد من التاء واما
على الثاني فلان استواء المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى مفعول انما يكون اذا اجري على
الموصوف مثل رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر فلا بد في المؤنث من التاء مثل مررت
بقتيل فلان وقتيلته فههنا يقدر لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة غير مجراة على الموصوف
فيكون بالتاء ثم يجعل اسما لهذا النوع من الكلمة فتكون التاء للتانيث وانما اختار هذا
التكلف جريا على قضية الاصل في التاء بخلاف ما ذهب اليه الجمهور من ان التاء للنقل من
الوصفية الى الاسمية كالاكيلة والذبيحة وقول الايضاح فيه نظر اشارة الى ما ذكرنا
من التكلف لا ما قيل ان كونها غير مجراة على الموصوف ينافي القول بكون موصوفها الكلمة
لانه ظاهر الفساد قوله فقد تعدت اي تجاوزت موضعها الاصلي الذي عبرت عليه نفسها
اشعارا بانه جعل المجاز مصدرا ميميا بمعنى الفاعل او المفعول لاحتياجه الى تقدير

حرف الجر على ما قال الشيخ عبد القاهر ان المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى
الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على انهم جازوا بها مكانها
الاصلي فان قيل اي فائدة في تفسير غير ما هي موضوعة له بقوله وهو ما لا تدل عليه الكلمة بنفسها
قلنا لانه ابين في تعديها مكانها الاصلي لظهور كون ما تدل عليه الشيء بنفسه مكانا
اصليا ولما في جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل من التكلف قال صاحب الايضاح فيه نظر
والظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه
فان المجاز طريق الى تصور معناه ومع ظهور دلالة قوله فقد تعدت مكانها الاصلي على انه
يريد انه اسم مكان معناه بحسب اللغة المكان الذي تعدى السائر اليه والكلمة اذا استعملت
في غير ما هي موضوعة له اي في المعنى الذي لا تدل عليه بنفسها فقد تعدى المستعمل مكانها الاصلي
حتى وصل اليها فهي المكان الذي تعدى المستعمل اليها فناسب المعنى اللغوي المجاز فسميت به
قوله واعتبار التناسب ربما نما راعى من التناسب في تسمية شيء باسم ليس مثل ما يراعى
من التناسب في وصف شيء بشيء فان اعتبار التناسب في التسمية يكون لترجيح ذلك الاسم
من بين الاسماء وفي الوصف لتصحيح اطلاقه لكن الوصف عليه حتى لو انتفى وزال ذلك
لم يصح الاطلاق ولكن لا يبطل التسمية فاذا سمي انسان باحمر لما به من الحمرة بقي الاسم وصح تسميته
بالاحمر وان زالت حمرته بخلاف ما اذا وصف بالاحمر لحمرته فانه لا يصح الاتصاف عند زوال
الحمرة والحاصل ان اعتبار المعنى في الوصف للتصحيح وفي التسمية للترجيح والغرض انه
لا يجب في التسمية الاطراد بان يطلق الاسم حيث يوجد المعنى ولا الانعكاس بان ينتفي
عند انتفائه ولا ان يصير الاسم بهذا الاعتبار من قبيل الصفات فلا يلزم ان يكون
للحقيقة صفة وان كانت التسمية بها باعتبار حصول الكلمة المستعملة في الموضوع له
بمنزلة الثابتة او المثبتة ولا ان يكون المجاز مصدرا بمعنى الفاعل ولا فرق في هذه
التسمية بين ان يكون علمية كالمرتعش مثلا او غير علمية كالحقيقة والمجاز ولهذا لم
يلزم من تسمية الله بهذا الاسم بناء على كونه تحار فيه العقول ويدهش الفطن من اله
بالكسر اذا تحير او بناء على انه معبود من اله بالفتح الاهة اي عبد ان يكون الله صفة
كالمعبود بل الاله ايضا ليس بصفة بل اسم كالكتاب وان كان بمعنى المكتوب ولهذا
يقول جار الله في امثال هذا الاله اسم للمعبود والكتاب اسم للمكتوب والامام اسم لمن يؤتم

به لئلا يتوهم انه صفة فقوله مزلة اقدام التنكير للتكثير بدليل قوله وان كثيرا سووا
وقوله ربما شاهدت في موقع البيان وضمير فيها للاقدام وقوله ان تزل مفعول له بحذف
المضاف اي مخافة ان تزل وفي حمله على لئلا تزل شذوذ من جهة حذف لا وان كان حذف اللام قياسا
وقوله عن الاخر متعلق بما في اين من معنى البعد وقوله وان كثيرا سووا اي بين التسمية
والوصف في اشتراط بقاء المعنى فيهما وفي صيرورة الاسم باعتبار المعنى صفة ونحو
ذلك وقوله تحار عقول اي موضع حيرة العقول اشتقاقا من اله بالكسر اذا حار واصله
وله يوله وقوله او لكونه معبودا اشتقاقا من اله بالفتح الاهة اي عبد واله وان كان بمعنى
معبود فاسم لا صفة بقولك اله واحد ولا تقول شيء اله وقوله فظنوا بنا اساءة اي
حسبونا انا نجعل الله بهذا الاشتقاق من قبيل الصفات فيكون قد اساءنا لانه ليس بصفة
بل اسم يجري مجرى الاعلام ولهذا زيادة بيان يطلب من حواشي الكشاف فاخذوا اي طفقوا
وشرعوا يسبوننا والحال ان موضع السب هو المكان الذي هم فيه ليلهم ونهارهم وهذه
كناية حسنة بالله للخلق اغفر لهم ما يصدر عنهم من السيئة في سبنا ونسبتنا الى
الباطل قوله في هذا النوع يعني علم البيان قوله كل كلمة اريد بها دخول كل في الحدود شايع
في عباراتهم وان كان مخلا من جهة انه لا يصدق على شيء من الافراد انه كل كلمة وكانهم قصدوا
اخذ الحد من تلك الكلمة بمنزلة ان يقال كل كلمة كذا فهو حقيقة وحاصل كلامهم ان الحقيقة
هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له بوضع ما والمجاز هو كلمة المستعملة في غير ما وضعت له
بوضع واضع لعلاقة بين المعنى الاول والمعنى الثاني ولا يدخل في حد الحقيقة المجاز
المستعمل فيما وضع له بغير اصطلاح التخاطب لخروجه بقيد الحيثية على ما ذكر ولا يخرج
عن تعريف المجاز الاستعارة لان المفهوم من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق دون التاويل
ولا يرد على عكس تعريف المجاز الاستعارة لكونها في غير الموضوع له ولا على طرده الحقيقة
المستعملة في غير الموضوع بوضع اخر لخروجها بقيد كون الاستعمال في المعنى الثاني واراد
منه لملاحظة العلاقة بين المعنيين وبهذا القيد يخرج الغلط ايضا نعم يرد الكناية اذ
لا دلالة على عدم ارادة الموضوع له فقوله اريد بها ما وقعت له قائم مقام قولنا استعملت
فيما وضعت له فان قيل لفظ الواضع بالتعريف اولى للعموم من لفظ واضع بالتنكير
في الايجاب قلنا اراد انه لو عرفنا انصرف بحكم تبادر الفهم الى واضع اللغة بخلاف

المنكر فانه لابهامه ودلالته على ان المراد واضع ما يتناوله كل واضع على سبيل البدلية دون
العموم والاستغراق بل العموم لا يستقيم ههنا اذ ليس الحقيقة هي الكلمة المستعملة في الموضوع له بوضع
كل واضع ووجه الحكم على الشرع والعرف العام والخاص بالتاخير عن وضع اللغة ظاهر اذ ليس
شيء منها يخترع الفاظا ليست في اللغة بل ينقل موضوعاتها الى معان اخر **قوله** ما يتناوله
عند لا مبني على اعتبار ما هو الاصل والمتفق عليه بين الكل اعني اللزوم العقلي وهو لا يخل بالغرض
لانه وقع في مقام التاكيد ودون البيان لا يقال بل المراد ما يتناوله بحكم العقل بناء على لزوم
عقلي او عادي او اعتقادي لانا نقول فيدخل فيه نفس الموضوع له لانه يتناوله ايضا بحكم
العقل بناء على الوضع **قوله** فتامل قولي وقولهم تاملنا فلم نجد سوى انه يرد على تعريف
المجاز الكناية وعلى تعريفه الفاظ على انهم النقض بما يذهب اليه المحققون منهم وهو ان
الكناية لم يرد به غير الموضوع له فقط بل اريد الموضوع له معه لكن لا ليكون مناط الاثبات
والنفي بل لينتقل منه الى المعنى الثاني **قوله** حال وضعها ظرف متعلق بلا يسمى وكذا حال الحدوث
وكالجسم حال من ضمير ان لا يسمى ولما عرفت تعليل الجملة الواقعة خبرا ان الكلمة اعني حقها ان لا تسمى
فاللام متعلق بما في خبرها من معنى الفعل ووجه عدم التسمية ظاهر لان الاستعمال معتبر في مفهومي
الحقيقة والمجاز والكون السابق في المكان معتبر في مفهومي الحركة والسكون لان الحركة كون الشيء في
مكان عقيب كونه في مكان آخر بمعنى انه مجموع الكونين والسكون كون في مكان بعد كونه في ذلك
فحيث لا استعمال لا حقيقة ولا مجاز وحيث لا كون سابقا لا حركة ولا سكون وكذا حال الوضع
الشرعي او العرفي في حق الكلمة ان لا تسمى حقيقة ولا مجازا لكن لا على الاطلاق بل بقيد بالشرعي
والعرفي بخلافهما حال الوضع اللغوي فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا اصلا وهذا معنى قوله
واما حال الوضعين الاخرين يعني الشرع والعرف في حقهما اي في الكلمة كذلك اي لا تسمى حقيقة
ولا مجازا لكن الوضع اللغوي بالاطلاق اي لا يكون حقيقة ولا مجازا اصلا وفي الوضع الشرعي
والعرفي مع تقييد الحقيقة بنوعها بان يقال ليست بحقيقة شرعية ولا مجازها اي لا مجاز
الحقيقة الشرعية وليست بحقيقة عرفية ولا مجاز الحقيقة العرفية وبالنظر الى هذا
المعنى ذكر المجاز بطريق الاضافة دون الصفة كالحقيقة ولم يقل بتقييد الحقيقة والمجاز
بنوع الحقيقة بل اقتصر على الحقيقة فليتدبر وقوله وان كان الاطلاق قد يحتمل معناه انه
يجوز ان يقال في بعض صور حال الوضع الشرعي والعرفي ان الكلمة ليست بحقيقة ولا مجازا

اصلا بان وضعت لمعنى لغة ولم يستعمل ثم نقل الى المعنى الشرعي او العرفي ففي حال الوضع الثاني لا يكون
حقيقة ولا مجازا اصلا لعدم الاستعمال اصلا وبهذا الاعتبار قد يحتمل ان لا يكون بعد جميع
الاوضاع حقيقة ولا مجازا وهذا مع وضوحه قد خفي على الناظرين حتى تنبهوا لذلك الاحتمال
بان لا يلزم كون وضع اللغة اسبق الاوضاع اذ يجوز ان يكون الشارع او اهل العرف يخترع
لفظا لا يكون من اوضاع اللغة فيضعه لمعنى ففي ذلك اللفظ حال وضعه الشرعي او العرفي لا يكون
حقيقة ولا مجازا اصلا **قوله** في الاصلين يعني المجاز والكناية على ما هو المعهود لا الحقيقة والمجاز
اذ لا اصالة للحقيقة في علم البيان ولا تخبص وتخليص وترتيب لمباحثها وضمير تلخيصه
وتسوقه لما عند السلف ومرتبا حال منه والاوابد جمع آبدة من ابدت البهيمة تابد وتابد
توحشت الاماطة الازالة والابعاد واللثام ما على الفم من اللقاب فاعلين حال من فاعل
تسوقه ما اجوا اليه متروك المفعول لكسره وكذا اناخوا او محذوف المفعول اي اجروا
ركابهم واناخوها في الصحاح انخت الجمل فاستناخ اي بركته فبرك والسنا والغاية منتهين
حال كفاعلين وضمير سفناها لما يرونه وما نحن نراه اي خاصة بمعنى كونه مخالفا لما عند
السلف وتعرضا لما لم يتعرضوا له البحبوحة الوسط الذرى بالفتح الكنف والستر وبالضم
الاعالي جمع ذروة بالضم والكسر على الشيء وضمير ذراه لما ملك اثرنا اخترنا غب استطلاع
طلعها عن طلب تحقيق حقيقته ما عند السلف وما نحن نراه **قوله** اعلم ان المجاز اي ما يطلق
عليه لفظ المجاز لا المعنى المعهود المذكور فيما سبق فانه لا يتناول المجاز العقلي الراجع الى الجملة
بل الى الاسناد لكن يرد على تفسيره اللغوي بما تقدم بمعنى الكلمة المستعملة في غير الموضوع له
ثم تقسيمه الى ما ذكر من الاقسام اشكالان احدهما ان الراجع الى حكم الكلمة كالاعراب ليس من
الكلمة المستعملة في غير الموضوع له على ما سيجيء في موضعه من تصريح المص بان الحذف ليس شاملا له
وثانيهما انه جعل من اقسام الاستعارة ما هو مجموع كلام مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى فلا يكون مطلق الاستعارة من اقسام المجاز اللغوي المفسر بما تقدم ويمكن دفع هذا
بان قسم الشيء لا يلزم ان يكون اخص منه مطلقا بل قد يكون اخص منه من وجه واعم من وجه
واما الاول فقد يدفع بان مبنى التقسيم على راي السلف والا فقد صرح المص بان الراجع
الى حكم الكلمة ملحق بالمجاز ومشبه به في التعدي عن الاصل الى غيره وليس بمجاز تفسير لكن
تفسيره اللغوي بما تقدم ثم تقسيمه الى القسمين يابى هذه العناية **قوله** ولها اي للاستعارة

انقسامات مثل الانقسام باعتبار المصرح بها والمكنى عنها وانقسام المصرح بها الى التحقيقية والتخييلية والمحتملة لهما وباعتبار الاصلية والتبعية وباعتبار المجردة والمرشحة والجامعة بينهما والساذجة عنهما وباعتبار التمثيلية وغيرها وباعتبار التهكمية وغيرها وباعتبار استعارة محسوس لمحسوس ومعقول لمعقول ومعقول لمحسوس ومحسوس لمعقول والغرض من هذا الكلام في هذا المقام الاشارة الى طول فصل الاستعارة وكثرة مباحثه حتى كانها الاصل الذي تاكله ووجه ترتيب الفصول الخمسة تقديم ما يكون من استعمال اللفظ في غير الموضوع له لانبساط فالابسط الاقل بحثا فالاقل تحصيلا لفراغ الاشتغال للاتم الاهم كما يؤخرون بحث المفعول به عن سائر المفاعيل ثم بيان ما يتعلق بحكم الكلمة الحاقا له بما يتعلق بنفس الكلمة ثم بيان ما يرجع الى الجملة والاسناد **قوله** وتلوه اى المجاز العقلي الكلام في الحقيقة العقلية وذلك لمجرد تفسيرها بتسميته وامثلته وكان الاولى ان يقول ويتضمن الكلام في الحقيقة العقلية لان المعدودات تفاصيل للفصول الخمسة وهي في ضمن الفصل الخامس لا تلوه **قوله** غير المقيد صفة للمجاز بالتاويل او بدل منه وليس بسديد من جهة المعنى وحاصله استعمال المقيد في المطلق وهو غير اطلاق الكل وارادة الجزء كما في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم اى اناملهم فانه بعد مقيدا وكون المرسن والمشفر والحافر موضوعة لما ذكر من المقيدات مما ثبت بنقل ائمة اللغة وشهادة موارد الاستعمال والتبادر الى الفهم مع شهادة الاشتقاق في المرسن لكونه اسم مكان من الرسن والمرسون الدابة التي يجعل في انفها الرسن وفي الكلام دلالة على ان كلا من الانف والشفة والرجل مطلق لا مختص بالانسان على ما يشعر به كلامه في النظر وفي وجه الشبه لا يقال استعمال المرسن في انف الانسان لا يكون من استعمال المقيد في المطلق بل في مقيد آخر وكذا المشفر والحافر لانا نقول اطلاقه على انف الانسان من جهة انه من افراد الانف المطلق لا من جهة انه انف الانسان بالخصوص كما يقال لزيد رجل وانسان وحيوان لا يكون هذه الاسماء مستعملة في غير معانيها المطلقة والى هذا اشار بقوله واستعمال الرجل بالاطلاق والقرينة هي الاضافة الى الانسان **قوله** وفاحما اوله ومقلة وحاجبا مزججا اى مدققا مطولا وفاحما اى شعرا اسود كالفحم ومرسنا مسرجا اى انفا كالسراج في البريق واللمعان اسم مفعول من سرج الله امره حسنه ونوره وسرج وجهه بهجة وحسنه وذكر الامام المرزوقي في السريجي في صفة السيف انه يجوز ان يكون قد وصف بذلك لكثرة مائه

ورونقه حتى كان فيه سراجا ولهذا المعنى ذهب المص في المسرج الى ان معناه كالسيف السريجي في الدقة والاستواء واما ما كان فيه غرابة مخلة بالفصاحة **قوله** ومعنونا بالتعلقه بالمعنى من جهة كونه لفظا مستعملا في معنى غير المعنى الموضوع له لا بالحكم الذي سيأتيك في الفصل الرابع من المجاز الراجع الى حكم الكلمة بان ينقل عن حكم لها اصلي الى غيره ولعنونا بالان هذا النوع من المجاز يختص بمكانه الاصلي الذي هو المعنى الحقيقي بحكم الوضع الذي اصله اللغة وانما نقل الشرع والعرف طارٍ لا بحكم العقل كما في المجاز العقلي الراجع الى الجملة فان اختصاصه بمكانه الاصلي انما هو بحكم العقل دون الوضع اذ لا دخل للوضع في ان اسناد انبت ينبغي ان يكون الى القادر المختار لا الى الربيع وانما ذلك بحكم العقل **قوله** عند المصير الى المراد منه اى من هذا القبيل من المجاز متعلق بقيامه مقام احد المترادفين لانه لم يقصد فيه الى زيادة معنى على كونه تلك الحقيقة بلا قيد حتى لو قصد ذلك كما في ذبحي غليظ المشافر تشبيها الشفة بشفة البعير في الغلظ لم يكن من هذا القبيل بل من قبيل الاستعارة نص عليه الشيخ عبد القاهر وكذا في كل معنيين يكون بينهما نوعان من العلاقة بحيث يختلف اطلاق اسم احدهما على الآخر نوع مجاز باعتبار اختلاف العلاقة **قوله** الفصل الثاني مبتدأ محذوف الخبر لقرب العهد بالتفصيل السابق للفصول وكذا الاول بخلاف الثالث حيث بعد عهده فصرح بالخبر وقال الفصل الثالث في الاستعارة وقوله المجاز اللغوي مبتدأ خبره هو ان تعدى الكلمة والتفسير ماخوذ من مضمون الخبر ولا بد في صحة الحمل من تقدير مضاف الا ان هذا التركيب شائع ذائع بحيث لو صرح بالمضاف ذهب رونق الكلام واللام في المعنى للعهد اى الراجع الى معنى الكلمة لا الى حكم لها كما في الفصل الرابع وكذا حافظا باللغوي والمقيد والخالي على القيود المتقابلة كما في الفصول الثلثة الباقية الا انه اخل في التفسير بالتقييد عن غير المقيد وعن الاستعارة اذ في كل منهما تعدية الكلمة عن مفهومها الاصلي بمعونة القرينة لملاحظة علاقة وكانه اعتمد على شهادة العقل وقرينة الحال مع رعاية لطيفة وهو انهما خرجا بقيد التعدية عن المفهوم الاصلي اما عدم المقيد فلقيامه مقام احد المترادفين واما الاستعارة فلادعاء كون مفهومها نفس الموضوع له لتعلق النعمة بها اى باليد متعلق بايراد وما بينهما اعتراض وضمير انها والمقصود بها للنعمة ومنها اليد **قوله** وكذا ارادة القوة او القدرة بها اى بلفظ اليد والقوة كيفية بها يتمكن الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة والقدرة صفة بها يتمكن العالم من الفعل

والنزول فهو اخص وخص بيان العلاقة بها لان اليد قلما تحمل مجازا عن القوة التي ليست بقدرة
وفي كلامه اشارة الى ان اليد بمنزلة السبب الفاعلي للنعمة والصوري والمادي للقدرة ثم لا يخفى
ان صيرورة الايادي بمنزلة الحقيقة في النعم لا ينافي كونها مجازا في الاصل كما ان الحفص بفتح
الحاء المهملة والفاء اسم لمتاع البيت اطلق مجازا على البعير الحامل له واشتهر حتى التحق بالحقيقة
ولذا قال في الصحاح الحفص البعير الذي يحمل خرثي البيت اي اثاثه واسقاطه والحفص ايضا
متاع البيت اذ هيئ للحمل وهذا من اطلاق اسم المحمول على الحامل كما ان اطلاق الراوية وهي في
الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة على المزادة اي الظرف الذي يجعل فيه الزاد من اطلاق اسم
الحامل على المحمول كما قال للعلاقة الحاصلة بينهما اي بين المزادة وبينه اي البعير بسبب حمل البعير
المزادة ثم قال في الحفص بنحو من الجهة المذكورة اي بسبب كون متاع البيت محمولا للبعير ولذا قال
او ان يراد دون ذا دنيا او نحو ان يراد قوله ونحو ان يراد الرجل بالعين من اطلاق اسم الجزء
على الكل اعني الجزء الذي هو العمدة في الوصف الذي باعتباره الاطلاق وهو الربا مصدر ربأت
القوم ربأتهم كنت لهم طليعة فوق مرتبأ اي مكان عال والربئ والربيئة الطليعة والجمع الربايا
والتاء للمبالغة كعلامة وقوله صارت اي العين كأنها الشخص كله تحقيق للعلاقة و
تأكيد لزيادة التعلق والارتباط لان يكون العلاقة والمشابهة ليكون هذا من قبيل الاستعارة
قوله ونحو ان يراد النبت بالغيث اطلاق الغيث على النبت من اطلاق اسم السبب على المسبب
واطلاق النبات على الغيث من اطلاق اسم المسبب على السبب وكذا اطلاق السنام على الغيث
لكنه بسبب بعيد واما اطلاق اسم السماء على الغيث فمن اطلاق ما له نوع سببية ومحلية
فانهم يعنون بالسماء ما علاك لا الفلك بنفسه الاسنمة جمع سنام الآبال جمع ابل قوله ومن
هذا اي من اطلاق اسم السنام على الغيث يعرف وجه تفسير من فسر انزال الازواج الثمانية للانعام
بانزال المطر وهي الابل والبقر والضأن والمعز ذكرا وانثى وعلى هذا يكون الانزال على حقيقته واما
اذا حمل ثمانية ازواج على الحقيقة فالانزال مجاز اي قضى وقسم لان قضاياه وقسمه توصف
بالنزول من السماء حيث كتب في اللوح واذا تحققت ان كل ماء في الارض فهو نازل من السماء
على ما ورد في الحديث زدت معرفة وقبولا لذلك التفسير حيث زال عنك شبهة ان الانعام
كثيرا ما ترعى نبتا ليس من ماء السماء بل الارض والصخرة والصخرة حجر بيت المقدس وقيل
كل حجر عظيم هو الجبل قوله وقيل هذا اي ما ورد في الحديث من انه تعالى ينزل الماء من السماء الى

الى الصخرة ثم تقسيمه على العيون والآبار والبحار والانهار وهو معنى قوله تعالى الم تر ان الله انزل
من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض من العيون والمجاري الكائنة فيها او المياه النابعة
منها قوله ومما نحن فيه اي من اطلاق اسم المسبب على السبب كالسنام والانعام على المطر
قوله تعالى ينزل لكم من السماء رزقا وقوله وفي السماء رزقكم اي المطر الذي هو سبب رزقكم
وكثير من الامثلة يحتمل ان يكون من المجاز الحكمي بان يعتبر التجوز في نفس الحكم بان تشبه التلبس
الذي بين الرزق والسماء بتلبس الظرفية وكون الرزق في السماء وكذا انزال الرزق
والانعام وكون اسنمة الآبال في السحاب الا ان المجاز اللغوي اكثر واشهر فالحمل عليه
بالقبول اجدر قوله ومما ينخرط في هذا السلك اي علاقة السببية واللزوم لا ذكر
المسبب وارادة السبب لانه لا يستقيم في قول الشاعر ٭ انلنا احمرا عجافا ٭ يأكلن كل
ليلة اكافا ٭ اي علفا مسببا عن الاكاف ومشترى بثمنه وقول العامة اكل فلان الدم
اي الدية المسببة عن الدم فيهما قد ذكر السبب واريد المسبب وفي هدى واضل ذكر الهداية
والاضلال واريد سببهما الذي هو اللطف والخذلان وفي الآيتين ذكر النار واريد
سببها الذي هو العناد واكل اموال اليتامى ولما في كون الهداية والاضلال مجازا عن
الالطاف والخذلان من الخفاء والخلاف مع كونه في الفعل دون الاسم فصله عما سبق ولم
يعطفه على ينزل من السماء رزقا ومبنى كون الهداية والاضلال مجازين على مذهب
المعتزلة اما في الاضلال فلئلا يلزم اسناد القبيح الى الله تعالى واما في الهداية فلوقوعها
في مقابلة الاضلال ولانه لو حمل على خلق الهداية على ما هو مذهب اهل الحق لما بقي المكلف
متمكنا من الفعل والترك وبطل قاعدة التكليف واللطف عندهم ما يكون العبد معه
اقرب الى الطاعة وابعد عن المعصية لا الى حد الالجاء وينقسم الى الالطاف المقربة
والمحصلة والخذلان منع الالطاف لكونها عبثا في حق من لا يجري عليه الالطاف
كالمصمم على الكفر وبسطنا الكلام في ذلك في شرح مقاصد الكلام وقوله اللطف
استعمله استعمال اللازم ومعدى بالباء اي افعل معه اللطف واعطاه اللطف وفي
اللغة الطف به كذا بره به ومعنى فان لم تفعلوا فان لم تأتوا بسورة من مثله ولن تفعلوا
اعتراض واخبار بانهم لا يفعلون قط البتة فظاهر كلامه ان النار مجاز عن العناد
وكلام الكشاف ان اتقاء النار مجاز عن ترك العناد لكونه صميمه ولصيقه وهو اوفق

وقوله لاستلزام اموال اليتامى اياها اى النار مشعر بان النار مجاز عن اموال اليتامى وفى
بعض النسخ لاستلزام اكل اموال اليتامى اياها فعلى هذا يكون اكل النار مجازا عن اكل اموال
اليتامى ويورد على الوجهين انه لا يبقى فى الاخبار فائدة اذ يصير المعنى ان الذين ياكلون اموال
اليتامى ظلما انما ياكلون اموال اليتامى ظلما والجواب ان المعنى انما ياكلون اموال اليتامى
المفضية الى النار والمترتبة عليها النار وفيه اتم فائدة الا يرى انه ليس معنى امطرت
السماء نباتا امطرت مطرا بل مطرا مفضيا الى النبات قال فى الصحاح العجف بالتحريك الهزال
والاعجف المهزول والانثى عجفاء والجمع عجاف على غير قياس لان افعل وفعلاء لا يجمعان على فعال
ولكنهم بنوه على سمان والعرب قد تبنى الشئ على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة
وفعول اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الهاء قوله ومن امثلة المجاز التعبير بالفعل عن ارادته
فصله عما تقدم مع كونه من ذكر المسبب وارادة السبب لكونه نوعا برأسه كثير المورد شايع
الاستعمال وقوله استعمل على لفظ المبنى للمفعول والنائب لكون قرات فى معنى الجملة او
اللفظة والارادة وان لم تكن تمام السبب للفعل لكن لا خفاء فى كونها من اسبابه ومفضية
اليه فى الجملة حتى اذا انضمت الى القدرة تم السبب واورد المصدر اعنى استعمال المجاز بالنسبة
جملة استعملت بيانا لقوله ومن امثلة المجاز كذا وليظهر متعلق الباء فى قوله بقرينة الفاء
فان الفاء للتعقيب والاستعاذة قبل القراءة لا بعدها وبقرينة السنة الواردة بتقديم
الاستعاذة فوجب حمل قرات على اردت ليصح كون الاستعاذة عقيب الارادة قبل القراءة
وايضا المناسب ان يكون الاستعاذة وطلب ارتفاع المانع قبل الفعل لا بعده قوله ولا
تلتفت نهى عن الالتفات الى جانب من يخالف المعقول والمشروع فيؤخر الاستعاذة عن
القراءة عملا بظاهر النظم لما به من ضيق المجال فى اساليب الكلام وطرق الاستعمال وقلة
تصرفه فى ذلك واحاطته بانواع المجازات قوله والبأس الاهلاك فيتعين كون
اهلكناها فى معنى اردنا اهلاكها فيصح كون مجئ البأس بعده اذ لا معنى لكونه بعد الاهلاك
واما حمل البأس على عذاب القبر والاخرة فيأباه الحال اعنى بياتا اعنى بائتين او هم
قائلون اى نائمون نصف النهار اى باتيهم الهلاك فى وقت غفلة وامن ودعة وراحة
فيكون اشد وافظع قوله بقرينة انهم لا يرجعون بزيادة لا اى ممتنع رجوعهم عن معاصيهم
لان الله تعالى قد خذلهم وظاهر ان ذلك انما يتصور فى حق قوم اريد اهلاكهم لا قوم اهلكوا

اهلكوا حقيقة ويحتمل ان يكون لا اصلية وحرام خبر مبتدأ محذوف هو المذكور فى الاية
المتقدمة من العمل الصالح والسعى المشكور اى وممتنع ذلك على قوم اردنا اهلاكهم لانهم
لا يرجعون ويتعين ذلك على قراءة انهم بالكسر قوله ومنه اى من هذا القبيل من المجاز لكن
مع خفاء فى القرينة وزيادة احتياج الى البيان ولذا فصله عما قبله وتحقيقه ان معنى
الاية على انكار ان يؤمن هؤلاء القوم وعلى الاخبار بانا نريد اهلاكهم لذلك على نظم قياس هكذا
هؤلاء قوم نريد اهلاكهم وكل قوم اردنا اهلاكهم لم يؤمن احد منهم لانا انما نريد اهلاكهم
بعد اصرارهم على ترك الايمان فهؤلاء ايضا لا يؤمنون وهذا لا ينتظم الا اذا حمل اهلكناها
على اردنا اهلاكها ليتكرر الوسط وقدر الجملة الحالية التى هى ونحن على ان نهلكهم اى نريد
اهلاكهم ليتم صغرى القياس فيثبت النتيجة اعنى انهم لا يؤمنون فيقع الانكار فى انهم يؤمنون
فى موقعه اذ لولم يعتبر فيهم هذا المعنى لم يحسن بل لم يصح ترتب انكار ايمانهم على عدم ايمان
احد ممن اريد اهلاكهم وهذا معنى قوله ما ادل نظم الكلام على الوعيد بصيغة التعجب
اى فيه دلالة ظاهرة على ذلك ولو لم يحمل اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها لكان نظم
الكلام هكذا كل قوم اهلكناهم بالفعل لم يؤمن احد منهم وهؤلاء قوم نريد اهلاكهم
افهم يؤمنون ولا خفاء فى عدم انتظامه قوله وانما حملت رجوع الى قوله فذاك من
من ضيق الفطن ببيانه وانمامه يعنى ان تنزيل ارادة الشئ منزلة ذلك الشئ والتعبير عنها به
جار جريا ظاهرا غاية الظهور فيما هو ابعد من التعبير بمن اردت القراءة بقرات ففيه
احرى واجرى من الاخرى لكونه فى غاية القرب مع القرينة اللفظية والمعنوية وقيل
اجرى بالنظر الى احدى القرينتين واحرى بالنظر الى الاخرى وقوله وانما حملت الامتناع
يعنى امتناع من يؤخر الاستعاذة عما ذكرت من التجوز والتعبير بالفعل عن ارادته على ضيق
الفطن لانه اى لان مثل هذا التجوز مما جرى فيما هو ابعد من استعمال قرات مكان اردت
القراءة اما يجب اى يجب لان الاستفهام لانكار النفى وتقرير المنفى ان يكون فى الاقرب الذى هو
قرات مكان اردت القراءة احرى وقوله جريا مصدر جرى ويكاد صفة له اى يكاد ذلك
الجرى المستفيض يبكك متعد الى ثلثة مفاعيل اولها الكاف وثانيها من اذا تكلم بالحمام
اذا اى من تكلم بخلافه وذلك المستفيض الجارى فى الابعد والظرف صلة من يعنى من يكون فى
حين التكلم بخلافه وثالثها كمن صلى اى كمن خالف الطريق المرضى الظاهر الشايع فيما بين اولى

الالباب وقوله اوليس بباين وتقريرها ان هذا النوع من المجاز في الابعد وتقريره ان كل
احد من البلغاء وغيرهم يقول للحفار ضيق فم الركية اى البئر وللحفار ضيق فم الكوز
وللبناء وسع البيت وللخياط طول الثوب وللكاتب طول الباء ودور الميم واظهر
السنان في هذا معنى قوله وعليه فقس والتضييق بحكم العقل هو التغيير من السعة
الى الضيق والتوسيع التغيير من الضيق الى السعة وعلى هذا القياس ولا سعة في
البئر قبل الحفر حتى يغير منها الى الضيق وانما هناك تجويز كل احد ان يريد الحفار احداث
البئر واسعة الفم ففي قوله التوسعة تجوز وكان الاولى ان يقول السعة فينزل القائل
مجوز مراد الحفار منزلة الواقع ثم يامر الحفار بتغيير ذلك المجوز ارادته المنزل منزلة
الواقع وهو السعة الى الضيق فقوله ضيق مجاز عن تغيير السعة المقدرة وحقيقته
تغيير السعة المحققة واري هذا في المجاز المرسل شبيها بالاستعارة بالكناية حيث
لم يذكر التضييق الى كون البئر واسعة اى مجوز ارادة سعتها فليتدبر فان قيل كون
التضييق هو التغيير من السعة انما هو لشهادة الوضع دون العقل قلنا الثابت
بالوضع هو ان مفهومه الجعل ضيقا واما ان هذا المعنى يقتضي سابقة السعة فبحكم
العقل وقوله فينزل عطف على يقول والضمير لكل واحد وقوله ثم يامره عطف على ينزل
ومراده في قوله مجوز مراده وينبغي ان يحمل مصدرا لا اسم مفعول لان السعة هي
الامر الذي جوز القائل ارادة الحافر اياه ويحتمل ان يكون الاضافة بيانية اى المجوز
من مراده بمعنى مراده المجوز اى الثابت بطريق الجواز والوجه هو الاول فبالجملة لما كان
تنزيل مجوز الارادة منزلة الواقع حتى صح الامر بتغييره بلفظ ضيق فلان يجوز تنزيل
محقق الارادة منزلة الواقع حتى يصح التعبير عنه بلفظ فعلت مثل قرات اولى وقد
يناقش في كون التضييق هو التغيير من السعة الى الضيق بل هو الاحداث ضيقا ولو
سلم فالاحداث ضيقا من لوازم التغيير من السعة فليحمل التضييق مجازا عن ذلك
اللازم من غير تلك التكلفات التي قلما يخطر ببال المتكلم قوله وامثال ذلك مرفوع معطوف
على المرفوعات السابقة اى ومن امثلة المجاز امثال ما ذكر من الامثلة ثم بين الامثال
بقوله مما تعدى واللام في التعلق بينهما اى بين المعنى الاصلي وغيره متعلق بتعدى
وقويا خبر كان والجملة صفة تعلق اى سواء كان ذلك التعلق قويا او ضعيفا واضحا
او

او خفيا لكن يشترط ان يكون مما اعتبر نوعه والا فما من شيئين الا وبينهما تعلق بوجه حتى
السماء والارض والرجل والفرس والواجب والممكن وغير ذلك والتجوز انما يصح في البعض من ذلك
وهو الذي وقع الاستعمال على نوعه وان لم يقع عليه بخصوصه وما في مما تعدى موصول له
والعائد هو المظهر الواقع موقع المضمر اعني الكلمة كانه قيل من الكلمة التي تعدى عن معناها
وما فيح ما يقال ان ارتفاع امثال ذلك على انه مبتداء وخبره لتعلق بينهما او محذوف
اى اكثر من ان يحصى قوله او للتعلق المعتبر نوعه بين المانع عن فعل الشيء والداعي الى
تركه اذ الداعي الى الترك يلزمه ان يكون صارفا عن الفعل ضرورة وان لم يلزم العكس يحتمل ان يكون
منعك في قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد مجازا عن دعاك فيكون المعنى ما دعاك الى ترك السجود
ليكون لا في ان لا تسجد غير مزيدة وحرف الجر المحذوف كلمة الى دون عن ويكون فيه قرينة المجاز
لظهور ان المانع لابليس انما كان عن السجود لا عن تركه ويرجح هذا على قول الجمهور بان المجاز ابلغ
واغلب من حمل الاصلة اى غير مزيدة سيما في مثل هذا المقام وقد سلك ابليس في الجواب طريق القول
بالحسن والقبح العقلي حيث جعل المانع خيريته ذهابا الى قبح سجدة الفاضل للمفضول وفي
اثبات خيريته فضل مادته التي هي النار على التراب وذهل عن جانب الفاعل المشار اليه
بقوله خلقت بيدي اى بلا واسطة ولعل خلق ابليس بواسطة والصورة المشار اليها بقوله
ونفخت فيه من روحي وغايته المشار اليها بقوله اني اعلم ما لا تعلمون فاللام في المتعلق متعلق
بيحمل وقوله مراد اخبر يكون وضميره لمنعك الكائن في ما منعك اى المقرون بكلمة ما وبهذا
الاعتبار صح وقوع ما دعاك فاعل مرادا والا فالواجب ان يقال المراد به دعاك او يقال يكون
ما دعاك مرادا به ما منعك وقوله غير صلة اى غير مزيدة خبر يكون وقرينة خبر آخر قوله و
نظيره اى قوله ما منعك الا تسجد قوله تعالى ما منعك اذ رايتهم ضلوا ان لا يتبعني فعند
الجمهور معناه ما منعك ان تتبعني في الغضب لله والمقاتلة مع من كفر به ولا مزيدة وعندي
معناه ما دعاك الى عدم اتباعي ولا غير مزيدة قوله ومن امثلة المجاز المستثنى منه فصله
بكونه من كليات الباب مع ما فيه من الاختلاف وتقريره ان قولك على عشرة الا واحدا ظاهره
متناقض لان صدر الكلام يدل على ثبوت العشرة بتمامها والاستثناء يدل على نفي ذلك وان
الثابت تسعة لا غير ولهم في التفصي عن هذا اقوال منهم من قال المستثنى والمستثنى منه وآلة
الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة من غير ان يعتبر مفهومات مفرداتها ويحكم قبل تمام المستثنى

بالاثبات والنفي حتى كان العرب وضعوا لمعنى التسعة عبارتين احديهما التسعة والاخرى العشرة الا
الواحد ومنهم من قال المراد بالمستثنى منه الافراد بتمامها بالنظر الى المفهوم لكن الحكم
بالثبوت او الانتفاء انما يستقيم بعد تمام المستثنى فالمستثنى داخل في مفهوم المستثنى منه
يخرج عنه بالنظر الى حكمه حتى كانه قال على عشرة اخرج منها واحد ومنهم من قال
المستثنى منه مجاز عن الباقي بعد الاستثناء والمستثنى مع اداة الاستثناء قرينة المجاز
فقولك الا واحدا قرينة دالة على ان لفظ العشرة مستعمل في معنى التسعة مجازا ويشبه
ان يكون العلاقة اطلاق اسم الكل على الجزء ولما كان على هذا اشكال ظاهر وهو انهم
اتفقوا على ان الاستثناء اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره ومعلوم انه لا يتصور الاخراج
الا بعد الدخول فاذا اريد بالعشرة التسعة لم يدخل فيها الواحد فلم يكن الا واحدا
اخراجا اجاب عنه المص في علم الاستدلال بان دخول الواحد في حكم العشرة متى قدر
من قبل المتكلم ناقض اخر الكلام اوله فيلزم تقديره من قبل السامع وان يكون استعمال
المتكلم للعشرة مجازا في التسعة وان يكون الا واحدا قرينة المجاز ولما كان المصير الى
احد الاقوال الثلثة مبنيا على لزوم التناقض ظاهرا كما قال والا ناقض اخر الكلام اوله
ذكر ههنا ان تحقيق الكلام في ذلك مفتقر الى التعرض للتناقض وقد فسره في علم الاستدلال
باختلاف الجملتين بالنفي والاثبات اختلافا يلزم منه لذاته ان يكون احديهما صادقة
والاخرى كاذبة ثم ذكر شرائطه واحكامه وتفاصيل تناقض القضايا والظاهر ان
الواجب ان يكون ضمير ماله وما عليه للتناقض دون الاستثناء على ما وهم لان الذي
يهمه بعد دعوى الافتقار الى التعرض للتناقض بيان ان التعرض له اين هو وفي اي علم
هو ولان الذي من مباحث الاستدلال هو التناقض لا الاستثناء ولان قوله يؤخر الكلام
في الاستثناء بالاظهار دون الاضمار شاهد صدق لما ذكرنا **قوله** وتسميته اي تسمية
هذا النوع من المجاز مجازا لغويا ومعنويا لما تقدم من التعدي من مكانه الاصلي المختص
هو به بحكم الوضع دون العقل ورجوعه الى معنى الكلمة لا الى حكمها الاعرابي ومفيدا
لتضمنه شبه شاهد لتحقق المعنى المراد به لما سيأتي في آخر بحث الكناية من ان هذا انتقال
من الملزوم الى اللازم وتحقق الملزوم كالشاهد لتحقق اللازم مثلا اذا كانت النعمة او
القدرة من لوازم اليد وقد اثبت اليد فقد اثبت النعمة او القدرة ايهما اردت بمعونة

بمعونة القرينة واما كونه خاليا من المبالغة في التشبيه فلان ذلك من خواص الاستعارة
قوله الفصل الثالث في الاستعارة الكلام في تفسيرها وتمثيلها ووجه تسميتها
واضح غاية الوضوح اطلق احد طرفي التشبيه ليتناول المشبه به كما في الاستعارة التصريحية
والمشبه كما في الاستعارة بالكناية ويكفي التشبيه بحسب الاعتبار وان لم يصرح به ولم يذكر
ما يدل على جعل احدهما مشبها والاخر مشبها به ولم يقل طرفي المشابهة لانه لم يعهد التعبير عن
المتشابهين بالطرفين وانما يقال ذلك اذا اعتبر احدهما مشبها والاخر مشبها به وقوله مدعيا
ودالا حالان من فاعل تذكر على قصد التحقيق بمعنى الاستعارة لا للاحتراز عن شيء واراد بما
يخص المشبه به اسم جنسه كما في التصريحية او بعض لوازمه كما في المكنية والمراد الاختصاص
بالنسبة الى المشبه ويحتمل الاحتراز عما اذا كان بين طرفي التشبيه نوع آخر من العلاقة
فيذكر احدهما ويراد الاخر باعتبار تلك العلاقة كاطلاق المشفر على شفة الزنجي لا باعتبار
شبه الغلظ بل باعتبار استعمال المقيد في المطلق لكن لا يخفى ابهام لا يسميان طرفي
التشبيه حقيقة وقوله ان المنية انشبت اي اعلقت اظفارها تلميح الى قول ابي ذويب
الهذلي ● واذا المنية انشبت اظفارها ● الفيت كل تميمة لا تنفع ● ذكره بكماله على قصد الوزن
قوله في انه اي السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له مخلب او ناب ولفظ كذلك في موقع الحال
قوله وكذلك الصورة المتوهمة اشارة الى الاستعارة التخييلية وانها ايضا من اطلاق
اسم المشبه به على المشبه وسيأتي الكلام على ذلك ومعنى تسميتها اظفارا وربما مسماة باسم المخلب
او الناب فهو بمنزلة اكتساء الهيكل المخصوص اسم الاسد ولا وجه لتسميتها الا ان يجعل
مصدرا من المبني للمفعول وقوله من غير فرق نظرا الى الدعوى لظهور الفرق نظرا الى الحقيقة
فان الصورة المحققة مسماة بهذا الاسم بحكم الوضع بخلاف المتوهمة **قوله** وههنا سؤال
وهو انا نكاد كون المنية غير السبع بواسطة الاحتراز على كونها اسدا والاعتراف بكونها
غير السبع بواسطة التصريح باسم جنسها متنافيان وسنتممه بجوابه في بحث الاستعارة بالكناية
قوله ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور كما في الاستعارة التصريحية مثل في الحمام
اسدا او المتروك كما في الاستعارة بالكناية مثل اظفار المنية مستعارا منه ويسمى
اسم المشبه به كلفظ الاسد ولفظ السبع مستعارا ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له
فالضمير المجرور في المشبه به ليس عائدا الى اللام بل الى المشبه به اي الامر الذي يشبه به وهذا

ما نقل عن المص ان الالف واللام في قولي والمشبه به مستعارا له بمعنى الذي بخلافهما في قوله
ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه وكانه قصد التعمية
والالغاز والا فالعبارة الواضحة ان يقال ويسمى المشبه مستعارا له ووجه ما ذكر
من ان اللام في المشبه به ليس اسم موصول هو انه جعل اسم الطرفين مشبها ومشبها به
بدون اللام على ما قال في اول بحث التشبيه انه يستدعى طرفين مشبها ومشبها به ثم ادخل
عليه حرف التعريف من غير قصد الى معنى الفعل كما في المؤمن والكافر ويكون الضمير عائدا الى
ما كان قبل التعريف باللام وهو الموصوف المقدر لا الى اللام كما في المجرور به والمعطوف
عليه وبالجملة فكلامه هذا صريح في ان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به
كلفظ الاسد المذكور كناية لا اسم المشبه الذي ذكر صريحا وهو المنية وهذا هو الحق وسيجئ له
زيادة تقرير في بحث الاستعارة بالكناية **قوله** هو السر في امتناع دخول الاستعارة في
الاعلام لامتناع اعتبار الجنسية فيها لكونها اسما للاشخاص ولا خفاء في ان المراد غير
علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم واما اذا تضمنت نوع وصفية اى دلت على الوصف
واشتهرت به فيجرى فيها الاستعارة كما تقول رايت اليوم حاتما اى رجلا شبيها بحاتم طائي
في الجود حتى كانه هو هو وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في العى والفهاهة
قوله واما عد هذا النوع من المجاز لغويا فعلى القول المختار يريد ان وجه كونه مجازا او معنويا
ومفيدا ومتضمنا للمبالغة في التشبيه ظاهر غنى عن البيان وانما المحتاج الى البيان وجه تسميته
استعارة وقد ذكر وجه كونه لغويا بمعنى التعدى عن مكانه الاصلي بحكم الوضع لا عقليا بمعنى ان
التصرف في امر عقلي حيث جعل ما ليس باسد اسدا حتى اطلق عليه اسم الاسد وهذا بيان
للوجهين مع اشارة الى ترجيح كونه لغويا والفاء في فلا يتجاوز زائدة لانه خبر مبتدأ لا جزاء
الشرط والهيئة كالمرادف للصورة والعبالة الغلظ ومن في من شاء بيان له وفي من
الصفات بيان لما اى باقي ذلك المذكور من الصفات الظاهرة المدركة بحواس ابصار الناظرين
وخصها بالذكر لظهور انها ليست الا للاسد غاية الظهور بحيث لا يمكن الشك فيه بخلاف
الصفات الخفية المدركة بالعقول واللام في لئن كانت للابتداء ولكن اللغة في موقع الجزاء
وليس بجزاء وانما التقدير ولئن كانت الشجاعة من اخص اوصاف الاسد اى اشدها اختصاصا
به واظهرها تمكنا فيه فانما يكون نفس الموضوع له لو كانت اللغة وضعت الاسم لها

لها لكن اللغة لم تضع الاسم لها اى الشجاعة وحدها بل انما وضعته للشجاعة حال كونها في
مثل تلك الجثة يعني الاعضاء والجوارح المختصة بالاسد وان كانت الجثة في اللغة
شخص الانسان قائما او قاعدا ذكره الجوهري والمراد انها موضوعة للجسم الخاص والروح
القائم به والموصوف بصفة الشجاعة والا فمعلوم ان ليس الاسد اسما للشجاعة التي في
الاسد بحيث يكون تلك الشجاعة مدلولا مطابقيا ولا للاسد مع الشجاعة بحيث يكون مدلولا
تضمنيا بل للاسد الموصوف بالشجاعة ولو كانت اللغة وضعت اسم الاسد لتلك الشجاعة
التي تعرف معناها يعني لمفهوم الشجاعة لكان صفة لا اسما لدلالته ح على ذات مبهمة
باعتبار معنى معين هو المقصود ولكان استعماله في الانسان الذي في غاية الشجاعة
من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه لكونه من افراد مفهوم الشجاع ولما كان له شائبة
كونه استعارة لابتنائها على التشبيه ولا تشبيه ح ولصار المطلوب بنصب القرينة
في المجاز مقلوبا غير جهته لان المطلوب هو منع حمل الكلمة على المعنى الذي هي موضوعة له
وقد صار ح ايجاب حملها على الموضوع له لكون الرجل الشجاع ح من افراد الموضوع
له اعني مفهوم الشجاع واللوازم كلها منتفية بالاتفاق وقد يتوهم ان المراد ان الاسم
لو كان موضوعا للشجاعة لكان صفة اى معنى قائما بالغير وح يبطل الملازمات الثلث
الباقية لان الشجاع غير الشجاعة فمن اين يلزم ان يكون استعمال الشجاعة فيه على سبيل التحقيق
وغير مشوب بالاستعارة وغير مطلوب بالقرينة وانت خبير بانه بصدد اثبات ان الاسد ليس
موضوعا لمفهوم الشجاع ليكون في الرجل الشجاع حقيقة لا بصدد اثبات انه ليس موضوعا
لمفهوم الشجاعة لان ذلك ليس بموضوع لمفهوم الشجاعة لان ذلك ليس بمقبول له في مقصوده
ولا هو متوهم ليحتاج الى نفيه ولان المقابل للصفة بمعنى القائم بالغير هو العين لا الاسم
للقطع بان الشجاعة اسم لا صفة ولهذا قالوا الاسم ينقسم الى اسم عين واسم معنى
وكل منهما الى اسم وصفة فقوله نظرا مفعول له لما يتضمنه ما يقابله من معنى القول
وحتى تدعى غاية لتتجاوز في لا تتجاوز وقوله جراءة المقدم بالمد كالشجاعة والمقدم بضم
الميم وفتح الدال المصدر ميمي كالمدخل والمخرج وضرب في الامر بعرق انتسب اليه بعض الانتساب
قوله وثانيهما اى ثاني القولين ان هذا النوع من المجاز ليس بلغوى قالوا ذلك للنظر
الى الدعوى وقوله ان يكون فاعل يمتنع وذلك اشارة الى الرجل وهذا الى الصحيح لكونه قو

وقوله انى يكون متعلق بقوله قل اى قل لى جواب هذا الاستفهام وموضع تعجب خبر يكون
وقوله اسم وموضع نهى قوله عطف عليهما يعنى لا وجه للتعجب عن ان يظلل الانسان
انسان آخر صبيح الوجه وانما يتعجب من ان يظلله شمس السماء نفسها وكذا لا معنى للنهى
عن التعجب من بلى الكتان بملابسة الانسان والشعر الاول لابى الفضل بن العميد وزير
ركن الدولة والثانى لابى الفتح ذى الكفايتين الملقب بذلك لتوليه امر السيف
والقلم والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزرت القميص شددت
ازراره ولمحه ابصره بنظر خفيف والمعجر ما تشده المراة على راسها قوله ومع الاصرار
تمهيد لمقدمة ثانية تتميما للمطلوب وتقريره ان المتكلم بالاستعارة كما اذا قال فى الحمام اسد
اذا ادعى ان الرجل اسد امتنع ان يكون معترفا بانه رجل واذا امتنع ان يكون معترفا بانه
رجل تعين ان يكون مصرا على انه اسد واذا كان مصرا على انه اسد امتنع ان يقال انه استعمل
لفظ الاسد فى غير الموضوع له بل يتعين انه استعمله فى الموضوع له واذا استعمله فى
الموضوع له لا يكون لفظ الاسد مجازا لغويا وهو المطلوب وكان الانسب بما سبق
ان يقول شمس او انه قمر بكلمة او دون الواو قوله ومدار ترديد مبتدا خبره على هذين
يعنى تارة تقول ان نوع الاستعارة مجاز لغوى نظرا الى الاستعمال فى غير الموضوع له بالتحقيق
وتارة تقول انه عقلى اى غير لغوى نظرا الى دعوى كون المشبه من افراد المشبه به فقوله تارة و
اخرى لا يتعلق بترديد لفساد المعنى وقوله لا يألو تعليما اى لا يمنع من قولهم لا آلوك جهدا اى
لا امنعك واصله من الالو وهو التقصير قوله لكن اذا وقف شروع فى نقض القول الاول
وهو كون الاستعارة مجازا لغويا قوله مصدقة على لفظ اسم المفعول صفة قرينة اى مسلمة
عند المستعير قوله بطريق التاويل اذ بطريق التحقيق والجرى على الظاهر ليست افراد الاسد الا
القسم المتعارف قوله على نحو ما ارتكب المتنبى هو ابو الطيب ولد بالكوفة فى سنة ثلث وثلثمائة
وقتل على يد جمع من الاعراب فى سنة اربع وخمسين وثلثمائة وقال ابن جنى سمعت ابا الطيب
يقول انما لقبت بالمتنبى لقولى انا فى امة تداركها الله غريب كصالح فى ثمود يعنى انه صرح بهذا
الادعاء وجعل افراد الجن قسمين متعارفا يلبس فى زى الناس وغير متعارف فى زيهم وكذا
افراد الطير قسمين متعارفا يلبس له مخصوص الجمال وغير متعارف فى زى الجمال اذ ليس المعنى على حذف
اداة التشبيه اى نحن كقوم من الجن فى زى ناس وقوله مستشهدا حال من ان يبنى وان يخصص

تخصص عطف عليه يعنى ان من جملة وجه التوفيق ان يجعل القرينة المصدقة المقولة المضمونة
فى ضمن الكلام مخصصة ينفى القسم المتعارف السابق الى الفهم ليتعين القسم الغير المتعارف الذى
استعمل فيه اسم المشبه به وهو الاسد فى المثال المذكور قوله ومن البناء على هذا النوع
اى جعل افراد المشبه به نوعين متعارفا وغير متعارف قول الشاعر • وخيل قد دلفت
لها بخيل • تحية بينهم ضرب وجيع • جعل افراد التحية نوعين متعارفا هو الكلام الجارى
فيما بين الناس لقصد الاكرام واصلها الملك يقال حياك الله اى ملكك وغير متعارف
هو الضرب الوجيع يجعله من افراد التحية على طريق التهكم وكذا قولك عتابك السيف بناء على
انه من افراد العتاب نوعا متعارفا هو مخاطبة الادلال ومذاكرة الموجدة باللسان ونوعا
غير متعارف هو استعمال السيف والسنان وكذا فى ابدال من اتى الله بقلب سليم بحذف المضاف
اى سلامة من اتى الله من المال والبنين جعل افراد المال والبنين نوعين متعارفا هو المتعارف
المعلوم وغير متعارف هو سلامة القلب وكذا فى ابدال اليعافير والعيس من الانيس جعل افراد
الانيس متعارفا هو المؤانس من الانس وغير متعارف هو الظبى والابل وهذا كما يقال هل لفلان
مال وبنون فيقال ماله وبنوه سلامة القلب وهل بالدار انيس فيقال انيسها الوحوش وبهذا
التنويع يندفع كون البدل غلطا على ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه وفى الآية وجوه اخر
مثل ان يكون من اتى الله بقلب فى موقع المفعول به اى لا ينفع احدا الا مخلصا سليم القلب
عن الكفر وميل المعاصى انفق ماله فى سبيل الخير وارشد بنيه الى طريق الحق او يكون الاستثناء
منقطعا اى لكن ينفع سلامة القلب وحال من اتى الله بقلب سليم او محمولا على المعنى بجعل
المال والبنين فى معنى الغنى كانه قيل لا ينفع غنى الا غنى من اتى الله بقلب سليم لان الغنى
فى الدين سلامة القلب وقوله وبلدة اى رب مفازة ليس بها احد الا اليعافير جمع يعفور
وهو الخشف وولد البقرة الوحشية وقيل حمار الوحش والعيس جمع الاعيس وهو الابيض
من الابل يخالط بياضه شىء من الشقرة فان قيل على قياس ما ذكرت ان نحو زيد اسد تشبيه
لا استعارة ينبغى ان يكون تحية بينهم ضرب وجيع وعتابك السيف ايضا تشبيها وحرف
التشبيه محذوفا وح لا تنويع قلنا نعم لكن لا خفاء فى ان ليس المعنى تحية بينهم كضرب وجيع وعتابك
كالسيف بل ان الضرب نوع من التحية غير متعارف وكذا السيف نوع من العتاب قصدا الى
تهكم كما تقول اسد يا زيد فى غير التهكم لظهور ان تقدير الاداة مذهب لرونق الكلام قوله

والاستعارة تشير الى وجه اختيارها عن الباطل وعن الكذب فقد جعل الاول عدم اشتمال
الباطل على التأويل والثاني عدم اشتمال الكذب على نصب القرينة وهذا مشعر بالفرق بينهما
فقيل يريد بالباطل ما لا يطابق الواقع وبالكذب ما لا يطابق الاعتقاد على ما هو مذهب
البعض في تفسير الصدق والكذب ولا يظهر وجه اختصاص الاول بالتأويل والثاني
بالقرينة وكذا على ما ذهب اليه بعض اهل التحقيق من ان الباطل نقيض الحق والكذب نقيض
الصدق والفرق بينهما ان الصدق حال القول او الاعتقاد بقياسه الى الواقع اعني كونه
مطابقا للواقع على لفظ اسم الفاعل والحق حاله بقياس الواقع اليه اعني كونه مطابقا
له على لفظ اسم المفعول وقد قيل يريد بالباطل ما لا يطابق الواقع مع عدم اعتقاد صاحبه
انه كذلك بل يحسبه مطابقا وبالكذب ما لا يطابق الواقع ويدعيه المتكلم مع عرفانه انه
غير مطابق ووجه الاختصاص غير ظاهر بعد **قوله** واذ قد عرفت يريد بوصف الاستعارة
تعريفها على ما قال في علم الاستدلال ان الحد وصف الشيء وصفا مساويا **قوله** الا في مجرد الوهم
يعني القوة المتخيلة لا القوة المختصة بادراك المعاني الجزئية لان الصورة المتوهمة للموت على
شكل المخلب والناب من قبيل الصور لا المعاني اذ لو تحققت لكانت مدركة بالحس **قوله** فهذه
اقسام اربعة لان التحقيقية المحتملة للتخييل والتخييلية المحتملة للتحقيق واحد لا يتفاوت
الا بالعبارة ولذا عبر عنها بالمصرح بها مع الاحتمال ليتحد العبارة ايضا **قوله** وربما قسمت
اما للتحقيق واما للاشارة الى ان هذا التقسيم فيما يقع في عبارة القوم وان كان القسمان محققين
وقوله دخولا اوليا يعني يكون اللفظ صالحا للموصوفية بوجه الشبه بان يكون اسم
جنس كالاسد بخلاف الفعل والصفة المشبهة والحرف فانه لا يصلح للموصوفية فلا يكون
معنى التشبيه داخلا فيه بل في مصدر الفعل والصفة ومتعلق معنى الحرف على ما سيجيء تحقيق
ذلك وتفصيله في بحث الاستعارة التبعية **قوله** وربما الحقها اي الاستعارة بعد تمامها
التجريد وهو ان يذكر بعد القرينة ما يلائم المستعار له والترشيح وهو ان يذكر ما يلائم المستعار
منه ووجه التقليل خلو اكثر الاستعارات عنهما وجعلها قسمين لان الخالية عن التجريد
والترشيح او الجامعة بينهما ليس لها اسم على حدة فبهذا الاعتبار صارت الاقسام
ثمانية التحقيقية التخييلية المحتملة المكنية الاصلية التبعية المجردة المرشحة والانقسامات
اربعة انقسام الى التصريحية والمكنية وانقسام التصريحية الى التحقيقية والتخييلية و

والمحتملة وانقسام الى الاصلية والتبعية بان الاستعارة ان كانت في الفعل وما يشتق منه
او في الحرف فتبعية والا فاصلية وانقسام غيرها الى المجردة والمرشحة بانها ان تعقبت بصفة
او تفريع كلام يلائم المستعار له فمجردة او المستعار منه فمرشحة فظهر ان الضمير في قوله وهي ثمانية
لا يعود الى الانقسامات بل الى اقسامها **قوله** القسم الاول في الاستعارة المصرح بها الوجه
ترك كلمة في والظرف اعني اذا وجدت متعلق بان تدعي على التوسع في تقديم الظرف على الفعل
الواقع بعد ان وضمير هو ومنه للموصوف وضمير اسمه للملزوم الاقوى وعليه للملزوم الاضعف
ويجوز ان يكون ضمير افراده لاسم ملزوم الاقوى والمراد بالحقيقة اعم من الكلية والجزئية حتى
يكون زيد وحاتم حقيقتين لا حقيقة واحدة وبهذا خرجت التخييلية اذ لا حقيقة للصورة
الوهمية والمراد ان يكون ذلك على سبيل القطع ليخرج المحتملة ايضا وقوله توصلا مفعول له لتدعي
تركا اي بالادعاء المذكور الى اطلاق الحاق الاضعف بالاقوى وقوله فاعلا حال من ضمير
تدعي وكذا بانيا وقوله كيلا يحمل اي المفرد بالمذكور وهو اسم المشبه به عليه اي على ما يسبق منه
الى الفهم وهو معناه الحقيقي كالسبع والتأويل المذكور ما ذكر في وجه التوفيق من جعل
افراد الاسد قسمين وقوله المتمانعتين صفة دلالة الافراد بالمذكور ودلالة القرينة
من جهة ان لفظين التاسع فالدلالتان بالحقيقة معمولا عامل واحد كما اذا قلت لقيت
زيدا وعمرا الفاضلين بخلاف لقيت غلام زيد وفرس عمرو الفاضلين اللهم الا ان يقال انه
صفة عمرو وبتأويل الفاضل هو وعمرو وكما يقال ضرب رجل رجلا واكرمته بجعل
الجملة في موقع النصب صفة رجلا على معنى اكرمته وذلك الرجل الاخر فيكون الجملة المشتملة له
على العائد الى موصوفها مع حصول المقصود اعني وقوع الاكرام عليهما ووجه
التمانع ان نفس الافراد بالذكر مع قطع النظر عن القرينة يدل على انه اسد وليس غير اسد
لما يجد كل احد من الفرق بين في الحمام اسد وفي الحمام مثل اسد ولهذا لم يقل احد بانه على
حذف المضاف والقرينة تدل على انه ليس باسد واقتصر على التعرض للامتياز عن الدعوى
الباطلة دون الكذب لان الادعاء بالدعوى الباطلة اشبه منه بالكذب فهو لان الامتياز
عنها احوج فتدعي منصوب معطوف على ان يكون لا على ان تلحق وكذا فتقول ولا وجه لرفعهما
لانه لا بد من ضمهما الى ان يكون ليصح وقوعه خبر المبتداء الذي هو مثال ذلك الا بتكلف
والغرض من تكثير الامثلة زيادة توضيح المقصود والتنبيه على اختلاف الاقسام ففي

المثال الرابع المستعار له عقلي والمستعار منه حسي والجامع مركب عقلي هو عدم قبول التفاوت
وفي البواقي كلاهما حسيان الا ان الجامع في الاول متعدد عقلي هو الجراءة والقوة وفي
الثاني متعدد حسي هو الاشراق والاستدارة وفي الثالث واحد عقلي هو كثرة المنفعة
وقوله بعد ما جرت العادة على تشبيه فوائد العلماء بفرائد البحر في الحسن والبهاء وفرط
رغبة العقلاء اشعار بان تشبيه العالم بالبحر قصدا الى الحاق كثرة فوائده بكثرة فرائد
البحر انما يحسن اذا كانت فوائده شبيهة بفرائده كما اذا شراق الوجه شبيه باشراق البدر
للقطع بانه لا يحسن تشبيه العالم بالدهناء في كثرة ما يحصل منهما لفقد التشبه بين الفوائد
والرمال وان كانت اكثر من الفوائد فاحال ذلك الى العادة بخلاف تشبيه الجراءة بالجراءة
او الاشراق بالاشراق فانه حقيقي لا يحتاج الى اعتبار العادة وقد يقال لان الغرض بيان
كون الجامع مشتركا فانه اذا كانت الفوائد والفرائد كشيء واحد كانت كثرة الفوائد
والفرائد معنى واحدا مشتركا بين العالم والبحر وقوله او القسطاس يشعر بعبارته بالميزان
لانه اسم للقبان **قوله** ومن الامثلة اشارة الى نوع من الاستعارة التصريحية التحقيقية
يخص باسم الاستعارة التهكمية والتمليحية لابتنائها على تنزيل التضاد او التناقض
منزلة التناسب بواسطة تهكم واستهزاء او تمليح وظرافة على ما مر بيانه في التشبيه الا انه
صرح ههنا بالنقيضين عطفا على الضدين فاراد بالضدين ههنا المتقابلين الموجود
بين المتعاقبين على موضوع واحد ومنه ما يشمل النقيضين ايضا كما اراد بالتضاد ههنا
حيث قال انتزاع شبه التضاد ما يعم التناقض واضافه الشبه الى التضاد للملابسة ولا
التناسب للبيان والمراد انتزاع الشبه من التضاد لاشتراك الضدين فيه ثم الحاقه
بالتشبيه الذي هو التناسب ثم ادعاء احد الضدين والنقيضين من جنس الاخر وافراد اسم
ذلك الجنس بالذكر ونصب القرينة المانعة عن حمله على ما يسبق الى الفهم وانما قال ثم ادعاء
بلفظ ثم لان هذا ابتداء اعتبار الاستعارة وهو بعد اعتبار التشبيه فان قيل هذا على حدة
لا مثال من الامثلة لانه انما يقال الجزئي من الجزئيات قلنا الجزئي قد يكون اضافيا فهذا النوع
جزئي ومثال بالنسبة الى مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية على القطع وقد ذكر له
مثالا جزئيا حقيقيا هو استعارة البشارات للانذارات للقطع بان المراد بقتله انه
يقتل فيما يستقبل واما اذا قيل بشر بنهب امواله بمعنى انها نهبت فيكون مستعارا

مستعارا للاخبار المورث للحزن وهو ضد الاخبار المورث للسرور **قوله** واعلم ان
القرينة يريد ان القرينة للمستعار له يكون كالخاصة له بالنسبة الى المستعار منه
والخاصة قد يكون امرا واحدا كالضاحك للانسان وقد يكون مجموعا مركبا كالطائر
الولود للخفاش لا يقال القرينة في المثال الاخير معان متعددة هي القتل والنهب والسبي
لا معنى واحد لانا نقول كل من الامور الثلثة قرينة على حدة وهو امر واحد كما تقول في
الحمام اسد يغتسل راسه وانما الذي يقابل ذلك هو ان يكون القرينة مجموع معان مربوط
بعضها بالبعض كما في بيت البحتري حيث استعار السحائب لانامل الممدوح وجعل القرينة
اثبات الصاعقة وكونها من نصل سيف الممدوح وقلت خمس سحائبا اباها على رؤس
الاقران اي الاكفاء في الحرب جمع قرن بالكسر ومعنى تنكفي تنقلب والباء للتعدية فاما هو
قرينة استعارة البشارة للانذار معنى واحد هو القتل او النهب او السبي لا المجموع الملتئم
منها نعم كل من نوعي القرينة اعني المعنى الواحد والمعاني الملتئمة قد يكون واحدا وقد يكون
اكثر وكان نحو هذا الكلام ان يذكر قبل الشروع في اقسام الاستعارة او بعد الفراغ
منها كلها لان القرينة شرط في كل استعارة بل في كل مجاز وقوله انظر بيان لكون القرينة
في البيت من معان ملتئمة وحين متعلق بصنع في قوله ما ذا صنع وكانه جوز تقديم الظرف
على الاستفهام او على محذوف يفسره الظاهر وتفرعا حال من مفعول اراد اعني استعاده
او تمييز **قوله** ومن الامثلة اشارة الى نوع اخر من الاستعارة التصريحية التحقيقية
يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وحاصله ان يشبه صورة منتزعة من عدة امور بصورة
اخرى كذلك ثم تدعى دخول الاولى في جنس الثانية قصدا الى المبالغة في التشبيه
ثم يطلق الكلام الدال عليها على الصورة المشبهة فيجري التجوز في مجموع الكلام لا في
مفرداتها كما تقول للمعنى المتردد في جواب الفتوى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
تشبيها لحاله بحال من يريد تارة الذهاب في امر فيقدم رجلا ولا يريد تارة فيؤخر اخرى
وينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر الرجل الاخرى
بل تلك الرجل الاولى انما يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وكلامه صريح في
ان المشبه صورة تردد المفتي في الجواب والمشبه به صورة تردد من قام للذهاب
ويلزم ان يكون المستعار هو اللفظ الدال على الصورة الثانية فيجب ان يكون المراد بوصف

المشبه به في قوله فنكسوها اي صورة المشبه وصف المشبه به هو اللفظ الدال على صورة
المشبه به وان يكون اضافة الصورة الى المشبه والمشبه به بيانية ويستقيم قوله استعارة
وصف احدى صورتين لان المستعار يكون ابدا اسم المشبه به واللفظ الموضوع له لكن قوله
لوصف الاخرى لا يلايم ذلك لان المستعار له يكون نفس المشبه لا اسمه فالاظهر المراد بوصف
الصورة الاخرى والظاهر انه لغو في البين وقيل معناه لاجل وصف الاخرى اي بيانها
وتقريرها زيادة تقرير بعد تشبيهها بتلك الصورة وجعلها من جنسها فاللام للغرض لا صلة
الاستعارة ليلزم كون وصف الاخرى مستعارا له **قوله** ولكون الامثال كلها تمثيلات على
سبيل الاستعارة مع قيد فشو الاستعمال لا يجد التغير اليها سبيلا ليصح كونها لفظ الصورة
المشبه بها استعير لصورة المشبه بادعاء كونها من جنس صورة المشبه به فان قيل
ما ذكر انما يتم لو كانت المركبات موضوعة لمعان ليكون استعمال المثل في مورده حقيقة وفي
مضربه مجازا ولو سلم فالكلام في المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له المسمى
بالمجاز في المفرد والتمثيل ليس كذلك قلنا اما كون دلالة المركب بالوضع دون العقل او الطبع فمما لا خفاء
فيه غايته انه وضع نوعي اعني تعيين اللفظ بازاء المعنى من غير اشتراط قرينة بقاعدة كلية كوضع
الهيئات لا كتعيين المجازات بشرط القرينة واما عد التمثيل من الاستعارة فاما لكون المراد بالاستعارة
اعم من المجاز في المفرد كما في عد الحيوان من اقسام الابيض واما لكون المراد بالكلمة في تعريف المجاز
مطلق اللفظ اعم من المفرد والمركب وتسمية المجاز اللغوي بالمجاز في المفرد اما بحسب الاعم الاغلب
واما باعتبار ان المراد بالمفرد ما يقابل الحكم لا المركب والحمل على ان اعتبار التغليب باب واسع
وقد يجاب بان التمثيل ايضا من المجاز في المفرد بناء على المستعار في المثال المذكور هو التقديم
المضاف الى الرجل المقرون بتاخير اخرى وكثرة تقييدات المفرد لا يخرجه عن كونه مفردا ولا
يجعله مجموعا وهذا في غاية السقوط لان التقديم على حقيقته وانما التجوز في مجموع الكلام
قوله القسم الثاني ضمير يفردها للصورة الوهمية ولها للصورة المحققة ومفردا على لفظ
اسم الفاعل حال من فاعل يسمى اي حال كونك مفردا الاسم الصورة المحققة في الذكر ولو كان
على لفظ اسم المفعول حالا من اسم لكان حسنا ثم في تفسير ما يسبق من الاسم الى الفهم بكون مسماه
شيئا محققا تسامح وانما تفسير مسماه المحقق مثلا اضافة الانياب الى المنية تمنع من اجراء
اسم الانياب على ما يسبق منه الى الفهم من مسماه الحقيقي الذي هو الانياب المحققة **قوله**

وذلك مثل ان تشبه المنية بالسبع اورد للاستعارة التخييلية على القطع ثلثة امثلة هي انياب
المنية المشبهة بالسبع او مخالبها ولسان الحال المشبهة بالانسان المتكلم وزمام الحكم المشبه
بالناقة وصرح فيها بالتشبيه ليكون الاستعارة في الانياب واللسان والزمام خاصة دون
المنية والحال والحكم فيتميز الاستعارة التخييلية غاية التميز وتتضح غاية الاتضاح ويكون
المثال لها خاصة ويشعر بانها عند المص قد يكون بدون الاستعارة بالكناية وما ذكره المص
مخالف لما عليه الجمهور اما اولا فلانه لا يوجد في كلام البلغاء التصريح بهذا التشبيه
الدال على وجود التخييلية بدون المكنية واما ثانيا فلانه لا حاجة الى ما اعترم من اخذ
صورة وهمية شبيهة بالصورة المحققة ليرجع التخييلية الى المجاز المفسر بالكلمة المستعملة
في غير الموضوع له بل الجمهور انكروا ذلك وصرحوا بان الاسم في الاستعارة التخييلية لم
ينقل عن معناه الموضوع له قال الشيخ عبد القاهر الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل
الاسم عن مسماه الى امر محقق نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا وثانيهما ان يوخذ الاسم
عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يكون هو المراد بالاسم كقول لبيد • وغداة
ريح قد كشفت وقرة • اذ اصبحت بيد الشمال زمامها • جعل للشمال يدا من غير ان يشير
الى معنى فيجري عليه اسم اليد وقال الاخلاق في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل
عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه يشبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت
للشمال يدا فظهر انه لا يقول بكون الاستعارة التخييلية من المجاز اللغوي بل هو تصرف عقلي بان
جعل للشيء ما ليس له بناء على تشبيهه بماله ذلك ولهذا فسروا التحقيقية بجعل الشيء الشيء
والتخييلية بجعل الشيء للشيء كاليد للشمال فقوله اغتيال النفوس اي اهلاكها غالة واغتاله
اخذه من حيث لم يدر اراد بالرقة رقة القلب نقيض الغلظ والجفاء المساس بالفتح
المس الابقاء الشفقة اسم من ابقيت عليه اذ رعيت عليه ورحمته تشبيها مصدر ان
تشبه وضمير كانها وتصويرها للمنية وقوله من الانياب بيان لما يكون قوام وهو عطف
على ما بالاذم والمتخلل بينه وبين حرف العطف اعني على الخصوص حال منه وتمام عطف
على قوام وضميرها لما يكون وفريس الاسد فريسته واقترسها دق عنقها واتسع فيه
فسمي كل قتل فرسا ثم يطلق بالنصب عطف على فتاخذ اي يطلق على الصور التي اخترعها وهمك
من الوهمية اسامي الامور المحققة في السبع من الانياب والمخالب على طريق افراد تلك الاسامي

بالذكر من غير شائبة ذكر المشبه وضمير نضيفها واضافها واجزائها ومنها ومسمياتها للاساي
وضمير اليها للمنية **قوله** القسم الثالث قد مر غير مرة ان مثل قولنا هي ان يكون محمول على احد المضافين لكنه
شائع ذائع وينبغي ان يحمل كما ذكرنا خبر المبتداء وان يكون خبرا ثانيا او يحمل في موقع مصدر
او حال متعلق بان يكون وهو اشارة الى ما سبق من ان الاحتمالية هي ان يكون المشبه المتروك
صالح الحمل تارة على ما له تحقق واخرى على ما لا تحقق له الا انه اقام ههنا لفظ من وجه ومن
وجه آخر مقام تارة واخرى لئلا يتوهم قصد تعلقهما بالحمل الا بالتحقق على ما قد سبق الى الوهم اذ
المعنى يحمل من وجه على ما له تحقق ومن وجه على ما لا تحقق له كما ان تارة واخرى متعلقان بالحمل
قوله صحا القلب افاق عن سكر هوى سلمى واقصر امتنع وعري جعل عريانا من عريته فتعرى الرواحله
المركب من الابل ذكرا كان او انثى قمع النفس قهرها واذلها عن التلبس بما كان يرتكب اوان الصبى وضمير
الانها للافراس والرواحل وضمير اليها للالف واللام في المحتاج **وقوله** في الركوب اي ركوبه مراكب
الجهل والارتكاب اي اتيان الجرائم **وقائمة** حال من آله لكونها موصوفة **والاحسن** ان يجعل في موقع
الخبر على ان لعت من الافعال الناقصة بمعنى كانت حرفه بالجر بدل من نوع وضمير احبابه وبابه
وارتكابه لنوع ومتعلق الظرف اعني متى وطنت ما دل عليه الكلام والكاف من عدم بقاء
الآله كانه قال متى وطنت لم يبق من الآلة ذلك النوع **وورق** الباب كناية عن الطلب فعطف
على وطنت وضمير عليها ومنها للآلة والادوات **والعنز** الغبار فبقيت عطف على ما بقيت والضمير
للافراس والرواحل الآلة والاداة بيان لقوله معراة وخبر لا محذوف فاعلها اعني الافراس و
الرواحل **وهذا** يرشدك الى ان ضمير الانها فيما سبق للافراس والرواحل لا لمراكب الجهل ولما
كان يرتكب **والفاء** في نحو جزاء شرط محذوف اي اذا كان كذلك فلا لائق بافراس الصبى ورواحله
ان يعد استعارة تخييلية لانه لما شبه الصبى بجهة من جهات المسير كحج او غيره اخترع الوهم له صور
مثل الافراس والرواحل فاطلق عليها الاسم اطلاق الانياب والمخالب على الصورة المتوهمة
للمنية وان كان يحتمل ان يجعل الافراس والرواحل استعارة من معنى متحقق عقلا كالدواعي
والشهوات والقوى او حسا كالمال والمنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة تحقيقية
فالضمير في كان ويحتمل عائدا الى قوله افراس الصبى ورواحله او في كان ضمير الشان وقد
تنازع يحتمل ويجعل في الافراس وضمير شهواتها ولها للنفوس ومعنى تنا تجمع ويتقوى
البعض بالبعض **وجراد** بالبطالة بالكسر عبارة عن عدم الاشتغال بالمهمات والانتقال الى

البهائم من بطل الاجير بالفتح بطالة اي تعطل واما البطالة بالفتح فالشجاعة مصدر بطل بالضم بطالة
بطال بين البطالة وبطل بين البطالة **وظاهر** كلامه ان الصبى على الوجهين بمعنى كون الانسان
صبيا يقال صبي بين الصبا والصباء بكسر الصاد مقصورا او فتحها ممدودا **او قد** يقال انه على
تقدير كون الاستعارة تخييلية من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ومنه التصابي
قوله وكذلك اي مثل قول زهير في احتمال التخييل والتحقيق قوله علت كلمته فاذاقها الله لباس
الجوع والخوف ثم بين ذلك بان الذي يظهر من اللباس عند النظر فيه عند اصحابنا ان يحمل على انه استعارة
تخييلية بان يتخيل من الجوع والخوف امر وهمي يشمل الانسان ويحيط به شبيه باللباس وهل
يبنى ذلك على ان يجعل الجوع بمنزلة ذي لباس فيكون التخييلية مع المكنية اولا فيكون بدونها
فيه تردد ويحتمل عنده ان يكون اللباس مستعارا للمعنى المحسوس الذي يلبسه الانسان عند
الجوع والخوف من انتقاع اللون اي تغيره ورثاثة الهيئة اي بذاذتها فيكون الاستعارة تحقيقية
لتحقق معناها حسا **وكذا** ان جعل مستعارا للضر الذي يدركه لتحقق معناه عقلا وما يقال
ان مبنى كونها تخييلية على ان المراد باللباس ما يدرك من الضر عند الجوع والخوف وهو ليس
بحسي ولا عقلي بل وهمي بعيد جدا هنا **وقد** ذكر صاحب الكشاف انه شبه ما غشي الانسان
والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ولا خفاء في انه في التحقيقية
اظهر منه في التخييلية لان الحادث الذي يغشى الانسان ويتلبس به لا يكون وهميا بل حقيقيا
حسيا كانتقاع اللون ورثاثة الهيئة او عقليا كالضر الذي يلحقه عند الجوع والخوف
فان قيل هلا قال فكساها ليلائم اللباس وطعم الجوع او مرارته ليلائم الاذاقة **اجيب** بان
في الاذاقة من الاشعار بشدة الاصابة ما ليس في الكسوة لان الادراك بالذوق يستلزم
الادراك باللمس من غير عكس وفي اللباس من الشمول والاحاطة وبيان ان اثر الجوع والخوف عم جميع
البدن ما ليس في الطعم والمرارة فكان اولى **ثم ههنا** دقيقة لا بد من التنبيه عليها وهو ان في
لباس الجوع والخوف استعارتين تصريحية وهي استعارة اللباس لما يغشى الانسان من بعض الحوادث
عند الخوف والجوع لتصحيح الاضافة ومكنية مبنية على تشبيه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما
يدرك من طعم المر والبشع حتى يحسن ايقاع الاذاقة عليه ذكره في الكشاف **وحاصله** انه
شبه ما يدرك من اثر الضر من حيث الاشتمال باللباس ومن حيث الكراهة بالطعم المر البشع
وهي على الاول استعارة تصريحية **وعلى** الثاني مكنية ثم اذا اعتبرت في الجوع شبها بذي لباس

فهي استعارة ثالثة فاحسن التدبر **قوله** القسم الرابع قد اشرنا فيما سبق الى ان الاستعارة
بالكناية ايضا عند المحقق هو ان يذكر المشبه به لكن لا صريحا بل كناية وقد صرح المص
ايضا بان المستعار هو اسم المشبه به المتروك لكن جرى ههنا على مقتضى ظاهر الامر وهو
ان الاستعارة بالكناية ذكر المشبه فبقي الخفاء في جانب ارادة معنى المشبه به للقطع
بان المراد بالمنية في مخالب المنية هو الموت لا غير فبينه بان المراد ارادة المشبه به ادعاء
لا حقيقة وان المراد بالمنية هو السبع بادعاء السبعية لها الا انه قد صرح في آخر بحث
الاستعارة التبعية بان الاستعارة بالكناية هي المنية وفي آخر بحث المجاز العقلي بان الاستعارة
في انبت الربيع هو الربيع فينبغي ان يقال المراد انها ذكر المنية وذكر الربيع ويكون الاستعارة
على معناها المصدري واما بمعنى المستعار فهو اسم المشبه به المتروك لا غير وكيف ما كان
يتوجه اعتراض الايضاح بانه جعل الاستعارة بالكناية من اقسام المجاز اللغوي وليس
لفظا مستعملا في غير الموضوع له ولعل هذا من اقوى اعتراضاته وقد اوردنا في شرح التلخيص
ما امكن فيه **قوله** بنصب قرينة بنصبها لظهور ان لا فائدة في هذا الوصف بتعسف فزعم
بعضهم ان المعنى بنصب تلك القرينة الاستعارة وقوله وهي ان ينسب في نسخة بالواو وفي نسخة
المص وباو تصحيح البعض فالنسبة كما في رايت شجاعا يفترس اقرانه وعالما يتلاطم امواجه
وكما في انبت الربيع ونطقت الحال على راي المص والاضافة كما في مخالب المنية ولسان الحال
وزمام الحكم وقد صرح في الامثلة الثلثة فيما سبق بالتشبيه في جانب المضاف اليه ليتمحض
امثلة للاستعارة التخييلية وتركه ههنا ليصير المضاف اليه مضافا للمكنية والمضاف
للتخييلية فقوله طاويا حال من ضمير يقول وضمير هو في قوله وهو قولك عائد الى
ذكر المشبه به وقولك على معناه المصدري بمعنى ان ذكر المشبه به هو ان يقول الشبهة
بالسبع ومن جعل الضمير للمشبه به وقع في تعسف وتكلف **قوله** وقد ظهر ان الاستعارة
بالكناية لا تنفك عن التخييلية بمعنى انها لا توجد بدون التخييلية لما ان اللوازم
المساوية للمشبه به لا يكون في المشبه الا على سبيل التخييل لكن لا يخفى ان هذا القدر
لا يسوغ كونها استعارة تخييلية لجواز ان يكون امرا محققا نسب اليه على سبيل التخييل
كما في انبت الربيع على ما اختاره المص بل ذكر صاحب الكشاف في ينقضون عهد الله انه استعارة
بالكناية ومعنى النقض الابطال والجواب ان هذا على راي السلف وهم لا يريدون بالاستعارة

بالاستعارة التخييلية ان يكون اللفظ مستعملا في صورة وهمية بل مجرد جعل الشيء للشيء
واثبات ما ليس له بطريق التخييل والى هذا اشار بقوله هذا اي ما ذكرنا من انها لا تنفك
عن التخييلية ما عليه سياق كلام اصحابه المشاركين في علم البيان وستطلع في آخر هذا
الفصل يعني فصل الاستعارة على تفصيل قرينة الاستعارة بالكناية وذلك حيث قال
ان حسن الاستعارة التخييلية بحسب حسن الاستعارة بالكناية اذا كانت تابعة لها كانياب
المنية ومخالبها وقلما يحسن الحسن البليغ اذا لم تكن تابعة لها كما في الملام وانت خبير بان هذا
انما يدل على ان التخييلية قد توجد بدون المكنية لا بالعكس كما هو المقصود ههنا واما
وجود التخييلية بدون المكنية فقد ذكر فيما سبق من مثل مخالب المنية الشبيهة
بالسبع فلهذا قال بعضهم ان المراد بهذا الفصل هذا الاصل يعني الاصل الثاني الذي في
المجاز وذلك حيث ذكر ان قرينة الاستعارة المكني عنها تنقسم اي قد يكون امرا مقدرا
وهميا كانياب المنية ونطق الحال وقد يكون امرا محققا كانبات الربيع وهزم الامير
فهذه مكنية بدون تخييلية فعندهم كل منهما ينفك عن الاخرى **قوله** وكان لك ان توجه
السؤال ان مبنى الاستعارة مطلقا على ادعاء ان المشبه نفس المشبه به وانكار ان
يكون شيئا غيره وهذا كما ينافي في التصريحية نصب القرينة على ان المراد هو المشبه لا غير
ينافي في المكنية التصريح باسم جنس المشبه لانه كالاعتراف به للقطع بانه لم يرد
به غير معناه الموضوع له وحاصل الجواب انا كما نجعل في التصريحية مسمى المشبه من
مسميات لفظ المشبه به بناء على جعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف نجعل في
المكنية اسم المشبه من اسماء المشبه به بجعل اسمائه قسمين متعارفا وضع بازاء المشبه
به حقيقة وغير متعارف وضع بازائه ادعاء فالتصريح باسم المشبه كالمنية لا ينافي
ادعاء كونه نفس المشبه به كالسبع وانما ينافيه لو لم يكن هذا من اسماء المشبه به
على ما لزم من ادخال المشبه كالمنية في جنس المشبه به كالسبع فاللام في قوله لما
قدمت متعلق بيصح وهو حال من الطرف الواقع خبر كان اي كان في ملتبس بك هاجسا
في ضميرك كذا ولا في لا اعترافا لنفي الجنس وانتصب الاسم لكونه مشبها بالمضاف من جهة
تعلق بحقيقة الشيء به والجملة صفة اعترافا والخبر محذوف وقد يقال ان انتصاب
اعترافا على انه مفعول لفعل محذوف اي لا ترى **قوله** القسم الخامس لا يريد باسم الجنس

هٰهنا ما ذكروا في علم النحو لانهم عدّوا منه الصفة كراكب وجالس في الاعيان وكمفهوم ومضمر في
المعاني وليست الاستعارة فيها اصلية بل المراد ما دلّ على ذات من الاعيان كرجل واسد او المعاني
كقيام وقعود من غير اعتبار معنى فيه فيخرج بقيد الذات الحروف والافعال وبقيد عدم اعتبار
المعنى الصفات كالقائم والقاعد لكن يشكل باسم الزمان والمكان والآلة فانه ليس بصفة
وفاقا مع ان دلالته على الذات انما هي باعتبار المعنى واما الحقايق فقد فسّر بالذوات
الثابتة المقررة كالجسم والبياض والطول ومبناه على ان الذات اعمّ من الجوهر والعرض وامّا ما
ان مثل القيام والقعود والبياض والطول صفة لا ذات فبحسب اصطلاح اخر وهو ان الذات
ما يقوم بنفسه والصفة ما يقوم بغيره والجواب ان الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها
وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا خفاء في ان القيام والحركة كذلك بخلاف
القائم والمتحرك **قوله** قصر المسافة يعني لئلا يطول الكلام بالسؤال بمثل شجاع باسل
والجواب عنه بانه في الحقيقة وصف الحقيقة الموصوفة بالشجاع لا للوصف الذي هو
الشجاع واما على ما ذكرت فلا يتوجه السؤال لان غاية الامر ان يكون في ذلك على خلاف الاصل
الباسل من البسالة وهي الشجاعة وتبسّل تشجع والفياض الوهاب الجواد من فاض الماء كثر
حتى سال من جانبي النهر والبحر العالم المتبحّر الفطن من بحره علما **قوله** القسم السادس لانها
يلزمه كون الاستعارة في الاعلام مثل رايت اليوم حاتما سعيه لانا نقول الاستعارة لا تجري
في العلم الا اذا تضمن نوع وصفية بجعله باسماء الاجناس والتفسير المذكور لا يتناول
الاستعارة في اسم الزمان والمكان والآلة باعتبار التشبيه بما فيها من معنى المصدر
مثل المرقد للقبر تشبيها للموت بالرقاد اللهم الا ان يقال المراد باسماء الاجناس ما لا يدل
على معنى زائد على الذات فلا يكون امثال هذه من اسماء الاجناس ويكون ذكر الافعال والصفات
والحروف بطريق التمثيل فلا تنافي جريان الاستعارة في غيرها فان قيل معنى الاستعارة التبعية
ان يكون المستعار فعلا او صفة او حرفا والمستعار لفظ المشبه به لا المشبه والتعليل
بانه لا بدّ في الاستعارة من كون المشبه موصوفا والفعل والصفة والحرف لا يصلح لذلك
غير مناسب وانما المناسب انه لا بد فيها من كون المشبه به موصوفا قلنا جرى في هذا على ما هو
المعتبر في التشبيه من كونه وصفا للمشبه مشاركة المشبه به ثم انه يستلزم موصوفية
المشبه به ايضا بذلك وبه يتم المقصود الا ان فيه بحثا وهو ان الموصوف بالمشاركة هو

هو نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فيقدم صلوح العبارة الدالة عليه
للموصوفية لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق الدال باعتبار نسبته
الدال بالناطق وانصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظاهما للموصوفية والجواب ان المعتبر
في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت صما عن الخير كان المستعار منه مفهوم الصم
تبعا للمفهوم اللهم لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفية وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم
انه من الحقايق ام من التبعات العقل **قوله** فيقع الاستعارة هناك اي في المصادر ومتعلقات
المعاني تبعيتها تجري في الافعال والصفات والحروف فان قيل ان اريد بالمصادر والمتعلقات
معانيها فالمستعار ابدا هو اللفظ وانما المعنى مستعار منه وان اريد الالفاظ فهي ايضا تبعية
مستعارة فضلا عن ان يكون بالاصالة قلنا المراد من الاستعارة الواقعة في المصادر
ومتعلقات معاني الحروف هو الاستعارة المعنوية اعني جعل المشبه من جنس المشبه به لا
الاستعارة اللفظية بل لا معنى لجريان الاستعارة اولا في لفظ متعلق معنى الحرف كلفظ الترجي
في لعل وانما ذلك في معناه على ما صرح به حيث قال قدرت الاستعارة في معنى الترجي استعملت
هناك لعل وبهذا يظهر معنى ما قال واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها اي الامور التي
يعبر عنها عند تفسير الحروف ويندفع ما يتوهم من ان الصواب ان يعبر بها لان ابتداء الغاية
حين يقال في تفسير معنى من انه لابتداء الغاية معبر به لا معبر عنه وذلك لان المراد معنى ابتداء
الغاية وهو معبر عنه لا معبر به **قوله** وابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها
اي معاني من والى واللام وهذا ظاهر للقطع باستقامة خرجت من البصرة الى الكوفة للتجارة
بخلاف خرجت ابتداء مسافة البصرة انتهاء مسافة الكوفة غرض التجارة لكن التمسك بانه من
لو كانت معانيها لكانت اسماء بناء على ان الاسمية والفعلية والحرفية انما يكون باعتبار معنى
الكلمة ان كان غير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف وان كان مستقلا فان اقترن باحد الازمنة
الثلثة ففعل والا فاسم ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة مستندا بانه يجوز ان يكون المعنى
الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ اخر
بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الوضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف
اللفظ الاخر كمعنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية
من الكاف الاسمية دون الحرفية وقد حققنا الكلام في هذا في فوائد شرح اصول ابن الحاجب

قوله رجعت اى الغاية تلك المعانى الى هذه الامور التى هى ابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض
فى الامثلة المذكورة بنوع استلزام فان الخروج من البصرة الى الكوفة مستلزم بحسب دلالة هذا
الكلام ان يكون ابتداء الغاية اعنى المسافة من البصرة وانتهاؤها الى الكوفة واذا قلت لعل
زيدا يجيء فلا خفاء فى انه لا تقوم لفظ الترجى مقام لفظ لعل لكن مفهوم هذا اللفظ مستلزم
ترجى مجيء زيد **قوله** فلا يستعير تفريع على قوله فيقع الاستعارة هناك ثم يسرى فيها اورد مثالا
للفعل ومثالا للصفة ثم مثالين لهما من التنزيل فى الاستعارة التهكمية تنبيها على ان التبعية
قد تكون تهكمية ثم مثالين من كلامهم للاستعارة التهكمية فى الصفة مما فيه نوع خفاء يحتاج
الى بيان وهما الجون للشمس مع شدة ضوئها والاعور للغراب مع حدة بصره فقوله ومما يجرى فيه
يعنى من الاستعارة التبعية التهكمية فى الصفات لان الجون والاعور صفتان **قوله** وعلى هذا
اى على قياس ما ذكر فى الفعل والصفات لا تستعير الحرف الا بعد تقدير الاستعارة فى متعلق معناه
مثلا لا يقال لاصلبنكم فى جذوع النخل باستعارة فى لتلبس المصلوب بالجذع الا بعد التشبيه
تمكن المظروف فى الظرف واستعارة تلبس الظرفية له واورد من التنزيل امثلة ظاهرة فى
استعارة الحرف منها قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم
تتقون فان الظاهر ان لعلكم متعلق بخلقكم والترجى على علام الغيوب محال فيحمل لعل على الاستعارة
بان تشبه حال خلقه العباد فى ان فوض اليهم الامر ومكنهم من الفعل والترك وجعل زمام
الاختيار فى يدهم مع ارادة التقوى بحال من يرتجى منه التقوى ثم استعير هذه الحالة لحالة مع
العباد فاستعمل فيه لعل والمص قد بسط الكلام فى تقريره غاية البسط ملاحظا لبعض قواعد
فى العدل فلذا قال مثلا ان تبنى على اصول العدل ولم يضم اليه التوحيد لانه ليس فى هذا
التقرير ما يتعلق به وقوله ذاهبا حال من فاعل تبنى وتعالى صفة حكيم او خبر آخر وان يكون
متعلق بتقدس وما خلق الانسان خبر آخر لان الصانع وضمير ركب للصانع وفيه للانسان
والمضادة ثانى مفعولى اودع وضمير حكيهما للشهوة والنفرة وضمير تنازعته للعقل او للانسان
والاول اوجه معنى والثانى لفظا وضمير وقفت لايدى الدواعى والصوارف وبه للانسان
والباء للتعدية والدواعى هى الشهوات الحاملة على فعل ما يجب تركه والصوارف هى النفرات
الحاملة على ترك ما يجب فعله والحين مبتدا محذوف الخبر وحين مضاف الى الجملة ولا متقدم له
اى لا تقدم للانسان عن موقف الحيرة ولا تاخر له عنه جملة مفردة لحيرة الانسان وقوله بحماه

اى الانسان الحيرة يروى بالتخفيف والتشديد من التحميل والجملة فى موقع الحال من ضمير فى به وما لا يورثه
اى الانسان ثانى مفعولى تحمله والشرطية اعنى اذا اتبع الى الآخر بيان وتقرير لعدم ايراثه الا الضنا
ولا مخلص هناك اى فى هذا المقام تاكيد وتقرير لما قبله وقوله ما اوقعه اى لم يوقع الله الانسان
جملة معطوفة على ما خلق الانسان والعاطف هو الواو فى قوله حين على انه ظرف متعلق بما اوقعه
قدم على ما النافية توسعا فى الظرف وانما فعل ذلك اى ايقاعه فى ورطة الحيرة لغرض الاحسان
اليه تحقيقا لمعنى العدل وقوله ليتمكن متعلق بالتكليف مبنى على ما تقرر عندهم من ان الغرض من
التكليف ان يكتسب الانسان ما يستحق به الثواب وهو منفعة خالصة دائمة مقرونة بالتعظيم
وانه لا يحسن من الله تعالى ان يعطيه ابتداء من غير ان يكتسب باختياره ما يستوجب ذلك وضمير
تمكن وحقه للانسان ومع الدوام حال من التعظيم وفى ضمن حال من الدوام ومن انواع متعلق
بالتمتع او حال من المجرور فى لملاعب ولا لنفى الجنس خبره رات والجملة صلة ما يحذف العائد
ومثله لا حول ولا قوة بالرفع والتكرير وتعديه خطر بعلى على تضمين معنى مر وعبر والمروى ولا خطر
على قلب بشر الا ان الخطور بالبال اكثر فى الاستعمال من الخطور بالقلب ومخلصه على لفظ اسم المفعول
من الاخلاص او التخليص حال من المشتهيات او الانواع او الملاعب وهذا اوجه وقوله فيكتسبه
منصوب معطوف على ليتمكن وضمير الفاعل للانسان والمفعول للحسن فعله وضمير ان يشاء للانسان ولا
بالقسر عطف على مقدر يدل عليه الكلام اى بالاختيار لا بالقسر والالجاء ولذلك اى ولكون الغرض
هو التمكن والاكتساب لا بالقسر وضع زمام الاختيار فى يد الانسان ممكنا ومريدا ومريحا حال
من فاعل وضع على الترادف وضمير اياه ومنه وعلله للانسان وقوله فتشبه عطف على ان تبنى
وقوله مع الارادة اى مع ارادة الصانع من المكلف ان يطيع بحال المرتجى على لفظ اسم المفعول
ثم يستعير بالنصب عطف على تشبه اى بعد تشبيه حال المكلف بحال المرتجى يستعير لجانب المشبه
لفظ لعل حال كونك جاعلا قرينة الاستعارة علم العالم الذى لا يخفى عليه شىء مما وقع فى الماضى او
يقع فى الحال او فى الاستقبال فانه ينافى كون لعل على حقيقة الترجى لانه لا يكون الا بالنسبة
الى من لا يعلم وقوع المراد او لا وقوعه فان قيل لعل فى مثل خلق الله الخلق لعلهم يعبدون فى
موقع الحال من فاعل خلق لا من مفعوله اذ لا معنى له فكان ينبغى ان يوخذ حال وصفه
من جانب الخالق تشبه بحال المرتجى اسم الفاعل لا من جانب المكلف حال تشبه بحال المرتجى اسم مفعول
على ما هو تقرير الكتاب وكذا فى سائر الامثلة قلنا الحالة المشبهة تتعلق بالخالق والمخلوق جميعا

لان حاصلها ارادة الخير والتقوى منهم مع تفويض الاختيار اليهم والحالة المشبهة بها
تعلق بالراجي والمرجو منه لان حاصل معناها ترجي الخير والتقوى من المخاطبين فانه في
ظاهر الاضافة جانب المرجو منهم دون الراجي لكونه اقرب الى رعاية الادب واوضح في
تقرير المقصود واسهل التصور وجه الشبه من التردد ولكن لم يجعله خلوا من الاضافة
الى جانب الخالق حيث قال مع الارادة منه ان يطيع باختياره بل وفي لفظ الممكن والمجبر
اشارة الى ذلك ومما يرشدك اليه النظر في كلامه ان الاستعارة التبعية ولو في الحرف
قد تكون تمثيلية واستبعاد ذلك بناء على ان الحرف مفرد والتمثيل يستلزم التركيب
انما نشأ من سوء الفهم وقصور الباع في الصناعة قوله علام الغيوب اشارة الى القرينة
على كون لعل استعارة وما يقال ان معنى لعلكم تتقون لكي تتقوا اخذ بحاصل معنى
الاستعارة والقول بان الترجي من العباد ولعل متعلق باعبدوا اي اعبدوا راجين
ان تصلوا الى اقصى غايات العبادة او بخلق على معنى خلقكم مقدرا رجاكم فالتقدير
من الله حال الخلق والرجاء من العباد ليس بسديد لما بيّنا في حواشي الكشاف **قوله** واذا
اردت استعارة لام الغرض تقرير الكتاب ظاهر في الاستعارة التبعية حيث جرت اولا
في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام وصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعملت فيما
تشبه العلية والغرضية اذ قد تشبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة
الغائية عليه كالمحبة والتبني ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة
الغائية الذي هو المشبه به واما على تقرير صاحب الكشاف واليه مال صاحب التلخيص
وهو انه شبه العداوة والحزن بعد الالتقاط بعلية الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك
في الترتب على الالتقاط والحصول بعده فاستعمل فيه اللام تشبيها له بالداعي والغرض
الذي يفعل الفاعل لاجله فلا يتحقق الاستعارة التبعية لان متعلق معنى اللام هو العلية
والغرضية وترتبها لا نفس الداعي والغرض الذي وقع التشبيه به بل هو من قبيل الاستعارة
بالكناية حيث ذكر المشبه اعني العداوة والحزن واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء
بقرينة لام التعليل **قوله** وقد ظهر مما يخفى فيه وهو استعارة الحروف لمتعلقات معانيها
وجريان التهكم والتمليح فيها ان ربما المستعملة في التكثير حقها ان تعد استعارة تهكمية لكونها
موضوعة لضده الذي هو التقليل وح ان كان ربما حرفا كما هو رأي سيبويه فالاستعارة تبعية

تبعية لجريانها اولا في متعلق معناه وبتبعيته في ربّ وان كان اسما كما هو مذهب الاخفش فاصلية
لكونها مما هو من قبيل الاسماء وقال المص في قسم النحو الاظهر عندي ما ذهب اليه الاخفش من كون
ربّ اسما العدم لازم حرف الجر عنده وهو التعدية ولكونه في مقابلة كم **قوله** واعلم يشير الى
ضبط قرينة الاستعارة التبعية في الافعال وفيما يتعلق بها من الصفات فان مدارها على
نسبة الافعال وما يتعلق بها الى الفاعل او الى المفعول الاول او الى الثاني او الى المجرور
وانما قال مدارها على كذا بمعنى ان هذا هو الاصل والعمدة لانها قد تكون عقلية كما في قولك
قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واحياه الله اذا نجاه من عدو مهلك كقول ابن المعتز
هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع له بعد خلع المقتدر بالله و
لقب بالمرتضى واضطرب امره ولم يكن خلافته الا ساعات من النهار واما ابوه المعتز فكان
الثالث عشر من الخلفاء وولي الخلافة اربع سنين فايقاع القتل على البخل قرينة الاستعارة
للازالة وكذا ايقاع الاحياء على السماح قرينة استعارته للاظهار وصدر البيت
جمع الحق لنا في امام واطلاق المفعول الاول على ما لا ثاني له تسامح **قوله** كقول الآخر هو كعب بن
زهير صبحنا مستعار لو ضعنا مكان الصبوح وهو الشرب بالغداة بقرينة ايقاعه على
المفعول الذي هو مرهفات اي سيوفا محددة مدققة والخزرجية القبائل والجماعات من الخزرج
وتمامه ابارد ذوي اروعتها ذودها اي اهلك من السواد وهو الهلاك والاروعة الاصل
وصميم ذودها المرهفات وارومتها الخزرجية **قوله** وقول الآخر هو القطامي نقريهم لهذميات
نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد فايقاع القرى على المفعول الثاني وهو اللهذميات
قرينة استعارته للايصال اليهم والاعمال فيهم واللهذم من الاسنة القاطع فالمراد باللهذ
الطعنات المنسوبة الى اللهذم او الاسنة نفسها والياء للمبالغة كاحمري **قوله** او الى المجرور
اي الى الثاني المجرور ولحسن المقابلة بينه وبين الثاني المنصوب فنسبة التبشير الى العذاب قرينة
استعارته للانذار وتنزيل شبه التضاد منزلة التناسب قصد الى التهكم **قوله** او الى
الجميع يعني الفاعل والمفعول الاول والمفعول الثاني المنصوب والمجرور فان اسناد اقرى
الذي هو تدبير الضيافة وتدبير امرها الى الرياح قرينة استعارته للايصال وكذا ايقاعه
على الرياض والايقاظ فان ايقاظا ثاني مفعولي تقري واما المجرور اعني في الاجفان فمتعلق
بسرى وحقيقته السير بالليل فاسناده الى النوم وكذا تعلقه بالاجفان قرينة استعارته

بمجرد الظهور والحصول فظهر انه ليس المراد ان الجميع يكون قرينة في استعارة فعل واحد كما هو
الظاهر من العبارة وقيل المراد بالجميع الاكثر وهو الفاعل والمفعول الاول والثاني المنصوب
والحزن الارض السهلة ومزهرة حال من الرياض اسم فاعل من ازهر الروض صار ذا زهر ولم يتعرض
لقرينة استعارة الحرف لانها غير مضبوطة قوله في هذا الفصل اشارة الى بحث الاستعارة
التبعية قوله ولو انهم جعلوا اشارة الى انه يجوز ان ينفي الاستعارة التبعية بالكلية
ويجعل الاستعارة كلها اصلية ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام وذلك
بان يجعل ما جعلوه قرينة الاستعارة التبعية استعارة مكنية اصلية وما جعلوه
استعارة تبعية قرينة الاستعارة المكنية وبين ذلك في الفاعل والمفعول الاول والثاني
على وجه يرشد الى البيان في المجرور ايضا بان يجعل العذاب الاليم استعارة بالكناية عن
الثواب والنعيم الدائم على طريق التهكم بقرينة نسبة التبشير اليه ولا يخفى انه هنا في الحرف
اخفى فهو بالبيان احرى وبيانه في قوله تعالى ليكون لهم عدوا ان يجعل العداوة استعارة
بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط على ما هو طريقه من ذكر المشبه وارادة المشبه به
ادعاء ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وفي قوله لاصلبنكم في جذوع النخل ان
يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك
ويجعل ارادة التقوى استعارة بالكناية عن الترجي ونسبة لعل اليه قرينة وقلادة الودادة
استعارة عن كثرتها انهما او ذكر رب قرينة وعلى هذا القياس ومن اعتراض صاحب
الايضاح بانه ان قدر الاستعارة التي يجعلها تبعية مثل نطقت في نطقت الحال وتقرى
في تقري الرياح وقتل في قتل البخل من قبيل الحقيقة لم تكن تخييلية لتصريحه في غير
موضع بانها مجاز مستعمل في غير الموضوع له وانها عبارة عن ذكر المشبه به وارادة
المشبه الا ان المشبه فيه وهمي محض لا تحقق له حسا ولا عقلا واذا لم تكن تخييلية بل
حقيقة لزم وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية للقطع والتصريح بان الحال
والرياح والبخل استعارة بالكناية ولا تخييل وهو باطل بالاتفاق وان قدرها مجازا
ولا شبهة في ان علاقته المشابهة لما ذكر من انها عبارة عن ان يؤخذ صورة وهمية
محضة فتشبه بصورة محققة حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة
المحققة للصورة الوهمية واذا كان استعارة كانت تبعية ضرورة ان الاستعارة في

الفعل لا يكون الا تبعية فيكون الاستعارة منقسمة الى الاصلية والتبعية كما ذكره القوم
ولا يكون التبعية مردودة الى المكنية والقول بانا نجعل نطقت مجازا عن دلت بعلاقة الملازمة
لا المشابهة ولو سلم فليس بلازم في كل مجاز علاقته المشابهة ان يكون استعارة بل اذا
كان مع قصد المبالغة في التشبيه كلام خال عن التحصيل وسواء قدر حقيقة او مجازا
مرسلا فاللازم هو وجود المكنية بدون التخييلية بحاله واجيب بانه ان اريد بالاتفاق
على عدم المكنية بدون التخييلية اتفاق غير السكاكي فلا يضر لانه بصدد المخالفة على
انه ذكر صاحب الكشاف ان النقض في ينقضون عهد الله مستعار لابطال العهد وفي
العهد استعارة مكنية وتشبيه بالحبل وان اريد اتفاق السكاكي ايضا فباطل قطعا
لتصريحه بان قرينة الاستعارة بالكناية قد يكون امرا محققا كالانبات في انبت الربيع والهزم في
هزم الامير الجند ونحو ذلك وقد يكون وهميا كنطقت في نطقت الحال فتكون المكنية بدون
التخييلية وكذا العكس كما في اظفار المنية المشبهة بالسبع ولسان الحال المشبه بالمتكلم
وزمام الحكم المشبه بالناقة فقد عدم التلازم بين المكنية والتخييلية قطعا وما ذكر من
ان المكنية لا تنفك عن التخييلية انما هو كلام السلف ويمكن تقرير الاعتراض بوجه لا يندفع
بهذا الجواب وهو ان المص صرح في آخر بحث المجاز العقلي عند ضبط ما اختاره من رد
المجاز العقلي والاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية بان نطقت في نطقت الحال
امر وهمي فيكون استعارة في الفعل وهي تبعية لا محالة وقد يجاب بانه ليس معنى جعل الاستعارة
التبعية من قسم الاستعارة المكنية ان لا يكون استعارة تبعية اصلا بل ان يجعل تابعا
من توابع الاستعارة بالكناية وقرينة لها دائما لا ان يجعل تارة تابعا كما في الترشيح مثل
انشبت المنية اظفارها وتارة مستقلة كما في نطقت الحال فان الاول اقرب الى الضبط
وهذا خبط ظاهر لمن له نظر في الكتاب فان جعل قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة
بالكناية صريح في ان يجعل من افراد ذلك القسم لا قسيما على حدة ولذا قال ولو انهم قلبوا
وجعلوا كذا وكذا وهل له معنى سوى ان يجعل ما كان استعارة قرينة ولما كان قرينة
استعارة فلو كانت نطقت وتقرع ونحو ذلك استعارة كما كان لم يكن من القلب في شيء و
ايضا مبنى هذا ولضبط اقسام المجاز على رايه اسقط الاستعارة التبعية عن درجة
الاعتبار فلم يبق الاشكال عليه سوى انه جعل نطقت في هذا الضبط امرا وهميا وهو

قوله الاستعارة في الفعل واما جعل ابلعي في قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك استعارة لغور
الماء في الارض والماء استعارة بالكناية للغذاء فيحتمل ان يكون على راى الاصحاب وفي هذا
المقام زيادة كلام يطلب من شرح التلخيص **قوله** ولا ازيد على الحكاية كانه يشير الى ان
ان التعريف الاول ليس بجامع لخروج الاستعارة بالكناية للقطع بان المنية في اظفار
المنية مستعملة في نفس الموضوع له لا في غيره وانت خبير بانه لا يرد على السلف لان الاستعارة
بالكناية عندهم هو لفظ السبع المذكور بطريق الكناية دون التصريح لا لفظ المنية
وانما يرد هذا على المص حيث يصرح بان المنية في اظفار المنية والماء في ابلعي ماءك و
اللهذميات في نقريهم لهذميات ونحو ذلك استعارة بالكناية وقد سبق الكلام فيه
والجواب بان المراد بالمنية في اظفار المنية الموت الذي جعل من افراد السبع ادعاء ولا نم انه
من افراد الموضوع له فان اللفظ لم يوضع لذلك بل لما هو من افراده والحكم مكابرة
ومغالطة فان كون الموت نفس المعنى اللغوي وفردا من افراد الموضوع له بالوضع التحقيقي
لا ينافي كونه من افراد السبع ادعاء ونفس ما وضع له لفظ السبع بالوضع الادعائي التاويلي
ليخرج بذلك عن كونه نفس الموضوع له لغة فيخرج لفظ المنية عن كونه مستعملا في الموضوع
له بالتحقيق واما الاعتراض بانه ليس بمانع لدخول بعض انواع المجاز المرسل فان لفظ اليد مثلا
مستعمل في غير الموضوع له على جهة النقل عن الموضوع لاجل الانابة اي جعله نائبا عن
الموضوع وقائما مقامه فليس بشيء لان معنى الانابة جعله من افراد الموضوع له بالتاويل
وعلى قصد المبالغة في التشبيه ولا كذلك شيء من المجازات المرسلة والظاهر ان مراد المص
خلو التعريف الاول عن تقييد الوضع بالتحقيق والغير بالنسبة الى نوع الحقيقة وعن قيد
القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له احترازا عن الكناية ونحو ذلك وعدم صدق
تعريف الاستعارة التخييلية بجعل الشيء للشيء للمبالغة في التشبيه عليها الا كونها تابعة
للاستعارة بالكناية كما في الملائم اذا لم يشبه الملائم بشيء له ماء وكقولك اظفار المنية الشبيهة
بالسبع اذ لا مبالغة وعدم الاشعار بالاستعمال في غير الموضوع له على ما هو راي المص من اعتبار
الصورة الوهمية واما انه يشمل الكناية وانه يوجب كون الاستعارة صفة المستعير
وان المتخيل كاظفار المنية ولسان الحال ليس بشيء ليصدق جعل الشيء للشيء فليس بشيء
قوله القسم السابع والثامن جمعهما المص لتشاركهما ورجوعهما الى اصل واحد وفي لفظ

لفظ التعقيب اشارة الى ان اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعارة حتى لا تعد القرينة ترشيحا
مع كونها من خواص المشبه به ولهذا جعل نحو عندي اسد خلوا عن التجريد والترشيح وكذا في الحمام اسد
ورايت اسدا يرمي وبدرا يتكلم وكان المختار رواية ودراية شاورت بالشين المعجمة وحاورت بالحاء
المهملة لتكون قرينة وذكر الصفات تجريدا او ترشيحا وان جاز ان يعتبر القرينة حالية لا مقالية فيصح ساورت
بالسين المهملة وحاورت بالجيم شاكي السلاح من شاك الرجل يشاك اذا ظهر شوكته وهي شدة البأس
وحدة السلاح والاصل شائك وقد يقلب فيقال هو شاكي السلاح كالقاضي وقد يحذف فيقال
هو شاك السلاح بضم الكاف صقيل العضب اي مصقول السيف القاطع ما اكثر علومه ان جعل
صفة فعلى تقدير القول وان جعل تفريع كلام فلا كلام ساورت بالسين المهملة واثبت الهصر
الكسر لبدة بالكسر زبرة الاسد بالضم وهي كاهله والشعر المتراكب بين كتفيه وفي المثل امنع
من اللبدة والبراثن من السباع والطير بمنزلة الانامل والمخلب ظفر البرثن والزئير صوت الاسد
في صدره وزخر الوادي امتد جدا وارتفع تلاطم الامواج يضرب بعضها بعضا غاض الماء قل
ونضب اي غار في الارض فاض الماء فيضا كثر حتى سال وقوله اذا عقبت اي الاستعارة بذلك
اي بصفات او تفريع كلام والتذكير باعتبار كونه اشارة الى احد الامرين كتذكير الوصف في قوله
بصفات او تفريع كلام ملائم ولا ارى حاجة الى جمع الصفات ولذا قال بل الوصف المعنوي لا الاوصاف
المعنوية كيف كان اي سواء كان صفة نحوية او حالا او مسندا اليه او موقعا عليه او غير ذلك
كانشبت في انشبت المنية اظفارها او تفريع الكلام مثل قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ترشيحا لاستعارة
الاشتراء للاستبدال في قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ومما يجب التنبيه له
ان الترشيح سواء كان صفة او تفريع كلام فهو على حقيقته لابتنائه على المشبه به حتى كان المستعار
للشجاع اسد يتصور له البراثن وللعالم بحر زاخر متلاطم الامواج وللاستبدال الاشتراء يتفرع
عليه الربح والتجارة او عدمهما فلا يتجوز فيه تشبيه او استعارة ولا يلزم ان يكون نشبت استعارة
تبعية على ما وهم ولهذا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل
استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة العهد بما يناسبه
ولصاحب الايضاح ههنا اعتراض حاصله المطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح حيث اعتبر المص
في التخييلية التخييل اختراع صورة وهمية ولم يعتبر ذلك في الترشيح مع ان في كل منهما اثبات بعض ما
يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار

كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يختص بالمشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي
من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا معنى وهمي شبيه
بالتجارة واخر شبيه بالربح فيكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق
بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يختص بالمشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه
الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال
الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى
المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح والجواب بما اشرنا اليه من ان الامر الذي يختص بالمشبه به
لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي
الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى بخواصه
ولوازمه حتى ان المشبه به في قولك في الحمام اسد يفترس اقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي
ولم يلزم كون الترشيح داخلا في الاستعارة غير زائد عليها للفرق الظاهر بين المقيد والمجموع
ويشبه ان يكون قولهم مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وصرف النفس عن توهمه اشارة الى هذا
المعنى **قوله** ان تبنى بتروك المفعول وبناك نصب على المصدر **قوله** ويصعد حتى يظن بلام
الابتداء الداخلة على الماضي او يروى يظن بلفظ المضارع استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء
في مدارج الكمال ثم بنى عليه على طريق الترشيح ما يبنى على الصعود الى المكان العالي كالسماء وخص
هذا الظن بالجهول لانه الذي يخفى عليه انه لا حاجة له في السماء لما ان الله سبحانه وتعالى
قد اغناه عما سواه وليت شعري ماذا يفعل المص بالاستعارة التبعية في يصعد وفي كل استعارة
تبعية يكون قرينتها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية **قوله** بنو نوبخت جماعة
من الاشراف كانوا سعداء لهم شعر حسن ومهارة في علم النجوم علما نصب على المصدر من علم
او على التمييز قوله لرأيتهم بحساب اي بحساب الهندسة وطريق الرصد وما يشتغل به المنجمون
من اعمال التخت والتراب لحاجتهم لمشاهدة السماء وما فيها من الكميات والكيفيات والاوضاع
والحركات واعداد الافلاك والنجوم وخواصها سموا نصب على التمييز او على الحال بتقدير
الفصل والباء في برقى اي يصعد متعلق بالسمو والمكرمات الصعاب التي لا يتيسر لاحد
ان يحصلها فضلا عن ان يتجاوزها وقوله مبلغ اي السماء موضع بلوغ وتانيث الضمير في
تبلغها باعتبار المعنى وهو خبر كان واللام للتاكيد وتكلم الاسباب اشارة الى المكرمات قوله

قوله لا عدمتكم دعاء اي لا افقدكم ولا رأيت من يقوم مقامكم بعدكم وانتحل اي كذب واخطأ
وكلمة ما تهاون بمن سواهم واسم ليس ضمير يعود الى عالم والمعنى ليس علمه بطريق القياس والحساب
بل بالترقي والعلو في السماء والمشاهدة لاحوال النجوم والافلاك بسبب اعلاء مجدكم وشرفكم
اباكم في السماء فلهذا تعلمون بما هو مجهول لغيركم اذ ليس القياس والنظر كالمشاهدة ولا الخبر كالمعاينة
وقوله شافهتم في اسمائنا البيان كيفية ترقيهم متدرجين من الادنى الى الاعلى ومتفحصين احوال كل كوكب
الاعلى فالاعلى منتهين الى اعلى السبعة السيارة الذي هو زحل اذ ليس لعلم النجوم كبير تعلق بما سواها
من الكواكب اعني الثوابت والفاء في فعلا للعطف على رقى لان الترقي يحصل في ابتداء الامر ثم يكون
بعده العلو **قوله** وتلزم منصوب معطوف على يبنى من الزمته الشيء حتى لا تبالي ان اذ يلزم المستعار له
اي يجعل لازما له ما يلزم المستعار منه من التعجب او غير التعجب من الامور التي لا تليق الا بالمستعار منه
فلولا صرف النفس عن التشبيه وجعل المستعار له نفس المستعار منه لم يصح ذلك فقوله ما
لا يليق بيان لغير التعجب او للتعجب وغير التعجب جميعا وجعله صلة التعجب غلط فالتعجب في البيت الاول
وغير التعجب في الثلثة الباقية ففي الاول النهي عن التعجب وفي الثاني عدم الزوال عن الفلك وانما
ذلك في شمس السماء لا في الحبيب المشبه بها وفي الثالث عدم المشي بنجوم وانما ذلك في البدر الحقيقي
واما المشبه به فكثيرا ما يمشي نحو الاحبة فقوله او ما ترى اي انكروا ما ذكرنا ولا ترى هؤلاء الشعراء
كيف نكوا التشبيه عن ملتفت اليه وكيف نسوا حديث كون الشمس والقمر للمحبوب على طريق العارية
دون الحقيقة وقوله كيف تبدو ثاني مفعولي ترى وفيما تغلوا من جهة المعنى متعلق به فلا بد
من تاويل وقوله ولا طيف خيال عطف على الضمير المنصوب اي ما زار الاستعارة ولا طائف خيال
من الاستعارة بل انما زار كون المستعار له حقيقة المستعار منه **قوله** واذا كانوا زيادة تاكيد
وتقرير لما سبق وازالة استبعاد للبناء على المستعار منه وضمير كانوا لهؤلاء الذين لم ولغيرهم
من البلغاء واراد بالاصل المشبه وبالفرع المشبه به نظرا الى الغرض من التشبيه وان كان
الامر بالعكس نظرا الى وجه التشبيه والقول بان المراد بالاصل التشبيه وبالفرع الاستعارة
ظاهر الفساد اذ لا معنى لقولنا مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه والابناء في الابيات على الاستعارة
بل على انكارها ونسيانها والذهاب الى انه ليس ههنا الا المشبه به ويقولوا عطف على لا يسوغوا
اي يسوغون ان يقولوا والفاء في فهم جواب اذا كانوا وهم مبتدأ خبره اقرب والى التسوية متعلق
به والمعنى انه لا خفاء في ان الاولى هو البناء على الاصل دون الفرع فاذا كانوا مع الاعتراف بالاصل

كما في التشبيه يجوزون ان لا يبنوا الا على الفرع فمع انكارهم كما في الاستعارة كانوا اقرب الى ان يجوزوا
ان لا يبنوا الا على الفرع اذ لا اصل ح ومبنى الكلام على ان مثل هي الشمس وانا شمس من باب التشبيه
لا الاستعارة وهذا يشكل بقوله طلع البدر للقطع بانه استعارة لا يقال هو وان كان استعارة في
لكن قوله يا سيدي وقال لي لا احتجب نفس رسمي اعتراف بالمشبه اعني الانسان المشبه بالبدر لانا نقول
فاين التشبيه ليصح قوله من التشبيه والاعتراف بالاصل ولا محيص سوى ان يقال انه مقدر كانه قال
لا احتجب نفس رسمي فانه بدر ورسم البدر ان يطلع ليلا كما مر في قوله فان تفق الانام **قوله** ان
صادفها اي الاستعارة تلك الشروط حسنت الاستعارة وان لم يصادفها عريت عن الحسن
وربما اكتسبت الاستعارة بسبب فواتها قبحا وخص رعاية جهات حسن التشبيه بالاستعارة التصريحية
والمكنية دون التخييلية لانها وان كانت عند المص مبنية على التشبيه كالتصريحية والمكنية
لكنها في غالب الاستعمال لا يحسن الا تابعة للمكنية منسيا حال التشبيه فيها اعني اخراج الصورة
الوهمية على التشبيه المعتبر في المكنية من غير ان يلتفت الى حسن تشبيهها واعتبارها في نفسه
كما سنذكره وقوله وان لا تشمها عطف على رعاية وضمير الفاعل للمخاطب والمفعول للاستعارة و
رائحة ثاني مفعولي تشم ولذلك اي ولان من الشروط عدم اشمام رائحة التشبيه توصي يحسن
في الاستعارة بالتصريح اي بطريق التصريح باسم المشبه به كما يقال الاستعارة بالكناية
ان يكون الشبه اي المشابهة او وجه الشبه واضحا في نفسه او معروفا فيما بين الناس
وانما خص الاستعارة التصريحية لان في المكنية تصريحا باسم المشبه فلا تصير الغازا وجه
الشبه تعمية والغازا والتعمية مصدر عميت معنى البيت اخفيته ومنه المعمى والالغاز
مصدر الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب ففي التعمية
اضافة الى المعنى وفي الالغاز الى الكلام وقوله والا اي وان لم يكن التشبيه جليا او معروفا
خرجت الاستعارة الى التعمية اي ادعى عدم اشمام رائحة التشبيه وعريت عن الحسن ان لم يراع بان
يشم رائحة التشبيه وانما اعتبر اشمام الرائحة لانه لو زيد على ذلك بان يبين المشبه به بالمشبه
كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر او يذكر ما يشعر بالبيان كما في الخيط
الاسود فان بيان الابيض بالفجر يشعر ببيان الاسود بسواد آخر الليل او بان يذكر وجه الشبه كما في قول
المعري ◦ ولاحت من بروج البدر بعدا ◦ بدور دونها بترجيها اكنان ◦ اي من قصور مثل بروج البدر
في البعد عن اعين الناس لعلوها او نحو ذلك خرجت عن الاستعارة بالكلية ودخلت في باب

باب التشبيه **قوله** كما اذا قلت اوردنا المثالين من الاستعارة التخييلية وكان الاولى ذكر مثال من المجردة
كما اذا قيل في الحمام اسد واريد انسان ابخر وقوله رائع عودا اشارة الى قول الشاعر وان من ادبته
في الصبي كالعود يسقى الماء في غرسه ورايت ابلا اشارة الى قوله ع الناس كابل مائة لا تجد
فيها راحلة اي الخيار فيهم قليل والمراد ما اذا قلت ذلك مع قرينة مثل في الحمام والا فلا يكون الا حقيقة
وفي الفائق يجدون الناس كالابل المائة ليس فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرحله الرجل جملا
كان او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف
مفعول ثان ليجدون وليست مع الاسم والخبر في موقع الحال او جملة مستانفة **قوله** ثم اذا انضم
اليها اي الى التخييلية المشاكلة وهي ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته كما في قول الشاعر
قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه ◦ قلت اطبخوا لي جبة وقميصا ◦ وبيان الاستعارة التخييلية التابعة
للمكنية مع انضمام المشاكلة في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم ان اسم الله استعارة بالكناية تشبيها
له بمبايع من الناس الذين يبايعون بالايدي واليد استعارة تخييلية للصورة الوهمية المشبهة
باليد وذكر اليد في حق الله تعالى لكونها مع ذكرها في حق الناس مشاكلة وما يقال من امتناع
جريان الاستعارة في اسم الله تعالى فانما هو في الاستعارة التصريحية بان يطلق الاسم على غيره تشبيها
به واما في المكنية بان لا يطلق الاسم الا عليه لكن على قصد كونه كالمبايع فلا امتناع وقول المص كما في
قوله تعالى يد الله فوق ايديهم من غير تعرض لقوله ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله بناء على ما ذكرنا
ومن سخيف الكلام ما يقال انه يلزم من المشاكلة اي ازدواج اللفظ في يبايعونك انما يبايعون الله
ان يكون هو سبحانه مبايعا واذ لا بد للمبايعة من يد فيتوهم له سبحانه شيء كاليد وهو القدرة فيطلق
عليه لفظ اليد وهذه الاستعارة متضمنة الى المشاكلة بل المشاكلة الى الاستعارة لان الانضمام
يكون من الجانبين او يقال ان المبايعة المنسوبة الى الله تعالى استعارة تخييلية تابعة للمكنية
تنزيلا له تعالى منزلة رسوله ثم اثبت له يد على سبيل التخييل ترشيحا فقيل يد الله فقد انضم
اليها المشاكلة **قوله** ولذلك اي ولان التخييلية لا يحسن الحسن البليغ حال كونها غير تابعة
للمكنية استهجنت الاستعارة التخييلية في قول ابي تمام حبيب بن اوس الطائي ◦ لا تسقني ماء
الملام فانني ◦ صب قد استعذبت ماء بكائي ◦ فان ماء الملام استعارة تخييلية حيث اريد به
شيء مكروه يشبه الماء المر وقد انضمت اليها المشاكلة والازدواج بماء البكاء لكن ليس
الملام يشبه شيئا له ماء ليتخيل له صورة وهمية كالماء فان قيل قلة الحسن البليغ لا يوجب عدم

الاستحسان فضلا عن الاستهجان قلنا لم يرد ان مجرد ذلك اوجب الاستهجان بل ان انتفاء الملايم لم يرفع
من ذلك القليل الذي ربما يستحسن ان وقع الاستعمال عليه كلسان الحال الشبيه بالناطق واظفار
المنية الشبيهة بالسبع وبالجملة لا يظهر للملايم شبه بشيء له مانع يستنكره كالعلقم او كحوض ذي
ماء اجن او كظرف فيه شراب مكروه ليتخيل له صورة وهيئة يستعار لها الماء ويرشح بذكر السقي
هنا بخلاف خفض جناح الذل فان الطائر اذا وهن او تعب بسط جناحيه وخفضه والقى نفسه
على الارض فكذا الانسان اذا خضع واستكان طاطا من راسه وخفض من يديه فحسن من ذلك
اثبات الجناح للذل **قوله** ولما ان الاستعارة اشارة الى انقسام مطلق الاستعارة باعتبار
حسية المستعار له والمستعار منه والجامع وعقليتهما وكانت الاقسام في التشبيه ستة
واهمل هاهنا ما يكون الطرفان حسيين والجامع مختلفا بعضه حسي وبعضه عقلي كتشبيه الانسان
بالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشان لندرة وقوعه في الاستعمال وعدم ظهوره في الاعتبار
في حق الاستعارة **قوله** فمن النوع الاول يعني استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي قوله تعالى
واشتعل الراس شيبا فانه استعير النار للشيب بطريق الكناية حيث اثبت له الاشتعال الذي
من خواص النار فهي استعارة مكنية خالية عن التخييلية لان الاشتعال مستعار لانتشار الشيب
وفشوه في شعر الراس بسرعة وهو امر محقق محسوس وانضم اليه تعذر تلافيه فمعقول وكيف
ما كان يكون استعارة تصريحية تحقيقية ووقعت قرينة للاستعارة بالكناية اعني ذكر الشيب المشبه
بشواظ النار في الانارة والبياض وارادة النار ادعاء لا يقال الاشتعال لما اسند الى الراس فينبغي
ان يكون هو المستعار له لانا نقول التميز فاعل في المعنى وقد سبق تحقيق الكلام فيه ومثال الاستعارة
التصريحية من هذا النوع قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا حيث استعير ولد البقرة للحيوان الذي خلقه الله
تعالى من حلي القبط بجامع الشكل **قوله** ومن الثاني اي استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي قوله تعالى
اذ ارسلنا عليهم الريح العقيم شبه الريح التي لم تتضمن فائدة من انشاء مطر والقاح شجر بالرجل الذي
لا يولد له ثم ذكر المشبه واراد المشبه به ادعاء فيكون استعارة بالكناية والجامع عدم ظهور
النتيجة والاثر وهو عقلي والقرينة اثبات العقم ويشبه ان يكون استعارة تحقيقية لا تخييلية لكن
لا يكون مما نحن فيه لان المستعار منه ما في المراة من الصفة التي تمنع الحبل والمستعار له ما في الريح من
الصفة التي تمنع انشاء مطر والقاح شجر وهما عقليان **قوله** وكذلك اي مثل قوله تعالى اذ ارسلنا
عليهم الريح العقيم قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار في كونه من قبيل استعارة محسوس

لمحسوس بوجه عقلي وتقريره انه شبه ظهور النهار من ظلمة الليل بظهور المسلوخ كالشاة مثلا
من جلدته بجامع ترتب امر عقلي على آخر وحصوله عقيبه ثم اطلق لفظ السلخ على المشبه كما هو طريق
الاستعارة التبعية التصريحية وما يتوهم من انه استعارة بالكناية بناء على ان المذكور ظهور
النهار وهو مشبه والمتروك ظهور المسلوخ وهو مشبه به وفساده ظاهر لان المذكور السلخ
ظهور المسلوخ لا ظهور النهار نعم لو قيل شبه النهار المتميز عن الليل بالشاة المسلوخ من الجلد
ثم ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء بقرينة نسبة السلخ لكانت استعارة بالكناية والسلخ استعارة
تخييلية ان اريد به معنى وهمي للنهار شبيه بسلخ الشاة وتحقيقية ان اريد به مجرد الاظهار والاخراج
لكن ليس هذا من تقرير المص في شيء واعترض بانه لو اريد ظهور النهار لكان المناسب فاذا هم
مبصرون دون مظلمون لان الواقع عقيب ظهور النهار هو الابصار دون الاظلام فالوجه
ما ذكره القوم انه استعير سلخ جلد الشاة اي كشطه لازالة الضوء وكشفه من مكان الليل
وملقى ظله وتحقيقه ان الظلمة هي الاصل والنور داخل عليها طارد سترها بضوئه واذا
الشمس سلخ النهار من الليل اي كشف كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له فيحصل ظهور الظلمة
بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه واجيب بانه من باب القلب
اي ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار او بان المراد بظهور النهار تميزه وانكشافه او زواله
كما في قول الحماسي وذلك عار يابن ريطة ظاهر اي زائل وذكر المرزوقي في شرحه يكون عبارة
عن انقضاء النهار وابتداء الليل والدخول في الظلام والاوجه ان مراده انقضاء الليل
وابتداء النهار على ما هو ظاهر العبارة وقد اقتفى في ذلك اثر الشيخ عبد القاهر اخذا
من قولهم سلخت الشاة من الاهاب اي اخرجته لا من سلخت الاهاب عن الشاة بمعنى نزعته
على ما ذهب اليه غيرهما ويصح الفاء لانها موضوعة لما يعد في العادة قريبا غير متراخ و
هذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله يقتضي
عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج
النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه
مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم
عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة وربما يرجح هذا بان اذا المفاجاة انما يحسن على هذا
التقدير كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل بخلاف قولك نزع ضوء فعجاءة دخوله

الشمس من الهواء ففاجاه الظلام فانه بمنزلة قولك كسرت الكوز ففاجاه الانكسار وبان الشئ
انما كون ابة اذا اشتمل على نوع استغراب يفتقر الى زيادة اقتداد وذلك فى مفاجاة الظلام بعد
ظهور النهار لا بعد انقضائه وبان ظهور النهار المضئ انسب بظهور المسلوخ الابيض من الجلد
الساتر الذى ربما يكون اسود مظلما من ظهور الليل وبان التحقيق وان كان يقتضى طريان الضوء
على الظلام بمنزلة الساتر لكن المتعارف المتبادر الى فهم العامة عكس ذلك كانهم يعتقدون و
يعدون من جملة الضرور ربما ان الظلام هو الذى يطرأ على الضوء فيستره بمنزلة اللباس له
وينكشف عنه فيظهر وجعلنا الليل لباسا فقوله المستعار له ظهور كان الانسب اظهار
النهار واظهار المسلوخ وقوله والجامع ما يعقل من ترتب احدهما على الاخر وقد يتوهم ان الضمير
عائد الى الطرفين وليس بمستقيم بل الى الامرين المذكورين فى المستعار له وهما ظهور النهار
وظلمة الليل وفى جانب المستعار منه وهما ظهور المسلوخ وكشط الجلد فالمعنى ترتب
احد الامرين اللذين هما ظهور النهار او المسلوخ وظلمة الليل او الجلد **قوله** وكذلك
اى من النوع الثانى قوله تعالى فجعلناها اى الارض المزخرفة المزينة المذكورة فى قوله تعالى
حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت حصيدا اى محصودا من حصد الزرع قطعه
كان لم تغن بالامس اى كان لم تلبث بالزمان المتقدم القريب شبهت الارض المزخرفة المزينة
بالنبات الغض الطرى الذى يحصد ويستاصل ثم افردت الارض بالذكر واريد النبات
الغض ادعاء بقرينة نسبة الحصاد الذى هو من خواص النبات اليه فيكون استعارة
مكنية والحصد تخييلية تبعية **قوله** وكذلك قوله تعالى فجعلناهم حصيدا خامدين
اى جعلنا اهل حصور قرية باليمن حين قتلوا نبيهم فسلط الله عليهم بخت نصر حتى قتلهم
جميعا بمنزلة النبات المحصود والنار الخامدة فى الهلاك فههنا استعارتان بالكناية
بلفظ واحد هو ضمير جعلناهم حيث شبه بالنبات وبالنار وافرد بالذكر مرادا به المشبه
بهما اعنى النبات والنار ادعاء بقرينة انه نسب اليه الحصاد الذى من خواص النبات و
الخمود الذى هو من خواص النار واقتصر المص على النبات فى الخمود لسبق بيان الحصاد فى الاية
المتقدمة فان قلت الظاهر ان هذا من باب التشبيه مثل هم اسود وهم صم بكم عمى دون الاستعارة
قلت جمع الخامد جمع العقلاء ينافى التشبيه اذ ليس لنا قوم خامدون يعتبر تشبيه
اهل القرية بهم اذ الخمود من خواص النار بخلاف الصم فانه يجعل بمنزلة قوم صم وكذا

وكذا يعتبر حصيدا بمعنى محصودين على استواء الجمع والواحد فى فعيل بمعنى مفعول ليلائم خامدين
نعم يجوز ان يعتبر تشبيه هلاك القوم بقطع النبات وخمود النار فيكون هنا استعارة
تصريحية تبعية فى الوصفين **قوله** ومن الثالث قوله تعالى قالوا يا ويلنا من بعثنا
من مرقدنا فالرقاد مستعار للموت بجامع عدم ظهور الافعال والكل عقلى والقرينة
كون الكلام كلام الموتى لا البعث على ما قيل لانه لا يختص بالموت يقال بعثه من نومه
ايقظه وبعث الموتى حشرهم وقد يعترض على جعل الجامع عدم ظهور الافعال بانه فى
الموت اقوى منه فى النوم فالاولى انه البعث الذى هو فى النوم اظهر واشهر واقوى بحيث
لا شبهة فيه وبالجملة فالاستعارة تصريحية اصلية ان جعل مصدرا بمعنى الرقاد وتبعية
ان جعل اسم مكان **قوله** وقدمنا الى ما عملوا اى اخذنا فى جزاء اعمالهم بعد الامهال
والاستعارة تصريحية تبعية طرفاها والجامع كلها عقلية فان قيل المجئ من قبيل
الحركة وهى حسية قلنا المستعار منه ليس مجرد المجئ الذى هو الحركة بل بقيد كونه
للمسافر وبعد مدة ولهذا قد يذهب الى ان الاستعارة تمثيلية لا قدوم هناك ولا
ما يشبه القدوم بل مثلت حال هؤلاء واعمالهم التى عملوها فى كفرهم من صلة رحم واغاثة
ملهوف وقرى ضيف ومن على اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم خالفوا
سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اسبابهم وقصد الى ما تحت ايديهم فافسدها
ومزقها كل ممزق **قوله** سنفرغ لكم ايها الثقلان اى الانس والجن سميا بذلك
لثقلهما على الارض احياء وامواتا ولرزانة رايهم وقدرهم او لانهما مثقلان بالتكليف
شبه الشروع فى الجزاء المجرد من غير شروع فى فعل آخر بناء على انتهاء امر الدنيا وشئون
الخلق بالفراغ الذى هو الخلاص عن المهمات الممتنع فى حق الله تعالى لانه لا يشغله شان
عن شان فجعل فراغا واخذ فيه سنفرغ استعارة تبعية تصريحية كانه قيل سيجئ
تجردى لجزائكم والايقاع بكم وفيه من التهديد ما لا يخفى فقوله الفراغ مبتدأ
خبره وقع مستعارا وهو الخلاص اعتراض بينهما والله لا يشغله اعتراض بعد اعتراض
وعز سلطانه اعتراض فى اعتراض وذلك اشارة الى مضمون وحده بيانا للجامع اى كون
الفاعل بصفة ان لا يأخذ الا فى امر واحد هو الجامع بين الفراغ والاخذ فى مجرد الجزاء
هو امر عقلى **قوله** تكاد تميز من الغيظ صفة جهنم اى تنقطع وتتفرق غضبا عليهم

جعلها الشدة اشتغالها بهم كالمغتاظة عليهم وكذا سمعوا لها تغيظا وزفيرا شبه صوت
غليانها بهم بصوت المتغيظ وزفيره وهو صوت يسمع من جوفه توهم للنار حالة شبيهة
بالحالة التي يجدها الانسان من نفسه عند غليان دم قلبه قصدا الى الانتقام فاستعير
لها الغيظ والتغيظ استعارة تخييلية وذلك مبني على تشبيه النار بالانسان المغتاظ
في تشديد الامر على الغير وقصد ايصال الضرر اليه وهي مكنية **قوله** سكت عن موسى الغضب
استعارة تبعية مبنية على سكون تشبيه الغضب عن قصد الانتقام بسكون اللسان عن الحركة
الى الكلام والجامع الامساك عن حالة مشتملة على نوع حركة الى تركه لها مشتمل على نوع سكون
ففي قوله والجامع هو ان الانسان الى آخره نوع تسامح حيث اعتبر من الجامع جانب المستعار له
فقط والاستعارة تبعية تصريحية تحقيقية **قوله** ومن الرابع اي استعارة محسوس
لمعقول استعارة القذف اذ معناه الرمي بالجسم الصلب لايراد الحق على الباطل وهو عقلي وهو حسي
واستعارة الدمغ وهو حسي اذ معناه كسر الراس وشجه بحيث يصل الى الدماغ وينسق
غشاءه لاذهاب الباطل واعدامه لما ان الدمغ في الغالب يؤدي الى ذهوق الروح ففي
الاية استعارتان تصريحيتان تبعيتان ومعنى بل اضراب عن اتخاذ اللهو وتنزيه
لذاته من اللعب اي بل من شاننا ان نغلب الحق الذي من جملته الجد على الباطل الذي من
عداده اللهو فيمحقه ويفنيه فاذا هو زاهق اي هالك من الزهوق وهو ذهاب
الروح وقوله تعالى مستهم الباساء استعارة تبعية شبه اصابة الباساء ووصولها
اليهم بالمساس الذي هو وصول جسم الى جسم بحيث لا يكون بينهما فاصل وعبر عن
المستعار له بمقاساة الشدة اخذا بالحاصل وكذا ضربت عليهم الذلة بمعنى احيطت
بهم احاطة الخيمة او القبة لمن ضربت عليه استعارة تبعية تصريحية وكذا زلزلوا
اي ازعجوا ازعاجا شديدا بما اصابهم من الشدائد وكذا فاصدع بما تؤمر اي بالامر
او بما يؤمر به اي فاجهر به يقال صدع بالحجة اذا تكلم بها او فافصل الامر بانه لا يتمحى وافرق
بين الحق والباطل وكذا واذا رايت الذين يخوضون في آياتنا اي بالتكذيب والاستهزاء بها
والطعن فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره وتذكير الضمير بالنظر الى معنى
الايات وهو القرآن واما في قوله تعالى الم تر انهم في كل واد يهيمون فاستعارة
الوادي اصلية واستعارة الهيمان تبعية وهو مصدر هام على وجهه ذهب من

من العشق وغيره وذلك ان اكثر كلام الشعراء ضلالات وخيالات لا حقيقة لها وجهالات
لا رخصة فيها مثل التشبيب بالحرم وتمزيق الاعراض وقدح الانساب والوعد الكاذب
والافتخار الباطل ومدح من لا يستحق بما لا يستحق واقتصر على التصريح بكون المستعار
منه في الامثلة حسيا والمستعار له عقليا للعلم بان الجامع عند كون احد الطرفين
عقليا لا يكون الا عقليا وهذه الامثلة انما كانت اشارة الى المجموع فذكر هذا الكلام
اعني كون المستعار منه حسيا والمستعار له عقليا بالنسبة الى البعض يكون
للتاكيد وان كانت اشارة الى استعارة الخوض والوادي والهيمان فلا تكرار
ولم يتعرض في شيء من الامثلة للجامع لظهوره **قوله** ومن الخامس اي استعارة
معقول لمحسوس استعارة الطغيان لكثرة الماء واستعارة العتو لكثرة الريح
وشدتها واستعارة الاحياء لاظهار النبات والاشجار والثمار واستعارة الاشياء
ومعناه الاحياء ايضا لاظهار النبات ونحوه والكل تبعية في الفعل سوى العتو
فانها في الصفة واما جعل استعارة النبذ وراء الظهر وهو حسي للتعرض للغفلة
وهو عقلي من استعارة المعقول للمحسوس فسهو ظاهر منه او من الاصحاب فقوله تعالى
انا لما طغى الماء اي جاوز حده المعتاد حملناكم اي اباءكم وانتم في اصلابهم في الجارية
اي في سفينة نوح الجارية على وجه الماء واصل الطغيان والعتو مجاوزة الشيء
المعقول الحد ومعنى صرصر شديدة الصوت او البرد ومعنى عاتية شديدة
العصف كانها عتت على خزنتها فلم يستطيعوا ضبطها او على عاد فلم يستطيعوا
ردها وقوله تعالى فنبذوه اي الميثاق وراء ظهورهم اي لم يراعوه ولم يلتفتوا اليه
وهذا معنى التعرض للغفلة وهذا كما يقال في نقيضه جعله نصب عينيه و
القاه بين عينيه وقوله فاحيينا به اي بذلك الماء المبارك المنزل من السماء
المنبت به الاشجار والثمار والزروع بلدة ميتا اي ارضا لا ماء فيها وتذكير الوصف
بتاويل البلد او المكان فهو عطف على نزلنا من السماء ماء مباركا اي كثير البركة
والنفع لكن تفسيره باظهار النبات والاشجار والثمار يكون معنى انبتنا به جنات
فيتكرر اللهم الا ان يقال ان اظهار النبات يكون بعد تحققه الذي هو معنى الانبات
قوله ولعل لي في البعض نظرا اما اجمالا ففي كل ما هو من قبيل الاستعارة التبعية

واما تفصيلا فلان تجعل المستعار له في نسلخ منه النهار ظهور النهار من ظلمة الليل قول
عبد القاهر ولعل المختار عنده انه ازالة ضوء النهار من ظلام الليل ولان قوله المراد
انهم في كل واد يهيمون وقوله فنبذوه وراء ظهورهم بالتمثيلية اشبه من ان يعتبر
مجاز في مفرداته ولان الخمود بالحقيقة انعدام ضوء النار فلا يكون حسيا والقدوم
مجي مقيد بكونه للمسافر ومن بعيد وهو حركة فيكون حسيا لا عقليا والقذف تحريك
وهو ليس بحسي والتبليغ تكلم مخصوص فيكون حسيا لا عقليا واظهار النبات عقلي
لا حسي وانما الحسي هو النبات قوله الفصل الرابع قيد بقوله من فصول المجاز لبعد
العهد وطول الفصل وكلامه صريح في ان الحكم هو الاعراب نفسه وان معنى رجوعه
الى حكم الكلمة هو ان يكون المجاز هو ذلك الحكم الذي هو الرفع في المثال الاول والنصب في
المثال الثاني والجر في الثالث وعلى هذا القياس يكون الرفع في تسمع بالمعيدي وكذا
ايهذا اللائمي احضر الوغى والنصب في قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق
مجازا ولذا قال في حكم الكلمة دون ان يقول للاسم وقد يجعل صفة للكلمة التي تغير
اعرابها كلفظ القرية وربك ومثله والتفسير بكون الكلمة منقولة عن حكم لها اصلي
الى غيره بهذا السبب كما قال فيما سبق المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة ان يكون الكلمة
كذا وكذا وعلى هذا فالمراد بقوله الرفع مجاز المرفوع وكذا النصب والجر وبالجملة ما يكون
لاجل حذف كلمة يسمى مجازا بالنقصان وما يكون لاجل اثباتها يسمى مجازا بالزيادة ومعنى
الاستغناء الواضح هو ان يكون المعنى بعد اثبات الكلمة مخالفا للمعنى قبل اثباتها
مخالفة بالكلية فان معنى ليس كمثله قبل زيادة الكاف نفي ان يماثله شيء وبعدها
نفي ان يماثل مماثله شيء بخلاف قولنا ليس زيد بمنطلق فان معناه بعد الاثبات هو معناه
قبل اثباتها لكن مع زيادة تاكيد وهي ليست مخالفة بالكلية وليس الاستغناء عن الباء
واضحا لان التاكيد غرض صحيح لا بد في افادته من لفظ يدل عليه فهو في النفي مثل
ان زيدا قائم في الاثبات ثم على ظاهر عبارة الكتاب مناقشات مثل انه يصدق على
المجاز الراجع الى معنى الكلمة انها نقلت عن حكم لها اصلي هو الاستعمال في الموضوع له
وعلى اليوم في مثل سرت يوم الجمعة انها كلمة اكتسب حركة الفتحة لاجل حذف كلمة لا بد
من معناها وهي كلمة في وانها لا يتناول المجاز بالحذف او الاثبات فيما يكون الاعراب

بالحروف دون الحركة لكن المقصود واضح فقوله عند السلف لا بد ولا محالة حال من المبتداء
اعني هو او متعلق بما يفيده الحكم بين المبتداء والخبر من معنى الاثبات وقوله الاصل
وجاء امر ربكم لظهور استحالة المجيء على الله تعالى لانه حركة من مكان غائب الى مكان حاضر
وقوله الاصل واسئل اهل القرية لظهور ان ليس المسئول هو الارض والجدران وان احتمل
ان يخلق الله فيها القدرة والارادة والتكلم وما يقال انه لا مجاز لان القرية مجمع الناس
من قرأت الناقة جمعت لبنها في ضرعها غلط في المعنى لان مجمع الناس غير الناس وفي الاشتقاق
لان لام قرية ياء ولام قرأت والقرآن همزة وقال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف
ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو كان كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها
فيقول لصاحبه واعظا ومتعظا سل القرية عن اهلها ماذا صنعوا كما يقال سل
الارض من شق انهارك وغرس اشجارك لم يكن من الحذف في شيء وقوله فالاصل ليس
مثله شيء لظهور ان الغرض نفي ان يماثله شيء وقد يقال انه يجوز ان يكون نفيا للشيء بنفي
لازمه فانك اذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل لزم نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل
مثله اذ التقدير انه موجود او يكون نفيا للمثل على طريق الكناية قصدا الى المبالغة
لانه اذا نفي المثل عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه كان نفيا عنه كما في مثلك لا يبخل
قصدا الى نفي البخل عن ذاته فلا فرق بين قولك ليس كالله شيء وقولك ليس كمثله شيء
الا ما يعطيه الكناية من فائدتها ولا يقصد في مثل هذا الكلام الى مثل له بل يستعمل
فيمن له مثل وفيمن لا مثل له كما يقال يداه مبسوطتان بمعنى انه جواد من غير تصور يد ولا بسط
لها وقوله بحسبك ان تفعل كذا بمعنى حسبك من غير فرق فالباء زائدة محضة غير الاسم من
الرفع الى الجر وكذا كفى بالله بمعنى كفى الله قوله ورأيي في هذا النوع لا ارى له ههنا رأيا ينفرد به
ولا بعد ان يكون على السلف لا عليه لانه ان اراد النزاع في اطلاق اسم المجاز على هذا النوع فلا وجه
له لانه شايع ذايع سواء كان بالمجاز او بالاشتراك وان اراد انه ليس من اقسام المجاز المقابل
للحقيقة المفسر بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له فالسلف ايضا لم يجعلوه كذلك ولم يجعلوا
الحد شاملا له لان الاستعمال في غير الموضوع له معتبر في تعريفه عندهم ايضا على اختلاف
عباراتهم كقولهم كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع والملاحظة بين الثاني
والاول واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع والى غيره فكتقسيم المجاز الى اللغوي والعقلي

بمعنى ما يطلق عليه لفظ المجاز كما يقال المستثنى منه متصل ومنقطع وما نقل من
تفسير هذا النوع من المجاز باللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه
او زيادة تغير المعنى والاعراب الى ما يخالفه بالكلية فلا ارى له وجه صحة اذ ليس ههنا
استعمل في غير الموضوع له **قوله** الفصل الخامس في المجاز العقلي هو الكلام الذي
افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم واستقر في اعتقاده من الحكم في ذلك الكلام لنوع
تاويل افادة لخلاف ما عنده لا بواسطة وضع واضع وقد بسط المص الكلام في فوائد
القيود غاية البسط ومعنى طرد الحد انه اذا وجد وجد المحدود ومعنى عكسه انه
اذا انتفى انتفى المحدود فلو قال لخلاف ما عند العقل لصدق الحد على مثل قول الجاهل
انبت الربيع البقل معتقدا ان المنبت هو الربيع لكونه على خلاف العقل في نفس الامر
مع انه ليس بمجاز عقلي بل حقيقة فلم يكن الحد مطردا وما يقال من انه مجاز لغوي غلط
ولما صدق الحد على مثل كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند لانه ليس خلاف ما ثبت
عند العقل لجواز ان يكسو الخليفة بنفسه الكعبة ويهزم الامير بنفسه الجند مع انه مجاز عقلي
فلم يكن الحد منعكسا واعترض صاحب الايضاح بانا لا نم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله
لضرب من التاويل لظهور ان الجاهل انما يقول ذلك عن اعتقاد لا عن تاويل ولا بطلان
عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معناه ما يقتضيه
العقل ويرتضيه لا ما يحصل عنده ويرتسم فيه مطابقا كان او غير مطابق ومثل كسا
الخليفة الكعبة خلاف ما عند العقل بهذا المعنى والجواب ان المفهوم الظاهر من قولنا
ما عند العقل ما حصل عنده وهو اعم مما في نفس الامر لامكان تعقل الكواذب ولا
يمتنع ان يحصل عند العقل ان الخليفة نفسه كسا الكعبة فلا يكون هذا خلاف ما عند
العقل فيكون لقوله خلاف ما عند المتكلم فائدتان خروج قول الجاهل انبت الربيع
البقل ودخول قول العاقل كسا الخليفة الكعبة ولضرب من التاول فائدة خروج
قول الجاهل وخروج قول الكاذب جاء زيد مع علمه انه لم يجئ ولا يكون هذا من قبيل
التكرار في شيء لتفرد كل من القيدين بفائدة لكن لما افيد خلاف ما عند المتكلم اولا استند
اخراج قول الجاهل اليه وان امكن اسناده الى قيد التاول المذكور اخرا وكان معنى قوله
لئلا يبطل طرده بما ذكر ليخرج مثل قول الجاهل وسمي قوله لضرب من التاول مخصصا

مخصصا باخراج قول الكاذب **قوله** ولذلك اي ولان المعتبر خلاف ما عند المتكلم لا خلاف ما عند
العقل لم يحملوا اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي على المجاز ما لم يحصل لهم علم ولا
غلبة ظن بان قائله لم يقله عن اعتقاد بل حملوه على انه حقيقة لكنه كاذب بمعنى عدم مطابقته
الواقع وقوله او يغلب مجزوم معطوف على يعلموا عطف منفي على منفي ليعم النفي فيفيد
انتفاء الامرين العلم وغلبة الظن مثل لا تطع منهم آثما او كفورا بخلاف ما لو قدرنا وما لم
تغلب ليكون عطف نفي على نفي فانه لا يفيد العموم ولا يستقيم المعنى اذ على تقدير احد النفيين
لا يحمل على المجاز كما لو انتفى العلم وتحقق الظن او بالعكس **قوله** كله لم اصنع برفع كله على
انه مبتدا ليفيد عموم النفي بخلاف ما لو نصب على انه مفعول لم اصنع فانه لا يفيد العموم
وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر لو رفعت كله يكون مبتدا ولم اصنع خبره وكان النفي
عاما واستقام غرض الشاعر في تبرئة نفسه عن جملة الذنوب ولو نصبت كله يكون مفعول
لم اصنع وكان النفي نفيا للعموم وهو لا ينافي اثباته ببعض الذنوب فلا يتم غرضه وتمام
تحقيق هذا في شرح التلخيص القنزع للخصلة المجموعة من الشعر وقنازع الشعر حوالي
الراس وعن في عن قنزع بمعنى بعد كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي بعد طبق وحقيقته تميز
عن قنزع ومتباعدا عنه جذب الليالي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر
مضى عامته وابطئي او اسرعي حال بتقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان
يكون التفاتا واستينافا اي ابطئي ان شئت او اسرعي ايتها الليالي فانه لا يتفاوت
الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي بالانحسار والانكشاف والظرف اعني حين متعلق
بقول ابي النجم وقوله لكونه بدلا من قوله لقول ابي النجم والضمير لميز جذب الليالي
وقوله بما اتبعه متعلق باستدلوا وضمير الفاعل لابي النجم والمفعول لقوله ميز عنه
جذب الليالي والعائد الى الموصول محذوف هو المفعول الثاني اي استدلوا على
كونه مجازا بالقول الذي جعله تابعا له وهو قوله افناه اي ابا النجم او شعر راسه
قيل الله اي قوله وحكمه واراك اي سترك ايتها الشمس افق من افاق المغرب فارجعي
الى افق المشرق واطلعي منه وقوله الشاهد صفة لقوله في قوله لنزاهته
اي تبرء ابي النجم من ان يريد ويقصد حمل ميز عنه جذب الليالي على ظاهره الذي هو كون
الفاعل لتميز الشعر عن الراس هو جذب الليالي **قوله** ولئلا يمتنع عكسه عطف على لئلا

يمنع طرده وذلك اشارة الى انتفاء ثبوت الامتناعين في العقل وضمير كونهما
للمثالين اعني كسا الخليفة وهزم الامير **قوله** وانما قلت لضرب من التأويل ليحترز
به عن الكذب بمعنى الخبر على خلاف اعتقاد المخبر اما مع اشتراط مخالفة الواقع ايضا
كما هو راى الجاحظ او لا كما هو راى النظام واما الكذب بمعنى مخالفة الواقع اذا وافق
اعتقاد المخبر فقد خرج بقيد خلاف ما عند المتكلم فظهر انه يريد بالكذب ههنا
ما يكون على خلاف اعتقاد المخبر سواء خالف الواقع ام لا وذلك ان الكاذب لا يأول
في كلامه ولا ينصب قرينة على انه يريد خلاف الظاهر بل يركب كل صعب وذلول لترويج
واولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع
وحقيقة التأويل ههنا تطلب ما يؤول اليه الكلام او الحكم من الحقيقة او تطلب الموضع
الذي يؤول اليه من العقل بمعنى انه من العقل في اي موضع يكون من المواضع التي يصلح
لصرفه اليها وبما ذكر ههنا من الاحتراز بالتأويل عن الكذب يظهر ما ذكرنا في بحث
الاستعارة من انه لا اختصاص للتأويل بمفارقتها الدعوى الباطلة بالتأويل و
الكذب بنصب القرينة **قوله** وانما قلت افادة للخلاف يعني اذا ادعى ان الفعل كانبت
مثلا موضوع بحسب اللغة لمعناه مقرونا بشرط الاستعمال في القادر المختار
او وضع بحسب عرف عام او خاص لذلك كان استعماله في غيره مثل انبت الربيع كان
المجاز ح لغويا بمعنى الانتساب الى الوضع لغة او شرعا او عرفا لا عقليا لكونه
تعديا عن الموضع الاصلي بحكم الوضع مع انه يصدق عليه انه كلام مفاد به خلاف
ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل وهو تشبيه الربيع بالقادر المختار
في تلبس الفعل به فلا بد من الاحتراز عنه بتقييد افادة خلاف ما عند المتكلم بكونه
لا بواسطة وضع واضع فان هذا بواسطة وضع اللغة على ما ادعى او بواسطة
وضع العرف على ما فرض والمجاز العقلي يجب ان لا يكون افادة الخلاف فيه بواسطة شيء
من الاوضاع على ما دل عليه تنكير وضع في سياق النفي بلا العاطفة على مقدر
اي افادة للخلاف بواسطة العقل لا بواسطة وضع من الاوضاع لغوي ان ادعى
ان انبت كذلك او عرفي ان ادعى اي وضع لذلك بخلاف ما لو قيل لا بواسطة الوضع
فانه لا يدل على عموم النفي لانه ربما يختص بالوضع اللغوي بناء على تبادره الى الفهم عند

اطلاق الوضع **قوله** ولاجل هذه الصورة وهي امكان ادعاء ان مثل انبت موضوع
في اللغة للاستعمال في القادر المختار وح يكون مثل انبت الربيع مجازا لغويا لا عقليا
لكون اللفظ مستعملا في غير الموضوع له لغة احتيج في صحة الحكم بانه مجاز عقلي
لا لغوي الى بيان انه ليس بحسب اللغة موضوعا للاستعمال في القادر المختار ليثبت
ما هو شرط المجاز العقلي وههنا بحثان الاول ان تحقق هذا الشرط انما يتم بعد بيان
انه ليس موضوعا للاستعمال في القادر المختار بشيء من الاوضاع لا بمجرد وضع اللغة
لان هذه الصورة التي يجب الاحتراز عنها هي ان يدعى هذا الوضع لغة او بركب
عرفا الثاني انه لا وجه للاحتراز عن هذه الصورة لان الاختصاص بالقادر المختار
ثابت في حكم العقل سواء انضم اليه حكم الوضع ام لا فيكون المستعمل في غيره
مجازا عقليا لتعديه مكانه الاصلي بحكم العقل وان انضم اليه حكم الوضع ايضا يكون
مجازا لغويا ايضا لتعديه مكانه الاصلي بحكم الوضع ولا منافاة والجواب ان
المعتبر في الوضع هي اللغة فاقتصروا في البيان عليه مع انه يمكن اجراؤه في سائر
الاوضاع لتساويها في وجوب النقل وما يجري مجراه على ان الكلام في تخاطب اللغة
فيكفي عدم الوضع اللغوي الا ترى الى جزمهم بكون الاسد في قولك في الحمام اسد
مجازا مع احتمال ان يكون موضوعا له في عرف ما وعن الثاني ان الاصطلاح جرى على
المجاز العقلي مقابلا للغوي وان المخالف لوضع اللغة يسمى مجازا لغويا لا عقليا وان كان
متعديا مكانه الاصلي بحكم العقل ايضا **قوله** وحكم العقل لما كان مظنة ان يتوهم
انه لا بد للفعل من مؤثر قادر فيكون النسبة الى القادر من لوازم الفعل والصنع
موضوعة لذلك فيكون النسبة الى القادر معتبرة في وضعها ولم يتعرض رواة اللغة
لثبوته بحكم العقل من غير احتياج الى النقل اجاب بانه اذا كان ذلك ثابتا بحكم العقل
لم يحتج الى اشتراطه في الوضع لكون العقل كافيا فحكم العقل يكون دليلا على عدم اشتراطه
في الوضع ولو لم يجعل دليلا على ذلك فلا اقل من ان لا يجعل دليلا على الاشتراط هذا
بعد تسليم انه لا بد لكل فعل من مؤثر قادر والا فهو غير مسلم عند التحقيق لجواز ان يكون
الفعل من قبيل المولدات مما ليس بقادر ربما يكون صدوره عن القادر بواسطة فعل
آخر لا يكون موصوفا بالقدرة كصدور الاحياء عن الله بواسطة لقاء المحبوب

والاشابة بواسطة كر الغداة والانبات بواسطة الربيع وهذا على رأي المعتزلة
حيث يجعلون صدور بعض الافعال بطريق المباشرة كالاعتماد على الجسم والبعض
بطريق التوليد كالحركة عنه وكحركة الخاتم بواسطة حركة اليد ومعنى التوليد ان
يوجب الفعل لفاعله فعلا اخر وهاهنا بحث اخر وهو لو سلم انه لابد للفعل من مؤثر قادر
وانه لا يجوز صدور الفعل عن المؤثر بالطبع كحرارة النار وبرودة الماء فلا نسلم ان كل
ما يسند اليه الفعل في اللغة يجب ان يكون مؤثرا بل محله الموصوف به كحرارة النار
وبرودة الماء وبياض الجسم وسواده وان كان بايجاد القادر المختار **قوله** ومنها ان فعل في
قولهم فعل الربيع النوار الزهر لما كان يبطل ان كون لفظ فعل موضوعا للاستعمال في القادر
المختار اظهر منه في افراد الفعل من مثل انبت واحيى واشاب وغير ذلك اورد البيان فيه
وخص مصدره لكون اسناده الى فاعله اكثر وفي كونه حقيقة لا مجازا اظهر وذلك
كقولك فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الجمر التبريد وفعل السقمونيا في
بدن الانسان اسهال الصفراء الى غير ذلك من الامثلة فان جعل هذا من مخالفة الوضع
بعيد جدا بخلاف مثل انبات الربيع واحياء الاكتحال واشابة كر الغداة فان ادعاء كونه
على خلاف وضع اللغة ليس بهذه المثابة من البعد وكذا اسناد لفظ فعل ويفعل مثل
قولك فعل الربيع بالبدن ما فعل بالشجر وقول ذي الرمة * لها بشر مثل الحرير ومنطق
رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر * وعينان قال الله كونا فكانتا * فعولان بالالباب ما يفعل
الخمر * فعوله لكن ادعاء ذلك اي كون قولنا فعل النار كذا وفعل الماء كذا وغيره مجازا
لغويا بناء على كونه مستعملا في غير الموضوع له بمعزل ومبعد عن الانصاف **قوله**
ومنها ان نحو خلق واحيى يعني لو كان حكم العقل بانتساب الافعال الاختيارية
الى القادر المختار دليلا على كونها موضوعة للاستعمال في القادر المختار لكان
حكمه بانتساب الافعال الغير الاختيارية الى غير القادر المختار دليلا على انها موضوعة
للاستعمال في غير القادر المختار لعدم الفرق وهذا مما لم يقل به احد وهاهنا وجه
آخر لم يذكره لشهرته وهو انه لو وضع الفعل للاستعمال في القادر المختار لكان قولنا
فعل بالاختيار تكرارا وفعل بالاضطرار تناقضا **قوله** ويسمى عقليا لا لغويا لعدم
رجوعه الى الوضع اشارة الى ان المراد باللغوي هاهنا المنسوب الى الوضع دون العقل

سواء كان وضعا لغويا او شرعيا او عرفيا عاما او خاصا **قوله** وكثيرا ما يسمى أي
في كثير من الاحيان يسمى مجازا حكميا لتعلقه بالاسناد دون اللفظ لظهور ان ليس شيء من كلمات
مثل انبت الربيع مجازا وانما المتعدي عن مكانه الاصلي هو الاسناد اي الحكم ولهذا اختار
صاحب التلخيص جعل الحقيقة والمجاز العقليين من اوصاف الاسناد وكثيرا ما يسمى
ايضا مجازا في الاثبات لتعلقه باثبات الفعل لمن ليس له وكان هذا بالنظر الى الاعم
الاغلب والا فقد يكون في النفي كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وقول الشاعر فنمت
وما ليل المطي بنائم بل يجري في الانشاء مثل يا هامان ابن لي صرحا واصلواتك تأمرك
وكقولك ليت النهر جار ولعل النهار صائم وما اشبه ذلك على انك اذا حققت
وجدت هذا كله عائدا الى الاثبات اما الانشاء فبالنظر الى الاصل والمآل فان معنى
ابن لي صرحا اطلب منك ان تبني صرحا وعلى هذا القياس واما النفي فلانه انما يكون
مجازا اذا قصد اثبات ذلك النفي مثل عدم الربح في فما ربحت تجارتهم وعدم النوم
في ما نام ليلي ولهذا يفسر بخسرت وسهر على ما قال صاحب الكشاف انه اسند الخسران
الى التجارة على المجاز العقلي حتى لو قيل ما ربحت التجارة وانما ربح التاجر وما نام الليل
بل صاحب الليل لم يكن من المجاز في شيء والحاصل انه انما يكون مجازا اذا قصد اسناد النفي
لا نفي الاسناد **قوله** وليس من واجبات هذا المجاز ان يكون المكان الاصلي للحكم معلوما
بمجرد العقل بمعنى ان يحكم العقل بامتناع صدور الفعل عما اسند اليه كما في انبت الربيع
فان العقل يحكم بان المكان الاصلي لهذا الحكم ان يسند الى القادر المختار ويمتنع ان يسند
الى الزمان الذي هو عند التحقيق موهوم سيما ما يكون له امتداد كالمدة المسماة بالربيع
بل ان استعان العقل في علمه بالمكان الاصلي للحكم بامر آخر بشرط ان يكون غير الوضع لئلا
يصير المجاز لغويا كالعادة في مثل كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند حيث لا يمتنع
صدورهما عن المذكور بحكم العقل بل بحكم العادة جاز ان يستعين ولم يخرج في عدم
معلومية المكان الاصلي بنفس العقل المجاز عن ان يكون عقليا لان معنى كونه عقليا بمجرد
كونه غير وضعي سواء علم بنفس العقل او بغيره كما ان معنى كونه لغويا ان لا يكون عقليا
غير عائد الى الوضع سواء كان عائدا الى وضع اللغة او الشرع او العرف كما سبق فصار
الحاصل ان ليس المراد بكون هذا عقليا ان يعلم بنفس العقل كما انه ليس معنى كونه نقليا ان

لغويا انه يرجع الى نفس وضع اللغة **قوله** ولكن الاليق وجه الاليقية تميز احد القسمين
عن الآخر والا فالاول لحكمي والثاني ايضا **قوله** واعلم ان هذا المجاز يريد ان اقسام
المجاز العقلي باعتبار حقيقة المحكوم به والمحكوم له ومجازيتهما اربعة لانهما
اما حقيقتان او مجازان او مختلفان والكلام فيه واضح غاية الوضوح الا انه لما
كان المجاز صفة للكلام والمحكوم به يحتمل ان يكون جملة مثل زيد صام نهاره او نهاره
صائم لزم القول بكون الجملة حقيقة وضعية او مجازا وضعيا ليتم الانحصار في الاربعة
والاظهر ان المراد الحكم الذي في نهاره صائم او صام نهاره لا الذي فيما بين زيد والجملة
ولهذا جعل بعضهم المسند في الحقيقة العقلية والمجاز العقلي هو الفعل او ما
يشبهه من الصفات والمصادر حتى ان مثل زيد انسان او الحيوان جسم لا يحتمل حقيقة
ولا مجازا ومما يجب التنبيه له ان المص وان فسر المجاز العقلي بالجملة المفاد بها خلاف ما
عند المتكلم لكنه اعم من ذلك اذ من جملته وصف الفاعل والمفعول بالمصدر مثل رجل
عدل ووصف الشيء بوصف صاحبه مثل الضلال البعيد والعذاب الاليم والنسبة
الاضافية او الايقاعية مثل شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ويا سارق الليلة
اهل الدار واعجبني انبات الربيع وجري الانهار ومثل اطعم طعام فلان ونومت ليله
واجريت النهر وجعل غير الفاعل تمييزا في موقع الفاعل مثل ولكن شر مكانا واضل
سبيلا وامثال ذلك ولكن الجواب ان مراده بالجملة والحكم اعم من ان يكون بطريق التصريح كما
ذكر سابقا او الاستلزام كما في هذه الامثلة حتى انه بينا ولمثل سل الهموم لاستلزامه
جعلها محزونه **قوله** واعلم ان المجاز الحكمي كثير الوقوع في كلام رب العزة اشارة الى
الرد على من زعم انه لا مجاز في القرآن اصلا وانه لا مجاز في الاسناد ونفس الحكم في
شيء من الكلام فضلا عن كلام الله ثم انه لم يقتصر على مجرد وقوعه في كلام الله تعالى بل ذكر
انه كثير الوقوع فقوله فما ربحت تجارتهم ترشيح لاستعارة الاشتراء للاستبدال
في قوله اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى واسناد نفي الربح وهو الخسران
الى التجارة مجاز لانه لملابستها الفاعل الحقيقي الذي هو اصحاب التجارة او لكونها
السبب في الربح وعدمه وكذا اسناد زيادة الايمان الى الآيات لكونها السبب الآلي
مع ان الفاعل حقيقة هو الله تعالى وعلى ما ذكره المص المعلم بالآيات والاظهر انه

انه ايضا سبب لكنه اقرب وكذا اسناد ايتاء اكل الشجرة اي ماكولها وثمرتها الى الشجرة التي هي سبب
مادي مع ان الفاعل حقيقة هو خالق الشجرة وكذا اسناد وضع اوزار الحرب اي اثقالها وآلاتها
من السلاح والكراع الى الحرب لكونها السبب الصوري مع ان الفاعل اصحاب الحرب وكذا اسناد
اخراج اثقال الارض اي ما في جوفها من الدفائن والاموات جمع ثقل بالتحريك متاع البيت الى
الارض لكونه المكان والسبب المادي مع ان الفاعل هو خالق الارض وانما قال خالق الشجرة
وخالق الارض بناء التلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي على ما اعترض صاحب الكشاف حيث
قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين
في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم والمراد تلبسه به في كونهما من ملابسات الفعل على ما قال قد
استعير الاسناد مما هو له لغير ملابسته اي ذلك الغير اياه اي مما هو له في الملابسة كما
استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراءة والغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة
لا ان يكون هناك مجاز او استعارة في شيء من الطرفين وقوله باسناد الافعال في هذه اي هذه
الآيات كلها الى غير ما هي له اي الى غير الاشياء التي هذه الافعال لها عند العقل وكان الانسب
ان يقول عند المتكلم لانه المعتبر في تعريفه على رايه وما في كما ترى كافة وزائل ما هو هو
مستند الى الحكم العقلي والعائد ضمير فيها **قوله** ولا يختلجن في ذهنك ظاهر كلامه
انه لا بد للمجاز وضعيا كان او عقليا من حقيقة لكن معلوم ان الاستعمال في غير الموضوع له
او في غير ما هو له لا يستدعي الا وجود الموضوع له وما هو له لا الاستعمال فيه بل ربما
لا يستعمل فيه قط ويكون فائدة الوضع التمكن من الاستعمال فيه او ترتب فائدة المجاز
عليه فلهذا يحمل قوله بدون حقيقة على معنى بدون موضع اصلي بحكم الوضع في المجاز
الوضعي وبحكم العقل في المجاز العقلي اذا استعمل اللفظ فيه كان حقيقة والدليل على هذا
قوله فلا يجوز في الامثلة المذكورة ان لا يكون لكل من هذه الافعال فاعل في التقدير
اذا اسندت اليه الفعل وجدت الفعل واقعا في مكانه الاصلي والغرض من هذا الكلام
الرد على الشيخ عبد القاهر حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا اي في المجاز العقلي ان يكون
للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله تعالى
فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذا
لا تستطيع في صبر في هواك ويزيدك وجهه حسنا ان يزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل

فجمل للهوى ولوجهه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم قال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد له من فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فالمص لما اعتقد النظر حقا بالغ في وجوب تحقق فاعل حقيقي يكون الاسناد اليه حقيقة واقام الدليل عليه وجعل نفيه وهما واختلاجا وبين الفاعل الحقيقي في الامثلة المذكورة مشيرا الى ان ماذكره الشيخ ذهول عن تقدير الفاعل وتحكيم العقل في ذلك وبسط الكلام فيه غاية البسط وانا اظن كلام الشيخ اقرب الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس القصد ههنا الى اقدام وتصيير بل الى قدوم وصيرورة على ما صرح به الشيخ دفعا لما يتوهم من اعتراض الامام يعني ليس الموجود ههنا اقداما او تصييرا حتى يطلب له فاعل وانما هو متوهم مقدر والمحقق الموجود هو القدوم والصيرورة لا غير **قوله** يكون اي المجاز متعديا عنها اي عن تلك الحقيقة والجملة وصف سببي لحقيقة وفي بعض النسخ متعديا عنها وهو ظاهر وجعلها صفة مجاز بعيد وقوله فلا يجوز نفي مجاز عطف على لا يختلجن وانه لا يكون مفعول لا يجوز وقوله ولكن حكم العقل امر من التحكيم معطوف على لا يجوز فيها اي في هذه الامثلة وقوله فايما شيء مفعول ارتضى وان رفع فبتداء والعائد محذوف وان كان في قوله اليه كفاية اي ايما شيء ارتضاه العقل لصحة اسناد هذه الافعال اليه فهو اي الامكان الاصلي ذاك اي ذاك الذي ارتضى العقل لصحة اسناد الفعل اليه وقوله فاذا ارتضى تفصيل وتفسير لقوله فهو ذاك وجواب اذا ارتضى قوله فعل اصل الكلام وجواب قوله اذا ارتضى في اقدمني واذا ارتضى في صيرني واذا ارتضى في يزيدك هو قوله فعل فاعل اقدمني ذاك اي النفس وفاعل صيرني ويزيدك هذا اي الله قوله وصيرني هواك من ابيات لابن البوابة • لقد افنيتني شوقا • ولما ينقض لي الاجل • فجئتك عائدا بك منك لما ضاقت الحيل • وصيرني هواك وبي • لحيني يضرب المثل • فان سلمت لكم نفسي • فما لاقيته جلل • وان قتل الهوى رجلا • فاني ذلك الرجل • والبا، واللام في لحيني

متعلقان

متعلقان بيضرب والمعنى صيرني هواك بهذه الحالة وهو انه يضرب المثل بي لهلاكي في هواك فالواو مزيدة في ثاني مفعولي صير تشبيها بالحال او الواو للحال والحال قائم مقام المفعول دال عليه اي صيرني هواك مضروبا بي المثل في الهلاك ومن روى بحيني جعله بدلا من بي وقوله يزيدك في موقع الصفة لقمر في البيت السابق • يرينا صفحتي قمر • يفوق سناهما القمرا • والشعر لابن المعذل وقوله اقدمتني نفسي بلدك احتراز عن جعل افعال العباد بخلق الله تعالى وفي قوله اي قدمت اشارة الى ما ذكره الشيخ من انه ليس ههنا الا القدوم وفي قوله وحاصله راجع الى معنى اقدمتني قدرتي ليس تحقيقا للحقيقة اذ الفاعل لا يكون هو القدرة والداعي بل منزلة ذلك كما قال فالفعل في وجوده لا يحتاج الا الى قادر ذي داع اليه اي الى الفعل خالص ذلك الداعي عن الصوارف وهذا عند المعتزلة واما عندنا فالفعل بعد الداعي والقادر يحتاج الى الخلق والايجاد من الله تعالى وتمام تحقيق هذا المقام في علم الكلام حيث سبق ان القدرة والداعي من الشرائط وانما الفاعل والموجد هو المتصف بالقدرة والداعي وانه مع القدرة وخلوص الداعي هل يجب الفعل ام لا وان هذا الوجوب لا ينافي كون الفعل اختياريا **قوله** واما الحقيقة العقلية فيريد بها عند المتكلم اعم من ان يكون ذلك بحسب الواقع او بحسب الظاهر بان لا يكون هناك قرينة تدل على انه لا يعتقد ما يفهم من ظاهر الكلام وح يدخل في التعريف ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا كقولك جاء زيد عالما بانه لم يجئ لغرض لك في ذلك والقول بانه مجاز عقلي لا حقيقة مما لا ينبغي ان يتفوه به المحصل لان التقدير عدم المجيء من احد فضلا ان يكون للمذكور تلبس به ومشابهة له في ملابسة الفعل ويدخل مثل زيد انسان والانسان حيوان مما ليس المسند فيه فعلا ولا في معناه ويخرج مثل زيد عدل وانما هي اقبال وادبار اذا قصد المبالغة بانه كانه عدل مجسم وان الناقة تجسمت من الاقبال والادبار اذ لو قيل انما هي مقبلة ومدبرة او ذات اقبال وادبار لم يكن كلاما يعتد به قال الشيخ عبد القاهر لو قلنا بذلك لافسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول **قوله** استتبع هنات اي قبائح حيث قصد في التعريف ما لا دلالة للفظ عليه اصلا وايضا ربما يقتضي عقل المتكلم شيئا والمتكلم يعتقد خلافه بناء على تقليد او عناد او نحو ذلك واما انه يستلزم ان يكون كلام

واحد حقيقة بالنسبة الى متكلم مجازا بالنسبة الى آخر لما ان العقول مختلفة فليس من
الهنات لان الامر كذلك بلا خلاف اذ مثل انبت الربيع البقل حقيقة عند الدهري
مجاز عند الموحد وكذا مثل خلق الله الشرور والقبائح بالنسبة الى المعتزلي وغيره
وكذا شفى الطبيب المريض بالنسبة الى الجاهل وغيره قوله ومن نحو هذا المجاز الحكمي
من نحو هذا الكلام انه ذكر قبل تعريف الحقيقة العقلية والغرض انه لما لم يتعرض
لكون المسند اليه في المجاز العقلي ملابسا للفعل غير ما هو له وليس كل ما يغاير
الفاعل الحقيقي صالحا للاسناد اليه مجازا لزمه التعرض لتلبس الفاعل المجازي بالفاعل
الحقيقي فان هذا المجاز لا يرتكب الا لتلبس بين الفاعل الحقيقي والمجازي ومشابهة
بينهما في كونهما من ملابسات الفعل قوله نسبته الى تكره من الحماقة والجنون اذ لا حقيقة
وهو ظاهر ولا مجاز لعدم الملابسة وضمير معه وبدونه ومجيئه للربيع قوله كثيرا
اي سماعا كثيرا او في كثير من الاحيان وضمير اوهم لما تسمع اي سماعك وضمير اختصاصه
ولا تخصصه للمجاز العقلي وضمير به للخبر وانما اسند ايهام الاختصاص الى ما تسمع من
العلماء دون ما ذكر من التعريف بالكلام المفاد به كذا لانه ربما يحمل الكلام على اللفظ
او يجعل تعريفه فاسدا لعدم انعكاسه وانطباقه على الانشاءات واما اطباق
علماء الفن على التسمية بالمجاز في الاثبات فجدير بان يوهم الاختصاص بالخبر اذ لا اثبات
ولا نفي في الانشاء لان معناه ايقاع النسبة وانتزاعها او ادراك ان النسبة واقعة
او ليست بواقعة بمعنى الاذعان والقبول لها وهذا لا يكون الا في الخبر وقوله من
زخارفها جمع زخرف وهو الذهب ثم يطلق على كل مموه ومزور التلالي في التدارك
فقط سبق وقوله الى ايقاع النسبة اي اثباتها وايرادها في الكلام سواء كانت نسبة
تامة اخبارية مثل انبت الربيع او انشائية مثل فلينبت الربيع وليت الربيع ينبت
وهل انبت الربيع او غير تامة وصفية مثل رجل عدل والكتاب الحكيم او اضافية
مثل انبات الربيع وجري الانهار وشقاق بينهما ومكر الليل والنهار قوله والا اي
وان لم يعتبر تقرير الكلام على راي الاصحاب فالذي تقرر عندي ان ينتظم نوع المجاز العقلي
في سلك الاستعارة بالكناية ايثارا للضبط بتقليل اقسام المجاز وذلك بان يجعل
الفاعل المجازي كالربيع والطبيب في انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض استعارة

بالكناية عن الفاعل الحقيقي كالقادر المختار لمشابهته اياه في ملابسة الفعل
ودورانه معه وعلى هذا القياس سائر الامثلة كاستعارة الامير المدبر للاسباب
الهزيمة للجند بقرينة نسبة ما هو من خواص المشبه به اليه كالانبات والشفاء
والهزيمة وغير ذلك وكلام الكشاف يكاد يميل الى مثل هذا حيث قال استعير الاسناد
مما هو له لغيره لمشابهته اي ذلك الغير اياه اي لما هو له في الملابسة كما استعير للرجل
اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراءة لكن مراده تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة
الاصطلاحية لا ان يكون ههنا استعارة في شيء من طرفي الاسناد ولقد صرح الشيخ
عبد القاهر بان تشبيه الفاعل المجازي بالحقيقي ليس هو التشبيه الذي يصلح مبنى
للاستعارة حيث قال ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو
التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها
المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر المختار في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا
شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم
وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل فالمص بصدد المنع لهذا الكلام فلذا
قال بواسطة المبالغة في التشبيه على الوجه الذي عليه مبنى الاستعارة كما عرفت
من انه يبالغ فيجعل المشبه من جنس المشبه به ثم يفرد المشبه به بالذكر فيكون
تصريحية او المشبه بادعاء ان اسمه مرادف لاسم المشبه به فيكون استعارة بالكناية
واعترض صاحب الايضاح بان نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية
على الوجه الذي ذكر يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية
صاحبها لا العيشة وبماء في قوله تعالى خلق من ماء دافق فاعل الدفق لا المني لما
سبق من ان الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويراد المشبه به وظاهر انه لا معنى
لقولنا هو في صاحب عيشة وخلق من صاحب ماء وان لا يصح الاضافة في نحو فلان
نهاره صائم وليله قائم لان المراد بالنهار على هذا التقدير فلان نفسه واضافة
الشيء الى نفسه لا يصح وان لا يكون المراد بالايقاد في قوله تعالى اوقد لي يا هامان
على الطين وبالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان مع ان النداء له و
الخطاب معه وان يتوقف جواز التركيب في نحو انبت الربيع البقل وسرتني رؤيتك

مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله على الاذن الشرع لان اسماء الله تعالى توقيفية ومعلوم
ان هذا التركيب شايع سايغ عن نكير ممن يقول بالتوقف ولا يقول واللوازم ظاهرة
الانتفاء ثم ما ذكره منقوض بمثل نهاره صائم مما يشتمل على الفاعل الحقيقي لان ذكر طرفي
التشبيه يمنع حمل الكلام على الاستعارة ولهذا جعل نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني
منه اسد تشبيها لا استعارة والجواب عما ذكره من لزوم المفاسد مبني على حرف واحد
وهو انه معلوم قطعا ومذكور في كلام المص صريحا ان المراد في الاستعارة بالكناية
بالمشبه هو المشبه به ادعاء لا حقيقة على ما قال في موضع من الكتاب ان المراد بالمنية
السبع بادعاء السبعية لها وفي موضع اخر انا ندعي اسم المنية مرادفا لاسم السبع بادعاء
تأويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وح لا يلزم الا
ان يكون المراد بالعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية
له فلا يلزم فساد المعنى ولا اضافة الشيء الى نفسه ويكون الامر بالايقاد والبناء
لهامان لكن بادعاء انه موقد وبان وجعله من جنس العملة لفرط الملابسة ولا يكون
اسم الربيع مطلقا على الله بل على القادر المختار ادعاء والله تعالى قادر مختار حقيقة
فليس ههنا الا ادعاء كون اسم الربيع مرادفا لاسم القادر لا فساد فيه وعن البعض ان
المانع من الحمل على الاستعارة هو ذكر الطرفين على وجه يكون فيه رائحة التشبيه
وليس في نهاره ذلك الا ترى انه جعل القمر في زرا زرارة على القمر استعارة مع ذكر
المشبه بالضمير في زرارة على ان المشبه فيما نحن فيه شخص صائم مطلقا والضمير
لفلان نفسه من غير اعتبار الصوم وقد يناقش في لزوم كون المراد بعيشة صاحبها
لما ان النسبة المجازية هي اسناد راضية الى الضمير فلا يلزم الا كون المراد به صاحب
العيشة ويكون المعنى هو في عيشة راض صاحبها بها وكذا في ماء دافق يكون المعنى
خلق من ماء دافق صاحبه اياه واما اجراء هذه المناقشة في نهاره صائم وليله
قائم بان الاستعارة في الضمير المسند اليه صائم وقائم لا في نهاره وليله فلا يجدي
نفعا اذ لا مدفع في نحو قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وقولك صائم نهاره وقائم ليله
وقول الشاعر فنام ليلي وتجلى همي واما الدفع بانه يجوز ان يكون المراد بعيشة اصحابها
ويكون المعنى هو فيهم اي من جملتهم وبان الاضافة من باب اضافة العام الى الخاص او

او المسمى الى الاسم فركيك جدا وكذا دفع الثالث بانه يجوز ان لا يعتبر المجاز في الاسناد
بل في المسند بان يراد باوقد وابن امر بالايقاد والبناء لان الكلام على جعل المجاز العقلي
مردود الى الاستعارة بالكناية وفي كلامه اشارة الى ان الامر للوزير ببناء القصر
مجاز عقلي هذا وانت خبير بان الكل بناء على الفاسد وهو ان يكون المراد بالمشبه هو
المشبه به حقيقة وانت خبير قوله اجعل وما عطف عليه اعني وينقسم وبناء حال منه
او مفعول له وقوله هذا هو نفي المجاز العقلي وقوله ذلك هو نفي الاستعارة التبعية
وقوله في المجاز الراجع الى الحكم نفسه من باب المجاز بالكلية يعني لاجل الاقوال الثلثة اجعل
المجاز كله لغويا وينقسم المجاز كله عندي هكذا والا يجري جعل المجاز كله لغويا لا ينقسم
الى القولين الاخيرين وقوله هكذا في موقع المصدر والى مفيد وغير مفيد بدل منه
اي انقساما الى مفيد وغير مفيد وقوله والمفيد عطف على المستكن في ينقسم لوقوع
الفصل فقد سقط في هذا الانقسام المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة والاستعارة
التبعية وورد الاشكال بتطبيق الحال فان التعبير عن الامر المقدر الوهمي قول الاستعارة
التبعية ونحن نجعل الاثبات امرا محققا وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية
ولم يتعرض للترشيح والتجريد لانهما من اوصاف الاستعارات المذكورة واحوالها
لا اقسام ذاتية لها والباء في قوله بتحصيل اقسام للملابسة متعلق بمحذوف في موقع
المصدر اي ينقسم كل من التحقيقية والتخييلية انقساما مقرونا وملتبسا بتحصيل
اقسام ثلثة من ذلك الانقسام لا اربعة على ما سبق الى الوهم من ضرب الاثنين في الاثنين
وذلك لان التحقيقية المحتملة للتخييل والتخييلية المحتملة للتحقيق واحد لا يتفاوت
الا بعبارة بل اشار المص الى وحدة العبارة ايضا وهي الاحتمالية للتحقيق والتخييل
وقوله تحقيقية بالقطع جر بدل من اقسام او رفع خبر مبتداء محذوف اي الاقسام
هذه قوله حد الحقيقة الحكمية عند اصحابنا كل جملة وضعتها وتنبيها على ان الحكم
الذي افدتها كان على الوجه الذي هو عليه في العقل وواقع ذلك الحكم موقعه عند
العقل وحد المجاز الحكمي كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها عما هو له في العقل الى غير ما هو له
لضرب من التأول واطلاق الموضوع على المحكوم عليه يشبه ان يكون اصطلاح المنطق
ووجه رجحان الحد الذي ذكره المص ما سبق في بيان فوائد القيود فمثل قول الدهري

انبت الوسع وقول الجاهل شفى الطبيب المريض يخرج عن حد الحقيقة لان الحكم فيه ليس على
ما هو عليه في العقل فلا يكون جامعا ومثل قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها مجازا بتاول
انه السبب البعيد واضل الله الكافرين متاول بانه الممكن للشيطان من اضلاله يدخل فيه
فلا يكون مانعا ويخرج عن حد المجاز فلا يكون جامعا قوله الاصل الثالث من علم البيان
في الكناية لهم في تعريف الكناية طريقان احدهما انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع
جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا
بل لينتقل منه الى غير الموضوع له الملزوم المقصود والاول اوفق بما سبق من انا لا نقول
في عرفنا استعمل الكلمة في كذا حتى يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها عليه والثاني بما سيجئ
من ان الكناية من قبيل الحقيقة وان المراد فيها من الكلمة معناها ومعنى معناها جميعا
وعبارة الكتاب يحتمل الطريقين لان حاصلها ذكر لازم الشيء لينتقل منه الى الملزوم
اي ذكر اللفظ الدال على اللازم مرادا منه معنى الملزوم او مرادا منه معنى اللازم لينتقل
منه الى الملزوم وهذا اظهر وبكلامه فيما سيجئ اوفق وفي قوله ترك التصريح اشارة
الى ما يقابلها والى كون الاصل هو التصريح والا فليس اليه كثير حاجة مع ما فيه من اخذ
احد المتقابلين في تعريف الآخر كالزوج والفرد وهم يجعلون هذا من تعريف الشيء بما
يساويه في الجلاء والخفاء وقوله الى المتروك اي الى الامر الذي ترك التصريح بذكره وهو
الملزوم على ما صرح به حيث قال لينتقل منه الى ما هو ملزومه وهو طول القامة
واما ظاهر عبارته فيقتضي ان يكون المتروك هو التصريح بذكر الشيء ثم لا يخفى ان
اكثر ما يعتبر من اللزوم في هذا الباب عادي واعتقادي بل ادعائي لا عقلي وحقيقي
وانهم يعنون باللازم ما هو بمنزلة التابع والرديف وبالملزوم ما هو بمنزلة المتبوع
والمردوف كقول النجاد لطول القامة ونؤم الضحى لكثرة الخدم وخص نساء العرب لان
هذه الكناية انما وقعت في كلامهم واما في كلام غيرهم فربما يجعل هذا كناية عن الكسل و
الغفلة قوله ودلالة كني عطف على ما قبله اي في هذا النوع وذلك اشارة الى اخفاء
طريق التصريح وقوله كيف ما تركب اشارة الى الوجوه الداخلة في الوضع من تراكيب الحروف
الثلثة وهي اربعة لان الوجوه الممكنة ستة تقديم الكاف مع النون ثم الياء او بالعكس
وتقديم النون مع الكاف ثم الياء او بالعكس وهذه الاربعة موضوعة وفي الكل معنى الخفاء وتقديم

الياء مع الكاف ثم النون او بالعكس وهذان مهملان والكنى جمع كنية وهي علم صدر بالاب
او الام او الابن او البنت ويقابلها الاسم واللقب ولهذا صح ان في الكنى اخفاء طريق التصريح بالاسماء
الاعلام مع انها ايضا اعلام ومنه اي من قبيل كني في العدو نكبات الزمان والجوائح بتقديم
الجيم جمع جائحة وهي الحادثة المستاصلة من جاحه واجتاحه استاصله الملمة النازلة
على بنيه اي ابناء الزمان القلهم فرج المراة والكين لحم داخل الفرج قيل هذا على سبيل الا سعد
فاصل القلم الخشبة التي يحمل الحائك الغزل فيها حين ينسج وقد اصاب المحز في
التعبير عن النيك بمقلوب الكين حيث احترز عن التصريح بلفظه وقوله فضلا ان يكون
مصدر لمحذوف اي فضل وبقي الاحتراز عن التصريح بلفظه عن ارتكاب معناه جهارا
اي انتفى الارتكاب بالكلية والذي بقي منه هو الاحتراز عن التلفظ ففاعل الفعل
ضمير يعود الى الاحتراز وان يرتكبوا بتقدير حرف الجر وجعله فاعل الفعل سهو
قوله ثم ان الكناية تتفاوت لا ارى لايراد هذا الكلام في هذا المقام وجها سوى انه
لما ذكر ان في مطلق الكناية معنى الخفاء وكان بعض افرادها مما له نوع وضوح بالنسبة
الى البعض كان مظنة ان يتوهم انه ليس في الكل معنى الخفاء ازال هذا الوهم بان التفاوت
بزيادة الخفاء ونقصانه لا يخل بما ذكرنا من اشتراك الكل معنى الخفاء او انه لما ذكر
ما يشعر باستواء كل الكنايات في معنى الخفاء بادر الى بيان التفاوت في ذلك لئلا يتوهم
عدم التفاوت بناء على ان الاصل هو التواطؤ دون التشكيك وبهذا يظهر وجه
ذكر التفاوت دون الانقسام وان كان ايراد كلمة الى لتضمين التفاوت معنى الانقسام
قوله احدهما ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة اي المعنى الحقيقي للفظ بلفظها اي لفظ
الكناية يشير الى انه يجوز ان يمتنع ارادة الحقيقة بدليل من خارج كما في قوله تعالى
الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك والعظمة وقوله تعالى لا ينظر اليهم يوم القيمة
كناية عن اهانتهم وعدم اكرامهم وترك الانعام عليهم والاحسان اليهم ذكره صاحب
الكشاف وذكر في موضع آخر ان مثل هذا الكلام ان كان في حق من لا يجوز عليه النظر
مجازا البتة وفي حق من يجوز كناية فعلم انه يعتبر في الكناية جواز ارادة الموضوع له
في ذلك المحل ولا يكتفى بالجواز في محل آخر ولهذا زيادة تحقيق تطلب من حواشي الكشاف
واما في المجاز فيمتنع ارادة الحقيقة بلفظ المجاز لكونه مشروطا ومقرونا بقرينة

مانعة عن ارادة الموضوع له حتى ان ذلك ماخوذ في تعريف المجاز سواء في ذلك المجاز المرسل
مثل رعينا الغيث والاستعارة مثل في الحمام اسد وهذا معنى قوله وانى اى وكيف لا ينافي
المجاز ارادة الحقيقة والحال ان المجاز ملزوم لقرينة معاندة اى منافية لارادة الحقيقة
وكل ما هو ملزوم لمنافي الشيء مناف لذلك الشيء اذ لو اجتمع معه لزم اجتماع المتنافيين
ضرورة امتناع الملزوم بدون اللازم وبعبارة اخرى كلما وجد ملزوم معاند الشيء وجد
معاند الشيء وكلما وجد معاند الشيء امتنع وجود ذلك الشيء فكلما وجد ملزوم معاند
الشيء امتنع وجود ذلك الشيء **قوله** مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وقد
اشرنا الى ان معنى اللزوم ههنا الانتقال في الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلي او عادي
او اعتقادي او ادعائي وان المراد باللازم ما هو بمنزلة التابع والرديف وقد سبق
ان طريق الانتقال من اللازم الى الملزوم انما يتضح بواسطة العلم بكونه مساويا للملزوم او
اخص منه وسيجي ان الانتقال من اللازم الى الملزوم يعتمد مساواته اياه بحيث يكونان
متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم اذ ذاك بمنزلة الانتقال من الملزوم
فاعترض الايضاح بان اللازم ما لم يكن ملزوما يمتنع ان ينتقل منه الى الملزوم فيكون
الانتقال في الكناية ايضا من الملزوم الى اللازم لم يرد شيئا على ما ذكره المص ولم يقدح
في كون الانتقال في الكناية من جهة كونه لازما وان كان مساويا **قوله** لا يخرج عن اقسام
ثلثة بحكم الاستقراء وتتبع موارد الكنايات وان شئت فبالتنبيه ايضا وهو ان اللازم
الذي ينتقل منه معناه التابع للشيء بمنزلة الوصف المختص ولا محالة قد يكون لذلك
الشيء صفات اخر فان كان القصد الانتقال الى نفس ذلك الموصوف فالقسم الاول او الى
صفة اخرى له فالثاني او الى اختصاص الصفة به فالثالث وظاهر ان المراد بالصفة
المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي **قوله** القسم الاول في الكناية المطلوب بها نفس
الموصوف لا خفاء في انه لا معنى لايراد كلمة في وما يقال ان القسم الاول كلي والكناية المطلوب
بها نفس الموصوف جزئي والكلي حاصل في الجزئي فمما لا ينبغي ان يصغى اليه المحصل بل
الوجه ان الاقسام المعهودة انما هي للمطلوب بالكناية لا للكناية فكانه قال فلترتب
الكلام على ثلثة اقسام لبيان الكنايات المطلوب بها الامور الثلثة وفي قوله احدها
طلب نفس الموصوف وثانيها طلب نفس الصفة تسامح ظاهر لان المطلوب بالكناية ليس هو الطلب

الطلب بل الموصوف والصفة على ما صرح به ههنا وحاصل العبارة ان تكون الصفة
خاصة مفردة والبعيدة ان تكون مركبة تركيبا اعتباريا من تلفيق عدة امور وقوله عارض
مرفوع صفة لاختصاص وقوله آخر مفعول تضم اى تضم الى لازم لازما اخر واخر واعتبر
عروض الاختصاص الا ان الصفة من حيث هي لا تدل الا على ذات مبهمة غاية الابهام حتى
ان مثل القديم او الواجب الوجود مع شرط اختصاصه بالواحد المعين لا يدل الا على
شيء ما له القدم او الوجوب فان قيل قد يكون للوصف الواحد وسائط فيكون بعيدا
وللمركبة من عدة امور اختصاص ذاتي بلا وسط فيكون قريبة قلنا المراد بالقريب
ههنا ما يكون باعتبار سهولة اخذ ما يجعل كناية لعدم احتياجه الى تكلف الضم والتلفيق
وبالبعد خلافه بخلاف القريبة والبعيدة في القسم الثاني فان المراد بالقريبة هناك
ما يكون بلا واسطة وبالبعيدة ما يكون بوسائط **قوله** متوصلا الى انه مضياف صيغة
مبالغة من ضافه يضيفه ومعناه الكثير الضيافة المحسن القيام بامرها ومن كان
كذلك يلزمه كثرة الاضياف **قوله** وهو اي الفرق ان الاول اعني طويل نجاده كناية ساذجة
لا يشوبه شيء من التصريح لعدم اسناد الطويل الى الرجل ولا الى ضميره والثاني اعني طويل
النجاد كناية مشتملة على تصريح ما لانه لما اضيف الصفة الى النجاد ولا بد لها من فاعل
لزم ان يكون فيها ضمير يعود الى الرجل مثلا وهذا تصريح بنسبة الطول اليه والدليل
على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها بتذكير الوصف فيهما وكذا في
التثنية والجمع بافراد الوصف لعدم الضمير فيه وكونه مسندا الى الفاعل الظاهر
المذكور وعند الاضافة تقول هند طويلة النجاد وهما طويلا النجاد وهم طوال النجاد
بتانيث الوصف وتثنيته وجمعه لما فيه من الضمير العائد الى الموصوف وهذا كما ان قوله
تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود قد خرج بقوله من الفجر من باب الاستعارة
الى باب التشبيه فكذا هذا بالاضافة واعتبار الضمير خرج من الكناية الساذجة الى
الكناية المشوبة بشيء من التصريح فلذا امر بالتامل وبالاستعانة في ادراك ما ذكر بالبحث
عن تذكير الوصف وتانيثه وباستحضار ما تقدم في باب التشبيه في الآية المذكورة
وقد خفي على بعضهم وجه الاستعانة باستحضار ما ذكر في هذه الآية ففسر النسخة
هكذا والثاني كناية مشتملة على تشبيه وقال في تفسيره ما شاء فان قيل كيف جاز اسناد

الصفة الى ضمير الرجل مع انها فى المعنى عبارة عن المضاف اليه اعنى النجاد قلنا من جهة كونها
فى اللفظ جارية عليه خبرا او نعتا او حالا وفى المعنى دالة على معنى له فى نفسه سواء كان
هو الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او غيرها نحو
زيد ابيض اللحية اى شيخ وكثير الاخوان اى متقو بهم وكثير الاضياف اى مضياف بخلاف زيد
احمر فرسه فانه يصح فيه الاضافة كما يصح هند قائمة الغلام بخلاف جائلة الوشاح اى
اى هيفا . فان قيل فهلا جعلته تصريحا محضا حيث اشتمل على اسناد الوصف الى الضمير كما حمل
الخيط الابيض والاسود تشبيها محضا لا استعارة قلنا لانها فى المعنى صفة للمضاف
اليه قطعا واعتبار الضمير انما هو لمجرد رعاية امر لفظى هو امتناع خلو الصفة عن فاعل
مرفوع بها على انك اذا تحققت فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطويل قوله
وان هذا النوع القريب الذى يكون الانتقال من قريب اللوازم اى بلا واسطة تارة يكون
واضحا ينتقل منه الذهن الى المطلوب بسرعة وبادى نظر كما فى مثال طول النجاد وكثرة الاضياف
وتارة يكون خفيا يحتاج الى مزيد نظر ولا يطلع عليه كل احد كالكناية بعرض القفاء عن
البلاهة فانه لا واسطة بينهما فى اللزوم لكن العلم بذلك يفتقر الى مزيد تأمل وكثير نظر
وكذا عرض الوساطة اذا اعتبر بالنسبة الى الانتقال منه الى عرض القفاء يكون قريبا خفيا
لعدم الواسطة مع قلة الوضوح بخلاف ما اذا اعتبر بالنسبة الى البلاهة فانه يكون بعيدا
لوجود الواسطة فاعتراض الايضاح بانه كناية بعيدة عن البلاهة لا قريبة عن عرض الكناية
ليس بشىء واعلم ان مثل هذا انما يحسن اذا كانت الواسطة كناية شايعة مشتهرة وربما
التحقت بالصريح مثل عريض القفاء بخلاف كثير الجمر وكثير احراق الحطب تحت القدر فانه
لا يقال ان كثير الرماد وكناية عنه بل عن المضياف ولو قيل عن كثرة الاضياف التى هى كناية
عن المضياف جاز واما جعل خبر القريبة والبعيدة ان مع الفعل مثل ان يتفق وان يتكلف
وان ينتقل فمن التسامح الشايع الذايع فيما بينهم نظرا الى حصول المقصود فى مضمونه كما يقال
الشجاعة ان تركب فرسك وتأخذ رمحك وتحضر المعركة ولا تحامى المهلكة ونحو ذلك
وان شئت رددته الى الظاهر فعلى حذف المضاف او حرف الجر اى ذو ان ينتقل او فى ان ينتقل
ومعنى اعتبار قرب اللوازم ووساطة اللوازم المتسلسلة على ما هو المحقق فى الكنايات
اذ لا يوجد مطلوب ليس له الا لازم واحد او مطلوب ينحصر واسطته فى لازم واحد و

وان وجد فمن القليل الملحق بالعدم قوله منوص لا بذلك اى بجبان الكلب فى مهزول الفصيل
الى كونه اى كون الموصوف بهما مضيافا قوله وما يك فىّ ما شرطية لانجزام الفعل بها مبتداء
خبره الشرط مع الجزاء لكون العائد فى الشرط والهرير صوت الكلب دون نباحه من قلة
صبره على البرد وقيل هر الكلب اذا صوت للعض ونبح اذا صوت للاعلام المرصد
موضع الرصد اى الرقوب وضمير يعش اى يطوف بالليل للكلب فى دونها للدار وله
ونادبيه ومشاهدته للكلب وساحته وكونه لمن اى وكون من هو لمرصد كذلك ع
اى موصوفا بان ساحته مقصد اداتيها فارجع ادنى واقاصى اى اباعد جمع اقصى
المتليات النوق التى يتلوها اى يتبعها اولادها يقال اتلت الناقة اى صارت ذات
تلو اى ذات تبع قوله اقوى من صرفها اى من قصد صرفها كما يقال الداعى الى الصرف هو
التاديب فبابك التقاماهوله ذات اهل ذلك الانس اشارة الى الانس الذى فوق
انس الام بالابنة الزايرة والاول مصدر انسا والثانى صفة انسه وضمير عنده و
مشاهدته للكلب فى اتصال بادمه واتصال مشاهدته معناه كونها متصلة البعض بالبعض
متتالية غير منقطعة وكذا معنى قوله تنشا بالاتصال اى على الدوام من غير انقطاع والسرعة
باب الدار النسيى التيسر المانعى المطالب هنالك اشارة الى سرعة عند العرب لوح ثوبه
لحيه واشار قوله تراه اى الكلب لكلمه اى تكلم الكلب الضيف من اجل حب الضيف والحال انه
اعجم ليس من شانه الكلام ووجه زيادة اللطف انه قصد الكلام مع عدم القدرة عليه
اغرى من انسه واقرب الى انسه وازيد فيه قوله لا امتع من امتعه الله بكذا ومتعه به
العود فى الحدثيات النتاج من الظباء والابل والخيل جمع عائذ والفصيل ولد الناقة
اذا فصل عن الام وقرب الاجل كناية عن سرعة ذبحها ونحرها وفصالها ومشاهدتها
واستيناسها ولديها للعود وضمير بها واياها وحركاتها للفصال والمرفوع فى
يستملح للعود والمنصوب العائد الى الموصوف محذوف قوله ويحتمل ان يريد يعنى يحتمل
ان لا يكون الباء فى بالفصال صلة امتع بل للسببية فعلى هذا يكون كناية عن نحر العود
وعلى الاول عن نحر الفصال قوله القسم الثالث فى الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف
اى نسبتها اليه واثباتها له ونفيها عنه وحاصله عائد الى التخصيص بالذكر و
الدليل على هذا انه جعل من صور التصريح بالتخصيص سمح ابن الحشرج وابن الحشرج سمح

وظاهر انه لاحصر فيه وقوله كما هو متعلق بان لا يصرح بتخصيص الصفة وقوله او
ما نرى توضيح وبيان لكون التخصيص في الامثلة السابقة مصرحا به يعني نرى الوصف
المكني عنه وهو طول القامة المكني عنه بطول النجاد صريحا في النسبة الى زيد يعني
ان هذا المعنى منسوب الى زيد صريحا وان كان المضاف الى ضمير زيد بحسب اللفظ
هو طويل النجاد بل النجاد وقوله ماذا اصنع في موقع الجواب لقوله حين اراد وهو في
التحقيق خبر ان في قوله فانه وحين متعلق به لكون الاستفهام لا على حقيقته وقوله
جمع الى اخره بدل او بيان لماذا اصنع ولما لم يمتنع كون الصفات في القبة تبعا لموصوفها
كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز ثم كونها في القبة المضروبة على ابن الحشرج
مما ينتقل الذهن منه الى اتصافه به وقوله فليس بذلك يعني ليس قولنا المجد بين
ثوبيه والكرم بين برديه تصريحا باثبات المجد والكرم للبردين ليلزم من اضافة
البردين اليه التصريح باضافة الوصف اليه كما في طويل نجاده نعم لو قيل زيد كريم برده
لاشبه ان يكون مثل زيد طويل نجاده والمجد الشرف مجد الرجل بالضم فهو ماجد ومجيد
قال ابن السكيت الشرف والمجد يكونان بالاباء يقال رجل شريف ماجد له اباء متقدمون
في الشرف والحسب والكرم يكونان في الرجل وان لم يكن في الاباء ووجه كون هذا من قبيل
الكناية دون المجاز انه لا يمتنع ثبوت الصفة بين الثوبين تبعا للموصوف قوله انبت
لابن العميد مبني اثبات المسالة وكونها نظام عقد وكون مناط ذلك العقد هو جيد
المجد على ان الاضافة تقتضي ذلك نظرا الى كونها اشارة الى نسبة مخصوصة حاصلة
لا افادة لاثباتها وانا استدعاء دوام الشيء تقتضي ثبوت اصله كل ذلك بحكم النحو
والذوق ودليل الخطاب وان لم يكن هناك لزوم قطعي وتنبه بتزيينه اي بتزيين
ابن العميد المجد على اعتنائه بشان المجد ومحبته للمجد لان الانسان لا يزين الا ما له به
اعتناء واليه ميل ودل ذلك على انه ماجد لان مساعي الرجل انما تزين بمجده لا بمجد غيره
ودل طلب حقيقة المجد دوام بقاء ابن العميد على ان تزيين المجد والاعتناء بشانه
مقصوران على ابن العميد والا لما احتاج الى دوامه والطالب لا يطلب الا ما له له
حاجة وفي العبارة اشارة الى ان الاختصاص ههنا بمعنى القصر لا بمجرد النسبة ووجه
ماذكرنا واما وجه احكام هذا التخصيص وتاكيده فهو ادعاء ان العلم بهذا الاحتياج و

والاختصاص قد ظهر لحقيقة المجد الذي ليس من شانه العلم والادراك بل الجميع افراده
على ما يقتضيه المقام الخطابي ويتبين بما ذكر ان هذا الدعاء والادعاء والتزيين وطلب
البقاء من توابع ذلك الاختصاص وروادفه فيكون الانتقال منها الى الاختصاص
كناية مطلوبا بها تخصيص الصفة بالموصوف وحاصل معنى البيت ان الشاعر جعل
المجد متمنيا في المآل بابن العميد نظرا الى انه مآل التزيين الى التزيين بابن العميد وجعل
تزيينه بابن العميد اختصاصا للمجد به على طريقة قولهم تزينت الوزارة بفلان اذا
حصلت له فاذا ذكر ذلك على طريق يفيد القصر كما اشرنا اليه افاد الاختصاص بطريق
القصر كما هو المدعى وان اريد الاختصاص بمعنى مجرد النسبة اليه فالامر اظهر قوله
يبيت بنجاة من اللوم بيتها من قبيل كثير الرماد في ساحة عمرو لان البيتوتة بصفة
النجاة من اللوم كناية عن وصف العفة واسناد ذلك الى بيتها كناية عن اختصاص
ذلك الوصف بها بمعنى نسبته اليها وقوله اذا ما بيوت بالملامة حلت من باب
القلب اي حلت الملامة بيوتا او من باب اشتعل الراس شيبا مبالغة قوله فما جازه
اي لم يتجاوزه فرد من افراد الجود ولا حل دونه اي في مكان دون مكانه ولكن يدور حيث
يدور وتقرير المصنف ان المصراع الاول كناية عن وصف اجتماع الجود وعدم توزعه و
المصراع الثاني كناية عن اختصاص الجود به ونسبته اليه من جهة انه يصير حيث
يصير ويسير كيف يسير بحيث لا يفارقه فرد من افراده وبعضهم على ان كلا من المصراعين
كناية عن اختصاص الجود به ومعنى الاستدراك ان الاول بطريق انه لا يفارقه
والثاني بطريق انه يلازمه فكانه قال لا يفارقه ولكن يلازمه ولما سبق الى بعض
الافهام ان عدم المفارقة لا يستلزم الاختصاص لاحتمال ان لا يكون الجود موجودا
فيصدق نفي المفارقة فالمصراع الثاني لدفع هذا الاحتمال فبمجموع البيت يتم الاختصاص
وانت خبير بانه لا عبرة في الخطابيات بمثل هذه الاحتمالات فقوله تنبيها علة نفي او قال
اي التنبيه بنفي ان يجوز ممدوحه فرد من افراد الجود على انه لو تجاوزه لكان قائما
بمحل دونه ضرورة انه عرض يمتنع قيامه بنفسه لكنه لم يحل في مكان دونه
فلم يتجاوزه ولمثل هذا من دعوى اللزوم ونفي اللازم قال ولا حل بمعنى لو حل فرد
من الافراد مكانا دونه لكان متجاوزا اياه لكن اللازم منتف لانه لم يتجاوزه فرد من الجود

فقوله فما جازه جود نفي للازم الحلول في مكانه دونه لينتفي الملزوم وقوله ولا حل
دونه نفي للازم التجاوز ليثبت انتفاؤه لكن لا يخفى ان مثل هذا البيان يكون ردا وربما
والاولى ان يقتصر على احد الامرين فيقال ان قوله فما جازه هو الدعوى وقوله ولا حل
بيان له بنفي لازم التجاوز اي ما تجاوزه فرد من افراد الجود لانه لو تجاوزه لحل في مكان
دونه لكن اللازم منتف لانه لا يوجد حال الا دونه وقوله كناية مفعول له لقوله
تنبيها او لقوله نفي وجميع ما بعده من الافعال وذلك اشارة الى عدم جواز الجود
اياه وعدم حلوله غيره وضمير نوعه وتقسيمه للجود وقوله ثم خصصه اي
الجود من بعد اي من بعد نفي تجاوزه اياه وحلوله غيره بجهة متصفة بانها الممدوح
وهو حيث تصير الممدوح تخصيصا بعد ان عرف الجود بلام الحقيقة المفيد في المقام
الخطابي الاستغراق وبيان ذلك التخصيص وتفسيره انه قال ولكن يصير الجود حيث
يصير كناية بذلك عن ثبوت الجود له لانه اذا لم يفارقه وكان معه حيث كان يتصف
هو به لا محالة ومن تخصيص الصفة بجهة من جهات الشيء ليكون كناية عن ثبوته
للشيء قولهم مجلس فلان مظنة الجود والكرم اي موقعهما ومكانهما الذي يظن انهما
فيه وللدلالة على ان هذا انما اورد توضيحا وتانيسا لما في البيت لم يقل ومنها
اي من الامثلة بل منه اي من هذا القبيل من التخصيص لقصد الكناية عن الثبوت
قوله وقد يظن بعض ان ما ذكرنا من الحصر في الاقسام الثلثة انما هو بالنظر الى
كناية واحدة واما ان يكون في كلام واحد كنايتان او اكثر كقسمين منها او اكثر
فيحل لا يمنعه وهو لا يقدح فيما ذكرنا كما يقال يكثر الرماد في ساحة عمرو او يقال
يكثر الرماد في ساحة من هو علم في الكرم كناية عن عمرو فيجتمع الثلثة قوله واعلم
ان الكناية في القسم الثاني وهو ما يكون المطلوب بها نفس الصفة والثالث وهو ما يكون
المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف قد يكون مسوقها لاجل الموصوف المذكور بان يكنى
عن صفة له او عن اختصاص الصفة المذكورة به وقد يكون مسوقها لاجل موصوف
غير مذكور بان يكنى عن صفة له او عن اختصاص صفة به فالاول من القسم الثاني
المطلوب به نفس الصفة كما تقول فلان يصلي ويزكي قصدا الى انه مؤمن ولا
يلبس الغيار قصدا الى انه يهودي ومن القسم الثالث قوله انّ السماحة البيت و

وسائر الامثلة المذكورة لتخصيص الصفة بالموصوف والثاني من القسم الثاني كما تقول في
عرض من يؤذي المؤمنين المؤمن هو الذي يصلي ويزكي ولا يؤذي اخاه المسلم كناية بذكر الصفات
عن الذات موصوفة لنفيه عن المؤذي ومن القسم الثالث قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون
بالغيب اي مع الغيبة عن حضرة النبي عم او عن جماعة المسلمين قصدا بطريق الكناية
الى نفي كون الكتاب هدى للمنافقين الذين اذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن وهم غير المتقين المؤمنين عن اخلاص والباء
على هذا للملابسة والمصاحبة والغيب على معناه المصدري واما اذا جعل الباء صلة
يؤمنون والغيب بمعنى الغائب او تخفيف الغيّب مرادا به ما هو غائب عن الحواس من الله و
الملائكة واحوال الحشر ونحو ذلك فلا تعريض قوله كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا
اما لفظا فلمكان الاشتقاق واما معنى فلانه يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت
قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض في
الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء واصله من العرض بالضم وهو الناحية والجانب
لانك تاتي الى المقصود من جانب الكلام وناحيته قال في الكشاف الكناية ان تذكر الشيء
بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كقول المحتاج
للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود والرمز
هو الاشارة بالشفتين والحاجب والضمير في ابين للتوقف وحسبك اي كافيك في
كونهن لا يزرن سوى كريم وضمير فانه لقول ابي تمام وغير خاف اي ليس فيه خفاء
بخلاف نحو عريض القفاء وخاف اسم فاعل من خفي بالكسر واما المخفي فمن خفاه بمعنى
اخفاه قوله كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا لانه اذا لم يكن هناك خصوصية
تقتضي اسم المطلق لان الاشارة تطلق على كل من التلويح والرمز على ما مر وقيل انها عند
الاطلاق تكون في نحو الشيء القريب الظاهر كما يقال اشار اليه باليد واومى اليه بالكف
قوله وكقول البحتري عطف على كقول ابي تمام مع تخلل الفاصل بجواب الشرط واشار
بقوله ظاهر الى انه فوق بيت ابي تمام وبقوله كما ترى في قول الآخر الى انه اظهر وصرح
في قوله متى يخل تميم بانه اظهر من الجميع لانه انتقال من العلة الى المعلول حيث جعل كون
مسلمة من تميم علة لوجود الكرم فيهم والانتقال فيما سبق من المحل الى الحال ومن الشرط

الى المشروط ولان في الاول احتمال ان لا يتحقق الشاهد الكافي اعني زيارتهن اباسعيد
لانها انما ذكرت بان الاستقبالية وفي الثاني حواله الى رؤية المخاطب الذي ربما
يعانده وفي الثالث انما ذكر لسقيه اشراف بني حنبل على طريق الدعاء دون التحقيق
فيشبه طلب ان يجعلهم من الكرام والباكر من الغيث المبكر الاتي بكره والمحل انقطاع
المطر ويبس الارض من الكلاء يقال بلد ماحل وزمن ماحل قال ابن السكيت امحل البلد
فهو ماحل ولم يقولوا ممحل وربما جاء ذلك في الشعر قوله سالت الندى هو العطاء
والسخاء والجود صفة في النفس مبدا افادة ما ينبغي لا لعوض ولا خفاء في تغاير
مفهوميهما ولهذا صح خطابهما خطاب الاثنين نغزى على لفظ المتكلم المبني للمفعول
من غزاه حمله على الغزاء وهو الصبر مسافة يوم اي مقداره على استعارة الامتداد
المكاني للزماني ثم يتلوه عطف على انما وقوله في افادة جود متعلق بالظرف
الواقع خبرا اي على ما نرى او بالظهور وكلاهما محل نظر من جهة اللفظ او بالمبتداء اعني
قوله فمن جهة المعنى قوله واعلم ان التعريض يريدان بينه وبين الكناية عموما من
وجه لتصادقهما في مثل المسلم من سلم المسلمون من لسانه وبين وصدق الكناية
بدونه وهو كثير وصدقه بدون الكناية في مثل اذيتني فستعرف عند القرينة
المانعة من ارادة المخاطب او بعينه ارادة الغير فانه ح يكون مجازا لا كناية واعتبر
الاعتماد على القراين في الكناية لانه في المجاز مشهور غني عن التعرض له بخلاف الكناية
فان افتقارها الى القرينة قليل كما في هذه الصورة لظهورها في مجرد الحقيقة
الصريحة فان قيل استعمال ضمير المخاطب في غير المخاطب لا يظهر له وجه صحة لا وجود
علاقة ولا انتقال من ملزوم الى لازم او بالعكس فكيف يكون مجازا او كناية بل الوجه
حمل قوله على سبيل الكناية وعلى سبيل المجاز على انه يشبه الكناية تارة ويشبه
المجاز اخرى من غير ان يكون كناية او مجازا قلنا ليس المراد ان مجرد تاء الخطاب كناية
او مجاز بل ان قولك اذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب
بسبب الايذاء ويلزمه تهديد كل من صدر عنه الايذاء لزوما يعتبر في المجاز والكناية
فان اريد تهديد المخاطب وغيره من المؤذين بقراين الاحوال فكناية او تهديد غير المخاطب
خاصة بعلاقة المشاركة في الايذاء ودلالة القرينة على ان المخاطب ليس بمراد فمجاز مركب

مركب جار في الكلام لا في الضمير نفسه واما ان يكون كلام دال على معنى لا له صحيحة جارية
على القانون من غير ان يكون حقيقة في ذلك صريحة ولا كناية ولا مجازا فلا نعرف له وجه
صحة قال ابن الاثير الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف
جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع
الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله
اني محتاج فانه تعريض بالطلب ولم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض
اللفظ اي جانبه قوله فتامل كيفية هذه الكناية والمجاز كيلا يظن انهما في نفس الضمير و
على هذا الذي ذكرنا في هذا المثال فقس نظائره وفرع ما شئت من الفروع فقد
نبهتك على وجه القياس وكيفية التفريع حيث ذكرت انه اذا اريد غير الموضوع له فقط
فمجاز والا فكناية وان التعويل في ذلك على القراين وان التعريض قد يكون مع الكناية
وقد يكون بدونها قوله واعلم ان ارباب البلاغة هم البلغاء وكذا اصحاب الصياغة للمعاني
لان صنعتها تصوير المعاني بالصور والكيفيات المختلفة المناسبة للاغراض والمقاصد بمنزلة
الصياغة للذهب على ما ينبغي كما قال الجاحظ انما الشعر صياغة وضرب من التصوير لكن لا يخفى
ان نسبة الاتفاق على رجحان المجاز على الحقيقة والاستعارة على التشبيه والكناية على
التصريح الى علماء البيان انسب منه الى البلغاء والفصحاء الا انه حاول المبالغة في
هذا الاتفاق حتى كانه وقع من البلغاء والشعراء وان لم يكن لهم معرفة بالاصطلاحات
ومباحث الترجيحات وقوله ابلغ من المبالغة دون البلاغة ومعنى اوقع امكن في النفس
واشد تاثيرا فيه وذلك لان الابلغ والاقوى والاوقع نفعين ومرجع الكل الى دعوى الشيء
هو وجود اللازم بسببه هي وجود الملزوم وفي ترجيح الاستعارة وجه اخر هو ترك
الاعتراف بكون المشبه به اكمل من المشبه بل ادعاء انه من جنس المشبه به وانكار ان يكون
شيئا غيره قوله باعتبار واحد احترازا عما اذا اختلف الاعتبار كما اذا كان الشيء ملزوما لشيء
بحسب الوجود غير ملزوم بحسب المفهوم او ملزوما بحسب العادة غير ملزوم بحسب العقل ونحو
ذلك مما لا استحالة فيه قوله والسبب في ان الكناية ربما كانا وان جعلنا مبنى الكناية على
الانتقال من اللازم الى الملزوم فهو راجع الى الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على
وجود التساوي ولو اعتقادا او ادعاء وح يكون كل منهما لازما وملزوما فيكون الانتقال

فى الكناية ايضا من الملزوم ويصير كدعوى الشئ ببينته وبهذا يندفع الاعتراض
بان اللازم من حيث انه لازم يحتمل العموم فكيف يصح الانتقال منه الى الملزوم وان المجاز
قد يكون من الطرفين كاطلاق الغيث على النبات والنبات على الغيث بناء على لزوم
احدهما للاخر فلا يكون كل منهما ذكر الملزوم وارادة اللازم بل احدهما بالعكس وهذا معنى
انخراط نحو امطرت السماء نباتا اى غيثا يلزم النبات فى سلك رعينا الغيث اى النبات
الذى يلزم الغيث قوله هذا ما امكن خص الكلام باصلى المجاز والكناية لانهما المقصود
الاصلى فى فن البيان واما التشبيه فتوطئة لنوع من المجاز هو الاستعارة واشار الى انه
قرر كلام السلف فيهما ورتب فيهما انواعا اذ يلها بمباحث يليق بها وفى كلامه من التقرير وترتيب
الانواع وتذييلها وتطبيق البعض منها بالبعض وتوفية كل من ذلك حقه على الوجه الذى
يوجبه مقتضى صناعة البيان ثم وصى انه لا يقدح فى كلام السلف من بعض القصور واشار
الى ان كلامه بالمقصود اوفى وعلى سنن الاستقامة اجرى وبالحمد والثناء احرى فقوله
مغمزا اى موضع قدح وطعن وفى الصحاح المغامز المعايب وفعلت شيئا فاغتمزه فلان
اى طعن على ووجد بذلك مغمزا واغمزت فى فلان اذا عبته وصغرت من شانه يقال
زل عنه الشئ اذا فاته وقليل خبرهم والافراد للتشبيه بفعيل بمعنى مفعول وضمير
اختراعه لهذا الفن وقواعدها للاصول والمراد بها ما يبتنى عليه الاصول التى تبتنى
عليها جزئيات الفن وضمير ابوابها للاصول وفصولها للاصول او الابواب وتفاريعها
للقواعد او الاصول وامثلتها للتفاريع وتلفظها للامثلة اعنى زبرها للامثلة او الملاقط
وضمير نفثتها للشعب او هذا النوع نظرا الى الحال اعنى افانين جمع افنان جمع فن فعلوا خبر
كانوا وفى اختراعه متعلق به ذاك مبتدا محذوف الخبر اى اذ ذاك الاختراع متحقق منهم
اى من علماء هذا الفن قوله واما بعد فذلكه وضبط اجمالى للمباحث الاصليين اللذين
هما المقصد الاصلى من علم البيان قوله ولا بد له اى للمنال الذى هو الكناية من دلالة
على ارادة معنى المعنى مثل اذا استعمل كثير الرماد فى معرض المدح وفى حق العطاء بخلاف
ما اذا قيل فى حق صاحب الحمام وذلك لان السابق الى الفهم من الكلام هو المعنى ما لم يقم
دلالة على ارادة معنى المعنى وحده او فى الجملة نعم الدلالة على جزء المعنى او لازمه لا يتوقف
على قيام القرينة لكن فرق بين الدلالة والارادة واذ ذهب بعض المحققين الى ان الدلالة

لا يكون بدون الارادة قوله دون راسا الا ان الانقسام الى الحقيقة العقلية والى المجاز العقلى
انما هو راى الاصحاب واما على رايه فالمجاز كله لغوى وفى كلامه اشارة الى ان المتصف بالحقيقة
والمجاز العقليين عند التحقيق هو الاسناد وانما يتصف الكلام بهما باعتبار ما فيه من الاسناد
وقوله على وفق عقلك وعملك اشارة الى ما مر من ان المعتبر فى الحقيقة والمجاز العقليين
هو الموافقة والمخالفة لما عند المتكلم لا لما فى نفس الامر قوله ثم ان الحقيقة فى الجملة اما ان
يكون مقرونة بافادة مستلزم على لفظ اسم المفعول اى لازم يقال استلزم الشئ اى طلب لزومه
فهو مستلزم اى ملزوم وذاك مستلزم اى لازم او لا يكون والاولى اى الحقيقة المقرونة بافادة
لازم داخلة فى الكناية والثانية اى الحقيقة التى لا يكون مقرونة بافادة مستلزم داخلة فى
التصريح ومبنى هذا على ان كلا من الكناية والتصريح اعم من ان يكون مفردا كما سبق فى اول
تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة بانها اما اريد معناها وحده او غير معناها وحده
او معناها او غير معناها معا او يكون جملة كما اشار اليه ههنا بعد ما ذكر الحقيقة
والمجاز فى الجملة لئلا يتوهم اختصاص الكناية بالمفرد على ما عرف من التقسيم الاول فان قيل
قد دل ذلك التقسيم على ان الكناية تقابل الحقيقة فى المفرد ثم قال والحقيقة فى المفرد فالكناية
تشتركان فى كونهما حقيقتين وتفترقان فى التصريح وعدمه فكيف يصح هذا قلنا
اراد بالحقيقة فى التقسيم الصريح منها لانه الذى يراد منه معناها وحده واما الكناية فلا كلام
فى انه لا يراد فيها المعنى وحده وانما الكلام فى انه هل يراد مع معنى المعنى ام يقتصر المراد على
معنى المعنى لكن مع جواز ارادة المعنى وقد سبق تحقيق ذلك ومبناه على انهم لم يعتبروا فى
الحقيقة الا ان الاستعمال فى الموضوع له واما ان لا يكون غير الموضوع له مرادا فلا ومنهم من
فهم ذلك وجزم بان الحقيقة مطلقا تقابل الكناية فحمل ما ذكر من اشتراكهما فى كونهما حقيقتين
على اشتراكهما فى ارادة المعنى الحقيقى فيهما من غير ان يصح اطلاق اسم الحقيقة على الكناية وهذا الاصطلاح
مما لم يجر للقوم وفى بعض النسخ بافادة مستلزم على لفظ اسم الفاعل نظرا الى ان الانتقال
فى الكناية من اللازم الى الملزوم لكن قد سبق ان مال الكناية ايضا الى الانتقال من الملزوم
قوله واذ قد عرفنا فى نسخ الرواية بالتشديد من التعريف لكن الرواية الصحيحة عرفنا بالتخفيف
من المعرفة وهو الموافق لقوله حصل لنا العلم بتفاوت التشبيه وقوله وقضينا الوطر
عن كمال الاطلاع على هذه المقاصد وانما تعرض فى هذا الضبط لجانب التشبيه لكونه ماخوذا

فى تعريف البلاغة فان قيل كان الواجب عليه ان يتعرض لمعرفة خواص التراكيب على ما هو مضمون علم المعانى ليحسن ترتب تعريف البلاغة على ما ذكر لكونه مشتملا على رعاية مضمون العلمين قلنا المراد واذ قد عرفنا هذه الامور فى علم البيان بعد فراغنا عن علم المعانى المشتمل على معرفة كيفية توفية خواص التراكيب حقها وبهذا انتظام الشرط والجزاء اعنى اذ قد عرفنا فنقول لاخفاء فى ان المذكور تعريف لبلاغة المتكلم وان المراد بالتراكيب تراكيبه التى يوردها لتادية المعانى وبانواع التشبيه والمجاز والكناية ما يتفق له فى كلامه من تلك الانواع بمعونة الاحاطة بالعلمين والتتبع بخواص تراكيب البلغاء وانواع تشبيهاتهم ومجازاتهم وكناياتهم فقول صاحب الايضاح ان اريد بالتراكيب تراكيب البلغاء فقد جاء الدور وليس لشئ وكيف يتصور ان يكون المتكلم فى تادية المعانى احد توفية خواص تراكيب غيره من البلغاء وايراد تشبيهاتهم ومجازاتهم وكناياتهم على وجهها فان قيل كيف صح قوله ولها طرفان بعود الضمير الى البلاغة المذكورة وهى بلاغة المتكلم مع ان هذا انما هو فى بلاغة الكلام قلنا من جهة ان تعريف بلاغة المتكلم بحيث يؤخذ منه تعريف بلاغة الكلام وهو كون الكلام بحيث وفى فيه خواص التراكيب حقها واورد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فكانه قال ولها اعنى لبلاغة الكلام المعلومة من تعريفنا لبلاغة المتكلم طرفان اعلى واسفل لا تراآى نارهما لغاية البعد وبينهما مراتب تكاد لا يدركها الحصر لكثرتها وان كانت محصورة فى نفسها لكونها بين حاصرين هما الطرفان وذلك التفاوت بتفاوت الاطلاع على كميات الاحوال وكيفياتها والاقتدار على رعاية مقتضياتها وانتهض فى التشبيهات والمجازات والكنايات وفى ايرادها على وجهها ولا يتيسر كمال ذلك بمجرد الاطلاع على قواعد العلمين وفسر الطرف الاسفل بانه القدر الذى من البلاغة اذا نقص منه ادنى شئ التحق الكلام باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب الاتفاق وان كان صحيح اللغات والاعراب جاريا على قوانين اللغة والصرف والنحو وساق الكلام على وجه تعرف منه الطرف الاعلى حيث حكم بان البلاغة تبتدئ من الطرف الاسفل متصاعدة الى ان تبلغ مرتبة الاعجاز وهى الطرف الاعلى من البلاغة وما يقرب من الطرف الاعلى فيعلم منه ان الطرف الاعلى هو الذى يكون مع ما يقاربه من المراتب العلية حد الاعجاز اى يعجز البشر عن الاتيان بمثله فكلامه صريح فى ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه لا الطرف

لا الطرف الاعلى وحده وذلك لان بعض ابيات الكلام المعجز اعلى طبقة من البعض واصل هذا الكلام من الامام الرازى وقد صرح بهذا المعنى حيث قال فى نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز فما وقع فى التلخيص من ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه ينبغى ان يحمل على هذا بحمل وما يقرب منه عطفا على الطرف الاعلى لا على حد الاعجاز وقد استوفينا الكلام فيه فى الشرح **قوله** واعلم انشاء ان الاعجاز عجيب يعنى ان كلما ندركه بقولنا ففى غالب الامر نتمكن من التعبير عنه والتفسير له وبيان انه هذا المعنى والاعجاز ليس كذلك لانا نعلم قطعا من كلام الله تعالى انه بحيث لا يمكن للبشر معارضته والاتيان بمثله ولا يماثله شئ من كلام العرب مع ان كلماته كلمات كلامهم وكذا هيئات تراكيبه وتاليفاته ورعاية مقتضيات احواله ومناسباته كما انا نجد كلاما نعلم قطعا انه مستقيم الوزن ونتحير ونعبر عنه بانه من بحر كذا وعلى وزن كذا وتقطيعه كذا لكنا لا نتمكن من ان نبين ان اى امر يقتضى كون هذا مستقيم الوزن ونحو ذلك وكما انا ندرك من احد كون كل عضو منه كما ينبغى واخر كذلك او دون ذلك لكن فيه شئ نسميه الملاحة ولا نعرف انه ما هو ونعم ما قال من قال • وراى حسن در روى تو چيزيست • نمى داند كسى كان چه نامست • عبر عن عدم معرفة حقيقته بعدم معرفة اسمه وقال اخر شعر • وراى حسن در تو • ما شيفته دل براى آنيم • وليس مدرك الاعجاز عند المص سوى الذوق وهو قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطايف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان كان حاصلا بحسب الفطرة فذاك وان اريد اكتسابه فلا طريق اليه سوى الاعتناء بعلمى المعانى والبيان وطول ممارستهما والاشتغال بهما وان جمع بين الذوق الفطرى وطول خدمة العلمين فلا غاية وراءه فظهر ان للعلمين غاية وراء الاحتراز عن الخطاء ولما كان هنا مظنة ان يقال هب ان الاعجاز الذى هو كمال البلاغة لا يمكن وصفه ولا يدرك الا بالذوق ولا طريق الى اكتساب الذوق سوى طول خدمة العلمين لكن هل لهما سوى كمال البلاغة من مراتب الوسط امكان وصف وبيان واحاطة به بالعلمين ليظهر لهما فائدة سوى اكتساب الذوق والاحتراز عن الخطاء فقال نعم بعض وجوه البلاغة المنتقبة بالنقاب المحتجبة بالحجاب مما يمكن رفع الحجاب عنها ليتوضح

للطالبين وينكشف للناظرين واما نفس وجه الاعجاز الذي هو الغاية فلا يمكن رفع الحجاب عنها واماطة اللثام وهو ما يكون على الفم من النقاب عنها بان يتبين انها ما هي وندرك بقواعد العلمين كما هي وانما ذلك الى الذوق وبالجملة في الكلام اشارة الى ان وجه اعجاز القران امر من جنس البلاغة والفصاحة وهو كونه في الطبقة العليا منهما لا كما ذهب اليه النظام وجمع من المعتزلة ان اعجازه بالصرفة بمعنى لم يكن معجزا في نفسه وامكن للعرب ان تعارضوه الا ان الله تعالى صرفهم عن ذلك وسلب علومهم به وقدرتهم عليه ولا كما ذهب اليه جماعة من ان اعجازه بمخالفة اسلوبه لاساليب كلامهم من الاشعار والخطب والرسائل لا سيما في المقاطع مثل يؤمنون وينفقون ويعلمون ويجهلون او بسلامته عن التناقض او باشتماله على الاخبار بالمغيبات والكل فاسد لما ذكر في اخر علم الاستدلال **قوله** واما الفصاحة لما اشتغل بعد تفسير البلاغة ببيان طرفيها ومراتبها وبالكلام في شان الاعجاز وطريق ادراكه كان مظنة انتظار من السامع واعتناء بمعرفة الفصاحة وطلب لذلك فاكد الكلام فيه وصدره بكلمة اما وقسمها اولا ثم فسر كلا من القسمين لما ان اطلاقها على القسمين بحسب الاشتراك والمعنى انما يطلق عليه الفصاحة قسمان كما يقال المستثنى متصل ومنقطع ثم يفسر كل على حدة على انه كان يمكنه ان يقول هي كون اللفظ على السنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم ادور واستعمالهم له اكثر وذلك بسلامته عن التعقيد المعنوي واللفظي ومخالفة القياس اللغوي والتاليف النحوي وتنافر الحروف والكلمات او يقال هي السلامة من الامور المذكورة ومنه يعرف ان فصاحة المتكلم هي ملكة الاقتدار على مثل هذا الكلام كما تعرف الفقه مثلا بالعلم بالاحكام الشرعية العملية عن ادلتها التفصيلية فيعلم ان فقاهة الرجل هي ملكة تلك المعرفة او نفس معرفة تلك الاحكام وكذا في ساير العلوم وعلى عكس ذلك عرف بلاغة المتكلم ليعرف منه بلاغة الكلام وجعل خلوص اللفظ عن التعقيد راجعا الى المعنى لكونه بالنظر الى افادة المعنى وفسر الفصاحة اللفظية بكون الكلمة عربية اصلية نظرا الى ان الكلام في فصاحة الالفاظ من لغة العرب لما ان المقصود الاصلي من هذين العلمين معرفة اعجاز القران ولهذا قد يعتبر ذلك في تعريف العلمين وهو من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لباؤه وليس معنى الادورية كثرة

والاكثر ان يتحقق في مقابلة الكلمة كلمة داير وهذا ادور ولهذا استعمال كثير واستعمال هو اكثر بل المراد كثرة دورانها فيما بينهم وجريانها على السنتهم وكذلك معنى اجرى على قوانين ان يكون جاريا على قانون اللغة سالما عن مخالفة القياس اللغوي كالاجلل في قوله الحمد لله العلي الاجلل وكجالل ويحلل في قوله فلا يبرم الامر الذي هو جالل ولا يحلل الامر الذي هو مبرم والمولد المستحدث من ولد واحدثنا وكلاما استحدثوه وكلام مولد ليس من اصل لغتهم وشاعر مولد اذا كان عربيا غير محض وذلك كالمسرج في قوله وفاحما ومرسنا مسرجا وكلفظ الفرهد والطرف والاجر ومعنى سلامتها عن التنافر ان لا يكون ثقيلة على اللسان كريهة على السمع بحكم الذوق الصحيح والطبع السليم كلفظ الهعخع في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع وهو نبت ولفظ مستشزر ومثله فيما بين الكلمات وليس قرب قبر حرب قبر وكذا تكرار امدحه في قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي • واذا ما لمته لمته وحدي • قال ابن العميد هذا التكرار في امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر والحق ان ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من كلمة الى اخرى كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال منها كالمشي في القيد اذ قد يحسن القرب المخرج كالتجي والبعد كعلم بل المرجع فيه الى الذوق السليم والطبع المستقيم **قوله** والمراد بتعقيد الكلام الذي يخل بالفصاحة المعنوية هو ان يعثر صاحب الكلام فكرك اي يجعله عاثرا من العثار في موضع تصرف الفكر ويشيك اي يجعل ذا شوك طريقك الى المعنى ويوعر اي يجعل وعرا صعبا موضع ذهابك نحو المعنى **قوله** وما مثله اي مثل الممدوح وهو ابرهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان اي ليس مثله في الفضائل والكمالات الا ابن اخته هشام الخليفة وتقدير الكلام ما مثله في الناس احد يقاربه الا مملك ابو امه ابوه فمثله اسم ما وفي الناس خبره وحي بدل من مثله والا مملكا استثناء من حي نصب لتقدمه واذا اخر كان المختار الرفع ويقاربه صفة حي وابو امه مبتدا خبره ابوه والجملة صفة مملكا ففيه فصل بين المبدل منه والبدل بالخبر وتقديم المستثنى على المستثنى منه وفصل بين المبتدا والخبر بالبدل وبين الصفة والموصوف بالخبر وقد يقال مثله مبتدا وحي خبره وما عاملة على اللغة التميمية وفي الناس متعلق بمثله والاوجه ما ذكرنا

قوله كقول ابي تمام باغيين خرجا في زمن معتصم بالله صلب احدهما بعد الاخر وهما يسمى مازيار وابن يسمى بابك وقبله ولقد شفى الاحشاء من برحائها اذ صار بابك جار مازيار قوله

ثانيه اي ثاني المصلوبين ولا مبتداء خبره في كبد السماء اي وسطها يعني الجو ولم يكن ذلك الثاني الذي هو بابك كاثنين ثان اي كثاني اثنين فهو بالحقيقة من تقديم المضاف اليه على المضاف لكن يقدر لتصحيحه مضاف من اثنين ويحمل ثاني على الثاني والمراد باثنين هما في الغار النبي وابو بكر رض اي لم يكن ذلك الثاني كثاني الاثنين اللذين كانا في الغار لانهما قد اجتمعا على تقوى الدين وهذان على فساد امر المسلمين فهذا الطريق سواه والمعطف موضع انعطاف الجبل والشيء عن الطريق والمنار العلم ينصب على الطريق الطية النية والطية المنزل يطوى اليه الطريق يقال مضى لطيته اي لمانواه وطيته شاسعة اي منزل بعيد وضمير صاحبه للكلام ونهجه وفيه وعليه ونسلكه ويقطعه للطريق والمتبين اسم فاعل من تبينت الشيء اي علمته بينا وضمير وجهته وطيته للمتبين قوله اذكر على سبيل الانموذج وهو معرب نموده او نمودار ومعناه صورة متخذة على مثال الشيء ليعرف منها حاله وقوله ما عسى مفعول الكشف وما موصولة صلتها يسترها وضمير الفاعل لما والمفعول للوجوه البلاغة والفصاحتين واقحام لفظ عسى اشارة الى ان كون الشيء ساترا لتلك الوجوه عنك انما هو على سبيل الاحتمال لانك بعد احاطتك بما ذكر في العلمين ينبغي ان تعرفها بلا شبهة وضمير فيها وبها للاية وتحدوا على لفظ المبني للمفعول من تحديت فلانا اذا باريته في الفعل ونازعته للغلبة ويشبه ان يكون هذا الكلام اشارة الى ما روي انهم علقوا القصائد السبع في باب الكعبة على ان لا ينزلوها ما لم يعثروا على ما افصح وكانوا يكابرون ويعاندون فيما نزل من الايات حتى نزلت هذه الاية فادعنوا ولم يبق لهم سبيل الى المكابرة لما ادركوا من كمال بلاغتها التي بذت كل كلام بليغ استوت استقرت السفينة على الجودي جبل يقرب جزيرة وقيل بعدا للقوم الظالمين اي هلاكا لهم من قولهم بعد بالكسر بعدا وبعدا اذا ارادوا البعد البعيد من حيث الهلاك قوله والنظر في هذه الاية من اربع جهات فقدم جهة علم البيان لكون ما في الاية من اللطائف البيانية اغزر واكثر وبالبيان اجدر واولى واحفى وبالتقديم اولى واحرى وقوله وما يتصل بها اي بالمجاز والاستعارة والكناية من الترشيح وذكر القرينة وهو عطف على ما فيها وصح اضافة معنى الى اردنا لكونه على

سبيل الحكاية اي معنى هذا الكلام والطوفان المطر الغالب والماء الغالب يغشى كل شيء ويقال لطوفان الظلام وغيره مجازا وقيل كل عنصر غلب فهو طوفان وغاض الماء قل ونضب وغاضه الله يتعدى ولا يتعدى وقوله بني الكلام جواب لما ولا خفاء في ان ليس مبنى الكلام على تشبيه المراد الذي هو رد ماء البحر وقطع الطوفان ونحو ذلك بالمامور بل المشبه بالمامور هو الارض والسماء على ما صرح به اخرا فقوله على تشبيه اي المراد منه اي الشيء الذي اريد منه امر كما يقال المشترك للمشترك فيه ومرجعه الى الحذف والايصال كما في امرتك الخير وضمير هيبته للمامور على اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول هو الامر يقال لهبته اي خفته واما المراد في قوله وتشبيه تكوين المراد اي تحصيله وايجاده فعلى اصله اذ معناه الامر الذي اريد من المامور كالبلع والاقلاع واعادة الاسم الظاهر دون الضمير تنبيه على ان المراد الاول بمعنى المراد منه وانما بني الكلام على التشبيه لتصوير الاقتدار العظيم وتصوير ان السموات والارض وهذه الاجرام العظام اعني السموات والارض والعطف باعتبار تغاير المفهوم تابعة لارادة الله تعالى من جهة الايجاد والاعدام وتابعة لمشيته في تلك الاجرام من جهة التغيير والتبديل وقوله وتحتم عطف على وجوب وضمائر اقتداره ومهابته وامره واشارته ونحو ذلك لله تعالى وضمائر الجمع من نحو عرفوا الى اخره للعقلاء المميزين وضمير ضربت وسرافها لمهابته والكاف في كما تلوح وكما يرد للمقارنة في الوقوع مثلها في قولك كما دخل زيد خرج عمرو وجملة كما تلوح في موقع الحال وجملة لا تلقى في موقع البيان واحد الطرفين اعني لاشارته خبر والاخر اعني بغير الامضاء متعلق به اذ لو تعلق بالمصدر اعني تلقى كما هو الظاهر لوجب نصبه اي تلقيا لكونه مشابها للمضاف وقوله ثم بني على تشبيهه هذا يعني المشبهين المذكورين وهما تشبيه المراد منه بالمامور وتشبيه تكوين المراد بامر الامر نظم الكلام وفسر بناء نظم الكلام بمجموع قوله فقال الخ ثم قال كما ترى يا ارض ويا سماء ولم يجعل بناء نظم الكلام على مجرد ارادة الشيئين معنى اردنا ان يرد الى اخره لانه لا غنى لبناء نظم الكلام عن وساطة هذا التشبيه لانه لا يصح يا ارض ويا سماء لا يؤمر الارض والسماء الا بواسطة تشبيههما بالمامور وتشبيه تكوين ما يراد منهما بامر الامر فليتدبر فقوله قيل مجاز عن ان يراد رد ماء البحر وانقطاع طوفان السماء من باب ذكر المسبب وارادة السبب لان الارادة يكون

سببا لوقوع القول وقرينة هذا المجاز المرسل كون المقول خطابا للجماد فانه يصح ارادة
حصول معنى البلع والانقطاع منه ولا يصح القول له والخطاب معه وجعل خطاب الارض
والسماء استعارة مبنية على تشبيههما بالمامور المذكور وذلك التشبيه بقوله فيما سبق
بني الكلام على تشبيه المراد اى المراد منه بالمامور الموصوف والظاهر انها استعارة بالكناية
حيث ذكر المشبه اعني السماء والارض المراد منها حصول امر واريد المشبه به اعني المامور
الموصوف بانه لا يتاتى منه العصيان ادعاء بقرينة نسبة الخطاب اليه ودخول حرف
النداء عليه وهما من خواص المامور المطيع ويكون هذا تخييلا وما يقال المراد انها
استعارة تصريحية على ما هو الشائع من اطلاق لفظ الاستعارة فلا يظهر له وجه صحة
سوى ان يحمل على الاستعارة التبعية في حرف النداء بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه
بتعلق النداء بالمنادى والخطاب بالمخاطب لكن في قوله للتشبيه المذكور بعض نبوة عن هذا
لان المذكور هو تشبيه المراد منه بالمامور وقوله ثم استعار لغور الماء عطف على قوله
بني الكلام لا على قوله ثم بنى على تشبيهه او ثم قال وفي جعل البلع الذي هو اعمال القوة
الجاذبة في المطعوم وجذبها الى المعدة مستعارا لغور الماء في الارض نوع تسامح والمراد
استعارته لجعل الماء غائرا فيها وهذه استعارة تبعية تحقيقية واستعارة الماء للغذاء
على ما ذكر استعارة بالكناية حيث ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء بقرينة ايقاع
البلع عليه فانه مختص بجذب الغذاء دون الماء فيقال ابلعي ريقي وبلع الماء وابتلع الريق
يكون مجازا والمصنف اذا حاول رد التبعية الى المكنية لم يكن له سوى ان يجعل قرينته التي هي
الماء استعارة بالكناية ليبقى البلع على حقيقته لكنه ذهب هنا الى ان الماء استعارة بالكناية
ولا قرينة لها سوى ابلعي وابلعي استعارة تصريحية ولا قرينة لها سوى الماء وهذا خارج
عن القانون فان الماء انما يصلح استعارة بالكناية ومرادا به المشبه به ادعاء اذا نسبت
اليه شيء من خواص المشبه به وذلك حقيقة البلع لا الغور المعبر عنه بلفظ البلع و
لهذا ما جعل الوسع استعارة بالكناية عن القادر المختار ولم يعتبر في ابلعي استعارة
والبلع انما يصح استعارة تصريحية للغور اذا نسب الى حقيقة الماء من غير اعتبار استعارة
فيه لكنه جرى على طريقته في نطقت الحال من جعل الحال استعارة بالكناية عن الانسان
المتكلم وجعل نطقت استعارة لامر وهمي ولزمه القول بالاستعارة التبعية وعلى هذا

هذا القياس يلزمه القول بالاستعارة في ابلعي ايضا **قوله** ثم امر على سبيل الاستعارة للشبه
المقدم ذكره وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم النافذ في تكون المقصود فنفس البلع
استعارة للغور وصيغة الامر استعارة لتكوين المراد وكون الامر من مخاطب ترشيح
لاستعارة النداء في يا ارض للارادة استعارة تبعية وهذا يؤيد ما قيل ان يا ارض
ويا سماء استعارة تصريحية كما ذكرنا **قوله** ثم قال ماءك ظاهر كلامه انه يريد بالمخاطب
الاستعارة المبنية على تشبيه اتصال الماء بالارض اتصال الملك بالمالك بناء على
ان مدلول الاضافة في مثل هذا هو الاختصاص الملكي فيكون الاستعارة تصريحية
اصلية جارية في التركيب الاضافي الموضوع للاختصاص الملكي في مثل هذا وان اعتبر
اللام وبني الاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة تبعية ومنهم من يجعل المجاز في
الاضافة بادنى الملابسة مجازا عقليا بناء على ان التشبيه على ما هو عليه او على
خلافه مما يتعلق بالعقل دون الوضع ومما يدل على ان قصد المصنف الاستعارة جعله
ضمير المخاطب ترشيحا لكون الارض بمنزلة المالك فان ضمير الخطاب مما يخص العقلاء
وان جعل المجاز عقليا فالمعنى انه ترشيح لاستعارة الامر لتكوين المراد كما مر فيكون
اللام في الترشيح للعهد اشارة الى قوله وخاطب في الامر ترشيحا لاستعارة النداء
هذا كله في ابلعي ماءك واما في اقلعي فالاقلاع استعارة لاحتباس المطر بجامع عدم
امر قد كان كالمطر والعمل وصيغة الامر استعارة مبنية على تشبيه السماء بالمامور
الذي لا يتاتى منه العصيان والخطاب ترشيح لاستعارة النداء لكونه من صفات
العقلاء والكلام في هذا كله مثل ما مر في ابلعي **قوله** ثم قال وغيض الماء يعني ترك
فاعل الافعال المذكورة وبناءها للمفعول من باب الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة
بالموصوف وتقريرها ان ترك ذكر الفاعل وبناء الفعل للمفعول من لوازم العلم بالفاعل
وتعينه لفاعلية ذلك الفعل فذكر اللازم واريد الملزوم وما في الكتاب تفصيل
لذلك وتوضيح ومعنى اقرار الشيء جعله مستقرا ثابتا ساكنا تاركا للحركة واقرارها
اضافة الى المفعول واقرار الى الفاعل فقوله وقال بعدا عطف على غاض الماء
اي ولم يصرح بمن قال بعدا سلوكا مفعولا له لقوله لم يصرح اي ترك التصريح سلوكا
وقوله ان تلك الامور العظام الى اخره بدل وبيان لسلوك سبيل الكناية لا يكتنه

اى لا يبلغ كنهه **قوله** ثم ختم الكلام بالتعريض لقوم نوح الذين لم يتذكروا فى هذا
الكلام باستحقاقهم الدعاء بالهلاك والغرض من هذا التعريض التنبيه لمن يسلك
طريقة قوم نوح فى تكذيب الرسل حال كون التكذيب ظلما لانفسهم اى مسلككم لا لغيرهم
لان ضرر التكذيب انما يعود الى انفسهم لا الى غيرهم ووجه التنبيه ان الوعيد رتب
على صفة الظلم فيدور معها وختم اظهار مصدر ختم واللام فى لمكان متعلق باظهار
وضمير اياه للسخط وجهة الاستحقاق للسخط ظلمهم لانفسهم بتكذيب الرسل وازقيامه
الطوفان عطف على مكان السخط اى وجوده يعنى ختم اظهار لازقيامه الطوفان وقيام
تلك الصورة الهائلة فى هلاكهم ما كانت الا لظلمهم على ما يشعر به تعليق الحكم بالوصف
قوله وهو اى النظر فى الاية من جهة علم المعانى هو النظر فى فائدة كل كلمة فى الاية فقد سبق
ان من جملة خواص التراكيب ما يتعلق بمفرداتها كالتعريف والتنكير والتقديم والتاخير
بل اكثرها من هذا القبيل لكن من حيث كونها فى التركيب فمن الفوائد المتعلقة بالكلم
اختيار يا على ايا واى والهمزة لكثرة استعمالها ولدلالتها على بعد المنادى المناسب لمقام
اظهار العظمة والكبرياء وهو اى الامر الذى يستدعيه المقام التبعيد المؤذن بالتهاون
بالمنادى ومنها ترك يا ارض بالكسر على حذف ياء الاضافة لتفويت التهاون بالمنادى اذ فى
الاضافة تشريف وتكريم ومنها ترك يا ايتها الارض على ما هو الكثير فى نداء اسماء
الاجناس للاختصار والاحتراز عن تكلف التنبيه الذى لا يناسب المقام بناء على ان ليس
القصد الى طلب الاقبال ومنها اختيار لفظ الارض ولفظ السماء على سائر اسمائهما
كالغبراء والخضراء لكونهما اخصر واكثر فى الاستعمال واوفى بالمطابقة اعنى جمع
الامرين المتقابلين فان تقابلهما انما اشتهر بلفظ الارض والسماء والمحسنات البديعية
عند المص يتعلق بعلم المعانى لاتصالها بخواص التراكيب على ما سبق ومنها اختيار ابلعى
على ابتلعى مع كثرة استعماله لكونه اخصر واوفر تجانسا باقلعى لاستوائهما فى عدد
الحروف نظرا الى اعتبار همزة الوصل ولقربهما من التساوى اذا لم تعتبر بخلاف
ابتلعى ومنها ذكر الماء والارض والسماء بطريق الافراد دون الجمع لان استكثار الاشياء
لا يناسب مقام اظهار الكبرياء ومنها ذكر مفعول ابلعى لئلا يقتضى فى مقام كمال عظمة
الامر وكمال انقياد المامور ان يبتلع الارض كل ما عليها من الجبال والتلال وساكنات

وساكنات الماء وبعد ما تبين ان المراد بلع الماء فقط علم ان المراد باقلاع السماء
اقلاعها عن المطر فقط لا عن كل شىء حتى الحركة فلم يحتج الى ذكر متعلق اقلعى احترازا عن
الحشو المستغنى عنه ومثل هذا ايضا مما يتعلق بباب الايجاز والاطناب من المعانى
ومنها الاختصار والاحتراز عن الحشو بترك ذكر حصول المامور به اى قلنا ابلعى
فبلعت واقلعى فاقلعت لان الامر من الكبرياء والمامور من الانقياد بحيث لا احتياج
الى ذكر ذلك ومنها اختيار غيض على غيض بالتشديد لكونه اخصر ومنها ترك
اضافة الماء والامر مع ان المراد وغيض ماء طوفان السماء وقضى امر نوح وهو انجاز
ما وعد الله من اهلاك قومه للاختصار والاكتفاء بلام العهد الدال على ذلك
ومنها اختيار استوت على سويت مع انه اوفق لغيض وقضى على لفظ المبنى للمفعول
لان هذا اخصر واوفق بما ذكر فيما يقابل ذلك من حال وهو قوله وهى تجرى بهم
بلفظ المبنى للفاعل المسند الى السفينة ومنها اختيار بعدا للقوم الظالمين
بالمصدر المحذوف الفعل على ليبعد القوم بلفظ الامر من بعد يبعد كعلم يعلم
لقصد تاكيد الاختصار حيث كان ذكر المصدر بمنزلة ذكر الفعل المؤكد بالمصدر
فتجرد لفظ بعدا اخصر من لفظ ليبعد فكيف مع كونه قائما مقام الفعل والمصدر
جميعا وهذا معنى تاكيد الاختصار مع فائدة اخرى هى دلالة لام الاختصاص على
ان البعد اى الهلاك حق لهم ومنها اطلاق الظلم ليتناول بالنظر الى عدم ترجح البعض
كل نوع من الظلم فيدخل فيه ظلمهم لانفسهم فيدل على شناعة سوء اختيارهم فى
تكذيب الرسل بانهم اختاروا ظلما لا يعود ضرره الا اليهم **قوله** هنا اى الذى
ذكرنا هو النظر فى الاية من حيث النظر الى الكلم واما النظر فى الاية من حيث النظر
الى ترتيب الجمل فمن وجوه منها تقديم النداء على الامر جريا على ما هو اللازم اذا كان
الامر على حقيقته لتنبيه المامور فيتمكن فى ذهنه ما يعقب التنبيه فيكون ذلك
ههنا ترشيحا للاستعارة المراد منه استعارة بالكناية بناء على تشبيهه بالمامور
ومنها تقديم امر الارض لكونها الاصل نظرا الى كون ابتداء الطوفان منها ومنها
اتباع امر الارض وامر السماء قوله وغيض الماء لكونه متصلا بقصة الماء ومنها
اتباع وغيض الماء قوله وقضى الامر لكونه متصلا بقصة الماء ومنها اتباع

والمضي الامر حاشت السفينه لكونه بعد ذلك في الوجود ومنها ختم القصة بعد جميع ما
ذكر بالتعريض تنبيها لكل من يكذب الرسل ووعيدا له قوله مرجا بني البلاغة يعني علم المعاني
المشار اليه في تعريف البلاغة بقوله حد له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها و
علم البيان المشار اليه بقوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها قوله
واما النظر فيها من جانب الفصاحة فظاهر من الكتاب فقوله ملخصة مبينة على لفظ
اسم المفعول دراية الكتاب الالتواء الاعوجاج وجعله الطريق ذا شوك الى المطلوب
معناه جعله عسير الوصول اليه وقوله تسابق معانيها من المسابقة هو الظاهر لكن
في نسخة الرواية تسابق بفتح التاء والباء من التسابق بحذف احدى التائين من المضارع
وقوله فالفاظها عربية اي غير مولدة ومستعملة ليست مما اخطات فيه العامة العذبات
جمع العذبة بالفتح وهي الطرف الرقيق من الشيء والاسلات جمع الاسلة وهي المستدق من
اللسان قوله ولله در شان التنزيل ظاهر هذا الكلام الدعاء لكن القصد فيه الى
التعجب والوصف بالكمال ولذا بين مضمون ذلك بقوله لا يتامل العالم الى اخره والغرض
انه لما خص هذه الاية من القران بتلك اللطائف نبه على ان كثرة اللطائف لا تختص
هذه الاية بل تعم الكل وهذه الاية لا تقتصر على ما ذكر من اللطائف بل فيها فوائد اخر لم
يذكر لان الغرض لم يكن الا مجرد الارشاد الى كيفية اخذ لطائف علمي المعاني والبيان وبيان
انه لا علم في باب التفسير بعد علم اصول الدين انفع من هذين العلمين وقيل المراد بالاصول
اللغة والصرف والنحو وعلى هذا فالبعدية وجودية وزمانية لا رتبية وشرفية قوله
لا يسع الحصر يروى برفع الحصر ونصبه اي لا يسع الحصر تلك اللطائف ولا تسع هي
الحصر وقوله وان لا علم عطف على مجرد الارشاد بتقدير المضاف اي بيان ان لا علم والظرفان
اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان بمعنى النفي المدلول عليه بلا علم وانفع
وما عطف عليه يروى مرفوعا على انه خبر لا او صفة اسمها محلا ومنصوبا على انه صفة لفظا
والخبر محذوف وضمير منه لعلم المعاني والبيان وروي منهما على ان الضمير للعلمين
وعلى المراد والمراد الله متعلقا باقراء فان قيل قد سبق ان وجه الاعجاز لا يمكن كشف
القناع عنه فكيف قال ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه مع انه يحكم دليل الخطاب
وعلى سبيل الاستعمال يقتضي تشارك علوم جمة في الكشف عن وجه الاعجاز قلنا

المنفي هو ان يحكى وصفه وبيان حقيقته بحيث يعرفه من يسمع ذلك ويطلع كنهه على ما
ينبئ عنه استعارة كشف القناع والمثبت هو ان يناط اللثام عن وجوه البلاغة التي
الاعجاز اعلى مراتبها على ما قال هو الذي يرتقى في كلام رب العزة من البلاغة حقه اي به
يعرف من بين العلوم كون القران في اعلى طبقات البلاغة واقصى مراتب الفصاحة وضمير
هو للعلمين من جهة كونهما علما واحدا نظرا الى كون البيان شعبة من علم المعاني او من
جهة ان يقدر لفظ العلم مضافا الى المعاني والبيان جميعا ومظان التاويل المواضع التي
يجب صرفها عن الظاهر لكونها على خلاف ما عليه الواقع فالتفسير يتعلق ببيان المعاني ووجوه
الاعراب واللغات وخواص التراكيب والنكت والاساليب واسباب النزول وما يتعلق بذلك
من الروايات والتاويل التصرف في الظواهر برجعها الى ما عليه المال من المقصود بحسب
الظن الغالب واتباع القواطع وقوله ضيمت واستلبت على لفظ المبني للمفعول من ضامه
حقه ظلمه فيه واستلبه الشيء اخذه منه قهرا اذ وقعت اي لاذ وقعت او بان وقعت
واخذوا بها من قولهم اخذت بالخطام وانه ابلغ من اخذت الخطام والماخذ موضع الاخذ
وقد يراد ما يؤخذ منه الشيء ويخرج فيقال الاخذ منه وما يؤخذ فيه ويتوقف عليه
فيقال الاخذ فيه والعويل رفع الصوت بالبكاء والويل كلمة هلاك وعذاب وقولهم
على ويل من كذا اي على التلفظ بهذه الكلمة يعولها ويلي من امر كذا اي على العذاب في الهلاك
يعني بسبب انهم لا يعلمون الماخذ الذي يجب ان يؤخذ الاية منه وفيه والمحمل الذي يجب
ان يحمل عليه ويصرف اليه لجهلهم بهذا العلم ولا يعلمون انهم لا يعلمون ذلك حتى يطلبوه
ويرجعوا الى من يعلمه يصير الايات كانها تاخذ في رفع الصوت بالبكاء وبان تقول
يا ويلنا من هؤلاء الجهلة وهم لا يرفعون راسا براس بل يظنون انهم احسنوا الصنع في
حق الايات وماخذها ومحاملها واقول رحم الله الشيخ السكاكي ولو ادرك زماننا
هذا قوله ثم مع ما لهذا العلم الذي هو علم البلاغة المفضل الى علمي المعاني والبيان
من الشرف والفضل على كثير من العلوم بحسب الغاية التي هي كشف الاستار عن وجوه الاعجاز
المفضي الى التصديق بالنبي م المتمم لنظام المعاش ونجاة المعاد اعني سعادة الدارين فقد
اختص من بين العلوم بحيف شديد وضيم عظيم من جهة قلة انصاره واعوانه
والاعتناء بشانه وكثرة الاخذ من جوانبه واركانه بحيث لا يدري علم لقي من الظلم

ما القيه هذا العلم ولا ابتلى من تكليف الذل بما ابتلى به هذا العلم اذ لا يوجد له قبل
تاليف هذا الكتاب من مهد له القاعدة والاساس الذى بنى العلم عليه ورتب له الامثله
من التنزيل وكلام الفصحاء التى تصلح لان يستشهد بها وبين له فيما يتعلق بتصوراته
الحدود والرسوم وفيما يتعلق بتصديقاته من جهة المطالب الاصول والقوانين و
من جهة الادله الحجج والبراهين واجتهد لضبط ما تفرق من فروعه واصوله واستخلاص
ما وقع فى ايدى المتغلبة من ابوابه وفصوله فيما هو علم تراه فى تفرق اجزائه فيما
بين العلوم كايدى سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان فى تفرقهم فى البلاد حين ارسل
عليهم سيل العرم وهما اسمان جعلا اسما واحدا مثل معدى كرب وهو منصرف لكونه
نكرة لا يقع الا حالا والكلام فى اعرابه وبناء صدره مذكور فى كتب النحو الدبور ريح
يقابل الصبا وهو ريح مهبها المستوى ان تهب من موضع مطلع الشمس اذا استوى الليل
والنهار وان شئت ان تعرف صدق ما ذكر من الدعوى فانظر باب التعريفات لاكتساب
التصورات وباب القياسات لاكتساب التصديقات فان كلا منهما جزء من هذا العلم على ما
سنشير اليه وقد وقع فى ايدى الفلاسفة وتتبع وانظر صفحه وجه اكبر ابواب اصول
الفقه من اى علم هو وفى ايدى من هو يعنى انه من هذا العلم وقد وقع فى ايدى الفقهاء و
الاصوليين وذلك كالحقيقة والمجاز والصريح والكناية والوصف والشرط والاستثناء
والعبارة والاشارة والنص والايماء وغير ذلك من مباحث الاصول وعد غير ما ذكرنا وعد
مرة بعد اخرى لتعرف ان كثيرا من مباحثه وقعت فى ايدى النحاة على ما حواه كتاب سيبويه و
ان العمدة من علم التفسير ليست الا مسائل هذا العلم وشعبها وفروعها وان الكثير من مسائل
المتكلمين بالادلة السمعية ليست الا منه وقول رضى الله عنه ولكن الله استدرك مما ذكر من
الظلم والخسف على هذا العلم وتفرق اجزائه فى ايدى الفرق وخبر لكن هو الشرط اعنى اذ
وقع مع الجواب اعنى عسى وجملة اعتراض ويحتمل ان يكون هو الخبر واذ وقع متعلق به
وعسى ان يعطى القوس باريها اى ناحتها ومصلحها استعمل فى واعط القوس باريها مثل فى
اعطاء الشئ لمن يعرف حاله والمعنى ارجو من الله ان يعطى هذا العلم من يقوم به على ما ينبغى
ويخدم هذا الكتاب حق خدمته والحمد لله الذى لا يخيب رجاءه واسئل عليه عطاءه **قوله**
يحول يتعلق بيعطى او بحرك والحول الحيلة والحول القوة يقال الحول من الله وبالله و

ومرجعا البلاغه وهما المعانى والبيان المشار اليهما بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ونوعا الفصاحة هما اللفظية والمعنوية
والحلة رداء وازار ولا تسمى حلة حتى تكون ثوبين **قوله** فههنا وجوه مخصوصة غير جهات
الحسن الراجعة الى نفس البلاغة والفصاحة كثيرا ما يصار اليها اى فى كثير من الاحيان يرجع
اليها يقصد تحسين الكلام وهى من توابع البلاغة ولا يتعلق بما هو الحسن الراتى للكلام فلذا
اخر عن البيان ايضا مع جعلها مدرجة فى تعريف المعانى بقوله وما يتصل به من الاستحسانات
وغيره ولهذا قال الثقات المصر له حيث قال الا علينا اى لا باس ان نشير الى الاعرف منها بعد
عدم التعرض للكثير غير الشايع ولا للشايع على سبيل تمام القصد والاستقصاء ونحن ايضا
نقتفى اثره فى ذلك لما عرفت انه ليس من قصدنا فى هذا الا التنبيه على دقايق الكتاب والتوضيح
لما قصده فى كل باب **قوله** فمن القسم الاول يعنى الراجع الى المعنى المطابقة وهى فى اللغة
الموافقة وطابقت بين الشيئين جعلت احدهما على حذو الاخر وطابق الفرس فى جريه وضع
رجليه مكان يديه فهى ذكر المعنيين المتضادين اى المتقابلين فى الجملة من توفيق وايقاع
توافق بين ما هو غاية فى التخالف كذكر الاحياء مع الاماتة والابكاء مع الاضحاك والاثناء
مع النزع والاعزاز مع الاذلال والضحك مع البكاء والقلة مع الكثرة فى الامثلة المذكورة
ومنهم من نظر الى الظاهر كون المعنيين متقابلين فقال الاليق من حيث المعنى ان تسمى باسم المقابلة
وبالنظر الى المعنى الذى ذكرنا تسمى النوع الثانى اعنى الجمع بين الاشياء المتوافقة باسم المقابلة
كانك لما ذكرت هذا بازاء ذلك جعلته مخالفا له بعد ما كان موافقا واما بالنظر الى
نفس المعنى فالاليق به ان تسمى باسم المطابقة والمراد بالتوافق المذكور فى تفسير
المقابلة بخلاف التضاد سواء كان بينهما تماثل وتناسب ولا كالضحك والقلة وكالاعطاء
والاتقاء ونحو ذلك مما لا تضاد فيه ثم فى العبارة اختصار بحذف المعطوف اى بين ضديها
واضدادها ليشمل صورة الاكثر ومن ههنا تنقسم المقابلة الى مقابلة الاثنين بالاثنين
والثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة فما فوق ذلك وقوله ثم اذا شرطت ههنا اى فيما
بين المتوافقين او اكثر شرطا شرطت هناك اى فيما بين الضدين او الاضداد ضد ذلك
الشرط وبهذا القيد خرج مثل قول الشاعر ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح
الكفر والافلاس بالرجل حيث لم يشترط فى الاضداد ضد الاجتماع واما مثل قوله فليضحكوا قليلا

وليبكوا كثيرا فداخل اذ لم يشترط في شيء من الطرفين شرط ثم كون البخل ضد الاعطاء و
التكذيب ضد التصديق فظ واما كون الاستغناء ضد الاتقاء فمبني على اعتبار دم لزم
الاستغناء من ترك الاتقاء اذ المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله ولم يرغب فيه بمنزلة
الشيء المستغنى عنه فترك الاتقاء او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق الله
ولم يحترز عن المعاصي واتباع الهوى و قوله جعل ضربا وهو التفسير مشترك بين اصحاب ذلك
مبني على ان تيسيره للعسرى عبارة عن التعسير ثم الظاهر ان المقابلة نوع من المطابقة
داخلة في تفسيرها لا نوع مقابل لها لظهور انها جمع بين الامرين المتضادين مع خصوصية
وقد يجاب بان المراد في المطابقة ان يذكر الشيء وضده مع ضده من غير ان يتخللهما امر من
متفق وفي المقابلة ان يذكر المتفقان ثم المتضادان فلا يتصادقان وفيه نظر لانه لا معنى
لجمع المتضادين في الكلام الا ذكر اللفظين الدالين على امرين متقابلين في الجملة سواء
كان مع تخلل فاصل او لا ولهذا جعل قوله فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا من المطابقة
مع انه لم يذكر الضحك مقارنا للبكاء بل مع القلة ثم البكاء مع الكثرة ولا خفاء في
صدق تفسير المقابلة عليه قوله ومنه المشاكلة وهي في اللغة المشابهة وفسرها
بان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ذلك الغير سواء كان بينهما شيء من انواع
العلاقات المعتبرة في المجاز كاطلاق السببية على جزاء السيئة المسبب عنها المرتب عليها
او لا كاطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقميص ومن ههنا اشكال المشاكلة بانها ليست
بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم العلاقة ولا مخلص سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال
الصحيح بان يجعل نفس الوقوع في الصحبة مصححا لاستعمال لفظ ذلك المصاحب عليه او القول
بان هذا نوع من العلاقة فيكون مجازا والاقتراح الطلب والسؤال على طريق التكلف و
التحكم ونجد مضارع متكلم من اجاد الشيء حسنه ابحزم على كونه جواب الامر فعبر عن
خيطوا باطبخوا لوقوعه في صحبة طبخ الطعام تحقيقا ومثل بقوله تعالى صبغة الله اشارة
الى انه قد يكون تقديرا وذلك ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه
المعمودية ويجعلون ذلك تطهيرا للاولاد واذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن
صار نصرانيا حقا فحمل ههنا صبغة الله بمعنى تطهير الله على انه مصدر موكد بقوله
امنا بالله لما فيه من معنى التطهير لان الايمان بالله تطهير للنفوس فعبر عن الايمان بالله

بالله بصبغة الله بناء على المشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بالمعونة
القرينة الحالية وان لم يذكر في اللفظ وهذا كما يقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس
فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فيعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة
المبنية على قرينة الحال ومعنى الاية ان المسلمين امروا بان يقولوا للكافرين قولوا امنا
بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا وان
جعل الخطاب في قولوا للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان
صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى وفي قوله فاعتدوا ذكر جزاء العدوان
بلفظ الاعتداء لوقوعه في صحبته بقوله فمن اعتدى عليكم والا فجزاء الاعتداء يكون
عدلا البتة لا اعتداء وكذا ذكر معاقبة الله للكافرين على فعلهم القبيح من حيث لا يشعرون
بلفظ المكر الذي معناه الحيلة في ايصال المضرة الى الغير من حيث لا يشعر بها لوقوعه
في صحبة مكروا وكذا اطلق النفس على ذات الله تعالى بقوله لا اعلم ما في نفسك لوقوعه
في صحبة نفس الانسان بقوله تعلم ما في نفسي فان النفس وان اريد به الذات والحقيقة فلا يطلق
على الله بدون المشاكلة واما في قوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت ايديهم و
لعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء وقد اطلق اليد في حق الله تعالى بطريق
المشاكلة لقول اليهود لكن المقصود بذكر بسط اليد الكناية عن كونه جوادا من غير
تصور يد وجارحة على تقدير ان لا يشترط في الكناية امكان المعنى الحقيقي وان اشترط
فتصوير وتمثيل بحال من يكون له يد مبسوطة وعلى هذا التقدير هل يحتاج الى اعتبار
المشاكلة فيه تردد قوله ومنه مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف
والتلفيق وهي جمع المتشابهات اي ذكر المعاني بالفاظ يكون لها معان متناسبة في الجملة
وان لم تكن مرادة في هذا الاطلاق كما في بيت ابي العلاء فان التشابه انما يتحقق اذا اريد
بالحرف احد اقسام الكلمة وبالنون والراء والدال الحروف المخصوصة وبالنقط ما يقع
النقطة على الحروف والمقصود بالحرف في البيت الناقة المهزولة وبالنون الحوت وبالراء
الضارع على الرمية من راشه احببت ريشه وبالدال اسم فاعل من دلا الركائب اذا يسيرها
وبالنقط ما تساقط على الرسوم من المطر وقوله وحرف عطف على الرهط في البيت السابق
بحل عن الرهط الاماني عادة لها في عقيل من جماعتها رهط والرهط جماعة فقد ما بين

السترة والركبة تلبسها الاماء الحيض بمنزلة الازار والثنى بمعنى الجماعة والقادة الناعمة
والمعنى يجل هذه القادة عن لبس لباس الاماء وعن ان تركب من النوق ما هى فى الضمير و
الانحناء كالحوت يركبها الاعرابى لزيارة الاطلال فيضرب دبتها اذ لا حراك لها من شدة
الهزال والاشبه ان يسمى مثل هذا ايهام التناسب كما ان مثل قوله لا تعجبى يا سلم من رجل
ضحك المشيب براسه فبكى يسمى ايهام التضاد لما بين البكاء والضحك الحقيقى من
التضاد وان كان المراد هنا ظهور المشيب ظهورا تاما ومثال مراعات النظير قوله تعالى
والشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان ومثله قول البحترى فى صفة الابل
كالقسى المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار والقسى جمع قوس والمعطفات المنحنيات
المبرية المنحوتة من براه نحته **قوله** ومنه المزاوجة وهى فى اللغة الازدواج وفى
الاساس الهذيل تزاوج العكرة اى ذكر الحمام اناه وزاوج بين الشيئين وفسرها
بان تزاوج اى توقع الازدواج بين معنيين كائنين فى الشرط والجزاء فى ترتب امر
كقول البحترى اذا ما نهى الناهى ومنعنى عن الحب فلج بى الهوى ولرمنى اصاخت
استمعت الى الهمام الذى يبنى الحديث وتزينه وصدقته فيما افترى على فلج بها الهجر
زاوج بين المعنيين الواقعين فى الشرط والجزاء وهما نهى الناهى واصاخة المحبوب
الى الواشى فى ترتب لجاج شى عليهما اما على نهى الناهى فلجاج الهوى واما على اصاخته
فلجاج الهجر وقيل معناه ان يجعل معنى ما لازما للشرط ثم يجعل معنى آخر مقارنا له
فى الجزاء فانه اذا جعل لجاج الهوى لازما للشرط الذى هو نهى الناهى ثم يجعل لجاج
الهجر مقارنا له فى الجزاء الذى هو الاصاخة الى الواشى واورد منه ما قيل معناه ان
يجعل بين معنيين فى الشرط ومعنيين فى الجزاء **قوله** ومنه اللف والنشر وتفسيره
ظاهر من الكتاب وتوحيد الضمير العائد اليه باعتبار كونه اسما لنوع مخصوص من الصنعة
والمراد باللف فى الذكر اعم من ان يكون بطريق الاجمال كما فى قوله تعالى قالوا لن يدخل الجنة
الا من كان هودا او نصارى او بطريق التفصيل كما فى قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وذكر الشيئين اخذ بالاقل
والا فيجوز ان يكون اللف بين اشياء كما فى قوله كيف اسلوا وانت حقف وغصن و
غزال لحظا وقدا وردفا وكذا اشتمال الكلام على متعلق بواحد وعلى متعلق بآخر

باخر اعم من ان يكون على ترتيب اللف كما فى الاية ويسمى اللف والنشر المرتب او على
عكسه كما فى البيت ويسمى المعكوس او على اختلاط ويسمى المشوش والا فالاقسام انما
تتصور فيما يكون اللف على التفصيل وقد جرى الاستعمال فى اللف الاجمالى على ان يذكر
النشر بكلمة او دون الواو كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
لان الذى وقع عليه اتفاقا القولين هو احد الامرين وانما المكول الى فهم السامع هو
التعيين وقوله من غير تعيين فى موقع الصفة لمصدر اى اتباعا ملحا من غير تعيين
وقوله ثقة مفعول له لنتبعهما باعتبار القيد الاخير اعنى من غير تعيين اى للوثوق
بان السامع يرد كلا من المتعلقين الى الواحد الذى ذلك المتعلق له فان قيل ضمير
لتسكنوا فيه عائد الى الليل لا محالة وهو تعيين قلنا احتمال كونه للنهار وهو معنى
عدم التعيين **قوله** ومنه الجمع وهو ان يدخل شيئين فصاعدا فى نوع بان تثبت لهما
معنى كليا يجمعهما وقوله فصاعدا فى موقع الحال المحذوف العامل اى فقد ثبت الادخال
صاعدا مترقيا من الاثنين الى ثلثة واربعة او اكثر ورواية ان الشباب بكسر
الهمزة والمروى من الشعر وهو لابى العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب
والفراغ والجدة اى الاستغناء مصدر وجد فى المال وجدا ووجدا ووجدا
وجدة اصلها وجد مفسدة للمرء اى مفسدة وذلك لان الشباب داعى الى اتباع
الهوى والفراغ عدم المانع والجدة حصول اسباب من خارج فاى مفسدة اعظم من هذا
وفى تمثيله للشيئين فصاعدا بالاية بعد البيت عكس النشر صورة ومعنى **قوله**
ومنه التفريق اى وقع التباين بين نوال الغمام ونوال الامير وهما نوع من النوال و
البدرة عشرة الاف درهم **قوله** ومنه التقسيم فالادسان شخ وجزئ اضيف الى
احد جزئيه الطويل والى الاخر القصير واكل الكبد كناية عن الخبث والايذاء وحقيقته
من اكلة الاكباد ويتميز من اللف والنشر بانك تضيف الكل اليه من غير تفويض الى
فهم السامع وتعويل عليه وفى اللف والنشر يذكر الكل مبهما فيضيفه السامع اليه
فان قلت قد ذكرتم فى قوله تعالى لتسكنوا فيه بان الضمير وان عاد الى الليل لكن لا اضافة
فيه ولا تعيين من جهة احتمال ان يعود الى النهار فكذا ههنا لفظ هذا لا يتعين للاشارة
الى هذا او ذاك على التعيين فينبغى ان يكون من اللف والنشر وان يجعل مثل هذا

لا يتعين للاشارة الى هذا او ذلك على التعيين فينبغي ان يكون من اللف والنشر وان حمل
مثل هذا اضافة وتعيينا فينبغي ان يكون لسكوتوا فيه ايضا من باب التقسيم قلنا لما
كان الضمير واحدا محتملا للعود الى النهار كما يعود الى الليل من غير تفرقة فيه لم يكن فيه
تعيين واضافة ما لكل اليه بخلاف ما نحن فيه فان قولنا هذا طويل وهذا قصير اضافة
ما لكل اليه ولا يتصور في مثله التعيين لان لا دسس يقينا على اطلاقهما لم يفسر
بالمعنيين ليتصور تعيين الاضافة الى المعنيين بخلاف قوله ولا يقيم على ضيم يراد به
الا الاذلان عير الحي والوتد هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثي له احد
فانه لا يمكن ان يقال هذا اشارة الى عير الحي لان القرب فيه اقل بحيث يحتاج الى حرف تنبيه
وذا اشارة الى الوتد لغاية قربه ولو سلم فغاية الامر ان اللف والنشر مع التقسيم
يجتمعان في بعض الصور ولا خفاء في صدق كل بدون الاخر فيصح ان يجعلا نوعين من المحسنات
قوله ومنه الجمع مع التفريق وهو ظاهر قوله ومنه الجمع مع التقسيم وهو ان يجمع اكثر
اي فوق الواحد فيتناول لشيئين فصاعدا تحت حكم وهذا مفهوم الجمع ثم تقسيم اي توقع
التقسيم بان يضيف الى كل واحد من اجزاء ذلك المجموع ما هو له عندك على ما هو معنى التقسيم
كما في بيتي المتنبي فانه جمع بقوله وارضهم لكم مصطاف اي موضع اقامة بالصيف ومربع
اي موضع اقامة بالربيع ارض الروم وما يكون فيها خالصة للممدوح لظهور ان المراد بارضهم
ملكهم ولا يتهم بجميع ما يحويه الا للعير انفسهما ثم اضاف الى المنكوحات السبي والى
المولود بن القتل وعبر عنهما بلفظ ما اهانة وقلة مبالاة حتى كانهما من جنس غير
ذوي العقول وليلايم الاموال المضاف اليها النهب والزروع المضاف اليها الحرق او تقسيم
متعدد الى اقسام بان نضيف الى كل ما هو له ثم نجمعه وندخله في نوع اي تحت حكم كما في
بيتي حسان فانه قسم القوم واحوالهم وهو امر ذو اجزاء بان جعل الى البعض منهما
ضر الاعداء والى البعض نفع الاشياع والاولياء ثم جمع الامرين تحت نوع واحد هو
السجية والطبيعة واعلم انه فيما وقع الينا من نسخ ديوان المتنبي وشروحه قبل قوله
للسبي ما نكحوا قوله حتى اقام على ارباض خرشنة • تشقى به الروم والصلبان والبيع
وقوله الدهر معتذر بعد ذلك بعدة ابيات وعلى هذا فالجمع هو شقاء الروم بالممدوح
اجمالا على ما يشمل السبي والقتل والنهب والحرق قوله حتى اقام متعلق بقوله فيما

فيما سبق قاد المقانب والربض ما حول المدينة وخرشنة من بلاد الروم والصلبان جمع صليب
النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء متعبد النصارى والسجية الغريزة
والخلق والخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والبدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث
في الدين بعد الاستكمال والمراد هاهنا مستحدثات الاخلاق وما ليست كالغرائز قوله ومنه
الجمع مع التفريق والتقسيم ومفهومه ظاهر مما سبق هنا اقتصر على ذكر المثال بحسب له
فقد ادخل محيا الحبيب في خرقة بال المحب تحت حكم الشبه بالنار ثم فرق فجعل جهة الشبه
في المحيا هو الضوء وفي حرقة البال هو الحر ثم قسم فجعل المحيا من ضوء في اخيال الودلا
والقلب من حرقته في اختلال وفساد حال قوله ولكن انيلحق بهذا القبيل اي الجمع
مع التفريق والتقسيم قوله تعالى يوم يأتي الله يعني امره او اليوم يعني هوله لا تكلم نفس
اي لا تنفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله تعالى لقوله تعالى لا يتكلمون الا من
اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في
موقف آخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل الزفير
اخراج النفس والشهيق رده فقوله لا تكلم نفس جمع الانفس في عدم التكلم لعموم النكرة
بالنفي وقوله فمنهم اي من اهل الموقف شقي وسعيد تفريق وايقاع للتباين بين النفوس
التي هي اهل الموقف وقوله واما الذين سعدوا الخ تقسيم واضافة الى السعداء ما لهم
من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار ووجه الاستثناء بقوله الا
ما شاء ربك اما في حق اهل النار فهو ان فساق المؤمنين يخرجون عنها فلا يبقى الكل في
النار ابدا واما في حق اهل الجنة فهو ان البعض منهم لا يخلدون فيها من وقت دخول
اهل الجنة الجنة واهل النار النار كفساق المؤمنين الذين فارقوها ايام العذاب
وقد سعدوا بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بالمعاصي قوله ومنه الايهام
وهو ان يكون للفظ استعمالان حقيقتان او مجازيان او مختلفان قريب وبعيد بالنظر
الى المعنى فيذكر اللفظ لايقاع المعنى القريب في وهم السامع وفهمه ابتداء الى ان يظهر
اخرا بالتامل والنظر الى ما نصب من القرينة ان المراد هو المعنى البعيد كقول الشاعر
حملناهم الى العدى على الدهم جمع ادهم والمراد القيود ومعنى حملهم عليها تقييدهم بها و
وضعها على ارجلهم بقرينة قوله بعدما خلعنا عليهم بالطعان ملابسا اي البسناهم

بسبب الطغان يلابس حمرا من الدماء وقد اوهم في اول الامر ان المراد بالحمل على الادهم
اركابهم الافراس السود من قولهم فرس ادهم اى اسود وقوله طرا اى جميعا حال من ضميرهم
وكذا استوى معناه القريب استقر وتمكن كقولك استوى على ظهر دابته وليس بمراد والبعيد
استولى وهو المراد نظرا الى امتناع المكان على البارى تعالى وتقدس والمبتضة معناه
القريب المقدار المقبوض تسمية للمفعول باسم المصدر ويستحيل في حق البارى تعالى و
البعيد المجازى هو الشئ الحقير القليل جدا وكذا اليمين ظاهره اليد الاقوى وانما المراد
القدرة مجازا واكثر متشابهات القرآن اى مالا يتضح معناه بحيث لا يعلم تاويله الا الله على
راى والا الله والراسخون في العلم على راى من قبيل الايهام حيث يتبادر الى الفهم معانيها
القريبة كاليد والوجه والمجئ والحروف المقطعات ونحو ذلك وانما المراد المعانى البعيدة
التى لا يعلمها الا الله والراسخون في العلم وانما قال اكثر لان البعض مما يتبادر الذهن
اولا الى معانيها المجازية مثل يداه مبسوطتان واعلم ان ما ذكر من ان اليد مجاز عن القدرة
واستوى بمعنى استولى فانما هو من اهل الظواهر والمحققون على انها تمثيلات وكنايات
لا مجاز في مفرداتها **قوله** ومنه تاكيد المدح بما يشبه الذم اكتفى عن تفسيره باسمه
ومثاله والنظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يجرى في غير المدح كقوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعنى ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف
فانكحوا فلا يحل لكم غيره وكقوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى بل
يجرى في الذم ايضا حتى يسمى تاكيد الذم بما يشبه المدح كقولك فلان لا خير فيه
الا انه ظالم وفلان جاهل الا انه فاسق والاستثناء في البيت منقطع بمعنى لكن قصدا
الى الاستدراك ولكن صرح في ذلك وسوى مستعار له وفي تقرير التاكيد في هذا الباب
زيادة تحقيق يطلب من شرح التلخيص **قوله** ومنه التوجيه وهو ايراد الكلام محتملا
لوجهين مختلفين قيل المراد كونهما مختلفين غاية الاختلاف بحيث يكونان متضادين
ولهذا يسمى التوجيه محتمل الضدين وفسر بعضهم بكون احدهما مدحا والاخر ذما فان
قوله ليت عينيه سواء يحتمل تمنى استوائهما في الصحة والابصار فيكون مدحا
وتمنى خبرا وفي العور فيكون ذما وتمنى شر فعلى هذا يكون معنى قوله والمتشابهات
من القرآن قد دخل في هذا النوع باعتبار انها من هذا القبيل من حيث تحتمل المعنيين

المعنيين المختلفين وان لم يكونا على السواء بل احدهما بعيد مراد والاخر قريب غير مراد وايضا
المعنيان فيها لا يحتاج ان يكونا مدحا وذما ومنهم من اجرى هذا المعنى في المتشابهات ايضا وزعم
ان كلاميها يحتاج وجها ظاهرا غير مناسب لله تعالى كان فيه نوع مذمة واخر مناسبا هو مدح و
هذا مع شناعته لا يجرى في الكل كالحروف المقطعات مثلا والمصراع المذكور روى انه لبشار
قال الخياط خط لي ثوبا بالايدى حاجبة امر قبا اقول فيك شعرا لا يدرى امدح ام هجاء فخاط
فقال بشار خاط لي عمرو قبا ليت عينيه سواء قلت شعرا ليس يدرى امديح ام هجاء **قوله**
ومنه سوق المعلوم مساق غيره ولا احب تسميته بالتجاهل لوقوعه في كلام الله والمصراعان
المذكوران من قصيدة ذى الرمة قال اذ ذاك غشى بالوشى اكرعه مسفع الخد غاد ناشط شبب
ثم قال بعد عدة ابيات اذاك ام خاضب بالسى مرتعه ابو ثلاثين امسى وهو منقلب ثور
نمش القوائم فيها خطوط سود المسفع الاسود الغادى الذاهب غدوة الناشط الذى
يخرج من ارض الى ارض الشبب الثور المسن الذى انتهى اسنانه الخاضب الظليم اذا اكل الربيع
فاحمر ساقاه ظنبوباه او اصفر ولا يقال ذلك الا للظليم وهو النعام دون النعامة و
السى المستوى من الارض منقلب اى راجع الى افراخه الثلاثين شبه ناقته بحمار الوحش
ثم بالثور الوحشى ثم بالظليم ووسط بين التشبيهات همزة الاستفهام تجاهلا وتحيرا
في وصف الناقة وشدة عدوها فذاك الاول اشارة الى الحمار الموصوف في الابيات
السابقة والثانى الى الثور وهو مبتدا محذوف الخبر اى ذاك الحمار يشبه ناقتى ام الثور
النمش واذاك الثور يشبهها ام الظليم الخاضب واما قول الخارجية ايا شجر الخابور وقد مر في
تنكير المسند اليه والتجاهل في موضعين استفهام مالك ولفظ كان واما قوله تعالى
قل من يرزقكم من السموات والارض قل هو الله وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فمعلوم
انا على هدى وانتم في ضلال لكن ذكر الكلام كما يذكر غير المعلوم لئلا يغضب المخاطبون
ويتفكروا في هذا ويعلموا بالهوينا انا على هدى وانهم على الضلالة فيرجعوا الى الهدى
فان قيل قد سبق في بحث تنكير المسند اليه ان التجاهل في باب البلاغة والى سحرها و
البلاغة مرجعها الى علم المعانى والبيان فكيف يكون التجاهل من الوجوه المحسنة الخارجة
عن البلاغة الداخلة في توابعها وكذا الكلام في الاعتراض والالتفات قلنا قد تقرر
ان مباحث الوجوه المحسنة من علم المعانى وليست علما مغايرا له خارجة عنه ومع ذلك

فلا بعد ان يكون الشيء داخلا في البلاغة من جهة تعلقه بمطابقة مقتضى الحال خارجا عنها من جهة تعلقه بالتحسين الزائد على حصول اصل البلاغة مثال الالتفات من حيث مطابقته لمقتضى الحال الغير الظاهر يتعلق بعلم المعاني ومن حيث كون الاخراج لا على مقتضى الظاهر كناية يتعلق بنظر البيان ومن جهة محسنا للكلام زائدا يحصل البلاغة بدونه وقد يكون من علم البديع وعلى هذا القياس **قوله** ومنه الاعتراض وهو ان يدرج في اثناء الكلام ما يتم المعنى بدونه ويشعر بانه قد يكون في اثناء الكلام وبين الكلامين المتصلين معنى وانه يكون بجملة لها محل اولا محل لها وبغير جملة فقوله غير مفسدها حال من صوب الربيع اعتراضا لدفع الايهام وقوله وما عمري على بهين اعتراض بالواو بين القسم وجوابه وصوب الربيع نزول المطر بالربيع والديمة مطر ليس معها رعد ولا برق فيكون زمانه كثيرا اقله ثلث الليل او ثلث النهار ونطقت بطلا اي باطلا والاكارع جمع كراع وهو الجماعة من الخيل في اصل الوضع والمراد به ههنا الجماعة من الناس **قوله** لا زال يحيى اعتراض للدعاء بين اسم ان وخبره وقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض بين القسم المدلول عليه بقوله فلا اقسم على ان الامر نيرة او مقبرة بمعنى ان الامر اوضح من ان يحتاج الى قسم بمواقع النجوم اي بمواضع هبوطها وغروبها الدالة بزوال اثرها على وجود مؤثر لا يزول وبين جوابه ولو تعلمون اعتراض بين الموصوف والصفة ولا يخفى حسن هذه الاعتراضات وفوائدها ومن المذموم ما لا يكون له فائدة يعتد بها ومما يجب له التنبيه الفرق بين الواو الاعتراضية والواو الحالية وانه لا يكون القصد في الاعتراضية الى تقييد الحكم ولا يعتبر في الاعتراض معنى اختصاص بما قبله **قوله** ومنه الاستتباع اما دلالة البيت على المدح بالشجاعة فظ واما استتباعه المدح بكمال الشجاعة وجلال القدر فلانه لولا ذلك لما كان لتهنئة الناس بخلوده جهة فان الناس انما يهنئون بخلود من يفيدهم مالا او كمالا وينتفعون به جلالا او جمالا اجلالا وما اذا قلت نهبت من الاعمار ما لو جمعته لبقيت مخلدا فانه لا يدل الا على الشجاعة وكثرة القتلى نعم تخصيص الاعمار بالذكر بما يفيد ان قصده لم يكن الا انتظام العالم وضبط امور الانام لا جمع الحطام **قوله** ومنه تقليل الالفاظ ولا تقليلها بتقليل حروف اللفظ وتكثيرها مع تغاير المعنى فيا اقل حروفا من هيا وغاض من غيض فالتقليل يكون من المحسنات في مقام يناسبه

والتكثير في مقام يناسبه لكن جعل هذا من المحسنات الراجعة الى المعنى بعيد جدا وتفرع على تقليل الالفاظ ولا تقليلها الايجاز في الكلام والاطناب فيه يشير الى ان مجرد تقليل اللفظ ليس بايجاز ولا تكثيره باطناب لانهما اما يعتبران بالذات في الجمل على ما سبق ذكرهما انهما عبارتان عن طي الجمل من البين ولا طيها فلذا جعل تقليل الحروف ولا تقليلها مبنى لهما لا نفسهما **قوله** ومن القسم الثاني اي الراجع الى اللفظ التجنيس وهو تشابه الكلمتين لا اللفظين اذ قد يكون احد المتجانسين مركبا والمراد بالتشابه التناسب على كيفية مخصوصة تقع الاشارة اليها عند تعديد الانواع احد الانواع المعتبرة في باب الاستحسانات التجنيس التام وهو ان لا يتفاوت المتجانسان في اللفظ مادة ولا صورة وذلك بان يتفقا في الحروف والحركات والسكنات وانما يتفاوتان في المعنى مثل رحبة بمعنى فناء الدار ورحبة بمعنى الواسعة ولا يغيره التفاوت في الاسمية والفعلية كقوله • ما مات من كرم الزمان فانه • يحيى لدى يحيى بن عبد الله • او الاسمية والوصفية كقوله • سمي وحمي بني سام وحام • وليس كمثله سام وحام • او الافراد والجمعية كقوله وذا ذمام وفت بالعهد ذمته • ولا ذمام له في مذهب العرب • الذمام الاول العهد والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر القليلة الماء او الافراد والتركيب كقول الشاعر اذا ملك لم يكن ذا هبة • فدعه فدولته ذاهبة • او كون كل منهما تركيبا اخر مثل حاملنا ولا حاملنا فان كل ذلك تام الا ان البعض منها قد يختص باسم خاص **قوله** وثانيها اي ثاني الانواع التجنيس الناقص وهو ان يختلف المتجانسات في الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات دون الصورة الخطية مثل حاملنا ولا حام لنا فانه لا يكون ناقصا بل تاما لا يقال فيدخل فيه تجنيس الخط مثل غرك وعزك وعبدك وعندك مما يختلف فيه الهيئة دون صورة الخط لانا نقول المراد اختلاف الهيئة مع اتحاد المادة فان ضم ان يختلفا المتجانسين كجناس التام واما اذا اختلف الهيئة والصورة جميعا مثل حاملنا فلا حام لنا بصيغة الامر فظاهر انه ليس بتام وهل يكون من هذا الناقص فيه تردد مبني على ان المراد بقوله دون الصورة ان لا يكون اختلاف صورة البتة او ان المعتبر اختلاف الهيئة دون الصورة وقد يقال المراد دون الصورة النوعية فان كلا من الحروف نوع متميز عن الاخر بصورته النوعية

فيكون المعنى انه يختلف الهيئات العارضة للحروف دون الحروف انفسها اى يكون حروف
هذا المتجانس نفس حروف ذاك وهذا سديد من جهة المعنى لكن فلا يخسا قاله الذهن
فى الفنون الادبية ثم اختلاف الهيئة قد يكون بمجرد اختلاف الحركة كالبرد من البرد بفتح
الباء وضمها او بالحركة والسكون كالشرك والشرك بفتح الشين والراء وسكون
وقد يكون اختلاف الحركة مع الاختلاف بالتخفيف والتشديد كمفرط بسكون الفاء وتخفيف
الراء مع مفرط بفتح الفاء وتشديد الراء ولما كان الحرف المشدد حرفين ادرج احدهما فى
الاخر وكان ينبغى ان يجعل المفرط والمفرط من قبيل الاختلاف فى الصورة كالساق والمساق
بزيادة حرف لا من قبيل الشرك والشرك بزيادة حركة اجاب بان الحرف المشدد فى باب
التجنيس يقام مقام المخفف نظرا الى الصورة الخطية فانها واحدة فى المشدد والمخفف
فاعلم ذلك ولا تعترض بان الاختلاف فى المفرط والمفرط ليس بالهيئة فقط بل بالصورة
ايضا وما ذكر ههنا يرشدك الى ان المراد بالصورة الصورة الخطيه لا الصورة النوعية
والشرك بالفتح حبالة الصائد والشرك الكفر واثبات الشريك والافراط مجاوزة
الحد والتفريط التقصير **قوله** وثالثها اى ثالث الانواع التجنيس المذيل وهو ان يختلف
المتجانسات بزيادة حرف فى الاول لمثل ما لى كمالى او فى الوسط مثل جدى او خطى وبخت
جهدى ومبناه على ان المشدد حرف واحد او فى الاخر مثل كاس كاسب الظاهر ان المراد
ان يختلفا بحرف فقط على ما صرح به البعض حتى لو كان معه اختلاف حركة ايضا لم يكن
من المذيل **قوله** ورابعها التجنيس المضارع وهو ان يختلف المتجانسات بحرف والمطرف و
هو ان يختلف بحرفين مع تقارب المخرج بين الحرف او الحرفين فى ذاك ففى المضارع المختلف
يكون فى الاول مثل دامس اى مظلم وطامس اى دارس يقال دمس الظلام اشتد وطمس
الطريق امحى ودرس وفى الوسط مثل حضب هو ما يحضب اى يرمى فى النار وحسب
وهو ما يعد الانسان من مفاخر ابائه وفى الاخر مثل كثب هو القرب وكتم هو الصرف
كتمه عن الامر صرفه عنه او سعة البطن والشبع يقال الاكتم للواسع البطن او الشبعان
وفى الحرفين كقولهم ما حصصتنى وانما خسستنى اى جعلتنى خسيس القدر او الحظ
ولم يذكر مثال الحرفين من الاول والاخر لعدم وقوعه ولا يخفى قرب مخارج الحروف
التى بها الاختلاف **قوله** وخامسها التجنيس اللاحق وهو ان يختلف المتجانسان فى حرف

فى حرف او حرفين لكن خالكونه غير متقارب المخرج مثل سعيد بعيد وكاذب كاتب
وعابد عابث فى الاقسام الثلثة والحرفان المختلفان فى التجنيس اللاحق اذا
اتفقا خطا وكتابة فسمى التجنيس تجنيس تصحيف وتجنيس خط يعنى يكون من
قبيل تجنيس التصحيف او الخط المفسر يكون الكلمتين متشابهين فى الكتابة دون
التلفظ سواء كانا من قبيل التجنيس اللاحق او لا يكون **قوله** والمتجانسات
اذا وردا فى الاسجاع والقوافى بحيث يكون احدهما ضميم الاخر بمنزلة التبع والجنيبة له
سمى التجنيس مزدوجا ومرددا او مكررا سواء كان التجنيس تاما مثل وجد وجيد ولج وولج
او ناقصا مثل هيون ليتون ومن سبا بنبا او مذيلا مثل النغم غم والوسم سم
ونظيره فى القافية من الناقص قول البحترى من كل ساجى الطرف اجيد اغيد ومهفهف
الكشحين احوى واحور ومن المذيل قول ابى الفتح البستى ابا العباس لا تحسب بانى لشيبى
من حلى الاشعار عار فلى طبع كسلسال معين زلال من ذرى الاحجار جار **قوله** وههنا
نوع اخر من التجنيس يسمى التجنيس المشوش اذ يتوهم تارة انه تجنيس مطرف لاختلاف
المتجانسين بحرفين قريبى المخرج وليس بذلك لاختلافهما فى صورة الخط وتارة انه
تجنيس خط لكون الحرفين المختلفين كالعين والغين فى بلاغة وبراعة متفقين فى
الخط وليس بذلك لعدم اتفاق الحرفين الاخيرين اعنى اللام والراء فى صورة الخط
قوله واذا وقع يريد ان المتجانسين فى الجناس التام ان لم يختلفا افرادا وتركيبا فلا كلام
فيه وان اختلفا فان اتفقا فى الخط يسمى التجنيس متشابها مثل ذاهبة اسم فاعل من
ذهب فانه مفرد وذا هبة باضافة ذا الى الهبة اى صاحب هبة فانه مركب اضافى و
صورة الخط واحد وان اختلفا فى الخط ايضا يسمى مفروقا لافتراقهما فى الخط مثل
جاملنا وهو مفرد نظرا الى كون الضمير المتصل وان كان منصوبا بمنزلة الجزء من الفعل
والمتجانس الاخر من لا جام لنا مركب لان الجام اسم لا ولنا خبره ولا اتفاق فى صورة
الخط وقد يتعذر عن كون لفظ جاملنا ايضا مركبا بان المراد بقوله اذا وقع احد المتجانسين
فى التام مركبا اعم من ان يكون الاخر مفردا او مركبا فيكون كل من المتشابه والمفروق قسمين
احدهما ان يكون المتجانسان مركبين والاخر ان يكونا مختلفين افرادا وتركيبا **قوله** ومما
يلحق يريد انه قد يلحق بالتجنيس ويعد من لواحقه وتوابعه امران احدهما الجمع بين لفظين

يتوهم في بادي النظر وقبل التأمل انهما يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق مثل قال و
القالين لكن يعرف بعد النظر انه قال من القول والقالين من القلاء يقليه ابغضه وكذا
جنى الجنتين فان جنى منقوص من الجنى والجنة مضاعف من جنه ستره وثانيهما الجمع بين لفظين
راجعين الى اصل واحد في الاشتقاق مثل قم فانه امر من قام يقيم مع القيم وهو فيعل
من قام مثل جيد وكذا الروح والريحان سواء كان بمعنى النبت المعروف او السعة في الرزق
من الروح والراحة اذ ليس في اللغة الراء مع الياء والحاء وانما هو بالواو ولا غير فاينما وقع
الياء فهي من الواو ومعنى روح وريحان ورحمة ورزق فقوله يلحق الكلمتان اي جميع
الكلمتين وتناسبهما قوله ومن جهات الحسن لم يأت بالضمير العائد الى القسم الثاني لبعد
العهد بالمرجع ولا باسمه الظاهر لبعد العهد بتفسيره وقوله الكلمتين المذكورتين
بمعنى اذا اتحد المعنى ووصفهما بالمذكورتين نظرا الى ان كلا منهما متكرر بالنسبة الى
الاخرى والمتجانستين بمعنى اذا اختلف ولم يشترط ان المراد التجنيس التام او الاعم او
الملحقين بالتجانس اي بالمتجانستين جريا على ما قال ويلحق بالتجنيس الكلمتان والمراد بالالحاق
اعم من ان يكون للاشتقاق او شبه الاشتقاق فيصير اربعة اقسام وبالنظر الى
وقوع الاخرى في احد المواضع الخمسة يصير اقسام رد العجز على الصدر عشرين قسما
حاصله من ضرب الاربعة في الخمسة واورد المص مثالا من عنده ورده في الاقسام
الخمسة المذكورين وذلك لميله الى غاية الايجاز في فن البديع ثم اشار الى ان الاحسن
في هذا الباب كون الكلمتين مختلفتي المعنى بان لا يكونا من قبيل المذكورتين بل متجانستين
او ملحقتين بهما اشتقاقا او شبه اشتقاق وذلك لان كمال الحسن للافادة في صورة
الاعادة وبه يظهر قوة التصرف في الكلام والا لكان مثل ما اورده المص من البيت المكرر
بجملته والرواية مشتهر بالفتح اسم مفعول في الصحاح الشهرة وضوح الامر يقول فيه
شهرت الامر شهرا وشهرة فاشتهر اي وضح ولفلان فضيلة اشتهرها الناس وفي
الاساس اشتهروه بكذا وتشاهروه واشتهر بكذا امثلة المذكورتين سريع الى ابن
العم يلطم وجهه • وليس الى داعي الندى بسريع • حريص على الدنيا مضيع لدينه • وليس لما
في بيته بمضيع • ومن كان بالبيض الكواعب مغرما • فما زلت بالبيض القواضب مغرما • و
انك لم تمرح ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها امثلة المتجانستين يسار من سجيتها

من سجيتها المنايا • ويمنى من عطيتها اليسار • وقد افلح الجهال اعلم انني انا الميم والايام
افلح اعلم فمشغوف بآيات المثاني • ومفتون برنات المثاني • رماك زمان السوء من
حيث لا ترى • مراعي ولم تظفر بما هو راما • امثلة المختلفتين اشتقاقا وهبت غرمانك
لما كبرت • وما كان من شانها ان تهي • اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه
بخزان ففعلك ان سئلت لنا مطيع • وقولك ان سالت لنا مطاع • فقد كانت البيض
القواضب في الوغى بواتر فهي الان من بعده بتر امثلة المختلفتين شبه اشتقاق
ولاح يلحى على جري العنان الى ملهى • فسحقا له من لاح لاح • اذا الغزاة حلت دار قوم فليس
يزول الا بالعزاء • ومضطلع بتلخيص المعاني • ومطلع الى تلخيص عاني • لعمري لقد كان
الثريا مكانه • ثراه فاضحى الان مثواه في الثرى • ولم يظفر بامثلته ما يكون الكلمة الاخرى
في حشو المصراع الثاني في شيء من الصور ولا هو حقيق بان يعد من قبيل رد العجز على
الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني قوله ومن جهات الحسن القلب وهو كون حروف
احد اللفظين عكس حروف اللفظ بتمامها ويسمى قلب الكل كالفتح والحتف قال
الشاعر حسامك منه للاحباب فتح • ورمحك منه للاعداء حتف • او بعضها
ويسمى قلب البعض كالعورات جمع عورة وهي الفعلة القبيحة والروعات جمع روعة
هي الخوف ومن المقلوب قلب الكل ما يسمى مجنحا وهو ان يكون احد المقلوبين
في اول البيت والثاني في آخره بمنزلة جناحين له كقوله لاح انوار الهدى
من كفه في كل حال ومنه ما يسمى مقلوبا مستويا وهو ان يقع قلب الكل في كلمتين
او اكثر بمعنى ان يكون مجموع كلمتين او اكثر شيئا نثرا كان او نظما مصراعا كان
او بيتا بحيث اذا عكس ترتيب حروفه كان بعينه ذلك المجموع كقولك كل بليك
وقولك خانا اذا ناخ وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر وفي المصراع قوله
قال • سر فلا كبا بك الفرس • وفي البيت قول الحريري • اس ارملا اذا عرا • وارع اذا
المرء اسا • اس امر من اساه باسوه اعطاه الارمل الرجل الذي لا امراة له عرا من عروه اذا عراه
اذا جبته والمحتبه طالبا وفلان يعروه الاضياف تغشاه وارع امر من رعاه حفظه
اسا من سوت الجرح واسيته او من اسوت بينهم اصلحت ولا حاجة الى جعله تغيير اسى بالكسر
اي حزن على لغة من يقول في بقي بقي بقى قوله ومن جهات الحسن الاسجاع كان الا

بما سمي من المحسنات ان يراد بالسجع المعنى المصدري الا انه ذكرها بصيغة الجمع وجعلها في
النثر كالقوافي في الشعر تنبيها على ذلك ويدل على ان المراد بها تلك الكلمات التي في اواخر الفقر
وما ذكر في الصحاح من ان السجع هو الكلام المقفى اي الكلام المنثور الذي جعل اقساما يوجد
في آخر كل قسم او اكثر كلمات يتفق حروفها واخرها كالقوافي التي تكون في آخر الابيات من
النظم فمثل اطلاقهم القافية على البيت او على القصيدة تسمية للكل باسم الجزء والقافية
من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن مثل ابا من قول
اللوم عاذل والعتابا وعند الاخفش آخر كلمة في البيت مثل العتابا وعند جماعة هي
الروي اعني الحرف الذي يبنى عليه الشعر وينسب اليه فيقال قصيدة لامية وبالجملة
سميت بذلك لانها تتبع نظم البيت من قفوت اثره اذا اتبعته وسميت في النثر اسجاعا
لكونها تتكرر على نمط واحد كالسجع وهو هدير الحمام ونحوه ولهذا لا يسمى في القرآن
اسجاعا بل فواصل الجمع فاصلة وهي الكلمة التي تفصل الآيات بعضها عن بعض والكلام في
الاسجاع والفواصل من جهات الحسن وما يتعلق بها في الكلام من الاقسام ظاهر لا يحتاج
الى مزيد تعرض له فلهذا اقتصر على مجرد كونهما من المحسنات مع ضعف اشارة الى بيان معناهما
ولما بين الاسجاع والفواصل من شدة الاتصال قال ومن جهاته دون ان يقول ومن
جهات الحسن كما في باقي الوجوه وقد بسط ابن الاثير في المثل السائر الكلام في السجع بعض
البسط **قوله** ومن جهات الحسن الترصيع فهو ان يجعل الالفاظ من الفقرتين مستوية
الاوزان متفقة الاعجاز او متفاوتة الاوزان والاعجاز وانما قال ذلك ليدخل فيه
مثل آتيناهما وهديناهما فانهما متقاربان وزنا لا مستويان ومثل المستبين و
المستقيم فانهما متقاربان عجزا من جهة مدة قبلها كسرة وبعدها حرف صحيح لا مستويان
لكون احدهما على الميم والآخر على النون والترصيع في اللغة ان يجعل في احد جانبي
العقد من اللآلي مثل ما في الجانب الآخر وذكر ابن الاثير ان من شرط الترصيع ان يكون كل
لفظ من الفاظ الفصل الاول مساويا لما يقابلها من الفصل الثاني في الوزن والقافية
فقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم يكون قريبا من الترصيع لمكان تضمنه
لا لكلمة في تكررت في الفقرتين وعلى هذا فحقيقة الترصيع قلما توجد في الكلام والجمهور
على ان ذلك انما يعتبر فيما يقصد مقابلتها ولا يضر وقوع بعض الروابط والادوات

والادوات متكررة او مختلفة وفي النظم لا يعتبر اتفاق العجز فيما يقابل القافية كقول
ابي فراس وافعاله للراغبين كريمة واموالة للطالبين نهاب وقول المطرزي ودر جلاله
ابدا مبين ودر نواله ابدا عزيز وقول الوطواط فالمحلة النكراء سيبك دافع وللخطة
العذراء سيفك خاطب **قوله** واصل الحسن في جميع ذلك الذي ذكر من المحسنات اللفظية
ان تكون الالفاظ توابع للمعاني بان تصرف العناية الى ترتيب المعاني وحسن تنظيمها لا ان تكون
المعاني للالفاظ توابع وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا
تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا واتي بالالفاظ متكلفة مصنوعة بكلفة ومشقة
ولا محالة تكون المعاني ما هي المعاني لتلك الالفاظ اياما كانت لم تكن تلك الجهات في الحقيقة
جهة حسن لفوات ما هو المقصود الاصلي والغرض الاولي بل ربما صارت جهة قبح تكون
الكلام كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس فاخر على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل
من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات
اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة منها ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة
المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وفوات المطابقات وركاكة المعاني وسخافة الاعراض
والمباني ومقتضى هذا التقرير ان جميع ذلك في عبارة الكتاب اشارة الى المحسنات اللفظية
ويؤكده ما ذكر بقوله اعني ان لا تكون الالفاظ متكلفة ما تأتيها على وجه يفتقر الى
كلفة ومشقة وقد يجعل اشارة الى جميع المحسنات اللفظية والمعنوية وله ايضا
وجه فان فرط الاهتمام بالمحسنات الراجعة الى المعنى ايضا قد يفوت حسن اهل الكلام
بان لا يتأتى المطابقة او المقابلة التي يتكلف في الكلام ويصرف فضل الاهتمام عن رعاية
ما هو الجامع في المرام وربما يخل بحسن الانتظام وذلك كقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر
وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو
الازرق فحبذا الموت الاحمر **قوله** ويورد اصحاب الفن في باب المحسنات ومباحث
علم البديع اشياء ليس لها كثير تعلق بحسن اللفظ الا انه لغرابته واشتماله على قوة
تصرف المتكلم يوردها هنا مثل كون الحروف كلها من رسالة او قصيدة او بيت منقوطة
كقول الحريري فتنتني فجننتني بتجن يفتن غب تجني وفيه صنعة اخرى
وهو كون الكلمات موصولة الحروف بحيث لا يجد فيها حرف مفصولا ومثل هذا يسمى

الموصل وعكسه المقطع كقول الوطواط واد رلت انذرت دارود ودُ دراو
دَرًا ورْدًا وِرْدًا اوكون الحروف كلها غير منقوطة كخطبة للحريري الحمد لله الممدوح
الاسماء المحمود الآلاء الى اخرها وكابيات له • اعدد لحسادك حد السلاح • واورد
الامل ورد السماح • واحسن منه قول الفاني • دار لمهد دارس اعلامها طمس المعالم
مورها فركاها • ومثل كون البعض من حروف رساله او شعر منقوطا والبعض غير
منقوط على الاستواء بان يكون كلمة منقوطة واخرى منقوطة كالرسالة الخيفاء
للحريري وهي الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين واللوم غض الدهر جفن حسودك
يشين وكشعر له هو اسمح فبث السماح زين ولا تجب املاء يضيق وفيه جعل
الواو مع الكلمة وللخيف ان يكون احدى عيني الفرس سوداء والاخرى زرقاء اوبان
يكون حرف منقوطة واخرى غير منقوطة وهكذا الى آخر الكلام كرسالة الرقطاء
من الرقط وهو ان يكون للشاة نقطة سود وبيض وهي اخلاق بسيدنا يحب وبعقوته
نلت ومبناه على ان الاحرف واحد كما هو العرف وتلب مسند الى الجار والمجرور المتقدم
كما ذكر صاحب الكشاف في قوله انك كان عنه مسئولا وظاهر انك لا تقول مجروزة
بعقوته بل مجروز فكانه اعتبر في تلب ضميرا عائدا الى العقوة على الاسناد المجازي او
على الحذف والايصال ولو جعل تجب وتلب على لفظ المبني للمفعول لم يحتج الى تكلف ومن
النظم قوله • سبتذ قلب بشوق مبترفطن • مغرب عزوف عيوق مبناه على ان المشدد حرف
واحد وان التاء منقوطة مفصولة كانت او موصولة ومن الانواع التي اوردها
الاصحاب ما ذكرنا من الموصل والمقطع ومنها حذف بعض الحروف كالالف مثلا من رسالة
او شعر ومنها التزام حرف في كل كلمة او التزام كلمة في كل فقرة او كل بيت او كل مصراع
ومنها جعل البيت متالفة من جميع الحروف التسعة والعشرين بلا زيادة ونقصان
كقول من قال • از وصف غم عشق خطت • نرهد خط كسي حزن ضلال له • وقد وقع
في هذا النوع من العربي قول من قال فد ضج زحر وشكايته • مد سخطت غضن على الاقط
وفيه ترك الهمزة وتكرار الالف وقول الاخر لا اصطبرن على غلط وجحن • بدن نفقته
يخفضك ذا شماس • وفيه تكرار الالف واللام والباء وجعل تاء التانيث مقام الهاء
ومنها ان يكون احد المصراعين والبيتين تصحيفا للاخر مع اختلافهما عربيا وفارسيا

وفارسيا كقوله يا فتي امتني و آساني يا فتي آمني واساني وكقوله زرتا فيه تبار فردا
ورباب من بطن منكر زربافته بيار فرداد رباب من بطن منكر الى غير ذلك مما اورد في
الكتب المؤلفة في هذا الباب قوله فلك ان تستخرج من امثال هذه ما شئت وتسميه
بما احببت فلا مشاحة في ذلك مثل ما سميناه التجاذب وهو ان يقع في اثناء الكلام كلمة
متعلقة من جهة المعنى بالطرفين كقولك مدحتك البداخس منه ومن لطيف ذلك
ان يكون المتجاذب اداة تشبيه مع المشبه به كما في قول الخاقاني • عمر نه ولاف عيش سرو
بود همچو صبح • از لي بكذر زوه يملك جور علم ساحر • وقد يقع ذلك في آخر البيت
فيوهم ان القصد الى تشبيه مضمون المصراع الثاني وانما القصد الى تشبيه مضمون
كل من المصراعين وقد راعى بعض المتاخرين ذلك في جميع ابيات غزل له فجاء لطيفا
دقيقا وقد اجابه جماعة من غير ان يطلعوا على ذلك ومنها ما سميناه التسلسل
وهو ان يترتب الالفاظ متعلقا كلها بعضها بالاخر على وجه واحد كقولك اخرجت
الورد من الشوك والشوك من الوحل والوحل من الطين ومثل ما سميناه التغليط
وهو ان يكون للفظ معنيان فيكنى عن احدهما بما لا يصلح كناية الا عن الاخر تغليطا
من توسط حمل المكنى عنه ذلك اللفظ كقول ابي الحسن بن طباطبا العلوي منعم
الجسم يحكي الماء رقته وقلبه قسوة يحكي ابا اوس يعني الحجر واوس بن حجر من فحول
الشعراء وبعضهم على انه نامردود ولذا قال ابو مسلم بن محمد بن بحر اباحسن سالت
ايراد قافية مسلبه المعنى فجاءتك واهبه وقد ابا اوس يريد كناية عن الحجر القاسي
فاوردت واهبه فانها زهنا فاكسرن عرضا غرتني بابي الغوم الهمام معاوية
يعني الصخر لان اسم ابي سفيان صخر وعليه قول من قال في ابي عبد الله المقلب بكلة
وقائل ما ذا الذي من كله تطلبه قلت الذي اطلب ان تغلب منه لقبه ومن صريحه قولهم
لا زال الكاسمه محمودًا فان المقصود هو المعنى والاسم هو اللفظ قوله واذ قد تحققت
اي علمت حقيقه ان علم المعاني هو معرفة خواص تراكيب الكلام وان علم البيان معرفة صناعات
المعاني اي تصويراتها بالصور المختلفة وايرادها بالطرق المتفاوتة على ما قال الجاحظ
انما الشعر صياغة وضرب من التصوير وانما يتحقق ذلك سوق الفضلين في مسائل
العلمين بعد تعريفهما بما سبق مع القصد بالتتبع الى المعرفة واما كون الغرض والغاية

هو التوصل بها اي بالمعرفة المتعلقة بالامرين الى ان يوفي كل مقام للكلام ما يستحقه
من الصور والكيفيات وطرق التادية بحسب الحالات المقتضية والامور الداعية
مع ان المذكور في التعريفين في معرض الغرض والغاية هو الاحتراز عن الخطاء فانما
تحقيقه من تحقيق مقتضى الحال وتقرير حسن الكلام بحسب مصادقة المقام لا يليق به
والسياق الكلام في بيان المسائل الى ان المقصود الكلي هو تحصيل مقتضيات الاحوال
واتسام الكلام بالاعتبارات المناسبة للمقام والحال وبالجملة معلوم ان الاتسام
بالصواب اصل بالنسبة الى الاحتراز عن الخطاء الا انه في اول الامر وظاهر النظر
لما كان اوضح وابين جعله الغاية وبعد تحقيق الكلام وتفصيل المرام رجع الى
ما هو الاصل والحقيقة ثم في افراد ضميريهما وجعل غاية العلمين واحدة اشارة
الى ما سبق من شدة اتصالهما وكون البيان شعبة من المعاني واما كون توفية
حق المقام بقدر قوة الذكاء دون النهاية وقدر الامكان على ما يخص الاعجاز
فللقطع بان المقصود حصول الفن للانسان وان التكليف انما يكون بقدر الطاقة
مع ما ادرج في اثناء الكلام من احالة الامر الى كمال العقل وسقامة الطبع وسلامة
الذوق واضافة القوة الى الذكاء يحتمل البيانية والاختصاصية كما سبق من انه
لابد من شدة الذكاء وفي اضافة الذكاء الى كاف الخطاب اشارة الى ان المخاطب
في هذا الفن والاخذ في هذا الكتاب ينبغي ان يتصف بسلامة الذوق واستقامة
الطبيعة وشدة الذكاء وصفاء القريحة والا لم يحظ فيه بطائل بخلاف
بعض العلوم الاخر فانه انما يحصل بعض الاجزاء طرف منه لكثرة التكرار واذا تكلم
في هذا الفن كان هزاة للساخرين وضحكة للناظرين كما جرت في مجلس عاص بحضور
الافاضل مناقشة فانه في جريان الاستعارة التمثيلية في الحرف على ما نطق به
الكشاف والمفتاح وفي ان المنتزع من عدة امور فيصح ان يكون واحدا ومتعلقا
بمعنى الحرف وقد حضر بعض العلماء عند انفسهم الجلاء في بين جنسهم ممن ليس
من الذكاء في العير ولا في النفير وفي الفصل لا يعرف قبيلا من دبير فحمله التعظم
على التكلم والترؤس على التنفس فقال بعد ما ذلك عينيه وحرك اذنيه وحك
طيبه وبل شفتيه هذا انما يكون على التفصيل فان كانت الامور مركبات فالصورة

فالصورة المنتزعة متعددة بلا التباس والا فمتحدة كالماخوذ من الكتاب والسنة
والاجماع والقياس فشكر جمع وشكا آخرون وضحك قوم وبكى الاكثرون وما
زدنا على ان قلنا انقطعوا معاشر الاكياس وتعوذوا برب الناس من شر الوسواس
واخبروا فرقة الفضلاء على الابتلاء عند هذه الخطبة النكراء والجثة العمياء
والشركة في الصور المنتزعة من ظواهر هولاء الذين لهم قلوب لا يفقهون واعين
لا يبصرون باذان النعام يسمعون وباذهان الانعام يعقلون فعلم ان ليس
الغرض والغاية في علم المعاني والبيان هو التوصل الى توفية حق المقام بحسب
الغاية والامكان ولا بحسب قوة الانسان كائنا من كان واما ما سبق من انه
لا يمكن الاحاطة بهذا الفن الا للعلام الغيوب فذلك هو الكنه والكمال قوله
وعندك اي معلوم لك علما جليا قويا ان مقام الاستدلال اي طلب اقامة الدليل
على مطلوب قطعيا كان او ظنيا بالنسبة الى باقي المقامات كمقام المدح والذم
والجد والهزل والشكر والشكاية وغير ذلك من التفاصيل السابقة جزء واحد
من مجموع المقامات وان كان جزئيا من مطلق المقام وشعبة فرده من الاصل الذي
تبنى وتتفرع عليه المقامات فيكون بعضا من جملة شعب وان جعلت لفظ سائر
بمعنى الجميع فلفظة الجملة لمجرد البيان والتاكيد وما ذكر من معنى الاستدلال
اندفع ما يتوهم من ان مقابل مقام الاستدلال اي البرهاني مقام واحد هو
الخطابي لا مقامات متعددة فيكون قوله مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر
المقامات حسن الانتظام قوله علمت جواب اذ يعني لما علمت حقيقة ان الغرض المقصود
بعلم المعاني والبيان والغاية المترتبة عليه هو التوصل الى توفية حق جميع المقامات
التي من جملتها مقام الاستدلال ومعلوم ان التوصل الى توفية حق مقام الاستدلال
لا يكون الا بمعرفة احوال الكلام الاستدلالي مثل انه كيف يجب ان ينتظم لينتج وان
المنتظم على اي صورة ماذا ينتج وماذا يشترط في انتاجه ونحو ذلك من تفاصيل
مباحث الاستدلال علمت انه لابد للعارف بعلم المعاني والبيان من معرفة خواص
تراكيب الكلام الاستدلالي وكما كانت معرفة البواقي بالتتبع فكذا هذا فلذا قال
تتبع تراكيب الكلام الاستدلالي ومعرفة خواصها وهذا مبني على ما زعمه من ان

٣٤٧

الاستدلال جزء من علم المعانی ومتعلق بالتراکیب الکلامیة اما میلا الی الرای
المزیف للبعض من ان موضوع علم الاستدلال هو الالفاظ من حیث الدلالة
علی المعانی واما لان الاستدلال قلما یخلو عن نظم وترکب الالفاظ حتی قیل ان
المفکر کانه یناجی نفسه بالفاظ متخیلة والاقتصار علی الاستدلال دون الحد
تغلیبا او ذهابا الی انه المقصود وانما الحد لضرورة احتیاجه الیه علی ما ذکر
فی صدر التکملة هذا وفی ادراج علم الاستدلال فی علم المعانی بعد ما مر من تفسیر
الخواص وتقیید التراکیب ضعف وخفاء لا یخفی لکن المص مصر علی ذلک فقد کرره فی
مواضع بل ضم الیه الکلام حیث قال وحین انتصبنا للافادة ای افادة علم
المعانی والبیان لزمنا ترک البخل بعلم الاستدلال الذی هو من جملته وفاء الوعد
واما ما للمقصود ضرورة انه کما یتوقف معرفة الکل علی معرفة الجزء فکذلک
تعریفه للطالب ای افادته ایاه وایصاله الی فهمه فان قیل لعل العلم بالجزء
یکون حاصلا والفهم الیه واصلا قلنا التقدیر انه لیس کذلک والا کان
الانتصاب بالحقیقة لافادة الجزء الاخر لا لافادة الکل نفسه وانما
جعل اللزوم ترک الضنة لان الافادة والتحصیل بالفعل لیس فی
وسعه بل هو بتوفیق الله تعالی وتیسیره بتهیئة الاسباب ودفع
الموانع فلذا قال وان نستمد الله التوفیق فی تکملته ای تکملة
علم المعانی والبیان بعلم الاستدلال وقد یجعل هو نفسه
التکملة وفی هذا اشعار بعدوله عن حقیقة الجزئیة
الی کونه الحاقا والکمال له والاستمداد
فی اللغة طلب المدد یقال استمددت
الامیر وتعدیته الی مفعولین
لتضمین معنی الطلب والسؤال والله
المسؤول لتیسیر الامال و
المشکور علی ما افاض من
النوال ولله الحمد علی
کل حال والصلوة علی
رسوله محمد واله
خیر الال
تم



